
هداية المسترشدين
تصنيف
الإمام القاضي أبي بكر محمد بن الطيب بن محمد المالكي الأشعري
الشهير بالباقلاني
(ت ٤٠٣هـ / ١٠١٣م)
تحقيق
د. عمر يوسف محمد غني حمدان
تغريد محمد عبد الرحمن حمدان
المجلد الرابع
﴿كتاب النبوات﴾


هداية المسترشدين



فهرسة دائرة المكتبة الوطنية أثناء النشر

الباقلاني، أبي محمد بن الطيب بن محمد

هداية المسترشدين والرد على أهل البدع والملحدين

أبي محمد بن الطيب بن محمد الباقلاني (ت ٤٠٣هـ)؛ تحقيق عمر يوسف

حمدان - عمان: مكتبة عبق المسك ٢٠٢٢

٥٤٠ ص؛ ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٩٧٨-٩٩٢٣-٩٨٩٠-١-٢

الواصفات: (البدع - الالحاد - علم الكلام - الأشاعرة - العقيدة الدينية)

٢٥١,٧ ١٦٧٣/ ٣/ ٢٠٢٢

رقم الإيداع: ١٦٧٣/ ٣/ ٢٠٢٢

ردمك: ٩٧٨-٩٩٢٣-٩٨٩٠-١-٢

ISBN 978-9923-9890-1-2

9 789923 989012

الطبعة الأولى

(١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م)

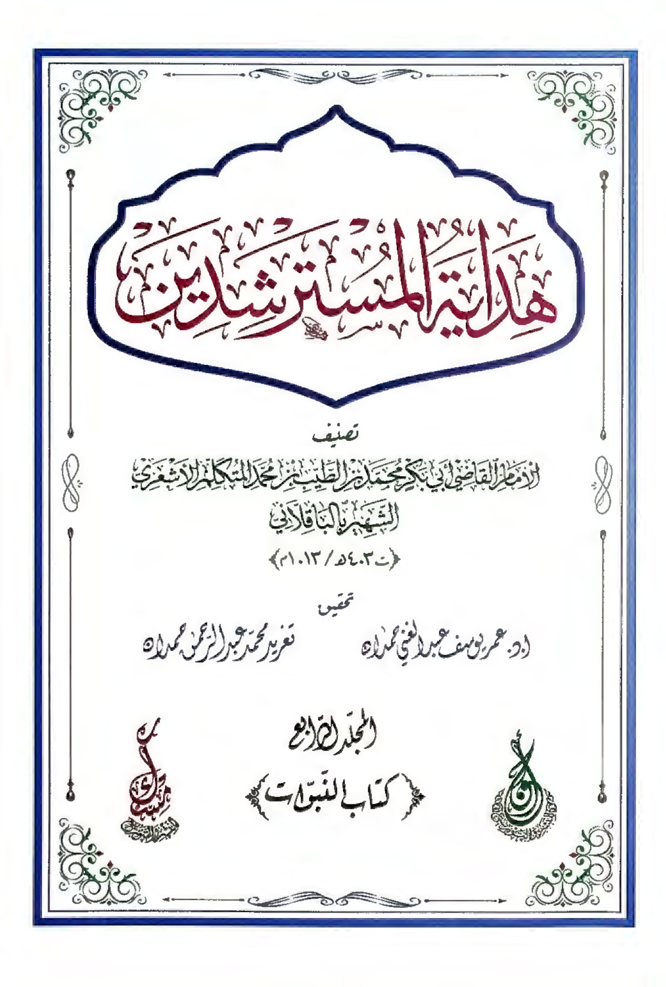
00962796054800

الأردن - عمان - العبدلي

مكتبة مسك للنشر والتوزيع

Miskpublishing@outlook.com

awj.publishing@gmail.com



هداية المسترشدين

تصنيف

الإمام القاضي أبي بكر محمد بن الطيب بن محمد المتكلم الأشعري

الشهير بالباقلاني

(ت ٤٠٣هـ / ١٠١٣م)

تحقيق

أ.د. عمر يوسف عبد الغني حمدان

تغريد محمد عبد الرحمن حمدان

المجلد الرابع

كتاب النبوات


بسم الله الرحمن الرحيم

[١أ]

السادس من كتاب النبوات

من هداية المسترشدين والرد على أهل البدع والملحدين

تصنيف القاضي الجليل

أبي بكر محمّد بن الطيّب الأشعريَ

رضي الله عنه وأرضاه

[١ب]

بسم الله الرحمن الرحيم

وما توفيقي إلّا[١] بالله

[فإن قالَ : لا يمتنعُ][٢] مِنْ أن يُعْلَمَ ذٰلكَ بأن يَقُولَ المُتَأَخِّرُ : هٰذا مُعجِزٌ لِي وللمُتَقَدِّمِ المُدَّعِي للرسالةِ قَبْلِي .

قِيلَ له : إنّه لا طَرِيقَ إلى العلم بأنّه مُعجِزٌ له وللمُتَقَدِّمِ مَعَ تجويزِنا كونَهُ مُعجِزًا للمُتَقَدِّمِ ومَعَ عِلْمِنا بأنّه لو لم يَدَّعِهِ المُتَأَخِّرُ ، لَكَانَ مُعجِزًا للمُتَقَدِّمِ ؛ فَبَطَلَ ما قُلتُم .

على أنّه إذا قالَ مَنْ ظَهَرَ المعجزُ عِندَ دَعْوَتِهِ وخَبَرِه[٣]: هٰذا معجزٌ لِي وللمُتَقَدِّمِ قَبْلِي ، لم يَكُنْ لهٰذا القولِ تأثيرٌ في جَعْلِ مُعْجِزَتِهِ الظاهرة عليه معجزًا لِمَنْ كانَ قَبْلَهُ مِنَ الرسلِ ، لأنّه لو قالَ : إنّ فُلَانًا الذي كانَ قَبْلِي وادَّعَى الرسالةَ على اللهِ ، سبحانَهُ ، نَبِيٌّ صادِقٌ ، لَثَبَتَ بذٰلكَ صِدْقُهُ ، وإن لم يَقُلْ : إنَّ ما يَظْهَرُ عليه معجزٌ للمُتَقَدِّمِ له ، ولا يجوزُ مَعَ كَوْنِهِ نبيًّا أن يُصَدِّقَ مُتَنَبِّئًا كَذَّابًا على اللهِ ، تعالى ؛ فلا تأثيرَ لِقَوْلِه : إنّه مُعْجِزٌ لهُ وللمُتَقَدِّمِ .

على أنّ هٰذا باطِلٌ مِنْ وَجْهٍ آخرَ ، وهو أنّه إذا تأَخَّرَ فِعْلُ المعجزِ إلى حِينِ وَفَاةِ مُدَّعِي النبوّة ، لم يَلْزَمِ الناسَ اتِّبَاعُهُ وتعظيمُهُ والقطعُ على طهارةِ سَرِيرَتِهِ في أيّامِ حياتِه ، لأنّه لا حُجّةَ له في تِلْكَ الأيّامِ ، دَلَّتْ على صِدْقِهِ [وخبَرِه][٤] وتميّز له مَن

---

١ إلّا : ألا ، الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ هذه الكلمة شبه منهدمة في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

ليسَ برسولٍ إليهم ، إذ ليسَ معهُ إذْ ذاكَ [دليلٌ على][1]صِدْقِ دَعْوَاهُ . وهٰذا باطلٌ ومحرَّمٌ عَدًا عن كونهِ [لا يُبـ]ـينُ[2]المقصودَ بعَيْنِهِ ، وإن جُوِّزَ أيضًا [٢أ] تأخيرُ فِعْلِ مُعْجِزٍ لنبيّ ، بُعِثَ أوَّلًا إلى حِينِ يُبعَثُ بَعْدَهُ في عَصْرِهِ وأيَّامِ حياتِهِ نَبِيٌّ آخرُ ، فيقولُ النبيُّ الثاني : هٰذا المعجزُ لي وللمُتَقَدِّمِ نبوّتُهُ قَبْلِي ؛ وتَقَبَّلَ ذٰلكَ المُرْسَلُ قَبْلَهُ وصَدَّقَهُ على ذٰلكَ ولم يَدْفَعْهُ عَنهُ ، وَجَبَ أن يكونَ ذٰلكَ المُعجزُ مُعْجِزًا لَهُما وأن لا تَثْبُتَ نُبُوَّةُ النبيّ الأوّلِ إلَّا بَعدَ حُدُوثِ المُعجزِ الذي هو مُعجزٌ لهما ويُجعَلُ سَكْتُ الأوَّلِ وتَقَبُّلُهُ لذٰلكَ أو تَصْدِيقُهُ له بالقولِ في مَعْنَى وُقُوعِ دَعْوَاهُ للنبوّةِ في ذٰلكَ الوقتِ ، فيَصِيرَانِ لذٰلكَ بمثابةِ موسى وهارونَ ، إذا قالا : إنَّنا نَبِيَّانِ ومُعْجِزُنا فَلْقُ البَحْرِ[3]وإخْرَاجُ اليدِ بَيْضَاءَ[4]؛ فلا يَبْعُدُ على هٰذا الوجهِ أن يكونَ المُعجزُ مُعجزًا لِلاثْنَيْنِ .

---

١ انهدامة في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ إشارة إلى قوله ، تعالى : ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ﴾ [٢٦ الشعراء ٦٣] .

٤ إشارة إلى عدّة مواضع في القرآن الكريم . منها قوله ، تعالى : ﴿وَاضْمُمْ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ آيَةً أُخْرَى﴾ [٢٠ طه ٢٢] .

فصل

ومِمَّا يُوضِحُ إحالَةَ تأخِيرِ فِعْلِ المُعْجِزِ عن دَعوَى النبوَّةِ أنَّه قولٌ ، يُوجِبُ خَلْطَ الكراماتِ بالمعجزاتِ ، بل يُوجِبُ على مُثْبِتِ كَرَامَاتِ[1] الصَّالِحِينَ إبطالَها وإنكارَها ، لأنَّه ، مَتَى جُوِّزَ [تأخيرُ][2] فِعْلِ المعجزِ عن الدَّعْوَى ، لم يُؤْمَنْ أن يكونَ ما ظَهَرَ [مِنهُم][3] ليسَ هو كرامةٌ لهم ومعجزةٌ ، [بل إنّما هو][4] [٢ب] مُعْجِزٌ لأنبيَاءَ ونبيٍّ مُتَقَدِّمٍ ، إذا جُوِّزَ تأخيرُ فِعْلِ المعجزاتِ ، فَلَا سَبِيلَ إلى العلمِ بأنَّهُ كرامةٌ للصالِحِينَ . ولا سبيلَ أيضًا إلى العلمِ بأنَّهُ مُعْجِزٌ للنَّبِيِّينَ مَعَ تجويزِ الأمرَيْنِ . وهٰذا يُفْسِدُ القولَ بالمعجزاتِ والكراماتِ جميعًا . وإذا بَطَلَ ذٰلكَ ، صَحَّ ما قُلْنَاهُ .

فإنْ قِيلَ : أَفَلَيْسَ إخبارُ النبيِّ عن الغُيُوبِ وعن ما يَحْدُثُ ويكونُ ، إذا قالَ : أُنَبِّئُ أنَّ زيدًا يَجِيءُ في سَنَتِكُمْ هٰذِهِ وأنَّ القمرَ يَنْشَقُّ ودجلةَ تَصِيرُ ذهبًا ، وَحَدَثَ ذٰلكَ على ما أَخْبَرَ به ، فيكونُ ذٰلكَ مُعْجِزًا له ، وإنْ كان مُتَأَخِّرًا عن دَعْوَاهُ الرسالَةَ . وهٰذا يُبطِلُ ما أَصَّلْتُمْ .

يقالُ : عن هٰذا جوابانِ . أحدُهما أنَّنا لم نَمْنَعْ تأخيرَ فعلِ المُعْجِزِ عن دَعْوَى النبوَّةِ مَعَ بقاءِ النبيِّ وفي عَصْرِهِ ، إذا فُعِلَ على وجهٍ ، يُعْلَمُ بوقوعِهِ عليه تعلُّقُهُ بدعواهُ وكونُهُ مفعولًا على وجهِ التصديقِ . وهٰذا الذي سألتُم عَنهُ مِنْ هٰذا الضربِ ، وإنَّما أَحَلْنَا تأخيرَ فِعْلِهِ إلى حِينِ وفاةِ مُدَّعِي الرسالةِ ؛ فَسَقَطَ ما قُلتُم .

والجوابُ الآخرُ أنَّه ليسَ حدوثُ المُخْبَرِ عنه في مثلِ هٰذا المعجز ، وإنَّما المعجزُ هو نفسُ خَبَرِهِ عن ما يكونُ مِنَ الغيوبِ ، وخبرُهُ مُقْتَرِنٌ بدَعْوَاهُ ، وإنَّما صارَ خبرُهُ

---

١ كرامات : كراماتي ، الأصل .

٢ تأخير : انهدامة في الأصل .

٣ منهم : انهدامة في الأصل .

٤ بل إنّما هو : انهدامة في الأصل .

عن ذٰلكَ مُعجزًا لأجلِ تَقَدُّمِ عِلْمِنا بأنَّ أحدًا مِنَ الخَلْقِ لا يجوزُ أن يُدْرِكَ عِلْمَ الغيوبِ وأنَّ المُتَفَرِّدَ بذٰلكَ هو اللهُ ، عزَّ وجلَّ ، [ولأجلِ][1] أنَّه إنَّما يُخْبِرُ عن غَيْبٍ ، أَطْلَعَهُ اللهُ عليهِ وأَخْبَرَهُ ، وذٰلكَ [تصديقٌ][2] لنُبُوَّتِهِ ؛ فأمَّا المخبَرُ عنه ، فليسَ حدوثُهُ مُعْجِزًا ، يبينُ [ذٰلكَ أنّه][3] مِنْ حقِّ المعجزِ أن يكونَ خارقًا للعادةِ وأن يكونَ [ما أَخبَرَ عنه][4] جاريًا مَجْرَى فِعْلِهِ .

وقد عَلِمْنَا أنَّ النبيَّ ، لو خَبَّرَ **[١٣أ]** عن حدوثِ أفعالِ أُمَّتِهِ وما يَقَعُ منها في المستقبلِ وما يَقَعُ مِنْ فعلِ اللهِ مِمَّا ليسَ حدوثُهُ بعجيبٍ ولا خارِقٍ للعادةِ ، لَكَانَ خبرُهُ عن ذٰلكَ معجزًا ، إذا وَقَعَ المخبَرُ عنهُ منَّا ومِنَ اللهِ ، تعالى ، على ما أَخْبَرَ عنه ، لأنَّ إخبارَهُ بذٰلكَ هو الخارقُ للعادةِ دُونَ حدوثِ المُعْتَادِ مِنْ فِعْلِنَا وفِعْلِهِ ، تعالى . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ أيضًا ما ظَنُّوهُ .

---

١ انهدامة في الأصل ، مقدار كلمة ، قدّرناه ، كما هو مثبتٌ أعلاه .

٢ تصديق : انهدامة في الأصل . من المحتمل أيضًا مكان المنهدم : (تثبيت) .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

فصل

وليسَ يُمْكِنُ أن يقالَ مع تجويزِ حدوثِ الكراماتِ للصالِحِينَ ونقضِ كثيرٍ مِنَ العاداتِ لَهُم مع جوازِ إرسالِ أنبياءَ في زمنٍ واحدٍ أن يُعْلَمَ بقولِ الرسولِ أنَّ العادةَ سَتَنْتَقِضُ وتَنْخَرِقُ في يومِ كَذَا وشهرِ كَذَا بتَظْلِيلِ غَمَامٍ في غَيْرِ وَقْتِهِ أو تَنْبِيعِ ماءٍ[1] وإخراجِ طعامٍ[2] أنَّ ما خَبَّرَ عَنهُ وعن وقوعِهِ مُعْجِزٌ له ، لأنَّه يَجُوزُ أن يُفْعَلَ كرامةً لبعضِ الصالِحِينَ ، لا لِيَكُونَ مُعْجِزًا له أو لرسولٍ غيره ، وسيَّما إذا لم يَقُلْ : إنَّه مُعْجِزٌ لي .

ويُمْكِنُ أن يُخْبِرَ الرسولُ عن حُدُوثِ أُمُورٍ في المستقبلِ بِنَقْضِ العادةِ ويَكُونَ معجزًا لنبيّ آخرَ ، يأتي في ذٰلكَ الوقتِ ، فَوَجَبَ أن يكونَ إخبارُ الرسولِ بحدوثِ ذٰلكَ معجزًا ، لأنَّه خبرٌ عن غَيْبٍ ؛ فأمَّا حدوثُ المُخْبَرِ عَنهُ ، فلا يجبُ أن يكونَ معجزًا له بأَنْ قد يكونَ كرامةً لِوَلِيّ ومعجزًا لنبيّ ، يأتي بَعْدَهُ ؛ فيجبُ تنزيلُ ذٰلكَ على ما بَيَّنَّاهُ . وباللهِ التوفيقُ .

---

١ تكرر ذلك منه ، ﷺ ، في عدّة مواطن . يُنظَر البخاريّ (ت٢٥٦هـ) في صحيحه ١/١/٥٧-٥٨ (١٦٩) [٤-كتاب الوضوء ، ٣٢-باب ٱلتماس الوضوء ، إذا حانتِ الصلاةُ] ومسلم في صحيحه ١٠٠٨-١٠٠٩ (٥٩٤١-٥٩٤٤) [٤٣-كتاب الفضائل ، ٣-باب في معجزات النبيّ ، ﷺ] .

٢ وقع تكثير الطعام منه ، ﷺ ، في مواطن كثيرة . يُنظَر البخاريّ (ت٢٥٦هـ) في صحيحه ٣/٥/٥٥-٥٦ (٤١٠٢) [٦٤-كتاب المغازي ، ٣٠-باب غزوة الخندق] ومسلم (ت٢٦١هـ) في صحيحه ٩٠٨-٩١١ (٥٣١٣-٥٣٢٤) [٣٦-كتاب الأشربة ، ١٩-باب جواز ٱستتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه ويتحقّقه تحقُّقًا تامًّا وٱستحباب الاجتماع على الطعام] .

فصل

وٱعْلَمُوا ، رحمكم اللهُ ، **[٣ب]** أنَّه ليسَ يجوزُ أن يكونَ الأمرُ الخارِقُ للعادةِ مِنْ فِعْلِ اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، مُعْجِزًا ، إذا فُعِلَ على يدِ مُدَّعِي الرسالةَ الآيات ، يظهرُ مُطَابِقًا لِدَعْوَاهُ وعلى وجهِ الشهادةِ له ، فإنْ فعلَ مِنْ ذٰلكَ شيءٌ يكذِّبهُ أو كانَ فيه وجهٌ يقتضي تكذيبَهُ ومخالفة ما ٱسْتَشْهَدَ به ، لم يَكُنْ مُعْجِزًا .

وهٰذا مِثْلُ أن يقولَ مدَّعي النبوَّةِ : آيَتِي إنطاقُ هٰذا الجماد أو إحياءُ هٰذا الميّت أو إنطاقُ الذئبِ ؛ فإذا نَطَقَ الجمادُ بأنَّهُ مُتَنَبِّئٌ كذَّابٌ ، دَلَّ ذٰلكَ على كَذِبِهِ وكانَ ظهورُهُ مُؤَكِّدًا لكونِهِ كاذبًا . وكذٰلكَ لو نَطَقَ الذئبُ بذٰلكَ أو قالَ الميِّتُ ، إذا حَيِيَ : «هٰذا كَذَّابٌ على اللهِ ، تعالى ؛ فٱجْتَنِبُوهُ !» ، لم يَكُنْ شيءٌ مِنْ ذٰلكَ معجزًا ولا دالًّا على صِدْقِهِ ، بل مُؤَكِّدًا للدلالةِ على كَذِبِهِ .

وكذٰلكَ فلو قالَ : آيَتِي أنَّني أَتْفُلُ في هٰذِهِ العينِ والبئرِ المالِحَةِ ، فَتَعْذُب ؛ فَتَفَلَ فيها ، فَغَارَتْ وَذَهَبَ ماؤُها ، لم يَدُلَّ ذٰلكَ على صِدْقِهِ ولا كانَتْ آيةً لهُ ، وإنْ كانَ أَمْرًا خارِقًا للعادَةِ . وإنَّما قُلنا : إنَّ ظهورَ مِثْلِ هٰذا على الكذَّابِ مُؤَكِّدًا للدلالةِ على كَذِبِهِ لأجلِ أنَّه لو لم يَظْهَرْ جُمْلَةً ولم يفعلْ ما ٱدَّعاهُ آيةً ، لكانَ ذٰلكَ كافِيًا في الدلالةِ على كونِهِ كاذبًا ، إذ لو كانَ صادقًا لَمَيَّزَهُ اللهُ ، تعالى ، وأَيَّدَهُ بالمُعْجِزِ ؛ فإذا لم يَفْعَلْهُ ، عُلِمَ كَذِبُهُ وبقاؤُه على حالِهِ . فإذا قالَ مِيِّتٌ ، حَيِيَ بَعْدَ موتِهِ : «هو كاذِبٌ ، فٱحْذَرُوهُ !» ، كانَ ذٰلكَ مُؤَكِّدًا لكونِهِ كاذِبًا ؛ فهٰذا هو مَعنى قَوْلِنا : إنَّ خَرْقَ العادةِ لا يكونُ مُعْجِزًا حتّى يكونَ مطابِقًا للدَّعْوَى وشاهِدًا لَهَا . وباللهِ نستعينُ .

[٤أ] فصل

فإنْ قالَ قائلٌ : إذا أَحَلْتُم تقديمَ فِعْلِ المعجزِ على دَعوَى الرسالةِ على ما بَيَّنْتُمُوهُ[١]، وَجَبَ عَلَيكُم أنْ تُبْطِلُوا كثيرًا مِنْ معجزاتِ الرُّسَلِ المَفْعُولَةِ قَبْلَ بعثتِهِ ودَعوَى الرسالةِ ولجميعِ ما تَظَاهَرَتْ به الرِّوَاياتُ مِنْ إظلالِ الغَمَامِ له ، عليه السلامُ ، قَبْلَ بعثتِهِ ونزولِ الملائكةِ إليهِ وشَقِّهِمْ لِجَوْفِهِ وإخراجِهِمْ نكتةً مِنْ قَلْبِهِ وَوَضْعِ بَدَلٍ لها . ووجَب عليكُم أيضًا إبطالُ كَوْنِ نُطْقِ عيسى ، عليه السلامُ ، في المَهْدِ صَبِيًّا مُعْجِزًا له ، لأنَّه لم يكُنْ مَبْعُوثًا في تلكَ الحالِ . وأمثالُ هٰذا في السِيَرِ كثيرٌ للأنبياءِ .

وإذا لم يَجُزْ إبطالُ ذٰلكَ ، بَطَلَ قولُكم بإحالَةِ تقديمِهِ على دَعوَى النبوَّةِ . وكذٰلكَ فقد أَبْطَلْتُم هٰذا الأصلَ بقولِكُمْ : إنَّ إخبارَ الرسولِ عن الغيوبِ معجزًا له ، وإنْ كانَ مُتَأَخِّرًا عن دَعْوَاهُ .

يقالُ له : أمَّا الإخبارُ عن الغيوبِ ، فهو نفسهُ مُعْجِزٌ للرسولِ ، لا حُدُوثُ المُخْبَرِ عنهُ المُتَأَخِّرِ وقوعُهُ بَعْدَ دَعوَى النبوَّةِ وبَعْدَ مَوْتِ الرسولِ على ما بَيَّنَّاهُ . ولا وَجْهَ لإعادتِهِ ؛ فَبَطَلَ التعلُّقُ بذٰلكَ .

وأمَّا ما سَأَلْتَ عنهُ مِنْ تظليلِ الغمامِ وجميعِ ما ذَكَرْتَهُ ، فإنَّهُ لا يَمْنَعُ مِنَ القولِ بإثباتِ الكراماتِ للأَوْلِيَاءِ والصالِحِينَ أن يكونَ إنَّما فُعِلَ كرامةً له ، عليه السلامُ . وكذٰلكَ سبيلُ الشَّقِّ عن قَلْبِهِ . على أنَّ هٰذا مِمَّا لم يَظْهَرْ للناسِ ، فيكون معجزًا ، وإنَّما يُعْلَمُ بخبرِ الصادقِ عنه [٤ب] بَعدَ ثبوتِ نُبُوَّتِهِ وظُهُورِ المُعْجِزِ على يدِهِ . ومِنْ حقِّ المُعْجِزِ أن يكونَ ظاهِرًا مَعْلُومًا وخارِقًا لِعَادَةِ مَنْ يحتجُّ به عليه .

فأمَّا حَمْلُ مريمَ لعيسى ، عليهما السلامُ ، ونَفْخَةُ جبريلَ ، عليه السلامُ ، في جَيبِها ، فيُمْكِنُ أيضًا أن يكونَ على وجهِ الكرامةِ لها والتعظيمِ به لِشَأْنِهَا . وكذٰلكَ

---

١ بينتموه : بينتمونه ، الأصل .

وجودُ زكريَّا عِندَهَا الطعامَ والرزقَ ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا﴾ [٣ آل عمران ٣٧] ، وقولها : ﴿هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [٣ آل عمران ٣٧] في جوابِ قولِهِ : ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَـٰذَا﴾ [٣ آل عمران ٣٧] . وهٰذا غَيْرُ مُمْتَنِعٍ ، لأنّها مِنْ صُلَحَاءِ النساءِ ونَبِيُّنا ، عليه السلامُ ، مِنْ عُظَمَاءِ الأولِيَاءِ الصالِحِينَ قَبْلَ مَبْعَثِهِ .

وقد قالَ مَنْ أَحَالَ ظُهُورَ مِثْلِ المعجزاتِ على وَجْهِ الكرامةِ للصالِحِينَ : إنَّ تظليلَ الغَمَامِ له ونُطْقَ عيسى وحَبْلَ مريمَ وتَسَاقُطَ الرُّطَبِ عليها وخَلْقَ الأرزاقِ لها لا يُمْكِنُ أن يكونَ إلَّا آيةً لنبيّ في ذٰلكَ العصرِ ، إمَّا زكريَّا أو غيره ، وإنَّه قد يَجُوزُ أن لا يَنْقُلَ النبأُ خبرَ ذٰلكَ النبيِّ الذي كانَتْ هٰذِهِ حالُهُ والآياتُ له ، إذا لم نَكُنْ مُتَعَبَّدِينَ بشريعتِهِ .

قالوا : فوَجَبَ القطعُ على أنَّ ذٰلكَ أَجْمَعَ مُعْجِزٌ لنبيّ ، وإن لم نَعْرِفْهُ عَيْنًا .

وقالوا : فلا يجبُ أَن نُنْكِرَ على هٰذا الأصلِ أن يكونَ قُسُّ بنُ سَاعِدَةَ الإِيَادِيُّ المذكورةُ مَوَاعِظُهُ وخُطَبُهُ ودُعَاؤُهُ إلى اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، نبيًّا للهِ ، وأن يكونَ ما ظَهَرَ في أيَّامِهِ آيةً له .

وكذٰلكَ فلا نُنْكِرُ ثُبُوتَ الخبرِ المَرْوِيِّ عن الرسولِ ، عليه السلامُ ، في ثبوتِ نبوَّةِ خُلَيْدِ بنِ سِنَان العَبْسِيِّ لَمَّا ذُكِرَ لهُ ، عليه السلامُ ، فقالَ : (نَبِيٌّ ضَيَّعَهُ قَوْمُهُ) ؛ فقد زَالَتْ أيضًا المُطَالَبَةُ بما قالُوهُ على هٰذا الجوابِ .

فأمَّا كلامُ عيسى ، عليه السلامُ ، [٥أ] في المَهْدِ ، فالواجبُ أن يقالَ : إنَّه معجزٌ وآيةٌ لهُ وإنَّه كان نبيًّا في ذٰلكَ الوقتِ ومبعوثًا إليهم . وقد نَطَقَ القرآنُ بذٰلكَ في قولِه ، تعالى ، وإخبارِه عنهُ أنَّه قالَ : ﴿إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ آتَـٰنِىَ ٱلْكِتَـٰبَ وَجَعَلَنِى نَبِيًّا﴾ [١٩ مريم ٣٠] . وغَيْرُ مُسْتَحِيلٍ في العقلِ إكمالُ عَقْلِ الطفلِ وتكليفُهُ وتبليغُهُ في الفَهْمِ وصِحَّةِ الخيرةِ والتمييزِ مَبْلَغَ البالِغِينَ وأن يَحْمِلَ ، إذا كملتْ إليه ، الرسالةَ

على صِغَرٍ مِنْ سِنِّهِ وقُرْبِ وِلَادَتِهِ . ولا يُمْكِنُ القَدْحُ في ذٰلكَ .

وقَبُحَ إرسالُ مَنْ هٰذا قَدْرُ سِنِّهِ وصِغَرُ جسمِهِ وقُرْبُ وِلَادَتِهِ لاسْتِحْقَارِ النفوسِ وٱستثقالِها[1] له لأجلِ أنَّ النفوسَ ليستْ تَسْتَثْقِلُ الأطفالَ لِكَوْنِهم أطفالًا وصِغَرِ أجسامِهِمْ ونُقْصَانِ خَلْقِهِم عن خَلْقِ البالِغِينَ ، وإنَّما تَسْتَحْقِرُ مَنْ هٰذِهِ حالُهُ لزوالِ عقلِهِ وبُطْلَانِ تَمْيِيزِه ؛ فإذا أُكْمِلَ عقلُهُ وصَحَّ فهمُهُ وبَلَغَ على صِغَرٍ منهُ مَبْلَغَ أَكْمَلِ العُقَلَاءِ عقلًا ، كانَ ذٰلكَ آيةً لهُ عظيمةً وخَرْقًا للعادةِ ، وكانَ أَعْظَمَ في النفوسِ مِنْ خَرْقِ عاداتٍ كبيرةٍ . ولعلَّهُ قد عَلِمَ ، سبحانَهُ ، أنَّ إرسالَ مَنْ هٰذِهِ حالُهُ أَزْعَجُ للخَوَاطِرِ وأَبْعَثُ على النظرِ ، وأنَّ العالِمَ به أَطْوَعُ لِمَنْ ظَهَرَ ذٰلكَ عليه وأَشَدُّ تَمَسُّكًا بولائِهِ وٱنجِذَابًا إلى طاعتِهِ وتصديقِهِ ؛ فليسَ لأَحَدٍ التعجُّبُ مِنْ هٰذا والإنكارُ له .

فإنْ قِيلَ : وهَلْ زالَ عقلُ عيسى ، عليه السلامُ ، بَعْدَ نُطْقِهِ وإكمالِ عقلِهِ وقولِه : ﴿إِنِّي عَبْدُ ٱللهِ آتَـٰنِيَ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ [١٩ مريم ٣٠] ؟

قيلَ له : لا ، بل لم يَزَلْ على هٰذِهِ الحالِ لاتِّفَاقِ **[٥ب]** الأُمَّةِ على أنَّ اللهَ قد حَمَاهُ وحَمَى كلَّ نبيّ مِنَ الجنونِ بَعدَ الصحّةِ وذَهَابِ العقلِ بَعدَ كَمَالِهِ وحَطِّ قَدْرِهِ في النفوسِ بِبُطْلَانِ تمييزِه وردِّهِ إلى عقلِ الرَّضِيعِ ، بل قد حَمَاهُمْ عن كونِهم على صِفَةِ البَطِيءِ البَلِيدِ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، ثَبَتَ ما قُلناهُ .

وهٰذِهِ جُمْلَةٌ مُقْنِعَةٌ في الدلالةِ على وجوبِ كلّ شرطٍ شَرَطْنَاهُ في كَوْنِ المُعْجِزِ مُعْجِزًا ، ومُغْنِيَةٌ عمَّا سِوَاها . وباللهِ نستعينُ .

---

[1] وٱستثقالها : واستقلالها ، الأصل .

باب الكلام في وجه دلالة المعجزات على صدق الرسل ، عليهم السلام

ٱعْلَمُوا أنَّ العِلْمَ ببعثةِ الرسُلِ وصِحَّةِ بِعْثَتِهِم فَرْعٌ على العلمِ بثبوتِ دلالةِ المعجزاتِ على صِدْقِ الرسلِ ، مِنْ حيثُ نُقِيمُ الدليلَ مِن بَعدُ على أنَّه لا يُمْكِنُ أن يَدُلَّ على صِدْقِهِمْ شَيْءٌ سِوَى ظهورِ المعجزاتِ عليهم ، وأنَّنا مَتَى لم نَضْطَرَّ إلى العلمِ بصدقِهم على اللهِ ، سبحانَهُ ، وكنَّا مُكَلَّفِينَ للعِلْمِ بذٰلكَ ، فلا سَبِيلَ إلى العلمِ بصحّةِ البعثةِ وأنَّها قد وَقَعَتْ إلَّا بَعدَ العلمِ بِوَجْهِ دلالةِ المعجزاتِ على صِدْقِ الرُّسُلِ . ومتى لم يَثْبُتْ ذٰلكَ ، لم تَصِحَّ البعثةُ . ومتى لم تَصِحَّ ، كان أَبْعَدَ عَنِ الوقوعِ والحصولِ ؛ فيجبُ صَرْفُ [٦أ] العِنَايَةِ إلى هٰذا البابِ .

وكما يَصِحُّ أن نَنْظُرَ في وجهِ دلالةِ المعجزِ على صِدْقِ الرُّسُلِ ، إذا بُعِثُوا . وكذٰلكَ قد يَصِحُّ مِنَّا أَنْ نَنْظُرَ في وجهِ كونِها دَالَّةً على التصديقِ على التقديرِ ، لو بُعِثُوا ، وإن لم يُرسِلِ اللهُ ، سبحانَهُ ، أحدًا إلى خَلْقِهِ .

ومِنَ المُحَالِ أن يُعْلَمَ صحّةُ بعثةِ الرُّسُلِ أو حصولُ ذٰلكَ مع جَوَازِه ، إن لم يُعْلَمْ وَجْهُ دلالَةِ المعجزِ على صدقِهِمْ ؛ فوَجَبَ لذٰلكَ أن يكونَ العلمُ بِصِحَّةِ البعثةِ ووقوعِها مِمَّا لا يَصِحُّ ثبوتُهُ إلَّا بَعْدَ معرفَةِ وَجْهِ دلالَةِ المعجزِ على صدقِ النبيّ ، ولا يُوجبُ العلم بوَجْهِ دلالتِهِ وقوعَ البعثةِ ، ولا يَصِحُّ العلمُ بالبعثةِ إلَّا بَعْدَ حُصُولِ العلمِ بِوَجْهِ دلالتِهِ .

فإنْ قالَ قائلٌ : فما وَجْهُ دلالةِ المُعْجِزِ على صِدْقِ الرسولِ ؟

قِيلَ : وَجْهُ ذٰلكَ أنَّه ، إذا علمَ أنَّه مِنْ قِبَلِ اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، على ما بَيَّنَّاهُ وأنَّه خارِقٌ للعادةِ وأنَّه مفعولٌ عِندَ دَعوَى الرسالةِ والطلبِ أو عِندَ قولٍ ، يَجري مَجرَى الطلبِ ، إمَّا مُعَيَّنًا أو غَيْرَ مُعَيَّنٍ مِنَ المعجزاتِ ، وأنَّه مُتَعَلِّقٌ بالدَّعْوَى ومُطَابِقٌ لها ، وأنَّ القديمَ ، سبحانَهُ ، سامِعٌ لدَعْوَاهُ النبوَّةَ عليه وعالِمٌ بها وبمعناها في مُوَاضَعَةِ أهلِ

لغةِ الرسولِ ، ثُمَّ فعل ما يَدَّعِيهِ الرسولُ آيةً له مِنْ فعلهِ ، تعالى ، علمَ أنَّه قاصِدٌ بذٰلكَ إلى تصديقِهِ وأنَّ ما يفعلُهُ مِنَ الآياتِ في مثلِ هٰذِهِ الحالِ قائمٌ مقامَ تصديقِهِ له بالقولِ : صَدَقَ . أنا [٦ب] أَرْسَلْتُهُ ، على وَجْهٍ تَفْهَمُ الأُمَّةُ التي يدَّعي فيها النبوَّةَ أنَّه قولٌ صُدِّقَ بهِ مِنْ قِبَلِهِ ، تعالى ، بل التصديقُ له بالفعلِ أَبْعَدُ عَنْ دُخُولِ الشُّبْهَةِ والاِحْتِمَالِ فيه ، لأنَّ التصديقَ له بالقولِ ربّما تجوّز به وآستُعمِلَ في غيرِ ما وُضِعَ له .

وربَّما قالَ القائِلُ عِندَ دَعوَى مُدَّعٍ عليه الرسالةَ : صَدَقَ . أنا أَرْسَلْتُهُ . وعُلِمَ مِنْ حالِهِ أنَّه غَيْرُ مصدِّقٍ لهُ به ، بل قاصِدٌ إلى تكذيبِهِ والهزلِ به في دَعْوَاهُ .

والتصديقُ له بالفعلِ لا يَحْتَمِلُ شيئًا مِنْ ذٰلكَ ، بل هو جارٍ مَجْرَى قولِ مُدَّعِي الرسالةَ على زيدٍ : إنْ كنت رسولَكَ وصاحِبَكَ ، فاْكتُبْ بذٰلكَ رقْعَةً أَوِ آركَبْ أَوِ آعتمّ أَوْ قُمْ أَوِ آقْعُدْ ، وما جَرَى مَجْرَى ذٰلكَ مِنَ الأفعالِ الظاهرةِ للحَواسِّ التي يُعْلَمُ تصديقُهُ بها ، إذا فَعَلَهَا ؛ فإذا فَعَلَ زيدٌ ذٰلكَ ، قامَ مقامَ قولِهِ : صَدَقَ . هو رَسُولِي وصاحِبِي الذي يعلمُ ضرورةً قصدهُ إلى تصديقِهِ به . هٰذا واجبٌ ، لا محالَةَ .

وليسَ يُمْكِنُ أَنْ تَدُلَّ المعجزاتُ على صِدْقِ الرُّسُلِ إلَّا على هٰذِهِ الطريقةِ ؛ فهيَ لذٰلكَ جاريةٌ مَجْرَى أدلَّةِ الأقوالِ والأخبارِ الدالَّةِ على المُرَادِ بِتَقَدُّمِ المُوَاضَعَةِ على معانِيها ، وإنْ كانَتِ الأفعالُ لا تحتاجُ إلى تقدُّمِ مُوَاضَعَةٍ على دلالتِها ، إذا فُعِلَتْ عِندَ دَعوَى النبوَّةِ ، لأنَّها في هٰذِهِ الحالِ قائمةٌ مقامَ ما تقدَّمتِ المواضعةُ على معناهُ مِنَ التصديقِ بالقولِ . يُبَيِّنُ ذٰلكَ أنَّ رُكُوبَ زيدٍ وقِيَامَهُ عِندَ جَعْلِ رسولِهِ ذٰلكَ [٧أ] مِنْ فعلِهِ دلالة على تصديقِهِ له قائمٌ مقامَ تصديقِهِ بالقولِ الذي قد تقدَّمتِ المواضعةُ على معناهُ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، ثَبَتَ دلالةُ المعجزِ على صِدْقِ الرُّسُلِ ووجهُ كونِها دلالةً

على ذٰلكَ . وليسَ يُمْكِنُ أنْ تَدُلَّ المعجزاتُ إلَّا بهٰذِهِ الطريقةِ الجاريةِ مَجْرَى أَدِلَّةِ المُوَاضَعَةِ على معاني الأقوالِ وما جَرَى مَجْرَاها مِنَ الأفعالِ .

ومِمَّا يَدُلُّ أيضًا على ذٰلكَ ويُوضِحُهُ أنَّه ، لو لم يَدُلَّ المعجزُ دلالةَ المتواضعِ على دلالتِهِ ، لَوَجَبَ أن يَدُلَّ بطريقِ الإيجابِ وجهة نصبِهِ أُدلّة العقولِ . وذٰلكَ مُحَالٌ ، لأنَّ كلَّ ما يَدُلُّ بطريقِ الإيجابِ ونصبه العقل ، فإنَّهُ لا يَدُلُّ إلَّا لوَجْهٍ مِنَ التعلُّقِ بَيْنَ الدليلِ ومدلولِهِ ، ولولاهُ لم يَكُنْ دالًّا عليه ، وذٰلكَ نحوَ دلالةِ الفعلِ على وجودِ فاعلِهِ وصفاتِهِ التي لولا كونُهُ عليها لم يَصِحَّ منه الفعلُ مِنْ نحوِ كونِهِ عالِمًا قادرًا وما تقتضيهِ هٰذِهِ الصفاتُ مِنْ أحكامِهِ ونحو دلالةِ الأحوالِ عِندَ مُثبِتِيها على المعاني التي تجبُ عنها لِتَعَلُّقِهَا بها ، ولو لم يَكُنْ ، لم تَحْصُلِ الأحوالُ ، ونحو دلالةِ سائرِ أجناسِ الأَعْرَاضِ على ٱختلافِها ووجودِ أوَّلٍ لها على حدوثِ الجسمِ بجهةِ الحدوثِ وكونِهِ غَيْرَ سابقٍ لأَوَّلِها ، لا لأمرٍ ، يَرجِعُ إلى أجناسِها ، ونحو دلالةِ الشيءِ على ثبوتِ ما هو شرطٌ [٧ب] له ومحتاجٌ إليه ، كدلالَةِ صفاتِ الحيِّ على وجودِ الحياةِ وتضمُّنِ العَرَضِ لمَحَلِّهِ وأمثال ذٰلكَ إلى غيرِ هٰذا مِنْ وجوهِ الأَدِلَّةِ التي قد فَصَّلْنَاهَا وذَكَرْنَا جُمْلَتَهَا في صَدْرِ هٰذا الكتابِ وَكَشَفْنَا وَجْهَ تعلُّقِ كُلِّ شيءٍ منها بمدلولِهِ وأنَّه ليسَ يصيرُ كذٰلكَ على التَّحْقِيقِ لِجِنْسِهِ ولا لفاعِلٍ يفعلُهُ دليلًا ، وإنَّما يَدُلُّ بالتَّعَلُّقِ الذي بَيْنَه وبَيْنَ مَدْلُولِهِ بما لا حاجةَ بِنَا إلى إعَادَتِهِ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ولم تَكُنْ بعثةُ الرُّسُلِ ، عليهم السلامُ ، وصدقُهم متعلِّقًا مِن جهةِ العقلِ بشيءٍ مِنْ أفعالِهِ ، سبحانَهُ ، سِوَى ما يحتاجُ إليه النبيُّ في إيقاعِ خَبَرِهِ وصِدْقِهِ مِنَ القدرة على ذٰلكَ وما جَرَى مَجْرَاهُ ، وذٰلكَ أمرٌ ، تَسْتَوِي فيه جميعُ أفعالِ الرَّسُولِ وخبر الكاذبِ والصادقِ ، فلا يَدَلُّ شيءٌ ممَّا يحتاجُ إليه النبيُّ في إيقاعِ خبرِهِ على صدقِهِ ، كما لم يَدُلَّ ذٰلكَ على صدقِ المُتَنَبِّيءِ . وهٰذا ٱتّفاقٌ .

وكذٰلكَ فإنَّنا نُبَيِّنُ وجودَ بعثةِ النبيِّ وصدقَهُ على اللهِ ، تعالى ، في دَعوَى الرسالةِ مُتَعَلِّقًا مِنْ جهةِ العقلِ بشيءٍ مِنْ أفعالِ اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، مِمَّا يخرقُ العادةَ وما لا يخرقُها ، حتّى لا يصحَّ خبرُ النبيِّ عن كونِهِ رسولًا للهِ ، تعالى ، وصدقُهُ في خَبَرِه دُونَ وجودِ ذٰلكَ الفعلِ مِنَ اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، ولا في أفعالِ اللهِ ، تعالى ، ما يجبُ أَن لا يَصِحَّ حُصُولُهُ ووُقُوعُهُ [٨أ] منه دُونَ بعثةِ رسولٍ وصدقِهِ في الخبرِ عن إرسالِهِ حتّى لا يَصِحَّ أن يَفْعَلَهُ دُونَ بعثةٍ ووُقوعِ دعواهُ للرسالةِ . هٰذا مُحَالٌ ، لا وَجْهَ له .

وليستْ هٰذِهِ الدَّعْوَى في بعضِ أفعالِهِ ومقدوراتِهِ أَوْلَى منها في جميعِ أفعالِهِ . وذٰلكَ باطلٌ ؛ فإذا بَطَلَ ذٰلكَ ، ثَبَتَ أنَّه لا تعلُّقَ لشيءٍ مِنْ أفعالِهِ بوجودِهِ إلَّا صدق النبيِّ وبعثته . ولا لِصِدْقِ الرسولِ وبعثتِهِ تَعَلُّقٌ بشيءٍ مِنْ أفعالِهِ ، فلَمْ يجبْ أن يكونَ أحدُهما دليلًا على الآخرِ ووَجَبَ بذٰلكَ أنَّه لا شيءَ يَدُلُّ على الصدقِ في دَعوَى الرسالَةِ إلَّا التَّصْدِيقُ بالقولِ أو ما يَجرِي مَجْرَاهُ مِنَ الأفعالِ الدَّالَّةِ على وَجْهِ دلالةِ المُوَاضَعَةِ .

وقد بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أنَّ فِعْلَ ما يَخرقُ العادةَ عِندَ دَعوَى الرسولِ للنبوَّةِ وٱلْتِمَاسِهِ الشهادةَ بالمعجزِ قائمٌ مَقَامَ التصديقِ بالقولِ الذي قد تَقَدَّمَتِ المُوَاضَعةُ على مَعْنَاهُ .

ويدلُّ على ذٰلكَ أيضًا ويُثْبِتُهُ أنَّ أفعالَ الفاعِلِ إنّما تَدُلُّ على ما هو عليه مِنَ الصفاتِ التي تَقْتَضِيهَا أَفْعَالُهُ مِنْ قدرتهِ وعِلْمِهِ وإرادتِهِ وحياتِهِ ، ولا تَدُلُّ أفعالُ القديمِ ، سبحانَهُ ، على أحوالِ مَن وُجِدَتْ به وصفاته وصدق الرسولِ مِنْ كَسْبِهِ ومقدوراتِهِ وصفة هو في نفسِهِ عليها ، فلا يجوزُ أن يدلَّ عليه ما ليسَ مِن كَسْبِهِ ومقدوراتِهِ .

ولا يُمْكِنُ أيضًا أن يقالَ : إنَّ شيئًا مِنْ أفعالِهِ يدلُّ على صِدْقِ الرسولِ حسبَ الأَدِلَّةِ الدَّالَّةِ عِندَ القدريّةِ .

على أنَّه لا بُدَّ أنْ يفعلَ العوضَ والثوابَ والألْطافَ والتمكينَ وكلَّ ما يحتاجُ العاقلُ إليه في التكليفِ [٨ب] مِنْ أفعالِهِ ، تعالى ، لأنَّ هٰذا عِندَهُم إنَّما يجبُ في أفعالِهِ المتعلِّقَةِ بقَصْدِهِ وآختيارِهِ والعلم بغناه عن القبيحِ ؛ فلا يجوزُ لذٰلكَ آختيارُه لترْكِ فِعْلِ الواجبِ عليهِ لكونِهِ ظلمًا قبيحًا . وليسَ لشيءٍ مِنْ أفعالِهِ هٰذا التعلُّقُ بصدقِ الرسولِ وبعثتِهِ .

وكلُّ هٰذا يَدُلُّ على أنَّه لا شيءَ مِنْ أفعالِهِ يدلُّ على صِدْقِ الرسولِ متعلِّقٌ بَينَهما أو وجهٌ يقتضي دلالتَهُ عليه ويُوجبُ أن لا[١] تكونَ الدلالةُ على ذٰلكَ إلَّا التصديقُ بالقولِ وما يَجْري مَجْرَاهُ مِنَ الأفعالِ الواقعةِ مَوْضِعَ المُتَوَاضَعِ على دلالتِهِ .

وقد بَيَّنَّا أنَّه ليسَ لأحَدٍ أنْ يُفَرِّقَ بَينَ المعجزِ والتصديقِ بالقولِ بأنَّ القولَ صدقٌ ، قد تَقَدَّمَتِ المواضَعَةُ على معناهُ . وليستْ الأفعالُ كذٰلكَ ، لأنَّها ، إذا فُعِلَتْ عِندَ الطَّلَبِ والاقْتِرانِ بالدَّعْوَى ، حلَّتْ محَلَّ ما تقدَّمَتِ المُوَاضَعَةُ على دلالتِهِ ؛ فَبَطَلَ رَوْمُ الفَرْقِ بينَهما بذٰلكَ .

فإنْ قالَ قائلٌ : ما أنكرتُم مِنْ أن لا يعلمَ بالعجزِ مِنْ أفعالِهِ صدقُ مدَّعي النبوَّةِ ، لأنَّه يُمْكِنُ إيقَافُ فِعْلِهِ عِندَ الدَّعْوَى لِغَرَضٍ غَيْرِ ذٰلكَ ومصلحةٍ تقتضي فِعْلَهُ ، لا للتصديقِ به . ومِثْلُ ذٰلكَ أيضًا قد يجوزُ في فِعْلِ الواحِدِ منَّا ، متى لم يضطرَّ إلى العلمِ بأنَّه مصدِّقٌ بالقولِ والفعلِ ، وإنَّما يعلمُ أنَّه مصدِّقٌ بهما ضرورةً عِندَ مشاهدةِ ذاتِهِ والعلمِ بمقاصِدِهِ . وهٰذا غَيْرُ مُسْتَمِرٍّ في القديمِ ، سبحانَهُ ؛ فَبَطَلَ ما [٩أ] أصَّلتُمْ .

يقالُ له : ما قُلْتَهُ باطلٌ مِنْ وجهَيْنِ . أحدُهما أنَّه لو لم يَدُلَّ فعلُهُ على ذٰلكَ مِنْ

---

[١] أن لا : لولا ، الأصل .

حالِ الرسولِ ، لأنَّه مِمَّن لا يُعلمُ قَصْدُهُ ٱضطرارًا[١]، لَوَجَبَ أيضًا أن لا يَدُلَّ قولُهُ : «صَدَقَ . هو رسولي» على ذٰلكَ ، لأنَّه مِمَّن لا يُعْلَمُ قَصْدُهُ ٱضطرارًا .

وإذا دلَّ قولُهُ على التصديقِ والحالُ هٰذِهِ ، وَجَبَ أَنْ يَدُلَّ فعلُهُ أيضًا كدلالةِ قولِهِ والحالُ هٰذِهِ . وللقومِ أَنْ يقولوا : إنَّه قد يَتَّفِقُ وجودُ القولِ صَدَقَ تصديقًا لغيرِ مُدَّعِي الرسالةِ ، لا لِقَصْدِ تصديقِ المُدَّعِي لها ، متى لم يُعلَمْ قصدُهُ ٱضطرارًا .

والوجهُ الآخرُ أنَّه وإن لم يُعلَمْ قصدُهُ ضرورةً ، فقد علمَ أنَّه يصحُّ مِنهُ ، تعالى ، تمييزُ الصادقِ مِنَ الكاذبِ بطريقِ الدَّلِيلِ ، وأنَّ في مَقْدُورِهِ ما لو خَرَجَ إلى الوجودِ ، لَدَلَّ على صدقِ الرُّسُلِ ، وإلَّا وَجَبَ عَجْزُهُ . وذٰلكَ مُحَالٌ في صِفَتِهِ .

على أنَّنا نعلمُ أنَّه يصحُّ مِنهُ ، تعالى ، ما يجبُ أَنْ يصحَّ مثلُهُ مِنْ غيرِهِ مِنْ إقَامَةِ بعضِ أفعالِهِ مَقَامَ ما لا يَتَوَاضَعُ الناسُ على دلالتِهِ ، لأنَّه لو شُوهِدَ أو ٱضطررنا إلى العلمِ بذاتِهِ ، صَحَّ منه أَنْ يَعْلَمَ . ويَعْلَمَ قصدَهُ به ضرورةً مَنْ يضطرُّهُ إلى العلمِ بذاتِهِ ، إذا أَتَى بالمطرِ وأَحْيَا الميّتَ وزَلْزَلَ الأرضَ ، فقد أَمَرَهُ بكَذَا وكَذَا أو نَهَاهُ عنه ؛ فلذٰلكَ يجبُ أَنْ يقبحَ منه جَعْلُ ذٰلكَ دليلًا على إرسالِ مَن يُرْسِلُهُ والتصديقِ له بما يفعلُهُ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ وكُنَّا نَعْلَمُ [٩ب] وُجُودَهُ ، سبحانَهُ ، ٱكتسابًا وكونَهُ عالِمًا بدَعوَى الرسولِ عليه وبما يَجْعَلُهُ شاهدًا لصدقِهِ مِنْ فعلِهِ وأنَّه يَفْعَلُ ذٰلكَ عِندَ ٱدِّعَائِهِ وطلبِهِ ، وَجَبَ أَنْ يحلَّ ذٰلكَ محلَّ ما تُوُوضِعَ عليه ، لو ٱضطررنا إلى ذاتِهِ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، وَجَبَ أنَّه لا بُدَّ مِن دلالةِ المعجزِ على صِدْقِ الرسولِ ، وإنَ صَحَّ أن يفعلَ لغيرِ ذٰلكَ مِنِ ٱسْتِصْلَاحٍ أو غيرِهِ . وبَطَلَ ما قالَهُ السائلُ .

---

١ اضطرارا : اصطررا ، الأصل .

ولا وَجْهَ لِدَفْعِ مَنْ دَفَعَ هٰذِهِ المطالَبَةَ مِنَ القدريّةِ بأنّه لو كانَ الفعلُ لا يُعلَمُ به تصديقُ المدَّعي ، لأنَّه مِمَّن لا يُعلَمُ قَصْدُهُ ضرورةً ، لم يَعلمْ ذٰلكَ أيضًا بقولِهِ : «صَدَقَ . هو رسولُهُ» ، لأنَّهم يَمُرُّونَ على ذٰلكَ ويقولونَ : إن لم يضطرَّ إلى كونِهِ مصدِّقًا بالقولِ ، جازَ وقوعُ مثل هٰذا القولِ مِنهُ بتصديقِ الغيرِ ولِوَجْهٍ لا نَعرِفُهُ ، وإنِ ٱتَّفِقَ مقارنتهُ لدعوى الرسالَةِ والمطالبة قائمة .

هٰذا على أنَّه لا يُمْكِنُ القدريّةُ العلمَ بأنَّ الرسولَ صادِقٌ بقولِ اللهِ ، تعالى : «صَدَقَ هو رسولي» ، لأنَّ هٰذا القولَ عِندَهُم لا يكونُ خبرًا عن التصديقِ لهُ إلَّا بأَنْ يعلمَ كونه ، تعالى ، مُرِيدًا للإخبارِ عن تصديقِهِ ، وأفعالُهُ عِندَهم لا تَدُلُّ على أنَّه مُرِيدٌ ، وإنَّما يَدَّعُونَ العلمَ بكونِهِ مُرِيدًا مِنْ حيثُ عَلِمُوهُ بزعمِهِمْ آمِرًا وناهِيًا ومُخبِرًا ومُخاطِبًا . والعلمُ بكونِ كلامِهِ خبرًا وخطابًا وتصديقًا مُعَلَّقٌ بالعلمِ بكونِهِ مريدًا ، فَيُعَلِّقُونَ العلمَ بكونِهِ مريدًا بالعلمِ بكونِهِ مصدِّقًا مخبرًا . والعلمُ بكونِهِ مخبرًا مصدِّقًا بالعلمِ بكونِهِ مريدًا ، [١٠أ] فلا يَعلمونَ لذٰلكَ كونَهُ مخبرًا عن صِدْقِ الرسولِ ولا كونَهُ مريدًا . وسَنُشْبِعُ القولَ في هٰذا مِن بَعْدُ ؛ فَبَطَلَ جَعْلُهُم القولَ أصْلًا في هٰذا البابِ .

وأيضًا فإنَّ تَقَدُّمَ المؤاضَعَةِ على دلالةِ الفعلِ «صَدَقَ» لا يَدُلُّ على أنَّ هٰذا القولَ لا يَقَعُ إلَّا مِمَّن يَقصِدُ به التصديقَ ، بل قد يَقَعُ مِنَ المُصَدِّقِ والهَازِلِ والموقعِ لهُ لغيرِ تصديقِ المدَّعي ، بل لغيرِهِ وعلى وجوهٍ تُخرِجُهُ عن كونِهِ تصديقًا ؛ فتقدُّمُ المواضعةِ على دلالتِهِ لا يُوجِبُ كونَهُ واقعًا لا محالَةَ . والمرادُ به ما تَقَدَّمَتِ المُوَاضَعَةُ عليهِ ؛ فلا بُدَّ إذَنْ مِنَ الرجوعِ إلى ما قُلناهُ مِنْ أنَّه لا بُدَّ أن يفعلَ ذٰلكَ لِتَصْدِيقِ الرسولِ ، وإلَّا وَجَبَ أَن لا يكونَ في المقدورِ ما لو خَرَجَ إلى الوجودِ ، لَدَلَّ على صدقِ الرسولِ مع العلمِ بِصِحَّةِ ذٰلكَ مِنَّا على جِهَةِ المُوَاضَعَةِ .

ولو جازَتْ هٰذِهِ الدَّعْوَى ، لَجَازَ أَن لا يكونَ في المَقْدُورِ فِعْلُ شيءٍ ، لو خَرَجَ إلى الوُجُودِ ، لَدَلَّ على أمرٍ مِنَ الأمورِ ، لأنَّ الدلالةَ قد دَلَّتْ على أنَّ الأَدِلَّةَ ليستْ تصيرُ أَدِلَّةً بالفعلِ لِذَوَاتِها ، وإنَّما تصيرُ أَدِلَّةً ، إذا وُجِدَتْ لِوَجْهٍ مِنَ التَّعَلُّقِ واجبٍ لَهُمَا . وهٰذا الوَجْهُ الواقِعُ على طريقةِ المُوَاضَعَةِ وجهٌ مِنْ وُجُوهِ الأَدِلَّةِ ؛ فَوَجَبَ القولُ بثبوتِهِ في الإمكانِ والقدرةِ .

وشيءٌ آخرُ يُوجِبُ ثبوتَ دلالةِ المعجزاتِ على صِدْقِ الرسولِ وهو أنَّنا نَعلَمُ ضرورةً قَصْدَ مَنْ صَدَّقَ غيرَهُ [١٠ب] بفعلٍ ، يَجْعَلُهُ شاهِدًا لتصديقهِ ، وأنَّه مُرِيدٌ لتصديقِهِ به مِنْ قديمٍ ومحدثٍ ، إذا ٱدَّعى ذٰلكَ عليه .

وهٰذِهِ جُمْلَةٌ نَعْلَمُهَا مِنْ حالِ كلِّ عاقِلٍ لِمَا يستشهدُ به على الصدقِ مِنْ فِعْلِهِ ، وإن لم يمتنعْ أن يعلمَ ذات بعضِهم ٱستدلالًا ، كما يزعمونَ أنَّهم يعلمونَ قُبْحَ الظُّلْمِ في الجملةِ ضرورةً ، وإن كان العلمُ بكونِ ظلمٍ مِنهُ معين ظلمًا طريقُهُ النظرُ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، صَحَّ ما قُلناهُ وأنَّه لا بُدَّ أَنْ يفعلَ[١] ذٰلكَ لوجهٍ مِنَ المصلَحةِ وغيرِ التصديقِ لِلْمُدَّعِي ، فإنَّهُ لا بُدَّ أيضًا أن يفعلَ للتصديقِ .

فإن قال قائِلٌ مِنَ القدريّةِ والبراهمةِ : ٱعملوا على أنَّنا قد سَلَّمْنا لكم أنَّه لا يَجوزُ أن نضعَ الأفعالَ المُسْتَشْهَدَ بها على الصدقِ مِنْ قديمٍ ولا مُحْدَثٍ إلَّا لتصديقِ المدَّعي ، وأنَّ ذٰلكَ معلومٌ ضرورةً مِنْ قَصْدِ فاعِلِها ؛ فمِنْ أَيْنَ لكم مَعَ ذٰلكَ أنَّ القديمَ ، سبحانَهُ ، لا يَجُوزُ أَنْ يصدّقَ بالقولِ والفعلِ كاذبًا عليه في دَعوَى الرسالةِ ؟ وأنتُم لا تَسْتَقْبِحُونَ شيئًا مِنْ أفعالِهِ مِنْ تصديقِ كاذِبٍ أو غيرِ ذٰلكَ مِمَّا يؤمنُكم مِنْ تصديقِهِ بالقولِ والفعلِ للكذَّابِينَ ، وإنَّما يصحُّ الامتناعُ مِنْ ذٰلكَ على أَصْلِ مَنْ قالَ بِقُبْحِ ذٰلكَ وأحَالَ عليه فِعْلَ القبيحِ .

---

١ يفعل : فعل ، الأصل .

يقالَ له : هٰذا الأصلُ باطِلٌ ، لأنَّه يُوجبُ على صاحبِهِ جَمِيعَ ما أَوْجَبْنَاهُ عليه في بابِ التعديلِ والتجويرِ والقولِ في الحسنِ والقبيحِ مِنْ قُبْحِ الآلامِ للعوضِ وتكليفِ العملِ للثوابِ وإدَامَةِ العقابِ على الأجرامِ المنقطعةِ وقبحِ تَرْكِ [١١أ] قبولِ التوبةِ مِنْ أهلِ النارِ ونَدَمِهِمْ على ما كانَ مِنهُم وقبحِ عقابِ تارِكِ ما عُرِّضَ به لِنَيْلِ الثوابِ ، لأنَّه لم يَنفَعْ نفسَهُ إلى غَيْرِ ذٰلكَ مِمَّا يُوجبُ على قائلِهِ تَرْكَ الإسلامِ . والبراهمةُ جميعًا على ما أَوْضَحْنَاهُ مِنْ قَبْلُ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ التعويلُ على هٰذا .

ونحنُ ، فلم نُنكِرْ تصديقَهُ للكاذبِ بالقولِ والفعلِ لأجلِ قُبْحِ ذٰلكَ في العقلِ ، وإنَّما أَنْكَرْنَا ذٰلكَ ، لأنَّه أمرٌ يُوجبُ أن لَا شيءَ في المقدورِ ، إذا خَرَجَ ، دَلَّ على الفَرْقِ بَيْنَ النبيِّ والمُتَنَبِّيِ . وذٰلكَ مُحَالٌ لِمَا قُلناهُ ؛ فَبَطَلَ ما رَامُوهُ .

وقد أَشْبَعْنَا القولَ في هٰذِهِ المسألةِ في نقضِ نقضِ اللمعِ وكتابِ تعريفِ عجزِ المعتزلةِ عن تصحيحِ دلائلِ النبوّةِ بما يُغني مُتَأَمِّلَهُ . ونَكْرَهُ الإطالَةَ بِرَدِّهِ ، لأنَّه مُخْرِجٌ لنا عَمَّا إليه قَصَدْنَا .

سؤال آخر

فإن قال قائلٌ منهم : إنَّ جَمْعَكم بَيْنَ التصديقِ بالقولِ والتصديقِ بالفعلِ باطِلٌ لأجلِ أنَّ التصديقَ بالقولِ لا يَصِحُّ ولا يكونُ مفيدًا دُونَ تعلُّقِهِ بالدعوى ، لأنَّه ، متى قالَ : «صَدَقَ . هو رسولي» ، لم يصحَّ دُونَ دَعوَى الرسالةِ ؛ فهو لذٰلكَ متعلِّقٌ بالدعوى . وجَمِيعُ المعجزاتِ لا تَعَلُّقَ لشيءٍ منها بحصولِ دَعوَى الرسالةِ ؛ فلم يَكُنْ لذٰلكَ دلالةٌ على صِدْقِهَا .

يقالُ له : ما قُلْتَهُ باطِلٌ ، لأنَّ [١١ب] الابتداءَ بِفِعْلِهَا ، وإن لم يَكُنْ له تعلُّقٌ بوجودِ الدعوى ، وأنَّ فعلَها مُقْتَرِنًا بها جارٍ مَجْرَى القولِ : «صَدَقَ» لِمَا قُلْنَاهُ مِنْ

قَبْلُ . وإن كانَتْ ، لو فُعِلَتْ منفردةً عَنِ الدعوى ، لم تَدُلَّ على ذٰلكَ ، كما أنَّ قِيَامَ زيدٍ وقُعُودَهُ ، إذا جَعَلَهُ صاحِبُهُ ورسولُهُ دلالةً على صدقِهِ فيما يدَّعِيهِ عليه ، دلالةٌ لا محالَةَ على تصديقِهِ له ، إذا وَقَعَ مُقْتَرِنًا بالدعوى . ولو فَعَلَهُ مُنْفَرِدًا عَنِ الدعوى ، لم يَكُنْ دليلًا ، لأنَّه ليسَ يَدُلُّ على التصديقِ به لجنسِهِ ولا لحدوثِهِ ، وإنَّما يَدُلُّ لوقوعِهِ مُقْتَرِنًا بالدعوى على ما بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ ؛ فَبَطَلَ ما قُلْتُمْ .

سؤال آخر

فإن قالوا : فيجبُ أَنْ يَدُلَّ على صِدْقِ المدَّعي كلُّ فِعْلٍ يَقَعُ مِنَ اللهِ مقترنًا بدَعوَى الرسولِ مِمَّا يعلمُ أنَّه مُتَفَرِّدٌ به مِمَّا يَدْخُلُ مِثْلُهُ تَحْتَ قُدَرِ العبادِ في جنسِهِ وما لا يَدْخُلُ مِثْلُهُ في الجنسِ وما يخرقُ العادةَ مِنْ أفعالِهِ وما لا يَخرقُها . وإذا لم يجبْ ذٰلك ، بَطَلَتْ دلالةُ المعجزِ ، لأنَّ العادةَ لا تَقْلِبُ حُكْمَ الأَدِلَّةِ ولا تَنْقُضُها .

يُقالُ له : لو عَلِمْنَا في كلِّ ما يَفْعَلُهُ ، تعالى ، مِمَّا يخرقُ العادةَ وما لا ينقضُها أنَّه إنَّما فَعَلَهُ لتصديقِ الدعوى ، لَوَجَبَ كونُهُ دليلًا على ذٰلكَ ، غَيْرَ أنَّه لا سَبِيلَ لنا إلى العلمِ بذٰلكَ دُونَ أن يكونَ [١٢أ] معجزًا ناقِضًا للعادةِ لِمَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ مِنْ أَنَّ ما يَفْعَلُهُ بِجَرَيَانِ العادةِ به وٱستمرارِ فِعْلِهِ مَعَ الأوقاتِ لا يُمْكِنُ أن يَدُلَّ على صدقِ الرسولِ إلَّا بأَنْ يكونَ معجزًا خارِقًا للعادةِ ، لأنَّنا إنَّما نَعْلَمُ أنَّ زيدًا قاصِدٌ إلى تصديقِ رسولِهِ بقيامِهِ وقعودِهِ ومشاهدةِ ذاتِهِ ضرورةً . وذٰلكَ غَيْرُ مُمْكِنٍ في القديمِ ، سبحانَهُ ؛ فَوَجَبَ أَن لا يَدُلَّ على التصديقِ مِنْ فِعْلِهِ إلَّا ما كانَ ناقِضًا للعادةِ .

وأيضًا فإنَّنا لو عَلِمْنَا أنَّ جَمِيعَ ما يَفْعَلُهُ إنَّما يَفْعَلُهُ مِنْ أَجْلِ طَلَبِ الرسولِ له وٱستشهادِهِ به لعِلْمِنا ضرورةً أنَّه قاصِدٌ به إلى التصديقِ في الجُمْلَةِ على الجوابِ الآخرِ الذي ذَكَرْنَاهُ ، ولٰكن لا سَبِيلَ إلى العلمِ بذٰلكَ دُونَ أَنْ يكونَ الفعلُ ناقِضًا للعادةِ ؛ فحِينَئِذٍ يجبُ العلمُ بأنَّهُ مصدّقٌ للمدّعي بفعلِهِ إمَّا ضرورةً أَوِ ٱستدلالًا ؛

فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

وأيضًا فقدِ آتُّفِقَ على أنَّ زيدًا قد يُصَدِّقُ رسولَهُ وصاحبَهُ بقيامِهِ وقعودِهِ ، إذا جعلَ ذٰلكَ مِنْ فعلِهِ شاهدًا لصدقِهِ ، ثُمَّ لم يجبْ أن تكونَ جميعُ أفعالِ زيدٍ دالَّةً على صدقِ مُدَّعِي رسالتِهِ ، إذا لم يَقُلْ : إنَّ ذٰلكَ شاهدٌ ، ولم يَطْلُبْهُ مِنهُ ؛ فكذٰلكَ سَبِيلُ وُجودِ دلالةِ المُعْجِزِ دُونَ سائرِ أفعالِهِ ، تعالى ، التي لم يَسْتَشْهِدِ الرسولُ ويَحْتَجَّ بها ؛ فَزَالَ ما قالُوهُ .

سؤال آخر

فإن قيلَ : فهَلْ يجبُ أَنْ يكونَ ما يَطْلُبُهُ الرسولُ مِنَ المعجزِ مُعَيَّنًا وجنسًا مخصوصًا أم لا ؟

قيلَ له : لا يجبُ ذٰلكَ ؛ فإنْ عيّنَ مِنهُ [١٢ب] شيئًا ، جازَ . وإن قال : اللّٰهُمَّ إنْ كنتُ صادقًا عليكَ في دَعوَى الرسالةِ ، فَآفْعَلْ مِنْ عجيبِ الآياتِ ونقضِ العاداتِ ما يُدَلُّ به على صِدْقِي ! فإذا فَعَلَ مِنْ ذٰلكَ شيئًا ، أيَّ ضربٍ وجنسٍ كانَ ، عَلِمَ أنَّه قاصِدٌ بِهِ إلى تصديقِهِ ، وإنَّما أَوحَى إليه أَنِ آطلب لكَ جنسًا مخصوصًا لِمَا هو ، تعالى ، أَعْلَمُ به مِنِ آسْتِصْلَاحِ بعضِ الخلقِ بِهِ أو غيرِ ذٰلكَ . ولا يجبُ أن يَقْدَحَ في نبوَّتِهِ قولُ قومِهِ لهُ بَعْدَ ذٰلكَ : إنْ كنتَ صادقًا وكانَ هٰذا المُعْجِزُ مفعولًا مِنْ أَجْلِ دَعْوَاكَ ، فَاطْلُبْ غَيْرَهُ وَالْتَمِسْ سِوَاهُ ، لأنَّ ذٰلكَ آفتيات عليه وفِعْلُ مَنْ قَدْ عَزَمَ على قولِ مِثْلِ هٰذا والمطالبةِ عِندَ كُلِّ ما يفعلُ مِنَ الآياتِ وأَن لا ينقطعَ عذرُه بشيءٍ مِمَّا يفعلُ منها . وذٰلكَ باطلٌ .

سؤال آخر

وإن هم قالوا : إذا كانَ أيضًا حالُ المعجزِ أنْ يكونَ دالًّا دلالةَ التصديقِ بالقولِ وقد يوجدُ القولُ «صَدَقَ» مُتَجَوَّزًا به وغَيْرَ مقصودٍ به ما وُضِعَ له في الأصلِ ، فَأَجِيزُوا

فعلَ المعجزِ ، لا للتصديقِ !

يُقالُ له : قد دَلَّلْنَا في كتبِ أصولِ الفقهِ وغيرِها على أنَّ إطلاقَ كلِّ قولٍ وُضِعَ لإفادةِ مَعْنًى في اللغةِ يُوجِبُ حَمْلَهُ على حكمِ موضوعِهِ وما بُنِيَ لهُ ، متى كان مُتَجَرِّدًا مِمَّا يُوجِبُهُ العدولُ به إلى المجازِ وغيرِ ما وُضِعَ له ، وأنَّه لو لم يَكُنْ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لم يصحَّ أن يفهمَ بِتَخَاطُبِ أهلِ اللغةِ شيئًا . ولَجَوَّزْنَا في مطلقِ كلِّ كلامٍ أَنْ يكونَ المرادُ به غَيْرَ ما وُضِعَ له لِتَجْوِيزِنا التجوُّزَ فيهِ .

وهٰذا يُبْطِلُ الاستفادةَ بشيءٍ مِنْ كلامِهم ما وضعوهُ لهُ إلَّا بدلالةٍ وقَرِينَةٍ . وذٰلكَ باطلٌ ومُوجِبٌ لجَعْلِ ٱستعمالِ الكلامِ في حقيقةِ ما وُضِعَ له **[١٣أ]** بمثابَةِ ٱستعمالِهِ فيما يجوزُ به فيهِ في حاجتِهِ إلى القَرِينَةِ في الموضعَيْنِ .

وإذا بطلَ ذٰلكَ ، وَجَبَ حَمْلُ ظاهرِ التصديقِ الواردِ مِنَ الحليمِ العليمِ الذي يقصدُ إفهامَنَا على مُوجبِ موضوعِهِ . وكذٰلكَ يجبُ حَمْلُ فِعْلِ المعجزاتِ على أنَّها إنَّما تُفْعَلُ للتصديقِ ، لأنَّه لا شيءَ معها يُوجبُ أنَّها لم تُفْعَلْ لذٰلكَ ، بل ظهورُها وما وُضِعَ عليه دلالةٌ على أنّها لم تُفْعَلْ لذٰلكَ ، بل بِظُهُورِهَا وما وضعَ عليه دلالةٌ على أنَّها لم تُفْعَلْ إلَّا للتَّصْدِيقِ .

ولهٰذا ٱفْتَرَقَتِ الحالُ فيما يَظْهَرُ مِنَ الأمورِ والأعاجيبِ الخارقةِ للعادةِ على يَدِ مُدَّعِي النبوّة وما يظهرُ منها على يَدِ مُدَّعِي الإلاهِيَّةِ ، فيكون مُعْجزًا لمُدَّعِي النبوّة ، لِيُجَرِّدها عمَّا يُخرجُها عن كونِها دلالةً على قِدَمِهِ ومعارضة شيءٍ لها . ولم يجبْ أَنْ يكونَ ما ظَهَرَ منها على يَدِ مُدَّعِي الربوبيّة معجزًا دالًّا على صدقِهِ لِمَا في خلقتِهِ مِنَ الدليلِ على كذبِهِ وكونِهِ مصنوعًا مربوبًا ؛ فَزَالَ ما قالُوهُ .

فصل

وإن قالوا : ما أنكرتُم مِنْ جوازِ إظهارِ المعجزاتِ عِندَ طَلَبِ الرسولِ لها وٱحتجاجِهِ بها ، لا لِقَصْدِ التصديقِ له بِفِعْلِهَا ، بل لِضَرْبٍ مِنَ الحِكْمَةِ والاسْتِصْلَاحِ ولِعِلْمِهِ بأنَّ خلقًا مِنَ المُكَلَّفِينَ لا يَفْعَلُونَ الواجبَ العقليَّ وَيَجْتَنِبُونَ القبائحَ إلَّا بفعلِ ذٰلكَ المُعْجِزِ الخارقِ للعادةِ ؟ فيقع عِندَ الطلبِ له والاحتجاجِ لذٰلكَ ، لا لِقَصْدِ التصديقِ بِفِعْلِهِ ؛ فما الذي يدفعُ هٰذا ؟

يُقالُ : قد بَيَّنَّا فيما سَلَفَ أنَّنا نَعْلَمُ ضرورةً مِنْ حالِ كلِّ فاعِلٍ ، لما يعلمُ أنَّه يحتجُّ به على صِدْقِ المُدَّعِي أنَّه قاصدٌ به [١٣ب] إلى تصديقِهِ . ولا ينكرُ مع ذٰلكَ أنْ يفعلَهُ للتصديقِ والاستصلاحِ ولِضَرْبٍ مِنَ الحِكْمَةِ ، زائد على فِعْلِ التصديقِ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما قالُوهُ .

فصل

ومِمَّا يدلُّ على أنَّه لا بُدَّ أنْ يَفعَلَهُ عِندَ الدعوى والاستشهادِ به إلَّا لِقَصْدِ التصديقِ أنَّه لو فعلَهُ لا لذٰلكَ ، لَبَطَلَ أنْ يكونَ في المَقْدُورِ فِعْلُ شيءٍ ، لو خَرَجَ إلى الوُجُودِ ، لَدَلَّ على صِدْقِ النبيِّ والفرق بَيْنَه وبَيْنَ مُتَنَبِّئٍ لم يَبْعَثْهُ .

وقد دَلَلْنا على صِحَّةِ البعثةِ وجوازِها ، فيجبُ أنْ يكونَ في المقدورِ فِعْلُ ما إذا خَرَجَ إلى الوجودِ ، دَلَّ على صدقٍ في مرسلِهِ . ولا شيءَ يُمْكِنُ أنْ يَدُلَّ على ذٰلكَ إلَّا ظهورُ المعجزاتِ لِمَا نَذْكُرُه مِن بَعْدُ ؛ فَثَبَتَ بذٰلكَ ما قُلناهُ .

فإن قيلَ : لم لا بُدَّ أنْ يكونَ في المَقْدُورِ فِعْلُ ما لو خَرَجَ إلى الوُجُودِ ، لَدَلَّ على صِدْقِ الرسولِ ؟ وما أنكرتُم مِنْ أنَّه ، إذا صَحَّ فِعْلُ المُعْجِزِ للمصلحةِ ، لَا لِقَصْدِ التصديقِ ، لم يجبِ القَطْعُ على أنَّه لا بُدَّ أنْ يكونَ في المَقْدُورِ فِعْلُ ما إذا وُجِدَ ، دَلَّ على صدقِ مدَّعِي النبوَّةِ ؟

ولَسْنَا نريدُ بِنَفْيِ القدرةِ على ذٰلكَ نَفْيَ قُدْرَتِهِ ، تعالى ، على فِعْلِ نَقْضِ أجناسِ الحوادِثِ ، لأنَّه قادِرٌ على جميعِ الأجناسِ ، ولكن ليسَ يكونُ المعجزُ دالًّا على الصدقِ لجنسِهِ ولا لحدوثِهِ ، وإنَّما يَدُلُّ ، إذا علمَ أنَّه فُعِلَ لِقَصْدِ التصديقِ بهِ . والَّم [١٤أ] يُعْلَمْ ذٰلكَ وجُوِّز فِعْلُهُ لأَجْلِ المصلحةِ ، لم يجبِ القطعُ على أنَّه يُفعَلُ للدلالةِ على الصدقِ ولا أنَّه لا بُدَّ أنْ يكونَ في المقدورِ ما إذا وَقَعَ وحَدَثَ ، دَلَّ على صِدْقِ الرسولِ المُدَّعِي للرسالَةِ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما قُلْتُم .

ثُمَّ يُقالُ لهم : ما قُلْتُمُوهُ باطِلٌ ، وذٰلكَ أنَّنا قد بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أنَّ المعجزاتِ إنَّما يجبُ أن تَدُلَّ على الصدقِ على طريقةِ أَدِلَّةِ المُوَاضَعَةِ ، لا لِجِنْسِهِ[١] ولا لِحُدُوثِهِ ولا لِوَجْهٍ مِنَ التعلُّقِ بَيْنَهُ وبَيْنَ صِدْقِ الرسولِ وبعثتِهِ ، كتَعَلُّقِ أَدِلَّةِ الفعلِ بِمَدْلُولَاتِها .

---

١ لجنسه : + لعنى ، مشطوب في الأصل .

وإذا ثَبتَ ذٰلكَ وَعَلِمْنَا أنَّه يصحُ مِنَ القديمِ أنْ يقولَ لِمَنْ يُخاطِبُهُ ويُعْلِمُهُ أنَّه هو ، تعالى ، المخاطِبُ له : ٱعْلَمْ أنَّ زيدًا ، متى ٱدَّعَى الرسالةَ عَلَيَّ وَجَعَلَ الدليلَ على صدقِهِ في ذٰلكَ تَظْلِيلي إيَّاهُ بالغمامِ أو إنطاقَ ذئبٍ أو إحياءَ ميّتٍ وفَعَلْتُ ذٰلكَ عِندَ طلبِهِ له وٱحتجاجِهِ به ، فٱعْلَمْ أنَّه صادِقٌ وأنَّني قد أرْسَلْتُهُ .

وكانَ لا سَبِيلَ إلى مَنْعِ مِثْلِ هٰذا وإحالتِهِ مِنهُ ، سبحانَهُ ، مِنْ حيثُ أنَّه ، إذا فعلَ ذٰلكَ عِندَ دَعوَى الرسولِ وطلبِهِ مِنْ غَيْرِ أنْ يُوقِفَ ، سبحانَهُ ، بالقولِ على أنَّه للتصديقِ أنْ يكونَ أيضًا مصدِّقًا لَدَيْهِ وقاصِدًا إلى الدلالةِ على تصديقِهِ ، لأنَّنا قد بَيَّنَّا فيما سَلَفَ أنَّه لا فَرْقَ بَيْنَ أن يقولَ زيدٌ : إنَّني أقصدُ بِفِعْلِ ما يدَّعِيهِ مدَّعِي الرسالة عليَّ قَصْدًا لتصديقِهِ في كونِ ما يَفْعَلُهُ بَعْدَ هٰذا الإخبارِ والتوقيفِ منه دليلًا على التصديقِ ، وبَيْنَ أنْ يقولَ مدَّعي الرسالةِ عليه : إن كنتَ تعلمُ أنَّني رسولُكَ وصادِقٌ ، فٱكْتُبْ أوِ ٱركبْ أوِ ٱفعلْ كذا وكذا في أنَّه ، إذا فعلَ ذٰلكَ ، علمَ قصده إلى التصديقِ له بذٰلكَ . وقام فِعْلُهُ عِندَ هٰذا [١٤ب] القولِ والدعوى عليه مَقَامَ قولِهِ : إنَّني ، إذا فعلت ما يدَّعيهِ دلالة ، فٱعْلَمْ أنَّني إنَّما أَفعَلُهُ للتصديقِ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لم يَجُزْ أنْ يُظْهِرَ المعجزاتِ عِندَ الطلبِ مِنَ الرسولِ لها أو ٱحتجاجِهِ بها لضربٍ مِنَ المصلحةِ والحِكْمَةِ ، لا لِقَصْدِ التصديقِ به ، كما لا يجوزُ أنْ يقولَ : إنَّ ما أفعلُهُ عِندَ طَلَبِ الرسولِ له للتصديقِ له ، ثُمَّ يَفْعَلُهُ لا للتصديقِ له .

إذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ وكانَتْ هٰذِهِ الدلالةُ مستقيمةً بطريقةِ المُوَاضَعَةِ وما يقومُ مقامَها وكانَتْ مِمَّا يصحُ مِنَ القديمِ ، تعالى ، لم يَجُزْ أَنْ يفعلَ ما يبطلُها وما يحيلُ الصحيحَ مِنْ فِعْلِهِ وما يَدُلُّ به . وَبَطَلَ ما قالُوهُ .

هٰذا هو العمدةُ في دَفْعِ هٰذِهِ المطالَبَةِ دُونَ ما تَهْذِي به القدريّةُ مِنْ قولِهم : لو جازَ

أن يظهرَ المعجزُ عِندَ طلبِ الرسولِ له أو ٱحتجاجِهِ به ، لا لِقَصْدِ تصديقِهِ بفعلِهِ ، لجازَ أيضًا أن يصدِّقَهُ بالقولِ ، لا لِقَصْدِ تصديقِهِ ، لأنَّ للبرهميّ أنْ يُبطِلَ هٰذا بوجهَيْنِ . أحدُهما أن يقولَ : يجوزُ أن يقولَ : «صَدَقَ . هو رسولي» ولا يقصد بذٰلكَ التصديقَ له عِندَ حصولِ هٰذا القولِ مِنهُ عِندَ دعواهُ ، بل إنَّما يُوقِعُهُ لوجهٍ مِنَ المصلحةِ والحكمةِ أو لِكَي يصدِقَ به ملكًا أرسلهُ وصادقًا في قولِهِ غير هٰذا المدَّعِي النبوَّة ، لأنَّنا لا نَعرِفُ قَصْدَهُ ضرورةً وأنَّه مريدٌ بهٰذا القولِ تصديقَ هٰذا المدَّعِي ؛ فإنِ ٱضْطَرَّنَا إلى العلمِ بأنَّه قاصِدٌ به إلى تصديقِهِ ، قطعَ بذٰلكَ لا مِنْ ناحيةِ دليلٍ وقوعِ هٰذا القولِ بهٰذِهِ الصيغةِ على تصديقِهِ الضرورة إلى العلمِ بأنَّ قَصْدَهُ به التصديقُ له .

وكذٰلكَ ، [١٥أ] لو ٱضْطَرَّنا إلى العلمِ بأنَّ قصدَهُ بِفِعْلِ المُعْجزِ الخارقِ للعادةِ تصديقُ المدَّعِي للرسالةِ ، لَوَجَبَ العلمُ بذٰلكَ والقطعُ عليه مِنْ ناحِيَةِ ٱضطرارِهِ لنا إلى العلمِ بِقَصْدِهِ إلى ذٰلكَ ، لا لأنَّ حدوثَ المعجزِ ووقوعَهُ وكونَهُ خارقًا للعادةِ دليلٌ على ذٰلكَ لتجويزِ أَنْ يفعلَهُ لِغَيْرِ التصديقِ .

قالوا : فالقولُ والفعلُ في هٰذا عِندَنا سِيَّانِ . وذٰلكَ مُبْطِلٌ لِمَا ٱسْتَشْهَدُوا به ، لأنَّهُ إذا أَمْكَنَ أن لا يقصدَ بالقولِ : «صَدَقَ» التصديقَ له الذي هو الأصلُ عِندَهم ، كانَ إمكانُ ذٰلكَ في الفعلِ الذي هو فَرْعُهُ ومردودٌ إليه أَوْلَى .

والجوابُ الآخرُ أنَّ للبرهميّ أنْ يَفصِلَ بَيْنَ الأمرَيْنِ ، فيقول : الفرقُ بَيْنَ التصديقِ بالقولِ : «صَدَقَ» والتصديقِ بِفِعْلِ المعجزِ أنَّه إذا قالَ : «صَدَقَ . أنا أَرْسَلْتُهُ» . وهٰذا إقرارٌ ، قد تَقَدَّمَ العلمُ بمعناهُ في مُوَاضَعَةِ أهلِ اللغةِ المخاطَبِينَ به ، وكانَ القائِلُ لهم ذٰلكَ حكيمًا ، لا يُلغزُ ولا يُعَمِّي مرادَهُ ولا يَقْصِدُ التَّوْرِيَةَ ولا الإلباسَ فيه . وَجَبَ حَمْلُهُ على مُوجِبِ موضوعِهِ في اللسانِ ، وإلَّا كانَ المخاطبُ به سَفِيهًا مُلْغِزًا

مُعَمِّيًا لِمُرَادِهِ . وذٰلكَ مُمْتَنِعٌ في صفتِهِ .

وليسَ في فعلِ المُعْجِزِ عِندَ دَعوَى الرسالة والطلبِ دليلٌ على أنَّه فعل لتصديقِهِ ، لأنَّه مِمَّا لم تَتَقَدَّمْ مُوَاضَعَةٌ بَيْنَنا وبَيْنَ اللهِ ، تعالى ، على أنَّه لا يفعلُ ذٰلكَ إلَّا للتصديقِ ولا نحنُ مُضْطَرُّونَ إلى العلمِ بأنَّهُ فَعَلَهُ لِقَصْدِ التصديقِ . والعقلُ يُجَوِّزُ فعلَهُ لضربٍ مِنَ الحكمةِ والاستصلاحِ وأمرٍ سوى التصديقِ به ؛ **[١٥ب]** فافترقَتْ لذٰلكَ حالُ وجوبِ دلالةِ القولِ : «صَدَقَ» على تصديقِهِ ودلالة المعجزِ على ذٰلكَ . ولا جوابَ لهم عن هٰذا .

ويُقَالُ لهم : إنَّ للبرهميّ ولكلِّ مُخَالِفٍ لكم أَنْ يقولَ : مُحَالٌ أَنْ يعلمَ بقولِهِ : «صَدَقَ . هو رسولي» أنَّه تصديقٌ له وخبرٌ عن صدقِهِ على أصولِكُم الفاسدةِ ، خاصَّة لأنَّ هٰذا القولَ وهٰذِهِ الصيغةَ لا تكونُ خطابًا وخبرًا عن التصديقِ للمدَّعِي لجنسِها ونفسِها وصيغَتِها ، وإنَّما تكونُ عِندكم خبرًا وخطابًا ، إذا عَلِمْنَا كونَ القديمِ ، سبحانَهُ ، مُرِيدًا للتصديقِ والإخبارِ . ولا سبيلَ لكم إلى العلمِ بأنَّه ، تعالى ، مريدٌ ، حتّى يعلمَ أنَّ هٰذِهِ الصيغةَ مِنهُ خطابٌ وخبرٌ عن التصديقِ .

فإن قُلْتُم : إنَّما نعلمُ كونَهُ مريدًا لعِلْمِنا بأنَّهُ مُخْبِرٌ ومُصَدِّقٌ بهٰذا القولِ .

قيلَ لهم : هٰذا هو الخبطُ والتخليطُ منكم ، لأنَّكم مُتَّفِقُونَ على أنَّكم لا تعلمونَ كونَ هٰذِهِ الأصواتِ خبرًا عن التصديقِ ، إذا عَلِمْنَاهُ مُرِيدًا لكونِها خبرًا عنه ؛ فإذا عَلَّقتُمْ عِلْمَكم بكونِهِ خبرًا بالعلمِ بأنَّه مريدٌ للإخبارِ به وعِلْمَكم بأنَّه مريدٌ للإخبارِ به بالعلمِ بأنَّه خبرٌ ، لم يصحَّ أنْ تعلمُوهُ مريدًا مخبرًا ومصدِّقًا بالقولِ . وهٰذا أيضًا مِمَّا لا مَخْرَجَ لهم منه ؛ فَبَطَلَ رَدُّ دلالةِ المعجزِ على التصديقِ على دلالةِ هٰذِهِ الصيغةِ والأصواتِ على التصديقِ ، لأنَّها لا تَدُلُّ على ذٰلكَ . ولا يُمْكِنُهُم العلمُ بأنَّها تصديقٌ على أوضاعِهِمْ . وهٰذا واضحٌ ؛ فَزَالَ **[١٦أ]** ما قالُوهُ .

وإن قالَتِ القدريّةُ : لا يجوزُ أنْ يَفْعَلَ المعجزات لضربٍ مِنَ الحكمةِ والاستصلاحِ لا لِقَصْدِ التصديقِ ، لأنَّ في ذٰلكَ فسادًا لكونِها دليلًا على التصديقِ . ولا يجوزُ أنْ يستصلحَ بما يفسدُ الأَدِلَّةَ وينقضها ، كما لا يجوزُ أنْ يستصلحَ بإفسادِ أدلّةِ العقلِ وما يوجبُ قَلْبَهَا .

يقالُ لَهُم : هٰذِهِ غَفْلَةٌ منكم ؛ فمتى سَلَّمَ البرهميُّ أنَّ المُعْجِزَ دليلٌ على التصديقِ حتّى يكونَ فعلهُ لا له ، بل لِضَرْبٍ مِنَ المصلحةِ ٱسْتِصْلَاحًا بإفسادِ الدليلِ . وهو إنَّما يُوردُ هٰذا الكلامَ ، لِيُبْطِلَ كونَ المعجزِ دليلًا . ولو سلمَ أنَّه دليلٌ على الصدقِ ، لم يُورِدْ ما ذَكَرْنَاهُ عنه ولم يَقْدَحْ فيه . وأدلَّةُ العقولِ ثابتةٌ لا تَنْقَلِبُ ، لأنَّها تدلُّ بحصولِها على وجوهٍ ، لا تَحْصُلُ إلَّا وهي لها . وقدِ ٱتُّفِقَ على ذٰلكَ مِنْ حالِها ، وما ثَبَتَ قَطّ كَوْنُ المعجزِ دليلًا على التصديقِ ؛ فَزَالَ ما تَوَهَّمْتُم .

ويقالُ لهم : أَلَيْسَ لا يصحُّ التكليفُ عندكم إلَّا مع خَلْقِ الشهوةِ للقبيحِ والتنفيرِ عن الحَسَنِ وجعله شاقًّا مع العلمِ بأنَّه ، تعالى ، إذا قَوَّى الشهوةَ للقبيحِ ، كانَتْ داعِيةً إلى ركوبِ المُشْتَهَى ونيلِهِ ، ولكن ليسَ القصدُ بخلقِ الشهوةِ وتَقْوِيَتِها ٱستفسادَ المُكَلَّفِ والبعث على المعصيةِ والإغراء بها ، وإنّما القصدُ بذٰلكَ صحّة التكليفِ وشِدَّة الامتحانِ لِنَيْلِ الثوابِ وكونِ التَّكْلِيفِ لُطْفًا في فعلِ [١٦ب] الواجباتِ العقليَّةِ مع خلقِ الشهوةِ والنفورِ .

فإذا قالوا : أجل ولا بُدَّ مِنْ ذٰلكَ .

قيل : فبِمَ إذًا[١] تدفعونَ قولَ البرهميّ ما أنكرتُم مِنْ جوازِ إظهارِ المعجزِ عِندَ الطلبِ له والاحتجاجِ به ، لا لِقَصْدِ التصديقِ بفعلِهِ ، لكن لتشديدِ المِحْنَةِ ولِيَسْتَوْفِيَ المُكَلَّفُ النظرَ في حالِهِ ويَعْلَمَ أنَّه قد يفعلُ للمصلحةِ ، وإنِ ٱتّفقَ مقارنًا للدعوى ،

---

١ فبم ذا : الأصل .

لا لِقَصْدِ التصديقِ لها ، وأن يكونَ ذٰلكَ مِنْ بابِ تشديدِ المِحْنَةِ وبمثابةِ خلقِ الشهوةِ وتقويتِها للقبيحِ للمِحْنَةِ ، لا للبَعْثِ على المعصيةِ .

فإن قالوا : الفرقُ بَيْنَ ذٰلكَ أنَّه ليسَ في خلقِ الشهوةِ للقبيحِ وتقويتِها مَفْسَدَةٌ ، وإنّما يفعلُ للمحنةِ والتعريضِ لثوابٍ ، لا يُنالُ إلّا بتركِ مُشتَهًى وفعلِ شاقٍّ مُسْتَثْقَلٍ على النفسِ ، وفي فعلِ المعجزِ عِندَ الطَّلَبِ له والاحتجاجِ للمصلحةِ مفسدةٌ . واللهُ ، تعالى ، لا يجوزُ أنْ يَسْتَصْلِحَ بما فيه مفسدةٌ ؛ فَزَالَ ما قالَهُ .

يقالُ لهم : أَهُوَ مفسدةٌ في الاستصلاحِ بِفِعْلِ المعجزِ ، وإن وَقَعَ مقارنًا للدعوى والطلبِ له ؟

فإن قالوا : لأنَّه ، إذا فعلَ كذٰلكَ ، لا للتصديقِ ، بل للمصلحةِ ، لَبَطَلَ بذٰلكَ دلالته على صدقِ مُدَّعِي الرسالة . وذٰلكَ مفسدةٌ . وليسَ في تقويةِ الشهوةِ[١] للقبيحِ مفسدةٌ هي إبطالُ دلالةٍ ولا غير ذٰلكَ .

يقالُ لهم : وهٰذِهِ أيضًا غفلةٌ أُخرى [١٧أ] منكم ؛ فمتى صَحَّ وسلّمَ كَوْنَ المعجزِ دليلًا على صِدْقِ الدعوى مع تجويزِ فعلِهِ للمصلحةِ ؟ وهل يُنازعُ البرهميُّ إلّا في كونِهِ دليلًا ؟ ويمنعُ مِنْ ذٰلكَ أَشَدّ المَنْعِ ، وإنّما كانَ يسوغُ لكم التَعَلُّقُ بما قُلتُم لو ثَبَتَ كَوْنُ المعجزِ دليلًا . ولا جوابَ عن ذٰلكَ .

وإنْ هم قالوا : إنَّما يَجُوزُ تغليظُ المِحْنَةِ وتشديدِها في التكليفِ بما يَتَمَيَّزُ معهُ الدليلُ مِنَ الشُّبْهَةِ ويَنْكَشِفُ عِندَ التأمُّلِ . ولا يَجُوزُ تشديدُها بما يَلْتَبِسُ ولا يميّزُ الدليلَ مِنَ الشُّبْهَةِ للعاقِلِ مع طُولِ البحثِ والتَّأَمُّلِ . وإذا أظهرَ المعجزَ لقصدِ المصلحةِ لا للتصديقِ ، اْلتَبَسَ دليلُ التصديقِ بما يفعلُ للمصلحةِ لا للتصديقِ وتشديدِ المحنةِ بما يُلْبِسُ ويخلطُ الدليل بالشبهةِ مفسدةٌ وغير جائزٍ في الحكمةِ .

---

١ الشهوة : إضافة في الهامش .

يقالُ لَهُم : وهٰذا أيضًا مثل الأوَّلِ ، لأنَّه كلامٌ مبنيٌّ على أنَّه قد صَحَّ وثَبَتَ كَوْنُ المعجزِ دليلًا على صدقِ الدعوى للرسالةِ . وهٰذِهِ الدعوى باطلةٌ عِندَ البرهميِّ ، بل ما ثَبَتَ ذٰلكَ عِندَه قَطّ ولا فُعِلَ مُعْجِزٌ منذُ أوَّلِ الدهرِ وإلى وقتِنا لتصديقِ أَحَدٍ ، وإنّما يُفْعَلُ أبدًا للمصلحةِ وضربٍ مِنَ الحكمةِ ، لا لِقَصْدِ التصديقِ .

فإذا لم يَثْبُتْ لكم بهٰذا القدحِ كونُ المعجزِ دليلًا ، فكيفَ يجوزُ أن يقالَ : إنَّ فِعْلَهُ للمصلحةِ يخلطُ الدليلَ بالشبهةِ ويكون آمتحانًا بما لا يتميَّزُ الدليل مِنْ غيرِه ، وهو ما ثَبَتَ قَطّ دليلًا . ولا جوابَ عن ذٰلكَ .

فَبَانَ أنَّ المعتمدَ في دَفْعِ ما يقولُهُ البرهميُّ مِنْ ذٰلكَ هو **[١٧ب]** ما قد بَيَّنَّاهُ ، دُونَ هٰذِهِ التعاليلِ والترهاتِ .

وإن هم قالوا : لو جازَ أنْ يُظْهِرَ المعجزاتِ عِندَ طَلَبِهَا والاحتجاجِ بها لتشديدِ المِحْنَةِ لا للتصديقِ ، لأَبْطَلَ كونَها دلالةً على صِدْقِ الدعوى . ولجازَ أيضًا أن يَفْعَلَ في الحيّ مِنَّا الحركاتِ والاعتماداتِ كُلَّمَا أَرَادَ وُجُودَ ذٰلكَ وَقَصَدَهُ ، ولا يَفعل شيئًا منهُ عِندَ كراهتِهِ ، حتّى يكونَ ما يوجدُ به عِندَ قَصْدِهِ إليهِ ويمنع عِندَ كراهتِهِ له مِنْ فِعْلِهِ ، تعالى ، وجازَ على وتيرةٍ واحدةٍ ، وأن يفعلَ ذٰلكَ في بعضِ الأحياءِ على وجهِ المصلحةِ ولِضَرْبٍ مِنَ الحكمةِ .

وقد عُلِمَ فسادُ ذٰلكَ ، لأنَّه لو آستصلحَ بفعلِ ذٰلكَ على هٰذا الوجهِ ، لأفسدَ به دليلَ تَعَلُّقِ الفعلِ بالفاعلِ وحدوثَ المحدثِ بالمحدثِ ، إذ لا دليلَ على ذٰلكَ إلّا وقوعُ التَّصَرُّفِ بحسبِ إرادةِ الحيّ وآمتناعه عِندَ كراهتِهِ ؛ فلمَّا لم يَجُزْ فِعْلُ ذٰلكَ لمصلحةٍ ، لأنَّه إفسادٌ لدلالَةِ تَعَلُّقِ الفعلِ بالفاعِلِ ، لم يَجُزْ مثلُهُ في إظهارِ المعجزاتِ عِندَ الطَّلَبِ له للمصلحةِ ، لا لِقَصْدِ التصديقِ به .

يُقالُ لهم : إنّكم كُنتُم تَجْهَلُونَ قَبْلَ ذِكْرِ هٰذا أمرًا واحدًا . وأنتُم الآنَ تجهلُونَ أمرَيْنِ ،

لأنّنا نحنُ والبرهميُّ وكلُّ مخالِفٍ لكم في المخلوقِ لا نجعلُ حدوثَ الأفعالِ تابعة لإرادةِ مريدٍ وممتنعة عِندَ كراهتِهِ دليلًا على أنّها حادثةٌ بمَنْ تأتّتْ عِندَ قَصْدِهِ وآمتنعتْ عِندَ كراهتِهِ ، بل ذٰلكَ عِندَنا ليسَ بشبهةٍ ، فضْلًا عن أنْ تكونَ دلالةً ؛ فليسَ في فِعْلِ ذٰلكَ على هٰذا الوجهِ إفسادٌ للدلالَةِ ، كما أنّه [١٨أ] ليسَ في إظهارِ المعجزِ مقارنًا له إفسادٌ للدلالةِ . وهٰذا مُبْطِلٌ لِمَا قُلتُم ومبنيٌّ عن جهلِكم بكونِ ما قُلتُم غير دليلٍ على كَوْنِ العبدِ محدثًا . ولو كانَ دليلًا عقليًّا دالًّا بطريقِ الصِّحَّةِ والإيجابِ ، لَمَا جازَ أنْ يُتَصَوَّر أنَّ في المقدورِ ما لو فعلَ ، لَبَطَلَ كونُهُ دليلًا ، كما لا يجوزُ أنْ يُتَصَوَّر أنَّ في المقدورِ ما لو فعلَ ، لخَرَجَ الفعلُ عن دلالتِهِ على فاعلٍ وعنِ المحكمِ عن دلالتِهِ على العالِمِ وتعاقب الأعراضِ عن دلالتِهِ على حدوثِ الأجسامِ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ توهُّمُهُمْ للأمْرَيْنِ وزالَ ما قُلتُم .

فإنْ سَلَّمَ البرهميُّ أنَّ حدوثَ التَّصَرُّفِ عِندَ الإرادةِ وآمتناعِهِ عِندَ الكراهةِ دليلٌ قاطعٌ على حدوثِ التَّصَرُّفِ وتعلّقه بذٰلكَ المريد ، أَحَالَ الاستصلاحَ بفعلِ مِثْلِ هٰذا لموافَقَتِهِ لكم على كونِهِ دليلًا . ولا يجوزُ الاستصلاحُ بإبطالِ الأدِلَّةِ وما ثَبَتَ قَطّ عِندَهُ أنَّ ظهورَ المعجزِ مقترنًا بالطَّلَبِ والدعوى دالٌّ على صِدْقِها ؛ فكيفَ تَرُدُّونَ ما يُخالِفُكُم في كونِهِ دليلًا على ما يُوَافِقُكُم على كونِهِ دليلًا وتَجْعَلُونَ الاستصلاحَ بهما مفسدةً ، لكونِهِ مفسدًا للدَّلِيلِ ، وهو يمنعُ أَشَدّ المَنْعِ أنْ يكونَ المعجزُ دليلًا ؟ ولا جوابَ لهم عن ذٰلكَ . وباللهِ التوفيقُ .

فصل

وقد قالَ بعضُ نَابِتَتِهم ومُتَحَذلِقِيهم : إنَّ الأَدِلَّةَ على ثلاثةِ أَضْرُبٍ ؛ فَضَرْبٌ منها [١٨ب] يدلُّ بطريقِ الصحّةِ والإيجابِ ونصبه العقل . وهٰذا مِمَّا لا ينقلبُ ولا يَتَغَيَّرُ ولا يحتاجُ إلى مُوَاضَعَةٍ على كونهِ دليلًا ، نحو دلالةِ الفعلِ على الفاعِلِ وما يقتضيهِ مِنْ صفاتِهِ وما جَرَى مَجْرَى ذٰلكَ .

والضربُ الآخرُ يدلُّ على طريقِ المُوَاضَعَةِ ، نحو دلالةِ الكلامِ لسائرِ الأَلْسُنِ واللُّغَاتِ ودلالةِ الخطوطِ والعقودِ والإشاراتِ والرموزِ وما جَرى مَجْرَى ذٰلكَ . وهٰذا مِمَّا يجوزُ تَغَيُّرُهُ وقلبُ دلالتِهِ ، إذا تَغَيَّرَتِ المُوَاضَعَةُ أو ٱبتدأتْ على خِلَافِ ما تقعُ عليهِ المُوَاطَأَةُ والاِتِّفَاقُ .

والضربُ الثالثُ يدلُّ بجهةِ الدَّوَاعِي والأخبارِ . وذٰلكَ نحو عِلْمِنَا بأَنَّ القديمَ ، سبحانَهُ ، لا يجوزُ منهُ فِعْلُ القبيحِ ولا أَنْ يفعلَ الواجبَ عليه مِنَ الثوابِ والعوضِ والتَّمْكِينِ والآلةِ والألطافِ مع التكليفِ للفعلِ وعِلْمِنَا بأَنَّ الواجبَ القضاءُ على أَنَّ جميعَ ما يفعلُهُ حسنٌ جميلٌ ، وإن لم تُعرَفْ جهةُ حُسْنِهِ على التفصيلِ ، وأَنَّ القبيحَ لا يجوزُ أن يقعَ مِنهُ بحالٍ ، وأَنَّه لا يصدّقُ كاذِبًا بقولٍ ولا فعلٍ ولا يُكَذِّبُ صادِقًا ولا يستفسدُ أحدًا ، وإنَّما يدلُّ على هٰذا مِنْ أحكامِ فِعْلِهِ عِلْمُنَا بأَنَّهُ غَنِيٌّ عن فعلِ القبيحِ والمنع مِنَ الواجبِ وعالِمٌ بقبحِ القبيحِ والامتناع مِنْ قولِ الواجبِ ، وأَنَّ الغنيَّ العالِمَ بقبحِ القبيحِ ووجوبِ الواجِبِ لا داعِيَ له [١٩أ] إلى فِعْلِ القبيحِ وإلى أَنْ لا يفعلَ ما وَجَبَ عليه ، لأَنَّنا قد عَلِمْنَا أَنَّه لا يَفْعَلُ القبيحَ مع العِلْمِ بوجوبهِ إلّا محتاجٌ إلى الامتناعِ مِنهُ ومستضرٌّ بفعلِهِ .

قالوا : وإذا ثَبَتَ هٰذا ، وَجَبَ القطعُ مِنْ هٰذِهِ الجهةِ على أَنَّه مُحَالٌ تَوَفُّرُ دَاعٍ له على فعلِ إظهارِ المعجزاتِ على الكذَّابِينَ لعِلْمِهِ بقبحِ ذٰلكَ وغِنَاهُ عَنهُ وأَنَّه ٱستفسادٌ

للمُكَلَّفِينَ وتلبيسٌ عليهم وطريقٌ إلى ضَلَالِهم عن الدينِ لأجلِ أنَّها دلالةٌ عن الصدقِ في دعوى النبوَّةِ ؛ فإذا أَظْهَرَهَا على الكاذبِ ، فقد فَعَلَ ما يدلُّ على صِدْقِهِ ودَلَّتْ على الشيءِ على خِلَافِ ما هو به . وذٰلكَ مُحَالٌ في صفتِهِ ؛ فَوَجَبَ بذٰلكَ ٱستحالَةُ إظهارِهِ المعجزاتِ على الكذَّابِينَ .

فيقالُ لهم : إنَّ هٰذِهِ القسمةَ للأَدِلَّةِ إنَّما تصحُّ فِينَا دُونَ القديمِ ، سبحانَهُ ، لأجلِ أنَّ ما يدلُّ بجهةِ الدَّوَاعِي والأخبارِ إنَّما يصحُّ ٱجتلابُهُ للمنافعِ ودَفْعُهُ المَضَارَّ ويسرُّ ويلذُّ ببعضِ الأفعالِ ويألَمُ ويَغْتَمُّ ببعضِها ، فتَدْعُوهُ الدَّواعِي إلى فِعْلِ ما يجتلبُ به نفعًا ويدفعُ به ضررًا وإلى أن لا يَفعلَ ما يَعْلَمُ حُصُولَ الضَّررِ به وفَوْتَ النَّفْعِ بفعلِهِ وسوءَ عاقِبَتِهِ . ومتى لم يَكُنْ في الفعلِ أو في تركِهِ ٱجْتِلَابُ نَفْعٍ ولا دَفْعُ ضَرَرٍ ، لم يَدْعُهُ داعٍ إلى فِعْلِهِ ؛ فإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ وكانَتِ المنافِعُ والمَضَارُّ والآلامُ واللَّذَّاتُ مستحيلَةً **[١٩ب]** على اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، ٱستَحَالَ أنْ تُفْعَلَ أو تُتْرَكَ لداعٍ ، يَدْعُوهُ إلى الفعلِ .

ويدلُّ على ٱستحالَةِ هٰذا القسمِ مِنَ الأَدِلَّةِ في أَفْعَالِهِ أنَّ الدَّاعِيَ إلى فِعْلِ الشيءِ يجبُ أن يكونَ داعِيًا إلى فِعْلِ الإرادةِ له والصارفَ عنه صارِفٌ عن فِعْلِ الإرادةِ . وذٰلكَ لا يَتِمُّ إلَّا فِيمَنْ إرادتُهُ فِعْلٌ مِنْ أفعالِهِ . وليسَ يَقَعُ الفعلُ مِنَ الفاعِلِ له لأجلِ داعِيهِ إليه مِنْ غَيْرِ إرادةٍ له ، بل لا يَقَعُ إلَّا بالإرادةِ لِفِعْلِهِ . ولو وُجِدَتْ الإرادةُ مِنْ غَيْرِ دَاعٍ إليه ، لَوَجَبَ أنْ يَقَعَ . ولو وُجِدَ الدَّاعِي إليه والإرادةُ له مَعْدُومَةٌ ، لم يَجُزْ أنْ يَقَعَ لنفسِ الدَّاعِي .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ وكانَتِ الأَدِلَّةُ قد دَلَّتْ عِندَنا على قِدَمِ إرادتِهِ ، سبحانَهُ ، وَجَبَ أنْ تَقَعَ الأفعالُ منه بالإرادةِ ولم يَحْتَجْ إلى داعٍ يَدْعُوهُ إلى فِعْلِ إرادةِ الفعلِ ؛ فَوَجَبَ أنَّه يفعلُ أو يتركُ لإرادتِهِ القديمةِ كذٰلكَ ، لا لأجلِ دَاعٍ ، يَدْعُوهُ إلى الفعلِ ،

وإنّما يَحتاجُ مِنّا الفاعِلُ أحيانًا إلى الدّاعِي له إلى الفعلِ ، لأنَّ داعِيَهُ إليه يَدْعُوهُ إلى فِعْلِ الإرادةِ . ولو كانَتِ الإرادةُ لمَقْدُورِهِ موجودةً مِنْ غَيْرِ داعٍ إليها ، لَوَجَبَ أنْ يُفْعَلَ الفعلُ بالإرادةِ مِنْ غَيْرِ داعٍ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ وكانَتْ إرادتُهُ ، تعالى ، قديمةً غَيْرَ مفعولةٍ ، وَجَبَ أنْ يفعلَ لأجلِ الإرادةِ ، وإن لم يَكُنْ له داعٍ إلى الفعلِ .

وإن قالوا : فالمُرِيدُ أيضًا لا يُرِيدُ فِعْلَ القبيحِ والامتناعَ مِنْ فِعْلِ الواجبِ إلّا لكونهِ مُحتاجًا أو جاهِلًا بِقُبْحِ الفعلِ وقبحِ تركِهِ [٢٠أ] والجهل بوجوبهِ . ومتى لم يَكُنْ القديمُ جاهِلًا ولا محتاجًا ، لم يَجُزْ منه ٱختيارُ فِعْلِ القبيحِ وترك الواجبِ .

قيلَ لهم : وكذٰلكَ الفاعلُ للحَسَنِ الواجبِ لا يصحُّ أنْ يُرِيدَ فِعْلَهُ ويختارَهُ إلّا لِمَا فيه مِنَ النَّفْعِ والسُّرُورِ ودَفْعِ الضَّرَرِ والغمّ بالذَّمّ عليه . والله ، سبحانَهُ ، لا يجوزُ عليه النَّفْعُ والضَّرَرُ والغَمُّ والسرورُ ؛ فلَمْ يَجُزْ لأجلِ ذٰلكَ ٱختيارُه لِفِعْلِ الحَسَنِ لِمَا لأَجْلِهِ لا يختارُ فِعْلَ القبيحِ . وقد تَقَصَّيْنَا هٰذا الفَصْلَ بما يُغْنِي عن رَدِّهِ .

ثمَّ يقالُ لهم : الآنَ لو سُلِّمَ لكم أنَّ مِنْ أفعالِهِ ما يدلُّ بجهةِ الدواعي والاختيارِ ، ما الذي كانَ يُحِيلُ ٱختيارَهُ لإظهارِ المعجزاتِ عِندَ طلبِ الكاذِبِ لها وٱحتجاجه بها ، لا لأجلِ تصديقِهِ به ، لكن لِاتِّفَاقِ وجوبِ فِعْلِهِ عِندَ ٱدِّعائِهِ لضربٍ مِنَ اللطفِ والمصلحةِ وضَرْبٍ مِنَ الحكمةِ ؟ وقد بَيَّنَّا أنَّه لا سَبِيلَ لكم إلى دَفْعِ ذٰلكَ .

ومتى جازَ فِعْلُهُ لهٰذا الوجهِ ، بَطَلَ قولُكُم أنَّ إظهارَها على الكَذَّابِينَ مفسدةٌ وإضلالٌ عن الدِّينِ وتصديقٌ منه للكاذِبِ والباسٌ منه على العِبَادِ ، لأنَّ هٰذا أَجْمَعَ إنَّما بَنَيْتُمْ وجوبَهُ على ثبوتِ العلمِ بأنَّه لا يفعلُ إلّا للتصديقِ وأنَّه لا دلالَةَ على الصدقِ غيرها .

ومتى أَبْطَلَ القومُ ذٰلكَ عليكم بما وصَفْنَاهُ ، بَطَلَ جميعُ ما قُلْتُم ووَجَبَ وصَحَّ إظهارُهُ المعجزاتِ عِندَ دَعوَى الكاذِبِ للنبوَّةِ لِضَرْبٍ [٢٠ب] مِنَ المصلحةِ .

ويجبُ أنْ تدلَّ حِكْمَتُهُ وغَنَاؤُهُ وعِلْمُهُ بحُسْنِ الحَسَنِ وقُبْحِ القبيحِ على أنَّه ما فَعَلَ المعجزَ عِندَ دَعوَى النبوَّةِ إلَّا لِوَجْهٍ مِنَ المصلحةِ ٱتَّفَقَتْ عِندَ الاحتجاجِ بالمعجزِ ، ووَجَبَ لذٰلكَ فِعْلُهُ لا للتصديقِ .

وإذا ثَبَتَ هٰذا ، بَطَلَ قولُكُم أنَّ غَنَاءَهُ وعِلْمَهُ بِقُبْحِ القبيحِ يَدُلَّانِ على أنَّه لا يجوزُ ٱختيارُهُ لإظهارِ المعجزِ وخرقِ العادةِ عِندَ دَعوَى الرسالةِ ، لأنَّه إنَّما كانَ لا يجوزُ ذٰلكَ لو ثَبَتَ أنَّه قبيحٌ ؛ فأمَّا ولا سَبِيلَ إلى ذٰلكَ ، فما قُلتُمُوهُ لا محالَةَ ساقِطٌ .

ويقالُ لهم أيضًا : إنَّما يجبُ أنْ يدلَّ فِعْلُهُ بطريقِ الدَّاعِي والاختيارِ ، متى صَحَّ وجازَ كونُهُ مُرِيدًا مُختَارًا ؛ فأمَّا وقد دَلَلْنا بغيرِ وَجْهٍ على ٱستحالَةِ العِلْمِ بكونِهِ مريدًا على أوضاعِكُمْ ، فيجبُ أن يكونَ هٰذا الضربُ مِنَ الأَدِلَّةِ مُحَالًا في أفعالِهِ مِنْ حيثُ لم يَصِحَّ كونُهُ مُرِيدًا ولا العلمُ بذٰلكَ مِنْ حالِهِ .

فصل

وقد قَدَحَتِ البراهمةُ في المعجزاتِ بأنَّها لو كانَتْ دلالةً على الصدقِ في دَعوَى النبوَّةِ ، لَوَجَبَ أن تَجْرِيَ مَجْرَى الأَدِلَّةِ العقليّةِ وأن لا توجدَ إلَّا دالَّةً على صدقِ نبيّ .

ولمَّا لم يَكُنْ ذٰلكَ كذٰلكَ [٢١أ] وجازَ وُجودُ أَمْثَالِها مِنْ خرقِ العاداتِ غير دالّ على نبوَّةِ أحدٍ ، بَطَلَ كونُها دلالةً . وهٰذا باطِلٌ مِنْ وجهَيْنِ . أحدُهما أنَّنا قد بيَّنَّا أنَّها ليستْ تدلُّ لجِنْسِهَا ولكونِها خارقةً للعادَةِ ، وإنَّما تَدُلُّ ، إذا اُقْتَرَنَتْ بالدعوى ؛ فإذا لم تَقتَرِنْ بها ، لم تَكُنْ دلالةً .

والوجهُ الآخرُ أنَّ المعجزَ يَجرِي مَجرَى دلالةِ الفعلِ على فاعلِهِ ؛ فلا يُوجَدُ معجزًا إلَّا وهو دالٌّ على صِدْقِ رسولٍ ، وما يُوجَدُ مِنْ كراماتِ الصَّالِحِينَ وعِندَ الكَهَانَةِ والسحرِ وعلى يَدِ مُدَّعي الإلٰهيَّةِ وما يظهرُ على الكاذِبِ في دَعوَى النبوَّةِ على وجهِ التكذيبِ له بأنْ يَنْطِقَ ميّتٌ أو جَمَادٌ ، فيقول : «هو كاذِبٌ ؛ فَٱلْعَنُوهُ !» ، كلُّ هٰذا ليس بمعجزٍ . ولو كانَ معجزًا ، لَدَلَّ على صدقِ نبيّ ؛ فلم يَجُزْ وجودُ معجزٍ ليسَ بِدَالٍّ مِنْ حيثُ بَيَّنَّا أنَّه ليسَ بمعجزٍ لجنسِهِ ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

وقد طَعَنُوا أيضًا في المعجزاتِ بأنَّ مُثْبِتِيهَا قالوا : يجبُ أن تكونَ مِنْ قِبَلِ اللهِ ، تعالى . ثُمَّ نَقَضُوا ذٰلكَ بقولِهم : إنَّه لا يَدُلُّ دُونَ كونِهِ مقترنًا بدَعوَى النُّبُوَّةِ . وهٰذا يُوجبُ تَعَلُّقَهُ بٱثنَيْنِ وأن يكونَ للنبيّ فِعْلٌ في الدلالةِ على صدقِهِ .

وهٰذا باطِلٌ ، لأنَّنا قد بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أنَّ الدليلَ على الصدقِ هو نفسُ المعجزِ الواقِعِ مِنْ قِبَلِ اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، وإن كانَ مِنْ شرطِهِ أن لَا يَدُلَّ إلَّا بٱقْتِرَانِ الدَّعْوَى ، وأنَّه لا يمتنعُ أَنْ يدلَّ الدليلُ مَرَّةً على مدلولِهِ لحصولِهِ على صفةٍ ومَرَّةً لحصولِهِ [٢١ب] على وَصْفَيْنِ وٱقترانِهِ بأمرٍ مِنَ الأمورِ .

ولذٰلكَ كانَ قولُ زَيْدٍ في رسولِهِ : «صَدَقَ . هو رسولي» ، وقيامُهُ وقعودُهُ ، إذا فعلَ ذٰلكَ عِندَ طَلَبِهِ وٱستشهادِهِ به دليلًا على صِدْقِهِ . ولو تَجَرَّدَ مِثْلُهُ عن دَعوَى الرسالةِ ، لم يَكُنْ دليلًا .

ثُمَّ لم يجبْ أن يقالَ : إنَّ رسولَ زَيْدٍ قد دَلَّ على صِدْقِهِ بدَعْوَاهُ ، وإن كانَ فِعْلُ عَمْرٍو لَا يَدُلُّ على ذٰلكَ دُونَ ٱقترانِهِ بالدَّعْوَى ؛ فَزَالَ ما قالُوهُ .

فصل

وٱسْتَدَلُّوا أيضًا على إبطالِ دلالةِ المعجزِ بأنّه لو دَلَّ على صِدْقِ الرسولِ ، لَوَجَبَ أنْ يدلَّ على ذٰلكَ لِكَوْنِ الرسولِ صادِقًا في دَعْوَاهُ .

ولو كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لَوَجَبَ ظهورُ المعجزِ على كلِّ صادِقٍ في خبرِه ودعواهُ . وذٰلكَ باطِلٌ ؛ فَبَطَلَتْ دلالتُهُ .

يقالُ لهم : هٰذا فاسِدٌ مِنْ قولِكم ، لأنّنا لم نُوجبْ ظهورَ المُعجزِ على النبيّ لِكَوْنِهِ صادِقًا في خبرِه ، وإنّما أَوْجَبْنَا ذٰلكَ لكونِهِ مُخبِرًا عن اللهِ ، سبحانَهُ ، بما لا طَرِيقَ إلى العلمِ به إلّا مِنْ جهتِهِ ولِكَوْنِهِ صادِقًا في دَعْوَى النبوَّةِ والبَلَاغِ عَنِ اللهِ ، لِيُعْرَفَ به صدقُهُ في ذٰلكَ ، فلم يُوجبْ ظهوره عليه لكَوْنِهِ صادِقًا فقط ، فيلزم عليه ظهوره على كلِّ صادِقٍ ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

[٢٢أ] وٱسْتَدَلُّوا أيضًا على إبطالِ دلالتِهِ بأنَّ مِنهُ ما يَدْخُلُ جنسُهُ تَحْتَ قُدَرِ العِبَادِ ؛ فما المؤمِّنُ مِنْ كونِه فِعْلًا للنبيّ أو غيرِه مِنَ الإِنْسِ والملائكةِ ؟

وهٰذا باطِلٌ مِنْ وَجْهَيْنِ . أحدُهما أنّنا قد بَيَّنَّا أنَّ ما دَخَلَ منه في جنسِهِ تَحْتَ قُدَرِ العبادِ ، فإنّهم لا يَقْدِرُونَ على فِعْلِهِ على الوَجْهِ الذي يَقَعُ مِنهُ وتعذّر مثل الوجهِ عليهم مثل تَعَذُّرِ الجنسِ .

وقد بَيَّنَّا القولَ في ذٰلكَ مِنْ قَبْلُ . ونحنُ نَذْكُرُ مِنهُ جُمْلَةً أُخرَى فيما بَعْدُ ؛ فَزَالَ ما قالُوهُ .

والوجهُ الآخرُ أنَّ ما قالُوهُ ، لو صَحَّ ، لم يُفْسِدْ جميعَ المعجزاتِ ، وإنّما كانَ يكونُ مُبْطِلًا لدلالَةِ ما يَدْخلُ مِثْلُهُ في الجنسِ تَحْتَ قُدَرِ العبادِ ، ولا يُبطِلُ دلالةَ إحياءِ الميّتِ وإبراءِ الأكمهِ والأبرصِ وخلقِ ناقةِ صالحٍ وما جَرَى مَجْرَى ذٰلكَ ، لأنَّ مِثْلَ

هٰذا في الجنسِ لا يدخلُ تَحْتَ قُدَرِ العبادِ ، فهم يُبطِلُونَ جميعَ الآياتِ للرسلِ .
وهٰذِهِ الدلالة ، لو صَحَّتْ ، لَبَطَلَتْ نُبُوَّةُ البعضِ مِنهُم دُونَ الكلِّ ؛ فَزَالَ ما قالُوهُ .

وصلّى اللهُ على سيِّدِنا محمّدٍ النبيّ وعلى آلِهِ الطاهِرِينَ وسَلَّمَ .

يتلوهُ : وٱسْتَدَلُّوا أيضًا على إبطالِ دلالةِ المعجزِ .

[٢٢ب] ...[١]

١ ظهر هذه الورقة كلّه بياضٌ في الأصل على أنّه فاصل بين الجزء المنتهي وبين الذي يليه .

[١٢٣أ]

السابع

من كتاب النبوّات

من هداية المسترشدين والمقنع في معرفة أصول الدين

تصنيف القاضي الجليل

أبي بكرٍ محمّد بن الطيّب[١] الأشعريّ

رحمة[٢] الله عليه

---

١ الطيّب : – ، الأصل .

٢ رحمة : رحمت ، الأصل .

[٢٣ب]

بسم الله الرحمن الرحيم

وٱسْتَدَلُّوا أيضًا على إبطالِ دلالةِ المُعْجِزِ بأنَّه لو دَلَّ على صِدْقِ الرسولِ ، لَوَجَبَ جوازُ ظهورِهِ على الكافِرِ والفاسِقِ قَبْلَ بعثتِهِ وعلى مَنْ يُصِيبُهُ الكفرُ والفسقُ بَعْدَ نبوَّتِهِ وأن يَدُلَّ مع ذٰلكَ على صدقِهِ ، وإن كانَ كافرًا مِنْ قَبْلُ أو سيكفرُ مِنْ بَعْدُ .

فيُقالُ لهم : هٰذا الذي قُلتُمُوهُ صحيحٌ جائزٌ مِنْ جهةِ العقلِ ، وإنّما يجبُ مَنْعُهُ ، إنِ ٱمتنعَ مِنْ جهةِ التَّوْقِيفِ والسَّمْعِ على أنَّه ، تعالى ، لا يُرسِلُ مَنْ هٰذِهِ صِفَتُهُ . ولولَا ذٰلكَ ، لأَجَزْنَاهُ .

وقد قالَ قومٌ : إنَّ مِنَ الرُّسُلِ والملائكةِ مَنْ كَفَرَ وعَصَى ومُحِيَ مِنْ ديوانِ النبوَّةِ ورَوَوْا في ذٰلكَ آثارًا .

وقد خبّرَ اللهُ ، سبحانَهُ ، عن هاروتَ وماروتَ مِنْ إصَابَةِ الذنبِ . ذَكَرْنَاهُ في بابِ إثباتِ النـ[ـبوّاتِ وأنّ][1] العقلَ لَا يمنعُ ما خالَفَ مِنْ ذٰلكَ .

وليسَ تقدُّمُ الكُفْرِ مِنَ المرسلِ أو وقوعُهُ بَعْدَ بعثتِهِ قادِحًا في مُعجزِهِ ونبوَّتِهِ ، وإنّما أَنْكَرَ هٰذا كبراءُ مِنَ الأُمَّةِ لكونِهِ عِندَهم مُنَفِّرًا عن طاعةِ الرسولِ والنَّظَرِ في آياتِهِ ومُصَغِّرًا لِقَدْرِهِ ، لأنَّه يصيرُ في منزلِةِ فاسِقٍ خليعٍ ماجِنٍ مُنخرِمٍ ، جَلَسَ بَعْدَ ذٰلكَ للوعَظِ والدُّعَاءِ إلى اللهِ في أنَّ ذٰلكَ مُنَفِّرٌ عنه ومُقَلِّلٌ لِقَدْرِهِ ؛ فأمَّا أنْ يقدحَ ذٰلكَ في دلالةِ المعجزِ على صدقِهِ ، فلا طريقَ إليه ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

وٱسْتَدَلُّوا أيضًا على إبطالِ المعجزِ [٢٤أ] بأنَّهُ لو وَجَبَ ظُهُورُه ، لِيَدُلَّ على صِدْقِ الصادِقِ في دعوى النبوَّةِ ، لَوَجَبَ أيضًا ظهورُهُ على الكاذبِ في دَعوَى الرسالةِ ،

---

[1] مطموس بسبب لاصقة في هذا الموضع من الأصل ؛ وهو باب إثبات النبوات وأحكام المعجزات .

لِيَدُلَّ ذٰلكَ[1] على كذبِهِ فيها ؛ فلمَّا لم يجبْ ذٰلكَ ، بَطَلَتْ دلالتُها .

وهٰذا أيضًا ساقِطٌ مِنْ وجهَيْنِ . أحدُهما أنَّه ليسَ يحتاجُ في الدلالةِ على كونِ مُدَّعِي النبوَّةِ إلى أمرٍ أَكْثَرَ مِنْ عدمِ ظهورِ المعجزاتِ على يدِهِ للعِلْمِ بأنَّهُ ، لو كانَ نبيًّا صادِقًا ، لَوَجَبَ تأييدُهُ بالمعجزاتِ ؛ فعدمُها هو الدليلُ على كذبِهِ وأنَّه باقٍ على ما كانَ عليه ومُساوٍ لِمَنْ يَدَّعِي الرسالَةَ إليه ، فلم يَحْتَجْ بَعدَ ذٰلكَ إلى مُعْجِزٍ يَدُلُّ على كذبِهِ .

والوجهُ الآخرُ أنَّنا لا نمنعُ أنْ يظهرَ على الكاذِبِ في دَعوَى النبوَّةِ مِنْ جنسِ المعجزِ ما [يدلُّ على][2] كَذِبِهِ بأن يُنْطِقَ ، تعالى ، مَيِّتًا وذِئْبًا وحَصًى يقولُ : كذّ[ابٌ ، ليس ب]رسولٍ[3] . هٰذا غَيْرُ مُمْتَنِعٍ عِندَنا ، غَيْرَ أنَّه لا يجبُ فِعْلُهُ ولا [يصحّ ... ...][4] عدمَ المعجزِ دليلٌ على كذبِهِ . ومثلُ هٰذا ، إذا ظَهَرَ لنبيّ وَجْهُ التكذيبِ له ، كانَ عِندَنا مُوَلِّدًا للدليلِ على كذبِهِ وتأكيدًا في إهانتِهِ وتصغيرِ شأنِهِ ورَافِعًا للدليلِ للمِحْنَةِ عن كثيرٍ مِنَ المُكَلَّفِينَ الذينَ ربَّما قصّروا في النظرِ في أنَّ عدمَ المعجزِ على مُدَّعِي الرسالةِ دليلٌ[5] على كذبِهِ ؛ فإنْ كان أحدٌ أَسْرَعَ إلى العلمِ بكذبِهِ ، إذا نَطَقَ المَيِّتُ والجمادُ بتكذيبِهِ ، فذٰلكَ يَجرِي مَجرَى تخفيفِ المِحْنَةِ في الطريقِ إلى العلمِ بكذبِهِ ؛ فَزَالَ ما قالُوهُ .

وٱسْتَدَلُّوا أيضًا على إبطالِ دلالتِهِ **[٢٤ب]** بأنَّهُ لو دَلَّ على ذٰلكَ ، لَوَجَبَ أنْ يَدُلَّ على صدقِ الرسولِ في دَعوَى الرسالةِ فقط ، لا في غَيْرِ ذٰلكَ مِمَّا يُبَلِّغُهُ عن اللهِ ،

---

١ ذلك : إضافة في الهامش الأيمن ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

٥ دليل : دليلا ، الأصل .

عزَّ وجلَّ ، ولَوَجَبَ أنْ يحتاجَ في كلِّ شيءٍ ، يُخبِرُ به عَنِ اللهِ ، سبحانَهُ ، إلى دليلٍ وآيةٍ ، تَكْشِفُ عن صِدْقِهِ . ولمَّا بَطَلَ ذٰلكَ ، بَطَلَ ما[١] زَعَمُوا دلالتَهُ على الصدقِ .

وهٰذا أيضًا ساقِطٌ مِنْ وُجُوهٍ . أحدُها أنَّه ليسَ يقدحُ في دلالةِ المعجزِ على الصدقِ في النبوَّةِ ، وإنَّما هو إيجابُ ظهورِ مِثْلِهِ عِندَ كلِّ خبرٍ ، يخبرُ النبيُّ به عن اللهِ ، سبحانَهُ ؛ فوجُوبُ ظهورِ أمثالِهِ عِندَ كلِّ خبرٍ ليسَ يَقْدَحُ في دلالتِهِ إلى أنْ ينظرَ في وجوبِ فِعْلِ أمثالِهِ عِندَ كلِّ بلاغٍ ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

والوجهُ الثاني أنَّ الرسولَ ، عليه السلامُ ، إنَّما يقولُ : إنَّنِي مرسلٌ إليكم بجميعِ ما أحكمُ به عَنِ اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، وآيةُ ذٰلكَ أنَّه يُحْيِي الميّتَ عِندَ تحـ[ريكِهِ ؛ وإ]ذا[٢] فَعَلَ ذٰلكَ ، كانَ شاهِدًا له على صدقِهِ في كلِّ ما [يخبرُ به عنه][٣] ، لأنَّه لم يجعلْ ذٰلكَ دليلًا على صدقِهِ في خبرٍ عنه دُونَ خبرٍ ؛ [فكان][٤] يجبُ قَصْرُ دلالتِهِ على الصدقِ في دَعوَى الرسالَةِ فقط . وهٰذا ظاهرٌ في سُقُوطِ ما قالُوهُ .

والوجهُ الثالثُ أنَّ ما يفعلُهُ اللهُ ، سبحانَهُ ، عِندَ قولِهِ هٰذا بمثابةِ قولِ زيدٍ فِيمَن يَدَّعِي رسالتَهُ إلى قومٍ ، إذا قالَ : «أنا رسولُهُ إليكم في كلِّ ما أخبرُكم به عَنهُ» في أنَّه إذا قالَ : «صَدَقَ في قولِهِ هٰذا» ، ثُمَّ قال مُدَّعِي ذٰلكَ : «وآيةُ صِدْقِي أنَّ زَيْدًا يَفْعَلُ ما أقولُ لهُ : ٱفْعَلْهُ !» ؛ فإذا فَعَلَ ذٰلكَ ، دَلَّ به على صِدْقِهِ في جميعِ ما يَتَحَمَّلُهُ عَنهُ ، فإنَّهُ قاصدٌ به إلى تصديقِهِ في جَمِيعِ ذٰلكَ .

غَيْرَ أنَّ مُدَّعِيَ الرسالةِ على زيدٍ قَدْ يجوزُ أنْ يَكْذِبَ عليه ، وإنْ صَدَّقَهُ [٢٥أ] زيدٌ بقولِهِ وفعلِهِ ، ومُدَّعِيَ الرسالةِ على اللهِ ، سبحانَهُ ، لا يجوزُ أنْ يَكْذِبَ عليه ، لأنَّه

---

١ ما : ليس في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ يخبر به عنه : انهدامة في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

لا يَجُوزُ ، إذا عَلِمَ أنَّه يَكْذِبُ عليه ، أن يُصَدِّقَهُ ، تعالى ، بقولٍ ولَا فِعْلٍ لأجلِ ما قدَّمناهُ مِنْ أنَّه لو فَعَلَ ذٰلكَ ، لَبَطَلَ أن يكونَ في المَقْدُورِ ما لو حَدَثَ ، لَدَلَّ على صدقِ النبيّ . وذٰلكَ مُحَالٌ .

وغَيْرُنا مِنَ القدريّةِ يقولُ : إنَّما لا يَجُوزُ أنْ يُصَدِّقَ بالقولِ والفعلِ مَنْ يَكْذِبُ عليه في إخبارِهِ ، لأنَّ ذٰلكَ قبيحٌ .

وشيءٌ آخرُ ، وهو أنَّه لو جازَ أنْ يُظْهِرَ عليه المعجزَ مع كذبِهِ في بعضِ ما يُخبِرُ به عَنهُ ، لجازَ أنْ يُظْهِرَهُ عليه وإنْ كَذَبَ في دَعوَى النبوّةِ ، وإلَّا فَمَا الفَصْلُ ؟

وشيءٌ آخرُ ، وهو أنَّه إنَّما يُظْهِرُ عليه المعجزَ ، ليُعْلِمَ بذٰلكَ طهارةَ باطنِهِ وعصمتَهُ مِنَ الكَذِبِ على مرسلِهِ ووجوبَ قبولِ كلِّ ما يُؤَدِّيهِ عَنهُ . هٰذا هو القَصْدُ بإرسالِهِ ؛ فإذا جَوَّزَ عليه الكَذِبَ فيما يُؤَدِّيهِ مِمَّا عَدَا قوله : «إنِّي رسولٌ» ، بطلتِ البُغْيَةُ في بعثتِهِ وصارَ بمثابةِ مَنْ عَلِمْنَاهُ صادِقًا في بعضِ أخبارِهِ ولم نَعْلَمْهُ صادِقًا في غيرِه ، وآسْتَوَتْ حالُهُ وحالُ الأُمَّةِ . وذٰلكَ باطِلٌ .

ومِمَّا يُبْطِلُ ما قالُوهُ أيضًا هو أنَّه اللهُ ، سبحانَهُ ، لا يَجوزُ أن يُمَيِّزَ الرسولَ ويَدُلَّ على صدقِهِ فيما يُخبِرُ به عَنهُ بما يؤدِّي إلى نقضِ دلالةِ المعجزِ ويَرْفَعَ قدرتَهُ عن الدلالةِ على صدقِهِ أصْلًا .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لم تَجُزْ حاجةُ الرسولِ في كُلِّ خبرٍ ، يُخبِرُ به عن اللهِ ، سبحانَهُ ، وكلِّ عِبَادَةٍ وشَرْعٍ وتحريمٍ وتحليلٍ إلى معجزٍ مُحَدَّدٍ ، لأنَّه لو وَجَبَ ذٰلكَ ، لَوَجَبَ إبطالُ ظهورِ **[٢٥ب]** المعجزاتِ وكَثْرَتِها وخروجِها عن كونِها ناقِضَةً للعادَةِ . وقد بَيَّنَا مِنْ قَبْلُ أنَّ مِنْ حَقِّهِ أن لا يكونَ كثيرًا مُعْتَادًا .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما قالُوهُ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ . وباللهِ التوفيقُ .

وٱسْتَدَلُّوا أيضًا على إبطالِ دلالتِها بأنَّها لو دَلَّتْ على النبوَّةِ ، لَاسْتَحالَ ظهورُها على مَنْ ليسَ بِنَبِيٍّ مِنَ الصالِحِينَ وغيرِهم .

وهٰذا باطِلٌ مِنْ وَجْهَيْنِ . أحدُهما أنَّ كثيرًا مِنْ مُثْبِتِي النُّبُوَّاتِ يُحِيلُ ذٰلكَ على ما قالُوهُ ؛ فلا مُطَالَبةَ لهم عليهم .

والجوابُ الآخرُ أنَّنا لا نُجيزُ ظهورَ المُعجزِ إلَّا على نبيٍّ ومِثْلِهِ وما هو مِنْ جنسِهِ مِنْ كراماتِ الصالِحِينَ . وغَيْرُ ذٰلكَ ليسَ بِمُعجزٍ ، لأنَّه غَيْرُ واقِعٍ مُقْتَرِنًا بدَعوَى النبوَّةِ . وأَحَدُ شُرُوطِهِ ٱقترانُهُ بهٰذِهِ الدعوى على ما بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ . وباللهِ التوفيقُ .

وٱسْتَدَلُّوا أيضًا على إبطالِ دلالتِها بأنَّها لو دَلَّتْ على النبوَّةِ ، إذا كانَتْ خارِقةً للعادَةِ ، لَدَلَّتْ على ذٰلكَ ، وإن كانَتْ معتادةً ، لأنَّ ما يَدُلُّ فإنَّما يَدُلُّ بطريقِ الصحّةِ والإيجابِ ، ولا يجوزُ ٱنقلابُ دلالتِهِ وتغيُّرُ حالِهِ في كونِهِ دليلًا ، كما لم تَتَغَيَّرْ دلالةُ الفعلِ على الفاعِلِ . وكونُهُ غَيْرَ خارِقٍ للعادَةِ لا يُخرِجُهُ عن كونِهِ مِثْلَ الخارِقِ لها ؛ فلم يَجُزِ ٱختلافُ دلالتِها لكونِها معتادةً وغَيْرَ معتادةٍ .

وهٰذا باطلٌ لِمَا قدَّمناهُ مِنْ أنَّها ليستْ تدلُّ دلالةَ الصحّةِ والإيجابِ ، وإنَّما تدلُّ دلالةَ القولِ وما يدلُّ بالمواطأةِ والوضعِ وإنَّ مِنْ شرطِ دلالتِهِ كونَهُ ناقِضًا للعادةِ ؛ فزَالَ ما قالُوهُ .

ويدلُّ على فسادِهِ أيضًا أنَّه لو جازَ [٢٦أ] ما قالوهُ ، لَوَجَبَ مِثْلُهُ في أفعالِنا ؛ فكانَ لقائلٍ أَنْ يقولَ : لا يجبُ أن يكونَ قيامُ زَيْدٍ وقعودُهُ دلالةً على تصديقِ رسولِهِ ، إذا فَعَلَ ذٰلكَ مع جَعْلِهِ حُجَّةً ، كما أنَّه لا يجوزُ أن يكونَ دليلًا على ذٰلكَ ، إنْ فَعَلَهُ مع عدمِ الدعوى . وإذا لم يَجُزْ ذٰلكَ ، بَطَلَ ما قالُوهُ مِنْ أَنَّ كُلَّ دليلٍ فإنَّه يجبُ أن لا يَتَغَيَّرَ ولا يُوجَدَ أبدًا مِثْلُهُ وما هو مِنْ جنسِهِ إلَّا كانَ دليلًا .

وٱسْتَدَلُّوا أيضًا على فسادِ دلالتِهِ بأنَّه لو دَلَّ على الصدقِ في دعوى النبوَّةِ ، لم يَجُزْ أنْ يُوَاصِلَ إظهارَه على يَدِ الرَّسُولِ الواحِدِ ، إذا كانَ وَاحِدُهُ والأَوَّلُ مِنهُ يَدُلُّ على الصدقِ ؛ فلَمَّا قُلْتُم أنَّه قد يظهرُ على الواحدِ المعجزاتُ المتتابعةُ ، بَطَلَ ما قُلْتُم .

يقالُ لهم : هٰذا لا يُبطِلُ دلالةَ الأوّلِ والثاني مِنهُ وما بَعْدَهُ على الصدقِ ، وإنَّما يُوجبُ في ظَنِّكُم العبثَ بفعلِ الثاني وما بَعْدَهُ . وفي هٰذا نظرٌ . وقد ظَنَنْتُم منه الباطِلَ . وأَوَّلُ ما فيه أن تُجيزُوا إرسالَ الرُّسُلِ بآيةٍ واحدةٍ . وأنتُم تمنعونَ ذٰلكَ ، إنْ كانَتْ معه آيةٌ أو آياتٌ ؛ فزَالَ ما قُلْتُم .

والوجهُ الآخرُ أنَّه يجبُ عليكم بِمِثْلِ قضيَّتِكُمْ هٰذِهِ أن لا ينصبَ اللهُ على توحيدِهِ وحكمتِهِ وما هو عليه مِنْ صفاتِهِ أَكْثَرَ مِنْ دليلٍ واحدٍ ، لأنَّه مُغْنٍ في الدلالةِ على ذٰلكَ بالأَوَّلِ ، وفِعْلُ ما بَعْدَهُ عبثٌ وخروجٌ عن الحكمةِ ؛ فإن مَرُّوا على ذٰلكَ ، تَرَكُوا دِينَهُمْ ودِينَ كُلِّ مُتَدَيِّنٍ بالتوحيدِ . وإنْ أَبَوْهُ ، نَقَضُوا ٱعتلالَهم .

وإن قالوا : قد يَجوزُ أنْ يكونَ نَصْبُهُ دَلِيلَيْنِ هو اللُّطْفُ لكُلِّ المُكَلَّفِينَ **[٢٦ب]** أو بعضِهم وأنْ يَنْظُرَ بعضُهم في أحدِهما ولا ينظرُ في الآخرِ وأَنْ يكونَ نظرُهُ في أحدِهما هو اللُّطْفُ له دُونَ نظرِه في الآخرِ ويكونَ نظرُ مُكَلَّفٍ آخرَ فيه هو اللُّطْفُ . قيلَ مِثْلُ ذٰلكَ في تَتَابُعِ المعجزاتِ على الرسولِ الواحِدِ وإمكانِ كونِ ذٰلكَ لُطْفًا للرسولِ نفسِهِ أو له ولأُمَّتِهِ أو لبعضِهم وأَنْ يكونَ نظرُهُ في أحدِ الآياتِ أَخَفَّ وأَيْسَرَ عليه مِنْ نَظَرِه في غيرِه . ولا جوابَ عن ذٰلكَ .

فصل من القول في ذٰلك قد عظمت به الشبهة عليهم

وقد عَوَّلُوا في القَدْحِ في دلالَةِ المعجزِ على أَنْ قالوا : إنَّه لا طريقَ إلى العلمِ بأنَّ المُدَّعِينَ للرسالةِ لم يَظْفَرُوا بحيلةٍ ولطيفةٍ ، تَمَكَّنُوا بها مِنْ ظهورِ ما ظَهَرَ عليهم . قالوا : لأنَّ جميعَ مُثْبِتِي دلالةِ المعجزِ مُقِرُّونَ بأنَّهم لم يَمْتَحِنُوا جَمِيعَ قُوَى الخلقِ ولم يَقِفُوا على نهاياتِها ولم يَعْرِفُوا طبائعَ أجسامِ العالَمِ وخواصِّها وموادِّها وما يُستعانُ بِهِ مِنْ ذٰلكَ على الأعاجيبِ مِنَ الأفعالِ .

وكيفَ يُمْكِنُ أَنْ يَدَّعُوا العلمَ بذٰلكَ وهم لم يلقوا جميعَ العالمِ ولم يأتوهُم في مظانِّهم ولا بَحَثُوا عن قَدْرِ قُواهم وتفاضُلِ أماكِنِهم ومَبْلَغِ ما عِندَ كلِّ واحدٍ منهم في شرقِ الأرضِ وغربِها وسهلِهَا وجبلِهَا مِنَ اللَّطَائِفِ والحِيَلِ ؟ وإلَّا كانوا جميعًا مُعترِفينَ بذٰلكَ .

فما يَذْكُرُونَ [٢٧أ] أَنْ يكونَ مجيءُ الشجرةِ وحنينُ الجِذْعِ وقَلْبُ العصا حيَّةً وفَلْقُ البحرِ وإطعامُ الخَلْقِ الكثيرِ مِنَ الطعامِ القليلِ وتَسْبِيحُ الحَصَى وجَذْبُ الأرضِ لِقَوَائِمِ سُرَاقَةَ بنِ مالكٍ وكَلَامُ الذِّرَاعِ وأمثالُ ذٰلكَ[1] إنَّما تَمَّ لموردِهِ وظَهَرَ ووَقَعَ مِنهُ بدقيقِ حيلةٍ وغامِضٍ لطيفةٍ وطفرةٍ بجسمٍ مِنَ الأجسامِ ذي طبيعةٍ وحاسَّةٍ ، إذا وَضَعَهُ على الماءِ ، آنْشَقَّ ، وإذا قَابَلَ به الجِذْعَ ، حَنَّ ، وإذا أَمَرَّهُ على العصا ، صارَتْ حَيَّةً تَسْعَى ، وإذا غَمَسَهُ في الطعامِ أو في ما يَصُبُّهُ على الطعامِ ، جَذَبَ إليه أمثالَهُ أو أَحَالَ ما يَلِيهِ مِنَ الأرضِ والترابِ والهواءِ طعامًا بتكثيرٍ لذٰلكَ .

هٰذا على أنَّا قد وَجَدْنَا حَجَرَ المغناطيسِ يَجْذِبُ الحديدَ بخاصِّيَّتِهِ وينفردُ بطبيعةٍ

---

١ يُنظَر جمّوع (ت١١١٩هـ) : نفائس الدرر من أخبار سيّد البشر ١١٣١/٤-١١٣٤ [حنين الجذع] ، ١١٣٨ [مجيء الشجرة إليه ، ﷺ] ، ١١٣٩ [تسبيح الحصى في كفّه ، ﷺ ؛ إعلام الشاة المسمومة له ، ﷺ ، بأنّها مسمومة] ، ١١٧٠-١١٧١ [معجزاته ، ﷺ ، في تكثير الطعام] .

عن سائِرِ الجواهرِ . ووَجَدْنَا كُتُبَ الطِّلَّسْمَاتِ تؤثّرُ آثارًا وتقتلُ حيوانًا ، إذا رُشَّ ماؤُها عليه وتَنْفِي حيوانًا مِنَ البلادِ وتَهربُ به . وعلى كلِّ حالٍ فقد عُلِمَ تفاضُلُ الناسِ في الحِيَلِ وفي العِلْمِ بها وأنَّها تَتِمُّ وتَنْتَظِمُ لقومٍ لِفَضْلِ العِلْمِ بها ومعرفةِ وجوبِها وتَتَعَذَّرُ على آخرِينَ ؛ فمِنهُم مَنْ يَتَّجِهُ له جَذْبُ الثقيلِ مِنَ الأجسامِ بالبلفكِ والقزِّ الدقيقِ الخفِيِّ ، ومِنْ تحريكِ الأَمْثِلَةِ بالزِّئْبقِ وضُرُوبٍ مِنَ البَخُورَاتِ والأَدْوِيَةِ .

ومِنْ هٰذِهِ الحِيَلِ ما يَظْهَرُ [٢٧ب] ويشتركُ الطالِبُونَ لها في عِلْمِهَا ، ومنها الغامضُ الخَفِيُّ الذي لا يُدرِكُهُ الأكثرُ لِدِقَّتِهِ وخفائِهِ ، وإنْ عَرَفَهُ النَّزْرُ القليلُ مِنَ الناسِ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، فما للإِتْيَانِ مِنْ أَنْ يكونَ جَمِيعُ ما أَتَتْ به الرُّسُلُ مِنْ قَبِيلِ الحِيَلِ ، سِيَّمَا وجميعُ ما يَدَّعِيهِ المسلمونَ مِنْ آياتِ محمّدٍ ، عليه السلامُ ، مِنْ قَبِيلِ ما يَدخُلُ تَحْتَ قُدَرِ العبادِ مِثْلُهُ في الجنسِ ، نحو حَنِينِ الجِذْعِ وكَلَامِ ذِئْبٍ[1] وتسبيحِ حَصًى ونَظْمِ أصواتٍ وأمثالِ هٰذا مِمَّا يَقْدِرُ العبادُ على مِثْلِهِ في الجنسِ ويُتَوَهَّمُ تمامُ مِثْلِهِ بحيلةٍ وعلمٍ وبراعةٍ في البلاغةِ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، ثَبَتَ أنَّه لا طريقَ إلى العلمِ بأنَّ ما يَدَّعِيهِ الرُّسُلُ واقعٌ مِن قِبَلِ اللهِ ، سبحانَهُ ، على وجهِ التصديقِ لهم في دَعوَى النبوَّةِ .

فيُقالُ لهم[2]: إنْ لَزِمَ مُثبِتِي النبوَّةِ ما قُلْتُم لأجلِ ما وصَفْتُمْ والشَّكُّ في أنَّ معجزاتِ الرُّسُلِ مِنْ قِبَلِ اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، فما أنكرتُم مِنْ أنَّه لا يجبُ علينا وعليكم وعلى كُلِّ عاقلٍ القطعُ على أنَّه وكُلُّ حيوانٍ سَيَمُوتُ لا محالَةَ ؟ ولا على أنَّه لا حِيلَةَ ولا

---

١ يُقابَل البداية والنهاية ١٤٣/٦/٣ [قصّة الذئب وشهادته بالرسالة] .

٢ لهم : إضافة في الهامش الأيمن ، مشار إليها في هذا الموضع من الأصل .

خاصيَّةً وطبيعةً لبعضِ الأجسامِ يَتَوَصَّلُ بها الإنسانُ ، إذا مَسَكَهَا ، يُمْكِنُ بمُمَاسَّتِهِ لها مِنَ الكونِ فَوْقَ فلكِ الشمسِ والقمرِ ، وصَارَ بها إلى فلكِ البروجِ ، وأن لا يَأْمَنَ أنْ يكونَ في العالَمِ حيلةٌ وخاصيَّةٌ ولطيفةٌ ، إذا ظفرَ بها الإنسانُ ودَعَا وآستَدْعَى بها النجومَ ، أجابَتْهُ وهَبَطَتْ إليه ، وإذا قابَلَ بها الجبالَ وسائِرَ الأجسامِ الثِّقَالِ ، تَزَلْزَلَتْ وآرْتَقَتْ إلى عالَمِ [٢٨أ] الفلكِ ، وأن لا يَأْمَنُوا أَنْ يَظْفَرَ بعضُ الناسِ بجسمٍ ذِي طبيعةٍ ، إذا قَابَلَ به الناسَ ، آنْجَذَبُوا إليهِ . ما يُدْرِيكُمْ أيضًا أنَّه ليسَ في قُوَى العالمِ ودقيقِ الحِيَلِ وخَوَاصِّ الأجسامِ ؟ فإذا ذُرَّ أو طُلِيَ به حجرُ النَّرْدِ ، آرْتَقَى ووَقَفَ في الجوِّ بغيرِ عَلَّاقَةٍ ولا دِعَامَةٍ .

وما المُؤَمِّنُ للبرهميِّ مِنْ أَنْ يكونَ في العالَمِ طبيعةٌ وخاصيَّةٌ لجسمٍ ، إذا أَمْسَكَهُ الحيُّ ، ماتَ ولا محالَةَ . وإذا وُضِعَ على الميِّتِ ، حَيِيَ . ولعلَّ في العالَمِ قوانِينَ للقُوَى وطبيعةً ، إذا أَمْسَكَ الأَكْمَهُ مَنْ هي له ، أَبْصَرَ ، وإذا أُلْصِقَتْ بجسمِ المُقْعَدِ ، مَشَى ، وإذا وُضِعَتْ على الأَبْرَصِ أو بُخِرَ بها ، بَرَأَ . وما يُدْرِيكُم لعـ[ـلَّ في العالَمِ أشياءَ][1]، إذا وُضِعَتْ على قليلِ الأجسامِ ، عَظُمَ [وكبر ، وإ][2]ذا وُضِعَتْ على الكثيرِ ، تَوَحَّدَ وتَقَلَّلَ مِنْ غيرِ أَنْ يَزِيدَ أجزاءَ القليلِ شيءٌ أو يَنْقُصَ مِنْ أجزاءِ الكثيرِ شيءٌ ؛ فإن مَرُّوا على آلتزامِ هٰذا أَجْمَعَ ، تَجَاهَلُوا ودَفَعُوا الضروراتِ .

يقالُ لهم : فأَنْتُم لعلَّكم أَن لا تموتوا وأَنْ تَبقوا خالِدِينَ في هٰذِهِ الدارِ . وإنْ جازَ هٰذا ، فلَعَلَّهُ أَنْ يستظفرَ جميعَ الحيوانِ [الذي][3]قد أَحَاطَ به الفلكُ بطبيعةٍ ، إذا أمسكوها ، بقوا أحياءً أَبَدَ الدَّهْرِ . ولعلَّكم تستظفرُونَ بخاصيَّةٍ وحيلةٍ ، إذا عَرَفْتُمُوهَا ، صِرتُم بها فَوْقَ فلكِ البروجِ وحَطَطْتُمْ بها النجومَ إلى العالَمِ السُّفْلِيِّ ورفعتُم بها

---

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

الجبالَ والصخورَ إلى العالمِ العُلْويّ ؛ فإنْ مَرُّوا على هٰذا ، سَقَطَتْ مُناظَرَتُهم . وإنْ آمْتَنَعُوا منه ، [٢٨ب] لم يجدُوا إلى الهربِ سَبِيلًا لِاعترافِهم بِمِثْلِ ما يَعْتَرِفُ مُثْبِتُو النُّبُوَّاتِ مِنْ أنَّهم لا يَقِفُونَ على خَوَاصِّ جواهرِ العالَمِ ووجُوهِ الحِيَلِ ومبلغِ قُوَى البَشَرِ . ولا مَحِيصَ مِنْ ذٰلكَ . وإن لم يلزمْ هٰذا أجمعُ لهٰذا الذي ذَكَرُوهُ ، لم يلزمْ ما قالُوهُ مُثْبِتِي الرسالةِ . ولا جوابَ عن ذٰلكَ .

وإن هم قالوا : لا يلزمُ شيءٌ مِمَّا ذَكَرْ[تُم للا]تِّفَاقِ[1] على أنَّه مُحَالٌ مُمْتَنِعٌ .

قيلَ لهم : ومِنْ أَيْنَ أنَّهُ مُحَالٌ وم[ع ذٰ]لكَ[2] يعترفُ بأنَّهُ لم يمتحنْ خَوَاصَّ الأجسامِ كلِّها وقَدْرَ [قُوَى][3] جميعِ البشرِ ومَبْلَغَ حِيَلِهِم . ومن بعد ، فلا مُعْتَبَرَ بالإجا[بةِ في][4] مِثْلِ هٰذا . وأنتم ، فلَم تَشُكُّوا في أنَّ آياتِ الرسلِ [من قبيل ...][5] وضع آختلاف الناسِ في ذٰلكَ ، وإنّما أَوْجَبْتُمْ أنَّهُ [... ... ...]ل[6] آعتراف مُثْبِتِيهَا بجهلِهِمْ بخواصِّ سائِرِ الأجسامِ ووُجُوهِ الحِيَلِ واللَّطَائِفِ وقَدْرِ قُوَى العالَمِ . وهٰذا المُعجزُ وُجُودٌ ثابتٌ فيما ألزَمْنَاكُم ؛ فلا وَجْهَ لِدَفْعِهِ بالتعلُّقِ[7] بالاتِّفاقِ [والا]ختلاف[8]؛ فَبَطَلَ ما قُلْتُم .

وإن قالوا : إنَّما يُعْلَمُ سُقُوطُ ما عَارَضْتُمُونا به بأنَّنا قدِ آمْتَحَنَّا وآختَبَرْنَا جميعَ وُجُوهِ الحِيَلِ وقُوَى العالَمِ وطبائعَ الأجسامِ ، فعَلِمْنَا أنَّه لا شيءَ مِنْ ذٰلكَ يُدْرِكُ به ما ألزمتُم .

---

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ قوى : انهدامة في الأصل .

٤ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٥ انهدامة في الأصل .

٦ انهدامة في الأصل .

٧ بالتعلّق : إضافة في الهامش الأيمن ، مشار إليها في هذا الموضع من الأصل .

٨ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

قيلَ لهم مِثْلُهُ فيما طَالَبُوا به .

فإن قالوا : كيفَ يُدَّعَى ذٰلكَ في آياتِ الرُّسُلِ مع الاعترافِ بالقُصُورِ عن معرفةِ جميعِ القُوَى والطبائعِ والخَوَاصِّ ؟

قيلَ لهم : فكيفَ يَجوزُ لكم ٱختبارُ جميعِ الحِيَلِ والطبائعِ مع ٱعترافِكُمْ [٢٩أ] أنّكم لم تُحِيطُوا بجميعِ وُجُوهِ الحِيَلِ واللَّطَائِفِ والخواصِّ وقُوَى الحيوانِ ؟ وهٰذا ما لا فَصْلَ فيه أبدًا .

فإن قالوا : تركيبُ الحيوانِ عِندَ سائرِ الفلاسفةِ والأطبَّاءِ يُوجبُ مَوْتَهُ لا محالةَ ؛ فَوَجَبَ القضاءُ بما قالُوهُ .

قيلَ لهم : ومِنْ أَيْنَ لهم ذٰلكَ مع ٱعترافِهم بأنَّهم لم يَمْتَحِنُوا جَمِيعَ قُوَى العالَمِ وخواصِّهِ ووجوهِ الحيلِ ؟ فلا يَجدُونَ إلى تصحيحِ ما قالَهُ الفلاسفةُ سَبِيلًا ولا طَرِيقًا .

ويقالُ لهم : لو كان تركيبُ الحيوانِ يُوجبُ موتَهُ ، لَاسْتَحَالَ مقارَنَةُ الحياةِ له السِّنِينَ الطوالَ . ولمَّا لم يَكُنْ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما قالُوهُ .

فأمَّا ٱعتمادُهم بطلبِ دوامِ الحياةِ بالحرارةِ الغريزيّةِ ، فإذا ٱنحَلَّ في [وقتٍ][1] مِنَ الزمانِ منها جزءًا ، ولم يَعُدْ مكانَهُ مِثْلُ ذٰلكَ بٱنقطاعِها ، ويُبْسُ الجسمِ موتُهُ ، فإنَّه قولٌ باطلٌ ، لأنَّ الحياةَ لا تحتاجُ إلى حرارةٍ . ولَوِ ٱحتاجَتْ إليها ، لَصَحَّ حدوثُها أبدًا مع الأوقاتِ على ما قد بَيَّنَّاهُ في أحكامِ المعجزاتِ مِنَ الانتصارِ لنقلِ القرآنِ ؛ فَزَالَ ما قالُوهُ .

فإن قالَ قائِلٌ منهُم : أتقولونَ لو رَكِبَ راكبٌ منكم جميعَ ما ألزمتُم البراهمةَ إجازتَهُ ، ما كانَ يكونُ جوابُكم عنه ؟

---

١ انهدامة في الأصل .

قيلَ له : يكون بذٰلكَ تاركًا للقولِ بالبرهمةِ وجاحِدًا لِمَا يُعلَمُ ضرورةً حصولُهُ مِنْ موتِ الحيوانِ . وكَفَى بكلامٍ ، يُؤَدِّي صاحبَهُ إلى جَحْدِ الضَّرُورَاتِ . وإنْ قالوا فيما ألزمناهم مِنْ تجويزِ الظَّفرِ بجسمٍ ذي طبيعةٍ ، إذا أُمْسِكَ أو قُوبِلَ به النجومُ ، آنحَطَّتْ ، وإذا قُوبِلَ به الصخورُ ، آرْتَفَعَتْ . هٰذا باطلٌ ، لأنَّه [٢٩ب] لا مشاكلةَ بَيْنَ الأَرْضِيَّاتِ والسَّمَاوِيَّاتِ ، وإنَّما يَحِنُّ الشيءُ إلى مِثْلِهِ ويَشْتَاقُ إلى جنسِهِ ويَنْجَذِبُ إلى شَكْلِهِ ؛ فزَالَ ما قُلْتُم .

يقالُ لهم : هٰذا الأصلُ مِنْ دعواكُم باطِلٌ ؛ فمِنْ أينَ أنَّه ليسَ في الأرضِ شيءٌ يُشَاكِلُ طبعَ العالَمِ العُلْوِيِّ ، وإن كانَ محبوسًا في هٰذا العالمِ ؟

وبعد ، فيجبُ أن لا تأمَنُوا أن يكونَ في أجسامِ العالَمِ الأرضيّةِ طبيعةٌ ، إذا أُمْسِكَت ، آنْجَذَبَ الناسُ والجبالُ إليها والشجرُ نَحْوَهَا وحَنَّتِ الأجسامُ إليها ، لأنَّ كُلَّ مَنْ في العالَمِ الأرضيِّ السُّفْلِيِّ مُتَشَاكِلٌ ؛ فلا يَجِدُونَ [لدَفْعِ] ذٰلكَ طريقًا .

فإن قالوا : إنَّ جميعَ ما يَدَّعِيهِ الرُّسُلُ [مِنْ قَبِ]يلِ تأثيرِ الطِّلَّسْمَاتِ وجَذْبِ حجرِ المغناطيسِ للحديدِ ، فيجبُ [...]ره[1] تمامه بطبيعةٍ ما .

قيلَ لهم : وجميعُ ما أَلْزَمْنَاكُم مثل تأثيرِ الطِّلَّسْمَاتِ وجَذْبِ الحجرِ للحديدِ ، فيجبُ آلتزامُكم به . ولا جوابَ عن ذٰلكَ .

وإن هم قالوا : بالضرورةِ يُعْلَمُ أنَّه ليسَ [مِنْ أجسامِ] العالمِ وخواصِّ الجواهرِ ووجوهِ الحيلِ ما نُدرِكُ به شيئًا مِمَّا أُلزمتم .

قيلَ لهم : وبِمِثْلِ هٰذِهِ الضرورة يُعلمُ أنَّه ليسَ في وُجُوهِ الحِيَلِ وطبائعِ الأجسامِ ما يُنالُ به فَلْقُ البحرِ والمشيُ على الماءِ وطَفْرُ البحارِ وقَلْبُ المدنِ وحنينُ الجِذْعِ وكلامُ الذئبِ وتقليلُ الكثيرِ وتكثيرُ القليلِ . ولا جوابَ عن ذٰلكَ .

---

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

ويقالُ لهم أيضًا : قد بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أنَّه لو كانَتْ آياتُ الرسلِ مِمَّا يُنالُ [٣٠أ] ويُدْرَكُ بحيلةٍ ودقيقٍ لطيفةٍ وطبيعةِ جسمٍ وخاصيَّةٍ ، وكانَ اللهُ ، تعالى ، قد مَكَّنَهُمْ مِنْ ذٰلكَ وحَالَ بَيْنَ جَمِيعِ العالمِ وبَيْنَ معرفةِ ما عَرَفَهُ الرُّسُلُ منهُ مع الحَرْصِ على معارضَةِ الرسلِ وطُولِ التَّحَدِّي وتَوَفُّرِ الهِمَمِ والدَّوَاعِي على إبطالِ أَمْرِهِم وكَثْرَةِ الفَحْصِ والبحثِ عن تِلْكَ الحيلةِ وطلبِ تلكَ الطبيعةِ ، لكانَ ذٰلكَ مِنْ فِعْلِهِ ، سبحانَهُ ، آيةً عظيمةً وأمرًا خارقًا للعادةِ ، لأنَّ معرفةَ مِثْلِ هٰذا مِمَّا يجبُ أن تقعَ المشاركةُ فيه مع التَّحَدِّي والطلبِ وطولِ الكَشْفِ والبحثِ عن وُجُوهِ الحِيَلِ والخَوَاصِّ ؛ فإذا وَقَعَتِ المشاركةُ وأُفْرِدَتِ الرسلُ بِعِلْمِ ذٰلكَ و[...][1]، كانَ ذٰلكَ آيةً عظيمةً وحجَّةً قاهِرةً على ما بَيَّنَّاهُ مِنْ [قَبْلُ ؛ فَ]بَطَلَ أيضًا ما قُلْتُم أَوْ لأنَّ هٰذا مِمَّا يَتِمُّ بحِيلَةٍ .

وقد بَيَّنَّا في[2] كتابِ التَّوَلُّدِ مِنْ نقضِ نقضِ اللُّمَعِ وغيرِه آمت[ناعَ ...]ل[3] الجماد شيئًا بطَبْعِهِ وآمتناعَ كونِ حركةِ الحديدِ وآنجذابِهِ إلى جهةِ الحجرِ وما يحدثُ عِندَ كتب الطِّلَّسْمَاتِ مِنْ فِعْلِ الحجرِ وتأثيرِ الطِّلَّسْمَاتِ وأنَّ ذٰلكَ أَجْمَعَ فِعْلُ اللهِ ، سبحانَهُ ، بالقدرة والاختيارِ دُونَ الكتبِ والحجرِ والطبيعةِ . كُلُّ هٰذا باطلٌ .

وقُلْنَا : إنَّه لا يَمْتَنِعُ أَنْ يكونَ الحجرُ والطِّلَّسْمَاتُ مِنْ معجزاتِ بعضِ الرسلِ ، وإن بقيتْ بَعدَهم وصارَ ذٰلكَ مِنْ فِعْلِهِ ، [٣٠ب] سبحانَهُ ، عادةً حادثةً ، وإنْ كانَ آبتداؤُهُ خرقًا للعادةِ ؛ فَزَالَ ما تَهذِي به الفلاسفةُ والطبائِعِيُّونَ[4] في هٰذا البابِ .

---

١ انهدامة في الأصل ، مقدار كلمة .

٢ في : انهدامة في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين انهدامة في الأصل .

٤ الطبائعيّون : الطنائعون ، الأصل .

فصل

ومِمَّا يُبينُ أيضًا أنَّه لا يَجوزُ أن يكونَ ما ظَهَرَ على الرسلِ ، عليهم السلامُ ، مِنْ قَبِيلِ الحِيَلِ والمَخَارِيقِ بأنَّه في الأصلِ على ضَرْبَيْنِ ؛ فضربٌ منه قد قامَ واضحُ الدليلِ على أنَّه مُحَالٌ دخولُ مِ[ثْلِهِ][1]في الجنسِ تَحْتَ قُدَرِ العبادِ ، نحو آختراعِ الأجسامِ وخَ[لْقِ][2]الأسماعِ والأبصارِ والألوانِ وإبراءِ الأَكْمَهِ والأَبْرَصِ وإحياءِ الموتى وما جَرَى مَجرَى ذٰلكَ ؛ فهٰذا مِمَّا لا يَتِمُّ للعبادِ فِعْلُهُ بحيلةٍ ، لأنَّه لا يجوزُ أنْ يُنَالَ بالحيلَةِ فعلُ ما لا يَصِحُّ أن يُفْعَلَ ، وأنْ يقدرَ العبدُ بها على ما لا يصحُّ كونُهُ مقدورًا له . ولذٰلكَ لا يَجوزُ أن يَتِمَّ لأحدٍ بحيلةِ الجَمْعُ بَيْنَ الضِّدَّيْنِ وجَعْلُ الجسمِ في مكانَيْنِ وقلبُ الجوهرِ عرضًا والعرضِ جوهرًا والقديمِ محدَثًا والمحدَثِ [٣١أ] قديمًا ، وأمثال هٰذا مِنَ الحيلِ لاستحالةِ دخولِهِ تَحْتَ القدرةِ .

فإذا دَلَّ الدليلُ على آستحالَةِ دخولِ الأجناسِ التي يَنفَرِدُ اللهُ ، سبحانَهُ ، بالقدرةِ عليها تَحْتَ قُدَرِ العبادِ ، آستحالَ فِعْلُهُم لذٰلكَ بحِيلَةٍ ، لأنَّه قد جَرَى مَجرَى آستحالَةِ جَمْعِ الضِّدَّيْنِ . وإذا آفْتَرَقَا في أنَّ خلقَ الجسمِ مقدورٌ للهِ ، عزَّ وجلَّ ، وجمعَ الأضدادِ وقلبَ الأجناسِ وما جَرَى مَجرَى ذٰلكَ مِنَ المُحَالِ الذي ليسَ بِمَقْدُورٍ لِقَادِرٍ ما .

والضربُ الآخرُ يَدْخُلُ مِثْلُهُ في الجنسِ تَحْتَ قُدَرِ العبادِ ، نحو المشيِ على الماءِ والهواءِ وطَفْرِ البحارِ والصعودِ إلى السماءِ وأمثال ذٰلكَ مِمَّا يَقَعُ في محلِّ قُدَرِ الرسلِ . وذٰلكَ ، إذا وُجِدَ بهم ، لم يَخْلُ مِنْ أحدِ أَمْرَيْنِ : إمَّا أن يكونَ ضرورةً لهم ومفعولًا فيهم مِنْ قِبَلِ اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، وَحدَهُ ، لقيامِ الدليلِ على أنَّه ليسَ في قدرةِ

---

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

مَلَكٍ ولا بَشَرٍ ولا شيطانٍ أن يَفْعَلَ في غيرِهِ شيئًا أو أن يكونَ طَفْرُ البحارِ والصعودُ إلى السماءِ مِنْ مقدوراتِ الرسلِ وأشيائهم . وإن كان مِنْ فِعْلِ الله ، عزَّ وجلَّ ، فذٰلكَ مِنْ فِعْلِهِ فيهم عِندَ التَّحَدِّي ودَعوَى الرسالةِ خرقٌ للعادةِ وآيةٌ عظيمةٌ على ما بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلَ . فإنْ كانَ كسبًا لهم ومِنْ مقدوراتِهم ، فإنَّ إقْدَارَهُ لهم على ذٰلكَ عِندَ التَّحَدِّي والطَّلَبِ والاحتجاجِ به آيةٌ عظيمةٌ وخرقٌ للعادةِ ، لأنَّه لم يُجْرِهَا بإقدارِ أَحَدٍ مِنَ البَشَرِ على ذٰلكَ ومَنَعَ غَيْرَهُ مِنَ القدرةِ عليه . والقُدَرُ على [٣١ب] الأفعالِ لا تُنَالُ بحيلةٍ وطبيعةٍ وخاصيَّةٍ ، لأنَّها مِنْ جنسِ ما يَنفَرِدُ اللهُ ، تعالى ، بالقدرةِ عليه ، كما ينفردُ بالقدرةِ على ٱختراعِ الأجسامِ وخلقِ الحياةِ والإدراكِ ؛ فَبَطَلَ أيضًا تمام الحيلةِ في زيادةِ القُدَرِ ووجودها على الأفعالِ .

فأمَّا ما يُوجَدُ مِنْ حَنِينِ الجِذْعِ وكلامِ الذئبِ وٱنقلابِ بحرٍ وسيرِ خيلٍ وزلزلةِ أرضٍ وأمثالِ ذٰلكَ في غَيْرِ مَحَالِّ قُدَرِ الرُّسُلِ ، فهو لا شَكَّ مِنْ أفعالِ اللهِ ، سبحانَهُ ، لا قدرةَ للعبادِ عليهِ لقيامِ الدليلِ على ٱستحالَةِ فِعْلِ المحدَثِ في غيرِ مَحَلِّ قدرتِهِ . وذٰلكَ مِنْ فِعْلِهِ ، سبحانَهُ ، خرقٌ للعادَةِ وآيةٌ عظيمةٌ ، وإنْ كانَ مِثْلُهُ مقدورًا للعبدِ ٱكتسابُهُ في نفسِهِ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، ٱستحالَ أنْ يكونَ شيءٌ مِنْ آياتِ الرسلِ مِمَّا يتمُّ بحيلةٍ ما .

وإنْ قالتِ البراهمةُ : ما نقولُ : إنَّ طَفْرَ الرسولِ البحرَ وصعودَهُ إلى السماءِ ومَشْيَهُ على الماءِ وتسبيحَ الحَصَى وحنينَ الجذعِ مِنْ فِعْلِ الرسلِ ، بل نسلِّمُ أنَّه مِنْ فِعْلِ اللهِ ، تعالى ، غَيْرَ أنَّه يُحْدِثُهُ عِندَ فِعْلٍ يَفْعَلُهُ الرُّسُلُ وإمساكهم لجسمٍ مِنَ الأجسامِ وعِندَ كلامٍ يَحفظونَهُ ويَتَكَلَّمُونَ به أو بَخُورٍ يَتَبَخَّرُونَ به أو بعض الأسبابِ التي تكون منهم .

قيلَ لهم : هٰذا خِلَافُ قولِكم : إنَّ ذٰلكَ مِنْ أفعالِهم بحيلةٍ وظَفَرٍ بطبيعةٍ . والآنَ فلو كانَ الأمرُ في هٰذا على ما قُلْتُم ، لَوَجَبَ أن يكونَ تمكينُ اللهِ ، سبحانَهُ ، رسلَهُ مِنْ ذٰلكَ الكلامِ والبَخُورِ والرّقاء والجسمِ الذي ، إذا أمسكُوهُ فَعَلَ اللهُ ، سبحانَهُ ، عِندَها هٰذِهِ الأمورَ ومَنَعَهُ جميعَ الناسِ مِنْ ذٰلكَ ومِنَ القدرةِ عليهِ والوصولِ إليه ، والعلمُ بأنَّ الصرفَةَ لهم عن ذٰلكَ آيةٌ عظيمةٌ مِنْ فِعْلِهِ ، [٣٢أ] سبحانَهُ ، وأمرٌ خارِقٌ للعادَةِ لأجلِ إفرادِهِ الرسولَ بأمرٍ يصحُّ مشاركةُ غيرِه فيه . وذٰلكَ جارٍ مَجرَى إفرادِه له بالتَّصْدِيقِ له بالقولِ ؛ فَمَنْعُ جميعِ الناسِ مِمَّا قالَتْهُ الرُّسُلُ هو الإعجازُ . وهٰذا واضحٌ ؛ فَبَطَلَ جميعُ ما تُورِدُونَهُ والتعلّق بِذِكْرِ الحِيَلِ والقُوَى والطبائعِ ، وزالَتْ هٰذِهِ الشبهةُ بحمدِ اللهِ ومَنِّهِ مِنْ كُلِّ وجهٍ .

فصل

فإن قالوا : فقد قُلْتُم : إنَّ مِنْ معجزاتِ الرُّسُلِ ما يَدْخُلُ مِثْلُهُ في الجنسِ تَحْتَ قُدَرِ العبادِ ، فَلَا تَأْمَنُوا أن يكونَ كثيرٌ مِمَّا ظَهَرَ عليهم مِنْ أفعالِهم ومقدوراتِهم أو مقدوراتِ أمثالِهم مِنَ البَشَرِ وليستْ مِنْ عِندِ اللهِ .

يقالُ لهم : أمَّا مَنْ قالَ مِنَ المُسْلِمِينَ واليهودِ وغيرِهم : إنَّ معجزاتِ الرسلِ لا تكونُ إلَّا مِمَّا يَنفرِدُ اللهُ ، سبحانَهُ ، بالقدرةِ على جنسِهِ مِنْ نحوِ ٱختراعِ الأجسامِ وإحياءِ الموتى وإبراءِ الأَكْمَهِ والأَبْرَصِ وما يَجرِي مَجرَى ذٰلكَ ؛ فقد سَقَطَ عنه الكلامُ في هٰذِهِ الشبهةِ .

وأمَّا مَنْ أجازَ كَوْنَ المعجزِ مِنْ جنسِ ما يَدْخُلُ مِثْلُهُ تَحْتَ قُدَرِ العبادِ ، فَلَهُ أَن يقولَ لكم : هٰذا القدحُ ، لو صَحَّ لكم ، إنَّما هو قدحٌ في نُبوَّةِ مَنْ مُعْجِزُهُ مِنْ جنسِ مقدوراتِ العبادِ دُونَ مَنْ مُعْجِزُهُ مِمَّا يَنْفَرِدُ اللهُ ، سبحانَهُ ، بالقدرةِ على جنسِهِ وأَنتم تُبْطِلُونَ جميعَ النُّبُوَّاتِ وتَقْدَحُونَ في جميعِ المعجزاتِ ؛ فَمَا ذَكَرْتُمُوهُ غَيْرُ موجبٍ لذٰلكَ ؛ فَبَطَلَ ما قُلْتُم .

وهٰذا أيضًا باطِلٌ على هٰذا الجوابِ مِنْ وجهٍ آخرَ ، وهو أنَّنا قد بَيَّنَّا فيما سَلَفَ أنَّ المُعْجِزَ هو ما يَبْعُدُ فِعْلُهُ على العبادِ إمَّا في جنسِهِ أو في الوجهِ الذي يَقَعُ عليه ، وتعذُّرُ الوجهِ كَتَعَذُّرِ الجنسِ ، فما وُجِدَ مِنْ ذٰلكَ مَحَلَّ قُدَرِ الرسلِ وكانَ مِنْ **[٣٢ب]** أكسابِهم ، فالمُعْجِزُ منهُ كثيرةٌ . والقُدَرُ المتجاوِزَة لِمَا جَرَتِ العادةُ بفعلِهم لِمِثْلِهِ ، نحو طَفْرِ البحارِ والصعودِ إلى السماءِ وأمثالِ ذٰلكَ .

وقد بَيَّنَّا أنَّ المعجزَ عِندَ ظهورِ هٰذا منهم على الحقيقةِ هو خَلْقُ القُدَرِ على ذٰلكَ وتوالِيها ، وأنَّه خَرْقٌ للعادَةِ ومِنْ فِعْلِ اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، وما وُجِدَ مِنْ ذٰلكَ فيهم ضرورةً غير كَسْبٍ أو في غيرِهم مِنْ نحوِ حنينِ جِذْعٍ وتسبيحِ حصًى ونُطْقِ ذِرَاعٍ وما

جَرَى مَجرَى ذٰلكَ ، فإنَّه واقعٌ مِنْ فِعْلِ اللهِ ، سبحانَهُ ، على وجهٍ ، يَتَعَذَّرُ على العبادِ فِعْلُ مِثْلِهِ ، لأنَّهم لا يَقْدِرُونَ على تحريكِ الأجسامِ إلَّا بآلَةٍ ومُمَاسَّةٍ لها أو لِمَا مَاسَّها ؛ فأمَّا على غَيْرِ ذٰلكَ الوجهِ ، فمُتَعَذِّرٌ عليهم على تسليمِ القولِ بالتَّوَلُّدِ .

وأمَّا كلامُ الذِّرَاعِ وتسبيحُ الحَصَى ، فإنَّ العبادَ لا يَقدِرُونَ على فِعْلِهِ في الغيرِ ابتداءً ولا على وجهِ التَّوَلُّدِ ؛ فمعلومٌ إذًا أنَّ ذٰلكَ مِنْ فِعْلِ اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، وهو خرقٌ للعادةِ وآيةٌ عظيمةٌ ، إنْ كانَ المتكلّمُ بذٰلكَ الكلامِ مَنْ خُلِقَ فيهِ على ما نَقُولُ نحنُ أو كانَ اللهُ ، سبحانَهُ ، هو المتكلِّمُ به على ما تَقُولُهُ القدريّةُ في حقيقةِ المتكلّمِ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، وَجَبَ أن لا يقدحَ كَوْنُ المعجزِ مِمَّا يقدرُ عليهِ في كونِهِ معجزًا ، إذا وَقَعَ مِنهُ ، تعالى ، على وجهٍ ، يَمْتَنِعُ ويَتَعَذَّرُ إيقاعُهُ علينا ، كما يَتَعَذَّرُ علينا فِعْلُ جنسٍ ما يَنفَرِدُ اللهُ ، سبحانَهُ ، بالقدرةِ عليه .

فأمَّا قَلْبُ المدنِ وتحريكُ الجبالِ وحملُها ، فمعلومٌ أنَّه ليسَ مِنْ فِعْلِ العبادِ . ولو صَحَّ القولُ بالتوَلُّدِ ، لكانَ المُعْجِزُ مِنْ ذٰلكَ خلقَ القُدَرِ الزائدةِ لهم على فعلِ الأسبابِ المولّدَةِ لِقَلْبِ المُدُنِ وحَمْلِ الجبالِ ومَنْعِ ذٰلكَ الأُمَمَ على ما بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ .

وعلى هٰذا **[٣٣أ]** وَجَبَ أَنْ يكونَ تحريكُ الرسولِ لِيَدِهِ معجزًا له ، إذا قالَ : آيَتِي أَنَّني أُحَرِّكُ يدي ، وليسَ منكم مَنْ يقدرُ على ذٰلكَ ؛ وإنَّما يكونُ المعجزُ في هٰذا خَلْقَ العجزِ والمنعَ لهم مِنْ تحريكِ أيديهم ومنعَهم القدرةَ على ذٰلكَ . وهٰذا خَرْقٌ للعادةِ . وليسَ المعجزُ حركةَ اليدِ ، لأنَّها فِعْلُ الرسولِ ، ولَا القدرةَ على ذٰلكَ ، لأنَّها معتادٌ وجودُها على مثلِهِ ، ولٰكنِ المعجزُ منعُهم عن ذٰلكَ عِندَ التَّحَدِّي على ما بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ .

فإن قيلَ[١]: على هٰذا فَمَا أنكرتُم أنْ يكونَ كلامُ الذراعِ والحَصَى فعل لهما وأنَّهما قد أُقْدِرَا على ذٰلكَ ، وأنْ يكونَ نَظْمُ القرآنِ مِنْ فِعْلِ بعضِ العبادِ وأَنْ يكونَ قد أُقْدِرَ على ذٰلكَ ؟

قيلَ له : لو ثَبَتَ ما قُلْتَهُ ، لكانَ مُعْجِزًا ، لأنَّ إِقْدَارَ الحَصَى[٢] والذراعِ – وهما على هَيْئَتِهِمَا على الكلامِ – لا يتمُّ إلَّا بإحيائِهِمَا وخَلْقِ القُدَرِ فيهما على ذٰلكَ . وذٰلكَ خرقٌ للعادَةِ في مثلِهما .

وكذٰلكَ فلو أُقْدِرَ بعضُ العبادِ على نَظْمِ القرآنِ ومُنِعَ جميعُ العربِ والخلقِ عن القدرةِ على مثلِهِ ، لكانَ ذٰلكَ خرقًا للعادةِ ولم يَخرُجْ عن كونِهِ معجزًا ، ولكن قد خَبَّرَ الصادقُ ، عليه السلامُ ، أنَّه كلامُ ربِّ العَالَمِينَ ، نَزَلَ به الرُّوحُ الأمينُ عليه ، على ما نُبَيِّنهُ مِن بَعْدُ ؛ فَبَطَلَتْ أيضًا هٰذِهِ الشُّبْهَةُ .

---

١ فإن قيل : إضافة في الهامش الأيمن ، مشار إليها في هذه الموضع من الأصل .

٢ الحصى : الحصا ، الأصل .

فصل

ويُقَالُ لِمَنْ رَامَ القدحَ في معجزاتِ نبيّنا ، عليه السلامُ ، بهٰذا الضربِ مِنَ اليهودِ : [٣٣ب] فيجبُ أن لا يكونَ فَلْقُ البحرِ مِنَ المُعْجِزِ في شيءٍ ، لأنَّه مِنْ بابِ الجَمْعِ والتفريقِ . وهُمَا مِنْ جنسِ مَقْدُورَاتِ العبادِ ، كالتحريكِ والتَّسْكِينِ ونَظْمِ الكلامِ وما جَرَى مَجرَى ذٰلكَ ؛ فإنْ مَرُّوا على هٰذا ، تَرَكُوا قولَهم . وإنْ أَبَوْهُ ، نَقَضُوا ما رَامُوهُ .

وإن قالوا : لا يَجِبُ ما قُلْتُم لأجلِ أنَّ فَلْقَ البحرِ مِنْ بابِ قَلْبِ الطِّبَاعِ والأجناسِ مِنْ حيثُ عُلِمَ أنَّ طَبْعَ الماءِ وسَجِيَّتَهُ الاتِّصَالُ والاخْتِلَاطُ مَعَ رَفْعِ الحواجزِ والموانعِ والفواصلِ مِنْ أَبْعَاضِهِ لكونِهِ مائعًا سَيَّالًا . وقَلْبُ الطباعِ مِمَّا يَنْفَرِدُ اللهُ ، سبحانَهُ ، بالقدرةِ عليه .

يقالُ لهم : ما قُلْتُموهُ باطلٌ مِنْ وُجُوهٍ . أوَّلُها أنَّه لا طَبْعَ وخاصيَّةَ للماءِ ، لَيْسَا لسائرِ الجواهرِ والأجسامِ على ما بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ .

ثُمَّ لو كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لم يَجُزْ أن يكونَ فَلْقُ البحرِ قالِبًا لِطَبْعِهِ ، لأنَّه مع الانفلاقِ على إمياعِهِ وسَيَلَانِهِ ووُجُوبِ آتِّصَالِ أَبْعَاضِهِ لم يَخْرُجْ عن ذٰلكَ ؛ فكيفَ يُقَالُ : إنَّه آنْقَلَبَ طبعُهُ ؟ وثبوتُ هٰذِهِ الأحكامِ له معلومٌ بالمشاهدةِ ، وإنْ آنْفَلَقَ ، كما أنَّها له ، وإنْ لم يَنْفَلِقْ .

وإن قالوا : أَرَدْنَا بِقَلْبِ طَبْعِهِ عِندَ آنقلابِهِ تَفَرُّقَ أجزائِهِ وتباعُدَها وآنفصالَها بغيرِ حاجزٍ ولا آلةٍ .

قيلَ لهم : فهٰذا ليسَ بِقَلْبٍ لِطَبْعِهِ . وهو مقدورٌ للخلقِ عِندَ القائِلِينَ بالتَّوَلُّدِ ، وإنْ جازَ أنْ يقولوا : إنَّ تَبَايُنَ أَبْعَاضِهِ بغيرِ آلةٍ وفاصلٍ قلبٌ لِطَبْعِهِ ، سَاغَ أنْ يقولَ : إنَّ حنينَ الجذعِ بغيرِ آلةٍ وجاذِبٍ ومُمَاسَّةٍ قلبٌ لجنسِهِ وتسبيحَ الحَصَى وكلامَ الذئبِ

[٣٤أ] والذراعِ قلبٌ لجنسِهِمَا . ولا جوابَ عن ذٰلكَ .

ويقالُ لِمَن لم يُنْكِرْ مِنَ المُسْلِمِينَ وغيرِهم أنْ يكونَ المعجزُ مِنْ جنسٍ ما يَقدِرُ العبادُ على مثلِهِ : لِمَ قُلْتَ ذٰلكَ ؟ وما دليلُكَ عليه ؟

فإن قال : لأنّه لا يُؤْمَنُ أنْ يكونَ مِنْ فِعْلِ بعضِ العبادِ ؛ فقد بيَّنَّا فسادَ ذٰلكَ مِنْ قَبْلُ بغيرِ وجهٍ .

وإن قالوا : لأنّه ، إذا كانَ مِنْ جنسِ مقدوراتِ العبادِ ، أَوْقَعَ الشُّبهةَ فيه وٱلْتَبَسَتْ حالُهُ بحالِ أفعالِ العبادِ ؛ فظَنَّ قومٌ أنّه مِمَّا يُدْرِكُهُ الخلقُ بلطيفةٍ وحيلةٍ . وإذا كانَ مِنْ فِعْلِ اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، كانَ أمرُهُ أَظْهَرَ والشُّبهةُ عنه أَنْفَى . واللهُ ، سبحانَهُ ، لا يجوزُ أن يَعْدِلَ بالمُكَلَّفِينَ عن أوضحِ طريقَيْ إثباتِ النبوّةِ إلى إخفائِهما وما يقدحُ بالريبِ والشُّبهةِ .

يقالُ له : لِمَ قُلْتَ : إنَّ ذٰلكَ لا يجوزُ ؟ وما أنكرتَ مِنْ جنسِهِ وصِحَّتِهِ ، لأنّه مِن بابِ تغليظِ المحنةِ ومِثْلِ تقويةِ الشهوةِ للقبيحِ تعريضًا للثوابِ . وليسَ هٰذا مِنْ بابِ ما لا يَتَمَيَّزُ عِندَ النَّظَرِ والبحثِ ، وإنّما يحتاجُ إلى فَصْلِ نَظَرٍ وٱجتهادٍ في رفعِ الشُّبهةِ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما قُلْتَهُ .

ثمَّ يقالُ لهم : ٱنْفَصِلُوا مِمَّن قالَ : بل يجبُ ، إذا كانَ المعجزُ مِنْ جنسِ مقدورِ البَشَرِ وتَعَذَّرَ على المُتَحَدِّي به مِثْلُهُ أنْ يكونَ أمرُهُ أوضحَ وأظهرَ لأجلِ أنّه مِمَّا يَدْخُلُ جنسُهُ ومثلُهُ تَحْتَ قُدَرِ العبادِ ، ويصحُّ منهم إيقاعُهُ والقصدُ إليه . ونَعرِفُ مِن أنفسِنا ضرورةً أنّه مِنْ جنسِ ما يقدرُ عليه ، إذا [٣٤ب] ظَهَرَ على النبيِّ وتَعَذَّرَ علينا مِثْلُهُ .

فأمّا أَنْ يكونَ ذٰلكَ لِسَلْبِ قُدَرِنَا عليهِ ولِخَرْقِ العادةِ على ما نحنُ معتادونَ القدرةَ عليه أو أَنْ يكونَ قد نَالَ الرسولُ ذٰلكَ بلطيفةٍ وعلمٍ وشيءٍ ، خَصَّهُ اللهُ ، سبحانَهُ ، به ، ومَنَعَنَا وصَرَفَنَا عن علمِهِ وإدراكِهِ مع طولِ البحثِ والحِرْصِ على المعارضَةِ والعلمِ بصحّةِ المشاركةِ له في ذٰلكَ . وهٰذا كُلُّهُ خرقٌ للعادَةِ ودليلٌ على صدقِ المُتَفَرِّدِ به والمخصوصِ بالتَّمَكُّنِ مِنهُ .

وإن هم قالوا : إنَّما أنكَرْنَا أن يكونَ مِنَ المعجزِ ما هو مِنْ جنسِ مَقْدُورِ العبادِ لأجلِ أنَّ قليلَ المُعْجِزِ كَكَثِيرِهِ ، وصغيرَه ككبيرِه في وجوبِ دلالتِهِ على صِدْقِ الرُّسُلِ ؛ فإذا ثَبَتَ ذٰلكَ وكانَ ما يَنفَرِدُ اللهُ ، سبحانَهُ ، بالقدرةِ عليه لا يقدرُ العبادُ على قليلِهِ ولا على كثيرِه ، لاسْتَوَتْ لذٰلكَ حالُ الكثيرِ منه والقليلِ في كونِهِ معجزًا . ولمَّا كُنَّا نقدرُ على يسيرِ الظَّفَرِ وقليلِ الحركةِ وتحريكِ الخفيفِ مِنَ الأجسامِ وحَمْلِ الصغيرِ ، وإنْ لم يَكُنْ ذٰلكَ معجزًا ، لم يَجُزْ أيضًا أن يكونَ كثيرٌ مِنْ ذٰلكَ مِنْ قَفْزِ البحرِ وتحريكِ الجبالِ وحَمْلِ المُدُنِ معجزًا .

فيقالُ لهم : أمَّا تحريكُ الأجسامِ ورفعُ الجبالِ وكلُّ ما يوجدُ في غَيْرِ محلِّ قُدَرِ الرُّسُلِ ، فإنَّهُ فعلٌ للهِ وَحدَهُ على ما بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ . وأمَّا طَفْرُ الرسولِ البحارَ وصعودُهُ إلى السماءِ ، فقد بَيَّنَّا أنَّ المعجزَ مِنْ ذٰلكَ الإِقْدَارُ على الكثيرِ منه ، لأنَّ زيادةَ القُدَرِ هو خرقُ العادةِ ، لا نفس مقدورِهم معجزٌ ، ولا القدرةُ على اليسيرِ منه ، الذي هو قَفْزُ خطوةٍ [٣٥أ] واْثنتَيْنِ ، لأنَّ القدرةَ على ذٰلكَ مُعْتَادَةٌ ، وإنَّما المعجزُ زيادةُ القُدَرِ على أمثالِهِ ، الذي لَم تَجُزْ عادةٌ بمِثْلِهِ .

وقد بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أنَّ مِنْ حَقِّ المعجزِ وإنْ كانَ مِمَّا ينفردُ اللهُ ، تعالى ، بالقدرةِ عليه أنْ يكونَ خارقًا للعادةِ ؛ فأمَّا اليسيرُ منه الذي قد أَجْرَى العادةَ بِفِعْلِ مِثْلِهِ ، فليسَ مِنَ المعجزِ في شيءٍ . وقد بَيَّنَّا هٰذا مِنْ قَبْلُ بما يُغني عن إعَادَتِهِ .

فصل

وقد زَعَمَ قومٌ عِندَ هٰذِهِ المطالَبَةِ ، لَمَّا خَفِيَ عليهم الجوابُ عنها أنَّ يسيرَ المعجزِ لا يدلُّ على صِدْقِ الرُّسُلِ ، وإنَّما يدلُّ عليه الكثيرُ منه . وقالوا : قد ثَبَتَ أنَّ نَظْمَ مِثْلِ كلمةٍ وآيةٍ مِنَ القرآنِ وطَفْرَ الذراعِ والذراعَيْنِ ليسَ بِمُعْجِزٍ ، وأنَّ كثيرَ ذٰلكَ معجزٌ ، فسؤالُكم عنهم زائلٌ .

وهٰذا الجوابُ عِندَنا غَيْرُ مرضيّ ولا صحيحٍ ، بل يسيرُ المعجزِ مِثْلُ كثيرِه في الدلالةِ على الصدقِ . وليسَ المعجزُ معجزًا لجنسِهِ ، وإنَّما هو الخارِقُ للعادَةِ ، فَيَسِيرُهُ خارقٌ للعادةِ ككثيرِهِ . والقدرةُ على ما خرقَ العادةَ بفعلٍ معتادٍ له ليسَ بمعجزٍ . والقَدْرُ الزائِدُ مِنَ القُدَرِ على المعتادِ هو المُعْجِزُ . وقليلُ الزائِدِ وكثيرُهُ سِيَّانِ .

ولذٰلكَ ما لو قالَ النبيُّ ، عليه السلامُ : آيَتِي أنَّني أَصْعَدُ إلى السماءِ ، وليسَ فيكم قادِرٌ على ذٰلكَ وصَعِدَ ، لكانَ آيةً له . ولو قالَ : مُعْجِزِي أنَّني أتحرَّكُ عقدًا أو شِبْرًا مِنْ مَكَانِي ، وليسَ فيكم قادِرٌ على ذٰلكَ وفَعَلَ هٰذا ومُنِعُوهُ ، لكانَ المنعُ مِنْ هٰذا **[٣٥ب]** اليسيرِ معجزًا ، كما أنَّ المنعَ مِنْ كثيرِهِ معجزٌ ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

ولو كانَ الأمرُ على ما ذكرُوهُ ، لَوَجَبَ أنْ يكونَ إخراجُ نملةٍ ودُودةٍ وذَرَّةٍ مِنْ صخرةٍ ليسَ بآيةٍ ، وإنَّما إخراجُ فيلٍ وناقةٍ منها هو الآيةُ . ولَوَجَبَ أيضًا أن يكونَ إحياءُ البَقَّةِ والذَّرَّةِ وصغيرِ الأجسامِ ليسَ بمعجزٍ ، وإنَّما المعجزُ منه إحياءُ الإنسانِ والبعيرِ ، وأنْ يكونَ مَشْيُ الخُطَى[1] اليسيرةِ والمِيلِ والاثنَيْنِ ليسَ بمعجزٍ ؛ وإنَّما المعجزُ مَشْيُ الفَرْسَخِ عليه والفَرْسَخَيْنِ .

وكلُّ هذا باطلٌ مِنْ حيثُ اسْتَوَى قليلُ ذلكَ وكثيرُه في الوجهِ الذي له كانَ معجزًا ؛ وهو كونُه خارقًا للعادةِ على ما بيَّنَّاهُ مِنْ قبلُ . وكلُّ هذا يُبَيِّنُ أنَّ معجزاتِ الرسلِ ؛

---

(١) الخطى : الخطو ، الأصل .

عليهم السلامُ ، إنْ كان مثلُها في الجنسِ داخلًا تَحْتَ قُدَرِ العبادِ أو غَيْرَ داخِلٍ ، ليسَ مِن جنسِ الحِيَل والمَخَارِيقِ في شيءٍ .

فصل في ذكرِ جملةٍ من الحيلِ ووجوبها

أمّا ما يَصْنَعُهُ المشعبذونَ ، فإنّه أبوابٌ معروفةٌ . لو أرادَ الخلقُ الكثيرُ تَعَلُّمَهُ في بعضِ يومٍ ، لَوَقَعُوا عليه ؛ فمنه [٣٦أ] ضربٌ ، يُسَمُّونَهُ الركَّ والخِفَّةَ مِنْ تخديرِ حيوانٍ بضربٍ مِنَ البنجِ والأدويةِ وما يسقيهِ الحيوانَ أو يطعمُهُ ، ليخدِّرهُ وتنقطعُ حركاتُهُ ، فيظنُّ مشاهِدُهُ أنَّه قد ماتَ ، ثُمَّ ينقطعُ خدرُهُ أو يسقيهِ شيئًا ، يُزيلُ التخديرَ عنه ، فيتحرَّك ؛ فيظنُّ مشاهِدُهُ أنَّه مَيِّتٌ حيٌّ . ونحو أن يُظهِرَ عصفورًا مَيِّتًا ويَختَلِسُهُ ويتركُهُ بِخِفَّةٍ ، ويُظهِرُ آخَرَ حَيًّا ؛ فيظنُّ أنَّ الحيَّ هو المَيِّتُ . وكذٰلكَ يعملُ في إظهارِ صورةَ حيَّةٍ مِنْ خِرَقٍ ، ثُمَّ يُخفِيها ويُطلقُ حَيَّةً مُعَدَّةً لذٰلكَ ؛ فيظنُّ الرائي أنَّها واحدةٌ . ومِنْ ذٰلكَ أن يُخفِي دَرَاهِمَ معه ، ثُمَّ يُومِئُ بِكَفِّهِ نحو الجوِّ ، كأنَّه يَلْتَقِطُ منه دراهم ؛ فيظنُّ مشاهِدُ ذٰلكَ أنَّه قد ٱخْتَطَفَ مِنَ الجَوِّ دراهِمَ .

وإنْ كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لاسْتَغْنَى عن الكذْبَةِ والشَّعْبَذَةِ وطلبِ القراريطِ والحَيَّاتِ . وكلُّ عاقِلٍ يعلمُ ذٰلكَ .

ومِن ذٰلكَ أنْ يُجرُوا أمثالَ الضفادعِ بالبلفكِ ودقيقِ القزِّ .[1] ومنه أن يُحَرِّكَ بَعْضُ الأَمْثِلَةِ بأن يُجرَى فيها الزئبقُ .[2] وكُلُّ ضربٍ مِمَّا يَعمَلُونَهُ معروفٌ عِندَهم وعِندَ مَنْ أَرَادَ تَعَلُّمَهُ .

فأمَّا أبوابُ السحرِ والكَهَانَةِ ، فقد أخْبَرْنا عن حقيقةِ الفَرْقِ بَينَهُ[3] وبَينَ المعجزاتِ .

---

١ عن البلفك والقزّ الدقيق يُنظَر هنا ٥٢ .

٢ عن تحريك بعض الأمثلة بالزئبق يُنظَر هنا ٥٢ . كذلك كتاب البيان (للباقلّانيّ) ٧٤ ، ٧٧ ، ٩٢ [أمثلة الحيّات] .

٣ بينه ، مكرر في الأصل .

وأمَّا حِيَلُ الحَلَّاجِ[1] وٱبنِ هليلٍ والجنّابيّ[2] وسليمانَ بنِ الحسنِ[3] القرمطيّين **[٣٦ب]** والأصفهانيّ الفاجرِ الذي حملَ إلى الإحساءِ وقَتَلَ منهم الخلقَ وأباحَ الزِّنا واللُّواطَ وتَزَوَّجَ أختَهُ وزَوَّجَ الولدَ بالأُمِّ إلى غَيْرِ ذٰلكَ ، فإنَّه كلَّهُ مِنْ بابِ الشَّعْبَذَةِ . وأكثرُه إنَّما هو أن يَدْفِنُوا أموالًا في مَوَاضِعَ مِنَ البَرِّ والبلادِ ويُخْفُونَ ذٰلكَ ، ثُمَّ يُوهِمُونَ النّاسَ أنَّه قد أُوحِيَ إليهم بالإخبارِ عن الكنوزِ .[4] وربَّما وافقوا قومًا على معرفةِ أسرارِ النّاسِ ومداخلتِهم وإخبارِهم بذٰلكَ ، ثُمَّ يستخبرونَ مَنْ يُوافِقُونَهُ على الإخبارِ ، ثُمَّ يخبرونَ بذٰلكَ ، إلى أمثالِ هٰذا مِمَّا قد عُرِفَ وٱنْكَشَفَ .

فأمَّا حِيَلُ الحَلَّاجِ ، فإنَّها أبوابٌ معروفةٌ . والدليلُ على أنَّه أحدُ المُحْتَالِينَ ٱختلافُ ما كان يَدَّعِيهِ ، لأنَّه كانَ مرَّةً يدَّعِي التَّصَوُّفَ ، وأنَّه وَلِيٌّ مِنْ أولياءِ اللهِ ، ويوافِقُ شخصًا مِنْ أصحابِهِ أن يَتَزَيَّا بِزِيِّهِ ويكونَ قريبَ الشَّبَهِ به ويَحضر الحرمَ في يومِ عَرَفَةَ ويَتَزَيَّا اللِّبَاسَ في هَيْئَتِهِ ويستر بعضَ وجهِهِ ويَغِيب هو بالعراقِ عن الناسِ ، ثُمَّ يَظْهَر يومَ النَّحْرِ ويأتِيهِ الناسُ ؛ فيُخْبِر الراجعونَ مِنَ الحَرَمِ ويَحْلِفُونَ أنَّهم رَأَوْهُ يومَ عَرَفَةَ هناكَ ، ويتمُّ هٰذا على الجُهَّالِ .

---

١ هو الحسين بن منصور (ت٣٠٩هـ) . عنه يُنظَر النديم (ت٣٨٠هـ) : الفهرست ٦٧٥/٢/١-٦٧٩ [من حيله المذكورة هناك ٦٧٦ «حرّك يومًا يَدَهُ ، فأنْتَثَرَ على قومٍ مِسكًا ؛ فحرّك يدَه مَرَّةً أُخرى ، فنَثَرَ دراهمَ ؛ فقال له بعضُ مَن يَفْهَمُ ممّن حَضَرَ : أرَى دراهمَ معروفةً ، ولكنّي أؤمنُ بك وخَلْقٌ معي ، إن أعْطَيْتَنِي دِرْهمًا ، عليه ٱسْمُكَ وٱسْمُ أبيكَ ؟ فقال : وكيف وهذا لم يُصْنَعْ . قال : مَنْ أَحْضَرَ ما ليس بحاضرٍ ، صَنَعَ ما ليس بمَصْنُوعٍ»] ، الذهبيّ (ت٧٤٨هـ) : تاريخ الإسلام ط٣١/٢٥٢-٢٥٣ (٤٢٥) ، الأعلام ٢٦٠/٢ .

٢ هو أبو سعيد الحسن بن بهرام القرمطيّ (ت٣٠١هـ) . عنه يُراجَع تاريخ الإسلام ط٣١/١٠-١١ [مقتل أبي سعيد الجنّابيّ] .

٣ هو أبو طاهر سليمان بن أبي سعيد بن بهرام الجنّانيّ القرمطيّ (ت٣٣٢هـ) . عنه يُنظَر تاريخ الإسلام ط٣٤/١٣-١٧ [سنة ٣٣٢هـ] ، سير أعلام النبلاء ٣٢٠/١٥-٣٢٥ (١٥٩) .

٤ يُقابَل تاريخ الإسلام ط٣٤/١٤ «فاستجاب لأبي طاهرٍ خلقٌ وأفتتنوا به بسبب أنّه دلّهم على كنوزٍ كان اللّه أطلعه عليها وَحدَهُ ، فوقع لهم أنّه عِلْمُ غَيْبٍ» .

ومِنْ حِيَلِهِ أنَّه كانَ يجلسُ في بيتٍ ، يُسَمِّيهِ بَيْتَ العَظَمَةِ ، يَجلسُ فيهِ على دكّانٍ عالٍ في وَسَطِهِ ويلبسُ الحَريرَ الخفيفَ وقد عَمِلَ في زواياهُ وتَحْتَهُ مواضعَ الرِّيحِ ، فيدخلُ في ثيابِهِ ، فيعظُم ؛ فَيُقَدِّرُ مُشاهِدُهُ أنَّ جسمَهُ قد تَعَاظَمَ بحُلُولِ اللَّاهُوتِ [٣٧أ] فيه ، فيَسْجُدُونَ له .

ومِنْ ذٰلكَ أيضًا أنَّه كانَ يُوهِمُ الجُهَّالَ مِنْ أتباعِهِ أنَّه يَطُولُ حتّى يَعْلُوَ على كُلِّ ما يَلِيهِ وأكبرِ منازلِ المِصْرِ الذي يَنْزِلُهُ . وبابُ ذٰلكَ أنْ يَعْمَلَ خَشَبَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ تَعْلُوَا على سترةِ دارِهِ أو تُساويها ، ويَجعَل في رأسِ كلِّ واحدةٍ مِنهُما مكانًا لقدمِهِ على مثالِ النَّعْلِ أو يَشُدّ على رأسِ كلِّ واحدةٍ منهما خشبةً على مِثالِ النَّعْلِ وما تَتَمَكَّنُ عليه رِجْلُهُ ، ويشدّهما شَدًّا وثيقًا ، ويشدّ قَدَمَيْهِ وبعضَ ساقِهِ إليها ، ويلبس ثيابًا سابِغَةً طِوَالًا ، تَسْتُرُ الخَشَبَ ومواضعَ الشَّدِّ ؛ فيَظُنُّ الجُهَّالُ أنَّه قد عَلَا وطَالَ .

ومنها أنَّه كان أيضًا يُخَدِّرُ بَعْضَ الحيوانِ ببعضِ الأدويةِ والسُّمومَاتِ ويُنفِذُ مَن يُطعِمُهُ ذٰلكَ ، فيقدِّرُ صاحبُهُ أنَّه قد ماتَ ويقولُ : أنا أُحْيِيهِ لكَ ، ثُمَّ ينقضي خدرُهُ أو يُزيلُهُ عَنْهُ بشيءٍ ينفخُهُ فيه أو يسقيهِ ، فيُعْتَقَدُ فيه أنَّه قد أَحيَى مَيِّتًا .

ومنها أيضًا أنَّه كان يُخرِجُ فواكِهَ الشتاءِ في الصيفِ وفواكِهَ الصيفِ في الشتاءِ ويَحفظُها ويُعالجُها ، ويُوافقُ على إخراجِها ؛ فيُظَنُّ أنَّه مخترِعٌ لها أو مخلوقةٌ لأَجْلِهِ . وطريقُ حِفْظِ هٰذِهِ الأمورِ وما يَصُونُهَا ويُبْقِي ماؤها معروفٌ ، والمواضعةُ على إحضارِها سهلٌ قريبٌ .

ومنها أيضًا أنَّه كانَ يعملُ للسَّمَكِ حَوْضًا في دارٍ يلي بيتًا مِنْ دارٍ يجلسُ فيها ، ويعملُ فتحةً مِنْ بيتٍ مِنْ بيوتِ الدارِ إلى الأُخرى [٣٧ب] بطابقٍ وهِنْدَامٍ معروفٍ ثُمَّ يقولُ : ٱدْخُلُوا ذٰلكَ البيتَ ! فٱنظُرُوا هل تَرَوْنَ فيه شيئًا ! فلا يَرَوْنَ . ثُمَّ يقولُ لرجلٍ قد وافقَهُ على فَتْحِ ذٰلكَ الطابقِ : ٱدْخُلْ ، فَأَخرِجْ مِنهُ سمكةً بأَمْرِي ! فيدخلُ

ويفتحُ ذٰلكَ الطابقَ ويَخرُجُ منه إلى الدارِ الأُخرَى ، فيُخرِجُ منها سمكةً ؛ فيَظُنُّ رائِي ذٰلكَ أنَّه أخرَجَها مِنَ البيتِ طَرِيَّةً تَضْطَرِبُ ، مُختَرَعَةً في الوقتِ أو مُنْقَلِبَةً إليه مِنْ نهرٍ أو دِجْلَة .

فالوجهُ في إفحامِ فاعِلِ هٰذا أنْ نَطْلُبَ مِنهُ أبدًا ضِدَّ ما يقولُ : «إنّني أُخرِجُهُ» وخِلافَه . وإذا رأى رجلًا مِمَّنْ حَضَرَ يطلبُ منهُ شيئًا أن يعلمَ أنَّه عن موافقةٍ ، فيطلب منه نعامةً أو فيلًا أو سفينةً أو حَمْلَ تِبْنٍ أو شوكٍ أو كثيرَ طعامٍ أو شعيرٍ وما جَرَى مَجرَى ذٰلكَ ؛ فإنَّ ذٰلكَ ، إن كانَ مِن فِعْلِ قديمٍ إلهٍ ، فإنَّهُ قادِرٌ على قليلِهِ وكثيرِه وعلى جميعِ الأجناسِ والأصنافِ . ويطلب منه إقامَةَ زَمِنٍ وإبراءَ أَكْمَهٍ وإحياءَ قتيلٍ ، مقطوعِ الرأسِ في أمثالِ هٰذا ، لِيَتَبَيَّنَ بذٰلكَ عجزُهُ وضعفُ حِيلَتِهِ فيما يُلْتَمَسُ مِنهُ .

وإذا قال : أنا أُخرِجُ لكم مِنَ الماءِ ماءَ وَرْدٍ ، أن يقالَ : أَخرِجْ منه خَلًّا أو خمرًا عتيقًا أو زئبقًا ودُهْنَ البَلَسَانِ ! فإنَّه لا يلبثُ أن[1] يُفْتَضَحَ ؛ وإنّما كانَ يُوهِمُ إخراجَ ماءِ وَرْدٍ مِنَ النهرِ بأنْ يَسْقِيَ الكوزَ الحديدَ مُدَّةً مِنَ الزمانِ الماوَرْدَ والطيبَ ، ثُمَّ يَغمسهُ بموافقةٍ في الماءِ ، فيُؤَدِّي ما يشربُهُ ؛ فيُظَنُّ أنَّ ذٰلكَ ريحُ الماءِ القَرَاحِ وأنَّه تَحَوَّلَ ماءَ وَرْدٍ ؛ فيجبُ أنْ نَطْلُبَ مِنهُ عَقِيبَ ذٰلكَ الخلَّ والاملحر[2] [٣٨أ] واللبنَ الرائِبَ وأمثالَ ذٰلكَ .

ومِنَ ذٰلكَ أنَّه كانَ وغيرُه مِنْ أهلِ الحِيَلِ يُوهِمُ أنَّه يَمْشِي على الماءِ . ووَجْهُ الحِيلَةِ في ذٰلكَ أنْ يَعْرِفُوا مواضِعَ مخصوصةً ، يزيدُ الماءُ ويفيضُ فيها ويكثُرُ تارةً ويقلُّ إلى حدٍّ قريبٍ ، فيَمْشِي فيه وَقْتَ قِلَّتِهِ . وقد عَرَفَ ذٰلكَ وآمْتُحِنَ لهُ قَبْلَ مَشْيِهِ ؛ فيَظُنُّ الناسُ أنَّه على العمقِ الغزيرِ يَمْشِي . وذٰلكَ باطِلٌ .

---

١ يلبث أن : باسث او ، الأصل .

٢ هكذا في الأصل .

وقد قيلَ : إنَّه يَجوزُ أنْ يكونَ في أنواعِ الخَشَبِ ما يَخِفُّ ؛ فإذا ٱتُّخِذَ مِنهُ كهيئَةِ النَّعْلِ ومُشِيَ عليهِ ، حَمَلَ الماشي عليهِ . وذٰلكَ مُعْتَادٌ مِنْ صِفَةِ ذٰلكَ الخشبِ .

ومِنهُ حيلةُ تقدِّمِهِ بعَمَلِ الحَلْوَى والطبيخِ الحارِّ وموافقة مَنْ يَحملُهُ مِنْ سَرَبٍ ونافِذَةٍ ومِمَّن يَحْتَالُ في إحضارِهِ إلى بيتٍ ، قد شاهدُوهُ فارغًا [...][1]مخترع فيه .

ومِنْ ذٰلكَ أنَّه كانَ يُوهِمُ أنَّه يَطيرُ بأنْ فَعَلَ جَنَاحَيْنِ مِنْ خشبٍ مُهَنْدَمٍ خفيفٍ جدًّا عازِلٍ ، لا آفَةَ فِيهِ ، ويعملُ له رِيشًا مِنَ الحريرِ ويستوثِق مِنْ شَدِّهِ ويَرْبِطُ نفسَهُ بهما ربطًا شديدًا ، لا يُخافُ ٱنحلالُهُ ، ويلبسُ قميصًا مِنْ حَرِيرٍ خفيفٍ ويكونُ واسِعًا بحذاءِ الريحِ الداخلةِ فيهِ ، ويَشدُّ الجناحَيْنِ تَحْتَ يَدَيْهِ ويقومُ على موضعٍ عالٍ في يومِ ريحٍ عاصفٍ ، ثُمَّ يَرْمِي نَفْسَهُ ، فتحملُهُ الريحُ بتِلْكَ الآلَةِ ؛ فيَظُنّ الجُهَّالُ أنَّه يَطِيرُ .

ومِن حِيَلِهِ أنَّه كان يَمضِي [٣٨ب] وَحْدَهُ ، فيَدفِنُ الدَّرَاهِمَ ، ثُمَّ يُحْضِرُ أصحابَهُ إلى تلكَ المواضعِ ويقولُ : ٱنْبِشُوا ! فتُوجَد ، فيظنُّوا أنَّه مِنْ عِلْمِ الغيبِ .

وقد كانَ الحَلَّاجُ يدَّعي أنَّه يُطْلِعُ الشمسَ مِنْ مغرِبِها . وهٰذا مِنَ الجهلِ العظيمِ الذي قَدِ ٱعتقدَ خلقٌ عظيمٌ مِنَ الأوائِلِ والمُنَجِّمِينَ أنَّ مُعْتَقِدَهُ ليسَ بعاقِلٍ ولا مُكَلَّفٍ ، وأنَّه مِنْ قَبِيلِ المُحَالِ وغير مقدورٍ لأحَدٍ .

وكان وجهُ الحيلَةِ فيه أنَّه يُوَاطِئُ الرجُلَ مِنْ أصحابِهِ أنْ يأخذَ طُسْتًا كبيرًا مُدَوَّرًا وخَامَتَيْنِ كبيرتَيْنِ مُدَوَّرَتَيْنِ نَقِيَّتَيْنِ صافِيَتَيْنِ ، ويأخذ شمعةً غليظةً كبيرةً ، ويصيِّر ذٰلكَ إلى رأسِ الجَبَلِ الذي مَخْرَجُ الشمسِ مِنْ ورائِهِ ، فيجعل الطُّسْتَ مقابِلًا للقومِ ، ويجعل في وَجْهِهِ إحْدَى الخامَتَيْنِ ، ويجعل الأُخرَى على قَدْرِ نحو الشِّبرِ اليَسِيرِ منها ، ويُشْعِل تلكَ الشمعةَ بَيْنَ الخامَتَيْنِ ، فيكثر الضوءُ وتَظهَر حُمْرَةُ الطُّسْتِ ،

---

[1] انهدامة في الأصل ، مقدار كلمة .

ويَلْبَث كذٰلك ساعةً ، قَدْرَ ما يَعلم رؤيةَ القومِ له ، ثُمَّ يُطْفِئُ الشمعةَ وينحدرُ خَفِيًّا ؛ فَيَتَوَهَّمُ الجُهَّالُ أنَّ الشمسَ طَلَعَتْ مِنْ مغربها .

وليس شيءٌ مِن فُنُونِ حِيَلِهِ إلّا وبابُهُ معروفٌ . أَيْنَ هٰذا أجمع مِنْ فَلْقِ البحرِ وإخراجِ ناقةٍ مِنْ صخرةٍ وحنينِ جِذْعٍ وتسبيحِ حصًى وكلامِ[1] ذراعٍ مشويٍّ وإبْرَاءِ أَكْمَهٍ وأبْرَصٍ وإحياءِ مَيِّتٍ مع طولِ التَّحَدِّي وتَوَفُّرِ الدَّوَاعِي على المعارضةِ وطولِ البحثِ عن وجوهِ الحِيَلِ وبَذْلِ النُّفُوسِ والمخاطرةِ بها والتعريضِ للقتلِ والهَلَاكِ والاسْتِرْقَاقِ للعجزِ عن المعارضةِ ؟ فَبَانَ بذٰلك فَرْقُ ما بَيْنَ الحِيَلِ والمعجزاتِ . وباللهِ نستعينُ .

---

١ وكلام : وكلا ، الأصل .

باب [٣٩أ] القول في أنَّه لا يمكن أن يدلّ على صدق الرسل شيءٌ سوى المعجز

إن قال قائِلٌ : قد قُلْتُم : إنَّه لَا يَتِمُّ العلمُ بالنبوَّةِ إلَّا مِنْ جهةِ الدَّلِيلِ دُونَ الضرورة إلَّا بَعْدَ العِلْمِ بالمُعْجِزِ وأحكامِهِ وكونِهِ معجزًا وما إذا حَصَلَ عليه مِنَ الصفاتِ ، كانَ معجزًا . وهٰذا إنَّما يجبُ أنْ يكونَ أَصْلًا للكلامِ في النبوَّةِ ، متى لم يَجُزْ أن يدلَّ على صدقِ الرُّسُلِ شيءٌ غير المعجزاتِ ، فأمَّا إنْ جُوِّزَ دلالةُ غيرِه على ذٰلكَ ، جَازَ أنْ يَعْلَمَ ثبوتَ النبوَّةِ مَن لم يَعْرِفِ المعجزَ وأحكامَهُ ووَجْهَ كونِهِ مُعْجِزًا ، لو لم ينظرْ فيه ؛ فَدُلُّوا على أنَّه لا دليلَ على النبوَّةِ سِوَى ذٰلكَ !

يقالُ له : قد حُكِيَ عن قومٍ مِنَ المُتَكَلِّمِينَ أنَّه يَجوزُ أنْ يدلَّ على صدقِ الرُّسُلِ شيءٌ سِوَى المعجزاتِ ؛ فمَنْ قال بهٰذا ، لا يَمتنعُ مِن أنْ يَعلمَ نبوَّةَ الرُّسُلِ مَن لَا يَعرفُ المعجزَ وأحكامَهُ ولا ينظرُ فيه ، إذا عرفهُ بثباتها سوى المعجزِ . ويكون ذٰلكَ بمثابةِ مدلولٍ ، يُعْلَمُ بِدَلِيلَيْنِ في أنَّه يصحُّ أنْ يَعلمهُ بأَحَدِ الدَّلِيلَيْنِ مَن لَا يعرفُ الدليلَ الآخرَ ووَجْهَ كونِه دليلًا ولَا يَخطرُ ببالِهِ ولَا يَنظرُ فيه . هٰذا لا بُدَّ منه على هٰذا الجوابِ .

فأمَّا إذا قيلَ : لا دليلَ مِنْ قِبَلِ اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، على نُبُوَّةِ الرُّسُلِ إلَّا معجزٌ أو خبرُ صاحبِ معجزٍ عن نبوَّةِ آخرَ ، يستندُ العلم بصدقِ [٣٩ب] خبرِه إلى المعجزِ الظاهرِ عليه ، فإنَّهُ لا يُمْكِنُ أنْ يَعرِفَ النبوَّةَ مَن لَا يَعرفُ المعجزَ وأحكامَهُ ؛ فهٰذا الترتيبُ واجبٌ ، لا بُدَّ منه .

وقد اَعْتَلَّ مَنْ قالَ : إنَّه يَجوزُ وجودُ دليلٍ على النبوَّةِ غير المعجزِ ، أنَّه لا يستحيلُ أنْ يَدُلَّ دَلِيلَانِ على مدلولٍ واحدٍ ؛ فلم يَسْتَحِلْ لذٰلكَ أنْ يَدُلَّ على النبوَّةِ دليلانِ : معجزٌ وغير معجزٍ . وهٰذا باطِلٌ ، لأنَّه قولٌ يُوجِبُ أَنْ يعتقدَ أنَّ على كُلِّ حكمٍ

عقليّ وشرعيّ أدلّةٌ كثيرةٌ . وهٰذا باطِلٌ .

وما أنكَرْنا جوازَ قيامِ دليلٍ على مَدْلُولَيْنِ ، وإنّما أنكَرْنا وجودَ ذٰلكَ في المعجزاتِ ، فيجبُ آتِّفاقُ أمرِ الأحكامِ في ذٰلكَ على الحُجَّةِ ؛ فإنْ دَلَّ دليلٌ على أنَّ الحكمَ يُعلم بِدَلِيلَيْنِ وأكثر ، قُضِيَ بذٰلكَ . وإنْ دَلَّ على أنّه لا يصحُّ أنْ يُعلمَ إلّا بطريقٍ واحدٍ ، قُضِيَ بذٰلكَ . ولو وَجَبَ ما قالُوهُ ، لَوَجَبَ القضاءُ على أنّه لَا حكمَ إلّا وعليه أكثرُ مِن دَلِيلَيْنِ وخمسة ، لأنَّ مِنَ الأحكامِ ما قد عُلِمَ أنَّ عليه أدلّةً كثيرةً . وهٰذا ممّا قد آتُّفِقَ على فسادِهِ ؛ فَيَجِبُ إيقافُ ذٰلكَ على الحُجَّةِ .

ويدلُّ على فسادِ هٰذا الاستدلال أنّه قد عُلِمَ أنّه لا دليلَ على التوحيدِ عِندَ أكثرِ الناسِ إلّا دليلُ التمانعِ . ولا دليلَ على حدثِ الأجسامِ إلّا قيامُ الأعراضِ الحادِثَةِ بها . ولا دليلَ على أنَّ القادِرَ قادِرٌ – إنْ كانَ طريقُهُ الدليلَ – إلّا وقوعُ الأفعالِ وتَأَتِّيها مِنهُ . ولا دليلَ على كونِ القديمِ مُدْرِكًا إلّا كونُهُ حيًّا ، لا آفَةَ به ، في أمثالِ هٰذا ممّا قد عُلِمَ أنّه لَا دليلَ عليه إلّا واحدٌ ؛ فَزَالَ ما قالُوهُ .

وآسْتَدَلُّوا [٤٠أ] أيضًا على ذٰلكَ بأنَّ المعجزَ لا يَجوزُ أنْ يدلَّ على صدقِ الرسولِ بتعلّق بَيْنَه وبَيْنَه حتّى لو لم يَكُنِ الرسولُ مبعوثًا ولم يَكُنْ صادقًا ، لم يَصِحَّ وقوعُ ذٰلكَ الفعلِ مِنَ القديمِ ، أيّ أجناس الأفعالِ كانَ ؛ فَوَجَبَ أنّه إنَّما يدلُّ بطريقِ المواضَعَةِ والاختيارِ . وقد عُلِمَ أنَّ ما يدلُّ بهٰذِهِ الجهةِ والطريقةِ يصحُّ فيه الاتِّساعُ والكثرةُ ، فيدلّ عليه مرّةً بالقولِ ومرّةً بالعقدِ ومرّةً بالخطِّ ومرّةً بالرمزِ والإشارةِ ومرّةً بإعرابِ اللَّفظِ مِنْ رفعِهِ ونصبِهِ وخفضِهِ وجَزْمِهِ وتحريكِهِ وتسكينِهِ وإسقاطِ الهَمْزِ مِنهُ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، وَجَبَ الاتِّسَاعُ في الأَدِلَّةِ على صِدْقِ الرُّسُلِ ، إذا كانَتْ إنَّما تدلُّ بطريقِ المُوَاضَعَةِ والإخبارِ .

وهٰذا أيضًا باطِلٌ وفيه نَظَرٌ ، لأنَّ كُلَّ ما يدلُّ بطريقِ التواضعِ والإخبارِ ، فَلَا معتبرَ بجنسِهِ وٱختلافِ أنواعِهِ ، وإنّما يدلُّ جميعُهُ مَعَ ٱختلافِ أصنافِهِ بطريقةٍ واحدةٍ وهي طريقةُ المواضعةِ ؛ فيجبُ أنْ يكونَ ما يدلُّ ممَّا يَجرِي هٰذا المَجرَى إنَّما يدلُّ بطريقةٍ وجِهَةٍ واحدةٍ ولا يصحُّ سِوَاهَا ؛ فإن أُرِيدَ بكثرةِ الأدِلَّةِ على النبوَّةِ كَثْرَةُ أجناسِ المعجزاتِ وأنواعِها ، فذٰلكَ ما لا يخالِفُ فيه . وإنْ أُرِيدَ به كثرةُ وجوهِ كونِها أَدِلَّةً ، فذٰلك باطِلٌ بما ذَكَرْنَاهُ .

[٤٠ب] وقد عُلِمَ وثَبَتَ أنَّه لا شيءَ مِنْ أفعالِهِ ، عزَّ وجلَّ ، يَجرِي مَجرَى أدِلَّةِ الأقوالِ المتواضَعِ على دلالَتِهَا إلَّا ما يقعُ منه على وجهِ خَرْقِ العادةِ مَعَ دَعوَى الرسالةِ دُونَ سائرِ أفعالِهِ الخارِقَةَ للعادةِ ؛ فيجبُ أنْ يكونَ هو الفعلُ الخارِقُ للعادَةِ عِندَ الطَّلَبِ له مع دَعوَى الرسالة . وإلَّا ، فلا شيءَ مِنْ أفعالِهِ مِنَ الجواهرِ أو أجناسِ الأعراضِ يَتَعَلَّقُ وقوعُهُ وحصولُهُ ببعثةِ الرسولِ وصدقِهِ ، كَتَعَلُّقِ الفعلِ بالفاعلِ حتّى يدلَّ وقوعُهُ على بعثةِ الرسولِ وصدقِهِ ؛ فيجبُ لذٰلك ألَّا يَدُلَّ عليه إلَّا المعجزُ الخارِقُ للعادةِ على وَجْهِ ما ذَكَرْنَاهُ .

فأمَّا قولُهم : إنَّه يجبُ ٱتِّسَاعُ القديمِ فيما يدلُّ به مِمَّا يَجْرِي مَجْرَى المُوَاضَعَةِ ، كما يصحُّ ذٰلكَ فينا ، فإنَّهُ قولٌ باطلٌ ، لأَجْلِ أنّه إنَّما صَحَّ ذٰلكَ مِنَّا لِوُقُوعِ الأفعالِ مِنَّا وتغيُّرِ أحوالِنا وصفاتِنا والعلمِ بما قصدناهُ ضرورةً على دلالةِ ما يضعهُ للدلالةِ عليهِ ، فمرَّةً يتواضعُ على دلالَةِ أكسابِنا مِنَ القيامِ والقعودِ والركوبِ والنزولِ ، ومرَّةً يتواضعُ على تغيُّرِ صفاتِنا الظاهرةِ وإنْ لم تَكُنْ أفعالًا لنا ، لأنَّه يَجوزُ أنْ يواضعَ الرجلُ عَبْدَهُ على أنَّه ، إذا حَرَّكَ يدَهُ ودَخَلَ دارَهُ ، فقد أَمَرَهُ بِكَذا ونَهَاهُ عن كَذَا . ويَجوزُ أنْ يواطئهُ على دلالَةِ حركتِهِ [٤١أ] مِن رَعْدَةِ الحُمَّى والفالجِ ، فيقولُ له ، إذا نَفَضَتْهُ الحُمَّى وأَرْعَشَتْهُ الفالجُ ، فَغَطِّنِي أو جَرِّدْنِي ، أو ٱفعل كذا وكذا . فإنَّما صَحَّ مِنَّا الاتِّسَاعُ في ذٰلكَ ، لِكَوْنِنا ذَوِي أبعاضٍ وجوارح كثيرة ، وتغيُّرُ أحوالنا

وتَجَدُّدِ الصفاتِ لنا ، فيقول القائلُ : إذا حُرِّكَ بِمَشْيِ أو حرّك لي عضوًا ، فأعلم أنَّني قد أَمَرْتُكَ بكذا أو نَهَيْتُكَ عن كذا . وإذا حَرَّكْتُ يَساري أو حُرِّكتْ لي ، فقد نُهَيْتُكَ عن كذا . أو يقولُ مثل هٰذا في قيامِهِ وقعودِهِ وركوعِهِ وسجودِهِ وجلوسِهِ وآسْتِلْقَائِهِ وأكلِهِ وشُرْبِهِ وكَسْرِ حاجبِهِ والرمزِ بعينِهِ وكسرِ جفنِهِ وتحريكِ شفتَيْهِ ، وبتواضع على دلالةِ صفةِ كلّ عضوٍ مِنْ أعضائِهِ يظهرُ وتغيّره وصفته للخبرِ أو يعلم ذٰلكَ مِنْ حالِهِ ضرورةً .

والقديمُ ، سبحانَهُ ، ليسَ بذِي جوارحَ وآلاتٍ[1] ورموزٍ وإشاراتٍ وعُقُودٍ ، ولا يصحُّ عليه تغيُّرُ الصفاتِ وتَجَدُّدُ الأحكامِ والحالاتِ ؛ فلم يَمْتَنِعْ مِنْ جهتِهِ ، تعالى ، أَدِلَّةُ المُوَاضَعَةِ حسبَ آتِّسَاعِها مِنَّا ؛ فسَقَطَ ما عَوَّلُوا عليه .

---

١ عليه ، مشطوب في الأصل .

فصل

وهٰذا الذي ٱعْتَرَضُوا به على هٰذا المذهب هو الذي يدلُّ على أنَّه لا شيءَ يصحُّ أنْ يستدلَّ به على صِدْقِ الرُّسُلِ إلَّا المعجزاتُ ، لأنَّه إذا ثَبَتَ أنَّه لا تَعَلُّقَ لشيءٍ مِن أجناسِ أفعالِهِ ، تعالى ، ببعثةِ النَّبِيِّ وصدقِهِ بما وَصَفْنَاهُ ، ثَبَتَ [٤١ب] أنَّه لا تعلُّقَ بَيْنَ صِدْقِهِ وبَيْنَ شيءٍ مِنْ أفعالِهِ ، تعالى ، فيدلّ عليه بطريقِ التعلُّقِ . ووَجَبَ أنَّه إنَّما يصحُّ منهُ ، سبحانَهُ ، أنْ يدلَّ على صِدْقِ الرَّسُولِ بما يَجْرِي مَجْرَى أدلَّةِ المُوَاضَعَةِ والقولِ : صَدَقَ هو رسولي .

وقد بَيَّنَّا أنَّ ذٰلكَ لا يَخْتَصُّ بجنسٍ مِمَّا يُخرقُ به العادةُ دُونَ جنسٍ ، وأنَّه لا يصحُّ أنْ يَدُلَّ كلُّ فِعْلٍ وإنْ لم يَخرق العادةَ ، ولا بما يخرقُها ، إذا لم تَحصلْ دعوى النبوَّة ولم يَكُنْ للفعلِ بها تعلُّقٌ ، ولا بما يظهرُ في مناقضةِ دعوى الرَّسُولِ للصِّدْقِ .

فَثَبَتَ بذٰلكَ أنَّه إنَّما يَدُلُّ عليه بفعلِهِ الخارِقِ للعادةِ بشروطِ ما وَصَفْنَاهُ ، وأنَّه لا معتبرَ بجنسِ ذٰلكَ وٱختلافِ أنواعِهِ وأصنافِهِ ، إذ كانَ ليسَ يَدُلُّ لجنسِهِ ، بل لوقوعِهِ على وَجْهِ ما ذكرناهُ ؛ فَوَجَبَ أنْ تكونَ دلالةُ جميعِهِ حاصلةً وطريقُهُ واحدةً . هٰذا هو الصحيحُ المُعْتَمَدُ في هٰذا البابِ .

فصل

فإن قال قائلٌ : أفليسَ لو خبَّرَ نبيٌّ تَثْبُتُ نُبُوَّتُهُ بالمعجزاتِ عن نُبُوَّةِ نبيّ آخرَ ، لَدَلَّ ذٰلكَ على صدقِهِ . وليسَ خَبَرُهُ عن نُبُوَّتِهِ معجزًا للثاني . وذٰلكَ يبطلُ ما قُلتُم .

يقالُ له عن هٰذا جوابانِ . أحدُهما أنَّا قُلنا أنَّه لا يُمْكِنُ أنْ يدلَّ[1] اللهُ ، تعالى ، بدليلٍ مِنْ جهتِهِ وقِبَلِهِ سوى المعجزِ . وخبرُ نبيّ عن نبوَّةِ آخر ليسَ بدليلٍ مِنْ قِبَلِهِ ، تعالى ، وإنَّما هو دليلٌ مِنْ جهةِ المُخْبِرِ عن ذٰلكَ . وأنَّ اللهَ ، سبحانَهُ ، هو الخالِقُ لخبرِهِ ، والنبيُّ مُكْتَسِبٌ له ، غَيْرَ أنَّ النبيَّ هو المخبِرُ بهِ دُونَ اللهِ ، عزَّ وجلَّ . وهو إنَّما يدلُّ بجهةِ كونِهِ خبرًا صدقًا عن النبوَّةِ ، لا مِنْ جهةِ كونِهِ خلقًا للهِ ، عزَّ وجلَّ ؛ فزَالَ ما طالَبْتَ به .

والقدريّةُ تزعمُ أنَّ خبرَ النبيّ ، عليه السلامُ ، عن نبوَّةِ آخرَ ، ليسَ مِنْ قِبَلِ اللهِ ، تعالى ، ولا خلقًا ولا قولًا وخبرًا .

والجوابُ الآخرُ [١٤٢أ] أنَّا قد قُلْنَا مِنْ قَبْلُ إنَّه لا يُمْكِنُ أنْ يدلَّ على صدقِ النبيّ إلَّا المُعْجِزُ أو خبرُ صاحِبِ المعجزِ يَسْتَنِدُ العلم بصدقِهِ وصحَّةِ خبرِه إلى المعجزِ الظاهرِ عليه . ولولا ظهورُهُ عليهِ ، لم يَدُلَّ خبرُهُ عن نبوَّةِ غيرِه على صدقِهِ ؛ فصارَ المعجزُ هو الأصلُ لِصِحَّةِ خبرِه والعلمِ بِصِدْقِهِ . وٱسْتَنَدَ العلمُ بصدقِهِ في دعوى النبوَّةِ وخبرِه عن نبوَّةِ غيرِه إلى العلمِ المُعْجِزِ الظاهرِ عليه .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ التعلُّقُ بهٰذا الاعتراضِ .

---

١ أنه لا يمكن أن يدل : إضافة في الهامش .

سؤال آخر

فإن قال قائِلٌ : إذا كانَ أيضًا دلالةُ المعجزِ على صدقِ الرُّسُلِ كونُهُ قائمًا مقامَ إخبارِهِ ، تعالى ، عن صِدْقِهِمْ ، وَجَبَ أنْ يكونَ خبرُهُ عن صدْقِ الرسولِ قائمًا في الدلالةِ على أنَّه صادِقٌ مقامَ إظهارِ المعجزِ ، وأنْ يعلمَ مخبرُهُ عن صدقِهِ كونَهُ صادقًا ، كما يعلمُ ذٰلك بظهورِ المعجزِ عليه . وهٰذا يُبْطِلُ قولَكم أنَّه لا دليلَ مِنْ قِبَلِهِ ، تعالى ، على صِدْقِ الرُّسُلِ سِوَى المعجزِ .

يقالُ له : لا يجبُ ما قلتَهُ مِنْ قِبَلِ أنَّنا لو عَرَفْنَا خبرَهُ ، تعالى ، عن نبوَّةِ مَن يُرسلُهُ في دارِ التكليفِ ، وأنَّه خبرٌ لهُ ، تعالى ، مِنْ غيرِ أنْ يكونَ الخبرُ في نفسِهِ معجزًا أو مُقْتَرِنًا بمعجزٍ دَالٍّ على أنَّه خبرٌ له ، لَوَجَبَ أنْ يُقِيمَ خبرَهُ عن ذٰلكَ مقامَ المعجزِ .

ولهٰذا قلنا : إنَّه لو تَجَلَّى ، سبحانَهُ ، لأنصارِنا وقالَ لنا مِنْ حيثُ نَسْمَعُ كلامَهُ ونعلمُ أنَّه خبرٌ وكلامٌ له : هٰذا رسولي وهو صادِقٌ عليَّ في جميعِ ما يُبَلِّغُهُ عنِّي ، فَامْتَثِلُوهُ ! لعَلِمْنَا بذٰلكَ نبوَّتَهُ وصدقَهُ ، ولَقَامَ ذٰلكَ مقامَ ظهورِ المُعْجِزِ عليه في أنَّنا نكونُ مُسْتَدِلِّينَ بالمعجزِ ، إذا ظَهَرَ [٤٢ب] على صدقِهِ ، وأنَّنا نكونُ عِندَ رؤيتِهِ وسماعِ كلامِهِ مُضْطَرِّينَ إلى العلمِ بقصدِهِ ، وبأنَّ الكلامَ له وبأنَّهُ قاصِدٌ إلى تصديقِهِ . ولَسْنَا نعلمُ أنَّ المعجزَ مِنْ فِعْلِهِ وقِبَلِهِ ، سبحانَهُ ، عِندَ ظهورِهِ إلَّا نَظَرًا وَٱسْتِدْلَالًا .

وقد ثَبَتَ أنَّه لا سَبِيلَ لنا مع الكونِ في دارِ التكليفِ والامتحانِ إلى العلمِ بأنَّ إخبارَهُ عن الرسالةِ خبرٌ له ، سبحانَهُ ، إلّا بأن يكونَ في نَفْسِهِ معجزًا ، إن يقترنَ به معجزٌ .

وإذا ثَبَتَ هٰذا ، لم يَجُزْ أن نكونَ مُسْتَدِلِّينَ على صِدْقِ النبيِّ بخبرِهِ ، تعالى ، عن

مشاهدةِ وسماعِ[١] قولِهِ والعلمِ بذاتِهِ ضرورةً ، وأنَّ الكلامَ له وأنَّه خبرٌ عن تصديقِ الرَّسُولِ ، بل نكونُ عِندَ ذٰلكَ مُضْطَرِّينَ إلى العلمِ بكونِهِ تصديقًا ، فليسَ ذٰلكَ مِنهُ دلالة على تصديقِهِ له حسب دلالةِ المعجزِ على أنَّه مصدقٌ ؛ فَبَطَلَ ظَنُّ المُطَالِبِ بأنَّ ذٰلكَ دليلٌ ، يقومُ مقامَ المعجزِ .

فإن قيلَ : فإذا أَعْلَمَكُمْ صِدْقَهُ في دارِ التكليفِ وأنَّه مرسلٌ مِنْ قِبَلِهِ بخبرِهِ ، مع تكليفِ معرفتِهِ ، كيفَ يكونُ الخبرُ في نفسِهِ معجزًا ؟ وكيفَ يكونُ مقترنًا به المعجز ؟

قيل : أمَّا كونُهُ معجزًا في نفسِهِ ، فهو بأنْ يُسْمِعَنَا كلامَهُ ، فنعلمُ عِندَ سَمَاعِهِ وُجُودَ الكلامِ ضرورةً ، ونعلمُ أنَّه متعلِّقٌ بمتكلِّمٍ به ضرورةً ، وإن لم نعلمْ أنَّ المتكلِّمَ به هو اللهُ الخالِقُ العالِمُ ، سبحانَهُ ؛ فإذا أخبرنا بكلامِهِ عن الغيوبِ التي يَسْتَبْشِرُ المخاطبُ بعِلْمِهَا مِمَّا أحالَهُ وٱدَّخرَهُ [١٤٣أ] وٱنْطَوى عليه وٱعتقدَهُ في نفسِهِ ، ولم يَطَّلِعْ عليه أحدٌ مِنَ الخلقِ وتَابَعَ الإخبارَ عن ذٰلكَ على وجهٍ ، لَا يَجوزُ ٱتِّفَاقُ الإصابةِ في مِثْلِهِ لِمُنَجِّمٍ ولَا مُخَمِّنٍ ، عَلِمَ المُخَاطَبُ أنَّ المُتَوَلِّيَ لِخِطَابِهِ هو اللهُ ، تعالى ، ربّ العالَمِينَ العالِم بالغيبِ ، غَيْرَ أنَّه لا بُدَّ مع ذٰلكَ مِنْ أنْ نعلمَ ضرورةً وجودَ الكلامِ وكَوْنَ المُتَكَلِّمِ مُتَكَلِّمًا به ، ثمّ نعلم بكونِهِ حَصَلَ له عن غَيْبٍ أنَّه خبرٌ للقديمِ عَلّام الغيوبِ ، تعالى .

فإن قيلَ : فإذا كانَ خطابُه عندكم وكلامُهُ ليسَ مِنْ جنسِ كلامِ الخلقِ ، ولَا هو بلغةٍ مِنَ اللغاتِ التي تَقَدَّمَتْ المُوَاضَعَةُ على دلالةِ كلِّ شيءٍ منه ؛ فمِنْ أينَ يَعْلَمُ المخاطَبُ أنَّ ما يَسمعهُ مِنْ كلامِهِ خبرٌ عن النبوَّةِ أو غيرِها ؟ أو أنَّه أمرٌ أو نهيٌ ، وأنَّ المرادَ به كذا وكذا ، وهو لا يعرفُ مثلًا له ن تَقَدَّمَتْ مُوَاضَعَةٌ على معناهُ ؟

---

١ وسماع : سماع ، الأصل .

قيلَ لَهُم : أمَّا مَنْ قالَ بخلقِ القرآنِ ، وأنَّه مِنْ جنسِ كلامِ البَشَرِ ، وأنَّه لا يقعُ مِنهُ إلَّا بلغةٍ قَدْ تَقَدَّمَتْ المُوَاضَعَةُ على معانيها ، فإنَّه لا مُطَالَبَةَ عليهِ في ذٰلكَ .

وأمَّا الجوابُ على أصولِنا ، فهو أنْ نقولَ : إنَّه إنَّما يعلمُ كَوْنَ الخطابِ خبرًا عن النبوّةِ بأنْ يضطرَّهُ اللهُ ، تعالى ، إلى العلمِ بوجودِ الكلامِ ، وأنَّه لمُتَكَلِّمٍ به ، وأنَّ مُرادَ ذٰلكَ المُتَكَلِّم به الإخبارُ عن ما هو خبرٌ عنه ، وأنَّه مُرِيدٌ به الإخبارَ والأمرَ والنَّهْيَ ، وإن لم يُعلمْ أنَّ ذٰلكَ المخاطب المريد لكونِ الخطابِ خبرًا هو القديمُ ، سبحانَهُ ، فإذا اضْطَرَّهُ إلى أنَّ مرادَهُ به الإخبار عن ما في نفسِهِ مِمَّا قد اسْتَبْشَرَ بعلمِهِ ، عُلِمَ أنَّه خبرُ القديمِ عَلَّامِ الغيوبِ . وزالَ بذٰلكَ ما قالُوهُ .

[٤٣ب] والقدريّةُ تقولُ مَعَنَا : إنَّه إذا كانَ خبرًا عن غَيْبٍ ، كانَ معجزًا في نفسِهِ . وإنْ قالتْ مع ذٰلكَ يجبُ أنْ يكونَ بصورةِ كلامٍ ببعضِ اللُّغَاتِ ومِنْ جنسِ الحروفِ والأصواتِ التي قد تَقَدَّمَتْ مُوَاضَعَةٌ على معانيها . وتزعمُ أيضًا أنَّه يكونُ في نفسِهِ معجزًا بأنْ يخلقَهُ في مَيِّتٍ وجمادٍ وذِرَاعٍ مَشْوِيَّةٍ وشجرةٍ ، فإذا به[...][1] المُكَلَّفُونَ الذراع والشجرة[2]، عَلِمُوا أنَّه ليسَ مِنْ فِعْلِ الخلقِ ولا فعل محلّه ، وأنَّه كلامٌ له ، سبحانَهُ ، وأنَّه المُتَفَرِّدُ بِفِعْلِهِ ، لأنَّ العبادَ لا يَقْدِرُونَ على فِعْلِ مثله في الذراعِ والشجرةِ مبتدئِينَ بِفِعْلِهِ ولا على وجهِ التَّوَلُّدِ ، فيعلمُ بذٰلكَ أنَّه مِنْ قِبَلِهِ ، وأنَّ فِعْلَهُ على ذٰلكَ الوَجْهِ خرقٌ للعادةِ .

وهٰذا عِندَنا باطِلٌ ، لأنَّه لا يجوزُ أنْ يُخْبِرَ ويَأْمُرَ ويَنْهَى بكلامٍ ، يَفْعَلُهُ في غيرِهِ ، بل ما يَفْعَلُهُ في الذراعِ والشجرةِ كلامٌ لَهُمَا دُونَ الخَلْقِ ، سبحانَهُ ، غَيْرَ أنَّه يكونُ معجزًا إذا فعلَ على هٰذا الوجهِ ، وإن لم يَكُنْ كلامًا ، فيقولُ النبيُّ : هٰذا مُعْجِزي .

---

١ كلمة غير واضحة في بداية إضافة الهامش .

٢ به المكلّفون الذراع والشجرة : إضافة في هامش الأصل .

ولا يَجوزُ أنْ يقولَ : إنَّه قولٌ وكلامٌ وخبرٌ للهِ ، لأنَّ هٰذا كذبٌ مِنْ قائلِهِ . والرُّسُلُ ، عليهم السلامُ ، مُنَزَّهُونَ عنه .

فأمَّا آقترانُ المعجزِ ، فهو أنْ يُسْمِعَ ، تعالى ، كلامَهُ ويَضطرَّهُ إلى العلمِ بوجودِهِ وإلى أنَّه كلامٌ لمُتَكَلِّمٍ به ، وإنْ لم يعرفْهُ المخاطَبُ عَيْنًا ، ويقول له : آعْلَمْ أنَّني أنا اللهُ ربّ العالَمِينَ المخاطِبُ لَكَ . وآيةُ ذٰلكَ أنَّني أُحْيِي الميّتَ وأُنْطِقُ الذِّئْبَ وأُبْرِئُ الزَّمِنَ والأَكْمَهَ والأَبْرَصَ ، فإذا آقْتَرَنَ هٰذا بخطابِهِ ، عَلِمَ المخاطَبُ أنَّ المُتَوَلِّيَ لِكَلَامِهِ هو اللهُ ، تعالى ، القادرُ على هٰذِهِ الأجناسِ والمُتَفَرِّدُ بذٰلكَ دُونَ خَلْقِهِ ، غَيْرَ [١٤٤أ] أنَّه لا بُدَّ مع هٰذا مِنَ الاضطرارِ إلى العلمِ بوجودِ الكلامِ عِندَ سماعِهِ ، وأنَّه لمُتَكَلِّمٍ به في الجُمْلَةِ ، وأنَّ قَصْدَهُ به الإخبارُ عن ما هو خبرٌ عنه ، وإنْ لم يَعرِفِ المخبِرَ عينًا ، ثُمَّ يستدلُّ بما يقترنُ به مِنْ عظيمِ الآياتِ على أنَّهُ كلامٌ للمُتَفَرِّدِ بالقدرةِ عليها ، إمَّا في جنسِها أو الوجهِ الذي تُفعلُ عليه على ما بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ .

وهٰذِهِ جملةٌ في هٰذا البابِ كافيةٌ ، إنْ شاءَ اللهُ . وصَلَّى اللهُ على محمَّدٍ النبيّ وعلى آلِهِ الطَّاهِرِينَ وسَلَّمَ .

يتلوه :

باب الكلامِ في الإبانةِ عن بُطْلَانِ دلالةِ المعجزِ على صِدْقِ الرُّسُلِ ، عليهم السلامُ ، على أُصُولِ القدريّةِ .

وحَسْبُنَا اللهُ ونِعْمَ الوَكيلُ . آسْتَعَنْتُ بِآللهِ .

[٤٤ب] ...[١]

١ ظهر هذه الورقة كلّه بياضٌ في الأصل على أنّه فاصل بين الجزء المنتهي وبين الذي يليه .

[٤٥أ]

الثامن

من كتاب النبوّات

من هداية المسترشدين

تصنيف الجليل

أبي بكر محمّد بن الطيّب الأشعريّ

رضوان الله عليه

[٤٥ب]

بسم الله الرحمن الرحيم

باب الكلام في الإبانة عن بطلان دلالة المعجز على صِدْقِ الرسل ، عليهم السلام ، على أصول القدريّة

اعْلَمُوا ، وَفَّقَكُمُ الله ، أنّنا إذا كُنّا قد بَيَّنّا أنّه لا دليلَ على صِدْقِ الرُّسُلِ إلّا المعجزات الظاهرة مِنْ قِبَلِ اللهِ ، تعالى ، أو خبر صاحبِ معجزةٍ ، وأنّها إنّما تَجْرِي مَجْرَى أَدِلَّة المُوَاضَعَةِ ، وثَبَتَ أنّ ما يَدُلُّ بهٰذِهِ الجهةِ والطريقةِ ، فإنّهُ لا يَدُلُّ حتّى يُعْلَمَ قَصْدُ المتكلّمِ والفاعِلِ للمعجزِ القائمِ في دلالتِهِ مقامَ القولِ : صَدَقَ ، لقولِهِ وفعلِهِ إلى التصديقِ بها . ولو لم يُعلَمْ قصدُهُ إلى ذٰلكَ ، لَمْ يُؤْمَنْ أَنْ يكونَ قد فَعَلَهُ لا لذٰلكَ ، بل لغيرِهِ مِنَ الوُجُوهِ ، وإنْ علِمْنَا أنّ فاعلَهُ ليسَ بقاصِدٍ إليهِ ولا مُرِيدٍ له وأنّه غَيْرُ مُرِيدٍ له ولا لغيرِهِ وأنّه مُحَالٌ كونُهُ مريدًا وأنّه طريقٌ إلى العلمِ بأنّه مريدٌ ، وَجَبَ القولُ بأنّهُ لم يَفْعَلْهُ للتصديقِ ولا لِغَيْرِ ذٰلكَ ، لأنّ ما جَرَى [٤٦أ] هٰذا المَجْرَى مِنَ الأَدِلَّةِ إنّما يَدُلُّ بطريقِ الدَّواعِي والقَصْدِ والاختيارِ ، ولصفةٍ تَرْجِعُ إلى حالِ المُتَكَلِّمِ والفاعلِ للمعجزِ ؛ فإذا لم يَثْبُتْ كونُهُ مريدًا على وجهٍ ولشيءٍ ما أو لم يَثْبُتْ كونهُ مريدًا لكونِ قولِهِ خبرًا وخطابًا وكونِ فعلِه لِمَا يَخرقُ العادةَ تصديقًا لمُدَّعِي الرسالةَ ، لم يَكُنْ قولُهُ صِدقًا ولا فعلُهُ تصديقًا ولا دلالةً على الصدقِ .

ولهٰذا قالوا ، أَعْنِي القدريّة : إنّه إنّما يجبُ أَنْ يستدلّ على أنّه لا بُدّ أنْ يفعلَ الواجبَ عليه مِنَ العوضِ في الثوابِ والقدرةِ واللطفِ وإزاحَةِ عِلَلِ المُكَلَّفِ ، وأنّه لا يفعلُ شيئًا مِنَ القبيحِ لِعِلْمِنَا بما هو عليه مِنَ الصفةِ [...][1] يرجعُ إلى حكمتِهِ وغناهُ ، وهو أنّه إذا كانَ عالِمًا بِقُبْحِ القبيحِ ووجوبِ الواجِبِ ، وأنّه غنيٌّ عن فِعْلِ القبيحِ مع

---

[1] انهدامة في الأصل .

العلمِ بِقُبْحِهِ وبالإِخْلَالِ بالواجبِ عليه مع العلمِ بوجوبِهِ ، عَلِمْنَا بذٰلكَ أنَّه لا داعِيَ له إلى فِعْلِ القبيحِ والإِخْلَالِ بالواجبِ ، وأنَّه لا يصحُّ مَعَ عَدَمِ داعِيهِ إلى ذٰلكَ أنْ يُرِيدَ فعلَهُ ، وأنَّ ما صَرَفَهُ عن إرادةِ الفعلِ صارفٌ لِرَغْبَتِهِ ، وما صَرَفَ عنه صارفٌ عن إرادتِهِ .

فإذا صَحَّ هٰذا وثَبَتَ مِن قولِهِمْ ودعواهم ، وَجَبَ أيضًا بمثلِهِ أنْ تكونَ دلالَةُ المعجزِ على صِدْقِ الرسلِ مِنْ هٰذا القبيل ، وأنَّه إذا علمَ أنَّ اللُّطْفَ للمُكَلَّفِينَ في إرسالِ رسولٍ إليهم ، وَجَبَ عليه إرسالُهُ ، ودَعَتْهُ الدَّوَاعِي إلى بعثتِهِ وإلى الدلالةِ على صدقِهِ بالمعجزاتِ ، وأنْ يَدُلَّ على ذٰلكَ بالفعلِ دُونَ أَنْ يعلمَ قصدهُ إلى التصديقِ به ودعاهُ أيضًا عِلْمُهُ بِقُبْحِ القبيحِ إلى أن لا يُظْهِرَ المعجزَ [٤٦ب] على الكَذَّابِينَ ، لأنَّه قبيحٌ وإضلالٌ عن الدِّينِ وتلبيسٌ على المُكَلَّفِينَ ومِنْ أَعْظَمِ المفاسِدِ في تدبيرِهِ ؛ فلم يجزْ أن يَتَوَفَّرَ له داعٍ إلى إظهارِها على الكَذَّابِينَ .

وهٰذِهِ الجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِم تقتضي لا محالَةَ أنَّ المعجزَ إنَّما يَدُلُّ على صدقِ الرسلِ بطريقِ الدَّوَاعِي والاختيارِ والإرادةِ للتصديقِ بها ، ولذٰلكَ أيضًا ، متى لم يُعْلَمْ مِن حالِ زيدٍ بقولِهِ فيمَن يَدَّعِي الرسالة عليه : «صَدَقَ . هو رسولي» قَصْدُهُ بذٰلكَ إلى التصديقِ أنَّه مُصَدِّقٌ له بذٰلكَ ، وكذٰلكَ لو قالَ مُدَّعِي الرسالَةَ : «أنا أرسلتُهُ» ، والدليلُ على ذٰلكَ أنَّه يقومُ ، إذا طَلَبْتُ منه القيامَ ، ويَقْعُدُ أو ترك أو فعل ذٰلكَ ولم يَعْلَمْ أنَّه قاصِدٌ بما فَعَلَهُ إلى أنَّه مُصَدِّقٌ بذٰلكَ ، لم يَكُنْ دلالةً على تصديقِهِ . وهٰذِهِ جُمْلَةٌ لا خِلَافَ فيها .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ وتَعَذَّرَ على معتزلَةِ البَصْرِيِّينَ العلمُ بكونِهِ ، تعالى ، مُرِيدًا بما يقصدُ وكانَ قدريّةُ البغداديِّينَ يعتقدونَ آستحالَةَ كونِهِ مُرِيدًا قاصِدًا على الحقيقةِ ، آستحالَ أنْ يكونَ دالًّا بالمعجزِ على التصديقِ . وإذا كانَ كثيرٌ مِنَ البغداديِّينَ

والبصريّينَ يزعمونَ أنَّ ما يُوجَدُ بالأجسامِ مِنَ الحركاتِ والأصواتِ وضروبِ الكلامِ والجمعِ والتفريقِ والحياةِ والموتِ وغيرِ ذٰلكَ مِنْ فِعْلِ الجسمِ بطبعِهِ ، لا شيءَ للهِ فيه ولا صُنْعَ ، ٱستحالَ أيضًا على قولِهم هٰذا أنْ يَدُلَّ على صِدْقِ الرُّسُلِ بما ليسَ مِنْ فِعْلِهِ ولا مِمَّا قَصَدَ تصديقَ الرسلِ به ؛ فوجَبَ لأجلِ هٰذا ٱمتناعُ دلالةِ [٤٧أ] المعجزِ على صِدْقِ الرُّسُلِ على أصولِ جميعِهم الباطلةِ . ونحنُ نُبَيِّنُ ذٰلكَ على وجهِ التَّفْصِيلِ مِنْ قَوْلِ كلِّ فَرِيقٍ منهم .

فأمَّا البصريُّونَ منهم ، فقد زَعَمُوا أنَّه ليسَ مِنْ أفعالِ القديمِ ، سبحانَهُ ، ما يدلُّ بحدوثِهِ ويقتضي بكونِهِ فعلًا له كونَهُ مريدًا لإيقاعِهِ . قالوا : لأنَّ حدوثَ الفعلِ لَا يدلُّ مِنْ صفاتِ الفاعِلِ إلَّا على كونِهِ قادرًا فقط ؛ فأمَّا أنْ يقتضي كونَهُ مريدًا ، فذٰلكَ باطِلٌ عِندَهم . ولذٰلك جازَ على قولِهم وقوعُ الحوادثِ وإحداثُها مِنَ النائِمِ والسَّاهِي والمغلوبِ بالآفاتِ مع عَدَمِ القَصْدِ إلى ذٰلكَ ، وإنّما يَتَعَلَّقُ الفعلُ بكونِ فاعلِهِ مريدًا مِنْ حيثُ كانَ خطابًا وخبرًا وأَمْرًا ونَهْيًا وإهَانةً وتعظيمًا وما جَرَى مَجرَى ذٰلكَ ويتعلّقُ بكونِهِ عالِمًا مِنْ حيثُ كانَ مُحْكَمًا مُتَّسِقًا .

فيقالُ لهم : فَدُلُّوا الآنَ على أنَّ القديمَ ، سبحانَهُ ، مريدٌ حتّى يصحَّ كونُهُ مريدًا للتصديقِ بالقولِ : «صَدَقَ» وما يقومُ مقامَهُ مِنَ المعجزاتِ الدَّالَّةِ بطريقِ الدَّوَاعِي والاختيارِ .

فإن قالوا : الذي يدلُّ على ذٰلكَ ما ثَبَتَ مِنْ كونِهِ آمِرًا وناهِيًا ومُخْبِرًا ومُخَاطِبًا ومُثِيبًا ومُعَاقِبًا ومُعَظِّمًا ومُهِينًا مع العلمِ بأنَّ القولَ : «ٱفْعَلْ» لَا يصيرُ أمرًا إلَّا بإرادةِ الفعلِ وأنَّ القولَ : «زيدٌ في الدارِ» لا يكونُ خبرًا عن الجُمْلَةِ وعن مخبرٍ مخصوصٍ إلَّا بالإرادةِ لكونِهِ خبرًا عن مخبرٍ مخصوصٍ وأنَّ الفعلَ لا يكونُ ثوابًا وعقابًا إلَّا بالقَصْدِ إلى ذٰلكَ .

فيقالُ لهم : إذا كانَ وَقَعَ جنسُ [٤٧ب] الثوابِ والعقابِ وجنسُ الخبرِ والأمرِ مِنَ الأصواتِ وحَدَثَ ذٰلكَ ، لا يدلُّ بصورتِهِ وجنسِهِ وحدوثِهِ على أنَّ الفاعلَ له مُريدٌ ، لأنَّه قد يَقَعُ مِثْلُه وما هو مِنْ جنسِهِ وعلى صِيغَتِهِ وصورتِهِ مِنَ النائمِ والمَغْلُوبِ ؛ فلَسْنَا إذَنْ نعلمُ كونَهُ مريدًا بحدوثِ هٰذِهِ الأصواتِ والأفعالِ ولا تصور بها ، وإنّما يجبُ أن نعلمَ كونَها أمرًا وعقابًا وثوابًا وإهانةً وتعظيمًا ، متى تقدَّمَ علْمُنا بأنَّ فاعلَها مريدٌ لكونِها كذٰلكَ ، فيجبُ لا محالَةَ أنْ يَعْلَمُوهُ مُرِيدًا قَبْلَ أنْ يَعْلَمُوهُ آمِرًا ومُخبِرًا بالأصواتِ التي قد يُوجَدُ وأمثالِها وإنْ لم يَكُنْ آمرًا . وهٰذا ما لا بُدَّ مِنهُ .

فإن قالوا : إنَّما نعلمُهُ مريدًا لِعِلْمِنَا بأنَّ فِعْلَهُ أمرٌ ونهيٌ وخبرٌ وتعظيمٌ .

يقالُ لهم : هٰذا هو التَّخْلِيطُ والتَّلاعبُ بالدِّينِ ، لأنّكم إنَّما تعلمونَ كَوْنَ القولِ أمرًا وخبرًا ، إذا عَلِمْتُمُوهُ مُرِيدًا ؛ فإذا قُلْتُمْ : لا نَعْلَمُهُ مريدًا حتّى نَعْلَمَهُ أمرًا وخبرًا ، ولا نَعْلَمُهُ أمرًا وخبرًا حتّى نَعْلَمَهُ مُرِيدًا ، ٱسْتَحَالَ أنْ نَعْلَمَهُ مُرِيدًا ومُخْبِرًا ، لأنّكم تجعلونَ علمَكم بكونِهِ مريدًا مَشْرُوطًا بِعِلْمِكُم مخبرًا وآمرًا وتجعلونَ عِلْمَكُم بأنّه مخبرٌ أو آمرٌ[١] مشروطًا بِعِلْمِكُم بأنَّه مُرِيدٌ . وهٰذا جَعْلٌ للشيءِ شرطًا لِمَا هو شرطٌ له وفيه إحالةُ العلمِ بهما جميعًا . ولا مَخْرَجَ لكم مِنْ ذٰلكَ .

وكذٰلكَ قولُهم بَعْدَ هٰذا : إنَّما نَعْلَمُهُ آمِرًا ومُخبِرًا مِنْ حيثُ عِلْمِنَا أنَّ كلامَهُ أمرٌ وخبرٌ ، كانَ هٰذا تخليطًا مِنهُم ، لأنَّنا إنَّما نعلمُ قولَ الكلامِ أمرًا وخبرًا ، إذا عَلِمْنَا أنَّ المتكلِّمَ به وفاعِلَهُ على قولِهم قاصِدٌ به إلى الإخبارِ [٤٨أ] وإرادة المأمورِ به . ومتى لم نعلمْ ذٰلكَ أوَّلًا ، لم نَعْلَمْهُ آمِرًا ولا أنَّ ما صَدَرَ مِنْ كلامِهِ أمرٌ ولا خبرٌ .

فإن قالوا : ليسَ يلزمُ ما قُلْتُم ، لأنَّ ما تقولُهُ في هٰذا بمثابَةِ ما نقولُهُ نحنُ وأنتُم في أنَّنا نعلمُ بتصرُّفِ العبدِ كونَه قادرًا لوقوعِهِ بحسبِ قصدِهِ ودواعِيهِ وٱمتناعِه عِندَ

---

١ آمر : امرًا ، الأصل .

كراهتِهِ ؛ فإذا وَجَدْنَا حادِثًا ، لا يتعلّقُ بإرادةِ أَحَدٍ مِنَّا ولا بأحوالِهِ وصفاتِهِ ، عَلِمْنَا أنَّه واقعٌ مِنْ قادِرٍ سِوَانَا ، حاصِلٌ على مِثْلِ أَحْوَالِنَا ، فكذٰلكَ إذا عَلِمْنَا أنَّ الآمِرَ المخاطِبَ منّا لا يكونُ آمرًا ومخبِرًا ومخاطِبًا إلّا بالإرادةِ والقَصْدِ إلى كونِ كلامِه خِطَابًا وأمرًا وخبرًا وعَلِمْنَا بكونِهِ ، تعالى ، آمِرًا ومخاطِبًا وأنَّ كلامَهُ وخطابَهُ لَا يَتَعَلَّقُ في كونِهِ كذٰلكَ بإرادةِ أحدٍ منّا ، عَلِمْنَا بذٰلكَ أنّه مُتَعَلِّقٌ في كونِه كذٰلكَ بإرادةِ فاعِلٍ له غيرنا ، وهو اللهُ ، عزَّ وجلَّ .

فيقالُ لهم : وهٰذا أيضًا بُعْدٌ مِنكُم عَنِ التحصيلِ ، لأنّه إنَّما يجبُ أنْ يعلمَ أنَّ كلامَهُ الذي يَفْعَلُهُ مُتَعَلِّقًا بإرادتِهِ ، إذا لم يَكُنْ مُتَعَلِّقًا بإرادةِ أَحَدٍ مِنَّا ، متى عَلِمْنَا كَوْنَ كلامِهِ خطابًا وخبرًا وأمرًا ؛ فأمّا ونحنُ نُجَوِّزُ وُقُوعَهُ وحُدُوثَهُ على صفتِهِ وصيغتِهِ غير مرادٍ لفاعلِهِ ولا لغيرِه ، فَمِنْ أَيْنَ نعلمُ أنّه أَمْرٌ وخبرٌ حتّى نَعْلَمَ أنّه ، إذا لم يَتَعَلَّقْ كونُهُ كذٰلكَ بإرادةِ أحدٍ مِنَّا ، وَجَبَ أنْ يكونَ مُتَعَلِّقًا بإرادةِ غيرنا ؟

فإذا كانَ ذٰلكَ [٤٨ب] كذٰلكَ ، بَطَلَ طريقُ العلمِ بأنّه متعلِّقٌ بإرادةِ غيرِنا مِنْ حيثُ لم يَكُنْ مُتَعَلِّقًا بإرادتِنا ، لأنّه يجوزُ وقوعُهُ غَيْرَ مُتَعَلِّقٍ بإرادَتِنا ولا بإرادةِ فاعِلِهِ ولا بإرادةِ مريدٍ أصلًا ، وإنّما يجبُ أنْ نعلمَهُ مُتَعَلِّقًا بإرادةِ غيرِنا ، متى عَلِمْنَاهُ خبرًا وأمرًا . ونحنُ لا نعلمُ ذٰلكَ بحدوثِهِ وجنسِهِ وصيغتِهِ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، ظَهَرَ سقوطُ ما قلتُموهُ وقُبْحَ تخليطُكُم فيه .

ويقالُ أيضًا : إنَّ الفعلَ ليسَ يدلُّ على كونِ فاعلِهِ قادرًا ، إنْ كانَ كَسْبًا به أو حادثًا بقدرتِهِ لصفةٍ وحالٍ ، يَرْجِعَانِ إلى فاعلِهِ ، وإنّما يدلُّ على كونِ فاعلِهِ قادرًا لصفةٍ ، تَرجِعُ إليهِ ، يكونُ في ذاتِهِ عليها ، وهي حدوثُه أو كونُه كسبًا ؛ فمتى وَجَدْنَا الفعلَ حادثًا أو مُكْتَسَبًا وعَلِمْنَا أنّه غَيْرُ متعلِّقٍ في حدوثِهِ بنا ، عَلِمْنَا أنّه لا بُدَّ له مِن محدِثٍ غيرنا .

والكلامُ لا يجبُ أنْ يَدُلَّ بحدوثِهِ وصيغتِهِ على كونِ فاعلِهِ موقعًا له ، لأنَّه قد يحدثُهُ على ذٰلكَ الوجهِ مَنْ ليسَ بِمُرِيدٍ لحدوثِهِ أصلًا ولا لكونِهِ خبرًا وأمرًا ، فلَمْ يجبْ ، متى وَجَدْنا مِثْلَ ما هو خبرٌ وأمرٌ مِنَّا في جنسِهِ وعلى صيغتِهِ أنْ يعلمَ بذٰلكَ أنَّه أمرٌ وخبرٌ ، وأنَّه إذا لم يتعلَّقْ في كونِه كذٰلكَ بإرادَتِنا ، وجَبَ كونُهُ مُتَعَلِّقًا بإرادةِ غيرِنا ، وإنّما يجبُ أن نعلمَ تعلّقَهُ بإرادةِ غيرِنا ، متى عَلِمْنَاهُ خبرًا وأمرًا ؛ فإذا لم نعلمْ ذٰلكَ ، لم يجب القضاءُ على أنَّه خبرٌ وأمرٌ ولا أنَّه متعلِّقٌ بإرادَتِنا ولا بإرادةِ غيرِنا ، [١٤٩أ] لا مِنْ حيثُ حدوثِهِ وصيغتِهِ ولا مِنْ حيثُ كونِهِ أمرًا ، لأنَّنا لا نَعْلَمُهُ أمرًا وخبرًا .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَانَ تَهَافُتُ ما قالُوهُ .

ويقالُ لهم : أَلَسْتُم قد قُلتُم أنَّه ليسَ نعلمُ كونَ الكلامِ الواقع منّا خطابًا لمخاطبٍ وأمرًا وخبرًا بحدوثِهِ منه وصيغته ، وإنَّما نعلمُهُ كذٰلكَ ، متى عَلِمْنَاهُ مريدًا لكونِهِ خطابًا وأمرًا وخبرًا . وقد نَعْلَمُ ذٰلكَ مِنْ قَصْدِهِ عِندَ مشاهدةِ ذاتِهِ ضرورةً أو بخبرِ نبيّ عن أنَّه قَصَدَ به الأمرَ أو خبر أهلِ تواترٍ ٱضْطَرُّوا إلى قَصْدِهِ به إلى الأمرِ وأخبروا غيرَهم بعلمِهم بذٰلكَ . ومتى لم يُعلمْ قصدُهُ إلى كونِهِ مخاطبًا ومخبرًا به مِنْ بعضِ هٰذِهِ الطُّرُقِ ، لم يُعلمْ كونُهُ خبرًا وخطابًا بحدوثِهِ وصيغتِهِ وتعلّقهِ بقدرتِهِ .

فإذا قالوا : أجل ، ولا بُدَّ مِنْ ذٰلكَ .

قيلَ لهم : فإذا لم نعلمْ بحدوثِ كلامِنا وصيغتِه كونَهُ خبرًا وخطابًا ، فكيفَ يجبُ العلمُ أنَّ مِثْلَهُ وما هو مِنْ جنسِهِ وبصيغتِهِ المقيس عليه والمردود إليه خطابًا وخبرًا بأنَّه مثلُ ما هو خطابٌ وأمرٌ في صيغتِهِ وحدوثِهِ وجنسِهِ ؟ وهو لم يَكُنْ خطابًا لكونِهِ كذٰلكَ حتّى لا يُشْرِكُهُ في هٰذِهِ الصفاتِ إلَّا ما كانَ أمرًا وخبرًا متعلّقًا بإرادةِ مريدٍ ، وكأنّكم تجعلونَ الفَرْعَ في هٰذا أَقْوَى مِنْ حالِ أَصْلِهِ ، لأنَّ كلامَنا الذي هو الأصلُ

عندكم لا يُعلمُ كونُهُ خطابًا وخبرًا بكونِهِ على هٰذِهِ الصفاتِ ؛ [٤٩ب] فكيفَ يجبُ أن نَعلمَ كونَ ما ماثَلَهُ وشارَكَهُ فيها خبرًا وخطابًا ؟

وهٰذا يكشفُ عن أنَّه لا يصحُّ أن نَعلمَ كونَ كلامِهِ خبرًا وأمرًا بما به عَلِمْنَا كَوْنَ كلامنا بذٰلكَ ، لأنَّنا إنَّما نَعْلَمُهُ كذٰلكَ بَعْدَ العلمِ بكونِ المتكلِّمِ مريدًا ، فكذٰلكَ لا يصحُّ أن نَعلمَ كَوْنَ كَلَامِهِ المُمَاثِلِ لِكَلَامِنَا عِندَهم خبرًا وخطابًا إلَّا بَعْدَ العلمِ بحالِهِ ، تعالى ، وصِفَتِهِ في كونِهِ مريدًا لكونِهِ خطابًا وخبرًا وللمذكورِ ، إذا كانَ فعلًا .

ولا جَوَابَ لهم عن شيءٍ مِنْ ذٰلكَ .

فصل

وإن قالَ مِنهُم قائِلٌ : إنَّما نعلمُ كونَهُ مريدًا لِعِلْمِنَا بكونِ كلامِهِ خطابًا وأمرًا ونهيًا ، وهو لا يكونُ كذٰلكَ إلَّا بأنْ يكونَ مريدًا لكونِهِ مخاطِبًا وآمِرًا ومخبِرًا به ، وإنّما نعلمُ كونَ خطابِهِ أمرًا ونهيًا وخبرًا لأجلِ أنَّه ، سبحانَهُ ، قد فعلَهُ وأَحْدَثَهُ على الصيغةِ التي تَقَدَّمَ عِلْمُنَا بِمُوَاضَعَةِ أهلِ اللغةِ على دلالَتِهَا على التصديقِ والخبرِ والأمرِ والنَّهْيِ وما تواطؤا على جَعْلِهِ دالًّا عليه ، فإذا عَلِمْنَا تَوَاضُعَ أهلَ اللغةِ على هٰذِهِ الصِّيَغِ والصورِ ووَقَعَ مِنَ اللهِ ، سبحانَهُ ، أمثالُها وعلى صِيغَتِها ، عَلِمْنَا بذٰلكَ أنَّه مريدٌ بها ما تَوَاضَعَ أهلُ اللغةِ على دلالَتِهَا عليه .

يقالُ لهم : ففي نفسِ هٰذا وَقَعَ الخِلَافُ ، فلِمَ زَعَمْتُمْ أنَّ عِلْمَنَا بتواضعِ أهلِ اللغةِ على دلالَةِ صيغةِ اللفظِ يدلُّ على أنَّه لا يجوزُ أن يفعلَ اللهُ ، سبحانَهُ ، أو يتكلَّمَ بمثلِهِ وعلى صفتِهِ إلَّا وهو مخاطِبٌ وآمِرٌ وناهٍ به وما الحجَّةُ في ذٰلكَ ؟ فلا يَجدونَ [٥٠أ] فيه متعلَّقًا .

ثمَّ يقالُ لَهُم : ما أنكرتُم مِنْ أنْ يتكلَّمَ بِمِثْلِ ما تَوَاضَعَ أهلُ اللغةِ على دلالَتِهِ ، لا لقَصْدِ الدلالَةِ على ذٰلكَ ، وأنَّه ليسَ بِمُرِيدٍ أصلًا ، لا لِمَا أَرَادَهُ أهلُ اللغةِ والمواضعة ولا لغيرِ ذٰلكَ ؟ وما أنكرتُم أنْ يكونَ إنَّما تكلَّمَ به لِعِلْمِهِ ، سبحانَهُ ، بأنَّهُ لُطْفٌ لبعضِ مَنْ سَمِعَهُ مِنَ المُكَلَّفِينَ للفرائضِ العقليَّةِ ويَسْتَدِلّ به على صانعِهِ وقاصِدٌ بِفِعْلِهِ إلى هٰذِهِ المصلحةِ دُونَ الأمرِ والنَّهْيِ به ؟

فإن قالوا : لو تكلَّمَ بِمِثْلِ ما يتكلَّمُ به أهلُ اللغةِ ، لا لِقَصْدِ ما أرادُوهُ ، لَوَجَبَ كونُهُ عابِثًا سَفِيهًا .

قيلَ لَهُم : لِمَ قُلتُم ذٰلكَ[1]؟ فإنَّ هٰذا ، لو وَجَبَ في صفةِ مَنْ يَصِحُّ كونُهُ مُرِيدًا لِمَا

---

[1] ذلك : إضافة في الهامش .

يُرِيدُهُ أهلُ اللغةِ ويريد غير ذٰلكَ ، فأمَّا مَنْ لا دلالَةَ تدلُّ على كونِهِ مريدًا ولا طريقَ إلى ذٰلكَ ، لا مِنْ جهةِ إحداثِهِ الأفعالَ وصِيَغِ الألفاظِ ولا بغيرِ ذٰلكَ مِنَ الطُّرُقِ ، فإنَّهُ لا يجبُ ، متى لم يَكُنْ مُريدًا بما يَفْعَلُهُ مِنَ الكلامِ ما أَرَادَهُ أهلُ اللغةِ بمثابَةِ أن يكونَ سفيهًا ، إذ لا طريقَ ولا سَبِيلَ إلى أنَّه مريدٌ ؛ فَبَطَلَ ما قُلتم .

ثمَّ يُقالُ لَهُم : إنَّما يجبُ أنْ يكونَ سفيهًا ، إذا لَمْ يُرِدْ بالخِطَابِ ما أَرَادَهُ أهلُ اللغةِ ولا خبرهُ مِمَّا يَقُومُ مَقَامَهُ ، فأمَّا إذا فَعَلَهُ لِلُطْفٍ وَوَجْهٍ مِنَ الحِكْمَةِ وَلِيَعْتَبِرَ به المُكَلَّفُونَ ، لا لِقَصْدِ الخِطَابِ والأمرِ والنهيِ به ، خَرَجَ بذٰلكَ عن كونِهِ عَبَثًا .

ثمَّ يُقالُ لهم : أَلَسْنَا إنَّما يجبُ أنْ نَحْمِلَ خِطَابَ أهلِ اللغةِ على أنَّه دالٌّ [٥٠ب] على ما تَوَاضَعُوا عليه ، لا بِنَفْسِ صورةِ الكلامِ وصِيغَتِهِ ، وإنّما نَعْلَمُ ذٰلكَ بِقَصْدِ المتكلِّمِ به إلى ما يقصدُهُ أهلُ اللغةِ ، فلولا ذٰلكَ لم يجعلْهُ خطابًا وأمرًا ونهيًا . ولذٰلكَ ما لو وَقَعَ مِنْ نائمٍ وسَاهٍ ومَنْ لا قَصْدَ له ، لم يجبْ أنْ نَحْمِلَهُ بنفسِ صورتِهِ وصيغتِهِ على أنَّه دالٌّ على مِثْلِ ما تَوَاضَعَ أهلُ اللغةِ على دلالَتِهِ .

وكذٰلكَ فلو عَلِمْنَا أنَّ المتكلِّمَ به قد قَصَدَ التَّجَوُّزَ به في غَيْرِ ما تُوُوضِعَ عليه ، وأنَّه قد تَوَاضَعَ مَنْ يَسْمَعُهُ مِنهُ على أنَّه ، إذا تكلَّمَ به ، فقد أَرَادَ به غَيْرَ ما يريدُهُ أهلُ اللغةِ وعُلِمَ قصدُهُ إلى ذٰلكَ ، لم يجبْ أنْ يَدُلَّ كلامُهُ على ما يَدُلُّ عليه مِثْلُهُ مِمَّا تَوَاضَعَ أهلُ اللغةِ على دلالَتِهِ .

فإذا قالوا : أجل ، ولا بُدَّ مِنَ ذٰلكَ .

قيلَ لَهُم : فقد وَجَبَ أنَّ مِثْلَ ما تَوَاضَعَ أهلُ اللغةِ على دلالَتِهِ لا يجبُ أنْ يكونَ دالًّا إلَّا بأنْ يعلمَ أنَّ المتكلِّمَ به قَدْ أرادَ ما أرادَهُ أهلُ اللغةِ ؛ فإذا لم نعلَمْ كونَ القديمِ ، سبحانَهُ ، مريدًا في الجُمْلَةِ ، ولو عَلِمْنَاهُ مريدًا ، لم نَضْطَرَّ إلى قصدِهِ وإلى أنَّ مرادَهُ به ما يريدُهُ أهلُ اللغةِ بِمِثْلِهِ ؛ فَمِنْ أين أنَّه لا بُدَّ أنْ يكونَ مريدًا به ما

تُوُوضِعَ في الأصلِ على دلالَتِهِ ؟ فَلَا يجدونَ إلى دَفْعِ ذٰلكَ طريقًا .

ثمَّ يُقالُ لهم : إنَّكم قد نَقَضْتُم بهٰذا الكلامِ أصلًا لكم عظيمًا ، لأنَّ مِنْ قولِكُمْ : إنَّ الكلامَ لا يكونُ خطابًا وأمرًا ومقتضيًا لذٰلكَ بصيغتِهِ وصورتِهِ ، [٥١أ] وإنَّما يكونُ كذٰلكَ بِقَصْدِ المُتَكَلِّمِ به إلى كونِهِ مخاطِبًا وآمِرًا ومخبِرًا به ؛ فإذا قُلتُم أنَّ نفسَ الكلامِ الواقعِ مِنَ اللهِ ، سبحانَهُ ، لا يجبُ كونُهُ خطابًا وأمرًا وخبرًا بنفسِ تَوَاضُعِ أهلِ اللغةِ على دلالَةِ مِثْلِهِ ، لم يَحْتَجِ المُتَكَلِّمُ به في كونِهِ مخاطبًا به إلى أَكْثَرِ مِنْ تَوَاضُعِ أهلِ اللغةِ على دلالَةِ مِثْلِهِ وأَغْنَاهُ ذٰلكَ عن قصدِهِ إلى كونِهِ مخاطبًا ومخبرًا به .

ووَجَبَ أيضًا أن تكونَ مواضَعَةُ أهلِ اللغةِ على دلالَةِ مِثْلِهِ مُغْنِيَةً لكلِّ مُتَكَلِّمٍ بِمِثْلِ كلامِهِم في الصورةِ والجنسِ في دلالتِهِ على مِثْلِ ما تَوَاضَعُوا عليه إلى قَصْدِهِ إلى ذٰلكَ ، بل يجبُ كونُهُ دالًّا عليه بنفسِ تقدُّمِ المُوَاضَعَةِ . وهٰذا يوجبُ جَعْلَ كلامِ النِّيَامِ والسُّهَاةِ والمبرسمِينَ خطابًا وأمرًا وخبرًا ، إذا وُجِدَ بصيغةِ ما تَوَاضَعَ أهلُ اللغةِ على دلالتِهِ ؛ وفي الاتِّفَاقِ على بُطْلَانِ هٰذا دليلٌ على فسادِ ما قالُوهُ .

ويقالُ لَهُم أيضًا : إنَّه لا خِلَافَ بَيْنَ أهلِ النَّظَرِ في فسادِ القولِ بأنَّ الدليلَ يَدُلُّ على مدلولِهِ ويدلُّ أيضًا بنفسِهِ على الصفةِ التي لكونِهِ عليها دليلًا على مدلولِهِ . ولذٰلكَ لم يَجُزْ أنْ يُقالَ : إنَّ حدوثَ الفعلِ وكونَه مُحْكَمًا يَدُلُّ على فاعِلِهِ وعلى عِلْمِهِ ويدلُّ أيضًا بنفسِهِ على حدوثِهِ وكونِهِ محكمًا ، بل يجبُ أنْ نَعْلَمَ حدوثَهُ وكونَهُ مُحْكَمًا بطريقٍ غَيْرِ ذاتِهِ ؛ فإذا عُلِمَ كونُه كذٰلكَ ، [٥١ب] إمَّا بضرورةٍ أو دليلٍ ، أَمْكَنَ أنْ يستدلَّ به على إثباتِ فاعلِهِ وعلمِهِ .

وكذٰلكَ ، إذا كانَ مِنْ شرطِ كَوْنِ مِثْلِ ما تَوَاضَعَ أهلُ اللغةِ على دلالَتِهِ تَقَدُّمُ المواضعةِ على دلالَةِ مِثْلِهِ وكون المخاطبِ به قاصدًا ومريدًا به ما أرادَهُ أهلُ اللغةِ

بِمِثْلِهِ في أصلِ الوضعِ ، لم يَجُزْ أن يكونَ وجودُ مِثْلِ ما تَوَاضَعَ أهلُ اللغةِ على دلالتِهِ[١]على ما أرادَهُ أهلُ اللغةِ به وعلى أنَّه مقصودٌ به إلى مِثْلِ ما تَوَاضَعَ أهلُ اللغةِ على دلالتِهِ ، لأنَّ مِنْ شرطِ كونِهِ دليلًا على ذٰلكَ أن يكونَ مرادًا به ما أرادَهُ أهلُ اللغةِ ؛ فمُحَالٌ أَنْ يدلَّ على أنَّه مرادٌ به ذٰلكَ ، وهٰذِهِ الصفةُ مِنْ شرطِ كونِه دليلًا ، لأنَّه يصيرُ نفسُ الدليلِ دليلًا على المدلولِ وعلى كونِهِ على الصفةِ التي هي مِنْ شرطِ كونِهِ دليلًا التي لا يَتِمُّ كونُهُ دليلًا إلَّا بحصولِهِ عليها . وهٰذا نهايةُ الإحالةِ باتِّفَاقٍ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، سَقَطَ ما قالُوهُ سُقُوطًا بَيِّنًا ووَجَبَ مِنْ هٰذِهِ الجُمْلَةِ أنَّ نفسَ قولِ اللهِ ، تعالى : «صَدَقَ . هٰذا رسولي ؛ فأمْتَثِلُوا أَمْرَهُ وصَدِّقُوهُ فيما يُبَلِّغُهُ عنّي !» ، لا يجوزُ أن يكونَ خطابًا وخبرًا وأمرًا بنفسِهِ ، وإنّما يكونُ كذٰلكَ ، متى كانَ قاصِدًا به إلى كونِه خطابًا وكانَ المعجزُ مردودًا إليه وجارٍ مَجْرَاهُ والقولُ هو الأصلُ له ، كانَ أَبعَدَ عن أَنْ يدلَّ ، إذا وَقَعَ على كونِهِ مريدًا في الجُمْلَةِ أو كونِهِ مريدًا للتصديقِ به ، كما لم يَدُلَّ القولُ على ذٰلكَ . ولا مَحِيصَ لَهُم مِنْ هٰذا .

---

١ على دلالته : إضافة في الهامش الأيمن ؛ مشار إليها في هذا الموضع من الأصل .

شبهة [٥٢أ] لهم في إيجاب كونه مريدًا على أوضاعهم

وإن قالوا : الذي يدلُّ على كونِهِ مريدًا ما يثبتُ مِنْ كَوْنِهِ حكيمًا غَيْرَ سَفِيهٍ وأنَّهُ عالِمٌ بما يقعُ منه وأنَّ جَمِيعَ ما يَفْعَلُهُ يصحُّ ٱنتفاعُه أو الانتفاعُ به ؛ فلو فَعَلَ ما يقعُ منه ، لا لِوَجْهٍ يَقصدُ إليه مِنَ النَّفْعِ به أو ٱنتفاعِهِ مَعَ صِحَّةِ ذٰلكَ فيه ، لَوَجَبَ كونُ فِعْلِهِ عَبِثًا وسَفِيهًا ، إذا فُعِلَ ، لا لِقَصْدِ أمرٍ به ولا لِغَرَضٍ . وذٰلكَ مُنْتَفٍ عنهُ .

فيقالُ لهم : إذا كانَ وقوعُ الأفعالِ مِنهُ لا يدلُّ على كونِهِ مريدًا ولا يقتضي ذٰلكَ لِجَوازِ حدوثِ الأفعالِ عندكم مِمَّنْ ليسَ بِمُرِيدٍ وكانَ الفعلُ لا يَخرُجُ عن كونِهِ عَبَثًا وسَفَهًا إلَّا بكونِهِ مُرَادًا به وجهًا مِنْ وُجُوهِ الحكمةِ ، فما أنكرتُم أنْ تكونَ أفعالُهُ عبثًا وسَفَهًا وأن لا يكونَ منها خطابٌ وأمرٌ وخبرٌ ولا ثوابٌ ولا عقابٌ ولا إهانةٌ ولا تعظيمٌ ولا وعدٌ ولا وعيدٌ ولا تكليفٌ ولا تفضّلٌ ولا إحسانٌ وإنعامٌ ؟ وإذا كانَ الفعلُ لا يَحْصُلُ له بعضُ هٰذِهِ الأحكام إلَّا بِقَصْدِ فاعلِهِ إلى كونِهِ كذٰلكَ ، فنحنُ نلزمُكُم ، متى لم يَكُنْ لكم طريقٌ إلى العِلْمِ بكونِ جميعِ هٰذا الذي أَحَلْتُمُوهُ عليه مِنَ السَّفَهِ والعَبَثِ .

ويقالُ لهم أيضًا : ما أَنكَرتُم مِنْ أنَّه إنَّما يجبُ عبثُ الغائِبِ بفعلِهِ وسَفَهُهُ ، إذا فَعَلَهُ غَيْرَ مريدٍ به [٥٢ب] وجهًا مِنْ وجوهِ الحكمةِ ، إذا صَحَّ كونُه مريدًا ؟ فأمَّا إذا لم يَصِحَّ ذٰلكَ فيه ، لم يجبْ بخروجِ فِعْلِهِ عن كونِهِ مرادًا به وجهًا أن يكونَ سفهًا وعبثًا . ولذٰلكَ لم يجبْ كونُ فِعْلِ النَّائِمِ والسَّاهِي والمغلوبِ والبهيمةِ سفهًا وعبثًا ، إذا لم يقصدوا به وجهًا مِنَ الوُجُوهِ ، لامتناعِ كونِهم مُرِيدِينَ لِمَا وَقَعَ مِنهُم وحالهم ما وصفناهُ ؛ فكذٰلكَ ، إذا لم يكُنْ إلى العلمِ بكونِهِ ، تعالى ، مُرِيدًا طريقٌ ولا سَبِيلٌ ، لم يجبْ كَوْنُ أفعالِهِ عبثًا ، متى لم يَقَعْ مرادُهُ له لِوَجْهٍ مِنَ الحكمةِ .

ويقالُ لَهُم أيضًا : فيجبُ كونُ الإراداتِ مِنْ أفعالِهِ ، تعالى ، سَفَهًا وعبثًا ، لأنَّه غَيْرُ مريدٍ لها ولا قاصدٍ إليها ويفعلها إلى وجهٍ مِنَ الحكمةِ ؛ فإن لم يجبْ ذٰلكَ في الإراداتِ ، لم يجبْ مِثْلُهُ في المراداتِ .

فإن قالوا : الإرادةُ تابِعَةٌ في الحكمِ لِمُرَادِهَا ؛ فإذا كانَ حكمًا وصوابًا ، كانَتْ هي كذٰلكَ .

قيلَ لَهُم : بل المرادُ تابعٌ للإرادةِ ؛ فإذا جازَ أنْ تقعَ الإرادةُ منه لا بإرادةٍ وتكون حكمةً ، صحَّ أيضًا أن يقعَ مرادُها غَيْرَ مرادٍ وإن كانَ حكمةً وصوابًا .

وقد يَصِحُّ أن يقولَ مِنهُم قائلٌ : إنَّه قد ثَبَتَ كونُه حيًّا وكونُ الحيِّ حيًّا ، مُصَحِّحٌ لكونِه مريدًا ؛ فإذا لم يَمْتَنِعْ كونُهُ مريدًا لحصولِ ما يصحّحُ كونَهُ كذٰلكَ وقد عَلِمَ ، سبحانَهُ ، أنَّ ما يفعلُهُ يصحُّ ٱنتفاعُه ، إذا كانَ حيًّا ، أو النَّفْعُ به ، إن كانَ جمادًا أو مَيِّتًا وعرضًا ، وأنَّه لا يخرجُ فِعْلُ ما هٰذِهِ [٥٣أ] حالُهُ عن كونِهِ عبثًا إلَّا بقصدِ فاعلِهِ إلى ٱنتفاعِهِ أو النفعِ به ، وَجَبَ لذٰلكَ كونُهُ مريدًا لذٰلكَ ، لكي يخرجَ الفعلُ مِن كونِهِ عبثًا مع صِحَّةِ كونِه مريدًا ؛ فهٰذِهِ الجملةُ تَدُلُّ على وجوبِ كونِهِ مريدًا .

فيقالُ : غايةُ ما يوجِبُهُ الذي قُلْتَهُ أنْ يَدُلَّ على كونِهِ مريدًا لإيقاعِ أَفْعَالِهِ على وجهٍ ، تخرجُ به عن كونِها عبثًا وسَفَهًا . وهٰذا القَدْرُ لا يُوجِبُ كَوْنَ قولِهِ : صَدَقَ هٰذا رسولي إليكم عِندَ دَعْوَى المدَّعِي للرسالَةِ ولا فعله لِمَا يقولُ مدَّعِيها أنَّه يَفْعَلُهُ ، تعالى ، آيةً لهُ وعلمًا على تصديقِهِ على أنَّه قاصِدٌ بها إلى التصديقِ ، لأنَّه ليسَ بَيْنَنا وبَيْنَ القديمِ ، سبحانَهُ ، مواضعة على دلالةِ قولِهِ وفعلِهِ على تصديقِ المدَّعِي ، وإنَّما يُعلمُ قَصْدُ المتكلِّمِ منَّا بهٰذا القولِ وفعله لَمَّا يقولُ مُدَّعِي الرسالة عليه أنَّه يفعلُ ذٰلكَ على وَجْهِ الشهادةِ والتصديقِ له ، متى ٱضطررنا إلى قصدِهِ أو دَلَّنا على ذٰلكَ دليلٌ غير تَقَدُّمِ المواضعةِ مِنْ أهلِ لغتِهِ على دلالَةِ مِثْلِ كَلَامِهِ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ وكُنَّا لا نَعْلَمُ قَصْدَ القديمِ ، سبحانَهُ ، ضرورةً إلى تصديقِ مُدَّعِي الرسالة عليه بقولِهِ : «صدق» ولا بما يخرقُ به العادةَ مِنَ الأفعالِ عِندَ الاحتجاجِ به ، لم يجبْ أنْ نَعلمَ أنَّه لم يَفْعَلْهُمَا إلّا لذٰلكَ ، بل إنَّما يلزمُنا ويجبُ علينا على ما أَصَّلْتُمْ أن نعلمَ أنَّه لم يَقُلْ : «صَدَقَ» ، ولا خَرَقَ العادةَ بالقولِ إلّا لوجْهٍ مِنَ الحِكْمَةِ وتدبيرِ خَلْقِهِ وحسنِ النظرِ لهم . وجوَّزنا مع ذٰلكَ أن يكونَ إنَّما يفعلُ [٥٣ب] ذٰلكَ لكونِهِ لطفًا وٱسْتِصْلَاحًا لبعضِ خلقِهِ ، ولم يعتبِرْ بذٰلكَ الفعل والقولَ ويعلم أنَّه يُؤمِنُ عِندَ فِعْلِهِمَا ويصلحُ أو يكونُ أقربَ إلى الآلاتِ والصَّلَاحِ ، ويكون ذٰلكَ تشديدًا لِمِحْنَةِ مَن يَظُنُّ أنَّه إنَّما فُعِلَا للتصديقِ بهما لمُدَّعِي الرسالةِ .

وليسَ الأمرُ كذٰلكَ ، بل إنَّما يَفْعَلُهُما لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ كونِهما لطفًا وٱسْتِصْلَاحًا ؛ فلا يَخرجانِ ، إذا فُعِلَا لذٰلكَ عن كونِهِما حكمةً وصوابًا ، وإنْ لم يُفْعَلَا لتصديقِ المُدَّعِي .

وقد قُلنَا في صدرِ هٰذا الكتابِ : إنَّه ، متى لم يثبتْ كونُهُ مريدًا أصلًا أو لم يثبتْ كونُهُ مريدًا للتصديقِ بالقولِ والفعلِ ، لم يَصِحَّ دلالتُهما على صدقِ مُدَّعِي الرسالةَ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لم يَنْفَعْكُم الاعتصامُ مِنْ هٰذا الإلزام بثبوتِ كونِهِ مريدًا في الجملةِ وَكَوْنِ فعلِه وقولِهِ حكمةً وصوابًا .

فإنْ قَلَبُوا هٰذا الإلزامَ علينا وقالوا : فأَنتُم مع ثبوتِ قولِكم بكونِهِ مريدًا ، مِنْ أينَ تَأْمَنُوا أنْ يكونَ إنَّما يُريدُ بالقولِ : «صَدَقَ» وبِمَا يَخرقُ به العادةَ عِندَ دَعوَى الرسالةِ اللطفَ والاستصلاحَ أو الإضرارَ ببعضِ خلقِهِ على أصولِكُم بجوازِ ذٰلكَ دُونَ كَوْنِهِ مُريدًا للتصديقِ بهما ؟

فجوابُنا عن ذٰلكَ ما تَقَدَّمَ مِنْ أنَّه لو فَعَلَ ذٰلكَ ، لا للتَّصْدِيقِ ، لم يَكُنْ في قدرتِهِ ما لو خَرَجَ إلى الوُجُودِ كانَ دلالةً على صِدْقِ مُدَّعِي النبوَّة . وقد نَقَضْنَا ذٰلكَ ،

وإنّما ألزمناكم هٰذا الكلامَ لقولِكُمْ : إنَّه إنَّما يَدُلُّ [٥٤أ] المعجزُ بطريقِ الدَّوَاعِي والاختيارِ فقط ، وإنَّ إظهارَهُ عِندَ دَعوَى الكاذِبِ عليهِ تلبيسٌ وإضلالٌ عَنِ الدِّينِ بقصدِنا إفسادَ هٰذِهِ الطريقة . وقد تَوَجَّهَ الكلامُ عليكم ، وليستْ هٰذِهِ طريقةٌ لنا ؛ فَزَالَ وجوبُ قَلْبِ الإلزامِ .

ويقالُ لهم أيضًا : لِمَ زعمتُم أنَّ فعلَهُ لِمَا يَنتفعُ أو يُنتفعُ به لا يكونُ حكمةً وصوابًا غير عبثٍ إلَّا لِقَصْدِ فاعلِهِ إلى نفعِهِ أو النفع به ؟ وما أنكرتُم مِنْ أنْ يكونَ حكمةً وصوابًا ، إذا وَقَعَ مِنْ فاعلِهِ ، مع العِلْمِ بأنَّهُ يَنتفعُ أو يُنتفعُ به ، وإنْ لم يَكُنْ لذٰلكَ مريدًا ؟ وقد قالَ بهٰذا جميعُ إخوانِكم مِنَ قدريّةِ البغداديّينَ في أنَّه لا يحتاجُ في كونِهِ حكمةً وصوابًا إلى شيءٍ أكبرَ مِنْ عِلْمِ فاعلِهِ بحصولِ النَّفْعِ به أو ٱنتفاعِهِ ، إنْ كان حيًّا ؛ فما الحُجَّةُ على أنَّه لا بُدَّ مع العلمِ بذٰلكَ مِنْ إرادةٍ له وقَصْدٍ إليه ؟ فلا يَجدونَ إلى تصحيحِ ذٰلكَ طريقًا .

فإن قالوا : الذي يُبطِلُ هٰذا القولَ أنَّه قد يقعُ مِنَ النائمِ والسَّاهِي ومَنْ لا قَصْدَ له ما يُنْتَفَعُ به ويُسْتَدْفَعُ به الضَّرُ ، وإنْ لم يَكُنْ ذٰلكَ حكمةً وصوابًا مِنْ فاعلِهِ ، إذا لم يَكُنْ له قَصْدٌ إلى ذٰلكَ ؛ فَبَطَلَ ما قلتُمُوهُ .

يقالُ لهم : إنَّما لم يَكُنْ فِعْلُ مَنْ ذَكَرْتُمُوهُ حكمةً وصوابًا لِكَوْنِ فاعلِهِ غَيْرَ عالِمٍ بحصولِ النَّفْعِ به ، واللهُ ، تعالى ، عالِمٌ بذٰلكَ ؛ فَبَطَلَ ما قُلْتُم .

ولو صَحَّ مِنْ أحدِنا أن يَفعلَ ما يَنفعُ به نَفْسَهُ أو غَيْرَهُ مع عِلْمِهِ بذٰلكَ وعدمِ قصدِهِ إليهِ وإرادةِ [٥٤ب] فِعْلِهِ لهٰذا الوجهِ ، لَوَجَبَ كونُهُ حكمةً وصوابًا مع عدمِ الإرادةِ له ، غَيْرَ أَنَّنا قد عَلِمْنَا ضرورةً مِنْ حالِ فاعلِ ذٰلكَ مع العلمِ بحالِهِ قَصْدَهُ إلى النفعِ والانتفاعِ به ؛ فَزَالَ ما قُلْتُم مِنْ إيجابِ حاجةِ الفعلِ في كونِهِ حكمةً إلى القصدِ به الاستصلاحَ والنفعَ .

شبهة لهم أخرى

فإن قالَ قائلٌ مِنهُم : الذي يدلُّ على كونِهِ مريدًا عِلْمُنَا بأنَّه قد فَعَلَ مِنَ الآلامِ والأسقامِ والمَضَارِّ العاجِلَةِ بالأحياءِ ما يجبُ ، متى عريَ مِنَ القصدِ بفعلِهِ إلى فِعْلٍ يَقَعُ يُوازِيهِ أو يوفَّى عليه ، أن يكونَ ظلمًا قبيحًا ، لأنَّ الضَّرَرَ ، متى لم يَكُنْ مُسْتَحِقًّا ولا يُرَادُ به نفعٌ عاجلٌ أو آجلٌ يوفَّى عليه ولا مقصودٌ به النفعُ ولا مدفوعٌ به ضررٌ ، هو أعظمُ مِنهُ ، وَجَبَ كونُه ظلمًا .

وقد ثَبَتَ أنَّه لا منافعَ في هٰذِهِ الآلامِ عاجلة وأنَّها غَيْرُ مستحقَّةٍ ، سِيَّما على الأطفالِ والبهائمِ . ولا يجوزُ أن يفعلَها القديمُ ، سبحانَهُ ، لدَفْعِ ضَرَرٍ أعظمَ منها ، لأنَّه قادِرٌ على دَفْعِ الضَّرَرِ بِغَيْرِ ضَرَرٍ ، فَوَجَبَ لا محالةَ أنَّه لا يُخرِجُها عن كونِها ظلمًا قبيحًا إلَّا قَصْدُهُ ، تعالى ، إلى التعويضِ على الآلامِ وتوفيرِ الشَّاقِّ مِن الأعمالِ ؛ فَوَجَبَ لذٰلك كونه مريدًا ، وإلَّا وَجَبَ كونُهُ بِفِعْلِهَا ظالِمًا سفيهًا .

يقالُ له : أوَّلُ ما في هٰذا أنَّنا إذا سَلَّمْنَا لكَ كونَهُ مريدًا للثوابِ والتعويضِ **[٥٥أ]** على الأعمالِ والآلامِ ، لِتَخرُجَ بذٰلكَ عن كونِها ظلمًا ، لم يثبتْ لكَ مِنْ ذٰلكَ وجوبُ كونِهِ مريدًا لكونِ قولِه : «صَدَقَ» وفعل ما يخرقُ العادةَ عِندَ دَعوَى مُدَّعٍ للنُّبُوَّةِ أنَّه لا بُدَّ أن يكونَ قد فَعَلَ ذٰلك لِقَصْدِ التصديقِ له بهما ، لأنَّه قد يصحُّ أن يَفعلَ ذٰلكَ لكونِهِ لطفًا وٱستصلاحًا وليُغْمَرَ به المُكَلَّفُونَ أو بعضُهم ، فيؤمنوا به ، تعالى ، عِندَ ذٰلكَ ويَفْعَلُونَ الواجِبَ العقليّ ويَمْتَنِعُونَ مِنْ فِعْلِ القبيحِ أو يكونوا أقربَ إلى ذٰلكَ ، ويكون هٰذا اللطفُ والتدبيرُ تشديدًا للمِحْنَةِ على مَنْ يُهْمِلُ النظرَ ويَعْدِلُ عَنِ العلمِ بجوازِ فِعْلِهِ لهٰذا الوَجْهِ وتغيره ويسبقُ إلى ٱعتقادِ كونِهِ تصديقًا ومعجزًا للرسولِ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لم يَتِمَّ بهٰذا العلمِ بكونِهِ مريدًا للتصديقِ بما يُوقِعُهُ مِنَ القولِ والفعلِ على ما بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ .

ثمَّ يقالُ له : لِمَ قُلْتَ : إنَّ هٰذِهِ الآلامَ وتكليفَ العملِ الشَّاقِّ لا يَخْرُجُ عن كونِهِ قبيحًا إلَّا بِقَصْدِ فاعلِهِ إلى الثوابِ والتعويضِ عليهِ وإرادته له ؟ وبٱضْطِرَارٍ نَعْلَمُ هٰذا أم بدليلٍ ؟ وما أنكرتَ مِنْ وجوبِ خروجِهِ عن كونِهِ ظلمًا قبيحًا لِعِلْمِ فاعلِهِ بأنَّه سيُثِيبُ ويُعوِّضُ عليها وأنَّ عِلْمَهُ بذٰلكَ كافٍ في إخراجِهِ عن كونِهِ ظلمًا ؟ وعلى هٰذا القولِ جماعةُ إخوانِكم مِنَ القدريّةِ البغداديّينَ وكلّ مَنْ أَحَالَ كونَهُ مريدًا ؛ فدعواكُم أنَّه لا يُخرِجُهُ عن الظلمِ إلَّا الإرادةُ للثوابِ والعوضِ عليه دعوى ، لا حُجَّةَ عليها . ولا يَجدونَ إلى تصحيحِها سبيلًا .

ويقالُ لمَن قال منهم : إنَّ الألَمَ والضَّرَرَ الواقِعَيْنِ مِنَ البهيمةِ والطفلِ ظُلْمٌ قبيحٌ لِعُرُوِّهما مِنَ النَّفْعِ [٥٥ب] ولِمَا هو في ذاتِهِ عليه مِنَ الصِّفَةِ مِنْ غيرِ ٱعتبارٍ بحالِ فاعلِهِ : فما أنكرتَ مِنْ كونِهِ حسنًا وعدلًا ، متى عوّضَ عليه وعُلِمَ ذٰلكَ مِنْ حالِ فاعلِهِ ؟ وكانَ فاعلُهُ عالِمًا بأنَّه سَيُعَوِّضُ عليهِ ، وإن لم يَكُنْ مريدًا لِفِعْلِ النَّفْعِ والعِوَضِ ؛ فلا يَجِدُونَ إلى دَفْعِ ذٰلكَ طريقًا .

فإن قال قائلٌ : كونُ الألَمِ حسنًا مِنْ فعلِهِ يُوجِبُ كونَهُ حسنًا عدلًا حِينَ يقعُ منه لصفةٍ تَرْجِعُ إلى نفسِ الفعلِ ووجهٍ هو عليهِ ، والعوضُ عليه في الآخرةِ والنَّفْعُ به يقعُ بَعْدَها مُتَرَاخِيًا عنه وهو مُنفَصِلٌ مِنهُ وليسَ بصفةٍ له ؛ فلم يجبْ أنْ يَحْسُنَ لأَجْلِهِ .

يقالُ له : فكذٰلكَ الإرادةُ للعوضِ عليه ليستْ بصفةٍ له ، بل هي ذاتٌ منفصلةٌ عنه وصفةٌ لفاعلِهِ ، لا له ؛ فيجبُ أَن لا يَحْسُنَ لأَجْلِهَا .

ويقالُ لهم أيضًا : فلا يجبُ حُسْنُ عقابِهِ ، تعالى ، لأهلِ النَّارِ في المَعَادِ لأجلِ

ذنوبٍ ، سَلَفَتْ منهم في هٰذِهِ الدارِ ، لأنّه يجبُ حُسْنُهُ حِينَ يَقَعُ[١] مِنهُ لصفةٍ ترجعُ إليه ووجهٍ يقعُ عليه ، وتقدُّمُ الإجرامِ منهم ليسَ بصفةٍ ووجهٍ لإتْلَافِهِمْ في النارِ ، بل هو شيءٌ منفصلٌ عنه ومُتَقَدِّمٌ عليه ، فلم يَجُزْ حُسْنُ ذٰلكَ لأجلِ الإجرامِ . وهٰذا تخليطٌ منهم وتركٌ لدِينِهِمْ ، إنْ صاروا إليه .

وقيلَ لهم : فلِمَ ذا يَحْسُنُ منهُ العقابُ حِينَ يقعُ ؟ فلا يَجِدُونَ إلى ذِكْرِ شيءٍ سبيلًا .

فإن قالَ : إنَّه إذا فَعَلَ الألَمَ وهو مريدٌ لتعويضٍ عليه ، قارَنَتِ الإرادةُ لذٰلكَ فِعْلَ الألَمِ في حالةٍ يَصِحُّ أنْ يَحْسُنَ لأَجْلِهَا ويكون جهةً لكونِهِ حسنًا **[٥٦أ]** لمُقَارَنَتِهَا له .

يقالُ له : هٰذا باطلٌ ، لأنَّه لو قارَنَهُ هٰذِهِ الإرادةُ ولم يَفعَلِ العوضَ عليه في الآخرةِ ، لم يَحْسُنِ الألمُ لأَجْلِهَا . لو فعلَ العوضَ وإنْ لم يَكُنْ مريدًا لإيقاعِهِ ، لَصَارَ الألمُ حسنًا ؛ فَزَالَ ما قُلْتَهُ .

ويقالُ لهم أيضًا : فكذٰلكَ ، إذا فَعَلَ الألمَ وهو في تِلْكَ الحالِ عالِمٌ بأنَّه سَيُعَوِّضُ عليه ، كانَ العلمُ بذٰلكَ مقارنًا لوقوعِهِ وجهةً لكونِهِ حسنًا ؛ فقامَ لهٰذِهِ العلّةِ مقامَ الإرادةِ للنَّفْعِ عليهِ . ولا جوابَ عن ذٰلكَ .

وإن هم قالوا : إنَّ قبحَ الضَّرَرِ الواقِعِ مِنَ الطفلِ والبَهِيمَةِ إنَّما لم يَحْتَجْ في كونِهِ ظلمًا قبيحًا إلى القصدِ إلى أنْ ينفعا به لأجلِ أنَّه لا يقعُ عاريًا مِنَ النَّفْعِ إلَّا وهو قبيحٌ ، فلم يَحْتَجْ في كونِهِ قبيحًا ، إذا وَقَعَ كذٰلكَ إلى القَصْدِ إلى أن ينتفعَ به ، لأنَّه لا يقعُ إلَّا قَبِيحًا ؛ فلم يَحْتَجْ إلى شيءٍ ، يصيرُ به قبيحًا ويكونُ جهةً لقبحِهِ زائدًا على عُرُوِّهِ مِنَ النَّفْعِ .

---

١ يقع : + ~~في العماد~~ ، مشطوب في الأصل .

قيلَ لَهُم : فكذلكَ كلُّ ضَرَرٍ ، يَعْلَمُ فاعلُهُ أنَّه سَيُعَوِّضُ عليه ويُنفعُ به لا محالَةَ لا يَقَعُ إلَّا عَدْلًا حَسَنًا ، فَلَمْ يَحْتَجْ مع فِعْلِ العوضِ عليه إلى قَصْدٍ لإيقاعِ النفعِ به ، لأنَّه لا يقعُ مع العوضِ إلَّا حَسَنًا عَدْلًا . ولا جَوَابَ عن ذلكَ .

فصل

وإن قالَ منهم قائلٌ : الذي يَدُلُّ على أنَّ القديمَ مريدٌ [٥٦ب] أنَّه قد ثَبَتَ كونُهُ حيًّا والحيُّ يصحُّ كونُه مريدًا . وإذا صَحَّ ذٰلكَ فيه ، صَحَّ منه أنْ يَضْطَرَّ جبريلَ ، عليه السلامُ ، ومَنْ يَتَوَلَّى خطابهُ بنفسِهِ مِنَ الملائكةِ والإنسِ إلى العلمِ بذاتِهِ ، ثُمَّ إلى العِلْمِ وإلى سماعِ كلامِهِ وإلى العِلْمِ بأنَّ المرادَ بقولِهِ : ﴿أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [٢ البقرة ٤٣] الأمرُ ، وبقولِهِ : ﴿ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ﴾ [٤١ فصّلت ٤٠] الوعيدُ والتهديدُ ، وأنَّه قد أوجَبَ عليه أَدَاءَ ذٰلكَ عَنهُ ، فيكون عِندَ ذٰلكَ مضطرًّا إلى العلمِ بذاتِهِ ووجودِ كلامِهِ ومرادِهِ بهِ ؛ فإذا عَلِمَ ذٰلكَ المخاطب ، أدَّاهُ عنه وعَلِمَ مرادَهُ وعَلِمْنا نحنُ كونَهُ مريدًا لخبرِ الصادِقِ المُؤَدِّي عنه ، إذا دَلَّتِ المعجزاتُ على صِدْقِهِ .

فيقالُ لهم : إنَّ كونَه حيًّا لا يُوجِبُ كونَهُ مريدًا ، وإنّما يُصَحِّحُ كونَهُ كذٰلكَ ، وكما يُصَحِّحُ كونَهُ مريدًا ، فإنَّه يُصَحِّحُ كونَهُ كارهًا ومَوْصُوفًا بِضِدِّ الإرادةِ ؛ فإذا لم يَكُنْ في أفعالِهِ ما يَدُلُّ بحدوثِهِ وأحكامِهِ على كونِهِ مريدًا ، فَمَا يُدْرِينَا أنَّه مريدٌ ولعلَّهُ أنْ يكونَ كارهًا ؟ فإذا لم يَدُلَّ على كونِهِ مريدًا دليلٌ ، لم يُؤْمَنْ أن لا يكونَ مريدًا وإنْ كانَ حيًّا ؛ فكيفَ يصحُّ أنْ يضطرَّ المخاطبُ إلى العِلْمِ بكونِهِ ، تعالى ، على صِفَةٍ ليسَ هو عليها ؟ ومِن حَقِّ العِلْمِ أنْ يكونَ تابعًا للمعلومِ وأن لا يحصلَ حتّى يحصلَ معلومهُ على ما يتناوَلُهُ .

وكذٰلكَ فإنَّ وقوعَ المنافعِ والمَلَاذِّ والآلامِ [٥٧أ] والمضارِّ لا يُوجِبُ كونَهُ مريدًا للنَّفْعِ بذٰلكَ والإحسانِ ، وإلَّا وَجَبَ كونُهُ ظالِمًا سَفِيهًا ، لأنَّ ذٰلكَ إنَّما يجبُ فِيمَن يَصِحُّ كونُهُ مريدًا لإيقاعِ العوضِ وقصدِ الإحسانِ ، وإن لم يَقْصِدْهُ ويُرِدْهُ ؛ فأمَّا مَن لا يَصِحُّ كونُهُ مريدًا ، فإنَّ ذٰلكَ لا يجبُ فيه ولا يصحُّ أن يضطرَّ أحدًا إلى كونِهِ

على صفةٍ ليسَ هو في ذاتِهِ عليها ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

ويقالُ لهم أيضًا : إنَّ أَكْثَرَ ما في الذي ذكرتُم وجوبُ العلم بِصِحَّةِ العِلْمِ بكونِهِ مريدًا ، إن كانَ كذٰلكَ ، وصِحَّةِ ٱضطرارِهِ إلى العلمِ بكونِهِ مريدًا في الجُمْلَةِ . وذٰلكَ لا يجبُ أن يكونَ مريدًا بالقولِ : «صَدَقَ» عِندَ دَعوَى الرسالةِ عليه وفِعْلِ ما يخرقُ العادةَ للتصديقِ لمُدَّعِيهَا ، نحو أَنْ يكونَ قد فَعَلَ ذٰلكَ للمَصْلَحَةِ واللُّطْفِ . ولَسْنَا نَعْلَمُ قَصْدَهُ إلى التصديقِ بِهِمَا ضرورةً ولا بدليلٍ ولا مُوَاضَعَةٍ بَيْنَنَا وبَيْنَه ولا تقدُّمِ المُوَاضَعَةِ على مَعنَى مِثْلِ ما يَسْمَعُهُ مِنهُ دليلٌ على أنَّه مريدٌ ما وَضَعَهُ أهلُ اللغةِ لإفادَتِهِ على ما بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ ؛ فَزَالَ ما قُلْتُم .

ويقالُ لهم : إنَّا قد أَقَمْنَا الدلالَةَ مِنْ قَبْلُ على ٱستحالةِ كَوْنِ المريدِ مريدًا بإرادةٍ تُوجَدُ بغيرِهِ أو لا بِمَكَانٍ ، وأنَّه لا يجوزُ أن يكونَ مريدًا إلَّا بما يقومُ به مِنَ الإراداتِ ، إنْ كان ذاتًا واحدةً ، أو بِمَا هو مِنْ جُمْلَتِهِ ، إنْ كانَ جُمْلَةً وكانَ المُرِيدُ هو الجُمْلَةُ .

وإذا كانَ ذٰلكَ [٥٧ب] كذٰلكَ وٱسْتَحَالَ عندكم قيامُ الإراداتِ بذاتِ القديمِ ، سبحانَهُ ، ٱسْتَحَالَ كونُهُ مريدًا ، إذ ليسَ بَيْنَهُ وبَيْنَها ، إذا لم يَقُمْ به إلَّا مِثْلُ ما بَيْنَها وبَيْنَ كُلِّ حَيٍّ سِوَاهُ . وكذٰلكَ سبيلُ العِلْمِ والقدرةِ وكلِّ صفةٍ يُفْتَرَضُ وُجُودُها ، لا في مَحَلٍّ[١] .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، ٱسْتَحَالَ كونُهُ مريدًا على قولِكُمْ وٱسْتَحَالَ أيضًا ٱضطرارُهُ لأحدٍ مِنْ خَلْقِهِ إلى كونِهِ مريدًا . وهٰذا أيضًا مُبْطِلٌ لجميعِ ما يَتَعَلَّقُونَ به في التَّوَصُّلِ إلى صِحَّةِ كونِهِ مريدًا .

ثمَّ يقالُ لهم : لو صَحَّ كونُهُ مريدًا وٱضطرار مَنْ يَتَلَقَّى الخطابَ عنه بلا واسِطَةٍ إلى كونِهِ مريدًا ، لم يجبْ على المَلَكِ ولا على مَنْ يؤدّي إليه طاعةُ اللهِ ، عزَّ وجلَّ ،

---

١ محلّ : إضافة في الهامش الأيمن ، مشار إليها في هذا الموضع بدل (مكان) ، مشطوب في الأصل .

حتّى يعلمَ أنّه مُنعِمٌ عليه ومُحسِنٌ إليه بما فَعَلَهُ مِنَ اللَّذاتِ والمنافعِ العاجِلَةِ ، وأنْ يصحَّ أنْ يعلمَ ذٰلكَ حتّى يَتَقَدَّمَ علمُهُ بوجودِهِ وقِدَمِهِ ، وأنّه غنيٌّ ، لا تجوزُ عليه المنافعُ والمضارُّ ، وأنّه لم يَفْعَلِ المَلاذَّ والمنافعَ في الحيِّ لِنَفْعِ نفسِهِ ، تعالى ، ولا لِدَفْعِ ضَرَرٍ عنها ولا لشهوةٍ ووَطَرٍ له في الفعلِ ولا لِنَفْعِ غَيْرِ مَنْ فَعَلَ فيه اللذَّةَ ، وأنّه إنَّما فَعَلَهَا فيه لِقَصْدِ نفعِهِ بها والإحسانِ إليهِ بِفِعْلِهَا حتّى إذا علمَ ذٰلكَ ، وَجَبَ عليه عِندَهم أنْ يَعْبُدَهُ ويُؤَدِّيَ عَنهُ ويبذلَ له التعبُّدَ والطاعةَ .

[٥٨أ] فإن كانَ المخاطَبُ قد تَقَدَّمَ علمُهُ بذٰلكَ ، فقد عَلِمَ كونَهُ ، تعالى ، مريدًا ، وٱسْتَغْنَى بِتَقَدُّمِ عِلْمِهِ بذٰلكَ عن ٱضطرارِهِ إلى العلمِ بأنّه مريدٌ . ولو لم يَكُنْ علمَ ذٰلكَ مِنْ حالِهِ ، فٱضْطِرَارُهُ المخاطَبَ إلى العلمِ بكونِهِ مريدًا في الجُمْلَةِ ولما يقصدهُ بالخطابِ لا يُوجِبُ كونَهُ عالِمًا بأنّه مُنعمٌ عليه باللَّذاتِ التي يخلقُها فيه وقاصِدٌ بها نَفْعَهُ . ومتى لم يعلمْ ذٰلكَ ، لم يجبْ عليه طاعتُهُ والأَدَاءُ عَنهُ .

فإن قالوا : فقد يصحُّ أن يضطرَّ المخاطَبَ إلى العلمِ بذاتِهِ وذاتِ كلامِهِ وأنّه كلامٌ له وإلى العلمِ بمُرَادِهِ وإلى العلمِ بأنَّهُ مُحْسِنٌ إليهِ ومُنعِمٌ عليه بما فَعَلَهُ مِنَ اللَّذاتِ فيه ؛ فإذا ٱضْطَرَّهُ إلى العلمِ بذٰلكَ ، وَجَبَتْ عليه طاعتُهُ .

يقالُ لهم : فليسَ يصحُّ على هٰذا الأصلِ أنْ يعلمَ أَحَدٌ أنَّ اللهَ مخاطِبٌ له إلَّا بأَنْ يَعْلَمَ ضرورةً وُجُودِهِ وما هو عليه مِنَ الحِكْمَةِ والصِّفَاتِ ، وأنّه غنيٌّ غَيْرُ مُحْتَاجٍ ، وأنّه قاصِدٌ بما يخرقُ به العادةَ وبما سمعهُ مِنْ خطابِهِ قَصْدًا للتصديقِ به ، وأنّه مُحسِنٌ مُنعِمٌ بما يَفْعَلُهُ مِنْ إلذاذِ عبادِهِ وإيلامِهِم أيضًا . وهٰذا يُوجِبُ أنّه لا يصحُّ العلمُ بأنّه مُرِيدٌ إلَّا مَعَ زوالِ المِحْنَةِ والتكليفِ والاضطرارِ إلى هٰذِهِ المعارِفِ . وهٰذا يُبطِلُ المِحْنَةَ والتكليفَ [٥٨ب] ويُغْنِي عن بعثةِ الرسلِ . وذٰلكَ ما لا يصيرونَ إليه ؛ فَبَطَلَ كلُّ ما يَتَعَلَّقُونَ به مِنْ جهةِ العقلِ في كونِهِ مريدًا . وباللهِ التوفيقُ .

فصل

فإن قالَ هٰذا الفريقُ مِنَ القدريّةِ : إنّما يُعْلَمُ كونُهُ مريدًا بأَدِلَّةِ السَّمْعِ دُونَ قَضِيَّةِ العقلِ ، إذ ليسَ في العقلِ ما يَدُلُّ على أنَّه مريدٌ . والسَّمْعُ الدَّالُّ على ذٰلكَ قولُهُ ، عزَّ وجلَّ : ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَـٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [١٦ النحل ٤٠] وقولُه : ﴿وَإِذَا أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ﴾ [١٣ الرعد ١١] وقولُه : ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [٢ البقرة ١٨٥] وقولُه : ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [١١ هود ١٠٧] وقولُه : ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [٤ النساء ٢٨] في أمثالِ هٰذِهِ الآياتِ التي أَخْبَرَ فيها عن كونِهِ مريدًا .

فيقالُ لهم : إنَّ تَعَلُّقَكُمْ في هٰذا بالسَّمْعِ مِنْ عظيمِ غَفْلَتِكُمْ لأجلِ أنَّ جميعَ هٰذِهِ الآياتِ وما جَرَى مَجْرَاها ليستْ تكونُ خبرًا عن كونِهِ مريدًا لأجناسِها وصِيَغِهَا ، وإنّما تكونُ خبرًا عن ذٰلكَ ، متى علمَ أنَّ المُتَكَلِّمَ بها قاصِدًا مريدًا للإخبارِ بها عن كونِهِ كذٰلكَ . ومتى لم يعلمْ هٰذا مِنْ حالِهِ ، لم يعلمْ كونها خبرًا . وهٰذا يُوجِبُ تقدُّمُ العلمِ بكونِهِ مريدًا على العلمِ بكونِ هٰذِهِ الأقاويلِ خبرًا .

فإن عادوا يقولون : إنّما نعلمُ كونَهُ مريدًا لِعِلْمِنَا [٥٩أ] بكونِ هٰذِهِ الأقاويلِ خبرًا .

قيلَ لهم : هٰذا باطلٌ ، لأنّكم إنّما تعلمونَ كونَها خبرًا بَعْدَ عِلْمِكُمْ بكونِهِ مريدًا على ما بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ ؛ فَبَطَلَ التعلُّقُ في ذٰلكَ بالسَّمْعِ .

ويقالُ لهم : إذا لم يَكُنْ في العقلِ عندكم دليلٌ على كونِهِ مريدًا ، ٱسْتَحَالَ على أصولِكُمْ وُرُودُ السَّمْعِ بإثباتِهِ مريدًا وإثباتِ إرادةٍ له ، لا يدلُّ العقلُ عليها ، كما قُلْتُم لأهلِ الحَقِّ : إذا لم تَكُنِ العقولُ دالَّةً على إثباتِ اليَدَيْنِ للهِ ، تعالى ، ٱسْتَحَالَ أن يَرِدَ سَمْعٌ بإثباتِ ذٰلكَ . وكُلُّ هٰذا يُبْطِلُ التَّوَصُّلَ إلى كونِهِ مريدًا بما ذكرُوهُ مِنْ جهةِ السَّمْعِ والعقلِ على أصولِهِمْ الباطلةِ .

فصل الكلام على البغداديّين في هٰذا الباب

قال : وجميعُ هٰذا الذي قدَّمْناهُ مِنَ الكلامِ على البصريّينَ لازمٌ للبغداديّينَ ، لأنَّهم يَزْعُمُونَ أنَّ اللهَ ، سبحانَهُ ، ليسَ بِمُرِيدٍ . وقد أوْضَحْنَا أنَّ القولَ «صدق» الذي هو عِندَهم هٰذِهِ الأصواتُ والأفعالُ الخارِقةُ للعادةِ لا يصحُّ أَنْ تَدُلَّ [٥٩ب] على صدقِ مُدَّعِي الرسالةِ إلّا بأنْ يعلمَ أنّه قاصِدٌ إلى الدلالَةِ على ذٰلكَ ؛ فإذا لم يَكُنْ عِندَهم مريدًا ، وَجَبَ أن لا يصحّ أَنْ يَدُلَّ على ذٰلكَ بقولِهِ ولا بِفِعْلِهِ .

ويقالُ للبغدادِيّينَ أيضًا : إذا كانَ القديمُ ، سبحانَهُ ، يفعلُ مِثْلَ المعجزِ في جنسِهِ ووجهِهِ وخرقِهِ للعادةِ مع العلمِ بوقوعِهِ مِنهُ ، وإن لم يَكُنْ ذٰلكَ معجزًا ولا دالًّا على الصدقِ ؛ فَبِمَ ذا ينفصلُ المعجزُ مِمَّا ليسَ بمعجزٍ ؟

فإن قالوا : بِكَوْنِ ما يفعلُ عِندَ دَعوَى النبوَّةِ مقترنًا بها .

قيلَ لهم : أَوَلَيْسَ قد يَفعَلُ زيدٌ عِندَ دَعوَى الرسالةِ والتوكيلِ عليه ما يقولُ مُدَّعِي ذٰلكَ أنَّه يفعلُ تصديقًا له ؟ ثُمَّ لا يعلمُ أنَّه مصدّقٌ له بذٰلكَ ، متى لم يعلمْ أنَّه قاصِدٌ به التصديق ، بل لو عَلِمْنَا أنّه لا يقصدُ به ذٰلكَ أو يقصدُ به غَيْرَ ما قالَهُ ، لم يَكُنْ دليلًا مع العلمِ به وإنْ فعلَ مقترنًا بالدعوى .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، عُلِمَ أنَّه ، متى لم يعلمْ ، تعالى ، مريدًا للدلالةِ على التصديقِ بما يفعلُ ، لم يَكُنْ تصديقًا ولا دالًّا على ذٰلكَ ، وَبَطَلَ ما قالُوهُ .

فإن قالوا : إذا علمَ ، تعالى ، أنَّ مِثْلَ ما يفعلُهُ مِنَ القولِ والفعلِ ، إذا وَقَعَ مِنَّا ، كانَ تصديقًا لمُدَّعِي الرسالةِ ، وَجَبَ أنْ يَدُلَّ مثله مِنْ فِعْلِهِ ، تعالى .

قيلَ لهم : إذا كنّا قد بَيَّنَّا أنَّ ما يكونُ دالًّا على التصديقِ مِنَ القولِ والفعلِ ، لم يَدُلَّ لجنسِهِ وصُورَتِهِ ولا لِتَقَدُّمِ مُوَاضَعَةِ أهل اللغةِ على دلالتِهِ ، وإنّما يكونُ دليلًا ،

[٦٠أ] إذا عَلِمْنَا قَصْدَ فاعلِهِ إلى التصديقِ به ؛ فَبَطَلَ ما قُلْتُم .

وكما أنَّ هٰذا الأصلَ يُبطِلُ على البغدادِيّينَ كونَهُ مصدّقًا للرُّسَلِ بالقولِ والفعلِ ، فهو أيضًا عِندَنا وعِندَ إخوانِهم مِنْ قدريّةِ البصريّينَ يُبطِلُ عليهم طريقَ العلمِ بكونِهِ مُنعِمًا ومُحسِنًا ومُثِيبًا ومُعَاقِبًا ومُستَصْلِحًا بِفِعْلٍ مِنَ الأفعالِ وكونِهِ مُكَلِّفًا ومُخبِرًا وآمِرًا وناهِيًا ومُوعِدًا ومُتَوَعِّدًا ومعظِّمًا ومُهِينًا ، إن كانَ الكلامُ فِعْلًا مِنْ أفعالِهِ ، وهو هٰذِهِ الأصواتُ ، لأنَّها إنَّما تكونُ تكليفًا وخطابًا وأمرًا ونهيًا وخبرًا بالقَصْدِ إلى ذٰلكَ ؛ فَمَنْ لَا قَصْدَ له ، لا يصحُّ كونُهُ عِندَ[1] البَصْرِيّينَ مُكَلِّفًا لشيءٍ ولا آمِرًا به .

وقد بَيّنَّا في أصولِ الفقهِ ونقضِ النقضِ وغيرِهما بُطْلَانَ قولِ البغداديّينَ أنَّ الأمرَ [والخبرَ][2] بهٰذِهِ الأصواتِ أمرٌ وخَبَرٌ لأنفسِهِمَا وأنّهما ليسا مِن جنسِ ما هو بصورَتِهِمَا بما يُغْنِي اليَسِيرُ منه ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

١ عند : على-د ، الأصل . محاولة تصحيح من قبل الناسخ .

٢ ما بين الحاصرتين انهدامة في الأصل .

فصل

فإن قالَ قائلٌ مِنَ المُحْتَجِّينَ لهم : يجوزُ أَنْ يَعْلَمَ البغداديُّونَ أنَّ قولَ اللهِ ، تعالى ، أمرٌ ونهيٌ وخبرٌ [٦٠ب] وتكليفٌ وإنْ وُجِدَ مِنْ جِنْسِهِ وصورتِهِ ما ليسَ كذٰلكَ ، بأن يُخْبِرَ النبيُّ ، عليه السلامُ ، عَنهُ بأنَّه قد أَمَرَ وأَخبَرَ بقولِهِ ، وأنْ يَعْلَمُوا ذٰلكَ بصيغةِ القولِ وصورتِهِ .

قيلَ : هٰذا نهايةُ البُعْدِ ، لأنَّه إنَّما يصحُّ أَنْ يَعْلَمَ الرسولُ أنَّ كلامَهُ أمرٌ وخطابٌ وخبرٌ ، متى صَحَّ عِلْمُهُ بأنَّهُ ، تعالى ، مريدٌ قاصِدٌ ؛ فإذا لم يَعْلَمْهُ مريدًا ، لم يَعْلَمْهُ مخاطِبًا وآمِرًا وناهِيًا ؛ فكيفَ تَعلمُ الأُمَّةُ ما لا يصحُّ أَنْ يَعْلَمَهُ ؟ فَزَالَ ما قالُوهُ .

هٰذا على أنَّا قد بَيَّنَّا أنَّه ، متى لم يَكُنْ مريدًا ويتقدّم عِلْمُ المكلّفِ بكونه كذٰلكَ ، لم يصحَّ أن يَعْلَمَ له ، تعالى ، رسولًا ، ولا أنَّ ما يظهرُ عِندَ قولِهِ معجزٌ وتصديقٌ له . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، فَسَدَ ما قالُوهُ مِنْ كُلِّ وجهٍ .

فصل الكلام على معمّر والجاحظ وكلّ قائلٍ منهم بفعلِ الطِّبَاعِ في هٰذا الباب

ويجبُ ، رحمكُمُ اللهُ ، بكلِّ ما بَيَّنَّاهُ بُطْلَانُ دلائِلِ النبوَّةِ على قولِ مُعَمَّرٍ[١] والجَاحِظِ والنَّظَّامِ ، إذا قالوا : إنَّ اللهَ ، سبحانَهُ ، يفعلُ كثيرًا مِنَ الأعراضِ بإيجابِ خلقهِ الجسمَ ، لأنَّنا إذا كنَّا [٦١أ] قد بَيَّنَّا أنَّ مِنْ حَقِّ المعجزِ أنْ يكونَ واقعًا مِنْ قِبَلِ اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، ومرادًا به التصديق ، وأنَّه إنَّما يَدُلُّ به على ذٰلكَ بطريقِ الاختيارِ وعلى وجْهِ دلالةِ المُوَاضَعَةِ .

وكان القائِلُ بفعلِ الطِّبَاعِ مِمَّنْ ذَكَرْنَا يَزْعُمُ أنَّ خبرَ الجِذْعِ وكلامَ الذئبِ وتسبيحَ الحَصَى - إنْ أَثْبَتَهُ - وتَغَيُّرَ الجسمِ والهيآتِ والموتَ الحادثَ بَعْدَ الحياةِ والحياةَ بَعْدَ الموتِ والجمعَ والتفريقَ والزلازلَ والأمطارَ وحركاتِ النجومِ والانفصالِ إلى أمثالِ ذٰلكَ فِعْلُ الجسمِ بِطَبْعِهِ وأنَّه ليسَ بفِعْلٍ للهِ ، سبحانَهُ ، ولا مِنْ قِبَلِهِ ولا موقوفٌ ومقصورٌ على أَحَ[دٍ ، فلَم][٢] يَجُزْ أن يكونَ ما يوجدُ مِنْ فِعْلِ الجسمِ بطبعِهِ دل[يلًا على ص]دقِ[٣] ومدَّعِي الرسالةِ ، لأنَّه غَيْرُ متعلِّقٍ بها ولا [واقع][٤] بطبعِ الجسمِ مِنْ أجلِهَا ، وإنَّما الطبعُ يوجِبُهُ ، حصلتِ الدعوى للرسالَةِ أو لم تحصلْ .

وقد قال البصريُّونَ والبغداديُّونَ مِنَ القدريّةِ : إنَّ القائِلِينَ مِنهُم بِفِعْلِ الطِّبَاعِ لا يصحُّ منهم معرفةُ النبوَّةِ .

---

١ هو معمّر بن عبّاد السُّلَمِيّ (ت٢١٥هـ/٨٣٠م) ، صاحب المعمَّرِيّة ، من متكلّمي المعتزلة . عنه ذكر المعتزلة (للبلخيّ) ١٣-١٤ ، الفهرست (للنديم) ١/٢/٥٧٤-٥٧٥ ، طبقات المعتزلة (للقاضي عبد الجبّار) ٢٤٥-٢٤٧ [الطبقة السادسة] ، سير أعلام النبلاء ١٠/٥٤٦ ، طبقات المعتزلة (لابن المرتضى) ٥٤-٥٦ [الطبقة السادسة] ، لسان الميزان ٧/١٤ (٨٥٨٠) ، الأعلام ٧/٢٧٢ .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

ونحنُ نقولُ : إنَّه لا يُمْكِنُ أَحَدٌ مِنَ القدريّةِ النّافِينَ لكونِهِ مُرِيدًا والمُدَّعُونَ لكونِهِ كذٰلكَ مِنهُم ولا للقائِلِينَ[1] بِفِعْلِ الطِّبَاعِ معرفة النبوَّةِ وكون المعجزِ معجزًا دالًّا على تصديقِ الرُّسُلِ . ومَن لم يَعْلَمْ ذٰلكَ ، فقد جهلَ النبوّاتِ . والجهلُ بها لا يَقَعُ إلّا مِنْ كافرٍ باللهِ ؛ فيجبُ إكفارُ جميعِهم بالجهلِ بذٰلكَ .

[٦١ب] وهٰذِهِ جُمْلَةٌ كافِيَةٌ في صِحَّةِ بعثةِ الرُّسُلِ مِنَ اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، ووجه الحكمةِ في ذٰلكَ والردّ على البراهمةِ وأحكامِ المعجزاتِ مقنعةٌ . وقد تَكَلَّمْنَا في التمهيدِ[2] بجُمَلٍ على اليهودِ والنصارى والمجوسِ تُغْنِي الناظرَ فيها . وبَسَطَ شيوخُنا الكلامَ عليهم في ذٰلكَ . والذي يجبُ الآنَ آستيفاءُ القولِ في الدلالةِ على صِدْقِ نَبِيِّنا ، صلّى اللهُ عليه .

---

١ للقائلين : للماعلىن ، الأصل .

٢ هو تمهيد الأوائل وتلخيص الأوائل (ط) . يُنظَر هناك باب الكلام على اليهود في ثبات نبوّة محمّد ، ﷺ ، والردّ على مَن أنكرها وطعن فيها من المجوس والصابئة والنصارى ١٥٦ فصاعدًا .

باب الكلام في ذكر الدلالة على إثبات نبوّة نبيّنا محمّد ، عليه السلام

إن قالَ قائلٌ : إنَّ جميعَ ما قَدَّمْتُمُوهُ إنَّما يدلُّ على جوازِ البعثةِ ولا يدلُّ على وقوعِها . وكذٰلكَ قولُهم ، فلا يجبُ أن يكونَ ما دلَّ على ثبوتِ نبوَّةٍ في الجُمْلَةِ دلالةً على التعيينِ ؛ فما الدليلُ على ثبوتِ نبوَّةِ نبيّكم محمّدٍ ، صلَّى اللهُ عليه ؟

يقالُ له : الذي يدلُّ على ذٰلكَ ظهورُ المعجزاتِ التي قد كَشَفْنَا مِنْ قَبْلُ وَجْهَ دلالتها على صِدْقِ مُدَّعِي النبوَّةِ .

ومعجزاتُهُ ، عليه السلامُ ، على ضَرْبَيْنِ . فضربٌ منها معلومٌ ظهورُهُ مِنْ قِبَلِهِ ، عليه السلامُ ، [٦٢أ] وعلى يدِهِ ضرورةً وهو القرآنُ . والضربُ الآخرُ مِنْ آياتِهِ معلومٌ بنظرٍ وٱسْتِدْلَالٍ ، نحو حنينِ الجِذْعِ وكلامِ الذئبِ ومَجِيءِ الشجرةِ وكلامِ الذِّرَاعِ وٱنشقاقِ القمرِ ، وغيرِ ذٰلكَ مِمَّا نذكرُهُ مِنْ بَعْدُ . ونذكرُ الدلالةَ على نبوَّتِهِ وصحَّةِ الخبرِ عنه .

ويجبُ أن نبدأَ بذكرِ الدلالةِ على نبوَّتِهِ بإعجازِ القرآنِ . فنقولُ وباللهِ التوفيقُ : إنَّ الدلالةَ لا تَتِمّ إلَّا بأنْ نعلمَ أنَّه ، عليه السلامُ ، قَدِ ٱدَّعَى النبوَّةَ وأَلْزَمَ ٱتِّبَاعَهُ والعلمَ بصدقِهِ ، وأنَّ القرآنَ قد ظَهَرَ مِنْ جِهَتِهِ ، وأنَّه ، عليه السلامُ ، تَحَدَّى العربَ بأنْ تأتي بِمِثْلِهِ أو مِثْلِ سورةٍ منه ، وأنَّهم لم يأتوا بذٰلكَ مع طُولِ التَّحَدِّي به ولا عارَضُوهُ ، مع العلمِ بِشِدَّةِ حِرْصِهِم وتَوَفُّرِ دَوَاعِيهِمْ وهِمَمِهِمْ على مُعَارَضَتِهِ وفَضِّ جَمْعِهِ ، وعلى أنَّهم إنَّما عَدَلُوا عن معارضَتِهِ ، لِتَعَذُّرِ ذٰلكَ عليهم وٱمتناعِهِ ، لا لِوَجْهٍ غيرِ ذٰلكَ ، وأنَّه إنَّما تَعَذَّرَ عليهِم الإتيانُ بِمِثْلِهِ أو بِمِثْلِ سورةٍ منه لأَمْرَيْنِ . أحدُهما ما فيه مِنْ عَجِيبِ النَّظْمِ وبَدِيعِهِ الخارجِ عن جميعِ أوزانِ كلامِهِمْ ونُظُومِهِ ، مع أنَّ مفردات كلامِهِ وألفاظِهِ وكلامهم الذي مِمَّا يَنْطِقُونَ ويَتَكَلَّمُونَ به مُتَمَكِّنُونَ مِنَ الإتيانِ به [٦٢ب] نثرًا ونظمًا ، يُخَالِفُ النَّظْمَ الذي وَرَدَ عليهِ وتُحُدُّوا به .

والوجهُ الآخرُ ما فيه مِنَ الفصاحةِ والبلاغةِ المُتَجاوِزَةِ لِقَدْرِ ما يَتَأتّى لهم ويعتادونَهُ مِنَ الفصاحةِ ، وسواء تَجَاوَزَ قدرَ بلاغتِهم بشيءٍ مُتَفَاوِتٍ عظيمٍ أو بِقَدْرٍ يَسِيرٍ بَعْدَ أنْ يعلمَ تميّزهُ مِنَ المزيةِ مِنْ بلاغتِهِمْ ، فإذا دَلَلْنَا على هٰذِهِ الجملةِ ، وصَحَّت الحُجَّةُ وزالت الشبهةُ وألْحقْنَا بذٰلكَ كلَّ ما هو تَوابع كلّ فصلٍ منه وما يدخلُ في بابِهِ مِمَّا تَجِدُونَهُ بَيّنًا مَشْرُوحًا . إن شاءَ اللّٰهُ .

والدليلُ على صِحَّةِ هٰذا الترتيبِ أنَّه لا يُمْكِنُ إقامةُ الدليلِ بالمعجزِ على نُبُوَّةِ مَنْ يَدَعِ الرسالةَ . وكذٰلكَ ، فإنّه لا يُمْكِنُ الاستدلالُ على نُبُوَّتِهِ بِمُعْجِزٍ ، لم يُعْلَمْ ثبوتُهُ وظهورُهُ . وهٰذا مِمَّا لا خِلَافَ فيه .

وكذٰلكَ فإنّهُ لا يُمْكِنُ أن يعلمَ أنَّ ما ظَهَرَ معجزٌ لمُدَّعِي الرسالة ، ولَمَّا يَتَحَدَّى بِمِثْلِهِ نَصًّا ونُطْقًا أو بما يقومُ مقامَ النُّطْقِ بذٰلكَ . وصورةُ تَحَدِّيهِ هو نفسُ قولِهِ : الذي يدلُّ على نُبُوَّتي أنَّ اللّٰهَ ، تعالى ، يُؤَيِّدني بما لا يَقْدِرُ عليهِ أحدٌ مِنَ العبادِ في جنسِهِ أو الوجه الذي يقعُ عليه ، بنفسِ هٰذا القول تَحَدّ ، وإنْ لم تظهرْ مُنازعَةٌ له في ذٰلكَ وردٌّ عليه ، لو ظَهَرَ ذٰلكَ مِنْ أُمّتِهِ أو بعضِها .

وكذٰلك فإنّه لا يعلمُ أنَّ ما تحدّى بِمِثْلِهِ معجزٌ ، متى لم يعلمْ أنّهم لم يُعَارِضُوهُ ويأتوا بِمِثْلِ ما ٱحْتَجَّ به ، لأنَّهم لو أتوا بِمِثْلِهِ ، لَبَطَلَتْ حُجَّتُهُ .

وكذٰلكَ فإنَّه لا يثبتُ [٦٣أ] بتركِهِمْ لمعارَضَتِهِ كونُهُ معجزًا ، إلَّا بأنْ يعلمَ أنَّهم عَدَلُوا عن ذٰلكَ ، لِتَعَذُّرِ مِثْلِهِ عليهم في حُسْنِ النَّظْمِ وقدرِ البلاغَةِ ، لا لِوَجْهٍ مِنَ التدبيرِ والرأيِ ودخولِ شبهةٍ عليهم أَوْجَبَتْ عدولَهم عن المعارضةِ مع التَّمَكُّنِ مِنْ ذٰلكَ ، لأنَّهم إنْ تَرَكُوا المعارَضَةَ لا لِتَعَذُّرٍ ، بل لخوفٍ أو عارضٍ أو رأيٍ أو شبهةٍ دَخَلَتْ عليهم ، لم يثبتْ كونُهُ معجزًا ، ولم يُؤْمَنْ أنْ يكونَ مِنْ كلامِهِ أو كلامِ بعضِ أهلِ لغتِهِ ولسانِهِ .

فأمّا وجوبُ العلمِ بأنَّه إنَّما تَعَذَّرَتْ عليهم معارضته لخروجِ نظمِهِ وبلاغتِهِ عن الحَدِّ والقَدْرِ الذي يَتَمَكَّنُونَ منه وقد جَرَتْ عادتُهم بِمِثْلِهِ ، فقد قالَهُ أكثرُ القائلينَ بإعجازِ القرآنِ .

والأَوْلَى عِندَنا أنَّه لو كانَ نظمُ القرآنِ وقدرُ بلاغَتِهِ وفصاحة ألفاظِهِ مِمَّا كانوا قادِرِينَ على مِثْلِهِ قَبْلَ التَّحَدِّي لهم ومُعْتَادٌ عِندَهم تَأَتِّي ذٰلكَ لهم وإمكانه ، ثُمَّ مُنِعُوا مِنْ ذٰلكَ برفعِ القدرةِ عليه أو بالصِّرْفَةِ عنه والإذْهَابِ بمعرفةِ ذٰلكَ عن قلوبِهِمْ مع الحِرْصِ على فِعْلِهِ وعلمهم بذٰلكَ مِنْ قَبْلُ ، لكانَ ذٰلكَ أيضًا آيةً عظيمةً ، لكن قد عُلِمَ بما نذكرُهُ مِن بعدُ أنَّه واردٌ بنظمٍ ما تَكَلَّمَت العربُ قَطّ بِمِثْلِهِ وعلى حَدٍّ مِنَ البلاغةِ ما أنْتَهَتْ قَطّ إليه بلاغتُهُمْ وعلومُهُمْ ؛ فَبَانَ بهٰذِهِ الجملةِ وجوبُ الترتيبِ الذي ذكرناهُ في هٰذِهِ الدلالةِ .

ونحنُ الآنَ نَدُلُّ على [٦٣ب] كلّ شيءٍ مِنْ ذٰلكَ يحتاجُ إلى دليلٍ ، لأنَّ منها ما لا يحتاجُ إلى ذٰلكَ لكونِهِ معلومًا ضرورةً .

فمِنْ ذٰلكَ حصولُ العِلْمِ ضرورةً بآدِّعائِهِ ، عليه السلامُ ، النبوَّةَ ، وإلزامِهم طاعتَهُ والانقيادَ لهُ وتَكَلُّف الأعمالِ والمَشَاقِ والعدولِ عن الراحةِ بِتَرْكِ ذٰلكَ واللّذات وكثيرٍ مِنْ عاداتِهم وطرائِقِهم ومذاهِبِهم . وهٰذا مِمَّا يُعلمُ ضرورةً مِنْ حالِهِ ، كما يُعْلَمُ ضرورةً كونُهُ بمكَّةَ والمدينة ، وما كانَ مِنْ غَزَوَاتِهِ وحروبِهِ المشهورةِ ؛ فهٰذا الفصلُ [لا] يحتاجُ إلى دليلٍ .

وكذٰلكَ فإنَّ ظهورَ القرآنِ عليهِ والعلمَ بأنَّه مِنْ قِبَلِهِ ظَهَرَ ، ومِنْ جِهَتِهِ نُجِّمَ دُونَ كلِّ أَحَدٍ مِنْ شيعَتِهِ ، وكلّ مَنْ عَدَاهُمْ مِنْ مُخَالِفِيهِ مِنْ أهلِ لغتِهِ وغيرِهم ، معلومًا بآضطرارٍ وبِمِثْلِ الطريقِ الذي منهُ يُعْلَمُ أنَّ قِفَا نَبْكِ مِنْ شِعْرِ آمرئ القَيْسِ ، وأنَّ عَفَت الديار مِنْ قِبَلِ لبيد ، وأنَّ الكتابَ لسيبويه ، وأنَّ المُوَطَّأ لمالِكٍ ، وبِمِثْلِ كلّ

طريقٍ نَعْلَمُ به شعرَ كُلِّ شاعِرٍ وخِطَابَةَ كلِّ خطيبٍ وكتابَ كلِّ مُصَنِّفٍ ٱشْتَهَرَ أَمْرُهُ ؛ وزالت الشبهةُ في بابِهِ .

وليسَ في أحدٍ مِمَّنْ قَدَحَ في نبوَّتِهِ مِنْ أهلِ المُلْكِ وغيرِهم مِنَ البراهمةِ والأوائلِ مَنْ يَرُومُ القَدْحَ فيها بإنكارِ ظهورِ القرآنِ [٦٤أ] مِنْ جهتِهِ وإضافتِهِ إلى غيرِهِ مِنَ العربِ أو العَجَمِ أو مِنْ أهلِ عصرِهِ ومَنْ قَبْلَهُم أو بَعْدَهُم ؛ فهٰذا أيضًا مِمَّا يُعلمُ ضرورةً ، ولا يحتاجُ إلى دلالةٍ . وباللهِ نستعينُ .

فصل القول في أنّه ، عليه السلام ، قد تحدّى العرب بمثله

فإن قال قائلٌ : فمِنْ أينَ لكم الآنَ على الترتيبِ الذي وَصَفْتُمْ أنّه ، عليه السلامُ ، تَحَدَّى قومَهُ وغيرَهم مِنْ أهلِ لغتِهِ أنْ يَأْتُوا بِمِثْلِهِ إلى أنْ ينظرَ هل عارضُوهُ فيه أم لا ؟ وما أنكرتُم مِنْ أنّه لم يَتَحَدَّهُمْ قطُّ بِمِثْلِهِ ؟ فلذٰلكَ لم يَتَعَاطَوْا معارضتَهُ . ولو أنّه تَحَدَّاهُمْ بذٰلكَ وقَرَعَهُمْ بالعجزِ عَنهُ والقصورِ عن معارضتِهِ ، لم يلبثوا أن[١] يُعَارِضُوهُ ، وإنّما كانَ يتلوهُ عليهم لتعريفِ السيرِ والشرائعِ وما يَتَضَمَّنُهُ مِنَ الآدابِ والأحكامِ ؛ فأمَّا أنْ يكونَ ٱدَّعَاهُ معجزًا له وقَرَعَهُمْ بالعجزِ عن مِثْلِهِ ، فلا أَصْلَ لذٰلكَ .

ومتى لم يصحَّ لكم أنَّه تحدَّى بذٰلكَ ، خَرَجَ عن كونِهِ معجزًا وصارَ بمثابةِ سائرِ أقوالِهِ وأفعالِهِ وتصرُّفِهِ الذي لم يَتَحَدَّهُم بِمِثْلِ شيءٍ مِنهُ ؛ فدُلُّوا على تحدِّيهِ بذٰلكَ ، إن كنتُم قادِرِينَ !

يقالُ له : وهٰذا الفصلُ أيضًا قد بَلَغَ في الظهورِ [٦٤ب] والشهرةِ ولُزُومِ العلمِ القلوبَ وبُطْلَانِ[٢] ٱلْسُنِ المُخالِفِينَ والمُوافِقِينَ له بذكرِهِ وبَلَغَ في الشهرةِ والظهورِ المَبْلَغَ الذي يُعلمُ ضرورةً ويُسْتَغْنَى فيه عن تَعَاطِي الدلالةِ .

وبِمِثْلِ ما به عَلِمْنَا ظهورَهُ بمكَّةَ والمدينةِ ودعوتَهُ إلى نفسِهِ وحُرُوبَهُ الواقِعَةَ بَيْنَهُ وبَيْنَ مُخالِفِيهِ وما شُهِرَ مِنْ مَغَازِيهِ وإيمانَ مَنْ آمَنَ به وٱتَّبَعَهُ مِنْ أصحابِهِ إلى غَيْرِ ذٰلكَ ، فعُلِمَ تحدِّيهِ بِمِثْلِ القرآنِ أو سورةٍ مِنْ مِثْلِهِ ، فَجَحْدُ ما عُلِمَ مِنْ تحدِّيهِ بمثابةِ جَحْدِ جميعِ ما ذَكَرْنَاهُ مِنْ أحوالِهِ الظاهِرةِ المعلومةِ بطريقِ النَّظَرِ .

ولا وَجْهَ للاحتجاجِ على صِحَّةِ ما يُعْلَمُ وقوعُهُ وحصولُهُ بٱضطرارٍ ، ولأنَّ جاحِدَ

---

١ أن : او ، الأصل .

٢ وبطلان : وابطلان ، الأصل .

المعلومِ مِنْ ذٰلكَ ضرورةً أقربُ إلى أنْ يَجْحَدَ كُلَّ ما نُورِدُهُ ونَحتجُّ به عليه في ذٰلكَ بما يقصرُ عن الضرورة ، كما أنَّ جَحْدَ السُّوفِسْطَائِيِّ والسُّمَنِيِّ[١] لِعِلْمِ المشاهداتِ وما تَوَاتَرَتْ به الأخبارُ يَمْنَعُ مِنْ مناظرتِهِ ، لأنَّنا لا يُمْكِنُنا أن نَبْلُغَ مناظرةً[٢] معه ، وإن انْتَهَيْنا فيها إلى أبْعَدِ غايةٍ ، إنْ صَحَّتْ مناظرتُهُ ، إلى شيءٍ يَزِيدُ على الضروراتِ ؛ فإذا حَمَلَ نفسَهُ على جَحْدِهَا ، فهو بأن يَجْحَدَ ما طريقُهُ النَّظَرُ والحُجَّةُ أقْرَبُ وإليه أَسْرَعُ . ولا وَجْهَ لِمُنَاظَرَةِ مَنْ هٰذِهِ حالُهُ .

فإن قالوا : كيفَ يجوزُ أن يكونَ العلمُ بِتَحَدِّيهِ ، عليه السلامُ ، بِمِثْلِهِ معلومًا[٣] ضرورةً مع جَحْدِ مَنْ جَحَدَ [٦٥أ] ذٰلكَ مِنَ المسلمينَ المُقِرِّينَ بنبوَّتِهِ ، كهشامٍ الفُوَطيِّ وعبَّادٍ الصيمريِّ صاحِبِهِ ومَنْ قالَ بقولِهما ؟ وقد عَلِمْنَا أنَّهما لا يجوزُ أن يَقُولَا أنَّه ادَّعَاهُ دليلًا على نبوَّتِهِ مع قولِهما أنَّ جميعَ الأعراضِ غَيْرُ دالَّةٍ على شيءٍ مِن حيثُ كانَتْ معلومةً بدليلٍ ، لأنَّ هٰذا مناقضةٌ ظاهِرةٌ وأنَّه لا يجوزُ أن يكونَ تحدِّيهِ بِمِثْلِهِ معلومًا ضرورةً ؛ وهما يجحدانِ ذٰلكَ ، لأنّ العاقِلَ لا يجوزُ مِنهُ حَمْلُ نفسِهِ على جَحْدِ الضروراتِ .

فيقالُ لهم : قد بَيَّنَّا فيما سَلَفَ أنَّ تحدِّيَهِ واحتجاجَهُ به معلومٌ ضرورةً وأنَّ العلمَ بذٰلكَ كالعلمِ بكونِهِ ، عليه السلامُ ، في العالَمِ وادِّعائه[٤] وما كانَ مِنْ حُرُوبِهِ وغَزَوَاتِهِ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، وَجَبَ أنْ يكونَ هشامٌ وعَبَّادٌ جاحِدَيْنَ للضرورة ، إنْ صَحَّ عَنهُما جَحْدُ تَحَدِّيهِ بِمِثْلِ القرآنِ .

وليسَ يمتنعُ عِندَنا على الواحِدِ والاثْنَيْنِ ومَنْ جَرَى مَجْرَاهُمَا جَحْدُ الضروراتِ ، وإنِ

---

١ من أتباع السُّمَنِيَّة . يُنظَر الفهرست ٤٢٢/١/٢ . عنها وعن السوفسطائيّة يُنظَر هنا الصفحة التالية ١٢٢ .

٢ مناظرة : إضافة في الهامش الأيمن ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

٣ معلومًا : معلوم ، الأصل .

٤ وادعائه : وادعاه ، الأصل .

آمتنعَ ذٰلكَ على أهلِ التواترِ ، فهما عِندَنا بمثابةِ جاحِدِ المشاهداتِ والضروراتِ مِنَ السُّوفِسْطَائِيَّةِ[1] والسُّمَّنِيَّةِ[2] . ولا يجوزُ أنْ يُوجدَ مِنْ جاحِدِي ذٰلكَ قومٌ هُمْ أَهْلُ تواتُرٍ .

وقد رُوِيَ عن عَبَّادٍ أنَّه جَحَدَ وَقْعَةَ الجَمَلِ بالبصرة وقَتْلَ مَنْ قُتِلَ بها ؛ فإنْ صَحَّ [٦٥ب] هٰذا أيضًا عَنهُ ، فهو جاحِدٌ للضرورة . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلك ، زالَ التعلُّقُ بقولِهما .

هٰذا على أنَّهما وجميعَ الأُمَّةِ لا يُخالفانِ في كونِ القرآنِ معجزًا لرسولِ الله ، صلَّى الله عليه ، وإنِ آختلفوا في جهةِ كونهِ معجزًا على ما سَنُفَصِّلُ ذِكْرَ آختلافِهم فيه .

وقد قال عبَّادٌ وهشامٌ : إنَّ المعجزَ في زَمَنِ النبيّ ، عليه السلامُ ، جبريلُ المُنَزِّلُ بالقرآنِ وإنَّ الجذعَ والشجرةَ اللذَيْنِ حَنَّا نحو النبيّ ، عليه السلامُ ، هما المعجزُ .

وهٰذا خِلَافٌ في عبارةٍ دُونَ مَعنًى ، لأنَّهما يَعْنِيَانِ أنَّ كونَ جبريلَ منزِّلًا بالقرآنِ معجزٌ وكونَ الشجرةِ جاثِيَةً وخارَّةً للأرضِ خَرًّا هو المعجزُ . وهٰذا عِندَ التحقيقِ رجوعٌ إلى أنَّ حركتَها ونظمَ القرآنِ وبلاغتَهُ هو المعجزُ دُونَ نَفْسِ جبريلَ ونَفْسِ الشجرةِ . وكيفَ يكونُ نفسُهُ معجزًا ولو لم يَكُنْ مُجْرٍ له ، لم يَكُنْ معجزًا ؟

فقولُهُ : إنَّ كونَ الجسمِ على صفةٍ هو المعجزُ ، رجوعٌ إلى أنَّ المعجزَ هو الصفةُ ، وإنَّما وَرَّطَهُمَا في هٰذا التخليطِ وأَخْبَطَ ظَنَّهُمَا أنَّ الأعراضَ ، لَمَّا عُلِمَتْ بدليلٍ ، لم يَجُزْ أنْ تكونَ دَالَّةً .

وهٰذا قولٌ ، قد بَيَّنَّا بطلانَهُ في غَيْرِ موضعٍ ؛ فَسَقَطَ ما ظَنَّاهُ وصارَ هٰذا الخلافُ مِنهُما خِلَافًا في عبارةٍ دُونَ مَعْنًى .

---

١ عن هذه الفرقة ومذهبها يُنظَر الفرق بين الفرق ١٩٨ ، الغنية في الكلام ٢٢١/١ .

٢ عن هذه الفرقة وأقوال أصحابها يُراجَع الفهرست (للنديم) ٣٩/١/١ ، ٤٠١/١/٢ ، ٤٢٢ [مذاهب السُّمَنِيَّة] ، ٤٣٤ ، ٤٣٧ ، كتاب التنبيه (للملطيّ) ٧٧ ، الغنية في الكلام (للأنصاريّ) ٢٣٠/١ .

فصل

وممَّا يُبَيِّنُ أيضًا ظهورَ [٦٦أ] تحدِّيهِ بمثلِ القرآنِ وَكَوْنَ ذٰلك معلومًا بٱضطرارٍ ما قدَّمنا في كتابِ الانتصار لنقلِ القرآنِ والردّ على مَن نَحَلَهُ الفسادَ بزيادةٍ أو نقصانٍ ، وأنَّ بَيَانَ النبيّ ، عليه السلامُ ، له كان بَيَانًا واحِدًا وظاهِرًا مشهورًا وكلّ آيةٍ مِن آياتِهِ وسورةٍ مِن سورِهِ وكلمةٍ مِن كلماتِهِ لا شَكَّ على مُخالفٍ ولا مُوافقٍ في شيءٍ منه ، وأَوْضَحْنَا ذٰلكَ بما يُغْنِي الناظِرَ فيه .

فإذا كان ذٰلك كذٰلكَ وكُنَّا بالضرورة نعلمُ كَوْنَ تَبَّت والكوثرِ والعصرِ بَيْنَ جُمْلَةِ القرآنِ الذي أَتَى به ، وَجَبَ أن يعلمَ بمثلِ ذٰلكَ أنَّ قولَهُ : ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [١٧ الإسراء ٨٨] مِن جُمْلَةِ القرآنِ الذي تلاهُ عليهم وكون تلقينِهِ إيَّاهم وتعليمِهِ لكبارِهم وصغارِهم والقاطِنِينَ مَعَهُ والوافِدِينَ عليه .

وكذٰلكَ قولُهُ في الآيةِ : ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [٢ البقرة ٢٤] يمكنُهم مِن تكذيبِهِ مِن وجهَيْنِ . أحدُهما قولُهُ أنّهم لا يَقْدِرُونَ على مثلِهِ . والآخرُ قولُهُ : ﴿لَن تَفْعَلُوا۟﴾ ؛ ولو فعلوا ذٰلكَ ، لأَكْذَبُوهُ في هٰذا القولِ .

وكذٰلك قولُهُ : ﴿أَمْ يَقُولُونَ[١] شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ﴾ [٥٢ الطور ٣٠] إلى قولِهِ : ﴿فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَٰدِقِينَ﴾ [٥٢ الطور ٣٤] .

وصَلَّى اللهُ على محمّدٍ النبيّ وعلى آلِهِ الطَّاهِرِينَ .

يتلوه : ومن نصوصِ التحدّي بمثلِهِ .

---

١ يقولون : إضافة في الهامش الأيمن ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

[٦٦ب][1]

---

١ ظهر هذه الورقة كلّه بياضٌ في الأصل على أنّه فاصل بين الجزء المنتهي وبين الذي يليه .

[٦٧أ]

التاسع

من النبوّات

من هداية المسترشدين

تصنيف القاضي الجليل

أبي بكر محمّد بن الطيّب الأشعريّ

كرّم الله وجهه

[٦٧ب]

بسم الله الرحمن الرحيم

ومن نصوصِ التَّحَدِّي بمثلِهِ قولُهُ ، تعالى : ﴿فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ وَٱدْعُواْ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [١١ هود ١٣] وقولُهُ : ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾ [١٠ يونس ٣٨] ؛ وهٰذا نهايةُ التقريعِ والعجزِ والقُصُورِ عن معارضتِهِ وغايةُ التَّحَدِّي بمثلِهِ .

وإذا كان ذٰلك كذٰلكَ في نَصِّ التلاوةِ المعلومةِ مِن ضرورةٍ ، بَطَلَ إنكارُ مَن أَنْكَرَ تحدِّيه .

فإن قيل : ما يُعْلَمُ قطعًا أنَّ هٰذِهِ الآياتِ مِن جملةِ ما أَتَى به وتَلَاهُ عليهم وعَلَّمَهُمْ إيَّاهُ .

قيل لهم : فهٰذا حُكْمُ وُجوبِ الشَّكِّ في ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [١١٢] و﴿تَبَّتْ﴾ [١١١] و﴿كهيعص﴾ [١٩] و﴿الم﴾ [٢] وكلِّ سورةٍ مِنهُ وآيةٍ مِن آياتِهِ وكلمةٍ مِن كلماتِهِ . وهٰذا يُؤَدِّي إلى الشَّكِّ في جميعِهِ . وهو مِمَّا لا يبلغُ إليه ذو نَحِيزَةٍ وتحصيلٍ ؛ فبَطَلَ ما قالوهُ .

فإن قال قائِلٌ : فما يُدرِيكُم ؟ لعلَّ هٰذِهِ الآياتِ نَزَلَتْ في آخرِ عمرِهِ وعِندَ مفارقتِهِ لهم ؛ فلم تَتَّسِعِ المدَّةُ لمعارضَةِ أهلِ المدينةِ له .

يقالُ له : لو كان الأمرُ على ما ذكرتَهُ ، لم يَمْتَنِعْ مِن معارضةِ سورةٍ منه . وهو لم يَقُلْ لهم عِندَ قولِهِ : ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾ [١٠ يونس ٣٨] مِن طِوَالِهَا ، كالبقرة وآلِ عمرانَ أو الفلقِ وتَبَّت والكوثرِ . وقد عُلِمَ أنّهم لو كانوا [٦٨أ] على معارضَةِ هٰذا القدرِ مِنْهُ قادِرِينَ ، لم يَضِقِ الوقتُ عليهم عن معارضتِهِ . ولو ضَاقَ ذٰلكَ عليهم في

أيَّام حياتِهِ ، لو تصوّر أنّه مات ، عليه السلامُ ، عقيبَ هٰذِهِ الآياتِ ، لم يتعذَّرْ عليهم الإتيانُ به بَعْدَهُ .

وإن يَقْدَحُوا بذٰلكَ في قولِهِ : ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ [١٧ الإسراء ٨٨] وقولِهِ : ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ﴾ [٢ البقرة ٢٤] وبأن يأتوا بمثلِ الكوثرِ والعصرِ وأن يقولوا : هٰذا تكذيبٌ له في تَمَكُّنِنَا من ذٰلكَ ؛ فلَمَّا لم يعرضوا له ، عُلِمَ أنّه مُمْتَنِعٌ عليهم ومُتعَذِّرٌ مِن أفعالِهم ؛ فبَطَلَ ما قالوهُ .

ويقالُ لهم : إنَّ جميعَ آياتِ التحدِّي مَكِّيَّةٌ . وذٰلكَ معلومٌ عِندَ مَنْ عَلِمَ المَكِّيَّ والمدنيَّ وتاريخَ نزولِهما ؛ فسَقَطَ أيضًا ما قالوهُ .

ويدلُّ على أنّه لا بُدَّ أنْ يكونَ مُتَحَدِّيًا لهم بمَكَّةَ والمدينةِ إمَّا بنصِّ التلاوةِ التي قدَّمنا ذكرَها أو بلفظِهِ .

وقولهُ : إنّه محالٌ في صفتِهِ بقاؤهُ بمَكَّةَ نحو أربعةَ عَشَرَ سنةً والقرآنُ ينزلُ عليه متتابعًا مُتَّصِلًا وهو غير مُتَحَدٍّ[1] لهم بمثلِهِ ومقرّعٍ بالعجزِ عن ذٰلكَ ، ثُمَّ يوقعُ التحدِّي به عِندَ الهجرة ومصيرِهِ إلى المدينةِ ، لأنّه قد عُلِمَ مِن دينِهِ أنّه كان يقولُ : إنَّ جميعَهُ مُعْجِزٌ ، ما نَزَلَ مِنهُ بمَكَّةَ وبالمدينةِ ؛ فلو تَرَكَ التحدِّي بمثلِهِ بمَكَّةَ وأوْقَعَهُ بالمدينةِ مع أنّه مدَّعٍ للنبوَّةِ طُولَ تلك [٦٨ب] المدَّةِ بمَكَّةَ ، كان آيةً له بالمدينةِ ، لم يَجُزْ أن لا يتعلَّقُوا عليه بذٰلكَ ، ويجعلونَهُ مِن أعظمِ الحُجَّةِ عليه ولا أن لا يقولَ له قائِلٌ مِنهُم : إنَّه ما ٱدَّعَيْتَ قطُّ بمكَّةَ أنّه معجزٌ ولا تَحَدَّيْتَ بمثلِهِ ، والنازلُ عليكَ بمَكَّةَ مِثْلُ النازلِ عليكَ بالمدينةِ أو أكثرُ ؛ فكيفَ صارَ نزولُهُ بالمدينةِ آيةً دُونَ نزولِ ما نَزَلَ مِنهُ بمَكَّةَ ؟ وإذا عُلِمَ مِن حالِكَ أنَّكَ ما ٱحْتَجَجْتَ قطُّ بما نَزَلَ بمَكَّةَ ،

---

١ متحدٍّ : مىحدى ، الأصل .

وَجَبَ أنْ يكونَ حُكْمُ ما ظَهَرَ مِنكَ بالمدينةِ حُكْمَهُ ولَكَانَ في ذٰلكَ أَعْظَمَ الشبهةِ ، بل فيه حُجَّةٌ عليه ، لأنَّه إن ثَبَتَ أنَّ ما نَزَلَ بمَكَّةَ ليس بمعجزٍ ، فكذٰلك ما نَزَلَ بالمدينةِ .

وفي عدمِ موافقتِهِ على ذٰلكَ والتقريعِ له به أوضحُ دليلٍ على أنَّه كان مُحْتَجًّا به ومُتَحَدِّيًا بمثلِهِ بمَكَّةَ والمدينةِ . وفيه سُقُوطُ ما قالُوهُ .

فإن قيل : يجوزُ أن يقولَ لهم في جوابِ هٰذا : إنِّني لم أتحدَّكُمْ بمثلِهِ بمَكَّةَ لِقِلَّةِ عَدَدِ أَنْصَارِي[1] والخوفِ على نَفْسِي وَأَوْقَعْتُ التحدِّيَ بالمدينةِ عِندَ حُصُولِ النُّصْرَةِ والحَامِيَةِ ومَن له دفعٌ ومَنَعَةٌ .

يقالُ لهم : هٰذا باطِلٌ ، لأنَّه قد كان سَفَّهَهُمْ بمَكَّةَ وضَلَّلَهُمْ وسَخَّفَ أحلامَهم ولم يَخَفْ مع ذٰلك سيوفَهم ؛ فإذا لم يَخَفْهُمْ مع تجريدِ دعواهُ لضَلالِهم ، فكيفَ يخافُ مِن تحدِّيهِ بمثلِ القرآنِ والاحتجاجِ به ؟ هٰذا بعيدٌ جدًّا .

على أنَّه لو صَحَّ وسُلِّمَ تركُهُ التحدِّي بمَكَّةَ لهٰذِهِ العلّةِ وإيقاعُهُ إيَّاهُ بالمدينةِ ، لَوَجَبَتْ حُجَّتُهُ وثَبَتَ كونُه معجزًا ، لأنَّ المعارضةَ لو كانت ممكنةً لهم ، لعارَضُوهُ وهم بمَكَّةَ وإن كان بالمدينةِ وَرَاسَلُوهُ بذٰلكَ وأَشَاعُوهُ ، بل لو كان في إمكانِهم وطباعِهم التكلُّمُ بمثلِهِ ، لم يقطعْهم الحربُ وإعجالُهُ إيّاهم به عن المعارضةِ التي يَقْدِرُونَ [٦٩أ] عليها ، كما لم يَقْطَعْهُمْ حضورُ المعركةِ وتَزَاحُفُ الصفوفِ والتقاءُ الأقرانِ عن الخطابةِ بَيْنَ الصَّفَّيْنِ والارتجازِ وقَوْلِ الشعرِ وكلِّ قولٍ ، هو في طَبْعِهم وإمكانِهم .

ولَمَّا لم يعرضوا لذٰلكَ عِندَ السِّلْمِ والهُدْنَةِ ولا عِندَ الحَرْبِ والهَيْجِ ، عُلِمَ قُصُورُهم عن ذٰلكَ وتعذُّرُهُ عليهم وبَطَلَ ما قالُوهُ .

---

١ عدد أنصاري : عددى نصارى ، الأصل .

فصل

وإن هم قالوا : إنَّ جميعَ الآياتِ التي فيها التحدّي بِمِثْلِ القرآنِ قد قالَ ، عليه السلامُ ، أنّها مِنْ كلامِ اللهِ وقولِهِ ، وليستْ بقولٍ له ، وإنَّما هو مُخبِرٌ لها ؛ فكيفَ يجوزُ أنْ يكونَ مُتَحَدِّيًا مع كونهِ حاكِيًا ومُخبِرًا ؟

يقالُ لَهُم : قد عَلِمَ كلُّ عاقِلٍ أنَّه لا فَرْقَ بَينَ تَحدِّيهِ بِمِثْلِهِ بقولِهِ وما هو كلامٌ له وبَيْنَ حكايةِ ذٰلكَ عن اللهِ ، تعالى ، في أنَّه تَحَدٍّ لهم بالأَمْرَيْنِ جميعًا ، بل يجبُ أن يكونَ التحدّي بنفسِ التنزيلِ أَقْوَى وأظهرَ مِنهُ بقولِهِ ، لأنَّه إنَّما يقولُ لهم : إنَّ هٰذِهِ الآياتِ تَحَدٍّ مِنَ اللهِ لكم بِمِثْلِهَا وإخبارٌ منه بأنّكم لا تَقْدِرُونَ ولا الجنّ وإنْ تَظَاهَرُوا على ذٰلكَ . ولا فَرْقَ بَيْنَ أنْ يقولَ لهم : إنَّ اللهَ مُتَحَدٍّ[1] لكم بهٰذِهِ الآياتِ ، وبَيْنَ أن يَتْلُوَها عليهم ، وإن لم يَقُلْ ذٰلكَ في أنَّه تَحَدٍّ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما قالُوهُ .

---

١ متحدٍّ : متحدى ، الأصل .

فصل

وشيءٌ آخرُ ، وهو أنّه لو سُلِّمَ أنَّ تَحَدِّيَهُ بالقرآنِ في نفسِ التلاوةِ وبلفظِهِ[١] وقولِهِ ليس مِمَّا يُعْلَمُ باضطرارٍ ، لَوَجَبَ أنْ يُعْلَمَ ذٰلكَ بواضحِ الأَدِلَّةِ ؛ فمِنها أنَّه لو تَرَكَ ، عليه السلامُ ، التحدِّيَ ، لم يَكُنْ بُدٌّ مِنْ أن يكونَ إنَّما تَرَكَ ذٰلكَ لِعِلْمِهِ [٦٩ب] بأنَّه ليسَ بمعجزٍ وأنَّه بمنزلةِ بلاغتِهم ونظمِهم . وهٰذا باطِلٌ ، لأنَّه مِن أفصحِ العربِ وأعرفِهم بِقَدْرِ تَفَاوُتِ البلاغاتِ والوزنِ الخارجِ عن جميعِ أوزانِ كلامِهم .

وإذا كُنَّا نحن قد عَرَفْنَا ذٰلكَ مِن حالِ القرآنِ ، وأنَّه قد تَعَذَّرَ على أهلِ عصرِهِ ومَن بَعْدَهم وإلى الآنَ مع طُولِ الدَّهْرِ وكثرةِ المِرَاءِ فيه وطُولِ الخَطْبِ ودَعوَى المسلمينَ كونَهُ معجزًا باقِيًا ، وأنَّه لم يُعَارَضْ قطُّ ، ولا وقعتْ مساواةٌ في سورةٍ مِنْ مِثْلِهِ في نظمٍ أو بلاغةٍ ، وأنَّ ذٰلك لو كان وَوَقَعَ بموجب[٢] نقله وتَوَفُّرِ الدَّوَاعِي على إظهارِهِ ، وَجَبَ لذٰلكَ أن يُعْلَمَ أنَّه ، عليه السلامُ ، أَعْلَمُ بفضلِ بلاغتِهِ وجزالَةِ نظمِهِ مِن سائرِ أُمَّتِهِ وغيرِهم ، وأن يكونَ لذٰلكَ أسرعَ الناسِ إلى التحدِّي بمثلِهِ وإظهارِهِ الاحتجاجَ به ، لأنَّه هو المُدَّعِي للنبوَّةِ ونزولِ الوَحْيِ ، وأنَّه الناطِقُ عن اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، وأنَّه مُنَزَّلٌ عليه مِن قِبَلِهِ ؛ فلا يجوزُ مع ذٰلكَ إهمالُهُ للتحدِّي به والحالُ هٰذِهِ . ولا يمكنُ أنْ يكونَ إنَّما تَرَكَ التحدِّيَ به لِاعتقادِهِ كونَهُ غَيْرَ مُعجزٍ لِمَا وصفناهُ مِن فضلِ معرفتِهِ بِقَدْرِ البلاغةِ .

وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، لم يَجُزْ تركُهُ التحدِّيَ به لِاعتقادِهِ أنَّه ليس بمعجزٍ ولا تركُهُ له مع العلمِ بأنَّه معجزٌ . وهٰذا واضحٌ في أنَّه لا بُدَّ أنْ يكونَ ، عليه السلامُ ، قد تَحَدَّى بمثلِهِ .

---

١ وبلفظه : وبلظفه ، الأصل .

٢ بموجب : إضافة في الهامش الأيمن ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

فصل

[٧٠أ] ومِمَّا يدلُّ على ذٰلكَ دلالةً ظاهِرةً أنَّه لا يجوزُ بٱتِّفاقِ أهلِ العقلِ عليه ولا على شيعتِهِ ومُتَّبِعِيهِ ولا على ذَوِي الأحلامِ والنُّهَى[1] مِن مُخالِفِيهِ أنْ يَبْقَى فيهم بطُولِ تلكَ المدَّةِ بمَكَّةَ والمدينةِ مُدَّعِيًا للنبوَّةِ ، وأنَّ جبريلَ ، عليه السلامُ ، ينزلُ عليه بالوَحْيِ ، وأنَّه لا ينطقُ عن الهَوَى ، وأنَّه وَحْيٌ يُوحَى ويَتْلُو[2] عليهم : ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِٕ نَفْسِىٓ﴾ [١٠ يونس ١٥] ، وأنَّه مُهَيْمِنٌ على كلِّ كتابٍ ، ويَتْلُو[3] عليهم : ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [١٣ الرعد ٣١] ، وأنَّه : ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ○ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾ [٢٦ الشعراء ١٩٣-١٩٤] و﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [٣٤ سبأ ٢٨] وأمثال هٰذِهِ الآياتِ التي فيها تفخيمُ شأنِهِ وشأنِ القرآنِ ويَدْعُوهُمْ مع ذٰلكَ إلى الاعترافِ بنبوَّتِهِ والقطعِ على باطنِهِ وبذلِ الطاعةِ له والدخولِ تَحْتَ أوامرِهِ ونواهِيهِ وتكلُّفِ الأعمالِ الشاقَّةِ وتَرْكِ الهوى والشهواتِ ومفارقةِ العاداتِ ويتوعَّدُهم على مخالفتِهِ بالنارِ وأليمِ العذابِ وعلى موافقتِهِ بالجَنَّةِ ودوامِ النعيمِ والخلودِ فيها ، ولا يحتجُّ في ذٰلكَ بحُجَّةٍ ولا يُظْهِرُ آيةً ، وإنّما يقولُ لهم : أنا نبيٌّ للهِ ، فٱتَّبِعُونِي ، لأنَّ مُدَّعِي هٰذا مِنَّا ومِنْ غَيْرِنا [٧٠ب] في كُلِّ عَصْرٍ في حُكْمِ البُلْهِ والمُتَنَقِّصِينَ ومِمَّنْ يُهزَلُ به ويُزْرَى على عقلِهِ ، ولم تَكُنْ هٰذِهِ حالَهُ وصفتَهُ ، عليه السلامُ .

وكذٰلك فإنَّه لا يجوزُ في صفةِ قريشٍ وغيرِهم مِنَ العربِ مع ثاقِبِ أفهامِهم وَجَوْدَةِ قرائِحِهم وأذهانِهم وصِحَّةِ نَحَائِزِهم ووُفُورِ عقولِهم أن لا يقولوا له طُولَ تِلْكَ الأيَّامِ : فَبِأَيِّ شيءٍ مُيِّزْتَ وبِنْتَ مِنَّا ؟ وأيُّ حُجَّةٍ مَعَكَ على ذٰلكَ ؟ وكيفَ يجبُ علينا

---

١ والنهى : والنُها ، الأصل .

٢ ويتلو : وىلوا ، الأصل .

٣ ويتلو : وىلوا ، الأصل .

ٱتِّباعُكَ وطاعتُكَ مع مساواتِكَ لنا وكونِكَ غَيْرَ بائِنٍ مِنَّا بشيءٍ ، ولا يَجبُ عَلَيْكَ طاعتُنا وٱتِّباعُنا وٱعتقادُ طاعتِنا ؟ فكيفَ يسوغُ لكَ دَعوَى نزولِ الملائكةِ عَلَيْكَ بالوَحْيِ وحالُكَ في مساواتِنا هٰذِهِ وإنَّكَ تَنْطِقُ عن اللهِ ، تعالى ، وتُصَلِّي تارةً إلى بيتِ المقدسِ وتارةً تقولُ : نُسِخَ ذٰلكَ إلى الكعبةِ . وتقولُ في كثيرٍ مِنَ الأحكامِ : إنَّني مُتَرَقِّبٌ للوَحْيِ فيها ، وأنَّه قد نَزَلَ عَلَيَّ وأُوحِيَ إليَّ كذا وكذا . ويلزمُنا تصديقُكَ وٱلتزامُ شريعتِكَ بغَيْرِ حُجَّةٍ معجزةٍ ولا دلالةٍ إلَّا مِنْ حيثُ جازَ لنا مِثْلُ هٰذا ؟ هٰذا معلومٌ وُجُوبُ قولِهِ والاعتراضِ به مِنْ أمثالِهم ومِن كلِّ عاقلٍ دَونَهم في رُتْبَةِ الفِطْنَةِ والتَّحْصِيلِ .

وقد عُلِمَ أنَّه لم يَكُنْ منه قَوْلُ ذٰلكَ له ؛ فهٰذا يدلُّ على تَعَلُّقِهِ بِحُجَّةٍ ودلالةٍ في ذٰلكَ بشيءٍ إمَّا أنْ يكونَ حُجَّةً أو شبهةً ، يجبُ النظرُ فيها .

وكذٰلكَ فإنَّه لا يجوزُ على مثلِ شِيعَتِهِ وصحابتِهِ ، كالأَئِمَّةِ الأربعةِ والعشرةِ ونُقَبَاءِ المهاجرينَ والأنصارِ ومَنْ كانَ فيهم الأمراءُ والحُكَّامُ وأصحابُ [١٧أ] الأخبارِ والرَّايَاتِ مع وُفُورِ عقولِهم وصِحَّةِ أحلامِهم وما هم عليه مِنَ الحَمِيَّةِ والأَنَفَةِ ومرارةِ النفوسِ وشِدَّةِ المُنَافَسَاتِ وطَلَبِ الرِّئَاسَاتِ أن يبذلوا له ، عليه السلامُ ، نهايةَ الطاعةِ والخُنُوعِ ويَحمِلُونَ أنفُسَهُمْ في نُصْرَتِهِ على بَذْلِ المُهَجِ والنفوسِ وتَلَفِ الأموالِ ومفارقةِ العشائرِ والأوطانِ وقتلِ الآباءِ والإخوانِ والقراباتِ وٱلتزامِ شريعتِهِ وَتَكَلُّفِ الأعمالِ والعُدُولِ عن المَيْلِ والشَّهَوَاتِ ولزومِ أكثرِهم للنُّسُكِ وتركِ الدنيا وعزمِ قومٍ منهم على الاختِصَاءِ[١] والرهبانِيَّةِ حتّى نَهاهُمْ عن ذٰلكَ وتصديقِهِ في جميعِ الأُمُورِ كُلِّها بغَيْرِ حجَّةٍ ولا دلالةٍ ولا تعلُّقٍ بشيءٍ إمَّا أنْ يكونَ حُجَّةً في نفسِهِ أو شبهةً ، للنظرِ فيها مدخلٌ . ومتى أجازَ مُجيزٌ عليهم هٰذِهِ الطاعةَ والانقيادَ والالتزامَ

---

١ الاختصاء : الاختصى ، الأصل .

بغيرِ وجهٍ ولا شبهةٍ ، فقد وَصَفَهُمْ بغايةِ النَّقْصِ والجهلِ وما تُوجبُ العقولُ ضِدَّهُ وتَقْتَضِيهِ .

ولو قيلَ : إنَّه إنِ ٱتُّفِقَ مِنْ مُوَافِقِيهِ ٱتِّباعُهُ بغيرِ مُطَالَبَةٍ له بحُجَّةٍ وتَرْكِ مُطَالَبَةِ مُخالِفِيهِ أيضًا بحُجَّةٍ في ذٰلكَ مع وُفُورِ عقولِهم وأحلامِهم ، لَكَانَ ذٰلكَ آيةً عظيمةً وخرقًا لعادةِ العقلاءِ ، لم يَكُنْ ذٰلكَ ببعيدٍ .

هٰذا على أنَّه قد عُلِمَ أنَّ مُسَيْلِمَةَ والأَسْوَدَ العَنْسِيَّ وكُلَّ كَذَّابٍ مُدَّعٍ للنبوَّةِ في زَمَنِهِ ، عليه السلامُ ، وبَعْدَهُ لم يلزمْ ٱعتقاد نُبُوَّتِهِ بنفسِ قولِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يأتِيَ **[٧١ب]** بضَرْبٍ مِنَ الشبهةِ مِنْ كهانةٍ أو حِيلَةٍ أو أَمْرٍ مِنَ الأمورِ . وإذا لم يَجُزْ مِثْلُ هٰذا على أهلِ الكَذِبِ والمُحَرِّفةِ ، فكيفَ يُمْكِنُ إجازتُهُ عليه ؟

وكيفَ يُمْكِنُ في العقلِ إمساكُ موافِقِيهِ ومخالِفِيهِ وحالهم ما ذَكَرْنَا عَنهُ وتركُ مُطَالَبَتِهِ بحُجَّةٍ ، لولا الجَهْلُ ومُكَابَرَةُ مَنْ يَدَّعِي ذٰلكَ مِنَ اليهودِ أو غيرِهم ؟ وإن كُنَّا لا نَجدُ مُحَصِّلًا مِنهُم يَرْغَبُ في حَمْلِ نفسِهِ على مِثْلِ هٰذا البُهْتِ .

فكُلُّ ما ذَكَرْنَاهُ يدلُّ دلالةً ظاهِرةً على أنَّه لا بُدَّ أنْ يكونَ مُتَحَدِّيًا بِمِثْلِ القرآنِ ومُحْتَجًّا به ومُدَّعِيًا لكونِهِ معجزًا ، وأنَّه لا فَرْقَ بَيْنَ أنْ يقولَ ذٰلكَ أو يُعْلَمَ مِنْ حالِهِ أنَّه مُدَّعٍ للنبوَّةِ والوَحْيِ ووَضْعِ الشرائعِ ونَسْخِ الأحكامِ ، فإنَّ في ضِمْنِ هٰذِهِ الدَّعْوَى عِلْمًا بقصدِهِ إلى تكذيبِ مُخالِفِيهِ ودَعوَى تصحيحِ نبوَّتِهِ ، وأنَّها لا تصحُّ بنفسِ دعواهُ وقولِهِ . ولا بُدَّ مِنْ أَمْرٍ يميزُ به ، إمَّا حُجَّةٌ في نفسِهِ أو شيءٌ يجوزُ أن يكونَ شبهةً إلى أن يقعَ النظرُ فيه .

فكُلُّ هٰذا يَكْشِفُ عن فسادِ قولِ مَنْ بَهَتَ وقالَ : إنَّه لم يَتَحَدَّ بِمِثْلِ القرآنِ ، لأنَّ كُلَّ مُخالفٍ لِلْمِلَّةِ يَجْحَدُ ظُهُورَ ما عَدَاهُ على يَدِهِ وٱحتجاجَهُ به ويقولُ : إنَّ ما رُوِيَ مِنْ ذٰلكَ أخبار آحَادٍ لَا يُوجبُ عِلْمًا ولا يَقُومُ بها حُجَّةٌ .

فليسَ هاهنا على قولِهِمْ وقولِ المسلِمِينَ أيضًا أمرٌ أظهرُ مِنَ القرآنِ ولا آحتجَّ بشيءٍ أظهرُ مِنِ آحتجاجِهِ وكثرةِ التقريعِ بالعجزِ عن ذٰلكَ ؛ فَبَانَ بجميعِ هٰذِهِ [٧٢أ] الأدِلَّةِ وُجودُ تَحَدِّيهِ بالقرآنِ وبطلانُ المُكَابَرةِ في جَحْدِ ذٰلكَ .

وكَيفَ يُمْكِنُ جَحْدُ تَحَدِّيهِ بِمِثْلِهِ مع ظهورِ ما ظَهَرَ مِنهُم مِنْ قولِهم تارةً : إنّه ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا﴾ [٢٥ الفرقان ٥] وقولِهم أُخرَى : إنّه ﴿لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ﴾ [٣٧ الصافّات ٣٦] وقولِهم : سلمانُ يُلْقِي ذٰلكَ إليه ، حتّى قالَ اللهُ ، سبحانَهُ : ﴿لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾ [١٦ النحل ١٠٣] ، وقالوا : ﴿لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَا﴾ [٨ الأنفال ٣١] ؛ فهٰذا الاضطرا[ب ...][١] مِنهُم ، إنّما هو جوابُ تحدِّيهِ لهم . وقوله في نصِّ التّلَا[وَةِ : ﴿لَا يَأْ]تُونَ[٢] بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [١٧ الإسراء ٨٨] .

وكَيفَ تَعْلَمُونَ تحدِّيَهم بمِثْلِهِ مع قولِ الأُمَيَّةَ[٣] بنِ خَلَفٍ [الجُمَحِيّ : لَوْ][٤] شِئْنَا ، لَجِئْنَا بمِثْلِهِ . وذٰلكَ ظَنٌّ مِنهُ وتسويفٌ لقومِهِ [وقَ]صْدُهُ إلى إدخالِ الشبهةِ بهٰذا القولِ والوعدِ مع عِلْمِهِ بقُصُورِهِ عن ذٰلكَ .

وقد قالَ الوليدُ بنُ المُغِيرَةِ عِندَ تَحَدِّيهِ ، عليه السلامُ ، بِمِثْلِهِ : قد سمعتُ شِعْرَ الشعراءِ وخُطَبَ الخُطَبَاءِ ، وليسَ هٰذا مِنهُ . وقد رُوِيَ نحوُ هٰذا القولِ عن لبيدٍ والنضرِ بنِ الحارثِ وغيرِهما مِنَ الفصحاءِ . وقد قالَ ، سبحانَهُ ، تعالى ، مُبَالِغًا في تقريعِهِمْ وحَسْمِ مادّتِهم : إنّه لو أُنزِلَ فيه أعجميًّا ، لقالوا : أعربيٌّ وعجميٌّ ؟[٥] أيْ

---

١ انهدامة في الأصل مقدار كلمة .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ هكذا معرفًا في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

٥ هو قوله ، تعالى ، في سورة فُصِّلَت : ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ﴾ [٤١:٤٤] .

يجبُ أن يَتَحَدَّانا بالعربيّ فقط ولا يخلطهُ بأعجميّ ، لأنّه ليسَ مِنْ كلامِنا . وقالَ : ﴿وَمَا عَلَّمْنَـٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ﴾ [٣٦ يس ٦٩] . وقالَ : ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَـٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [٢٩ العنكبوت ٤٨] .

وببعضِ هٰذا نَعْلَمُ أنّه ، عليه **[٧٢ب]** السلامُ ، مُتَحَدٍّ بمثلِهِ ، وأنَّ اللهَ ، سبحانَهُ ، مُتَحَدٍّ لهم بذٰلكَ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، عُلِمَ ببعضِ ما ذَكَرْناهُ حُصُولُ تحدِّيهِ ، عليه السلامُ ، بِمِثْلِهِ ؛ فبَطَلَتْ كُلُّ شبهةٍ يُورِدُونَها للقدحِ في ذٰلكَ . وباللهِ التوفيقُ .

باب القول في باب ذكر الدليل على أنّه ، عليه السلام ، لم يعارض في القرآن ونقض كلّ شبهة تدعى في هٰذا الباب

فإن قال قائِلٌ : ما أنكرتُم أن يكونَ ، عليه السلامُ ، قد عُورِضَ بِمِثْلِ القرآنِ وأُبْطِلَ بذٰلكَ كونُهُ معجزًا ؟

قيلَ : هٰذا باطِلٌ لِمَا قد بَيَّنَّا في كتابِ الأخبارِ مِنْ أصولِ الفقهِ وكتابَيِ الإمامةِ[1] وغيرِهِما وما سَنَذْكُرُ طَرَفًا مِنهُ فيما بَعْدُ . وجملتُهُ أنَّ الخبرَ الذي يجبُ أن يكونَ منقولًا نقلًا ظاهِرًا مُتواتِرًا ، متى لم يُنْقَلْ نَقْلًا[2] شائِعًا ذائِعًا مُتَّصِلًا متواترًا ، يُوجِبُ عِلْمَ الضرورةِ بصِدْقِ المخبرِ وتقومُ الحُجَّةُ ويزولُ الرَّيْبُ والشبهةُ .

[١٧٣أ] ولأجلِ هٰذا وَجَبَ القطعُ على تكذيبِ مَنْ أخبَرَنا بموتِ خليفةٍ وعزلِ وزيرٍ وفِتْنَةٍ عظيمةٍ صَمَّاءَ ، وَقَعَتْ يومَ الجمعةِ ومجتمع الناسِ في المسجدِ الجامِعِ ، مَنَعَتِ الإمامَ مِنَ الصلاةِ وقُتِلَ فيها خلقٌ مِنَ الناسِ ، إذا لم يُنْقَلْ ما ذَكَرَهُ نَقْلَ مِثْلِهِ ، وتكذُّبِ مَنْ خبّرنا بِحَصْرِ الناسِ عن حجّهم ومنعِهم مِنَ السَّعْيِ والوصولِ إلى الحرمِ بفتنةٍ عظيمةٍ صَدَّتْهُمْ عن ذٰلكَ وقُتِلَ فيها أُمَّةٌ مِنَ الحاجِّ ، إذا لم يُنْقَلْ ذٰلكَ نَقْلَ مِثْلِهِ ، وتكذُّبِ مَنْ أَخبَرَنَا عن الرسولِ ، عليه السلامُ ، بنصِّهِ على نبيّ بَعْدَهُ ، وأنّه خَلَفَهُ بَعْدَ موتِهِ وشَرَعَ شرائعَ وادَّعَى هُبُوطَ الملائكةِ عليه بالوَحْيِ وبَقِيَ مُدَّةً كذٰلكَ بَعْدَ النبيّ ، عليه السلامُ ، وفي أيَّامِ خلافةِ الخلفاءِ الأربعةِ ، وإن لم يُنْقَلْ ذٰلكَ . هَلَّا تقومُ به الحُجَّةُ ؟

وكذٰلكَ فلو قال قائِلٍ : إنَّه قد كانَ مع النبيّ نبيٌّ آخرُ بشريعةٍ أُخرَى وآياتٍ أُخرَ غير مُتَّبِعٍ لِنَبِيِّنا ، وإنَّ الناسَ كانوا مُخيَّرِينَ في القبولِ بشرعِهِ أو شرعِ محمّدٍ ، عليه

---

١ هما كتاب الإمامة الكبير وكتاب الإمامة الصغير . يُنظر هنا ٤٣٢ . يُقابل هداية المسترشدين ٦٣/١ .

٢ نقلا : ىعل ، الأصل .

السلامُ ، وأنّه حاربَ أيضًا قريشًا حربًا طويلًا ، غَيْرَ أنّه لم يَظْهَرْ نَقْلُ دعوتِهِ لظُهُورِ نقلِ دعوةِ النبيّ ، عليه السلامُ ؛ فَوَجَبَ القطعُ على كذبِهِ لا محالةَ ، لأنَّ ما يَدَّعِيهِ مِنْ ذٰلكَ خلافُ مُوجبِ العادةِ وعكسُ ما في العقولِ .

ولذٰلك قَطَعْنَا بكَذِبِ الشيعةِ في قولِهم : إنَّ النبيَّ ، عليه السلامُ ، نَصَّ على عليّ نصًّا ظاهِرًا جَلِيًّا وقالَ : هٰذا الإمامُ بَعْدِي ؛ فَٱسْمَعُوا له وأَطِيعُوا ! [٧٣ب] وأَجْلَسَهُ في دَسْتٍ وأَمَرَ الأُمَّةَ بالدخولِ عليه والسلامِ بإمرةِ المؤمنينَ ، وإن لم يُنْقَلْ مِثْلُ ذٰلكَ نقلًا ، يُعْلَمُ ضرورةً صِدْقُ نَقَلَتِهِ .

ولأَجْلِهِ أيضًا وَجَبَ القَطْعُ على كَذِبِ مَنْ خبّرنا عنه ، عليه السلامُ ، بأنَّه قد كانَ فَرَضَ خمسَ صلواتٍ أُخرَ وصيامَ شهرٍ آخرَ وحجًّا آخرَ في غَيْرِ شهورِ حَجّنا هٰذا وأَظْهَرَ ذٰلكَ وأَذَاعَهُ ، وإن لم يُنْقَلْ ذٰلكَ إلينا نَقْلَ مِثْلِهِ .

ولأَجْلِهِ أيضًا قَطَعْنَا على تكذُّبِ مَن قالَ : إنَّ القرآنَ الذي أُنزلَ على النبيّ ووقف الأُمَّة عليه وعلمهم إيّاهُ كانَ عشرةَ أضعافِ ما في أَيدِينا ، وإنَّه ذَهَبَ ودَرَسَ ووَهَى نَقْلُهُ وإنَّ عِلْمَهُ عِندَ القائِمِ المُنْتَظَرِ وشيعتِهِ .

ولأَجْلِهِ أيضًا قَطَعْنَا على تكذُّبِ مَنْ قالَ : إنَّه كان للنبيّ ، عليه السلامُ ، طبقةٌ مِنْ خَوَاصِّ صحابتِهِ ، لهم مِنَ الهجرةِ والجهادِ والسابِقَةِ أَكْثَرُ مِمَّا لأبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ وعليّ والعشرةِ ومَنْ ذُكِرَ مِنَ المُهَاجِرِينَ والأنصارِ . وكانَتْ تَقْدِمَةُ النبيّ ، عليه السلامُ ، لهم أَكْبَرَ وإشهارُهُ لِفَضْلِهم وتقديمِهم أَعْظَمَ ، وإن لم يُنْقَلْ إلينا ذِكْرُهُمْ نَقْلًا ، تقومُ به الحُجَّةُ وتُعْلَمُ صِحَّتُهُ ضرورةً .

ولأَجْلِ ذٰلكَ قَطَعْنَا بِتَكَذُّبِ مَنْ قالَ : إنَّه قد كان للنبيّ ، عليه السلامُ ، أَلْفُ غَزَاةٍ ، كلُّها أعظمُ مِنْ بدرٍ وأُحُدٍ والخندقِ[١]، وأنَّه قُتِلَ فيها مِنَ المؤمنِينَ والكافرِينَ أكثرُ مِنَ

١ والخندق : والحدق ، الأصل .

المقتولِينَ والمُسْتَشْهِدِينَ بِبَدْرٍ وأُحُدٍ ، وإن لم يُنْقَلْ ذٰلكَ إلينا نقلهما .

ولأَجْلِ هٰذا أيضًا وَجَبَ العلمُ بكَذِبِ مَنْ قالَ لنا : إنَّه قد كانَ بَيْنَ عليّ [٧٤أ] وأبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ مِنَ الحروبِ والوقائعِ العظيمةِ التي قُتِلَ فيها أَكْثَرُ مِنْ قَتْلَى الجَمَلِ وصِفِّينَ والنَّهْرَوانِ ، غَيْرَ أنَّ ذٰلكَ لم يُنْقَلْ نقلًا مُتواترًا ، وإنْ نُقِلَ مُنَازَعَةُ الأنصارِ للمهاجرِينَ في الإمامةِ في السقيفةِ .

ولأَجْلِهِ وَجَبَ القطعُ على تَكَذُّبِ مَنْ قالَ لنا : إنَّه قد كانَ بَعْدَ وَقْعَةِ الحلبةِ وقَتْلِ مَنْ قُتِلَ فيها مِنَ الأولياءِ وقائعُ أُخرُ ، كلُّها أعظمُ مِنْ ذلكَ وأفظعُ ، غَيْرَ أنّها لم تُنْقَلْ تلكَ الوقعةُ .

ولأَجْلِهِ وَجَبَ القطعُ على تَكَذُّبِ مَنْ قالَ : إنَّه كانَتْ دولةٌ بَيْنَ الدَّوْلَتَيْنِ الأُمَوِيَّةِ والعبَّاسيَّةِ ، وكانَتْ دولةٌ للأَزْدِ أو لِحِمْيَرَ أو لقبيلةٍ مِنَ العربِ غير أُمَيَّةَ وهاشمٍ ، وأنّهم بَقُوا فيها نَحْوَ سِتِّينَ سَبْعِينَ سنةً يَجْبُونَ الأموالَ ويُوَلُّونَ الوُلَاةَ ويَخطُبُونَ على المنابِرِ ويَبْعَثُونَ البُعُوثَ ، وإنْ وَهَى نَقْلُ ذٰلكَ ولم يَظْهَرْ ظُهُورًا ، تقومُ به الحُجَّةُ ، وإنّما يَعْرِفُ ذٰلكَ الشُّذُوذُ والآحادُ .

وكذٰلكَ فلو قالَ قائِلٌ : إنَّه قد كان بَيْنَ أبي بكرٍ وعُمَرَ خليفةٌ آخرُ ، نَظَرَ وأَمَرَ ونَهَى وقَلَّدَ وعَزَلَ مُدَّةً مِنَ الزمانِ ، غَيْرَ أنَّه لم يَظْهَرْ نَقْلُ تَقَلُّدِهِ ، لوَجَبَ القطعُ على كَذِبِهِ .

وكذٰلكَ فلو قال قائِلٌ : إنَّ بَيْنَ بغدادَ والبصرةِ وواسطَ مدينةٌ كبيرةٌ عظيمةٌ ، تَجْمَعُ الناسَ مثل الذي تجمعُهُ بغدادُ ، غَيْرَ أنَّ نَقْلَ وُجُودِها لم يَظْهَرْ ظُهُورًا ، تقومُ به الحُجَّةُ ، لوَجَبَ القطعُ على تَكَذُّبِهِ .

وإنَّما وَجَبَ القطعُ على كَذِبِ [٧٤ب] كلِّ مُخبِرٍ بِمَا قُلناهُ ونَفْيِ ما خبّر عَنهُ لأَجْلِ لُزُومِ العلمِ لقلوبِنا مِنْ جهةِ العادةِ بأنَّ مِثْلَ هٰذِهِ الأمورِ ، إذا كانَ وحَصَلَ ،

وَجَبَ توفُّرِ الهِمَمِ والدَّوَاعِي على نَقْلِ ذٰلكَ وظهورِهِ وٱشتهارِهِ حتّى تَعْلَمَهُ العذراءُ في خِدْرِهَا والناسُ على طبقاتِهم ولوَجَبَ لُزُومُ العلمِ به للقلوبِ ودوامُ ذِكْرِه بالألْسُنِ ، وأن يُنْقَلَ نَقْلَ مِثْلِهِ ونَظِيرِه . ومتى لم يَكُنْ نَقْلُهُ كذٰلكَ ، عُلِمَ بوضعِ العادةِ كَذِبُ ناقِلِهِ وأنّه لا أَصْلَ له .

ولهٰذا وَجَبَ القطعُ على كَذِبِ مَنْ قالَ : إنَّه كانَ في عصرِ مالكٍ وأبي حنيفةَ والشافعيّ والمَشْهُورِينَ مِنْ أصحابِهم فقهاءُ ، صَنَّفُوا وأَفْتَوْا وناظَرُوا وشُدَّتْ إليهم الرِّحَالُ ولم يَظْهَرِ الخبرُ عن وُجُودِهم وكونِهم في العالَمِ وظهور الخبرِ عن هٰذِهِ الطبقةِ في أمثالِ هٰذا .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ وكنَّا إنَّما نَعْلَمُ ٱتِّصالَ الدولِ وٱنقطاعَها بأغيارِها وٱتِّصالَ البلادِ وٱنفصالَها بالمَهَامِهِ[1] والقِفَارِ والبحارِ بهٰذِهِ الطريقةِ ، وبأنَّه لو كانَتْ مُتَّصِلَةً بأمثالِها ، لَوَجَبَ بمستقرِّ العادةِ نَقْلُ ذٰلكَ وظهورُهُ ، وأنَّ مَنْ جَوَّزَ غَيْرَ هٰذا فلَيْسَ بكاملِ العقلِ ولَا مِمَّنْ يَعْرِفُ طُرَقَ الأخبارِ ومُوجَبَ العاداتِ فيها ومِمَّنْ يلزمُهُ الشَّكُّ في كونِ جميعِ ما وصفناهُ . وذٰلك خروجٌ عن العادةِ والمعقولِ وركوبٌ ، يُنْبِئُ عن جَهْلِ مُقْتَحِمِهِ .

وَجَبَ بهٰذا أجمعَ القطعُ على تَكَذُّبِ مَن قال : إنَّه ، عليه السلامُ ، قد [١٧٥أ] عُورِضَ بمثلِ القرآنِ لأجلِ أنَّ ذٰلكَ لو وَقَعَ وكانَ ، لَوَجَبَ توفُّرُ الدَّوَاعِي والهِمَمِ مِن وُجُوهٍ على نَقْلِهِ وذكرِهِ واللَّهْجِ بإذاعتِهِ وقُوَّةِ الدَّواعِي إلى نقلِهِ وإشاعتِهِ حتّى يكونَ نقلُهُ كنقلِ ظهورِ القرآنِ مِن جهةِ النبيّ ، عليه السلامُ ، بل يجبُ أنْ يكونَ نقلُ معارضةِ القرآنِ أَقوَى وأَظْهَرَ وأَشْهَرَ مِن نقلِ القرآنِ لأُمُورٍ . منها عِلْمُ المُؤَالِفِ والمُخالِفِ لِشِدَّةِ عِنَادِ مُخالِفِيهِ ، صلَّى اللهُ عليه ، مِن العربِ والعجمِ وأهلِ المِلَلِ

---

١ أي البلاد المقفرة ، مفردها المَهْمَهُ . يُنظَر تاج العروس ٣٦/٥٠٥ [مهه] .

المخالِفَةِ لدينِهِ وحِرْصِهم على تكذيبِهِ وقَصْرِ جمعِهِ وتَوْهِينِ أمرِهِ ومُباغَضَتِهِ وغرمتِهِ حتّى أنّنا قد عَلِمْنا أنَّ شِدَّةَ بُغْضِهم له وعنادِهم إيّاهُ أخرَجَهُمْ إلى إطالَةِ حَرْبِهِ وحَمْلِهم أَنفُسَهم على الخَطَرِ العظيمِ الذي أدَّى إلى قتلِ سَادَتِهِمْ وٱسترقاقِهم وتَلَفِ مُهَجِهِمْ وأرواحِهِمْ والجلاءِ عن ديارِهم ومفارقةِ أوطانِهم ودعائِهم والصبرِ على مَسِّ الجِرَاحِ وعظيمِ العذابِ .

وقد علم أنّهم إذا كانت هٰذِهِ حالَهم في عنادِهِ ، فإنَّه يجبُ بمستقرِّ العادةِ ، متى وَقَعَتِ المعارضةُ ، أنْ يكونَ حرصُهم وتوفُّرِ هِمَمِهِمْ ودَواعِيهِمْ على ذِكْرِهَا وإظهارِها وإشهارِها بحسبِ حرصِهم على حَرْبِهِ وفَضِّ جمعِهِ ، بل يجبُ أن يكونَ حرصُهم على ذٰلكَ أكبرُ وأعظمُ مِنْ حِرْصِ المسلمِينَ والكافرِينَ على نَقْلِ القرآنِ الناجمِ مِن قِبَلِهِ ، عليه السلامُ ، لأنَّ نَقْلَ مُخالِفِينَا للمعارضةِ هو المُخَلِّصُ لهم مِن كلِّ ما بَاءُوا [٧٥ب] به وحَمَلُوا أَنفُسَهم عليه في مخالفتِهِ ؛ فَنَقْلُهُ سببٌ لِدَفْعِ ضررٍ عظيمٍ وخلاصٍ من خَطْبٍ جسيمٍ .

فكيف يجوزُ أنْ يَقَعَ منهم الإهمالُ لذٰلكَ حتّى يضعفَ ويَهِي ولا يَجدُ مَن يدَّعِيهِ إلَّا مَن بَهَتَ وكابَرَ مِن جُهَّالِ اليهودِ ومَن جَرَى مَجْرَاهُم مِن مخالِفِيهِ مِن أهلِ عصرِنا ؟ هٰذا هو الممتنعُ المُحالُ في وضعِ العادةِ .

وإذا كان ذٰلك كذٰلكَ ولم يُنْقَلْ ما يُدَّعَى مِن معارضةِ القرآنِ نَقْلَ مِثْلِهِ الذي تقومُ به الحُجَّةُ وينقطعُ به العُذْرُ ويجبُ به العلمُ ، عُلِمَ تَكَذُّبُ مُدَّعِي ذٰلكَ .

فصل

وممّا يُوجبُ أيضًا تَوَفُّرَ الهِمَمِ على نَقْلِ معارضةِ القرآنِ وإظهارِها ، لو كانَتْ ووقَعَتْ عِلْمُنَا بِشِدَّةِ عِنايةِ[١] أهلِ الدياناتِ بنقلِ ما يصحّحُ مِنَ الأديانِ الصَّحيحةِ ويبطلُ ما خالَفَهَا مِن الأديانِ الفاسدةِ المُحَرَّمِ القولُ بها ، وأنَّ عِنَايَتَهُمْ بذٰلكَ أَشَدُّ مِنْ عنايةِ أهلِ الأَدَبِ وغيرِهم لنقلِ الآدابِ وكلِّ ما لا يَتَعَلَّقُ بالدياناتِ ويُرْجَى به الثوابُ ويُتَّقَى به العقابُ . وهٰذا معلومٌ مِن حالِ أهلِ الدِّيَانَاتِ فيما يَتَعَلَّقُ ببابِ الدِّينِ .

[١٧٦أ] وإذا كان ذٰلك كذٰلك وكانَتِ المعارضةُ للقرآنِ ، لو وَقَعَتْ ، لكانَتْ حُجَّةً في تكذيبِهِ ، عليه السلامُ ، ومُوجبةً لكونِ دَعوَى إعجازِ القرآنِ شبهة لا محالةَ . وَجَبَ لأجلِ ذٰلكَ تَوَفُّرُ أهلِ الدياناتِ المخالفةِ لدينِهِ أنْ يُظْهِرُوا نَقْلَ معارضةِ القرآنِ وأنْ تَجْتَمِعَ هِمَمُهُمْ ودَوَاعِيهم على نقلِهِ لإقامةِ الحُجَّةِ عليه وإبطالِ شبهتِهِ في دَعْوَاهُ ، لأنَّ العادةَ موضوعةٌ على أنَّ تَوَفُّرَ هِمَمِ الناسِ على نَقْلِ الحُجَّةِ وما يُبْطِلُ الشبهةَ أَشَدُّ مِن تَوَفُّرِهَا على نَقْلِ الشُّبْهَةِ وما لا حُجَّةَ فيه .

وإذا كان ذٰلك مُسْتَقِرًّا معلومًا ، وَجَبَ أن يكونَ نقلُ معارضةِ القرآنِ ، لو وقعت ، أظهرَ وأشهرَ مِن نقلِ القرآنِ ولا أقلّ مِنْ أَنْ تُنْقَلَ نَقْلَ القرآنِ ؛ فإذا عَلِمْنَا أنّها غَيْرُ منقولةٍ كنقلِهِ ولا فَوْقَ نَقْلِهِ ، وَجَبَ لأجلِ ما ذكرناهُ القطعُ على تَكَذُّبِ المخبرِ عن معارضتِهِ . وهٰذا ما لا مَحِيصَ لهم منه ولا مَخرَجَ .

وقد قال أهلُ العراقِ مِن فقهائِنا : إنَّه يجبُ القطعُ على بُطلانِ كلِّ أخبارِ الآحادِ الواردةِ عن الرسولِ ، عليه السلامُ ، فيما تَعُمُّ البَلْوَى به في بابِ الدِّينِ .

وقالوا : لم يُنْقَلْ ذٰلكَ عن الرسولِ نَقْلَ الصلواتِ وصيامِ رمضانَ وأمثال ذٰلك مِمَّا

---

١ عناية : حشو فوق السطر .

يجبُ كونُهُ ظاهِرًا متواتِرًا ، وَجَبَ القطعُ على بطلانِهِ . وأبطلوا الروايةَ **[٧٦ب]** في وجوبِ الوضوءِ مِن مَسِّ الذَّكَرِ وأخبارٍ كثيرةٍ في الأحكامِ التي تَعُمُّ البلوى بها لأجلِ أنّها لم تُنْقَلْ نَقْلَ مِثْلِها .

فما ظَنُّكَ بإبطالِ هٰذِهِ الطبقةِ للخبرِ عن معارضةِ القرآنِ ، إذا لم تَرِدْ إلَّا مِن جهةِ الدَّعْوَى ونَقْلِ الآحادِ ؟

هٰذا على أنَّنا إذا قلنا لِكُلِّ مدَّعٍ لهٰذِهِ المعارضةِ : فاْذْكُرْهَا واْذْكُرْ طرفًا منها وشيئًا نَنْظُرُ فيه ! لم يجدْ إلى ذِكْرِ شيءٍ سبيلًا ورَجَعَ إلى أنْ يقولَ : لَعَلَّهُ قد وَهَى نَقْلُ جميعِها حتّى لا نَعْرِفَ مِن ذٰلك شيئًا أَصْلًا . وهٰذا هو الباطِلُ الخارجُ عن مُوجبِ العادةِ في نَقْلِ ما يجبُ ظُهُورُهُ .

فصل

وممَّا يدلُّ أيضًا على بطلانِ دَعوَى المعارضةِ له أنَّه لو كان ذٰلك كذٰلكَ ، لَوَجَبَ لا محالَةَ أنْ يكونَ تَوَفُّرُ دَوَاعِيهِمْ على نقلِهِ وإظهارِهِ أَشَدَّ مِن تَوَفُّرِهَا على حَرْبِ النبيّ ، عليه السلامُ ، ومطاولتِهِ وحَمْلِهم أَنفُسَهم في ذٰلكَ على عظيمِ الأخطارِ الذي أدَّاهُم إلى الجلاءِ والقتلِ والاسترقاقِ لِعِلْمِهم وعِلْمِ كُلِّ عاقِلٍ أنَّ التَّشاغُلَ بذٰلكَ معه [٧٧أ] لا يدلُّ على كذبِهِ ولا ينقضُ كونَ القرآنِ معجزًا ولا يقدحُ في نبوَّتِهِ ، وأنَّهم لو غَلَبُوهُ وقتلُوهُ وأتَوْا على جميعِ شِيعَتِهِ وأنْصَارِهِ ، لم يَكُن ذٰلك مُخرجًا للقرآنِ عن كونِهِ معجزًا ، إذا قال لهم : إنكم لا تَقْدِرُونَ على معارضَتِهِ أو الإتيانِ بسورةٍ مِن مثلِهِ ؛ فإذا لم يأتوا بذٰلكَ ، وإنْ غلبوهُ وقتلوهُ ، لم يَقْدَحْ ذٰلك في قصورِهم عن معارضتِهِ . وقد عَلِمُوا أنَّهم إذا عارضُوهُ وأظهروا المعارضةَ وشَهَّرُوهَا وشَرَعُوا في إذاعَتها ، بَطَلَتْ حُجَّتُهُ وعُلِمَ بُطلانُ معجزِهِ .[١]

فكان يجبُ ، إذا كان ذٰلك كذٰلكَ وكانَتِ المعارضةُ قد حَصَلَتْ ، أَنْ يكونَ تشاغلُهم بنقلِها وإظهارِها والنَّشْرِ لها في البلادِ وبعثِ الرسلِ والبُعُوثِ بها وكَتْبِ الكتبِ والتَّحَمُّلِ وال[تَمَسُّكِ][٢]بكُلِّ سَبَبٍ يقتضي ظُهُورَها وشُهْرَتَها أَوْ[لَى][٢]مِن تشاغلِهم بحَرْبِهِ وسَبِّهِ وهَجْوِهِ الذي لا يقدحُ شيءٌ مِنهُ في معجزتِهِ ولا في أَمْرِهِ[٣]

فلَمَّا لَمْ تَظْهَرْ هٰذِهِ المعارضةُ ولم نَجدْهم نَقَلُوا ذٰلكَ وذكرُوهُ الذِّكْرَ الذي يقتضِيهِ المعلومُ مِن أحوالِهم وتَشَاغَلُوا بِسَبِّهِ وهَجْوِهِ ونَصْبِ الحَرْبِ مَعَهُ ، عُلِمَ أنَّه لو كانَتْ عِندَهم مُعَارَضَةٌ ، تَحُجُّهُ وتُبْطِلُ معجزتَهُ ، لَعَدَلُوا عَنِ الحربِ إلى فعلِها وإظهارِها . وهٰذا أيضًا واضحٌ في أنَّه لا أَصْلَ [٧٧ب] لمعارضةِ القرآنِ .

---

١ يُقابَل كتاب البيان (للباقلّانيّ) ٢٨ .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ يُقابَل كتاب البيان (للباقلّانيّ) ٢٩-٣٠ .

وكذٰلك فقد كان يجبُ بوضعِ العادةِ نقلُ الزنادقةِ والفلاسفةِ والبراهمةِ والمُنَجِّمِينَ واليهودِ والنصارى والمجوسِ وكلِّ مخالِفٍ لِمِلَّتنَا أنْ تَتَوَفَّرَ هِمَمُهُمْ ودَواعِيهم على نقلِ معارضةِ القرآنِ وأَن تَقِلَّ دواعِيهم إلى نقلِ حربِ قريشٍ له وهَجْوِهم وتلقيبِهم إيَّاه ، لأنَّ نَقْلَ الحربِ لا يَقْدَحُ في آياتِهِ ونَقْلَ المعارضةِ هو الذي يُبطِلُ نُبُوَّتَهُ . ولا يجوزُ في صِفَةِ أعدائِهِ أنْ يَتَوَفَّرُوا على نَقْلِ ما لا يَضُرُّهُ ولا يَقْدَحُ في نبوَّتِهِ وأَن يُهْمِلُوا كُلُّهُمْ نَقْلَ معارَضةِ القرآنِ القادِحةِ في حُجّتِهِ ؛ فكلُّ هٰذا يَدُلُّ على وُجُوبِ تَكَذُّبِ الخبرِ عن وُقُوعِ معارَضَةِ القرآنِ .

فصل

ومِمَّا يَدُلُّ أَ[يْضًا]¹على بُطلانِ هٰذِهِ الدَّعْوَى أنَّه لو أَمْكَنَ وُقُوعُ المعارضةِ حِينَ وَقَعَتْ خافيةً ، غَيْرَ ظاهرةٍ ، وإن كانَتْ معلومةً عِندَ اليسيرِ والقليلِ مِن مُخالِفِيهِ ومُوَافِقِيهِ ، لَوَجَبَ في مُسْتَقَرِّ العادَةِ تَحَدُّثُ مَنْ عَلِمَهُ به وذِكْرُهُ له وإشاعَتُهُ وقُوَّةُ ظهورِهِ مع الأيَّام ، سِيَّمَا وما خَلَتِ الأعصارُ بَعْدَهُ مِن مُوَافِقِينَ [٧٨أ] ومُخالِفِينَ له ، هُمْ أهلُ براعةٍ وبلاغةٍ ولُسُنٍ وبصيرةٍ بعلمِ الأوزانِ ومقاديرِ البلاغاتِ ؛ فكان يجبُ ، لو لم تَظْهَرِ المعارَضةُ ، حين وَقَعَتْ ، لأنَّها لم تَقَعْ إذْ ذاك على وَجْهٍ يقتضي ظُهُورَها على الفَوْرِ ، أَنْ تظهرَ على التَّرَاخِي ومَعَ الأيَّامِ للعِلَّةِ التي ذكرناها . ولمَّا لم يكن ذٰلك كذٰلك ، بَانَ كَذِبُ مَنِ ٱدَّعَى المعارضةَ للقرآنِ .

---

١ ما بين الحاصرتين منهدمٌ في الأصل .

فصل

وممَّا يدلُّ أيضًا على كَذِبِ مُدَّعِي هٰذِهِ الدعوى أنَّه ، لو جازَ أنْ يقالَ : إنَّه قد عُورِضَ في القرآنِ بمثلِهِ ، وإن لم تظهرِ المعارضةُ وتُنْقَلْ كنقلِ القرآنِ ، وإنَّ تجويزَ ذٰلك يُوجبُ الشَّكَّ في كونِ القرآنِ آيةً معجزةً ، لجازَ لنا أيضًا أن نَدَّعِيَ على قائِلِ هٰذا أنَّه قد كان ظهر مِن جهةِ النبيّ ، عليه السلامُ ، قرآنٌ آخرُ ، أطولُ مِنْ هٰذا وعشرة أضعافِهِ ، وأنَّه كان فيه مِن بديعِ النَّظْمِ والرَّصْفِ وعظيمِ البلاغةِ ما يَتَجَاوَزُ جزالةَ نظمِ القرآنِ وقَدْرَ بلاغتِهِ ، وأنَّه كان مِمَّا لا يقدرُ أحدٌ مِنَ الفصحاءِ والبُلَغَاءِ على مقابلةِ اليَسِيرِ منه ، وأنَّ النبيَّ تَحَدَّاهُمْ بمثلِ ذٰلك القرآن ، فَعَجِزُوا عن ذٰلك ، كما تَحَدَّاهُمْ [٧٨ب] بمثلِ هٰذا القرآنِ الذي ٱدَّعَوْا وُقُوعَ معارضتِهِ ، فلم يُنْقَلْ ويَظْهَر .

فكذٰلك يَدَّعِي في ذٰلك القرآنِ الثاني أنَّه ظَهَرَ منه وتَحَدَّى العربَ بمثلِهِ ، فلم يَقْدِرُوا على معارضَتِهِ . ولو بَطَلَ ٱحتجاجُهُ بهٰذا القرآنِ لتجويزِ حصولِ هٰذِهِ المعارضة ، لَوَجَبَ تجويزُ ثبوت نبوَّتِهِ لتجويزِنا أن يكونَ معه قرآنٌ لم يُعَارَضْ أَبْلَغُ وأفصحُ وأحسنُ نظمًا مِنْ هٰذا . وذٰلك يُوجبُ تصديقَهُ والقدحَ في معارضةِ القرآنِ الذي يدَّعُونَ معارضَتَهُ ، لأنَّنا يُمْكِنُنا أن نقولَ : لَعَلَّهُ لم يَتَحَدَّ بمعارضةِ هٰذا ، وإنَّما تَحَدَّى بمعارضَةِ ذٰلكَ القرآنِ الآخرِ .

وَكُلُّ هٰذا جَهْلٌ وخبطٌ مِمَّنْ بَلَغَهُ ؛ فَوَجَبَ القطعُ على كَذِبِ مُدَّعِي المعارضةِ للقرآنِ .

فصل

وممَّا يدلُّ أيضًا على تَوَفُّرِ هِمَمِ أَتْبَاعِ مُسَيْلِمَةَ ومَن يقدحُ بثبوتِ نبوَّتِهِ في نبوَّة نَبِيِّنَا ، عليه السلامُ ، على نقلِ السَّخِيفِ الركيكِ مِن كلامِ مُسَيْلِمَةَ الذي ٱدَّعَى أنَّه قرآنٌ ، حتَّى ظَهَرَ نَقْلُ ذٰلكَ وشُهِرَ ، نحو قولِهِ : «يا ضِفْدَعُ بِنْتُ ضِفْدَعَيْنِ ! نِقِّي كَمْ تَنقِّينَ ! لا الماءَ تُكَدِّرِينَ ، ولا الشَّرابَ تَمْنَعِينَ . أَعْلَاكِ في الماءِ ، وأَسْفَلُكِ في الطِّينِ»[1].

وقوله أيضًا : «أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ [١٧٩أ] بالحُبْلَى ، أَلَمْ يَخلُقْ في بَطْنِها وَلَدْ يَسْعَى ، بَيْنَ الصِّفَاقِ[2] والحَشَا»[3].

وقوله أيضًا : «والطاحناتِ طَحْنًا ، والزارعاتِ زَرْعًا ، فالخابزاتِ خبزًا ، فاللاقماتِ لَقْمًا ، فالآكلاتِ أكلًا ، إهالةً وَسَمْنًا ، لقد فُضِّلْتُمْ الوَبَرَ[4] ، وما سَبَقَكُمْ أهلُ المَدَرِ ؛ فما لكم لا تَعْقِلُونَ»[5] إلى أمثالِ هٰذا مِمَّا لا محصولَ ولا فائدةَ فيه وما يجبُ أن يُهْزَلَ بقائِلِهِ .

فلو كان القرآنُ قد عُورِضَ بمثلِهِ ، لَوَجَبَ أن يكونَ تَوَفُّرُ الهِمَمِ والدَّواعِي على نقلِهِ أَشَدَّ منها على نقلِ كلامِ مُسَيْلِمَةَ ، لأنَّه نَقْلٌ بحُجَّةٍ وإبطالُ شُبْهَةٍ وليس في نَقْلِ كلامِ مُسَيْلِمَةَ حُجَّةٌ ولا إبطالٌ لِشُبْهَةٍ .

---

١ كذلك إعجاز القرآن (للباقلّانيّ) ١٥٧ «كان يقول : يا ضِفْدَع بنت ضِفْدَعَيْنِ ! نِقِّي ما تَنقِّينَ ! أَعْلَاكِ في الماءِ ، وأَسْفَلُكِ في الطِّينِ . لا الشَّاربَ تَمْنَعِينَ ، ولا الماءَ تُكَدِّرِينَ . لنا نصفُ الأرضِ ولقريشٍ نصفها ، ولكنّ قريشًا قومٌ يعتدون» . نظيره كتاب تمهيد الأوائل ١٨٢ . تكرّر ذكره في موضع لاحق . يُنظَر هنا ٣٧٨ .

٢ الصفاق : السقاقين ، الأصل .

٣ يُقابَل إعجاز القرآن (للباقلّانيّ) ١٥٧ . يُنظَر أيضًا هنا ٣٧٨ ، ٣٨٠ .

٤ الوبر : على أهل الوبر ، تاريخ الرسل والملوك (للطبريّ) ٢٨٤/٣ وإعجاز القرآن (للباقلّانيّ) البداية والنهاية ٣٢٦/٦/٣ .

٥ يُقابَل كتاب تمهيد الأوائل ١٨٢ ، إعجاز القرآن (للباقلّانيّ) ١٥٧ . كذلك يُقابَل تاريخ الرسل والملوك ٢٨٤/٣ [سنة ١١هـ] ، البداية والنهاية ٣٢٦/٦/٣ .

فإن قيل : إنّما ظَهَرَ نقلُ كلامِ مُسَيْلِمَةَ ، لأنَّه لا حُجَّةَ فيه ولا فائدةَ ولا يُخافُ بنقلِهِ قدحٌ في نبوَّةٍ ولا إبطالٌ لِمِلَّةٍ ، وفي نقلِ معارضةِ[١] القرآنِ ذٰلكَ ، فَوَقَعَ الجزعُ مِن نقلِهِ .

قيل : قد بَيَّنَّا وُجوبَ تَوَفُّرِ الدَّوَاعِي على نقلِ ما يَجْرِي مَجرَى الحُجَّةِ في بابِ الدِّيَاناتِ ، وأنَّ الحدثَ ، إنْ حَصَلَ في وقت ومجلس من ذكره ، لم يَجُزْ أن يستمرَّ كتمانُهُ ، بل يجبُ أن يَظْهَرَ ويَقْوَى على الأيَّامِ وأن يَتَحَدَّثَ العالِمُونَ به ، ولو كانوا في السجونِ والقيودِ والكُبُولِ ، لأنَّ هٰذِهِ هي العادةُ في ظهورِ ذٰلك [٧٩ب] والتحدُّثِ به ، وإن وَقَعَتِ التقيَّةُ والخوفُ في بعضِ الأوقاتِ عن ذِكْرِهِ ؛ فبَطَلَ ما يُعَلِّلُونَ به أَنفُسَهم .

---

١ معارضة : معارضه معارضه ، مكرر في الأصل .

فصل

وممّا يدلُّ على بطلانِ هٰذِهِ الدعوى أيضًا أنَّه لو كانَتِ المعارضةُ للقرآنِ قد وقعت وَوَهَنَ نقلُها ودَثَرَ ذِكْرُهَا ودَرَسَ أثَرُهَا حتّى لا يُذكرَ ولا يُعرفَ شيءٌ منها بٱنصرافِ الهِمَمِ والدَّوَاعِي عن نقلِها ، لكانَ ذٰلك خرقًا للعادةِ وبمثابةِ إظهارِهِ ، تعالى ، للمعجزاتِ على الكَذَّابِينَ ، لأنَّ صَرْفَ الهِمَمِ عن فِعْلِ معارضةِ القرآنِ خرقٌ للعادةِ وبمثابةِ ٱبتداءِ خرقِ العاداتِ على الكذَّابينَ ، لأنَّه إذا ظهرت لنا وتأدَّى إلينا ظهورُ القرآنِ مِنْ جهةِ الرسولِ ، عليه السلامُ ، وأنَّه تحدَّاهم بمثلِهِ ووقعتِ المعارضةُ ولم تُنْقَلْ ، وَجَبَ علينا أن نعتقدَ كونَ القرآنِ معجزًا ، إذا عَلِمْنَا التَّحَدِّيَ به ولم نَعْلَمْ معارضتَهُ . وذٰلك يُوجبُ علينا تصديقَ الكاذِبِ ؛ فهو بمَعنَى ٱبتداءِ خرقِ العاداتِ على الكذّابِينَ في دَعْوَاهُمُ النبوَّةَ .

ولَمَّا لم يَجُزْ ذٰلك لِمَا قدَّمناهُ مِن الأدلَّةِ ، لم يَجُزْ خرقُهُ ، تعالى ، العادةَ بِصَرْفِ الهِمَمِ عن نقلِ معارضةِ [٨٠أ] القرآنِ . ولو جازَتْ هٰذِهِ الدعوى ليهوديّ أو نصرانيّ أو مجوسيّ ومثبتٍ لنبوَّةِ أحدٍ ومنكرٍ لنبوَّة نبيّنا ، لجازَ لقائلٍ أن يقولَ لهم : إنَّ زرادشت وموسى وعيسى قد عُورِضُوا في كُلّ شيءٍ ٱدَّعَوْهُ معجزًا مِن قَلْبِ العصا وفلقِ البحرِ وإحياءِ الموتى وإقامةِ الزَّمِنِ ، ولكن لم يَظْهَرْ نَقْلُ ذٰلكَ . وهٰذا يُوجبُ القَدْحَ في نبوَّةِ كُلِّ نبيّ وإفسادَ دِينِ كُلِّ مِلِّيّ .

وإذا لم يَجُزْ[١] هٰذا عِندَهم ، لم يَجُزِ ٱعتقادُ تجويزِ معارضةِ القرآنِ ، وإن لم يُنْقَلْ ، والقطع على وقوعِ ذٰلك . ولا جوابَ على هٰذا .

---

١ يجز : + ذلك ، مشطوب في الأصل .

شبهة أخرى

فإن قال قائلٌ مِن مخالِفِي المِلَّةِ : ما أنكرتُم أنْ يكونَ ، عليه السلامُ ، قد عُورِضَ في القرآنِ وإنْ لم يجبْ نقلُ ذٰلك وظهورُهُ لِعِلَّةٍ مِن العِلَلِ ، وإنْ لم يلزمْنا العلمُ بعَيْنِها والتمييزُ لها ، وإن لم يَجُزْ ذٰلكَ قَبْلَ ذٰلكَ في ٱنقطاعِ الخبرِ عن البلدانِ والوقائعِ وما جَرَى مَجرَى ذٰلك مِمَّا ذَكَرُوهُ[1] لأجلِ أنَّه لا عِلَّةَ تَدْعُو[2] إلى تَرْكِ نقلِ وجودِ البلدانِ والإمساكِ عن ذِكْرِهَا ، وفي نقلِ معارضةِ [٨٠ب] القرآنِ إبطالٌ لرئاسةٍ ودفعُ دَعوَى نبوَّةٍ ودفعُ منافعَ عظيمةٍ وحصولُ مضارٍّ مخوّفةٍ ، وذٰلك مِمَّا يَتَعَلَّقُ برغبةٍ ورهبةٍ . والدَّوَاعِي مقصورةٌ على تَرْكِ فِعْلِ ما يُخافُ وحِيَاطَةِ الرئاساتِ ونَصْبِ الغَوَائِلِ[3] والحَبَائِلِ[4] للمُنَافِسِ فيها والمُحَاوِلِ لإبطالِها ؛ فٱفترقتِ الحالُ في نَقْلِ المعارضةِ ونقلِ البلدانِ .

يقال له : ما قُلتَهُ مِنْ هٰذا باطِلٌ مِن وُجُوهٍ . أوَّلُها أنَّنا قد دَلَلْنَا فيما قَبْلُ أنَّه لو كانَتِ المعارضةُ واقعةً منهم ، لوَجَبَ في مستقرِّ العادةِ والحالُ بَيْنَهُ وبَيْنَهم ما وَصَفْنَاهُ ظهورُ ذٰلك ونقلُهُ والعلمُ به ضرورةً منذ علمَ أنَّ ما يحصل العلمُ به ٱضْطِرَارًا لا يُمْكِنُ الشَّكُّ به وإدخالُ لُبْسٍ وشبهةٍ في حُصُولِهِ .

وإذا كنَّا لا نعرفُ ضرورةً وقوعَ المعارضةِ مع أنَّها لو وقعت ، لوَجَبَ العلمُ بها ضرورةً ، بَطَلَ ما قالَهُ السائِلُ وصارَ في إلزامِهِ ذٰلك بمثابةِ مَن أرادَ تشكيكَنا في غَزَاةِ بدرٍ وأُحُدٍ والجَمَلِ وصِفِّينَ وما كان مِنْ غلبةِ عليٍّ ، عليه السلامُ ، لأهلِ البصرة وٱنصرافِهِ مِن صِفِّينَ . وقال : لَعَلَّ الأَمْرَ بالعَكْسِ مِن كُلِّ ما نُقِلَ في هٰذِهِ الحروبِ ،

---

١ مما ذكروه : إضافة في الهامش .

٢ تدعو : تدعوا ، الأصل .

٣ بمعنى الدواهي ، مفردها الغائِلَةُ . يُنظَر تاج العروس ١٣٠/٣٠ [غول] .

٤ مفردها الحِبَالة بمعنى المِصْيَدَةِ .

لأنَّه مِن بابِ ما يتعَلَّقُ به الأعراضُ والدَّواعِي والتعصُّبُ وحبُّ الرجالِ والقدحُ في الدياناتِ وإبطالُ رئاساتٍ ومنافعَ ومَضَارَّ .

فإذا لم يَجُزْ أن يكونَ في شبهةٍ ، تُوجبُ تشكيكَنا فيما كان منها ولا مِنَ الأسبابِ التي تُوجبُ ٱنقطاعَ الخبرِ عن الظاهرِ المُسْتَفِيضِ [٨١أ] وَتَرْكَ نَقْلِ ما يجبُ بمستقرِّ العادةِ فِعْلُهُ وظُهُورُهُ ، بَطَلَ ما قالُوهُ بُطْلَانًا بَيِّنًا .

فصل

وممَّا يدلُّ على فسادِ هٰذِهِ المطالبةِ أنَّه إنَّما كان يجوزُ تَرْكُ نَقْلِ المعارضةِ مع أنّها متعلّقةٌ بما ذكرُوهُ ، لو لم يقارنْها من طولِ التَّحدِّي مِن النبيّ ، عليه السلامُ ، وتقريعِهِ لهم بالمعجزِ وإلزامِهم تصديقَهُ في النبوَّةِ وٱعتقادِ تعظيمِه على ظاهرِهِ وباطنِهِ وٱلتزامِ الفرائضِ وبَذْلِ الخُنُوعِ والطاعةِ له وتعويلِهِ في وُجُوبِ ذٰلك أجمعَ له دُونَهم على ظهورِ القرآنِ عليه وعجزِهم عن معارضتِهِ .

ومعلومٌ بمستقرِّ العادةِ ٱستحالَةُ إطباقِهم على تركِ المعارضةِ مع القدرة على ذٰلك . وهم مع ذٰلك بالصِّفَةِ التي ذكرناها عنهم مِن شِدَّةِ الحَمِيَّةِ والأَنَفَةِ ومرارةِ الأنفسِ وغلظِ الأكبادِ وشِدَّةِ المُنَازَعَاتِ والمنافساتِ في الرئاسةِ وٱعتقادِ أكثرِهم أنَّ النبيَّ ، عليه السلامُ ، ليس مِن أعظمِهِمْ شأنًا وأنَّه يتيمُ أبي طالبٍ ، ومع ما كان يفعلُهُ عند الغلبةِ لهم مِن القتلِ والاسترقاقِ لهم ، فبعض هٰذِهِ الأحوال يقتضي البِدَارَ إلى المعارضةِ وٱجتماعَ الهِمَمِ والدَّوَاعِي على إظهارِها وإشهارِها ودوامِ الذِّكْرِ لها والتحدُّثِ بها والتقريعِ بالكذبِ ، لأنَّه قال لهم لَنْ يأتوا بمثلِهِ ، وإنَّكم إنْ أتيتم [٨١ب] بذٰلك ، كنتُ كاذبًا وأنتم صادِقِينَ ، فأمكَنَهم مِن كَذِبِهِ ، حاشَاهُ مِن ذٰلك مِن وجهَيْنِ . وإذا لم تُنْقَلِ المعارضةُ واليسيرُ مِنْ هٰذِهِ الأسبابِ يقتضي في وضعِ العادةِ ظُهُورَها وحُصُولَ علمِ الاضطرارِ بها وغَلَبَةَ[١] نَقْلِها على كِتْمَانِها ، عُلِمَ بذٰلك كَذِبُ مُدَّعِي وُقُوعِها .

وشيءٌ آخرُ وهو أنَّ العِلَلَ الداعيةَ إلى كِتْمَانِ الأَمْرِ الظَّاهِرِ الشَّائِعِ والامتناعِ مِن فِعْلِهِ لا بُدَّ والحالُ ما وَصَفْنَاهُ مِن أنْ تكونَ معلومةً ، ولا بُدَّ أن يكونَ ذٰلك لِتَوَاطُؤٍ[٢] ، يَقَعُ بينَ أهلِ الكِتْمَانِ لأغراضٍ مُتَفَرِّقَةٍ أو غرضٍ واحدٍ ، ولا بُدَّ أنْ يظهرَ ذٰلكَ عليهم وأنْ

---

١ وغلبة : عليه ، الأصل .

٢ لتواطؤ : لتواطى ، الأصل .

يَتَحَدَّثُوا به ، إذا كانوا أَهْلَ تواتُرٍ ، نعلمُ صدقَهم ضرورةً ، إذا نقلوا عن مشاهدةٍ على ما بَيَّنَّاهُ في الكلامِ على الأخبارِ ، أو أن يكونَ الطيُّ والكتمانُ واقِعًا مِن أهلِ التَّوَاتُرِ عن قهرِ سُلْطَانٍ وغلبةِ قاهِرٍ جَبَّارٍ وإكراهٍ ظاهِرٍ .

ولا بُدَّ في مستقرِّ العادةِ مِنْ أن تَختَلِفَ الدَّوَاعِي عند ذٰلك في كتمانِ ما يحمِلُونَ على كتمانِهِ ، فيكون منهم الكاتِمُ ومنهم المُتَحَدِّثُ والمظهرُ لهُ . وهٰذا هو العادةُ ، وإنِ ٱحْتُمِلَتِ المَكَارِهُ في ذٰلكَ . على أنَّه لو صَحَّ ٱجتماعُ الكُلِّ على الكتمانِ لموضِعِ الخوفِ والتَّقِيَّةِ ، لم يتمَّ ذٰلكَ منهم إلَّا في مجلسِ الخوفِ وساعةِ الإرهابِ .

ثُمَّ لا بُدَّ مِن تَحَدِّيهم بذٰلكَ ولو حَصَلُوا في السجونِ وتَحتَ القبورِ ولَعْنِ مَن حَمَلَهُمْ على ذٰلكَ وذِكْرِ عُذْرِهم في الكِتْمَانِ والاستغفارِ منه وإظهارِ التعجُّبِ [١٨٢أ] مِن قهرِهم واللهجِ بِذِكْرِ ذٰلكَ ، بل ربَّما كان الإكراهُ مِن أقوى الأسبابِ المعرّضةِ لِذِكْرِ ما حُمِلُوا على كِتْمَانِهِ . وهٰذا هو الظاهِرُ الغالِبُ مِن أحوالِ الناسِ وحِرْصِهم على ما يُمْنَعُونَ مِنهُ .

وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، لم يحصلْ خبرٌ عن هٰذِهِ المعارضةِ ولا حُدِّثَتْ به ولا نُقِلَ نقلًا تقومُ به الحُجَّةُ ، لا قَبْلَ الهجرة ولا بَعْدَها ولا حِينَ غلبةِ النبيِّ ، عليه السلامُ ، وكونِهِ بمكَّةَ وفي دارِ الكفرِ ولا حِينَ حُصُولِ الهجرةِ والنُّصْرَةِ ، بطلَ ما ظَنَّهُ السَّائِلُ .

هٰذا على أنَّ مُخالِفِيهِ لم تَكُن لهم رغبةٌ عِندَهُ في كتمانِ معارضتِهِ ولا رهبةٌ منه ، لا قَبْلَ الهجرة ولا بَعْدَها ، ولم تزل الحربُ منصوبةً بَيْنَهُ وبَيْنَهم بَعْدَ الهجرة . وكيف يكونُ منه حَمْلٌ لهم على الكتمانِ ؟ وكُلُّ هٰذا يُبْطِلُ ما قالُوهُ .

فإن قيل : ما أنكرتُم أن يكونَ الدَّاعِي إلى تَرْكِ فِعْلِ معارضتِهِ شدَّةَ الخوفِ مِنْ أنصارِهِ مِنَ المهاجرينَ والأنصارِ ؟

يقالُ لهم : هٰذا باطِلٌ . وأوَّلُ شيءٍ يدلُّ على فسادِهِ أنَّه لو كان ذٰلك كذٰلك ، لَمَنَعَ الخوفُ منهم مِن شَتْمِهِ وسَبِّهِ وهَجْوِهِ المشهورِ وإظهارِ تكذيبِهِ ونِسْبَتِهِ مَرَّةً إلى الافتراءِ ومَرَّةً إلى السِّحْرِ ومَرَّةً إلى الجنونِ إلى غير ذٰلك ؛ فإذا لم يَمْنَعِ الخوفُ مِنْ هٰذا أجمعَ ، لم يَمْنَعْ مِن إظهارِ الحُجَّةِ على تكذيبِهِ .

ويدلّ على فسادِ [٨٢ب] ذٰلك أيضًا أنَّ قريشًا ومُخالِفِيهِ مِنَ اليهودِ والنصارى كانت أكبرَ عددًا مِن مُتَّبِعِيهِ قَبْلَ الهجرة وبَعْدَها ؛ فأمَّا قَبْلَ الهجرة ، فلا شَكَّ في ذٰلك ؛ فإن كانَتِ المعارضةُ وقعتْ قَبْلَ الهجرة وحُصُولِ النصرة ، وَجَبَ أن تكونَ شائِعَةً ذائِعَةً ؛ فلو حَدَثَ لهم خوفٌ مِنْ أصحابِهِ بَعْدَ الهجرة وفتحِ مَكَّةَ ، ما وَقَعَ يَوْمَ وَقَعَ قَبْلَ الخوفِ ظاهِرًا مُعْلَنًا لأَجْلِ أنَّ الخوفَ إنَّما يمنعُ إظهارَ ما لم يَقَعْ ولم يَنْتَشِرْ ويَظْهَرْ ؛ فأمَّا إذا حَصَلَ الخوفُ بَعْدَ الظهورِ والانتشارِ ، لم يَمْنَعْ مِن فِعْلِ ما وَقَعَ ظاهِرًا مع عدمِ الخوفِ ؛ فبَطَلَ ما قالُوهُ .

وأيضًا ، فإنَّ الخوفَ والتقيّةَ لا يمنعانِ مِن إيقاعِ النقلِ والعلمِ بالأمرِ الظاهرِ ، وإنّما يمنعانِ مِن إظهارِ النقلِ والمُجَاهَرَةِ به ؛ فأمَّا أن يمنعَ مِن التحدُّثِ بالشيءِ والذكرِ لهُ والعلمِ به والتحدّثِ بَيْنَهم بما يعلمُونَهُ مِن ذٰلك لقومٍ هُمْ أَهْلُ تواتُرٍ ، بل[١] لا بُدَّ أن يتحدَّثُوا بذٰلكَ الأَمْرِ ولو كانوا في المطاميرِ وتَحْتَ العذابِ الأليمِ حتّى يظهرَ ذٰلك عنهم على ما بَيَّنَّاهُ مِن قَبْلِ هٰذا ، إن تمَّ وقوعُ تركِ الإظهارِ مِن جماعتِهم تقيَّةً وخوفًا ؛ فكيف وأكثرُ المُثْبِتِينَ للتواتُرِ يمنعونَ تمامَ ذٰلكَ بَيْنَهم بعظيمِ الحملِ والإكراهِ ؟ ويقولونَ : إنَّه لا بُدَّ مِنْ أن يكونَ تختلفُ الدَّوَاعِي والهِمَمُ وأن يخافَ قومٌ ويكتُمُوا ، ويَنْشُرَهُ آخرُونَ ويُظْهِرُوهُ [٨٣أ] ويَذكروهُ ، وسيّما إنْ كان شيئًا يَتَعَلَّقُ بالملكِ والدياناتِ وطلبِ التنافُسِ والرئاساتِ ، بل ربّما كان التخويفُ والإكراهُ

---

١ بل : إضافة في الهامش الأيمن ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

وحملُ الجبابرةِ على الكِتْمَانِ مِن أقوى البواعِثِ والأسبابِ الداعيةِ إلى إظهارِ ما يُخوّفُونَ مِن إظهارِهِ والإعراضِ بذكرِهِ على ما بَيَّنَّاهُ مِن قَبْلُ .

ويقال : إنَّ المعارَضةَ لو وقعت ، لَوَجَبَ أن تكونَ سببًا لزوالِ خوفِ مُخالِفِيهِ وفَكِّ الأغلالِ والكلفِ عن أعناقِهِم ، لأنَّه بالقرآنِ كان يحتجُّ عليهم ؛ فلو عارَضُوهُ ، لأَبْطَلُوا حُجَّتَهُ ولَوَجَبَ في مستقرِّ العادةِ أنْ يزولَ بظهورِ ذٰلكَ خوفُهم وتَقْوَى مُنَّتُهُمْ ويشتدَّ أَمْرُهم وتظهرَ حُجَّتُهُمْ ، ولا أقلَّ مِنَ أن يكونَ ظهورُ المعارضةِ مُلْقِيًا للخلافِ والفُرْقَةِ عليه وحَلِّ العزائمِ والثباتِ عن نُصْرَتِهِ وأن يقولَ خلقٌ منهم : هٰذِهِ معارَضةٌ صحيحةٌ ، لأنَّ اللسانَ لسانُهم واللغةَ لغتُهم ، ويقول آخرُونَ ، إنْ شَكُّوا في المساواةِ : هو قريبٌ منه ، ويقول آخرُونَ : بل هو أفصحُ وأبلغُ ، ويتوقَّف فيه آخرونَ وتختلِف آراءُ شيعتِهِ واعتقاداتُهم ؛ فإنَّهم إنَّما كانوا يَقْصِدُونَ التديُّنَ ، لا العصبيَّةَ والمَيْلَ الذي لا يجوزُ أن يُقْتَلَ فيه ولأجلِهِ الآباءُ والأولادُ والقراباتُ وتُبْذَلَ فيه الدماءُ والأموالُ والانتقالُ عن الأوطانِ ومفارقةُ العشائرِ وركوبُ عظيمِ الأخطارِ . **[٨٣ب]** وكلُّ ذٰلك يُوجبُ أن يكونَ الخوفُ مِن أتْبَاعِهِ يُوجبُ إظهارَ معارَضتِهِ ، ليزولَ هٰذا الخوفُ وليزولَ أيضًا عنهم الكلفُ والعباداتُ وما يأخذُهم به مِن فرائِضِ الدِّينِ الشَّاقَّةِ والعدول بهم عن العادةِ المألوفةِ . وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، بطل ما قالوه .

ويقالُ لكلِّ معارِضٍ بهٰذا مِنَ اليهودِ والنصارى والمجوسِ وكلِّ مثبتٍ لنبوَّةٍ ومعجزةٍ : لعلَّ جميعَ آياتِ مَن تثبتُ نبوَّتُهُ قد قُوبِلَتْ وعُورِضَتْ ، وإنّما مَنَعَ الخوفُ مِن أَتْبَاعِهِ مِن نقلِ ذٰلك ؛ فلا يجدُ في ذٰلك فَصْلًا . وكلُّ شيءٍ يحاولُ به الخروجَ مِن ذٰلك ، فهو جوابُنا فيما سَأَلَ عَنهُ .

وبعد ، فكيف لم يَبعثْ مُخالِفِيهِ الرجاءُ بإظهارِ المعارضةِ لانكشافِ شبهتِهِ لموافِقِيهِ وعلمهم بوقوعِ معارضتِهِ وٱنفضاضهم لأجلِ ذٰلك عنه وخذلانهم له مع علمِهِمْ بأنّهم أهلُ ديانةٍ ودعوةٍ إلى دينِهِ وإلى طَلَبِ الحقِّ . ويجبُ أن يكونَ الطَّمَعُ لزوالِ أَمْرِهِ وتَفَرُّقِ الناسِ عنه بإظهارِ المعارضةِ أَقوَى مِنَ الخوفِ في إظهارِها ، بل لا خوفَ عليهم في ذٰلك ؛ فزال ما قالوه .

هٰذا على أنّه قد بَيَّنّا مِن قبلُ أنّ اللهَ ، تعالى ، لا يجوزُ أن يَجْمَعَ الهِمَمَ والدَّوَاعِيَ على نقلِ الشبهةِ ويلطفَ في ذٰلكَ ويسهّلَ سبيلَهُ ويصرفَها عن نقلِ الحُجَّةِ التي هي معارَضةُ القرآنِ والكاشفُ [٨٤أ] عن كونِهِ شبهةً ، لأنَّ ذٰلك بمَعنَى ٱبتدائِهِ إظهارَ المعجزاتِ على الكذّابِينَ . وذٰلك مُحَالٌ ؛ فبَطَلَ ما قالوه مِن كلِّ وجهٍ .

فإن قال قائِلٌ : أَفَلَيْسَ قد حَكَى اللهُ ، تعالى ، عن أبي حُذَيْفَةَ ٱبنِ المُغِيرَةِ[١] أنّه قال له ، عليه السلامُ : ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنبُوعًا ۝ أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ ٱلْأَنْهَٰرَ خِلَٰلَهَا تَفْجِيرًا﴾ [١٧ الإسراء ٩٠-٩١] إلى قولِهِ : ﴿أَوْ تَرْقَىٰ فِى ٱلسَّمَاءِ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [١٧ الإسراء ٩٣] ؟[٢] وهٰذا في نهايةِ البلاغةِ والفصاحةِ ؛ وهو أكبرُ مِن قَدْرِ تَبَّتْ والكوثرِ وأمثالِهما ؛ فهٰذِهِ معارَضةٌ ظاهرةٌ .

يقالُ لهم : إنَّ أبا حذيفةَ لم يَطْلُبْ ما ذَكَرَهُ اللهُ ، سبحانَهُ ، عنه بلفظِ التلاوةِ ، وإنّما عَبَّرَ اللهُ ، سبحانَهُ ، عنه بالعبارة التي هي معجزٌ وأخبرَ عن طلبِهِ . ولعلَّهُ أنْ

---

١ هو عبد الله بن أبي أُميّة بنِ المغيرة ، أخو أمّ سلمة ، زوج النبيّ ، ﷺ . كان شديد الخلاف على المسلمين . ثمّ أسلم وشهد فَتْحَ مكّة وحُنينًا وقُتل يَوْمَ الطائفِ مسلمًا . عنه جمهرة النسب (لابن الكلبيّ) ١/١٢٠ ، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (لابن عبد البرّ) ٣/٨٦٨-٨٦٩ (١٤٧٤) .

٢ الاستيعاب ٣/٨٦٨-٨٦٩ (١٤٧٤) . يُنظَر أيضًا تفسير مقاتل بن سليمان ٢/٢٧٢ ، زاد المسير (لابن الجوزيّ) ٥/٦٠-٦١ .

يكونَ طَلَبَ ذلك بأضعفِ عبارةٍ وأركِّ نظمٍ وأخفِّهِ . وقد يعبّرُ اللهُ ، تعالى ، عن أهلِ كلِّ لغةٍ وعن النملَةِ والهدهدِ وعن فرعونَ وعن العَيِّ والألْكَنِ والمُفْحَمِ باللَّفْظِ الجَزْلِ الفصيحِ . وإذا كان ذلك كذلك ، بطل ما تَوَهَّمُوهُ .

ولو كان ما ذَكَرَهُ اللهُ ، تعالى ، هو حكايةُ لفظِ أبي حذيفة حَرْفًا بحرفٍ على ترتيبِهِ ، لم يَخْفَ ذلكَ على القومِ ولقالوا : هذِهِ معارَضةٌ وتكذيبٌ لقولِكَ : **[٨٤ب]** لن يأتوا بمثلِهِ ، وقولِكَ : ﴿قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ وَلَوۡ كَانَ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٖ ظَهِيرٗا﴾ [١٧ الإسراء ٨٨] . ولم يكن ذلك مِمَّا يَخفَى عليهم ويذهبُ موضع الحُجَّةِ به ؛ فزالَ ما قالُوهُ .

شبهة أخرى

فإن قالوا : ما أنكرتُم مِن أنّه إنّما يجب ٱستئنافُ معارضةٍ مجتمعةٍ مُتَجَدِّدَةٍ ، لأنَّه لم يَرِدْ ما وَرَدَ وظَهَرَ مِنهُ مِنَ القرآنِ على وجهٍ ، يُوجبُ جَمْعَ معارضةٍ له وإيرادَ ذٰلك جملةً بقدرِ سورةٍ وآيةٍ ، لأنَّه لم يَكُن ما يُورِدُهُ مُبَايِنًا لكلامِهم وقدرِ بلاغتِهم ولا خارجًا عن ما يعرفونَهُ مِنَ النُّظُومِ ، وإنّما كان ما يقعُ مِنهُ على مديدِ الأَيَّامِ بمَكَّةَ والمدينةِ ما يقعُ منهم في كُلِّ وقتٍ مِثْلُهُ ؛ فإنِ ٱختَصَرَ ، ٱختصروا . وإنْ أَطَالَ ، أَطَالُوا . وكُلَّما أَوْرَدَ مِنهُ كلمةً وقدرًا مِنَ النَّظْمِ ، أَوْرَدُوا مِثْلَهُ ؛ فلَمْ يَحْتَجْ مَعَ ذٰلك أجمعَ إلى جَمْعِ معارضةٍ له مستأنفةٍ .

ومتى جازَ أنْ تكون هٰذِهِ حالَهُ وحالَهُمْ في مساواةِ الألفاظِ والنَّظْمِ ، لم يَجُزْ أن يقولَ قائِلٌ : إنَّ الحُجَّةَ على نبوَّتِهِ أنَّهم لم يعارِضُوهُ ، لأنَّ هٰذا القولَ منه بمنزلَةِ مَن قال : إنَّ معجزَهُ أنّهم لم يعارِضُوهُ في مَشْيِهِ وحَدِيثِهِ وأَكْلِهِ وشُرْبِهِ ونَوْمِهِ وقُعُودِهِ وكلِّ فعلٍ له ، كانوا أبدًا يُوقِعُونَ مِثلَهُ على مَرِّ الأوقاتِ . وقد عُلِمَ لَغْوُ مَنِ ٱدَّعَى كونَ هٰذِهِ الأفعالِ مُعجزًا والحاجةَ [١٨٥أ] إلى إيقاعِ معارضةٍ لها . وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، بطلَ ما قُلتُمُوهُ .

يقالُ لهم : ما قُلتُمُوهُ مِن هٰذا ساقِطٌ مِن وجوهٍ . أحدُها أنَّه إنْ كان الأمرُ عِندَه وعِندَهم في مساواتِهِمْ له في جميعِ ما أَوْرَدُوهُ مِنْ آيِ القرآنِ وسُوَرِهِ وبلاغتِهِ ، وهو مع ذٰلك يَدَّعِيهِ آيةً له وحُجَّةً لنبوَّتِهِ ، فقد وَجَبَ القضاءُ على ٱختلالِهِ وٱختلالِ عقولِ مخالِفِيهِ وموافقِيهِ ، لأنَّه لا شُبْهَةَ علينا في ضعفِ عَقْلِ مَن قال لِمِثْلِ قريشٍ : آياتي أنّني أقومُ [وأ]قْعُدُ[1] وأتحرَّكُ وأسكنُ وآكُلُ وأشربُ وأَقِ[فُ وأَمْشِي و][2] أَعْلَمُ

---

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

وتعلمونَ تساوِيَنَا فيه ؛ فَمُدَّعِي هٰذ[ا مَخبُولٌ][1]في عقلِهِ ومُجِيبُهُ لأجلِهِ بمثابتِهِ [مشارِكٌ][2]له على ذٰلك ومسوِّغُه الاحتجاج به في [مَن حالُه][3]وحالُ موافقِيهِ ومخالِفِيهِ واحِدٌ ، لا [يَتَّهِمُهُمْ][4]بالنَّقْصِ وضعفِ العقلِ عاقِلٌ .

وقد كان يَجبُ أنْ يقولوا جميعًا أو بَعْضُهم : كَيفَ تُطَالِبُنَا بمعارضَةِ ما نحنُ مُورِدُونَ لمِثْلِهِ في كُلِّ وقتٍ ، ولم يَكُن ذٰلك بخافٍ على مُتّبعِيهِ ، كما لا يَخفَى على مخالِفِيهِ . وهٰذا جهلٌ مِمَّنْ بَلَغَ إليه .

وشيءٌ آخرُ

وهو أنّه قد كان يَجبُ عليهم ، لَمَّا جَمَعَ القرآنَ وأَطَالَ فيه الكلامَ والأقاصيصَ وتَحَدَّاهُمْ **[٨٥ب]** بمِثْلِهِ أو بعَشْرِ سورٍ مثلِهِ أو سورةٍ مثلِهِ أو مِن مثلِهِ ، أَنْ يَتَكَلَّفُوا معارضتَهُ بمجموعٍ طويلٍ مثله . وإنْ كانوا قد عارضُوهُ مع ظهورِ كلِّ كلمةٍ وحرفٍ منه ، لأنَّه إذا قال ذٰلك وتَحَدَّى به ، وتَرَكُوا تجريدَ معارضتِهِ له ، أُلْبِسَ ذٰلك على الناسِ وظُنَّ بهم العجزُ عنه مع كونِهم قادِرِينَ عليه . هٰذا أيضًا يُوجبُ تَوَفُّرَ دَوَاعِيهِمْ على معارضَتِهِ مُجْتَمِعًا ، كما عارَضُوهُ مُتَفَرِّقًا . ولمَّا لم يَقَعْ ذٰلكَ منهم ، بَطَلَ ما قالوه .

ولو ٱتُّفِقَ لجميعِهِم ٱستثقالُ معارَضةِ جميعِ ذٰلك أو مُعَارَضَ[ةِ عَشْرِ][5]سورٍ مِن مِثْلِهِ ، لم يَجُزْ أَنْ يُتَّفَقَ مِن جميعِهِم ٱسـ[ـتثقالُ المُعَا][6]رَضَةِ ، ٱستثقالُ معارضةِ سورةٍ [مثلِهِ

---

١ انهدامة في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ ما بين الحاصرتين شبه منهدم في الأصل .

٥ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٦ انهدامة في الأصل .

أو مِن مثلِهِ][1]أو قِصَارِها وهو قد تَحَدَّاهُمْ بذٰلكَ ، كما [تَحَدَّاهُمْ][2]بمثلِ جميعهِ .
وفي إعراضِهِمْ عن ذٰلك دليلٌ على عَجْ[زِهم][3].

---

١ انهدامة في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

فصل

وممَّا يدلُّ أيضًا على فسادِ هٰذا القولِ ما نذكرُهُ وندلُّ عليه مِن فضلِ بلاغَةِ القرآنِ على جميعِ بلاغاتِهم ومفارقةِ نظمِهِ لجميعِ نُظُومِ كلامِهم وأوزانِهِ وظهور ذٰلك فيه لِكُلِّ ذِي معرفةٍ بقدرِ البلاغَةِ وضروبِ النُّظُومِ ؛ فإذا لم [٨٦أ] يمكن جحدُ ذٰلك ، بطل ما قالوه . وهٰذِهِ جملةٌ كافيةٌ في الدلالةِ على أنّهم لم يُعَارِضُوهُ .

فأمَّا قولُ مَن قال منهم : إنّهم إنّما لم يعارضُوهُ ، لخوفِ دخولِ الشبهةِ على مُتَّبِعِيهِ واعتقادِهم أنَّه غَيْرُ عروضٍ لِمَا أَوْرَدُوهُ أو لأنَّهم رأوا الحربَ أَنْجَعَ وأَحْسَمَ لِمَادَّتِهِ أو لأنَّه أعجلَهم عن ذٰلك بنصبِ حَرْبِهِمْ أو لأنَّه خَلَطَ به ألفاظًا أعجميَّةً غَيْرَ عربيَّةٍ ولم يَتَحَدَّهُمْ بلسانٍ واحِدٍ أو لأنَّ القادِرَ على معارضتِهِ منهم تَعَصَّبَ له وأرادَ إقامَةَ سوقِهِ وكان مُتَعَصِّبًا له ومُوَاظِبًا على طَلَبِ تأمُّرِه ورئاستِهِ أو لغيرِ ذٰلك ، فهو إقرارٌ مِنهُم بأنَّ المعارضةَ لم تقعْ . وإنَّما كلامُنا في هٰذا الفصلِ على مَن يقولُ أنَّها وقعتْ ، وإن لم تَظْهَرْ وتُنْقَلْ نَقْلَ مِثْلِها . ونحن نَتَكَلَّمُ على المُتَعَلِّقِ في تركِ المعارضةِ بهٰذِهِ الضروبِ ونُبَيِّنُ أنَّهم إنَّما تَرَكُوهَا لعدمِ قدرتِهم عليها ، إن شاءَ اللهُ . وباللهِ التوفيقُ .

يتلوهُ :

بابُ الكلامِ على مَن زَعَمَ أنَّ المعارضةَ لم تقعْ مع القدرة عليها لِعِلَلٍ وشُبَهٍ دَعَتْهُمْ إلى ذٰلكَ .

وصَلَّى اللهُ على محمّدٍ النبيّ وعلى آلِهِ الطَّاهِرِينَ وسَلَّمَ . وهو حَسْبُنَا ونِعْمَ الوَكيلُ .

[٨٦ب] ...[1]

١ ظهر هذه الورقة كلّه بياضٌ في الأصل على أنّه فاصل بين الجزء المنتهي وبين الذي يليه .

[٨٧أ]

العاشر

من النبوّات

من هداية المسترشدين والمقنع في معرفة أصول الدين

تصنيف القاضي الجليل

أبي بكر محمّد بن الطيّب الأشعريّ

نضّر الله وجهه

[٨٧ب]

بسم الله الرحمن الرحيم

باب الكلام على من زعم أنّ المعارضة لم تقع منهم مع القدرة عليها لعلّةٍ وشبهةٍ دعتهم إلى ذلك الاعتراض عليها

فإن قال قائلٌ مِن هٰذِهِ الفرقةِ : ما أنكرتُم أنّهم لم يعارِضُوهُ مع القدرة على ذٰلكَ لأجلِ أنَّ دواعِيَهم لم تتوفَّرْ على معارضَتِهِ ، وإنّما يقعُ الفعلُ مِنَ القادِرِ عليه أو مِمَّن يصحُّ أنْ يَقْدِرَ عليهِ ، إذا أَرَادَهُ ، متى دَعَتْهُ الدَّوَاعِي إلى إيقاعِهِ ؛ فأمَّا إذا [عُدِمَتْ] ، لم يجبْ ما قُلتُم .

يقالُ له : إنَّ جميعَ ما ذكرناهُ [مِن حالِ][1] النبيّ ، عليه السلامُ ، في دعواهُ النبوَّةَ وطُولِ تَحَ[دِّيهِ][2] بمثلِ سورةٍ مِن القرآنِ قَبْلَ الهجرة وبَعْدَها وفي أيّامِ ضعفِ [سـ]لطانِهِ[3] وقُوَّتِهِ وقَبْلَ أمرِهِ بقتالِ المشركينَ وبَعْدَهُ ودوامِ تقريعِهم بالعجزِ عنه وإلزامِهم لظهورِ حُجَّتِهِ به مفارقةَ العاداتِ وتَحَمُّلَ المفترضاتِ الشَّاقَّةِ وإيجابَ الحدودِ العظيمةِ عليه بالقتلِ والقطعِ والجَلْدِ في بعضِ الأفعالِ التي لَا يَرَوْنَ فيها وجوبَ شيءٍ مِن عقوبةٍ أو غيرِهِ .

ودعاؤُهُ إلى القَطْعِ العُصْمَ مَعَهَمْ بٱختلافِ الدِّينَيْنِ وإبطالِ المناكحةِ والموارثةِ مع تَوَعُّدِهِ [٨٨أ] على ما يلزمُهم ٱجتنابُهُ تعظيمَ العقابِ في فعلِهِ ووَعْدِهم على ٱمتثالِ أوامرِهِ بالجَنَّةِ وجزيلِ الثوابِ وأَخذِهِ لهم بأَنْ يكونوا تبعًا له بعد أنْ كانوا قادةً مَتْبُوعِينَ ومأْمُورِينَ بعد أنْ كانوا آمِرِينَ ورَعِيَّةً بعد أن كانوا سَلَاطِينَ ، وحَظْرُهُ عليهم المقامَ في

---

١ ما بين الحاصرين منهدم في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

دارِ الكفرِ ومطالبةُ مَن آمَنَ منهم بالهجرة عن دارِه ومفارقةُ عشيرتِهِ ووطنِهِ إلى غيرِ ذٰلك مِمَّا شَرَعَهُ وأَتَى به مِنَ الأمورِ العظيمةِ الشَّاقَّةِ .

ومَعَ المعلوم مِنْ حالِهِ[مْ] وما كانوا عليه مِن شِدَّةِ الحَمِيَّةِ وعظيمِ الأَنَفَةِ وتشوُّقِهم على طلبِ الرئاساتِ والمنافساتِ و[البعدِ عَ]نِ[1]احتمالِ الذُّلِّ والعارِ وطلبِ التَّخَلُّصِ مِن [ابتذالِ][2]المُهَجِ والأموالِ وما كانوا عليه من [قُوَّةِ][3]البلاغةِ وعظيمِ التقدُّمِ في الفصاحـ[ـةِ والبيانِ][4]وسهولةِ ضروبِ الكلامِ عليهم ولَضو[هِمْ وشِدَّةِ ا][5]نطلاقِ ألسنتِهِم في أيّامِ الحربِ ووقتِ السِّلْمِ ومع زوالِ التَّحَدِّي به ومَعَ وقوعِهِ ، وأنّهم عند التَّحَدِّي والتقريعِ لهم بالعجزِ عَنهُ أسرعُ إلى إيقاعِ المعارضةِ وأقوى دَوَاعٍ إليها إلى غيرِ ذٰلك مِن جميعِ ما قدَّمنا ذِكْرَهُ ، أمورٌ يُعْلَمُ بها ضرورةً وجوبُ تَوَفُّرِ هِمَمِهِمْ ودَوَاعِيهِمْ إلى معارضتِهِ ، وأنَّ ذٰلك أَحَقُّ وأَوْلَى عِندَهم **[٨٨ب]** وعندَ كُلِّ عاقلٍ مِن الإعراضِ عنها والاشتغالِ بالحربِ والسَّبِّ له والهجوِ ونسبتِهِ إلى السِّحْرِ وإلى الجنونِ أخرى وإلى قولِ الشعرِ ، وأنّه تلقَّطهُ مِن أساطيرِ الأوّلِينَ إلى غيرِ ذٰلك مِمَّا لا يَقْدَحُ في حُجَّتِهِ ولا يشعثُ نبوَّتَهُ . وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، بَطَلَ ما قالوهُ .

فإن قال قائلٌ : ما أنكرتُم أن يكونَ إنَّما عَدَلُوا عن معارضتِهِ إلى الحربِ ، لأنَّهم لم يعلموا أنَّهم إذا عارضُوهُ ، أَبْطَلُوا حُجَّتَهُ ورأوا أنّ الحربَ أَنْجعُ في أمرِهِ ؟

قيل له : هٰذا باطِلٌ ، لأنَّ إبطالَ المعارضةِ للحُجَّةِ أمرٌ ، يُعلمُ ضرورةً ويَعلمُهُ أهلُ النقصِ مِن الأطفالِ والنساءِ ، وهو مُرَكَّبٌ في الطِّبَاعِ . وكلُّ عاقلٍ يَعْلَمُ أنَّه إذا

---

١ انهدامة في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

٥ انهدامة في الأصل .

تحدَّى بخطبةٍ أو شعرٍ أو رسالةٍ أو حُجَّةٍ وصياغةٍ وقُرِعَ بالعجزِ عن ذٰلك وأَتَى بمثلِهِ ، فقد فَلَحَ وأَبْطَلَ [مُتَحَدِّ][١]يَهِ ؛ فهٰذا مِمَّا لا يدخلُ به شبهةٌ على عاقلٍ [...][٢].

فإن قالوا : ما أنكرتُم أن يكونوا إنَّما تَرَكُوا مُ[عَارضتَهُ خوفَ][٣]دخولِ شبهةٍ على مُتَّبِعِيهِ في أنَّ ذٰلكَ معارضة له ؟

[قيل لهم : هٰذا قولٌ باطِلٌ][٤]مِن وجوهٍ . أوَّلُها أنَّ اللِّسَانَ واحِدٌ وموا[ضعَ القدرة][٥] في معرفةِ اللِّسَانِ وتساوِي الكلامِ ومبا[ينته وتفا]وته[٦]في النظمِ والبلاغةِ وحسنِ الفصاحةِ سواء ؛ فلَوْ عُورِضَ ، لم يَخْفَ ذٰلكَ على موافِقِيهِ ولكانَ آكَدَ الأمورِ في تفريقِ جَمْعِهِ ووجوبِ الإعراضِ عنه .

وعلى أنَّه كان يَجبُ أَنْ يكونَ تأميلُ معرفةِ موافِقِيهِ لكونِهِ معارضًا لما أَتَى به داعِيًا إلى إيقاعِ المعارضةِ لا محالَةَ . وذٰلك أَقوَى مِن داعِي التركِ لها . هٰذا ، إن كان عِلْمُهُمْ بِتَسَاوِي الكلامِ [٨٩أ] وقَدْرِ البلاغةِ والنظمِ كَسْبِيًّا ؛ فكيفَ وليس الأمرُ كذٰلك ؟ لأنَّهم أهلُ اللِّسَانِ ومَطْبُوعُونَ على معرفتِهِ بعِلْمِهِمْ بِتَسَاوِي الكلامِ وتفاوتِهِ عِلْمَ اَضطرارٍ ، لا شبهةَ عليهم فيه ، كما يعلمُ تَسَاوِي كُلِّ نَظْمَيْنِ وخُطْبَتَيْنِ ورِسَالَتَيْنِ مِمَّنْ هو مِن أهلِ العِلْمِ بذٰلكَ اللسانِ ضرورةً ؛ فبطلَ بذٰلكَ خوفُ دخولِ الشبهةِ فيه .

---

١ انهدامة في الأصل ، مقدار كلمتين .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

٥ انهدامة في الأصل .

٦ انهدامة في الأصل .

وعلى أنَّه قد كان يجبُ أن يُعَارِضُوهُ وإنْ خافوا دخولَ الشبهةِ حتّى يكونوا قد جَمَعُوا بَيْنَ الحربِ والمعارضةِ ؛ فَلَعَلَّهُ [أن يكونَ الـ]ـراجعُ[1]عِندَ سَمَاعِ المعارضةِ أَكْثَرَ مِنَ الراجعِ لُحُوقًا [بنَصْبِ][2]الحَرْبِ ، لا يقطعُهم عن التَّكَلُّمِ بما يَجِدُونَ أنفُسَهم [مُتَمَكِّنَةً][3]منه ، كما لا يَمْنَعُهم مِنَ الخطابةِ وقولِ الشِّعْرِ والـ[ـرجزِ وغيرِ][4] ذٰلك مِن ضروبِ ما وسعهم التَّكَلُّمُ به ، فيطـ[ـلقون ألسنتهم][5]، وإنَّنا إنَّما نَحتاجُ إلى إيقاعِ الحربِ والإقد[امِ على قتالِهِ والإخـ]ـطَارِ[6]به ، إن لم يمكنِ المعارضة التي هي [أيسرُ وأسهلُ][7]عليهم ؛ فإذا قدروا على ذٰلك ، ٱستغنوا بها [عن الحربِ][8]وركوبِ الغررِ والخطرِ في الإقدامِ عليه . وكلُّ هٰذا يُبينُ بُطلانَ ما قالُوهُ . وباللهِ التوفيقُ .

---

١ انهدامة في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

٥ انهدامة في الأصل .

٦ انهدامة في الأصل .

٧ انهدامة في الأصل .

٨ انهدامة في الأصل .

فصل

وممَّا يدلُّ على بُطلانِ هٰذا القولِ أيضًا وفسادِهِ **[٨٩ب]** ما قدَّمناهُ مِن قولِ الوليدِ بنِ المغيرةِ الظاهِرِ عِندَ ٱجتماعِهِمْ إليه وَطَلَبِهِمْ منه معارضَةَ القرآنِ وكان مِن رؤسائِهِمْ وفصحائِهِمْ ، وقولِهِ لَهُم : سمعتُ خُطَبَ الخُطَبَاءِ وشعرَ الشعراءِ ، وليس هٰذا منه . ثُمَّ إنَّهُ فَكَّرَ وَأَوْهَمَهُمْ بأنَّه مُتَطَلِّبٌ للحِيلَةِ في معارضتِهِ ؛ فلَمَّا عَجَزَ عن ذٰلك وعَظُمَ في نفسِه وثَقُلَ عليه وضاقَ خَطْبُهُ وٱنقطعتْ حِيلَتُهُ ، قالَ لَهُم : ﴿فَقَالَ إِنْ هَٰذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ﴾ [٧٤ المدّثّر ٢٤] ، ونَسَبَهُ إلى الأمرِ الغامِضِ الذي يَعترِفُ ويَعترِفُونَ بأنَّهم لا عِلْمَ لَهُم به وأنَّه [...]ى[1]. قالَ اللهُ ، عزَّ وجلَّ ، عِندَ قولِهِ ذٰلكَ : ﴿ثُمَّ نَظَرَ ۝ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ۝ ثُمَّ أَدْبَرَ وَٱسْتَكْبَرَ ۝ فَقَالَ إِنْ هَٰذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ﴾ [٧٤ المدّثّر ٢١-٢٤] .

[وجاء عَن][2]أُمَيَّة بنِ خلفٍ الجُمَحِيّ أنَّه قال : لو شِئْنَا ، لَقُلْنَا مِثْلَ هٰذا . [وهٰذِهِ][3] دَعوَى كَذِبٍ ، يمكنُ كُلُّ مُتحدٍّ ومُقرعٍ بالعجزِ أن [يجدَ ... ...][4]من نفسِهِ عجزه وقصوره عن ذٰلك وإن ٱشته[ر عنده أم]ره[5]. ولو قَدَرَ عليه ، لأَتَى به . ولَعَلَّهُ أَرَادَ أنَّه ق[ادِرٌ على مِثْلِ][6]مفرداتِ ألفاظِ القرآنِ ومثلِ كلمةٍ وٱثنتَيْنِ وما [نقص عن][7]سورة أو أَنْ يكونَ قَصْدُهُ التَّمْوِيهَ عليهم بأنَّهُ يَقْدِرُ أَنْ يُخبِرَ عَنْ أقاصِيصِ الأَوَّلِينَ وأخبارِ الماضِينَ .

---

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل مقدار كلمة .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

٥ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٦ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٧ انهدامة في الأصل .

والنبيُّ لم يَتَحَدَّهُمْ بهٰذا وَحْدَهُ ، وإنّما تَحَدَّاهُمْ بِقَدْرِ بلاغتِهِ في مثلِ ذٰلكَ النظمِ المخالِفِ لجميعِ نظومِ كلامِهم . ولذٰلك قال : ﴿فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ وَٱدْعُواْ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [١١ هود ١٣] ، فَعُلِمَ بذٰلكَ بطلانُ دَعوَى أُمَيَّةَ بنِ خلفٍ وتَمْوِيهُهُ مِن كُلِّ وَجْهٍ .

فأمَّا النَّضْرُ بنُ الحارثِ ، [٩٠أ] فإنَّهُ شُهِرَ عنه هَرَبُهُ إلى فارسٍ ، لِيَطْلُبَ دَعْمَ أحبارِ الفُرْسِ وكتبِهِم وسِيَرِهم ، لِيَنْقُلَ مِنهَا ما يُعارِضُ القرآنَ ، لِيُوهِمَ بذٰلك أنَّ النبيَّ ، عليه السلامُ ، إنَّما تَحَدَّاهُمْ بالإخبارِ عن الغيوبِ الماضيةِ .

وقد عُلِمَ تَمْوِيهُهُ بذٰلكَ وأنَّه تَحَدَّى الإنْسَ والجنَّ جميعًا بسورةٍ مِن مِثْلِهِ ، ولو كان كذبًا مفتعلًا ؛ فكلُّ هٰذا الخوضِ منهم يَكْشِفُ عن بُطلانِ قولِهم : إنَّهم [عدلوا][١] عن المعارضةِ إلى الحَرْبِ مع القدرة عليها [...][٢].

فإن قال قائلٌ : ما أنكرتُم مِن أنْ يكونَ [إعراضُهم عن المعارضةِ][٣] لالتباسِ الحالِ عليهم فيما تحدَّاهُمْ به ؟ [فهل كان تحدّا]هُم[٤] بنَظْمِهِ أم ببلاغَتِهِ أم بما تَضَمَّنَهُ [من الإخبار][٥] عن الغيوبِ التي ادَّعَاهَا ؟ فلذٰلكَ لم يشتغل[وا بالمعارضةِ][٦] وعَدَلُوا عنها إلى حربِهِ .

---

١ انهدامة في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٥ انهدامة في الأصل .

٦ انهدامة في الأصل .

قيلَ لهم : إنَّ قولَهُ ، تعالى ، [في نصِّ الـ]تلاوةِ[١] : ﴿فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ﴾ [١١ هود ١٣] أو ﴿بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾ [١٠ يونس ٣٨] [يَحْوِي][٢]ما فيه إخبارٌ عن غيبٍ وفيه ما ليس كذٰلكَ ؛ وهو ، كثيرُهُ ومعظمُهُ ، أوضحُ دليلٍ على أنَّه تحدَّاهُم بالبلاغةِ والنَّظْمِ أو بأَحَدِهما .

وكان يَجبُ لو كانوا على ذٰلكَ قادِرِينَ أنْ يَتَعَرَّضُوا له وأن يُعارِضُوهُ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ يَقدِرُونَ عليه ويُبَالِغُونَ ويَجتَهِدُونَ في ذٰلكَ مِنْ جهةِ البلاغةِ والنَّظْمِ .

على أنَّ ما قدَّمناهُ مِنْ قولِ الوليدِ وغيرِهِ وأنَّه[٣]ليسَ مِنَ الخُطَبِ والشِّعْرِ في شيءٍ **[٩٠ب]** دليلٌ على أنَّهم قد عَلِمُوا أنَّهم مُتَحَدَّونَ بالبلاغَةِ والنَّظْمِ ، وإن كان فيما تَضَمَّنَهُ مِنَ الإخبارِ عن الغيوبِ آيةٌ وإعجازٌ ، لا مِنْ ناحيةِ نَظْمِهِ وبلاغتِهِ . وهٰذا بَيِّنٌ في سقوطِ ما قالُوهُ .

وعلى أنَّه قد كانَ الاشتغالُ بمُعَارَضتِهِ مِنْ كلِّ وجهٍ يَقْدِرُونَ عليه أو مِنْ بعضِها ، لو أَمْكَنَهُمْ ذٰلكَ ، أَظْهَرَ وأَبْيَنَ في إبطالِ أَمْرِهِ وإِدْحَاضِ حُجَّتِهِ مِنِ ٱشتغالِهم بالشَّتْمِ له والهَجْوِ والحربِ التي لو قُتِلَ ، عليه السلامُ ، فيها ، لم تُبْطِلْ حُجَّتَهُ . وفي إعراضِهم عن ذٰلكَ دليلٌ على قُصُورِ[هم][٤] .

---

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ وأنّه : + لم يعارضه أحد من موافقيه ، مشطوب في الأصل .

٤ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

شبهة أخرى لهم ؟

فإن قال قائلٌ : ما أنكرتُم مِنْ أن [يكونَ][١]، عليه السلامُ ، أو بعضُهم قد كانوا قادِرِينَ على معارضـ[ـةِ القرآنِ بمـ]ـا[٢]هو أَفْصَحُ وأَبْلَغُ منه وأنّهم قد عارَضُوهُ ولكنّهم [كَتَمُوهُ تَعَصُّبًا][٣]له وطَلَبًا لرئاستِهِ وواطَؤُوهُ على كِتْمَانِهِ أو [تركوهُ][٤]وعَدَلُوا عن ذٰلكَ مع القدرة عليه إقامةً لنبوَّتِهِ [... والانتفا]ع[٥]به وطلب الولاياتِ مِنْ قِبَلِهِ ؛ فمِنْ أَينَ أنّه لم يَكُنْ [أَحَدُ مُتَّبِ]عِيهِ[٦]قادِرًا[٧]على ذٰلكَ ؟

يقالُ لهم : ما قلتُمُوهُ باطِلٌ مِنْ وجوهٍ . أَوَّلُها أنّه لو كانَ في قدرةِ مُتَّبِعِيهِ معارضته ، لوَجَبَ أن يكونَ في وُسْعِ مُخالِفِيهِ ، لأنَّ اللغةَ واحِدَةٌ والطَّبْعَ والبلدَ والمَنْشَأَ[٨]واحدٌ ؛ فلا يجوزُ أنْ يَسْتَبِدَّ بالتَّمَكُّنِ مِنْ ذٰلكَ مُوافِقُوهُ[٩]دُونَ مُخالِفِيهِ . وبإزاءِ هٰذِهِ الدعوى دَعوَى [١٩١أ] مَنِ ٱدَّعَى أنَّ مُخالِفِيهِ ، لَمَّا عَجَزُوا عن ذٰلكَ ، دَلَّ على أنَّ هٰذا حالُ مُوَافِقِيهِ ؛ فهٰذا هو الصحيحُ مع ما ذكرناهُ مِنْ أحوالِهِمْ .

فأمَّا ما يدلُّ على أنّه لم يُعَارِضْهُ أحدٌ مِنْ مُوَافِقِيهِ ، وإن واطَؤُوهُ[١٠]على كتمانِهِ ، فهو أنَّ ذٰلكَ مِمَّا يجبُ ظهورُهُ والتحدُّثُ به على مَرِّ الأوقاتِ ، وإنِ ٱستمرَّ كِتْمَانُهُ

١ انهدامة في الأصل .
٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .
٣ انهدامة في الأصل .
٤ انهدامة في الأصل .
٥ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .
٦ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .
٧ قادرًا : فادر ، الأصل .
٨ والمنشأ : والمنشى ، الأصل .
٩ موافقوه : موافقه ، الأصل .
١٠ واطؤوه : واطوه ، الأصل .

الوقتَ اليَسِيرَ ، لأنَّ الطِّبَاعَ مَجْبُولَةٌ على التَّحَدُّثِ بِمِثْلِ ذٰلكَ والإظهارِ له مع الأيَّامِ ؛ فلمَّا لم يَظْهَرْ ذٰلكَ ، بَطَلَ ما قالُوهُ .

هٰذا على أنَّ مُتَّبِعِيهِ كانوا أوَّلًا على عداوتِهِ[١] ومخالفتِهِ ، ثُمَّ آمنوا . ثُمَّ إنَّ فرقةً مِنَ الذينَ آمَنُوا قد كانوا معه على عَتَبٍ وقِلَّةِ[٢] رِضًا لأَجْلِ تقصير [...][٣] وتقليدٍ وولاياتٍ وغيرِ ذٰلكَ مِنْ أسبابِ الـ[دنيا وكانوا][٤] مُظْهِرِينَ للإيمانِ أهل غلٍّ وعَدَاوَةٍ ونفا[قٍ مع الإساءةِ][٥] إليه وطلبٍ لما يغضُّ منه ويَعُرُّهُ ويُوجِبُ التـ[نافي ؛ فلا يجو]زُ[٦] ٱجتماعُ هؤلاءِ مَعَ ٱختلافِ أحوالِهم على كتمانِ [المعارضةِ ، إذا][٧] وقعت مِنَ الواحدِ مِنهُم ؛ فبَطَلَ ما قالُوهُ .

فإن قالوا : إ[نَّه إذً]ما كان يجبُ ، لو كان جميعُ موافقِيهِ أو قومٌ مِنهُم بهم تثَبُّتٌ وأثرٌ ، قد تواطؤوا على ذٰلكَ ، وإنْ وَقَعَ منهم ؛ فأمَّا إنْ كانوا واحدًا أو ٱثْنَيْنِ ومَن جرى مجراهما في القِلَّةِ التي يجوزُ على مثلِهِم ٱستمرارُ الكتمانِ منهم وتركُ الإظهارِ والتَّحَدُّثِ به ، فإنَّ ما قُلتُمُوهُ غَيْرُ واجبٍ .

وقد عُلِمَ أنَّ بعضَ العربِ وبعضَ قريشٍ أفصحُ مِن بعضٍ وأنَّ فيهم [٩١ب] مَن كان يُضْرَبُ المثلُ بِقَدْرِ فصاحَتِهِ وبلاغتِهِ وأنَّهم القليلُ منهم ؛ فإذا توهَّمْنَا أنَّ فصحاءَ قريشٍ ، لو جازَ أنْ يكونَ أفصحُهُمْ وأهلُ التقدُّمِ منهم مائةً وأنْ يكونَ أفصحُ المائةِ عشرةً وأفصحُ العشرةِ واحِدًا أو ٱثْنَيْنِ مُتَسَاوِيَيْنِ ، كما قِيلَ : إنَّ أَشْعَرَ الشعراءِ ٱمرؤُ

---

١ عداوته : عدواته ، الأصل .

٢ قلّة : إضافة في الهامش الأيسر ، مُشارٌ إليها في الموضع من الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٥ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٦ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٧ انهدامة في الأصل .

القيسِ وأخطبَ الخطباءِ زيادٌ والحجّاجُ وفلانٌ وفلانٌ ، وأهلُ التقدُّمِ مِن كلِّ ضَرْبٍ مِنَ الكلامِ هُمْ أبدًا قليلٌ مِن كثيرٍ ؛ فإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لم يُؤْمَنْ أن يكونَ القادِرُ على معارضتِهِ مِن فُصَحَائِهِم الواحِدَ والاثنَيْنِ مِن أصحابِهِ وأنْ يكونوا تَرَكُوا المعارَضةَ تَعَصُّبًا ومَيْلًا وطَلَبًا لأغراضِ الدنيا وحِرْصًا على الرئاساتِ والولاياتِ أو لإشفاءِ غيظٍ وجنا[يةٍ على مُخا]لِفِيهِ[1]، تدعوهُ إلى تَرْكِ معارضتِهِ ؛ فما الأمارةُ [على ذلك][2]؟

يقالُ لهم : ما قُلتُموهُ مِن هٰذا أيضًا باطِلٌ مِن وجوهٍ . أوّلُها [تساوي][3]العددِ القليلِ والكثيرِ في كثيرٍ مِنَ الأبوابِ [والأحوالِ][4]؛ ولا يجوزُ في مستقرِّ العادةِ على [الواحد أو الاثنَيْنِ][5]أو مَن يَجري مَجرَاهُ في القِلَّةِ أنْ يدخلَ تَحتَ الذلِّ [والطاعةِ][6]ويتحمَّل العباداتِ ويكون تبعًا ورعيَّةً مع كونهِ مِنْ أهلِ الذَّكاءِ والفِطْنَةِ وشِدَّةِ الأنَفَةِ والحَمِيَّةِ ، إذا فزعَ ووُبِّخَ بالعجزِ والقصورِ عن أَمْرٍ ، يَجدُ نفسَهُ قادِرَةً عليه أن يُمْسِكَ عن ذٰلكَ ويَحْتَمِلَ ذُلَّ التَّحَدِّي والتقريعِ . هٰذا ليس مِمَّا يجوزُ أنْ يَتَّفِقَ وقوعُهُ مِن قِلَّةٍ ولا كَثْرَةٍ ؛ فوَجَبَ أنَّه لو كان **[١٩٢أ]** فيهم قادِرٌ على المعارضةِ أنْ يَتَسَرَّعَ إليها .

ويَدُلُّ على ذٰلكَ أيضًا أنَّه لو كان فيهم واحِدٌ قادِرٌ على ذٰلكَ أو عَدَدٌ قليلٌ ، لَكانَ ما يقدرُ عليه مِنَ المعارَضَةِ أمرًا ، يتقدَّمُ به على سائِرِ أهلِ عصرِهِ وأبناءِ جنسِهِ وعلى جميعِ مَن تَقَدَّمَ مِن كافَّةِ البُلَغَاءِ والفُصَحَاءِ وأهلِ ال[خطابةِ والشعرِ][7]وضروبِ النَّظْمِ .

---

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

٥ انهدامة في الأصل .

٦ انهدامة في الأصل .

٧ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

ويكونُ به مُبْطِلًا للتَّحَدِّ[ي وينالُ صِيتًا][1]عظيمًا وذكرًا باقِيًا على الأع[صار ويحوز خلال][2]فضلٍ . ومثلُ هٰذا لا يجوزُ تركُهُ [مِن قِبَلِ أحدٍ][3]بالانصرافِ عنه ، بل الدَّاعِي إلى فِعْلِهِ [أَوْلَى مِمّا هو][4]داعٍ إلى تَرْكِهِ وخلافِهِ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، [فلا يحتجُّ][5]في تركِ ذٰلكَ بذكرِ القِلَّةِ . ولأجلِ هٰذا بعَيْ[نِهِ وجب أن يكون][6]القليل مِنَ العقلاءِ مِنَ الناسِ وكثيرهم وجمي[عهم سواءً][7]مع حُصُولِ خلالِ الفضلِ والنُّبْلِ فيهم في أمورٍ [...][8]سوءاتهم وإبداءِ عوراتِهم وتسويدِ وجوهِهم [والتشـ]ـويه[9]بأنفسِهم ، متى كانت حالُهم في كمالِ العقلِ والفضلِ ما وَصَفْنَاهُ .

وهٰذا أحد ما يدلُّ على وجوبِ ٱستواءِ أحوالِ القليلِ والكثيرِ مِنَ الناسِ في أمورٍ كثيرةٍ ومنها ما وَصَفْنَاهُ ، فَسَقَطَ ما قالوهُ .

هٰذا على أنَّ دَعوَى السائِلِ أنَّ الفصيحَ مِن مُتَّبِعِيهِ كان قليلًا مِن كثيرٍ باطِلٌ ، بل قد كان فيهم مِن الفُصَحَاءِ والشعراءِ وأهلِ الخطابةِ والِارْتِجَازِ بَيْنَ الصَّفَّيْنِ والتفيهقِ والتشادُقِ **[٩٢ب]** وتشقيقِ العباراتِ وغريبِ الألفاظِ ما لا يُحْصَى كثرةً ؛ وكيف وَجَبَ القطعُ على أنَّه ليس فيهم مَنْ هٰذِهِ حالُهُ في البلاغةِ إلَّا الواحِدُ ومَن جَرَى مَجْرَاهُ ، ليلفّقَ السائِلُونَ به كلامًا باطِلًا ، وأحوالُ الكثرة[10]في مُتَّبِعِيهِ ظاهرةٌ معلومةٌ

---

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

٥ انهدامة في الأصل .

٦ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٧ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٨ انهدامة في الأصل .

٩ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

١٠ الكثرة : الكره ، الأصل .

في [الشعر][1] وحُسْنِ البلاغةِ والفصاحةِ ؟ وكيف يجبُ حصولُهُ [ووقوعُهُ][2] موجودٌ في موافقِيهِ دُونَ مُخالفِيهِ [مثل عَمْرِو بنِ هِشَامٍ][3] والنَّضْرِ بنِ الحارِثِ والوليدِ بنِ المُغِيرَة وأُمَيَّةَ بنِ [خلفٍ الجُمَحِيّ][4] وأمثالِ هؤلاءِ مِنَ المعروفينَ بالبلاغةِ ؟ فكُلُّ هذا [يدلُّ على بُطْلَانِ][5] ما قالُوهُ .

---

١ انهدامة في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

٥ انهدامة في الأصل .

فصل

[وممّا يُثْبِ]تُ [إعجا]زَهُ[١] أيضًا اتِّفَاقُ الكُلِّ وحُصُولُ العلمِ [بأنّ أَهْلَ عَصْرِ][٢] النبيّ ، عليه السلامُ ، وإنْ بَلَغُوا كلَّ غايةٍ ونهايةٍ في البلاغةِ واللُّسنِ ، فإنَّه لا يجوزُ أن يَزِيدُوا فِيهما[٣] على ما تَقَدَّمَ مِنِ الشعراءِ والخطباءِ[٤] ، بل المُتَقَدِّمُونَ عليهم[٥] في ذٰلكَ مِمَّنْ كانَ قَبْلَهُم وخطبهم وأشعارهم تَشْهَدُ بذٰلكَ .

ولو كانَ في قُدْرَةِ أَحَدٍ مِنْ مُتَّبِعِيهِ أو مُخالِفِيهِ مِنْ أهلِ عَصْرِهِ مُعارَضَةُ مِثْلِ القرآنِ ، لَوَجَبَ أن يكونَ مِنْ طَبْعِهِ التَّكلُّمُ به . ولو كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لَكَانَ في طَبْعِ [١٩٣أ] مَنْ هو أَبْلَغُ وأَفْصَحُ مِنهُ التَّكَلُّمُ به ، لأنَّ اللِّسَانَ خِلْقَةٌ وطِبَاعٌ ولأنَّ أهلَ عصرِ الرسولِ ، عليه السلامُ ، عن مَنْ تَقَدَّمَهُم أَصِحَّاءُ اللسانِ وعن أَلسِنَتِهِمْ نَطَقُوا .

فلَمَّا عُلِمَ أنَّه ليسَ مِنْ نَمَطِ كلامِ واحدٍ مِمَّنْ تَقَدَّمَ ولا موجودٍ في شيءٍ مِنْ خِطَابِهم ، عُلِمَ أنَّ مَنْ تَأَخَّرَ وقَصُرَ عن رُتَبِهم أَبْعَدُ عَنِ التَّكلُّمِ بِمِثْلِهِ . فهٰذا أيضًا دليلٌ قاطعٌ على بُطْلَانِ ما يَدَّعُونَ .

فلا يجوزُ أن [يَقْدِرَ أَحَدٌ][٦] مِمَّنْ تَقَدَّمَ ومَنْ عَاصَرَ الرسولَ التَّكلُّمَ بمـ[ثلِهِ ...][٧] في شيءٍ مِنْ كلامِهِمْ بحال كـ[ونه يقاربه أو ينا]سـ[به][٨] ولا تَجْرِي به الأَلْسُنُ ولأنّ هـ[ذا

---

١ ما بين الحاصرتين في الموضعين منهدم في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ فيهما : فيهما ، الأصل .

٤ والخطباء : والخطا ، الأصل .

٥ عليهم : عليهم علهم ، مكرر في الأصل ، حيث الأوّل منهما مشطوب .

٦ انهدامة في الأصل .

٧ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٨ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

ليسَ في][1]مستقرِّ العادةِ ؛ فإذا لم يُوجَ[ـدْ في كلامِهم][2]أو في كلامِ أهلِ عصرِ النبيّ ، [عليه السلامُ ، شيءٌ][3]مِنْ ذٰلكَ أو ما يُقارِبُهُ ويُنَاسِبُهُ ، عُلِمَ [بُطْلَانُ ذٰلكَ][4].

ويدلُّ على فسادِ هٰذِهِ الدَّعْوَى أيضًا أنَّه ، لو أُمْكِنَ وتُصُوِّرَ قدرةُ الواحِدِ مِنْ مُتَّبِعِيهِ ومَنْ جَرَى مَجْرَاهُم على الإتيانِ بِمِثْلِ القرآنِ ، لَوَجَبَ مع تَحَدِّيهِ ، عليه السلامُ ، أن يُوَفِّرَ اللهُ ، سبحانَهُ ، هِمَّةَ ذٰلكَ الواحِدِ ودَوَاعيه وأنْ يَخلُقَ لهُ مِنَ الأسبابِ والألْطَافِ الداعيةِ [٩٣ب] إلى التَّكَلُّمِ بما يَقْدِرُ عليه مِنْ ذٰلكَ ما يُبْطِلُ به دَعوَى النبيّ ، صلَّى اللهُ عليه ، لإعجازِ القرآنِ وأن تَفْسُدَ هٰذِهِ الشبهةُ ، إنْ كانَ الأمرُ على ما قالُوهُ . وإلَّا وَجَبَ قَطْعُنَا نحنُ وكُلُّ مَنْ عَدَا ذٰلكَ الواحد مِنْ أهلِ عصرِهِ على عَجْزِ الخَلْقِ عن مُعَارَضَتِهِ وكونهِ معجزًا ، وإنْ لم يَكُنْ كذٰلكَ ، وإلَّا صارَ هٰذا بمثابةِ أبتدائِهِ ، تعالى ، إظهارَ المعجزاتِ على الكذَّابينَ . وذٰلكَ باطِلٌ بِمَا قَدَّمْنَاهُ ؛ فَمَا أَدَّى إليه باطلٌ . وسَقَطَ بذٰلكَ ما قالُوهُ .

---

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

[فصل

ومِمَّا يدلُّ على بُطْلَانِ ما قالُوهُ] أنّه إنَّما كانَ يجبُ تجويزُ قـ]ـدرة البليغ منهم][١] على مُعَارضَتِهِ وانفراده بالقدرة على [ذلك][٢]، لو كانَ إنَّما تَحدَّاهُمْ بالإتيانِ بِمِثْلِ جميعِ الـ[قرآن ...][٣]عِندَ عجزِهِمْ عن معارضةِ جميعِهِ إلى أن [يقولَ] : ﴿فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ﴾ [١١ هود ١٣] ، ثُمَّ يقول : ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾ [١٠ يونس ٣٨] ؛ فأمَّا إذا طَالَبَهُم بِمِثْلِ سورةٍ منه ، ولم يَقُلْ مِنْ طِوَالِهَا ، كالبقرةِ وآلِ عمرانَ ولا مِنْ قِصَارِهَا ، كالفَلَقِ والنَّاسِ ، وَجَبَ ، لو كانَ فيهم بَلِيغٌ مُتَقَدِّمٌ يَقْدِرُ على معارضَةِ جميعِهِ ، أنْ يَصِحَّ ويَتَأَتَّى مِمَّنْ هو دُونَهُ في البلاغةِ ومِنَ المُتَوَسِّطِ فيها ومِنْ دُونِ المُتَوَسِّطِ أيضًا أن يَأْتِيَ **[٩٤أ]** بِمِثْلِ سورةٍ منه ، كما يَصِحُّ ذٰلكَ ويَتَأَتَّى مِنَ المُتَقَدِّمِ البليغِ . وذاكَ أنَّه معلومٌ مِنْ حالِ المُتَوَسِّطِ مِنَ الشعراءِ والخُطَبَاءِ والمُتَرَسِّلِينَ ومَنْ هو دُونَ المُتَوَسِّطِ وأنَّه قد تَسَاوَى البَلِيغُ الفَصِيحُ المُتَقَدِّمُ في كثيرٍ مِنْ كَلَامِهِ ويزيدُ عليه أيضًا في كثيرٍ [...][٤]وإن كانَ جَيِّدُ المُتَقَدِّمِ أَكْثَرَ وفصاحتُهُ [أبلغُ وهو علـ]ـى[٥]ذٰلكَ أقدرُ . ولذٰلكَ في كثيرٍ مِنْ [شعرِهم وشعرِ][٦]المُتَأَخِّرِينَ مِنَ البلاغةِ والفصاحةِ وجـ[ـزالةِ الألفاظِ][٧]ما يَزِيدَ على شِعْرِ مَن تَقَدَّمَ . ولو كانَ [... ... مـ]ـن[٨]شعرِ المُتَقَدِّمِينَ وخطبِهم هو [...][٩]وجب امتناع

١ انهدامة في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

٥ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٦ انهدامة في الأصل .

٧ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٨ انهدامة في الأصل .

٩ انهدامة في الأصل .

مُسَاوَاةِ المُتَوَسِّطِ لل[متقدّم في قدرِ][1] شيءٍ من بلاغتِهِ ، لاستحالَ [أن يكونَ في كلامِ][2] المُتَوَسِّطِينَ ما يُسَاوِي كلامَ المُ[تَقَدِّمِينَ ...][3]. والوجود بِخِلَافِ هٰذا ؛ فَثَبَتَ ما قُلْناهُ .

وإذا ثَبَتَ [هٰذا][4]، وَجَبَ أَنْ يَتَأَتَّى مِنْ باقي مُتَّبِعِيهِ ومُخالِفِيهِ ما هو بِقَدْرِ سورةٍ مِنَ القرآنِ ، وإنْ كانوا دُونَ المُتَنَاهِي البليغِ في الطبقةِ ، لأنَّ هٰذا هو مُوجبُ العادةِ ومُقْتَضى اللِّسَانِ والفصاحةِ في تَعَذُّرِ مِثْلِ سورةٍ منه على كُلِّ فصيحٍ بليغٍ وشاعرٍ مُفْلِقٍ وخطيبٍ مِسْقَعٍ ومُتَرَسِّلٍ مُتَقَدِّمٍ على كلِّ مُتَنَاهٍ [٩٤ب] ومُتَوَسِّطٍ منهم أوضح دليلٍ على فسادِ ما قالُوهُ ، لأنَّ نهايةَ انفرادِ الواحدِ البليغ بالقدرةِ على مِثْلِ جَمِيعِهِ ؛ فأمَّا ما دُونَ ذٰلكَ ، فلا بُدَّ أَنْ يُوجَدَ في كلامِ الكُلِّ مِنْ مُتَوَسِّطِيهم .

هٰذا على أنَّه ، لو لم يَقْدِرِ المُتَوَسِّطُ على مِثْلِ بلاغةِ القرآنِ ، لَكَانَ لا بُدَّ أن يَقْدِرَ لِكَوْنِهِ مُتَوَسِّطًا على ما يُقَارِبُ ويُنَاسِبُ بلاغةَ [أهلِ عصرِهِ ؛ فلو أَتَى][5] بذٰلكَ ، لَكَانَ بمثابةِ مَنْ يأتي بِمِثْلِهِ سواء . وذٰلكَ [... ...][6] وقوع المعارضةِ . وفي تَعَذُّرِ مِثْلِهِ [إبطالُ ذٰلكَ ودليلٌ][7] على فَسَادِ ما قالُوهُ .

ويدلُّ على فسادِ ذٰلكَ أيضًا أنَّه ، لو لم [تقع المعارضة به][8] لأَجْلِ المُوَاطَأَةِ على

---

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

٥ انهدامة في الأصل .

٦ انهدامة في الأصل .

٧ انهدامة في الأصل .

٨ انهدامة في الأصل .

تَرْكِ [التحدِّي والـ][1]عُدُولِ عنه في عَصْرِ الرسولِ ، ع[ليه السلامُ ، لأتوا بمثلـ]ـه[2]أو ما يُقَارِبُهُ بَعْدَ عَصْرِهِ ، لأنَّ أَهْلَ [البلاغاتِ والشعراءَ وا]لـ[3]خطباءَ وأهلَ الرسائلِ والسَّجعِ والارْتِجَازِ مَوْ[جُودُونَ في كُلِّ][4]عَصْرٍ وفيهم مَنْ تُضْرَبُ به الأمثالُ في البلاغةِ [والبيانِ][5]يَصِحُّ مِنْ بليغِهم ومُتَوَسِّطِهِمْ مِثْلُ سورةٍ مِنْ مِثْلِهِ أو ما يُقَارِبُهُ ، لأنَّ الاتِّفَاقَ والمُوَاطَأَةَ مِنْ أَهْلِ عَصْرِهِ ، عليه السلامُ ، قد بَطَلَتْ وزَالَتْ . وأهلُ العِنَادِ لهُ مِنْ أهلِ البَلَاغَاتِ في كُلِّ عَصْرٍ كَثِيرٌ . وكانَ يجبُ أن يَأْتُوا بِمِثْلِ سورةٍ مِثْلِهِ أو ما يُقَارِبُ ذٰلكَ مِنهُم ؛ فلَمَّا تَعَذَّرَ هٰذا على أَهْلِ عَصْرِهِ ومَنْ بَعْدَهُم ، دَلَّ ذٰلكَ على فسادِ قولِهم . وباللهِ التوفيقُ .

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٤ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٥ انهدامة في الأصل .

[٩٥أ] فصل

ومِمَّا يَدُلُّ أيضًا على بُطْلَانِ هٰذِهِ الشُّبْهَةِ أنَّه ، لو أَمْكَنَ أن لا يقط[عَ عَ]لَى[١]تَعَذُّرِ مِثْلِ القرآنِ على أهلِ عصرِ الرسولِ ، عليه السلا[مُ ، و]مَنْ[٢]بَعدَهُمْ لأجلِ دَعوَى المُخَالِفِ تجويزَ كَوْنِ قادرٍ عليه ، [فعا]رَضه[٣]، فَٱنْكَتَمَ ذٰلكَ عليه وٱنْطَوَى عِلْمُهُ أو تَرَكَ م[عارَض]تَهُ[٤]ٱختيارًا لبعضِ الأغراضِ ، لَوَجَبَ لمِثْلِ ه[ذا الخبرِ][٥]أن لا يقطعَ على بلاغَةِ أَحَدٍ في عصرِهِ وا[... وفي شعرِه][٦]وخِطَابَتِهِ ولَسنهِ على سائِرِ أهلِ [عصرِهِ دُونَ][٧]مَنْ يَتَجَاوَزُهُ ويَفُوقُهُ في ذٰلكَ .

وقد أوردَ [...][٨]بلاغته وتُوُوطِئَ على كِتْمَانِ ذٰلكَ وطَيِّهِ أو لعـ[...][٩]وفوقه في الفصاحةِ والبلاغةِ ، لم يوردْ ما في طَبْعِهِ وَوُسْعِهِ مِنْ ذٰلكَ مع العلمِ بِتَحَدِّي الشعراءِ والبلغاءِ وصَوْلِهِمْ وتَبَجُّحِهِم ببلاغَتِهِم وبِكَوْنِ الغرضِ في تَرْكِ معارضتِهم ومُقَابَلَتِهِم ليسَ هو أنَّه لم يَكُنْ ذٰلكَ مُمْكِنًا مِمَّنْ قِيلَ : إنَّه دُونَهم في البلاغةِ ، ولٰكِن أَمْسَكُوا عَنهُ لبعضِ الدَّوَاعِي وأسبابِ الدنيا . **[٩٥ب]** وهٰذا مستمرٌّ في كلِّ صَنْعَةٍ وأَمْرٍ عجيبٍ ، حتَّى لا يُمْكِنُنا أَنْ نَقْطَعَ على أنَّ أحدًا أفصحُ وأبلغُ أهلِ زمانِهِ وأشعرُهم وأخطبُهم وأعلمُهم وأفقهُهم مع طولِ البَجَحِ والتَّحَدِّي وطلبِ التقدُّمِ

---

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

٥ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٦ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٧ انهدامة في الأصل .

٨ انهدامة في الأصل .

٩ انهدامة في الأصل .

والرئاسةِ والمنافسةِ بفصاحَتِهِ وخطابتهِ .

وفي العلمِ بفسادِ ذٰلكَ وٱمتناعِ إبطالِ هٰذِهِ الطريقة إلى العلمِ ببلاغَةِ البُلَغَاءِ وعِلْمِ العلماءِ دليلٌ على فسادِ ما قالُوهُ .

على أنَّ القولَ مصحّ[حٌ لِ]مَا[1]قالُوهُ . وتجويزهُ يُوجبُ بُطْلانَ طريقِ العلمِ بالفصلِ بَيْنَ مَنْ يَتَأَتَّى مِ[نهُ ال]فعلُ[2]ومَنْ يَسْتَحِيلُ مِنهُ ، بل لا ندرِي لَعَلَّ كُلَّ مَنْ يعترفُ [عن]3[]تعذّرِ الفعلِ منه ليسَ على ما يقولُهُ ، بل لَعَلَّهُ مِمَّنْ يصحُّ ويَتَأَتَّى منه [وي]كتمُ[4]ذٰلكَ . ولعلَّ كُلَّ مَنْ نَجدُهُ ونَرَاهُ مِنَ ال[خاصّةِ ...][5]كه أفصح مِنْ يَعْرُبَ ومَعَدٍّ وسَحْبَان وَائِلٍ ، وإن كانَ [كتمانُهُ لبعضِ][6]أغراضِ الدنيا ، بل لَعَلَّ كلَّ مَنْ نَرَاهُ مِنَ العامَّةِ [...][7]أعلم بدقائِقِ أبوابِ الكلامِ والفقهِ مِنْ سائرِ ع[لماءِ الهِ]ندِ[8] والبراهمةِ ومُتَكَلِّمِي اليهودِ والنصارى . ولَعَلَّهُم أن يكونوا أَفْقَهَ مِنْ مالكٍ والشافعيِّ وأبي حنيفةَ وهم يَكْتُمُونَ ذٰلكَ أو قد ظَهَرَ ووَقَعَ ما يزيدُ على علمِ كلِّ مَنْ تَقَدَّمَ ، غَيْرَ أنَّه دُرِسَ وكُتِمَ وطُوِيَ وتُوُوطِئَ على طَيِّهِ وكتمانِهِ لبعضِ الأغراضِ الخافِيَةِ علينا .

وهٰذا يُبطِلُ طريقَ ثِقَتِنَا بِتَقَدُّمِ أحدٍ في علمٍ أو بلاغةٍ أو صناعةٍ على مَنْ دُونَه **[٩٦أ]** وأهل عصرِهِ . وفي الاتِّفاقِ على فسادِ ذٰلكَ دليلٌ على بُطْلَانِ ما سَأَلُوا عنه .

---

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٥ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٦ انهدامة في الأصل .

٧ انهدامة في الأصل .

٨ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

ويُقالُ لِمَنْ طَالَبَ بذٰلكَ مِنَ اليهودِ والنصارى جميعًا وكلِّ مُدَّعٍ للنبوَّةِ : فلَعَلَّ موسى وعيسى قد عُورِضَا في آياتِهِمَا وتُوُوطِئَ على كِتْمَانِ ذٰلكَ ، فلم يَظْهَرْ وكانَ المُعَارِضُ لَهُمَا قليلًا مِنْ كثيرٍ ، يجوزُ عليهم الكِتْمَانُ والتَّوَاطُؤُ[١] أو لَعَلَّهُ قد كانَ في عَصْرِهِمَا مَنْ يَقْدِرُ على مُعَارضَتِهما ، فلَم يَفْعَلْ ذٰلكَ مُوَاطَأَةً لَهُمَا وإقامة دولةٍ وسوقٍ لهما ؛ فلا يَجدُونَ في ذٰلكَ فَصْلًا ولا مِنهُ مَخرَجًا .

١ والتواطؤ : والتواطى ، الأصل .

فصل

وجُمْلَةُ الذي به بَيَّنَّا كَذِبَ ما طَالَبُوا هو الجوابُ عن قولِ مَن [قالَ : ما] أنكرتُم ، إذا كانَ أهلُ الفصاحةِ والبلاغةِ أبدًا قليلًا مِنْ كثيرٍ ، أنْ يكونَ الفصحاءُ مِنْ أهلِ زمانِهِ عددًا يسيرًا وأنْ يكونَ هو ، عليه السلامُ ، أفصحُهم وأشدُّهم تقدُّمًا في الفصاحةِ والبلاغةِ وأنْ يكونَ إنَّمَا أَتَى بالقرآنِ لِفَضْلِ لُسُنِهِ وبلاغَتِهِ ، لأنَّه كانَ يجبُ أن يأتِيَ بمِثْلِ سورةٍ مِنهُ مَنْ هو مُتَوَسِّطٌ في البلاغةِ ومَنْ هو دُونَ المُتَوَسِّطِ وأنْ يَقَعَ في كلامِهِ مِثْلُ سورةٍ [٩٦ب] وما هو أفصحُ وأبلغُ مِنْ سورةٍ ، كما بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ .

ومِمَّا يدلُّ على بُطْلَانِ ذلكَ أنَّه قد عُرِفَ نَمَطُ كلامِهِ ، عليه السلامُ ، وأنَّه مِنْ كلامِ غيرِه مِنْ أهلِ عصرِهِ وعُرِفَتْ مَزِيَّةُ القرآنِ وفضلُ بلاغتِهِ على بلاغةِ الرسولِ ، عليه السلامُ ، في سائرِ ما كانَ يتكلَّمُ به ، كما عُرِفَ فَضْلُ بلاغةِ القرآنِ على بلاغةِ سائرِ أهلِ عصرِهِ ، وأنَّ ما كانَ يَظْهَرُ مِنهُ ومِنهُم مِنَ الكلامِ عادةٌ لهم ، وأنَّ مَنْ له عادةٌ وطريقةٌ في الكلامِ لا يَتَأَتَّى مِنهُ مُفَارَقَتُها في كُلِّ حالٍ وكُلِّ ما يأتي به مِنَ الكلامِ ، وأنَّه لا بُدَّ أنْ يُوجَدَ في كلامِهِ الذي لم يَتَعَمَّلْ لِنَظْمِهِ وإيرادِهِ والتَّناهِي فيه مِثْلُ ما يَتَعَمَّلُ لهُ وما يُقَارِبُهُ ، بل رُبَّما وَقَعَ منه في حالِ الارتجالِ وتَرْكِ التَّعَمُّلِ والفكرِ والرَّوِيَّةِ [ما هو أبلغُ][1] وأَفْصَحُ مِمَّا يَتَعَمَّلُ لبلاغته ولا بُدَّ أيضًا أن يقعَ فجـ[ـوة بين ما لـم][2] يتعمَّلْ بعملِهِ ولم يَلْحَقْ في البلاغةِ والفصـ[ـاحةِ وبين][3] مثل كثيرٍ مِمَّا يتعمَّلُ ؛ فلَمَّا لم يُوجَدُ في منثورِ [كلامِ][4] رسولِ اللهِ ، صلَّى اللهُ عليه ، ومُرْتَجَلِهِ وفي

---

١ انهدامة في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

كلامِ أهلِ عصرِه ما [هو][١] مِثْلُ سورةٍ مِنَ القرآنِ أو ما يُقارِبُ نَظْمَه وبلاغتَهُ ، عُلِمَ أنَّه لا يجوزُ أن يكونَ القرآنُ مِنْ كَلَامِهِ وأن يكونَ أَدْرَكَ هٰذِهِ البلاغةَ بِفَضْلِ عِلْمِهِ وَتَعَلُّمِهِ .

ويدلُّ على ذٰلكَ أيضًا أنَّه قد عُلِمَ مِنْ أحوالِ الناسِ أنَّ المُعْتَادَ لطريقةٍ في الكلامِ وفصاحتِهِ فيه ، متى أرادَ العدولَ عنها وإيرادَ الضعيفِ الخفيفِ مِنَ الكلامِ ، صَعُبَ ذٰلكَ [٩٧أ] عليه وتَعَسَّرَ وتَعَذَّرَ ، وإنِ اجْتَهَدَ في ذٰلكَ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لم يَجُزْ أنْ يُقَالَ : إنَّه ، عليه السلامُ ، أَتَى بالقرآنِ لكونِهِ مُتَعَمِّلًا لإِيرَادِهِ بُرْهَةً مِنَ الزمانِ ، لأنَّه لو كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لَكَانَ لا بُدَّ أن يُوجَدَ في المُرْتَجَلِ مِنْ كلامِهِ مِثْلُ البعضِ مِنهُ وما يُقارِبُ الكثيرَ منه . هٰذِهِ هي العادةُ في طرائقِ الكلامِ .

ولَمَّا لم يُوجَدْ في كلامِهِ ، عليه السلامُ ، [مِثْلُ][٢] البعضِ منه ولا ما يُقارِبُهُ ، كما لم يُوجَدْ في [كلامِ][٣] غيرِه ، عُلِمَ أنَّه ليسَ مِنْ كلامِهِ ولا مِنْ كلامِ [أَحَدٍ مِنَ الـ]بلغاءِ[٤] مِنْ أهلِ عصرِهِ وبَطَلَ ما قالُوهُ .

---

١ انهدامة في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

فصل

ومِمّا يَدُ[لُّ عَلَ]ى[1] بُطْلَانِ قولِ مَنْ قالَ وزَعَمَ أنَّ القرآنَ مِنْ كلامِ الرسولِ ، عليه السلامُ ، وأنّه إنّما تأتّى له ، لأنّه تَعَمَّلَ لهُ وفَكَّرَ في نظمِهِ وبلاغتِهِ برهةً مِنْ عُمرِهِ ، ثُمَّ تَحَدَّاهُم بِمِثلِهِ وأَعْجَلَهُمْ بالحربِ ، فَشَغَلَهُمْ عن الفكرة فيه والتعمُّلِ لهُ أنَّنا قد بَيَّنَّا أنَّه لم يَتَحَدَّهُمْ بِمِثْلِ جميعِ القرآنِ ، فيحتاجونَ إلى إطالةِ الفِكْرِ ، وإنّما تحدّاهُمْ أخيرًا بسورةٍ مِنْ مِثْلِهِ . وذٰلكَ مِمّا لا يُحْتَاجُ فيه إلى تَعَمُّلٍ مِنَ البليغِ الفصيحِ [٩٧ب] الذي طبعُهُ إيرادُ مِثْلِهِ ، وأنَّه يَتَّفِقُ مِمَّنْ دُونَهُ في الطبقةِ ، مثل كثيرٍ مِمَّا يَتَعَمَّلُ لهُ الفصيحُ البليغُ وما يَزِيدُ عليه أيضًا على ما بَيَّنَّاهُ وقُلنَا أنَّهم ، لو أَتَوْا بِمَا يُقارِبُهُ ، لَكَانَ بمثابةِ أن يأتوا بِمِثْلِهِ .

ويدلُّ على فسادِ ذٰلكَ أيضًا أنَّه كانَ يَتَحَدَّاهُمْ بِمِثْلِ القرآنِ منذُ بُعِثَ إلى حينِ وفاتِهِ بمَكَّةَ ثُمَّ بالمدينةِ طُوالَ تِلْكَ الأعوامِ وفي بعضِها مُهْلَةٌ طويلةٌ للفِكْرِ [والرَّوِيَّةِ][2] وقدروا على مثلِهِ بإجماعِ الفكرِ والرَّوِيَّةِ ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

أمّا قولُهم : إنَّه أَعْجَلَهُمْ عن ذٰلكَ بالحربِ ، فإنَّه باطِلٌ [مِنْ وُجُوهٍ . أحدُها][3] أنَّه قد كان بمَكَّةَ بِضْعَ عشرةَ سنةً مقهورًا [مستضعفًا ، لا][4] أَنْصَارَ له ولا حِزْبَ ؛ فكانَ يجبُ أنْ يُعَارِضُوهُ إذ ذاكَ [قَبْلَ][5] أَمْرِهِ ، عليه السلامُ ، بالجهادِ . كانَ القتالُ منهُ في الأ[قلِّ مِنَ الأ]وقاتِ[6] ، وأكثرُها لا قِتَالَ فيهِ ، بل متاركة عن هدنةٍ أو بغيرِ هدنةٍ .

---

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٥ انهدامة في الأصل .

٦ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

وعلى أنَّ الحربَ ، إذا وقعتْ ، فليسَ يشتغلُ جميعُ مخالِفِيهِ بها . وكانَ يجبُ أن يستعملوا الفكرَ والرَّوِيَّةَ في أيَّامِ وَضْعِ الحربِ أَوْزارَها وأن يُفَكِّرَ في إيرادِ مِثْلِهِ مَن لم يَحْضُرْهَا مِنْ أهلِ الشِّرْكِ وسائِرِ المُخالِفِينَ له ، لأنَّه لا حَرْبَ تَشْغَلُهُ عن ذٰلكَ ، فيكونوا قد جَمَعُوا بَيْنَ الحربِ والمعارضَةِ .

على أنَّا قد بَيَّنَّا فيما سَلَفَ أنَّ الحربَ لا تَقطعُ أهلَ كُلِّ لغةٍ عنِ التَّكَلُّمِ بما في طِبَاعِهم النطقُ به . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، سَقَطَ ما قالُوهُ .

[١٩٨أ] هٰذا على أنَّ ٱبْتِدَاءَ أكثرِ الحروبِ كانَ مِنَ المشركِينَ ولم يَكُنْ منه ؛ فقد كان يجبُ أنْ يُشْغِلُوا أنفُسَهم بالفكرِ في معارضتِهِ القادِحةِ في نُبُوَّتِهِ دُونَ مُنَابذَتِهِ بحربٍ ، لا تَقْدَحُ في صِدْقِهِ ، ولو قَهَرُوهُ وغَلَبُوهُ . وعلى أنَّه قد عُلِمَ أنَّ الإهاجَةَ بالحربِ وإضْرَامَها مُبَادَأَةً[١] تُغَيِّرُ طِبَاعَ أكبرِ البُلَغَاءِ وتُنْطِقُ ألسنَتَهم بما لا يَبْتَغُونَ فيه عِندَ السِّلْمِ ولا يَنْتَهُونَ إليه إلَّا مَعَ الهَيْجِ ونصبةِ الحربِ ، فكانَ يجبُ أن تَقَعَ المعارضةُ مِمَّنْ هٰذِهِ حالُهُ مع الحربِ ويكون إليها أَقْرَبَ .

وقد بَيَّنَّا أيضًا أنَّ الحربَ لم تقطعْهم عن قولِ الشعرِ والارتجازِ بَيْنَ الصَّفَّيْنِ والخطابةِ والمُهَاجَاةِ له ، عليه السلامُ . وكذٰلكَ يجبُ أن لا تَقْطَعَهُم عن إيرادِ [مثلِ][٢] القرآنِ ، لو كانَ ذٰلكَ في وُسْعِهِم ؛ فلَمَّا لم يَقَعْ ذٰلكَ منهم في الحربِ والسلمِ ، بَطَلَ ما قالُوهُ .

---

١ مبادأة : مباداته الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

فصل

ف[إنْ] عادوا يقولُونَ : قد كانتِ المعارضةُ في وُسْعِهم ، غَيْرَ أنَّ خوفَ مُتَّبِعِيهِ وشِيعتِهِ مَنَعَ القومَ مِنْ معارَضتِهِ .

قِيلَ لهم : وكانَ يجبُ أن يَمْنَعَهم ذٰلكَ مِنَ[١] التصريحِ بتكذيبِهِ وبأنَّه ساحِرٌ ومُعَلَّمٌ مجنونٌ **[٩٨ب]** وشاعرٌ ومِنْ سَبِّهِ وَثَلْبِهِ ومِنْ هَجْوِه ، بل كانَ يجبُ أَنْ يَمْنَعَهم خوفُ مُتَّبِعِيهِ مِنْ نَصْبِ الحربِ معه ؛ فإذا لم يَمْنَعْهُمُ الخوفُ مِنْ ذٰلكَ أَجْمَعَ ، وَجَبَ أن لّا يمنعَهم مِنَ المعارضةِ المُزِيلَةِ لحُجَّتِهِ .

هٰذا على أنَّه كانَ لا خوفَ عليهم قَبْلَ هِجْرَتِهِ وتَجَمُّعِ الأنصارِ له ، بل كانَ إذ ذاكَ مغلوبًا مقهورًا ومُسْتَضْعَفًا ، فكانَ يجبُ أنْ يُعَارِضُوهُ إذ ذاك لزوالِ الخوفِ منه أو مِنْ أَتْبَاعِهِ . وهٰذا واضحٌ في إبطالِ هٰذا القولِ . وكانَ يجبُ أيضًا أن تَحْصُلَ المعارضةُ أيَّامَ السِّلْمِ وزوالِ الخوفِ وأن تَحْصُلَ مِمَّنْ نَأَى عنه وأَمِنَ [...][٢]. وكلُّ ذٰلكَ يُبطِلُ ما قالُوهُ .

ويَدُلُّ على فسادِهِ أيضًا أنَّ المعلومَ مِنْ حالِ رسولِ اللهِ ، صلَّى اللهُ عليه ، أنَّه كانَ يَدْعُو إلى الخُنُوعِ والخضوعِ والاستكانَةِ ويَأْخُذُ أصحابَهُ [بوُدٍّ][٣] ويأمرُ بتركِ الدنيا ويُدِيمُ الدعاءَ إلى الآخرة ، ودَ[لِيـ]لُ[٤] طريقِهِ الرِّفْقُ والمُوَادَعَةُ ، ويُجَادِلُ بالتي هي أَحْسَنُ آمِرًا للهِ ، تعالى ، ويَخفِضُ جَنَاحَهُ لِمَنِ اتَّبَعَهُ ويَتَعَطَّفُ و[يدعو][٥] مَنْ خالَفَهُ

---

١ من : من من ، مكرّر في الأصل .

٢ كلمة غير مقروءة في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٥ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

ويَتَلَطَّفُ كُلَّ التَّلَطُّفِ في دعائِهِ إلى اللهِ ، تعالى ؛ فإذَ[ا أقَ]امَ[1] الحُجَّةَ وأَظْهَرَ المعجزةَ وأَزَاحَ العِلَّةَ ، وَلَمَّا يَقَعِ القبولُ . حِينَئِذٍ نَصَبَ الحَرْبَ معهم بَعدَ الإنذارِ والإعذارِ إليهم ، فلم يَكُنْ يَبْدَأُ بإعْجَالِهم وشَغْلِهِمْ بالحربِ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، وَجَبَ أن يعارِضُوهُ حِينَ دُعَائِهِ واستعمالِ الرِّفْقِ والأناةِ معهم ؛ فهٰذا أيضًا يَدُلُّ على بُطْلَانِ قولِهم : إنَّه أَعْجَلَهُمْ وشَغَلَهُمْ بالحَرْبِ .

[١٩٩أ] فصل

فإن قال قائلٌ : إنَّه ، عليه السلامُ ، لَمَّا أَظْهَرَ مَزِيَّةً ورتبةً في البلاغةِ ، أَحَبُّوا هُمْ أَنْ يُظهِرُوا رتبةً ومزيّةً في الحربِ والغلبةِ والقهرِ ، فَعَدَلُوا عن المعارضةِ .

قيلَ له : هٰذا باطِلٌ ، لأنّه ، عليه السلامُ ، لم يَتَحَدَّهُمْ بالقهرِ لهم وأنّه أَقْوَى منهم وأَمْثَلُ قُدْرَةً وعِزَّةً ، وإنّما تَحَدَّاهُمْ بِمِثْلِ القرآنِ . وقد عَلِمُوا أنّهم إذا غَلَبُوهُ وقَهَرُوهُ وظَهَرَتْ قُوَّتُهم وسلطانُهم عليه ، لم تَبْطُلْ معجزتُهُ ولم تَزُلْ شُبْهَتُهُ عِندَهم ؛ فكيفَ يجوزُ عليهم مع وَفَارَةِ عقولِهم وأحلامِهم أَنْ يَعْدِلُوا عن ما تُحُدُّوا بالإتيانِ به [إلى ما لم][2] يُتَحَدَّوْا به ، بل لو اعْتَرَفَ لهم بفَضْلِ القُوَّةِ والـ[غَ]لَبَةِ[3]، [لَبَطَ]لَ[4] كونُ القرآنِ معجزًا ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

---

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٤ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

فصل

ومِمَّا يدلُّ على بُطْلَانِ قولِهم ، إذا جازَ مِنْ قولِ الكلِّ ، تقدُّمُ الواحِدِ على جميعِ أهلِ عصرِهِ في الصَّنْعَةِ والعِلْمِ ، وكانَ النبيُّ ، عليه السلامُ ، مِنْ أفصحِ العربِ . وقد رَوَيْتُمْ عَنهُ أنّه قالَ : (أَنَا أَفْصَحُ ٱلْعَرَبِ وَلَا فَخْرَ) ؛ فما أنكرتُم أن يكونَ القرآنُ مِنْ كلامِهِ ونظمِهِ ، وأنَّه إنَّما أَمْكَنَهُ ذٰلكَ وتَأَتَّى له بفضلِ بلاغتِهِ وبراعتِهِ ولُسْنِهِ وفصاحتِهِ ، وأن يكونَ القومُ قد [٩٩ب] عَلِمُوا تَقَدُّمَهُ في اللُّسنِ والبلاغةِ عليهم ، وأنَّه لتقدُّمِهِ في ذٰلكَ يتأتَّى له ما يَتَعذَّرُ عليهم ، وأنَّه[1] لو كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لَوَجَبَ أنَّه لا بُدَّ أن يَتَأَتَّى لهم سورةٌ منه وما يُقَارِبُهُ ويُنَاسِبُهُ حتَّى يَجْرِيَ مَجْرَى القرآنِ على ما بَيَّنَّاهُ ؟ وَكُلُّ وَجْهٍ قدَّمناهُ في ذٰلكَ دليلٌ على فسادِ هٰذا القولِ .

ويَدُلُّ أيضًا على فسادِهِ أنَّه لو كانَ الأمرُ على ما طَالَبَ به السائِلُونَ عن ذٰلكَ ، لوَجَبَ على أهلِ عصرِهِ عِندَ تَحَدِّيهِ لهم بِمِثْلِهِ أن يَعْتَرِفُوا ويُذْعِنُوا بأنَّه أَشَدُّ[هُمْ تَقَدُّمًا][2] في البلاغةِ وأفصحُ الكُلِّ منهم ، وأنّهم يَعْرِفُو[نَ قَدْرَ][3] بلاغتِهِ والتفاوُتَ بَيْنَ كلامِهِ وكلامِهم ، ويُمْكِنُهُ مَعَهُ الإتيانُ بِمِثْلِ القرآنِ ، ولوَجَبَ تَوَفُّرُ دواعِيهم وهِمَمِهم على الاعترافِ له بذٰلكَ ؛ فإنَّ الاعترافَ له به يَقْدَحُ في كونِ القرآنِ معجزًا ، لأنَّه إنَّما يكونُ معجزًا ، إذا خَرَقَ عادةَ جميعِهم وإذا كانَ فيهم مَنِ التَّكَلُّمُ بمِثْلِهِ مِنْ طَبْعِهِ ومَنْ يَتَأَتَّى له بِفَضْلِ بلاغتِهِ ، فَمَا خَرَجَ عن عادةِ بعضِهم .

فلَمَّا لم يَقَعْ منهم الاعترافُ له بذٰلكَ مع كونِهِ أَيْسَرَ وأَسْهَلَ مِنْ نَصْبِ الحربِ وركوبِ الأخطارِ العظامِ مِنْ مُجَارَحَتِهِ والأمرُ الذي لا يقدحُ في مُعْجِزِهِ وصِحَّةِ نُبُوَّتِهِ ، عُلِمَ أنَّهم قد عَلِمُوا أنَّ حالَهُ في الكلامِ كحالِهم ونَمَطَ كلامِهِ [١٠٠أ] ونجَارَهُ مِن

---

١ وأنه : أنَّه ، الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

نَمَطِ كلامِهِم وكونَهُ مِنْ أفصحِ العربِ لا يُوجبُ أن يأْتِيَ بنظمٍ وبلاغةٍ ، لا يقعُ مثلُهما وما يُقارِبُهما ومِثْلُ اليَسِيرِ منهما مِنْ أحَدٍ مِنَ العربِ على ما بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبلُ ، بل يجبُ أن يُوجَدَ في كلامِ المُتَوَسِّطِ مِنهُم ومَنْ دُونَ طَبَقَتِهِ كثيرٌ مِمَّا يُسَاوِي كلامَ أفصحِهم وما يكون زائدًا عليه على ما بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبلُ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، ولم يقرعْهُ أحدٌ منهم بأنَّه أفصحُهم وأنَّ القرآنَ مِنْ كلامِهِ ، لأنَّه أَشَدُّهم تَقَدُّمًا في البلاغةِ ، عُلِمَ بُطْلَانُ ما قالُوهُ .

فإن قيـ[ـلَ : ما أذ]كرتُم[1]مِنْ أن يكونوا قد عَلِمُوا وتَحَقَّقُوا كونَهُ مِنْ [أفصحِهم و]أشدِّهم[2]تقدُّمًا في البلاغةِ وأنَّه لفَضْلِ تَقَدُّمِهِ و[شِدَّةِ ذٰلكَ][3]تأتّى له القرآنُ وأنَّهم لم يعترفوا له بذٰلكَ منافسةً له وأَنَفَةً وكراهةَ أن يُنْسَبَ إلى فضلٍ عليهم في البيانِ وعِلْمِ اللِّسَانِ ؟

يقالُ لهم : هٰذا إنَّما يجوزُ ويصحُّ ، إذا لم يَعْرِضْ ما يَمْنَعُ مِنَ المنافسةِ وتَرْكِ هٰذِهِ الحَمِيَّةِ والأَنَفَةِ وما يهونُ ذٰلكَ في جنبِهِ ويصغرُ بالإضافةِ إليه . وقد بَيَّنَّا مِنْ قَبلُ عظيمَ ما كانوا عليه مِنَ التَّوَفُّرِ على الغَضِّ منه والتكذيبِ له وتفريقِ الناسِ مِنْ حولِهِ وإبطالِ أَمْرِهِ وتَطَلُّبِ كلِّ ما يَعرُّهُ ويَحطُّ مِنْ قَدْرِهِ ، وأنَّهم بَلَغُوا في ذٰلكَ الغايةَ القُصْوَى ، وأنَّ النبيَّ ، صَلَّى اللهُ عليه ، [١٠٠ب] مع ذٰلكَ يَتَحَدَّاهم ويَقْرَعُهم بالعجزِ عن مِثْلِهِ ويقولُ لهم أنَّه مِنْ كلامِ رَبِّهِ ، تعالى ، ويَتْلُو عليهم : ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ○ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ○ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾ [٢٦ الشعراء ١٩٢-١٩٤] وقولَهُ ، تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [١٥ الحجر ٩] وقولَهُ ، تعالى : ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

قَالُوٓاْ إِنَّمَا أَنتَ مُفْتَرٍۭ﴾ [١٦ النحل ١٠١] في أمثالِ هٰذِهِ الآياتِ ، وأنَّه كانَ مع ذٰلكَ يَجْعَلُهُ آيةً لنبوَّتِهِ ويُطالبُهم بطاعتِهِ وٱلتزامِ العباداتِ الشَّاقَّةِ [والصد]قاتِ[1] والزكواتِ في أموالِهم وبَذْلِ أنفسِهم وأموالِهم في الجهادِ ويدعو إلى قتلِهم وقتالِهم وٱسـ[تذلالِ][2]مَنْ أُسِرَ على مخالفتِهِ وتَمَلُّكِ أرضِهم وديارِهم مِنْ بَعْدِهم ويتوعَّدُهم بالثوابِ والعقابِ ؛ فإذا عَلِمُوا أنَّ المُخَلِّصَ لهم مِنْ جميعِ ذٰلكَ والمُزيلَ له عن رقابِهم أن يعترفوا له بفضلِ البلاغةِ والفصاحةِ ، وأنَّ مِثْلَ ما أَوْرَدَهُ معتادٌ مِن بلاغتِهِ ، وأنَّ ذٰلك مُخرِجٌ للقرآنِ عن كونِهِ معجزًا ، وَجَبَ لذٰلك في مستقرِّ العادةِ في كلِّ عاقلٍ تَرْكُهُ المنافسةَ والأَنَفَةَ المُخَلِّصَةَ له مِنْ جميعِ هٰذِهِ الأمورِ العظامِ ، لأنَّ ما يَلْحَقُهُمْ مِنَ المذلَّةِ بالانقيادِ والاعترافِ بالمعجزِ والنبوَّةِ والجَلَاءِ عن الديارِ وتَحَمُّلِ ما نَالَهُمْ أعظمُ مِمَّا يَلحقُهم عِندَ كُلِّ عاقلٍ مِنَ الاعترافِ له بأنّه أَبْلَغُهم وأفصحُهم .

فلَمَّا لم يَقَعْ منهم [١٠١أ] الاعترافُ له بفضلِ البلاغةِ والتقدُّمِ على سائرِهِمْ في الفصاحةِ ، بَطَلَ ما قالُوهُ ووَجَبَ أن يكونوا إنَّما عَدَلُوا عن المعارضةِ لِتَعَذُّرِهَا عليهم وعِلْمِهِمْ بأنَّها خارقةٌ للعادةِ لسائرِهم وأنَّها ليست مِنْ كلامِهِ ، عليه السلامُ ، ولا كلامِ أحدٍ مِنْ مُتَّبِعِيهِ ومخالفيهِ . وبَطَلَ ما قالُوهُ .

وإن قال منهم قائلٌ : ما أنكرتُم أن يكونَ المانعُ لهم مِنَ الاعترافِ بفضـ[ـلِ بلا]غتِهِ[3] وفصاحتِهِ هو أنَّهم لو ٱعترفوا له بذٰلكَ ، [لأُخرِجَ][4]القرآنُ عن كونِهِ معجزًا ولأُخرِجَ هو[5]عن كونِهِ نبيًّا [لهم ، لأنَّ]هم[6]قد عَلِمُوا أنَّ بلاغةَ القرآنِ ونَظْمَهُ خارجٌ عن العادةِ

---

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

٥ هو : حشو فوق السطر ، الأصل .

٦ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

وخارِقٌ لها . والشيءُ ، إذا خرَجَ عن عادةِ المُتَحَدِّيْنَ ، كان معجزًا لا محالَةَ ؛ فلو اَعترفوا له بفضلِ البلاغَةِ وأنَّ القرآنَ لفضلِ بلاغَتِهِ خارجٌ عن العادةِ ، لم يبطلْ بذٰلكَ كونُهُ معجزًا دالًّا على النبوَّةِ ؛ فلذٰلكَ لم يَقَعْ مِنهُمُ الاعترافُ له بفضلِ البلاغةِ .

يقالُ له : هٰذا يُوجبُ أنّهم قد عَرَفُوا لا محالَةَ أنَّ القرآنَ مُعجزٌ وأنَّه قَدِ اَختُصَّ ، عليه السلامُ ، في الإتيانِ به بأَمْرٍ خارقٍ للعادةِ . وهٰذا هو الذي يَدُلُّ على أنَّه ليس مِن كلامِهِ وأنَّ اللهَ ، سبحانه ، جَعَلَهُ آيةً له ، لأنَّ فضلَ البلاغةِ **[١٠١ب]** لا يَتَأتّى به ما يخرقُ العادةَ ، وإنَّما يقعُ به المُتَقارِبُ وما لا يخرجُ عن نمطِ كلامِ أهلِ تلك العادةِ .

ووَجَبَ مِن هٰذِهِ الجملةِ أنّهم إنِ اَعترفوا أنَّه أَتَى به لفضلِ بلاغتِهِ ، فليس بمعجزٍ له ، وإنِ اَعترفوا بأنَّه أَمْرٌ خارقٌ للعادةِ ، فقد اَعترفوا أنَّ اللهَ ، تعالى ، صَدَّقَهُ وخَرَقَ بذٰلك عادتَهم ، وإنّما وَقَعَ الاعترافُ منهم بأنَّ بلاغةَ القرآنِ ونَظْمَهُ خارقٌ للعادةِ ، لا بأنَّه وَقَعَ بفضلِ البلاغةِ . وإذا وَقَعَ الاعترافُ على هٰذا الوَجْهِ ، كان مُسَلَّمًا لكونِهِ معجزًا لا محالةَ .

فصل

[فإن قيـ]ـل[1]: إذا جاز أن يبلغَ الإ[نسانُ بالا]جتهادِ[2] في طلبِ العلومِ وٱكتسابِها وبذل وسعِهِ فيها مبلغًا عظيمًا ، يزيدُ فيه على جميعِ أهل عصرِهِ مِن أهلِ ذٰلك العلمِ ، فما أنكرتُم مِن جوازِ مثلِ ذٰلك ومِن صِحّةِ التقدُّمِ في البلاغةِ واللسنِ والنَّظْمِ التقدُّمَ البَيِّنَ العظيمَ بالاجتهادِ في معرفةِ اللُّغَةِ وتصاريفِ الكلامِ وضروبِ البلاغةِ ؟ ومتى جوَّزتُم ذٰلك ، عادَ الأمرُ إلى تجويزِ كونِ القرآنِ مِن كلامِهِ ، عليه السلامُ ، ومُبَايِنًا له بفضلِ علمٍ باللسانِ وبلاغةٍ وشدّةِ ٱجتهادٍ في تحصيلِ ذٰلك .

يقالُ له : لا يجبُ ما قُلتَهُ مِن وُجُوهٍ . أحدُها أنَّ البلاغةَ والفصاحةَ مِنَ الكلامِ ليست تُنالُ بطلبٍ وٱكتسابٍ ، وإنّما هي خِلْقَةٌ وطباعٌ وضرورةٌ ، يَبْتَدِئُهَا اللهُ ، تعالى ، في الفصيحِ البليغِ . ولذٰلكَ ما لو ٱجْتَهَدَ الواحدُ مِنّا أن يكونَ [١٠٢أ] في الفصاحةِ والبلاغةِ في رُتْبَةِ سَحْبَانِ وائلٍ ويَعْرُبَ ومَن دُونَهما مِن بُلَغاءِ العربِ وفصحائِهم ، لم يجدْ إلى ذٰلك سبيلًا . ولذٰلك كان النساءُ والأطفالُ مِنَ العربِ أفصحَ مِن كبيرِى الرجالِ ، إذا كان طبعًا وخِلْقَةً له . ولهٰذا ما لا نجدُ عاقلًا يتعرّضُ لأن يكونَ في فصاحةِ الفصحاءِ منهم ، وإنّما يصيرُ فصيحًا بالاحتذاءِ لكلامِهم وتعلُّمِ ألفاظِهم ، وإن كان أعجميًّا لا يَعرِفُ في الأصلِ ألفاظَ العربِ ولا الصوابَ واللَّحْنَ ، ولكن يصيرُ بالاحتذاءِ والتعلُّمِ بمثابةِ المجلوِّ مِنَ المَطْبُوعِينَ على الفصاحةِ ؛ فَبَانَ أنّها خِلْقَةٌ وضرورةٌ .

وعلى أنّه لو كان فضلُ البلاغةِ يُدْرَكُ ويُنَالُ بالاكتسابِ والاجتهادِ ، لَوَجَبَ لا محالَةَ أن يُوجَدَ في كلامِ مَنْ هُ[وَ دُونَهُ][3] ما يُسَاوِي بلاغتَهُ . وقد يَزِيدُ عليها على ما [بيَّنَّاهُ

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

مِن قَبْ]لُ[1] وشَرَحْنَاهُ في طَرَ[ائِفِ][2] البلغاءِ والشعراءِ والخطباءِ والمُتَرَسِّلِينَ .

وقد عُلِمَ تعذُّرُ قَدْرِ سورةٍ [مِثْلِهِ مِن جَمِي]عِ[3] مَن دُونَهُ مِنَ البلغاءِ ، وذٰلك خَرْقٌ للعادةِ . والتقدُّمُ في البَ[لاغ]ةِ لا يجوزُ أن يَنْتَهِيَ إلى حَدٍّ ، يخرقُ العادةَ ، بل ذٰلك لا يكونُ مع التَّحَدِّي إلَّا للدليلِ على النبوَّةِ على ما أَوْضَحْنَاهُ مِن قَبْلُ .

وممَّا يبطلُ ذٰلك أيضًا أنَّنا قد بَيَّنَّا مِن قَبلُ أنَّ إمكانَ التكلُّمِ بالبلاغةِ ليس مِمَّا يُنَالُ بٱكتسابٍ ، وإنَّما يحصلُ لأهلِ ذٰلك اللسانِ ضرورةً **[١٠٢ب]** ومِن بَعْدِ أهلِ المواضعة على النطقِ به ، إنَّما يأخذُ الكلامَ عنهم ويتعلَّمُهُ منهم ويَقْفُو أثرَهم ويَحْكِي ألفاظَهم ؛ فهُمُ المبتدِئونَ للتكلُّمِ باللِّسَانِ ، ومَنْ بَعْدَهم حَاكٍ عنهم ومُحْتَذٍ لألفاظِهم . ومحالٌ زيادةُ المُحْتَذِي الحاكِي على المُبتدِئِ . وكيف يكونُ ذٰلك وهو عَنهُ يأخذُ ؟ وقد عُلِمَ أنَّ الرسولَ ، عليه السلامُ ، أَخَذَ عن مَّن نَشَأَ معه ولُقِّنَ عنه اللغةَ والنطقَ بها ، فلا يجوزُ أن تزيدَ بلاغتُه على بلاغةِ مَن أَخَذَ عنه .

على أنَّنا قد بَيَّنَّا أنَّه لو أَمْكَنَ أن يزيدَ على المتقدِّمِ ، لم يَجُزْ أن يزيدَ عليه إلَّا بقدرِ زيادةِ بلاغةِ الخطيبِ والشاعرِ على الشاعرِ ؛ وهو قدرٌ يسيرٌ ، لا يخرجُ عن العادةِ ولا يخرقُها . والمقاربُ للشيءِ بمثابتِهِ وجارٍ مَجْرَاهُ ؛ فأمَّا أن يزيدَ بما يكونُ نَقْضًا للعادةِ ، فذٰلك محالٌ .

وكذٰلك القولُ في التقدُّمِ في كلِّ صنعةٍ وعلمٍ ، لأنَّه إنَّما يكونُ بقدرٍ يسيرٍ ، لا يَنقُضُ مِثْلُهُ العادةَ . ونعني بذٰلكَ أنَّ مِثْلَ تلك المزيّةِ والعادةِ معتادٌ التقدُّمُ بمِثْلِها في الشعرِ والخطابةِ والترسُّلِ وكلِّ صنعةٍ ؛ فأمَّا أن يحصلَ بالتقدُّمِ في الكلامِ وغيرِهِ ما ينقضُ العادةَ ، فذلك محالٌ .

---

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

وهٰذِهِ سبيلُ التقدُّمِ في العلومِ ، لأنَّه إنَّما ينالُ منه بالاجتهادِ والآدابِ وكثرةِ التعلُّمِ والدرسِ والتحفُّظِ وقَدْرِ ما جرتِ العادةُ بالتَّقَدُّمِ بمثلِهِ . ولا يجوزُ أن يُنالَ بذٰلك ما يخرقُ [١٠٣أ] العادةَ . وكلُّ مُتَقَدِّمٍ في علمٍ بكثرةِ التعلُّمِ والدَّرْسِ والطلبِ ، تَمَكَّنَ غيرُهُ مِن طُلّابِهِ ، إذا بَذَلَ مِثْلَ ٱجتهادِهِ ، أن يَنالَ به تِلْكَ المنزلةَ ، وربَّما زاد وتَقَدَّمَ على المُبَرَّزِ المتقدِّمِ . وهٰذا أمرٌ موجودٌ معلومٌ ؛ فزالَ ما قالُوهُ .

هٰذا على أنَّ العلومَ إنَّما تزيدُ بكثرةِ الاستدلالِ والحفظِ والطَّلَبِ وبٱكتسابِ كلِّ علمٍ منها مِن بابِهِ وطريقِهِ . وكلَّما زَادَ الاكتسابُ في التفكُّرِ والنظرِ والطَّلَبِ ، زَادَ علمُهُ .

وليس كذٰلك التكلُّ[مُ بـ]اللُّغةِ[١]، لأنَّه نَقْلٌ وتَلْقِينٌ وٱحتذاءٌ على لفظِ مَن تقدَّمَ [على][٢]وَجْهِ الحكايةِ والتعلُّمِ ؛ فلا يجوزُ أنْ يَزِيدَ الثاني فيه عل[ى الأ]وَّلِ[٣]والمتأخِّرُ على المتقدِّمِ ، بل لو تَمَكَّنَ المتعلِّمُ والحا[كي][٤]لأمم من سلف مِن مثلِ القرآنِ ، لَوَجَبَ أن يكونَ المتقدِّمُ للـ[ـمتأخِّـ]ـرِ[٥]مِن ذٰلك أقربَ وأن يُوجَدَ في كلامِهم مِثْلُ القرآنِ وما يقارِبُهُ . ولم يَجُزْ في مستقرِّ العادةِ أن لَّا يَقَعَ في كلامِهِ[مْ مِـ]ثْلُهُ[٦]ولا مناسبٌ له في طولِهِ أو قَدْرِ سورةٍ منه . وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، بطل ما قالوه .

---

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .
٢ انهدامة في الأصل .
٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .
٤ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .
٥ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .
٦ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

شبهة لهم أخرى

وإن هم قالوا : ما أنكرتُم مِن أنَّ مخالِفِيهِ ، عليه السلامُ ، قد كانوا قادِرِينَ على معارضةِ القرآنِ والإتيانِ بمثلِهِ أو ما يقارِبُهُ [١٠٣ب] وأنَّهم خافوا ، متى عارضُوهُ ، وُقُوعَ الشبهةِ في ذٰلك وشِدَّةَ الاختلافِ فيه وآلتباسَ حالِهِ وأن يقولَ قائِلُونَ : إنَّه مِثْلُهُ وعَرُوضٌ له ، ويقولَ آخرُونَ : ليس بمثلٍ له ، وتَحْصَلَ الشبهةُ لِمَن قيل له : ليس هو عروضًا ، فيحتاجُ في ذٰلك إلى نظرٍ وتأمُّلٍ لطيفٍ ، وتبقى الشبهةُ على مُتَّبِعِيهِ ، فيحتاجون عند ذٰلك إلى الحربِ ؟ فلَمَّا عَلِمُوا أنَّ الأمرَ ، وإن أَتَوْا بالمعارضةِ ، يَؤُولُ إلى الحاجةِ إلى الحربِ ، أخبروا بذٰلك ورَأَوْا أنَّه أَحْسَمُ للمَادَّةِ وأَقْطَعُ للشُّبْهَةِ .

ي[قالُ][1]لهم : هٰذا باطِلٌ مِن وُجُوهٍ . أَوَّلُها أنَّنا قد قُلنا مِن قَبلُ أنَّ العَ[رَبَ تُ]فَاضِلُ الكَلامَ في قدرِ الفصاحةِ والبلاغةِ ما [تناو]له[2]أهلُ البلاغةِ واللسانِ ومَن له دُرْبَةٌ وعادةٌ وتك[رار التـ]كلُّم[3]باللغةِ ضرورةً مِن غيرِ نظرٍ وآستدلالٍ .

[وأدلُّ][4]ما يدلُّ على ذٰلك أنَّه لو كان ذٰلك معلومًا بطريقِ الـ[نَّظَ]رِ[5]والاستدلالِ ، لجازَ أن يَذْهَبَ على البلغاءِ والفصحاءِ مِن أهلِ اللُّغَةِ العلمُ بفضلِ أَحَدِ الكلامَيْنِ الفصيحَيْنِ على الآخرِ وأن لّا يُفَرِّقُوا بَيْنَ شِعْرِ آمْرِئِ القيسِ وشعرِ أَرَكِّ الناسِ شِعْرًا ولا بَيْنَ خِطَابَةِ زِيَادٍ والحَجَّاجِ وخطابةِ أَعْيَى الخطباءِ وأَلْكَنِهِم ، إذا عَدَلُوا عن طريقِ النظرِ في ذٰلك وقَصَّرُوا فيه .

---

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

٥ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

ولَمَّا عُلِمَ بُطلانُ ذٰلك وأنَّنا نحنُ ومَن جَرَى مجرانا ، وإن قصرنا عن البلاغةِ باللِّسَانِ ، فإنَّنا نفرِّقُ بَيْنَ سَمَاعِ البليغِ الفصيحِ مِنَ الكلامِ وبَيْنَ ما قصر عنه [١٠٤أ] مِنْ غيرِ نظرٍ ورَوِيَّةٍ ، وَجَبَ أن يكونَ أربابُ اللِّسَانِ ومَنْ عادتُهم ودربتُهم التكلُّمُ به وضروب التصرُّفِ فيه أقربَ إلى العلمِ بذٰلك ضرورةً مِنْ غيرِ نظرٍ .

فصل

ولسنا نعني بقولِنا : إنَّ ذٰلك معلومٌ لأهلِ العلمِ باللِّسانِ ضرورةً ، أنَّ ذٰلك معلومٌ بكمالِ العقلِ وجارٍ مَجْرَى العلمِ بأنَّ الضِّدَّيْنِ لا يجتمعانِ وأنَّ العشرةَ أكثرُ من الخمسةِ وأنَّ الموجودَ لا [يُعْلَمُ][1] من قِدَمٍ أو حدثٍ وما يَجرِي مَجرَى ذٰلك مِمَّا يُعْلَمُ بِأَوَّلِ في[2] العقلِ ، وإنّما نعني به أنَّ أهلَ العلمِ بالبلاغةِ والفصاحةِ ومقادِيرِ الكلامِ وبفضلِ بعضِهِ على بعضٍ والناشِئُونَ على التَّكَلُّمِ باللُّغَةِ والتَّصَرُّفِ في ضُروبِ الكلامِ بها يعرفونَ ذٰلك ضرورةً ، إذا كانَتْ هٰذِهِ حالهم . ولا يجبُ أن يضطرَّ إلى عِلْمِ ذٰلك مَن ليسَ مِن أهلِ العلمِ بهٰذا اللسانِ .

وليس يمتنعُ أنْ يكونَ مِن العلوم الضروريّة ما لا يحصلُ العلمُ به بمُجَرَّدِ كمالِ العقلِ فقط دون حصولِ أسبابٍ أُخَرَ ، يقعُ عِندَها العلمُ بذٰلك الشيءِ ؛ فلهٰذا لم يجبْ العلمُ بالمدركِ مع عدمِ الإدراكِ له ، وإن كان العقلُ ثابتًا ، بل إنَّما يقعُ للعاقلِ العلمُ به عِندَ الإدراكِ له . وكذٰلكَ العلمُ بترتيبِ آيِ القرآنِ وحفظِهِ والعلمُ بالشعرِ وكُلُّ محفوظٍ والعلمُ بالصنائِعِ عند الممارسَةِ والتعلُّمِ ، وإنَّ أكثرَ الناسِ يقولُ : إنَّ ذٰلك علمٌ ضروريٌّ ، غَيْرَ أنَّه لا يحصلُ بكمالِ العقلِ دون الاختلافِ إلى أهلِ العلمِ والممارسةِ وتعاطِي [١٠٤ب] الصنعةِ .

فأمَّا الحفظُ للقرآنِ والشعرِ وما جَرَى مَجْرَاهما ، فالظاهرُ مِن أمرِهِ أنَّه يحصلُ عِندَ تَكَرُّرِ الدَّرْسِ والسَّمَاعِ ضرورةً للحافِظِ ؛ فلذٰلك ما يحصلُ العلمُ به للأطفالِ والنساءِ والعامَّةِ والمستضعفِينَ ومَن ليس مِن أهلِ النَّظَرِ والنُّجُبِ .

وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، وَجَبَ أن يكونَ العلمُ بمقادِيرِ البلاغةِ وتساوِيها أو تفاوُتِها

---

١ انهدامة في الأصل .

٢ في : حشو فوق السطر .

أو تقارُبِها بما يحصلُ لأهلِ العلمِ باللسانِ والعادةِ والدُّرْبَةِ للتكلُّمِ به وضروب التصرُّفِ فيه ٱضطرارًا .

وإذا ثبتت هٰذِهِ الجملةُ وعُلِمَ أنَّ أهلَ عصرِ رسولِ اللهِ ، صلَّى اللهُ عليه وسلَّم ، مِن مُتَّبِعِيهِ ومخالِفِيهِ مِنْ أَعْلَمِ الناسِ بأعاريضِ الكلامِ وأوزانِهِ والبليغِ منه والخفيفِ السخيفِ والمتوسِّطِ وما يُقَارِبُ البليغَ ويَتَشَبَّهُ به ولا يُبَايِنُهُ المباينةَ الظاهرةَ ، وَجَبَ لأَجْلِ كونِهم كذٰلك أن يعلموا أنَّ مَنْ أَتَى بما يكونُ عَرُوضًا للقرآنِ ، فقد أَتَى بمثلِهِ مِنْ حيثُ لا يشتبهُ ذٰلك عليهم ولا يحتاجُونَ فيه إلى دليلٍ .

فلا وَجْهَ ، إذا كان ذٰلك كذٰلك ، لقولِ مَن قال : إنَّما عَدَلُوا عن المعارضةِ له خوفَ دخولِ الشبهةِ وأن يقولَ قائِلٌ : إنَّه مشبهٌ لهُ ، ويَعْتَقِدَ ذٰلك ، ويظنَّ آخرُ أنّه غيرُ مشبهٍ له ، لأنَّ هٰذا إنَّما يشتبهُ ويلتبسُ فيما يعلمُ بنظرٍ وٱستدلالٍ وعلى مَن ليس مِن أهلِ العلمِ بتصاريفِ الكلامِ والبليغِ منه وما ليس ببليغٍ ؛ فأمَّا على أهلِ العلمِ بذٰلكَ وضروبِ النظومِ والأعاريضِ ، فإنَّه لا يجوزُ ٱشتباهُ ذٰلكَ عليهم . وهٰذا واضحٌ في إبطالِ ما قالوه .

[١٠٥أ] وعلى هٰذا ما وَجَبَ أن يَعْرِفَ نُقَّادُ الشعرِ وكلامِ الخطباءِ مِنْ أهلِ العلمِ باللِّسَانِ الفَصْلَ بَيْنَ بليغِ الشعرِ وجَيِّدِهِ وبَيْنَ رَدِيئِهِ والفَرْقَ بَيْنَ الخطيبِ المِصْقَعِ وبَيْنَ مَن دُونَهُ ، وإن لم يَعْرِفْ ذٰلك مَن ليس مِنْ أهلِ العلمِ بهٰذا الشأنِ . وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، ثَبَتَ ما قلناه .

فإن قال قائِلٌ : فيجبُ أن لّا تلزمَ حُجَّةُ النبيِّ ، عليه السلامُ ، إلَّا البلغاءَ والفصحاءَ مِن أهلِ عصرِهِ المُتَكَلِّمِينَ بلسانِهِ وأهلَ الدُّرْبَةِ والعادةِ بالنُّطْقِ به والنُّشُوءِ عليه والمعرفة بأعاريضِ الكلامِ ونظومِهِ ، لِيعلمَ بفضلِ بلاغةِ القرآنِ على جميعِ بلاغاتِ أهلِ اللسانِ ، وأن لا تلزمَنا نحن وكلَّ مَن لم يبلغْ دَرَجَتَهُمْ في علمِ اللِّسَانِ .

يقال له : لا يجبُ ما قُلتَهُ ، لأنَّ لنا إلى العلمِ بذٰلكَ ولكلِّ أعجميّ لا يُفْصِحُ باللِّسَانِ العربيّ طريقَيْنِ . أحدُهما ضرورةٌ والآخرُ اكتسابيٌّ . فأمَّا الضروريُّ منهما ، فهو بأنْ يُخْبِرَهِ جماعةٌ مِنْ أهلِ اللِّسَانِ والعلمِ بضروبِ التصرُّفِ فيه ، يكونون أهلَ تَوَاتُرٍ ، يقعُ بخبرِهم العلمُ ضرورةً ، إذا كانوا مضطرّينَ إلى العلمِ بما أُخبروا عنه .

فأمَّا خبرُ مَنْ هٰذِهِ حالُهُ ، وليس مِن أهلِ العلمِ بقدرِ البلاغاتِ أنَّ القرآنَ قد تَجَاوَزَ بلاغةَ جميعِ العربِ وخَرَجَ عن عادتِهم فيها وهم يعلمونَ ذٰلك ضرورةً ، حصل للمخبِرينَ بذٰلك علمُ الاضطرارِ بتجاوُزِ بلاغةِ القرآنِ لكلِّ البلاغاتِ مِن خبرِ أهلِ التواترِ بذٰلك ، فيكون أهلُ اللُّغَةِ يعلمونَ ذٰلك ضرورةً لِمَا هُمْ عليه مِنَ العلمِ والدُّرْبَةِ ومعرفةِ الأوزانِ [١٠٥ب] والبلاغاتِ ويَعْرِفُ ذٰلك ضرورةً مَنْ أخبروهُ به مِن ناحيةِ إخبارِهم .

وكذٰلك سَبِيلُ العِلْمِ بكلِّ ما يُخبِرُ عنه أهلُ التواترِ مِمَّا هُمْ إلى العلمِ به مُضْطَرُّونَ على ما بَيَّنَّاهُ في كتابِ الأخبارِ وما سنَذْكُرُهُ مِن بَعْدُ .

وأمَّا طريقُ اكتسابِهم العلمَ بذٰلكَ ، فهو أن يعلموا طولَ تَحَدِّي الرسولِ لقومِهِ الذين هم النهايةُ في البلاغةِ بأنْ يأتوا بمثلِهِ ، ونعرف أحوالَهم التي ذكرناها في الحرصِ والتوفُّرِ على إبطالِ أمرِهِ ، وما هم عليه مِن الحَمِيَّةِ والأَنَفَةِ والفرارِ مِن العارِ ، وما حَمَلَهُم الرسولُ عليه مِن اتّبَاعِهِ ، وكونِهم رعيَّةً والانقيادِ والطاعةِ له والقطع على ظاهرِهِ وباطنِهِ ، وأنَّه رسولُ اللهِ إليهم ، وتحميلِهم العباداتِ الشاقَّةِ ومفارقةِ العاداتِ ، إلى غير ذٰلك ممَّا ذكرناهُ .

فيعلم عند العلمِ بذٰلكَ والنظرِ أنَّ القومَ ، لو قدروا على معارضتِهِ أو بعضهم أو الإتيان بما يقارِبُهُ ويدخلُ في عادتِهِمْ مِثْلُهُ ، لَتَسَارَعُوا إليه ولكانَ أسهلَ عليهم وأيسرَ مِن نصبِ الحربِ والتغريرِ بالنفوسِ والأموالِ والحصولِ في الاسترقاقِ والجلاءِ

عن الديارِ ، فيعرض بذلك عدم قدرتهم على التكلُّمِ بمثلِ القرآنِ في بلاغتِهِ ونظمِهِ ، كما يَعلمُ مَن ليسَ بساحِرٍ ولا طبيبٍ عَجْزَ السحرةِ والأَطِبَّاءِ عن إحياءِ الموتى وإبراءِ الأَكْمَهِ والأَبْرَصِ وقلبِ العَصَا[١] حَيَّةً أنَّ ذلك أمرٌ خارِقٌ للعادَةِ وممَّا لا يُدْرَكُ بِتَطَبُّبٍ وسحرٍ وحكمةٍ ،كما يَعْلَمُ ذلك الأَطِبَّاءُ والسحرةُ . وإذا كان ذلك كذلك ، بطل ما قالوه .

وباللهِ نستعينُ .

١ العصا : العصى ، الأصل .

[١٠٦أ] فصل

فإن قال قائلٌ : فإذا علمتُم أنتم وكلّ مَن قصرَ عن رتبةِ قريشٍ وأهلِ عصرِ النبيِّ ، عليه السلامُ ، في البلاغةِ ضرورة تجاوُزَ بلاغةِ القرآنِ لجميعِ بلاغاتِ أهلِ اللغةِ عند إخبارِهم لكم بذٰلك ، وَجَبَ أن يكونوا عارِفينَ بقدرِ بلاغَتِهِ التي بها فَارَقَ بلاغات العربِ على التفصيلِ . وإذا وَجَبَ ذٰلك ، وَجَبَ أن يكونوا في العلمِ بذٰلكَ على جهةِ التفصيلِ بمثابةِ البُلَغاءِ والفصحاءِ مِن أهلِ عصرِ الرسولِ ، وفي طبقتِهم في العلمِ بِتَساوِي البلاغاتِ وتفاوُتِها وتقارُبِها .

وإذا لم يجز ذٰلك وكنتم معترفينَ بقصورِهم عن تلك الرتبةِ ، بطل أن تكونوا مُضْطَرِّينَ إلى العلمِ بِتَجَاوُزِ بلاغةِ القرآنِ لجميعِ البلاغاتِ مِن ناحيةِ إخبارِهم بذٰلكَ .

يقالُ له : لا يجبُ ما قُلتَهُ ، لأنَّه إنَّما يحصلُ لنا العلمُ بتجاوُزِ بلاغةِ القرآنِ لبلاغاتِ العربِ بخبرِهِمْ عن ذٰلك على وَجْهِ الجُملةِ دون التفصيلِ وعلى الوجهِ الذي يحصلُ لمَن ليس بعالِمٍ بالشعرِ والخطابَةِ والترسُّلِ العلمُ بمزيةِ شعرِ آمرِئِ القيسِ وطبقتِهِ على شعرِ المُحْدَثِينَ والمُتَوَسِّطِينَ ، وإن لم يَكُن مِن نُقَّادِ الشعرِ ومعرفةِ نظمِهِ ومعانِيهِ ، وإنّما يحصلُ لمَن ليس مِن أهلِ العلمِ بذٰلكَ العلمُ بِفَضْلِ شعرِ آمرِئِ القيسِ على شعرِ مَن دونه على وجهِ الجملةِ دون التفصيلِ ، وكما يعلمُ كلُّ أحدٍ بالخبرِ المتواترِ المتقدِّمِ في كلِّ علمٍ وصنعةٍ أعلم الجماعة ، وإن لم **[١٠٦ب]** تكن[١] معلوماتُه ومعلوماتُ مَن هو أعلمُ منه على وجهِ التفصيلِ ، وإنّما يعلمُ ذٰلك على وجهِ الجملةِ . وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، بطل ما توهَّمُوهُ .

وصلَّى اللهُ على محمَّدٍ النبيّ وعلى آلِهِ الطاهِرِينَ وسَلَّمَ .

يتلوه : فصل وإن قال قائلٌ : فإذا علمتُم ضرورةً بخبرِ أهلِ التواترِ .

---

١ تكن : ليس في الأصل .

[١٠٧أ]

الحادي عشر

من النبوّات

من هداية المسترشدين

تصنيف القاضي الجليل

أبي بكر محمّد بن الطيّب الأشعريّ

رحمة[١] الله عليه

١ رحمة : رحمت ، الأصل .

[١٠٧ب]

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل

فإن قال قائلٌ : فإذا علمتُم ضرورةً بخبرِ أهلِ التواترِ مِن البُلَغَاءِ الفصحاءِ تجاوُز بلاغةِ القرآنِ لسائرِ البلاغاتِ ، وَجَبَ أن تكونوا عالِمِينَ ضرورةً بنبوَّةِ النبيِّ ، عليه السلامُ ، وكونِ القرآنِ معجزًا له . ولو كان ذٰلك كذٰلك ، لَوَجَبَ آشتراكُ العقلاءِ كلّهم في العلمِ بذٰلك . وهٰذا باطلٌ بآتّفاقٍ ؛ فبطل ما قلتُم .

يقالُ له : لا يجبُ ما قلتَهُ ، لأنَّنا نعلم نحن ضرورةً تجاوُز بلاغةِ القرآنِ لسائرِ البلاغاتِ ، وخروجه في ذٰلك عن حَدِّ المعتادِ مِن بلاغاتِهم بخبرِ أهلِ العلمِ بهٰذا الشأنِ . ويعلمِ البُلَغَاءُ المخبرونَ لنا عن ذٰلكَ تجاوُزَ بلاغته بما ذكرناهُ مِن نشوئهم وبِدُرْبَتِهِمْ وفَضْلِ عَلْمِهِمْ بضروبِ الكلامِ والأوزانِ ومقاديرِ البلاغاتِ .

فأمَّا العلمُ بأنَّ فضلَ بلاغةِ القرآنِ إلى حَدٍّ يخرجُ به عن المعتادِ معجزٌ لا يظهرهُ اللهُ ويُمَكِّن منه أو يخلق العلمَ به والقدرةَ على وجهِ خرقِ العادةِ إلَّا للدلالَةِ على صدقِ الرسولِ في دعوى النبوَّة ، فمعلومٌ بدقيقِ النَّظَرِ الذي قدَّمنا ذِكْرَهُ . فإنَّ إخراجَ اليَدِ بيضاء وفلقَ البحرِ وإبراءَ الأَكْمَهِ والأَبْرَصِ ، إذا وُجِدَ وفُعِلَ معلومٌ ضرورةً ، وأنَّه آيةٌ معجزةٌ ودلالةٌ على صدقِ الرسولِ معلومٌ بنظرٍ وآستدلالٍ . فإذا كان ذٰلك كذٰلك ، بطل ما قالوه .

وممَّا يدلُّ أيضًا على بُطلانِ قولِهم أنَّهم إنَّما عَدَلُوا عن معارضةِ القرآنِ مع القدرةِ على ذٰلك ، لخوفِ بقاء الشبهةِ في كونِهِ غير مساوٍ [١٠٨أ] له ، أنَّه لو جازَ أن تدخل عليهم الشبهةُ في ذٰلك ، لَوَجَبَ أن لا تدخل عليهم الشبهةُ فيه إلَّا بأنْ يكون طريقُ علمِهم بتفاضُلِ الكلامِ والبلاغاتِ ضرورةً . وقد بَيَّنَّا فَسَادَ ذٰلكَ .

على أنَّه ، لو لم يكن العلمُ بذلكَ ضرورةً ، لم يجز أنْ تدخل عليهم الشبهةُ في كونِ معارضةِ القرآنِ عروضًا له إلَّا وهي إذا فعلت مفارقة لنظمِ القرآنِ وبلاغتِهِ ، لأنّها كانت مباينةً له المباينة الظاهرة المتفاوتة ، لم يجز أنْ يشكَّ مُتَّبِعُوهُ ولَا مخالِفُوهُ في أنَّها ليست بعروضٍ له . كما لا يخفى عليهم الفرقُ ما بين كلِّ كلامينِ متفاوتينِ في البلاغةِ والفصاحةِ ، والفرقُ بين كلامِ المقحمِ العيِّ ، وبين كلامِ البليغِ الفصيحِ المُتَشَادِقِ .

وإذا كان ذلك كذلك ، فقد وَجَبَ مِن هٰذِهِ الجملةِ أنَّه قد كان في قدرتِهم ما لو فَعَلُوهُ ، لكان مقاربًا لبلاغَةِ القرآنِ ونظمِهِ ولمقاربتِهِ له وشبهه به تقعُ الشبهةُ . ومتى كان في إمكانِهم ، وَجَبَ أن يُسَارِعُوا إليه ويَعْدِلُوا عن إجابةِ بعضِهم له وحربِ البعضِ له ، لأَجْلِ أنَّ تقاربَ القرآنِ في البلاغةِ بمثابةِ القرآنِ ، لأنَّه يُخرج القرآنَ عن حَدِّ ما يخرق العادةَ في البلاغةِ ويُدخلهُ في جملةِ المعتادِ ، كما أنَّ تجاوزَ شعرِ الشاعرِ لشعرِ مَن يُقاربهُ بالقَدْرِ اليسيرِ لا يَجعله خارجًا عن المعتادِ على ما قد شرحناهُ وبيَّنَّاهُ مِن قبلُ .

وهٰذا يوجِب لا محالَةَ أنَّه قد كان في وُسْعِهِمْ ما لو أتوا به ، لأبطلوا حجَّتَهُ [١٠٨ب] وَبَيَّنُوا به أنَّ ما جاء به ليس بمتقاربٍ ولا خارقٍ للعادَةِ . وتعلُّقُهم عليه بذلكَ وإبطالُ شبهتِهِ به أَيْسَر وأسهل مِن نَصْبِ الحربِ معه ، والتشاغلِ بذلك الذي لَا حُجَّةَ عليهِ فيهِ ، غَلَبُوهُ أو غَلَبَهُمْ .

وإذا كان ذلك كذلك ، وعُلِمَ أنّهم لم يتعاطوا شيئًا يعارضونهُ به أو بعضه ، عُلِمَ أنّهم إنّما عَدَلُوا عن ذلك لِعِلْمِهِمْ بأنّه خارقٌ للعادَةِ ، وأنّه ليس في وُسْعِهِمْ وإمكانِهم الإتيانُ بمثلِهِ ولا بما يقاربهُ ، ويوجِب وقوع الشَّكِّ في أنّه عروضٌ له . وبطل ما قالوه بطلانًا بَيِّنًا .

وممَّا يَدُلُّ أيضًا على كونِ القرآنِ معجزًا وخروجِ نظمِهِ وبلاغتِهِ عن المعتادِ مِن بلاغاتِهِمْ وأنَّه لا يخلو[١] حالُهُ مِن ثلاثةِ أقسامٍ : إمَّا أن يكونَ مِثْلَ بلاغتِهم والمعتادِ مِن كلامِهم ومساوِيًا له أو أن يكونَ مقاربًا لكلامِهِمْ وغَيْرَ مُبَايِنٍ له المباينةَ الخارِقةَ للعادَةِ أو أن يكونَ مُبَايِنًا لضروبِ بلاغاتِهم المباينةَ الظاهرةَ البَيِّنَةَ الشديدةَ الخارِقةَ لعادتِهم ؛ فإن كان مُبَايِنًا لكلامِهم المباينةَ الظاهرةَ الشديدةَ الخارِجةَ عَنِ العادةِ ، آستحالَ في صِفَةِ مُتَّبِعِيهِ ومخالِفِيهِ أن لا يعلموا ذٰلك .

وسواءٌ كان طريقُ علمِهم الاضطرارُ أو الاستدلالُ ، فإنَّ ذٰلك غيرُ خافٍ عليهم ، لأنَّه مِن المُحَالِ أن لَا يَخفَى علينا نحن وعَلَى مَنْ هو دُونَهم في العلمِ باللِّسَانِ وضروبِ الكلامِ الفرقُ بَينَ الكلامَيْنِ المتقارِبَيْنِ في [١٠٩أ] البلاغةِ ويَخفَى ذٰلك عليهم مع أنَّهم الأَئِمَّةُ والقُدْوَةُ في هٰذا البابِ . ولو جاز ذٰلك عليهم ، لجازَ أن لَا يَفْصِلُوا بَينَ شيءٍ مِن الكلامِ وبَينَ غيرِه . وهٰذا جهلٌ ، لا يبلغُهُ عارِفٌ بأحوالِهم .

على أنَّه ، إنْ كان القرآنُ مُتَجَاوِزًا في بلاغَتِهِ لسائِرِ بلاغاتِهم بهٰذا القَدْرِ العظيمِ الخارجِ عن عادتِهم ، فقد ثَبَتَ أنَّه معجزٌ ، خارِقٌ للعادَةِ ، وأنَّهم لأجلِ علمِهِمْ بذٰلك آمَنَ مَن آمَنَ منهم به وآسْتَجَابَ له ، عليه السلامُ ، ولأجلِهِ أيضًا حارَبَ مَن حارَبَهُ وعَدَلَ عَنِ التَّشَاغُلِ بِتَعَاطِي معارضةِ لِمَا ليس في وُسْعِهِ وما هو خارِقٌ للعادَةِ ولأجلِهِ مَوَّهَ بعضُهم ورَحَلَ إلى فارِسَ ، لِيُوهِمَهم أنَّه يَدْرُسُ الكُتُبَ والأخبارَ ، فيتمكَّن مَعَ معرفةِ القصصِ مِن نَظْمِ مِثْلِهِ والإتيانِ بمِثْلِ بلاغتِهِ . وهٰذا هو الذي نقولهُ ونذهبُ إليه . ومن هٰذِهِ الجملةِ يثبتُ كونُهُ معجزًا .

وكذٰلك لو كان القرآنُ مُسَاوِيًا لبلاغتِهم والمعتادِ مِن كلامِهم ، وَجَبَ أيضًا أن لا يَخفَى ذٰلك على مُتَّبِعِيهِ ومخالِفِيهِ وأن لا يَعْدِلُوا عن الاحتجاجِ عليهِ بمساواتِهِ

---

١ يخلو : يخلوا ، الأصل .

لكلامِهِمْ إلى الحربِ وجميعِ ما ذكرناهُ وأن لا يَتَعَذَّرَ عليهم الإتيانُ بمثلِهِ ، إذا كان مُسَاوِيًا لكلامِهِمْ ومِن نمطِهِ ونِجَارِهِ .

كما أنَّه لو تَحَدَّاهُمْ بكلامٍ هو شعرٌ وخطابةٌ وسَجْعٌ ، لَتَسَرَّعُوا إلى معارضَتِهِ ولقالوا : قد سَبَقْنَا إلى مثلِ هٰذا ونحنُ نورِد أمثالَه ، ولكانَ هٰذا أسهلَ وأيسرَ عليهم مِن نَصْبِ الحربِ معه ؛ فعلم بذٰلك [١٠٩ب] أنَّه ليس بِمُسَاوٍ لبلاغَتِهِمْ . وإن كان مقارِبًا لكلامِهِمْ وبلاغَتِهِمْ وغَيْرَ مُفارِقٍ له بقدرٍ مِن البلاغةِ ناقِضٍ لعادتِهم ، وَجَبَ لذٰلك خروجُهُ عن كونهِ معجزًا أو أن يكونَ بمثابَةِ ما يَدْخُلُ تَحْتَ قُدَرِهِمْ ويَعْتَادُونَ النطقَ بمثلِهِ .

وقد بَيَّنَّا مِن قَبْلُ أنَّ ما قَارَبَ كلامَهم ولم يُبَايِنْهُ بما تَجْرِي العادةُ كان بمثابةِ ما يساوِي كلامَهم وخرج بذٰلك عن كونهِ معجزًا . وكان يجبُ ، إذا كان ذٰلك كذٰلك ، أن يحتجُّوا عليه بأنَّ ما أَتَى به ليس بخارقٍ للعادةِ ولا بخارجٍ عن قَدْرِ بلاغَتِهِمْ ، ولكان ذٰلك أَسْهَلَ وأَيْسَرَ مِنَ الحربِ له والتَّعَرُّضِ لتلكَ الأمورِ الخطرة العظيمةِ ؛ فلمَّا عَدَلُوا عن قولِ ذٰلك وذكرِهِ إلى الحربِ ، عُلِمَ أنَّه لا يجوزُ أن يكونَ مقارِبًا لبلاغاتِهِم وجارِيًا مَجْرَاهَا .

دليل على أنّه يجوز أن يكون حدّ بلاغة القرآن وبلاغة أبلغ المتكلّمين باللسان قدرًا متقاربًا ملتبسًا

إنَّ ذٰلك ، إن كان كذٰلك ، لم تُلْزِمْ حُجَّتُهُ جميعَ العربِ وأهلِ العصرِ ، لأنّه كان لا بُدَّ أنْ يَخفَى ذٰلك على بعضِهم ويظنّ أنّه مِثْلُ بلاغتِهم ، ويظنّ البعضُ أنَّ في بلاغَتِهم ما هو أبلغُ مِنَ القرآنِ ، وأن تَلْتَبِسَ الحالُ في ذٰلك ولا تقوم له الحُجَّةُ على الجميعِ . ولأنّه كان يكونُ بمثابةِ تقدُّمِ أشعرِ الشعراءِ على مَنْ دُونَهُ في أنَّ ذٰلك لا يَصِيرُ معجزًا ، إذا كان تقدُّمُه بِقَدْرٍ يسيرٍ ، لأنَّ التقدُّمَ في الصنعةِ بالقَدْرِ اليسيرِ ليس معجزًا ولا خرقًا للعادةِ ، وإنّما يكون خرقُها بالأمرِ الظاهرِ العظيمِ . ولا بُدَّ مِن وُقُوعِ الخلافِ فيما [١١٠أ] يَتَقَارَبُ ولا يَتَفَاوَتُ ، كخلافِ جَريرٍ والفَرَزْدَقِ لأبي تَمَّامٍ والبُحْتُرِيّ وزيادٍ والحَجَّاجِ . وهم لا يَختَلِفُونَ في جريرٍ وآمْرِئِ القَيْسِ ولبيدٍ وفي الأمرِ الظاهرِ المتفاوتِ ؛ فلو كان قَدْرُ فضلِ بلاغةِ القرآنِ قدرًا قريبًا يسيرًا ، لقالوا له ذٰلك ، ولبطلت حُجَّتُهُ . وذٰلك فاسِدٌ .

وهٰذا الذي ذكرناهُ هو الجوابُ لِمَن قال لنا : ما أنكرتُم مِنْ أنّهم إنّما لم يَتَعَاطَوْا معارضَةَ القرآنِ وعَدَلُوا [إلى الحربِ][1]، لأنّهم كانوا شاكِّينَ في أنّه مثلُ كلامِهم [ليس مقاربًا له][2]أو مُبايِنًا له المُبَايَنَةَ الخارِقَةَ لعادتِهم ، [لمنعهم شكُّهم][3] في ذٰلك عن تعاطي المعارضةِ وعَدَ[لُوا لأجه إلى][4]الحرب ، لأنّهم إنَّما يَتَعَاطَوْنَ معارضةَ ما [قد حصل لهم][5]علمُه بحالِهِ وتميّزه من غيرِه . فإذا ٱلتبَ[س أمرُه ، لم

---

١ ما بين الحاصرتين شبه منهدم في الأصل .

٢ ليس مقاربًا له : انهدامة في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٥ انهدامة في الأصل .

تَكُنِ][1] المعارضةُ ، وذلك أنّنا إذا كنّا قد بَيّنّا [أنّ طريقَ][2] العلم بتساوي الكلامَيْنِ البَلِيغَيْنِ أو تفاوُتِهما [أو تقا]رُبِهما[3] الضرورةُ دُونَ النظرِ والاستدلالِ [عند][4] ٱلتباسِ الحالِ عليهم في ذٰلك .

على أنّه لا يجوزُ أَنَّ م[ا ٱل]تبسَ[5] عليهم الحالُ فيه مَعَ ظُهُورِ مُسَاواتِه لكلامِهم ولا مَعَ ظُهُورِ مُبَايَنَتِهِ له وتفاوُتِ ما بينه وبينه ، وإنّما يجوزُ ذٰلكَ ، إذا كان مقارِبًا له المقاربةَ إلى تلبيسِ الحالِ معها .

وهٰذا يُوجِبُ أنّه ليس بخارجٍ عن عادتِهم في البلاغةِ ، بل هو بمثابتِهِ وموجبٌ لإبطالِ حُجَّتِهِ ، وتوفُّر دَوَاعِيهم على الاحتجاجِ عليه بذٰلك **[١١٠ب]** على ما بَيَّنّاهُ ؛ فبطل ما قالوه .

ويَدُلُّ على أَنَّهم لم يكونوا شَاكِّينَ في حالِ القرآنِ وتجاوُزِ بلاغتِهِ لجميعِ البلاغاتِ أنّه لو كان ذٰلك كذٰلك ، لَوَجَبَ لأوليائِهِ ومُتَّبِعِيهِ مثلُ هٰذا الشَّكِّ ، لأنَّ لسانَهم واحدٌ وطريقَ معرفَتِهم بمقادِيرِ بلاغةِ الكلامِ طريقٌ واحِدٌ مُتَسَاوٍ . ولو شَكَّ أولياؤُهُ في ذٰلك ، كَشَكِّ مُخَالِفِيهِ ، [لَمَا ٱتبع]وه[6] وصاروا رعيَّةً وتَبَعًا بعد أن كانوا [قادةً] ورُؤَسَاء ، ولَمَا قُتِلُوا في ٱتِّبَاعِهِ ونصرتِهِ [وفارقوا] الأُخْوَةَ والأولادَ ، ولا تَحَمَّلُوا [ثقالَ العباداتِ][7] وصيامَ الهَواجِرِ وغيرَ ذٰلك مِن [الأمور الشاقّة][8] والامتناعَ مِنَ الشهواتِ

---

١ انهدامة في الأصل .
٢ انهدامة في الأصل .
٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .
٤ مكانه انهدامة في الأصل .
٥ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .
٦ انهدامة في الأصل .
٧ انهدامة في الأصل .
٨ انهدامة في الأصل .

وال[لّذّاتِ ، لَوَجَ]بَ[1] أن يقولوا له والمُخالِفونَ له : نحن مُ[نكِرُونَ ما][2] تَدَّعيهِ مِنْ خُرُوجِ بلاغةِ القرآنِ إلى حَدِّ خَرْقِ عادَتِنا ونمطِ كلامِنا . ولا يجبُ أن يتّبعَهُ أحدٌ بشيءٍ يشكُّ في أنّه معجزٌ ، ولا يَدْرِي لعلّهُ ليس كذٰلك .

ولَوَجَبَ أنْ يقولوا له أيضًا : إنَّ حالَنَا وحالَكَ في العِلْمِ باللِّسَانِ والفصلِ بين الكَلَامَيْنِ البَلِيغَيْنِ ومعرفةِ أفضلِهما متساويةٌ . ومتى عَلِمْنَا مِن أنفسِنَا أنّنا شاكُّونَ في تجاوُزِ بلاغتِهِ لبلاغَتِنا ، وَجَبَ أن تكونَ أنتَ أيضًا شاكًّا في ذٰلك كَشَكِّنا ، كما يجبُ مساواتُك لنا في العلمِ بِتَسَاوِي المُتَسَاوِي في البلاغةِ وتقارُبِ [١١١أ] المتقارِبينِ . وإذا كُنتَ شَاكًّا في ذٰلك ، لم يَجُزْ لكَ الاحتجاجُ به ودعوى لكونِهِ خارقًا للعادَةِ ، ولم يَجُزْ لنا قبولُ ذٰلك مِنكَ وتصديقُكَ عليه ، ولكان هٰذا مِن أعظمِ الحُجَجِ عليه وأبطلِها لأمرِهِ . وفي عُدُولِهم عن ذٰلك أوضحُ دليلٍ على أنّه لا شَكَّ عليهم في حالِهِ .

فأمّا مثلُ مَن لَعَلَّهُ أن يقولَ : إنَّهم عَدَلُوا عن المعارضةِ إلى [شرّ الأ]مور[3] لجهلِهم بما ٱدَّعاهُ مِن تجاوُزِ بلاغتِهِ لسائرِ البلاغاتِ ، فإنّه قد أعظَمَ الثلبَ والسَّبَّ ، [لأنّه من باب][4] الجهل بالضروراتِ .

وعلى أنَّ هٰذِهِ الد[عوى ... ها][5] مِن دَعوَى الشَّكِّ بمثابةِ دَعوَى مَنِ ٱدَّعَى [في كلِّ معلومٍ][6] بالفرقِ بَينَ سائرِ ضروبِ الكلامِ والبلاغاتِ [وبَينَ الشكِّ][7] في ذٰلك . وإذا

---

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

٥ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٦ انهدامة في الأصل .

٧ انهدامة في الأصل .

لم يَجُزِ ٱعتقادُ ذٰلكَ فيهم ، [لم يَجُزِ ٱدّعاؤُ]ه[1]، لأنّه لا يجوزُ جهلُهم بذٰلك أو شكُّهم فيه [إلّا مع][2]نقضِ العقلِ وفسادِ طريقِ العلمِ بالضَّرُورَاتِ ، وذلك مُنْتَفٍ عنهم وهو على مدّعيهِ عليهم أَجْوَزُ وبه أَلْيَقُ وأَلْصَقُ . ولو جاز أن يُدَّعَى عليهم الجهلُ والشكُّ بما طريقُ معرفتِه الضروراتُ ومعرفةُ العاداتِ ، لجازَ أنْ يُدَّعَى مثلُ ذٰلك على جميعِ العقلاءِ في جميعِ المعلوماتِ التي طريقُ العلمِ بها الضروراتُ ، حتّى يكونَ خلقٌ منهم يلتبسُ عليهم ويَجْهَلُوا ويَشُكُّوا في كثيرٍ مِنَ الضروراتِ ؛ **[١١١ب]** فإذا بطل ذٰلك ، بطل ما قالوه .

وأيضًا ، فإنّه لا بُدَّ أن يكونَ للعلمِ بفضلِ بلاغةِ القرآنِ وفصاحتِهِ أو مساواتِه لكلامِهم أو قربِهِ مِنهُ طريقٌ ، ولا بُدَّ مِن أن يكونَ ذٰلك معلومًا . وليس يجوزُ أن يكونَ العالِمُونَ به قومًا غَيْرَ العربِ والمُكْتَسِبِينَ للعلمِ بلغتِهم والآخِذِينَ عنهم ، لأنَّ مَن عَدَا هؤلاء هُمُ العُجَّزُ الذين لا يَتَكَلَّمُونَ باللسانِ العربيّ . وذٰلك باطِلٌ بٱتِّفَاقٍ .

ولا يجوزُ أيضًا أن يكونُ العالِمُونَ بذٰلك العامَّةَ وأهلَ اللَّكْنِ والعيّ ومَن لا عِلْمَ له ببلاغةِ الكلامِ ونظمِهِ ، بل يجبُ بٱتِّفاقٍ أن يكونَ العالِمُونَ بذٰلك هم أهلُ العلمِ بالعربيَّةِ ومقاديرِ البلاغاتِ والنُّظُومِ والأوزانِ .

وإذا كان ذٰلك كذٰلك وقد عُلِمَ أنَّ أهلَ عصرِ النبيّ ، عليه السلامُ ، أعلمُ باللسانِ وضروبِ الخطابِ ومقاديرِ الفصاحةِ والبلاغةِ مِن[3]سائرِ مَن بَعدَهم ، وَجَبَ أن يكونوا أعلمَ بذٰلك مِنّا ومِن سائرِ مَن بَعدَهم مِن أهلِ الأعصارِ .

وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، بطلت دَعوَى شكِّهم في بلاغةِ القرآنِ وجهلِهم بتجاوُزِ قَدْرِ

---

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ من : من من ، مكرر في الأصل .

بلاغتِهِ لسائرِ البلاغاتِ .

وكيف يجوزُ أن يكونَ مَن بَعدَهم مِنّا ومَن قَبلَنا وبَعدَنا يفصلُ بَينَ البَليغَيْنِ الفَصِيحَيْنِ مِن الكلامِ ويَخفَى ذٰلك عليهم وهُمُ الأصلُ والعمادُ في هٰذا البابِ ؟ [١١٢أ] فكلُّ هٰذا يُبطِلُ ما يُدَّعَى مِن شكِّهم في ذٰلكَ وجهلِهم به .

فإن قال قائلٌ : ما أنكرتُم من أنَّه لا طريقَ للعِلْمِ بالفصلِ بَينَ بلاغةِ القرآنِ وبلاغةِ ما قصر عنه ؟ وكذٰلك ، فلا طريقَ للعلمِ بالفصلِ بَينَ كلِّ بَليغَيْنِ وفَصِيحَيْنِ مِن الكلامِ ، لا مِن جهةِ الاضطرارِ ولا مِن طريقِ الاكتسابِ ، وأن يكونَ الفصلُ بَينَ كلِّ فَصِيحَيْنِ إنَّما طريقُهُ غالبُ الظَّنِّ دون العلمِ ؛ فلِمَ قُلتُم : إنَّه لا بُدَّ أنْ يكونَ ذٰلك معلومًا ؟

قيل له : إنَّ هٰذِهِ الدعوى بمثابَةِ دَعوَى مَنِ ٱدَّعَى في كلِّ معلومٍ أنَّه مُتَوَهَّمٌ ومظنونٌ وبمنزلَةِ دعوى السُّوفِسْطَائيِّ كونَهُ ظانًّا للمحسوساتِ ، بيد أنَّنا نجدُ مِن أنفسِنا العلمَ بالفرقِ بين بلاغَةِ الفصيحِ المنطقِ وبين الخطيبِ المِسْقَعِ[1] والشاعرِ المُفَلَّقِ والمُتَرَسِّلِ المُتَفَيْهِقِ الطَّلِقِ وبين كلامِ مَن دُونَهم . ونعلمُ ذٰلك ، كما نعلمُ الفرقَ بين القريبِ والبعيدِ والمتحرِّك والساكنِ والأسودِ والأبيضِ ؛ فدَعوَى كونِ ذٰلك مظنونًا غَيْرَ معلومٍ بمنزلَةِ دَعوَى مَنِ ٱدَّعى ذٰلك في كلِّ معلومٍ . وإذا لم يَجُزْ ذٰلك ، لم يَجُزْ ما قالوه .

على أنَّه لو كان الأمرُ على ما ٱدَّعاهُ المُطَالِبُ ، لم يَجُزْ أن يكونَ هٰذا الظَّنُّ موقوفًا على العُجْزِ ومَن لا يفصحُ باللغةِ ولا يعرفُ ضروبَ الكلامِ بها وعلى أهلِ العِيِّ واللُّكْنَةِ ومَنْ هو في [١١٢ب] طبقةِ العامَّةِ الجُفَاةِ ، بل يجبُ أن لا يقعَ ويحصلَ هٰذا الظَّنُّ إلّا عن أَمَارَةٍ ، تُؤَدِّي إليه . ومتى حَصَلَ مِن غيرِ أَمَارَةٍ ، ٱستوت فيه حالُ العامَّةِ وخواصِّ أهلِ العلمِ باللِّسَانِ . وهٰذا باطِلٌ بٱتِّفَاقٍ .

وإذا كان إنَّما يجبُ كونُه موقوفًا على أهلِ العلمِ بهٰذا الشأنِ ، وَجَبَ أن يكونَ أَحَقُّ

---

١ المسقع : هكذا بالسين في الأصل ؛ وهي لغةٌ في المِصْقَع بالصاد .

مَن حَصَلَ له الظَّنُّ لذٰلك وأَوْلَاهم به أهلَ عصرِ النبيّ ، عليه السلامُ ، لكونِهم أعلمَ الناسِ باللغةِ وضروبِ الكلامِ . ولو ظَنُّوا ذٰلك وقَوِيَ الأمرُ عِندَهم فيه ، لزالَ عنهم الشَّكُّ في بلاغةِ القرآنِ ، لأنَّ الشَّكَّ وا[لصَّ]فَ[1] مضادٌّ لِغَلَبَةِ الظَّنِّ بحصولِ الشيءِ ، كما أنَّ العلمَ بحصولِهِ مضادٌّ للشَّكِّ فيه .

وهٰذا يُوجِبُ كونَ أهلِ عصرِ النبيّ ، عليه السلامُ ، غَيْرَ شاكِّينَ في بلاغةِ القرآنِ الخارِقةِ للعادةِ أو في مساواتِه لكلامِهم أو تفاوتِ ما بَينَه وبَينَه . وذٰلك مُسْقِطٌ لما قالوه .

فإن قال قائلٌ : إذا كانت حالُ القرآنِ في تجاوُزِ بلاغتِهِ لسائرِ بلاغاتِ العربِ قد يَلْتَبِسُ عليكم وعلى كثيرٍ مِن الناسِ ، متى لم يَتَأَمَّلْ قَدْرَ بلاغتِهِ ومع كلِّ كلمةٍ منه في حَقِّها ومطابقتِها للمعنى ويُعْمِلِ النَّظَرَ في ذٰلك .

وكيف يجوزُ أن يَدَّعُوا أنَّ العلمَ بِتَجَاوُزِ قَدْرِ بلاغتِهِ لسائرِ البلاغاتِ معلومٌ بٱضطرارٍ ؟ وما أنكرتُم ، إذا كانت هٰذِهِ حالُكم في الحاجةِ إلى تَأَمُّلِ حالِ القرآنِ وجوازِ دخولِ الشبهةِ في ذٰلك على مَن لم يَنْظُرْ [١١٣أ] وٱعتقاد خلقٍ مِن الناسِ أنَّ الأسجاعَ أحسنُ منه وأبلغُ وأنَّ الشعرَ والخطابةَ أحسنُ وأفصحُ وأبلغُ مِنهُ ؟ وإنَّما يعلمُ بطلانُ القولِ بذٰلكَ بنظرٍ وتأمُّلٍ ؛ فما أنكرتُم أن تكونَ هٰذِهِ حالُ العربِ مِن أهلِ عصرِ النبيّ ، عليه السلامُ ؟ ولا وَجْهَ لِدَفْعِكُمْ شَكَّ بعضِهم في ذٰلك وجَهْلَ البعضِ به .

يقالُ له : نحن لم نَدَّعِ أنَّ طريقَ علمِ كلِّ أحدٍ بفضلِ بلاغتِهِ الضرورةُ ، وإنَّما ٱدَّعينا ذٰلك على العربِ العارِبَةِ وأهلِ عصرِ النبيّ ، عليه السلامُ ، الذين هُمُ الغايةُ والنهايةُ في علمِ اللِّسَانِ وضروبِ الكلامِ ومقاديرِ البلاغاتِ في التَّسَاوِي والتَّقَارُبِ لأجلِ تَقَدُّمِهم ، ولأنَّ الكلامَ بضروبِ البلاغاتِ عادةٌ لهم مستمرَّةٌ ودَيْدَنٌ معروفٌ ، فقد

---

[1] ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

تقدّمَ علمُهم بذٰلكَ وٱعتيادُهم له بطولِ التجربةِ والدُّرْبَةِ في معرفةِ مقاديرِ البلاغةِ . ولكونِهم كذٰلكَ لم يكونوا محتاجينَ عِندَ سماعِهِ وتَلَقِّيهِ عن الرسولِ إلى ٱستئنافِ عادةٍ وتجربةٍ وتأمُّلٍ مُتجَدِّدَيْنِ . وإن كنَّا نحن وكلُّ مَن قصرَ عن حالِهم في العلمِ بهٰذا اللسانِ نحتاجُ إلى نظرٍ وتأمُّلٍ وتجربةٍ .

وهٰذا كما لا يحتاجُ العالِمُ المُبَرِّزُ بنظمِ الشعرِ ومعانيهِ وصحيحِهِ وسقيمِهِ وجزلِهِ وخفيفِهِ وقويِّهِ وضعيفِهِ ، إذا سمع الجزلَ والضعيفَ ، إلى ٱستئنافِ تجربةٍ ونظرٍ في ذٰلك لتقدُّمِ [١١٣ب] علمِهِ ودُرْبَتِهِ وعادتِهِ في معرفةِ ذٰلك ، وإنِ ٱحتاجَ في نقدِهِ ومعرفةِ هٰذِهِ الأمورِ مِن حالِهِ إلى نظرٍ وتجربةٍ وفضلِ تأمُّلٍ ممَّن لم يتقدَّمْ له معرفةٌ بذٰلكَ ونقدُ الشعرِ ومعرفةُ ضُرُوبِهِ . وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، سقط هٰذا السؤالُ .

ومع هٰذا ، فلسنا نُنكِرُ أن يكونَ مِن أهلِ عصرِ الرسولِ والتقدُّمِ في البلاغةِ مَن تَوَهَّمَ وظَنَّ أنّه يَقدِرُ أن يأتيَ بمثلِ القرآنِ ، إن تَعَمَّلَ لذٰلك وقَصَدَ إليه ، ويكون فَضْلُ عِلْمِهِ وبلاغتِهِ تُخَيِّلُ له ذٰلكَ ؛ فلمَّا رَامَ مِثْلَهُ أو ما يُقَارِبُهُ ، تعذَّرَ ذٰلكَ عليه وأعوزَهُ ؛ فَعَلِمَ عِندَ تَعَذُّرِهِ عليه كونَهُ خارقًا للعادةِ وأنّه غيْرُ مُتَمَكِّنٍ مِن مثلِهِ أو ما يُقارِبُهُ ، وإن كان قَبلَ محاولتِهِ لذٰلك عالِمًا بتجاوُزِ بلاغتِهِ لسائرِ البلاغاتِ ، غير أنّه ظَنَّ أنّه سَيَتَأَتَّى له مِثْلُهُ ، ثُمَّ تَعَذَّرَ ذٰلك عليه .

وفي الجملةِ ، فإنَّنا لا نَدَّعِي أنَّ العلمَ بفضلِ بلاغَةِ القرآنِ ضرورةٌ ، تقعُ عن دَرْكِ الحواسِّ ، وكما تُدْرَكُ الأصواتُ والألوانُ وغيرُهما مِن المحسوساتِ ، وإنّما تقعُ ضرورةً لِمَنِ اللِّسَانُ طَبْعُهُ ونَشْؤُهُ ومَن سَبَقَ عِلْمُهُ بقدرِ بلاغاتِ البلغاءِ وتفاوتِ ما بَينَ الكلامَيْنِ . وأعلمُ الناسِ بذٰلك أهلُ عصرِ الرَّسُولِ الذين سلموا البلاغةَ وأَعْرَضُوا عنها إلى الحربِ وما ذكرناهُ مِن أحوالِهم .

فأمَّا ٱعتقادُ مَن يعتقدُ مِنَ الخطباءِ ومَن يَقْرِضُ الشعرَ ويَمِيلُ إليه ويَلَذُّ سَمَاعَهُ

ويَتَدَرَّبُ بقولهِ وإنشادِهِ وبالخطابةِ والسَّجْعِ مِن أهلِ **[١١٤أ]** عصرِنا الذينَ[١] يكتسِبُونَ العلمَ بما تَكَلَّمَتْ به العربُ وتبعًا لجوز ذٰلك وبنقصِ منزلتِهم عن رتبةِ أهلِ عصرِ الرسولِ ومَن قَبلَهم في البلاغةِ والعلمِ باللِّسَانِ أنَّ الشِعْرَ والخطابةَ أبلغُ وأفصحُ مِن القرآنِ ، فإنَّه إنَّما يَتَوَهَّمُ ذٰلك لِأَلْفِهِ الشعرَ ومَيْلِهِ إليهِ وشهوتِهِ لقولهِ وسماعِهِ ، فيتيح له ذٰلك الشبهة ويشوبُ طريقَ العلمِ الهَوَى ، فيقطع عن صحيحِ النظرِ [والتأمّلِ][٢] .

وإلَّا فقد ٱتَّفَقَ الكلُّ مِن أهلِ العلمِ بهٰذا اللِّسَانِ [على أنَّ][٣]بَينَ الكلامِ ما هو أفصحُ وأبْلَغُ مِن كثيرٍ مِنَ الأشعارِ الموزونةِ المُقَفَّاةِ ومِنَ الخُطَبِ المنظومةِ والأ[سْجَا]عِ[٤] المعتمدةِ المقصودةِ التي إنَّما تركَّبُ معانيها على ألفاظِها . ومِن حَقِّ الألفاظِ ، مُقَفَّاةً كانت أو مسجوعةً ، أن تكونَ تبعًا للمعاني .

وإنَّما يَعرِفُ هٰذا أهلُ العلمِ بهٰذا الشأنِ عِندَ التأمُّلِ والخُلُوِّ مِن الهَوَى والشهوةِ . وكلُّ مَن تأمَّلَ كلماتِ القرآنِ وألفاظِهِ التي لعلّنا أن نَذكُرَ جملةً منها مِن بَعدُ وعَرَفَ حالَ الصحابةِ وقَدْرَ بلاغتِهِمْ وطولَ التَّحَدِّي بمثلِ سورةٍ منه لهم وعُدُولَهم عَنِ التَّعَرُّضِ لذٰلك إلى ما خرجوا إليه في إعجازِ القرآنِ ، عَلِمَ فضلَ بلاغةِ القرآنِ على جميعِ البلاغاتِ . وهٰذا واضحٌ في سُقُوطِ ما قالوه ورَامُوا القَدْحَ به[٥]. وباللهِ التوفيقُ .

---

١ الذين : اللذين ، الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٥ عَلِمَ ... القدح به : إضافة في هامش الأصل .

باب ذكر الدلالة على تجاوز بلاغة [١١٤ب] القرآن وفصاحته لسائر البلاغات المعتادة من كلام أهل اللسان

فإن قال قائلٌ : فما الدليلُ في الجملةِ في بابِ ما يَدَّعُونَه مِن تجاوُزِ فصاحةِ القرآنِ وبلاغتِهِ لسائرِ البلاغاتِ مع مخالفةِ مَن يُنكِرُ ذٰلك مِمَّن يُخا[لِفُونَ][1]عنه مِنْ أهلِ المِلَّةِ وغيرِهم ؟

قيل له : ما نَعرفُ [مِنْ أ]هْلِ[2]المِلَّةِ مَن يُنكِرُ كونَ القرآنِ معجزًا ، وإن آختلفتْ في جهةِ كونِهِ معجزًا الاختلافَ الذي سنذكرُه مِن بَعدُ .

على أنَّه لو وَجَبَ أنَّ منهم قائلٌ بذٰلك ، لكانَتِ الحُجَّةُ عليه وعلى مخالِفِ المِلَّةِ مُتوجِّهَةً . والذي يَدُلُّ على ذٰلك ما قدَّمْنَاهُ من العلمِ بتقدُّمِ أهلِ عصرِ الرسولِ على سائرِ أهلِ الفصاحةِ والبلاغةِ ومفارقتِهم في ذٰلك لِمَن بَعدَهم ، وأنَّ منهم الشعراءَ والخطباءَ وأهلَ السجعِ والنظمِ والنثرِ وضروبِ التصرُّفِ في الكلامِ وطولِ تحدِّيهِ ، عليه السلامُ ، لهم ولِلْجِنِّ معهم بأن يأتوا بمثلِهِ أو عشرِ سورٍ مثله مفتريات أو بسورةٍ مِن مثلِهِ وما هم عليه من الحَمِيَّةِ والأَنَفَةِ وعِزَّةِ الأنفسِ ؛ [١١٥أ] فلو لم تَتَجَاوَزْ بلاغةُ القرآنِ قَدْرَ بلاغتِهم وكانت مِنَ المُعْتَادِ من بلاغاتِهم أو قريبًا منها ، لَسَارَعُوا إلى معارضَتِه وإبطالِ حُجَّتِهِ ؛ فَعُدُولُهُمْ عن ذٰلك مع حرصِهم على تكذيبِهِ وإبطالِ حُجَّتِهِ وتَوَفُّرِ دواعِيهِمْ على ذٰلك بما ذكرناهُ مِن الأَدِلَّة أوضحُ دليلٍ على تعذُّرِ المعارضةِ عليهم ، ولن تَتَعَذَّرَ إلَّا لخروجِها عن عادَتِهم [وتَجَاوُزِ قُ]دَرِهم[3]وعلمِهم بذٰلك .

---

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

وكذٰلك ، فإنَّ فَضْلَ بلاغتِهِ وخروجِهِ عن عادتِهم دليلٌ على تَعَذُّرِ المعارضةِ لهم ؛ ففضلُ بلاغَتِهِ هو الذي دَلَّ على تَعَذُّرِهِ عليهم لخروجِهِ عن عادتِهم وتعذُّرُهُ عليهم دَالٌّ على تجاوُزِهِ لِقَدْرِ بلاغتِهم . وكُلٌّ[1] واحِدٍ مِنَ الأمرَيْنِ دَليلٌ على الآخَرِ ، إذا تُؤُمِّلَ[2] .

ويَدُلُّ على ذٰلك أيضًا ما ذكرناهُ عنهم مِنْ تَشَتُّتِ آرائِهم وٱعتقاداتِهم فيه وقولُ بعضِهم : إنَّه شعرٌ وخطابةٌ ، وقولُ آخرينَ منهم : إنَّه ليس مِن ذٰلك في شيءٍ ، وقولُ آخرينَ : إنَّه إنَّما تمَكَّنَ مِن ذٰلك لأجلِ تَلْقِينِ سلمانَ له القصصَ وأخذه ذلك عن أهلِ العلمِ . ولو كان مِن نِجَارِ بلاغتِهم أو مقاربًا لها ، لَمَا ٱختلفوا فيه هٰذا الاختلافَ .

ويَدُلُّ على ذٰلك تكرارُهُ ، عزَّ وجلَّ ، قِصَّةَ موسى ونوحٍ ولوطٍ وإبراهيمَ وغيرِهم مِنَ الرُّسُلِ ، عليهم السلامُ ، بالألفاظِ المختلفةِ والإطالةُ فيه مرَّةً والاختصارُ أُخرَى **[١١٥ب]** وتغييرُ اللَّفْظِ وٱختلافُ النَّظْمِ .

وإنَّما جَعَلَ العبارةَ عن كلامِهِ ، تعالى ، كذٰلك وتحَدَّاهُمْ بمثلِهِ بالألفاظِ المختلفةِ ، لِئَلَّا يقولوا : لو أَوْرَدَهُ بلفظٍ ونَمَطٍ واحِدٍ ليس لهٰذِهِ القصَّةِ في لغتِنا عبارةٌ ولفظٌ غير هٰذا الذي سبقت إليه ؛ فإن حاولنا غَيْرَهُ ، ٱستحالَ . ومطالَبَتُنا بذٰلك مطالبةٌ بمحالٍ ، إذ ليس في اللغةِ عبارةٌ عن تِلْكَ المعاني غير ما سبقت إليه . وإن أتينا بها بِعَيْنِهَا ، قلت : هٰذِهِ حكايةٌ وٱحتذاءٌ على ما يُرادُ به . فجَعَلَ ، سبحانه ، العبارةَ عن هٰذِهِ القصصِ متكرِّرةً مختلِفةً ، ليُزِيلَ بذٰلكَ هٰذِهِ الشبهةَ ولِعِلْمِهِمْ أنَّ هٰذا التصرُّفَ في ذكرِ القصصِ بالألفاظِ المختلِفةِ والتوسُّعِ والانبساطِ وعظيمِ التصرُّفِ في ذٰلك ليس مِن نمطِ كلامِهم ولا مِمَّا جَرَتْ لهم به عادةٌ ؛ فثَبَتَ الإعجازُ فيه .

---

١ وكلّ : + هذا ، مشطوب في الأصل .

٢ تؤمّل : تامل ، الأصل .

ولذٰلك أيضًا ٱستعملَ فيه الإطالةَ والاختصارَ والحقيقةَ والمجازَ والكنايةَ والصريحَ وما يعقلُ مِن كُنْهِ معناهُ المقصودِ به وسائرِ ضروبِ كلامِهم . ولأَجْلِهِ لم يُدخِلْ فيه شيئًا بغيرِ لغةِ العربِ ، لِئَلَّا يقولوا ، لو ٱستعملَ فيه طريقةً واحدةً : إنّه ليس هٰذِهِ طريقتنا وَحدَها في الكلامِ ، فكان يجبُ أن يَتَحَدَّانا بكلامٍ ، يُدخِلُ فيه أنواعَ كلامِنا وسائرَ ضروبِه وأقسامِه حتّى يَبِينَ فضلُ [١١٦أ] بلاغةِ ما يأتي به على ضروبِ كلامِنا .

وكذٰلك ، فلو أدخلَ فيه شيئًا بغيرِ لغتِهم ، لقالوا : أعربيٌّ وعجميٌّ ! إنَّنا لا نقدرُ أن نُعَارِضَكَ بِلِسَانَيْنِ ، أحدُهما ليس مِن كلامِنا ؛ فَأَلَا جَعَلْهُ عربيًّا كُلَّهُ ! على حَدِّ ما قد بَيَّنَّاهُ وفَصَّلْنَاهُ في إبطالِ القراءةِ بالفارسيّةِ مِن كتابِ الانتصارِ لنقلِ القرآنِ ، وَأَشْبَعْنَا القولَ في ذٰلكَ بما يُغنِي عَنِ الإطالَةِ به هاهنا .

فكلُّ ما ذكرناهُ دليلٌ على تجاوُزِ القرآنِ لجميعِ بلاغاتِهم وما جَرَتْ به عادتُهم .

سؤال لهم

فإن قال قائلٌ : إذا قُلتُم : «إنَّ القرآنَ عربيٌّ وإنَّه بلغةِ القومِ ولسانِهم» ، فكيف يجوزُ أن تقولوا : إنَّه ليس في إمكانِهم الإتيانُ بمثلِه ؟ وإذا [لم يكن][1] ذٰلك في وُسْعِهِمْ ، فيجبُ أن لا يكونَ القرآنُ نازلًا بلغتِهم . والمناقضةُ من قولِكم ظاهرةٌ .

يقالُ له : ليس الأمرُ على ما تُورِدُهُ ، لأنَّنا لا نعني بقولِنا : «إنَّ القرآنَ عربيٌّ وإنَّه نَزَلَ بلسانِ العربِ» أنَّ بلاغَتَهُ ونَظْمَهُ الخارِجَيْنِ عن عادتِهم وقدرِ بلاغتِهم والمفارِقَ لسائرِ أوزانِ كلامِهم مِمَّا تَكَلَّمَتْ به قطّ العربُ أو بما يقاربُه لأجلِ ما بَيَّنَّاهُ مِن قَبلُ ، وإنّما المرادُ بقولِنا : «إنّه عربيٌّ» أنَّ مفرداتِ ألفاظِهِ عربيّةٌ وأنَّ أهلَ اللِّسَانِ قد سبقوا

---

١ شبه منهدم في الأصل .

إلى التكلُّمِ بها والتواضعِ على معانيها . فأمَّا نَظْمُ[1] تلك الكلماتِ على نمطِ نَظْمِ القرآنِ وضَمُّ لفظةٍ إلى أخرى ، إذا ضُمَّتْ إليها ، كانت [١١٦ب] لَفْقَ المعنى وطبقَهُ ، غَيْرَ زائدةٍ عليهِ ولا ناقصة عنه وموصلة إلى العلمِ بالمقصودِ بالكلامِ في أحسنِ معرضٍ وأحلاهُ في القلوبِ والأسماعِ . ولو بُدِّلَتِ الكلمةُ بغيرِها ، لم يَكُن لها ذٰلك الموقعُ مِنَ النفوسِ والأسماعِ على ما نُبَيِّنُهُ مِن بَعدُ في مَعْنَى وَصْفِ الكلامِ بأنَّه بليغٌ وأنَّه في نهايةِ البلاغةِ والحُسْنِ الخارجِ عن عادتِهم ؛ فليس ذٰلك ممَّا تَكَلَّمُوا به . وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، بطل هٰذا الاعتراضُ .

ولو كان هٰذا لازمًا ومُخْرِجًا للقرآنِ عن أن يكون له مزيةٌ وفضيلةٌ في النظمِ والبلاغةِ ، لَوَجَبَ أن لا يكونَ لسَحْبَانِ وائلٍ[2] ويَعْرُبَ وقَحْطَانَ[3] ومَعَدِّ بنِ عَدْنَانَ[4] والشاعرِ المُفَلَّقِ والخطيبِ المِصْقَعِ والمُتَرَسِّلِ المُتَفَيْهِقِ في كلامِهم فضيلةٌ على باقِلٍ[5] وعلى ال[عَيِّ منهم][6] وأسخف وأخفّ العامّةِ كلامًا ، لأنَّ جميعَ ما يَسْتَنِدُ عليه الشعرُ والخطابةُ والسجعُ وسائرُ البلاغاتِ مِن الحروفِ الدائرة في كلامِ الناسِ والألفاظِ التي ينطقُ بها العامَّةُ وتَدُورُ في كلامِ الطَّغَامِ وأهلِ العِيِّ والأسواقِ . وفي العلمِ والاتِّفاقِ على جهلِ مُعْتَقِدِ هٰذا ودَفْعِهِ للضروراتِ دليلٌ على سقوطِ ما قالوه .

---

١ نظم : إضافة في الهامش .

٢ من خطباء العرب وبلغائها . يُضرَب به المثلُ في البلاغة ، فيقال : أبلغ من سحبان وائل . يُنظَر سوائر الأمثال على أفعل (للأصفهانيّ) ٧٤-٧٥ (٤٠) .

٣ كذا في الأصل ، أي الابن والوالد على حدةٍ . لعلّه سهو ، إذا كان المراد (يعرب بن قحطان) .

٤ من أحفاد إسماعيل ، عليه السلام . عنه جمهرة النسب (لابن الكلبيّ) ١/١-٢ ، الأعلام ٧/٢٦٥-٢٦٦ .

٥ يُضرَب به المثلُ في العِيّ ، فيقال : أَعيَا من باقِل . يُنظَر سوائر الأمثال على أفعل ٢٧٣ (٤٢٣) .

٦ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

فإن قالوا : ليس البلاغةُ في نفسِ الكلماتِ والحروفِ ، وإنّما هي في السَّجْعِ والنَّظْمِ دون الكلامِ وسلامةِ القَوَافِي .

قيل لهم : وكذٰلكَ الإعجازُ في القرآنِ إنّما هو لِمَا هو عليه [١١٧أ] مِنَ البلاغةِ والنظمِ الخارِجَيْنِ عن عادتِهم ، وإنْ كانت نفسُ الكلماتِ دائرةً مستعملةً في كلامِ الناسِ .

وعلى أنَّ هٰذا الإلزامَ يُبطِلُ فضيلةَ كلِّ صانعٍ متقدِّمٍ ، إنْ كانَتِ الصنعةُ هي الحركاتُ والاعتماداتُ المباشرةُ في محلِّ القدرةِ ، وما يوجدُ عند المخالفِ مِن التصويرِ والتخطيطِ ومُتَوَلِّدًا عن الأسبابِ ، لأنَّ إحكامَ الصنعةِ لا يخرجُ عن جنسِ الحركاتِ والاعتماداتِ أو تأليفِ المصنوعاتِ . وذٰلك أجمعُ في قدرةِ مَن ليس بصانعٍ ولا عالِمٍ بالكتابةِ وغيره .

فإن مَرُّوا على هٰذا ، تَجَاهَلُوا . وإن قالوا : ترتيبُ هٰذِهِ الأفعالِ وتتابُعُها على وجهٍ لكونِها عليه ، تكونُ محكمةً ومفارقةً لِمَا لا إحكامَ فيه ، هو الذي به تحصلُ المباينةُ والفضيلةُ ، قيل لهم مِثْلَ ذٰلك في نظمِ القرآنِ وبلاغتِهِ . ولا جوابَ عن ذٰلك .

فصل

وهٰذا الكلامُ الذي بَيَّنَّاهُ هو جوابُ مَن قال لنا : خَبِّرُونا عن ماذا تَعَذَّرَ على العربِ عند التَّحَدِّي بمثلِ القرآنِ ؟ أَعَنْ إبرازِ نفس الأحرفِ أم عن نَظْمِ الأحرفِ والكلماتِ أم عن الحكايةِ لَمَّا تُحُدُّوا بالإتيانِ بمثلِهِ ؟ فإن قلتُم : عن نفسِ الكلماتِ والأحرفِ ، أَحَلْتُمْ ، لأنّهم قادِرُونَ عليها ومُتَكَلِّمُونَ بها . وإن قلتُم : عن نفسِ النظمِ والتأليفِ والضَّمِّ ، فذٰلكَ أيضًا[1] باطِلٌ ، لأنَّ التأليفَ والنظمَ في قُدَرِهِمْ . وإن قلتُم : عن [١١٧ب] نفسِ الحكايةِ للقرآنِ ، أَحَلْتُمْ ، لأنَّهم قد يَحفظونهُ ويَحكونهُ .

فلا معنى لقولِكم أنّهم عجزوا عن معارضتِهِ ، لأنَّنا إنَّما نعني بذٰلك عدمَ قُدَرِهِمْ على إيرادِ الكلماتِ متتابعة على وجهٍ تكون بوقوعِها عليهِ منظومة نَظْمَ القرآنِ الخارجِ عن جميعِ ما تعرفهُ العربُ مِنَ النُّظُومِ والأوزانِ ، وعن ضَمِّ الكلمةِ إلى أخرى تكون بِضَمِّهَا إليها دون غيرِها ممَّا معناها[2] في نهايةِ البلاغةِ والحُسْنِ والرَّوْنَقِ والطَّلَاوَةِ المؤثِّرة في النَّفْسِ والأسماعِ . وهم غير قادِرِينَ عندنا على ذٰلك ، وإن قدروا على نفسِ الكلماتِ والحروفِ وعلى النَّظْمِ على وجهٍ يُفارق نَظْمَ القرآنِ وعلى إيرادِها غير منظومةٍ ولا مُقَفَّاةٍ موزونة وَزْنَ الشعرِ .

ولا نعني بذٰلك أنّهم لا يقدرونَ على حكايتِهِ والإتيانِ بمثلِهِ على وجهِ الاحْتِذَاءِ والحِفْظِ ، لأنَّ ذٰلكَ ممكنٌ مُتَأَتٍّ مِن الطفلِ والمعجزِ الأَلْكَنِ والأعجميِّ الذي لا يعرف العربيَّةَ أصلًا ، وإنّما يَتَأَتَّى لهم ذٰلك على وَجْهِ الحفظِ والاحتذاءِ والتَّلْقِينِ والفرقُ بين علمِ المبتدئ بنظمِ الشعرِ وغيره ، وبين علمِ المُحْتَذِي الحافظِ معلومٌ

---

١ أيضًا ، إضافة في الهامش .

٢ معناها ، مكرر في الأصل .

بالضرورةِ . وكذٰلك ، فإنّنا لا نعني أنّهم لا يقدِرُونَ على نفسِ الكلماتِ ونظمِها نظمًا يُخالِفُ نظمَ القرآنِ ؛ فزالَ ما توَهَّمُوهُ .

فلو كانتْ هٰذِهِ المُطَالَبَةُ لازمةً ومبطلةً لفضيلةِ القرآنِ على سائرِ الكلامِ ، لكانتْ بعينِها [١١٨أ] مبطلةً لفضيلَةِ الشاعرِ المتقدّمِ والخطيبِ المصقعِ ومخرجةً لكلامِهما عن أن يكونَ له فضيلة على كلامِ العامّةِ وأهلِ العيّ . ولبطل قولنا : إنّه لا قدرةَ للعاميّ على قولِ الشعرِ والخطابةِ والسَّجْعِ ، لأنَّ لقائِلٍ أن يقولَ : أعنيتُم بذٰلك أنَّ العامِيَّ لا يَقدِرُ على نفسِ الكلماتِ ؟ أم أنَّه لا يَقدِرُ على تأليفِها ؟ أم أنَّه لا يَقدِرُ على حكايةِ الشِّعرِ والخطابةِ ؟ وأيّ ذٰلكَ قلتُم ، كنتُم فيه مُحِيلِينَ .

فإن لم يُبْطِلْ هٰذا بلاغةَ الخطباءِ والشعراءِ وفضيلةَ كلامِهم على كلامِ أهلِ العيّ واللّكنِ ، فقد بَطَلَ الإلزامُ وزَالَ الاعتراضُ . فإن عادَ المُطَالِبُ بذٰلك يقولُ : إنَّما لا يَقدِرُ العامَّةُ على نظمِهِ ٱبتداءً على وجهٍ ، يكونُ سَجْعًا وخطابةً وشِعْرًا ، وإن قدرت على نفسِ الأحرفِ والكلماتِ وعلى تأليفِهِ على وجهٍ لكونِهِ عليه يكونُ خطابًا وشعرًا بليغًا ، قيلَ لهم مثل ذٰلكَ فيما طالَبُوا به .

فصل

قال ، رضي اللهُ عنه : وٱعلموا ، وفَّقَكُمْ الله ، أنَّنا لا نقولُ : إنَّ العربَ عجزتْ عن مِثْلِ نظمِ القرآنِ ، ولَكِنَّا نقولُ : هم كانوا غيرَ قادِرِينَ عليه . والفرقُ بَيْنَ القولَيْنِ أنَّ العجزَ عِندَنا لا يكونُ عجزًا إلَّا عن موجودٍ على ما بَيَّنَّاهُ في بابِ الاستطاعةِ مِنْ هٰذا الكتابِ وغيرِهِ ؛ فلو عجزوا على هٰذا الأصلِ عن مبدأ نظمِ القرآنِ ، [١١٨ب] وَجَبَ مِثْلُ ذٰلكَ النظم منهم . وقد عُلِمَ بُطلانُ ذٰلكَ .

وإذا قلنا : إنَّهم غَيْرُ قادِرِينَ عليه ، وَجَبَ تعذُّرُ وقوعِ ما لا يقدرونَ عليه ، لعدمِ القدرةِ عليه ، وإن لم يَكُنْ مَنْ عُدِمَتْ قدرتُهُ عليه عاجزًا على هٰذا الوجهِ ، قُلْنَا : إنَّ الكافِرَ غير قادِرٍ على الإيمانِ ، وإن لم يَكُنْ عاجزًا عنه ، وإنَّ القادِرَ مِنَّا لا يَقدِرُ على الأجسامِ والألوانِ ، وإن لم يَكُنْ عاجزًا عنها .

فليسَ كلُّ مَنْ نَفَيْنا قدرتَهُ على الشيءِ ، وَجَبَ وصفُهُ بالعجزِ عنه ؛ فوجهُ الإعجازِ في القرآنِ رَفْعُ قُدَرِهِمْ على الإتيانِ بمثلِهِ في بلاغتِهِ ونظمِهِ مع طولِ التَّحَدِّي بذٰلكَ وكونِ مفردات ألفاظِهِ مِنْ كلامِهِمْ وما تَوَاضَعُوا على ما معناهُ ودلالتِهِ وجَرَتْ ألسنتُهُمْ به .

ويبيِّنُ هٰذا الذي قُلناهُ حكمَ الكلِّ بٱفتراقِ مراتِبِ الناسِ مِنْ أهلِ النَّظْمِ والنثرِ والخطابةِ والسَّجْعِ في قَدْرِ الفصاحةِ وكون بعضِها أفصح وأبلغ مِنْ بعضٍ ، وكون سائرهم بلغاء دُونَ العامَّةِ والسُّوقَةِ ، وإن كانوا جميعًا والعامَّة معهم مشترِكِينَ في التكلُّمِ بمفرداتِ الألفاظِ .

فَثَبَتَ بذٰلكَ أنَّ ما تختلفُ منازِلُهم به غير الذي هم فيه مُتَّفِقُونَ ومشتركونَ مِن التكلُّم بمفرداتِ الألفاظِ العربيّةِ . وسَقَطَ ما قالُوهُ .

وليسَ لأحَدٍ أيضًا أن يقول لنا : فإذا قدروا عندكم على نظمِ مفرداتِ ألفاظِ القرآنِ

على وجهٍ يكونُ لكونِهِ عليه يكونُ حكايةً وسجعًا وشعرًا ورجزًا وطويلًا وقصيرًا ومزدوجًا [١١٩أ] وغير ذٰلك مِنَ النُّظُومِ ؛ فما أنكرتُم أن يكونوا قادِرِينَ بتلكَ القدرةِ على نظمِهِ وتأليفِهِ على وجهٍ ، يكونُ بوقوعِهِ عليه كنظمِ القرآنِ سواء ، لأنَّ القدرةَ على التكلُّمِ بضربٍ مِنَ النَّظْمِ قدرة على جميعِ النُّظُومِ والأوزانِ والنثرِ والحكاية وغيرِ ذٰلكَ ، لأنَّ هٰذا الإلزام باطِلٌ على أصولِنا مِنْ حيثُ كانت القدرةُ عندنا على كُلِّ فعلٍ ، مِنْ نظمِ كلامٍ أو غيرِهِ ، غيرَ القدرةِ على غيرِهِ مِنَ الأفعالِ لِمَا بيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ في أحكامِ الاستطاعَةِ ، وإن كانتْ هٰذِهِ المطالبةُ لازمةً للقدرةِ ، لقولِهِمْ : إنَّ القدرةَ على ضربٍ مِنَ التصرُّفِ في الكلامِ قدرةٌ على جميعِ التصرُّفِ فيه .

فصل

وٱعْلَمُوا ، رحمكم الله ، أنَّ القدريّةَ قد رَكِبَتِ القول بهٰذا . وزَعَمَتْ أنَّ العربَ ، بل العجمَ والغَتَمَ وأغبياءَ العامّةِ يَقدِرُونَ على نَظْمِ مِثْلِ القرآنِ في بلاغتِهِ وفصاحتِهِ ووَزْنِهِ وعلى ما هو أفصح وأبلغ منه وأحسن وأَجْزَل ، لأجلِ قولِهم أنَّ القدرةَ على ضربٍ مِنَ الأفعالِ ووَجْهٍ مِن التَّصَرُّفِ في الكلامِ قدرةٌ على جميعِ ضروبِ التَّصَرُّفِ فيه وعلى سائرِ ما يَصِحُّ كونُهُ مقدورًا للمحدثِ ، إلَّا مَنْ قالَ منهم : إنَّ قُدَرَ الجوارحِ ليستْ [١١٩ب] بِقُدَرٍ على أفعالِ القلوبِ ، وهم الأَقَلُّونَ .

وأكثرُهم يقولُ : إنَّ قُدَرَ الجوارحِ قُدَرٌ على الاعتقاداتِ والعلومِ والإراداتِ والنَّظَرِ وجميعِ أفعالِ القلوبِ ، غَيْرَ أنَّه يَتَعَذَّرُ فِعْلُ ذٰلكَ بها في الجوارحِ ، لِعَدَمِ البِنْيَةِ فيها التي تحتاجُ هٰذِهِ الصفات إليها . وكذٰلكَ قُدَرُ القلوبِ بقدرتها على الاعتماداتِ والحركاتِ ، غَيْرَ أنَّه لا آلَةَ هناكَ تُمَكِّنُ تحريكَ القلبِ وتسكينه والاعتماد به ، ولِفَقْدِ الآلَةِ لا يقعُ بها ذٰلكَ .

قالوا : فليسَ وجهُ الإعجازِ في القرآنِ عَدَمُ القدرةِ على نظمِ مِثْلِهِ وما هو أحسن منه ، إذا كانَ الكلامُ يحتملُ مِنَ البلاغةِ ما يَتَجاوز قَدْرَ بلاغةِ القرآنِ .

قالوا : وإنَّما وجهُ الإعجازِ فيه عدم عِلْمِ العربِ ومَنْ تحَدَّى النظمَ [...][1] وبلاغته وتأليفه وضمّه على وجهٍ ، إذا [نُظِمَ] عليه ، كانَ في مثلِ نَظْمِ القرآنِ وبلاغتِهِ .

قالوا : لأنَّ مِنَ الأفعالِ ما يصحّ فعلُهُ بالقدرةِ فقط مبتدأ به في مَحَلِّهِ ، ومنها ما يحتاجُ إلى آلَةٍ في إيقاعِهِ وعِلْمٍ به وعدم إصدارٍ له وغَيْرِ ذٰلكَ مِمَّا قد شَرَحنَاهُ وتَقَصَّيْنَاهُ ونقضه في نقضِ النقضِ على الهَمَذَانيّ[2] .

---

١ انهدامة في الأصل .

٢ هو القاضي عبد الجبّار بن أحمد بن عبد الجبّار الأسداباديّ (ت٤١٥هـ/١٠٢٥م) ، شيخ المعتزلة في عصره .

فإذا كانَ ذٰلكَ عِندَهم كذٰلكَ ، وكنَّا نعلمُ زَعَمُوا أنَّ كلَّ ضربٍ مِنْ ضروبِ نظمِ الكلامِ يحتاجُ إلى علمٍ مخصوصٍ بذٰلكَ النظمِ ، ويحتاجُ فَضْلُ الفصاحةِ والبلاغةِ [١٢٠أ] فيه إلى فَضْلِ علمٍ بالنظمِ والبلاغةِ ، كما يحتاجُ الكاتِبُ والصَّانِعُ إلى علمٍ بتأليفِ الصنعةِ ، ويحتاجُ في الحذقِ والتَّقَدُّمِ فيها إلى فَضْلِ علمٍ ، يزيدُ به على الدُّونِ والمُتَوَسِّطِ منها ، فكذٰلكَ نظمُ كَمِثْلِ القرآنِ يحتاجُ إلى فَضْلِ عِلْمٍ بالبلاغةِ والتأليفِ له على وجهٍ ، إذا وَقَعَ عليه ، صارَ مثل نظمِ القرآنِ وفي بلاغتِه ؛ فلمَّا لم يُخلَقْ لهم العلمُ بذٰلكَ ضرورةً وصُرِفُوا أيضًا عن ٱكتسابِ العلمِ بذٰلكَ وتوفُّرِ الهِمَمِ والدَّوَاعِي على تحصيلِهِ بضروبِ الصَّوَارِفِ بأنْ جُعِلَتْ هِمَّةُ بعضِهم في نَظْمِ الشعرِ وآخرَ في الخطابةِ وآخرَ في السَّجْعِ وآخرَ في التَّرَسُّلِ وآخرَ في الطَّعْنِ بالرُّمْحِ وضربِ السيفِ وآخرَ في القَنْصِ وحبِّ الصيدِ وآخرَ في الحربِ والصنائعِ ، كانتْ هٰذِهِ الصِّرفةُ عن فِعْلِ ما في قُدَرِهم فعلُهُ ، ويصحّ منهم وقوعُهُ إنْ عَلِمُوهُ آيةً معجزةً .

وحُكِيَ أنَّ النَّظَّامَ مِنهُم قال : ما أَعْلَمُ أنَّ العربَ لم تَتَكَلَّمْ بِمِثْلِ القرآنِ قَبْلَ التَّحَدِّي به ، بل لعلَّها أن يكونَ الكلامُ بِمِثْلِهِ عادةً لهم ، غَيْرَ أنَّها نُقِضَتْ عِندَ التَّحَدِّي بذٰلكَ أو عُدِمُوا العلمَ به وصُرِفُوا عنه ، وأنَّه يجوزُ أن يَعْلَمُوا ذٰلكَ أيضًا بَعْدَ ٱنقضاءِ التَّحَدِّي ومَوْتِ النبيّ ، عليه السلامُ .

وقد بَيَّنَّا نحنُ مِنْ قَبْلُ بُطلانَ هٰذا القول ، وقول جميعهم في أنَّ القدرةَ على ضروبِ التَّصَرُّفِ قدرة على جميعِ [١٢٠ب] ضروبِهِ ؛ فلا مُعْتَبَرَ عِندَنا بهٰذا القولِ .

وقد بَيَّنَّا أيضًا في الكلامِ في الاستطاعةِ أنَّه لو كانَ مِنَ الأفعالِ ما لا يصحُّ وقوعُهُ مِنَ القادِرِ عليه بنفسِ القدرةِ ، بل يحتاجُ إلى علمٍ وآلَةٍ وغَيْرِ ذٰلكَ مِمَّا يذكرونَهُ ، لَوَجَبَ لا محالَةَ ٱستحالة وقوعِ الفعلِ على هٰذا القولِ مِنْ أكثرِ القادِرِينَ ، إذا عدموا مِنَ العِلْمِ والآلَةِ ما لا يصحُّ وقوعُ المقدورِ دُونَ حصولِهِ ، وإذا وُجِدَ في محلّ

مقدورِهم ضِدَّه وحَصَلَ المنعُ منه ، وبَيَّنَّا أنَّ هٰذا يُوجبُ ٱلْتِبَاسَ حالَ القادِرِ الذي يستحيلُ مِنهُ فِعْلُ ما يقدرُ عليه ، ويَمْتَنِعُ بحالِ المَيِّتِ والعاجِزِ اللَّذَيْنِ يستحيلُ وقوعُ الفعلِ منهما ، ويُفْسِدُ طريقَ العلمِ بالفَصْلِ بَيْنَ القادِرِ ومَنْ ليسَ بقادِرٍ ، وأنَّه أيضًا قولٌ يُوجبُ جَوَازَ مُقَارَنَةِ العجزِ عنِ الفعلِ للقدرةِ عليه ، وإنِ ٱستحالَ وقوعُ الفعلِ مع العجزِ ، وأنَّه يجبُ مساواةُ حالِ العجزِ وحالِ المنعِ لكلِّ سببٍ يُحِيلُ وُقُوعَ الفعلِ .

وأوضحنا أيضًا أنَّه مذهبٌ يُبْطِلُ قولَهم أنَّ حقيقةَ القادِرِ ومعناهُ مَنْ يصحُّ منه فعلُ مقدورِهِ ، إذا قالوا مع ذٰلكَ : إنَّ أكثرَ القادِرِينَ على الفعلِ يستحيلُ منهم وقوعُهُ ، كما يستحيلُ مِمَّنْ ليسَ بقادِرٍ عليه ، وأنَّه لا يَعصِمُ أيضًا مِنْ هٰذا الإلزامِ قولُهُمْ : حقيقةُ القادِرِ أنَّه الذي يصحُّ منه الفعلُ مع زوالِ المانِعِ منه ، لأنَّ عَدَمَ العلمِ به والآلَةِ فيه عِندَهم ليسَ بممنوعٍ في الحقيقةِ مِنَ الفعلِ ، لأنَّ المَنْعَ الحقيقيَّ [١٢١أ] هو ضِدّ مقدورِ القادِرِ . وعدمُ العلمِ والآلَةِ ليسَ بضدٍّ لمقدورِه .

على أنَّ هٰذا قولٌ لا يَأْمَنُ قائلُهُ أن يكونَ العاجِزُ قادِرًا على الفعلِ ، وكذٰلكَ العرضُ والمَيِّتُ ، غَيْرَ أنَّه إنَّما يستحيلُ منه الفعلُ لِضَرْبٍ مِنَ المَنْعِ وما جَرَى مَجرَى المنعِ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، فَسَدَ القولُ بأنَّ مِنَ القادِرِينَ مِنَّا ومِنْ غَيْرِنا مَنْ لا يصحُّ منه الفعلُ بوجهٍ يحيلُهُ وفَسَدَ بذٰلكَ قولهم أنَّ كلَّ مُتَكَلِّمٍ ناطقٍ قادرٍ على التَّصَرُّفِ في جميعِ ضروبِ الكلامِ والبلاغاتِ ، غَيْرَ أنَّ ذٰلكَ مُتَعَذِّرٌ مِنهُم لِفَقْدِ العلمِ بذٰلكَ .

وقد بَيَّنَّا أيضًا فسادَ دعواهُمْ أنَّ القديمَ ، سبحانَهُ ، لم يَزَلْ قادِرًا على أن يكونَ لم يَزَلْ فاعلًا وأن يكونَ الفعلُ في القدمِ واقعًا وإنِ ٱستحالَ ، وأنَّ الكائنَ ببغداد قادِرٌ على فعلِ الكونِ بالبصرةِ وإنِ ٱستحالَ منه فعلُ الكونِ بالبصرةِ وهو ببغدادَ ، وأنَّ

القادِرَ على الفعلِ يَقْدِرُ بقدرتِهِ تلكَ على أن يَفْعَلَ بها في الثالثِ والرابعِ والعاشرِ وإنِ ٱستحالَ أن يَفْعَلَ بها[١] [١٢١ب] في الثالثِ ما مِنْ حَقِّهِ أن يَقَعَ بها في العاشرِ ، وأنَّ المُقَيَّدَ المربوطَ قادِرٌ على البَطْشِ والمَشْيِ ، وإنْ تَعَذَّرَ ذٰلكَ عليه . كلُّ هٰذِهِ عِندَنا دعاوٍ باطلة وموجبة لفسادِ طريقِ العلمِ بالفصلِ بَيْنَ القادِرِ ومَنْ ليسَ بقادِرٍ ، وما أدَّى إلى ذٰلكَ ، فباطلٌ بٱتِّفاقٍ ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

على أنَّ هٰذا قولٌ يبطلُ كونَ القرآنِ معجزًا على أوضاعِهِمْ الفاسدةِ ، لأنَّ الصِّرْفَةَ عِندَهم عن الإتيانِ بِمِثْلِهِ ، وإذا لم يَكُنْ رفعُ القدرةِ على ذٰلكَ ، وإنَّما هي صِرْفَةٌ عن العلمِ به . وهم أيضًا قادِرُونَ على فِعْلِ العلمِ بذٰلكَ وٱكتسابِهِ والتوصُّلِ إليه وتَعَرُّفِ الطريقةِ فيه ، كما أنَّ مَنْ ليسَ بشاعرٍ ولا خطيبٍ مِنْ أهلِ اللغةِ والمُتَكَلِّمِينَ بها يصحُّ منهُ قولُ الشعرِ ونظمُهُ إذا فَكَّرَ في ذٰلك وأَخَذَ نفسَه به وبطريقِ يَعْرِفُ نظمَهُ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، فما تُنكرُ القدريّةُ أن لا يكونَ ٱنصرافُ أهلِ اللغةِ عن معارضَتِهِ وفِعْلِ مِثْلِهِ مع قدرتِهم على ذٰلكَ هو لأجلِ أنَّ اللهَ ، تعالى ، صَرَفَهُمْ عن فعلِ العِلْمِ بذٰلكَ والتَّوَصُّلِ إليه والبحثِ عن طريقِهِ وإطالةِ الفِكْرِ فيه ، بل هم ٱنصرفوا عن ذٰلكَ ، لِضَجَرِهِمْ بالفِكْرِ فيه وثِقَلِ ذٰلكَ عليهم [١٢٢أ] وٱعتقادِهِمْ طُولَ المُدَّةِ التي يُحتاجُ إليها في الفِكْرِ فيه والتَّعَمُّلِ له والتَّوَصُّلِ والتَّسَبُّبِ إلى معرفتِهِ ، ورَأَوْا أنَّ مُنَاجَزَتَهُ بالحربِ أَنْجَعُ وأَحْسَمُ للمادَّةِ وأَقْصَرُ الأَزْمِنَةِ في إبطالِ أَمْرِهِ ، فيكونونَ هم المعترضِينَ والمنصرفِينَ عن ذٰلكَ بغيرِ شيءٍ ولا سببٍ مِنْ قِبَلِ اللهِ ، تعالى ، صَرَفَهُمْ به عن فِعْلِ ما يَقْدِرُونَ عليهِ مِنْ معارضَةِ القرآنِ وقَصَدَ بفعلِ تلكَ الصِّرْفَة فيهم تصديقَ الرُّسُلِ وجعل ما أَتَى به معجزًا .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما يَهْذُونَ به مِنْ أنَّ الصِّرْفَةَ مِنْ قِبَلِهِ ، تعالى ، هي

---

١ بها : مكرر في الأصل .

المقتضيةُ لِقَصْدِهِ جعل القرآنِ معجزًا وتصديق الرسولِ به .

وليسَ لهم أن يقولوا : لا بُدَّ أنْ يكونَ في قدرتِهِ فِعْلُ ما ينصرفونَ به عن فعلِ المعارضةِ التي يَقْدِرُونَ عليها ، لأجلِ أنَّ الصَّارِفَ عن الفعلِ والدَّاعِي إليه ليسَ يكونُ صادقًا وداعيًا لجنسِهِ ، وإنّما يكونُ كذٰلكَ لاتِّفَاقِ كونِهِ في المعلومِ داعِيًا وصارِفًا . وكما قالوا : إنَّه ليسَ في المقدورِ فِعْلُ لُطْفٍ يُؤْمِنُ الكفّارُ عِندَه ، وإن قدرَ على جميعِ أجناسِ الأفعالِ والتي ليسَ فيها ما قدِ ٱتُّفِقَ كونه لطفًا في فعلِ الإيمانِ . وكما قالوا : إنَّه ليسَ في العقلِ ما يقتضي كونَهُ قادِرًا على فِعْلِ لُطْفٍ في الكفرِ والفسادِ يختارُ ذٰلكَ عِندَه ، وإنّما عُلِمَ ذٰلكَ بالسَّمْعِ والإجماعِ . وقوله : [١٢٢ب] ﴿وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [٤٢ الشورى ٢٧] ، وقوله : ﴿وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾ [٤٣ الزخرف ٣٣] ، وأمثال ذٰلكَ مِنَ الأخبارِ دُونَ قضيَّةِ العقلِ .

فما يُنكرونَ أيضًا أن لا يكونَ في قدرتِهِ فِعْلُ صارِفٍ لهم عن ما يقدرونَ عليه مِنْ مُعَارَضَةِ القرآنِ ، إذ ليسَ هو صارِفًا لجنسِهِ ، وإن لم يُوجبْ ذٰلكَ رَفْعَ قدرتِهِ على إحداثِ بعضِ الأجناسِ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لم يَكُنْ لهم طريقٌ إلى العلمِ بأنَّه هو ، تعالى ، الصارِفُ لهم عن فِعْلِ ما يَقدرونَ عليه مِنْ ذٰلكَ ، حتّى تكونَ تلكَ الصِّرْفَة دلالةً مِنْ قِبَلِهِ ، تعالى ، وشهادةً بصدْقِ الرسولِ أو جارية مَجرَى الشهادةِ له بذٰلكَ دُونَ أن يكونوا هم المنصرفِينَ بصوارف مِنْ أفعالِهم وٱختياراتِهم .

فإن قالوا : لا بُدَّ أنْ يكونَ ، تعالى ، قادرًا على أنْ يخلقَ فيهم جنسَ الإرادةِ للانصرافِ عن معارضةِ القرآنِ وجنسَ الدَّوَاعِي إلى تَرْكِ ذٰلكَ ونفس الإرادةِ

للانصرافِ عن فِعْلِ العِلْمِ بنظمِهِ ونفس الدَّوَاعِي إلى تَرْكِ فِعْلِ العلمِ بنظمِهِ وطريق بلاغته ؛ فَوَجَبَ بذٰلكَ صِحَّةَ ما قُلناهُ .

يقالُ لهم : إذا آضطررتُم إلى إرادةِ فعلِ ما يصرفُ عن العلمِ بِمِثْلِ نظمِ القرآنِ وبلاغتِهِ إلى الدَّاعِي للانصِرَافِ عن فِعْلِ العلمِ بذٰلكَ ، لم تَكُن آختياراتُهم وإراداتُهم مطلقةً في تَرْكِ الشيءِ وفِعْلِهِ ، [١٢٣أ] وخرَجُوا بذٰلكَ عن كونِهم على صفةِ المُكَلَّفِينَ .

على أنَّه لو لم يُخْرِجْهُم آضطرارُهُ ، تعالى ، لهم إرادة فِعْلِ ما يَصْرِفُ عن العلمِ بنظمِ القرآنِ والدَّاعِي إلى ذٰلكَ ، لم يَكُنْ في أيديهم دليلٌ على أنَّه ، تعالى ، قد آضْطَرَّهُمْ إلى فِعْلِ إرادةِ للصارفِ عن فِعْلِ العلمِ بنظمِ مِثْلِ القرآنِ وبلاغتِهِ والدَّاعِي إلى ذٰلكَ وجعلِ هٰذِهِ الإرادة والدَّاعِي دليلًا على إعجازِ القرآنِ ، لأنَّهم قادِرُونَ على أنْ يفعلوا مِنَ الإرادةِ والدَّاعِي إلى فِعْلِ ما يَصْرِفُهم عن العلمِ بذٰلكَ ، فيكونُ ما يَقَعُ مِنهُم مِنَ الإرادةِ لذٰلكَ والدَّاعِي إليه مِنْ جنسِ ما يفعلُهُ فيهم ويضطرُّهم إليه ؛ فمِنْ أينَ لهم أنَّه هو ، تعالى ، الفاعِلُ للإرادَةِ لذٰلك الدَّاعِي ، والدَّاعِي إليه دُونَهم ؟ فلا يَجِدُونَ في ذٰلكَ مُتَعَلَّقًا .

ومِمَّا يدلُّ على بُطلانِ قولِهم أنَّه يضطرُّهم إلى الإرادةِ لِفِعْلِ ما يَصْرِفُ عن فِعْلِ مِثْلِ القرآنِ والدَّاعِي إلى ذٰلكَ أنَّ العلمَ بنظمِ القرآنِ حسنٌ ، لو حَصَلَ مِن فِعْلِهِمْ ، وفعلُ ما يَصرفُ عن الحسنِ قبيحٌ على أوضاعِهم . وكذٰلكَ فِعْلُ الإرادةِ [١٢٣ب] لما يَصرفُ عن الحسنِ[١] قبيحٌ وبمثابةِ فِعْلِ الكراهةِ عن فِعْلِ الحسنِ والنَّهي عنه . واللهُ ، سبحانَهُ ، لا يصحُّ عِندَهم أن يَفْعَلَ القبيحَ ؛ فآسْتَحَالَ على هٰذا أن يَفْعَلَ الصارِفَ عن فِعْلِ الحسنِ والدَّاعِي إليه .

---

١ الحسن : + لو حصل : مشطوب في الأصل .

ولو جاز لقائلٍ أن يقولَ : إنَّ فِعْلَ الإرادةِ للصَّارفِ عن ذٰلكَ والدَّاعِي إليهِ ليسَ بقبيحٍ ، لجازَ لآخرَ أن يقولَ : إنَّ فِعْلَ الكراهةِ لكلِّ حَسَنٍ والنهي عنه ليسَ بقبيحٍ وإرادة القبيحِ وفعل الدَّاعِي إليه والأمر به ليسَ بقبيحٍ .

وإذا فَسَدَ ذٰلكَ عِندَهم ، وَجَبَ لا محالةَ أن يكونَ فِعْلُ الإرادةِ والدَّاعِي إلى الانصرافِ عن فِعْلِ الانصرافِ عن فِعْلِ العلمِ بنظمِ مِثْلِ القرآنِ قَبِيحَيْنِ لكونِ العلمِ بذٰلكَ حسنًا وفضلِه مُتَّفَقًا عليها .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، فَسَدَ عليهم القولُ بأنَّ جهةَ كونِ القرآنِ معجزًا فِعْلُ اللهِ ، سبحانَهُ ، فيهم الصِّرْفَةَ عنه ، ووَجَبَ أنْ تكونَ جهةُ كونِهِ مُعْجِزًا رَفْعَهُ ، تعالى ، قُدْرتِهِم على ذٰلكَ ومنعهم منها على ما بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ .

فصل

فإن قال مِنَ القدريّةِ قائلٌ : فأنتم ، إذا زَعَمْتُم أنَّ القدرةَ على الفعلِ موجبةٌ له وأنَّ العبدَ لا يُحدِثُ الكلامَ ولا غَيْرَه مِنَ الأفعالِ ، وإنّما يَكْتَسِبُ ذٰلكَ ، متى أُقْدِرَ عليه ؛ فما الذي يؤمّنُكم مِنْ أن تكونَ العبارةُ مِنْ كلامِ اللهِ ، تعالى ، الذي يذهبونَ إلى قِدَمِهِ مِنْ كلامِ الرسولِ ، صَلَّى اللهُ عليه ، وكَسْبٌ له بأنْ خَلِقَ فيه وأُقْدِرَ عليه وأن لا يَصِحَّ تحدّي العربِ بالإتيانِ بِمِثْلِهِ ، إذا لم يُخْلَقْ فيهم ولم يكونوا قادِرِينَ [١٢٤أ] عليه ، وأن يكونَ حالُ النبيّ وحالُهم سواء وأن لا يكونوا محجُوجِينَ بتَعَذُّرِ مِثْلِ القرآنِ عليهم لأجلِ أنّه لم يَخلقْ ذٰلكَ فيهم ولا أَقْدَرَهُمْ عليه ؟

يقالُ له : هٰذا بُعْدٌ منكم وما قُلتُمُوهُ غَيْرُ لازِمٍ ، لأنَّ جهةَ كونِ القرآنِ معجزًا كونُهُ خارِقًا لعادتِهم ، لأنّها لم تَجْرِ بخلقِ مِثْلِهِ فيهم وإقْدارِهِمْ عليه ؛ فإذا خَلَقَهُ في بعضِهِمْ وأَقْدَرَهُ عليه دُونَهم ، كانَ ذٰلكَ آيةً له عظيمةً لتخصيصِهِ له بما مَنَعَهُمْ مِنْ مِثْلِهِ . وإذا أَوْجَدَهُ هو ، تعالى ، وأَنْزَلَهُ على نَبِيِّهِ ، عليه السلامُ ، كانَ أيضًا ظُهُورُهُ مِنْ قِبَلِهِ مُحْتَذِيًا لما لَقَّنَهُ جبريلُ وأبْتَدأ ، سبحانَهُ ، به آية ، لكونِهِ خارقًا في البلاغةِ لعادتِهم . ولولا أنَّ الرسولَ ، عليه السلامُ ، قد أَخْبَرَ عن اللهِ ، سبحانَهُ ، بأنَّهُ أَنْزَلَهُ عليه وأنَّه ليسَ مِنْ قِبَلِهِ ، وقوله ، تعالى : ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ○ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾ [٢٦ الشعراء ١٩٣-١٩٤] وقوله : ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَى مُكْثٍ﴾ [١٧ الإسراء ١٠٦] وقوله : ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَى ○ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَى﴾ [٥٣ النجم ٥-٦] وقوله : ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦ﴾ [٧٥ القيامة ١٦] وقوله : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [١٥ الحجر ٩] وقوله : ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ [١٧ الإسراء ٨٨] ، فكيفَ يجوزُ مع هٰذا أَنْ يكونَ مِنْ كلامِ النبيّ أو غيرِهِ مِنَ الإنسِ ؟ في أمثالِ هٰذِهِ الأخبارِ .

ولولاها لأَجَزْنَا خَلْقَ مثل هٰذِهِ العبارة في النبيّ وإقداره عليها ومنعهم مِنَ القدرةِ على مثلِهِ ، ولم يَخرُجْ بذٰلك عن كونِهِ [١٢٤ب] آيةً له ، لأَجْلِ أنّهم غَيْرُ قادِرِينَ على مِثْلِهِ . ولو كانَ ما قالُوهُ وَاجِبًا ، لَوَجَبَ أن يكونَ إحياءُ الموتى وخَلْقُ الأجسامِ عِندَ آدِّعاءِ الرَّسُولِ ذٰلكَ آيةً له وتحدِّيهِ به ليسَ بِمُعْجِزٍ ، لأنَّه ليسَ مِنْ مَقْدُورَاتِ العبادِ ولا مِمَّا يَصِحُّ كونُهُ مَقْدُورًا لهم ، ولكانَ يجبُ أن يقولوا : إنَّما لا نفعلُ ذٰلكَ ، لأنَّنا غير قادِرِينَ عليه ، وإنَّه مِنْ فعلِ اللهِ ، عزَّ وجلَّ . وهٰذا بُعْدٌ وغباوةٌ مِنَ المُعْتَرِضِ به .

وكذٰلكَ فقد كانَ يجبُ على هٰذا أن لا يكونَ حَمْلُ النبيّ الجبالَ الرَّوَاسِيَ وطفرُ البحارِ والصعودُ إلى السماءِ آيةً له ، لأنَّه إنَّما آكْتَسَبَ ذٰلكَ بأَنْ خُلِقَ فيه وأُقْدِرَ عليهِ .

فإذا قالَ لهم : آئْتُوا بِمِثْلِهِ ! قالوا : لا يصحُّ التَّحَدِّي بذٰلكَ ، لأنَّنا لم نُقْدَرْ عليه ولم يُخْلَقْ فينا .

وهٰذا باطِلٌ بآتِّفاقٍ ، لأنَّه وإن لم يُخْلَقْ فيهم ولم يُقْدَرُوا عليه أو لم يُقْدَرُوا عليه فقط على أصولِهم دُونَ ذِكْرِ خلقه ، فإنَّه لا يُخْرِج فعلَ النبيّ له عن كونِهِ معجزًا ، لكونِهِ خارقًا للعادةِ ، وإن كانَ إنَّما يفعلُهُ بزيادةِ قُدْرَةٍ لم يُخْلَقْ فيهم مثلُها . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَانَ سقوطُ هٰذا الاعتراض بغيرِ طريقٍ .

فصل

وآعلمُوا ، وَفَّقكم اللهُ ، أنَّ الوَاجِبَ مع القولِ بأنَّ المعجزَ لا بُدَّ أن يكونَ شهادةً مِن قِبَلِ اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، بصدقِ الرسولِ مِنَ القولِ بأنَّه لو خُصَّ النبيُّ ، عليه السلامُ ، بالقدرةِ على التكلُّمِ بِمِثْلِ القرآنِ ومُنِعُوا مِنْ ذٰلكَ أن يُقالَ : إنَّ نفسَ القرآنِ خارقٌ للعادَةِ ، وإن كانَ مِنْ كَسْبِ النبيّ ، عليه السلامُ ، لأنَّه لم تَجْرِ العادةُ [١٢٥أ] بإيجادِ مِثْلِ هٰذِهِ العباراتِ في نَظْمِهَا وبَلاغَتِهَا ، ووَجَبَ أن يُقالَ : إنَّ الإعجازَ أيضًا إقدارُهُ على ذٰلكَ ، لأنَّه لم تَجْرِ عادةٌ بالإقدارِ على آكتسابِ مِثْلِهِ آبتداءً .

فإن قيلَ : فيجبُ على هٰذا أن يقولوا : إنَّه لو أُقْدِرَ النبيُّ ، صلَّى الله عليه ، على طفرِ البحارِ والصعودِ إلى السماءِ أن يكونَ نفسُ طفرِهِ وصعودِهِ إلى السماءِ مُعْجِزًا ، وأنَّ نفسَ إقدارِهِ على ذٰلكَ على وجْهِ خَرْقِ العادةِ مُعْجِزٌ .

قيلَ له : لا يَمْتَنِعُ القولُ بذٰلكَ ، وإنّما لا يجوزُ أن يكونَ تحريكُ النبيّ لِيَدِهِ ومشيه المعتاد منه ومِنْ غيرِهِ معجزًا ، إذا أُقْدِرَ عليهِ ومُنِعُوا منه ، لأنَّ إقدارَهُ عليه مُعْتَادٌ ، وإنّما مَنْعَهُم منه هو الخارِقُ للعادَةِ ؛ فأمَّا خلقُ الصعودِ إلى السماءِ وطفر البحرِ ، فإنَّه نفسهُ خرقٌ للعادَةِ ، وإن كانَ كسبًا للنبيّ ، عليه السلامُ . ومتابعةُ خَلْقِ القُدَرِ على آكتسابِ ذٰلكَ خرقٌ للعادةِ .

ومتى قيلَ : إنَّ الإعجازَ في مِثْلِ هٰذا منعهم مِنَ القدرةِ على مِثْلِ القرآنِ ، خَرَجَ نفسُ القرآنِ عن كونِهِ معجزًا وصارَ الإعجازُ منعهم مِنْ ذٰلكَ ؛ فيجبُ ترتيبُ الجوابِ عن هٰذا الفصلِ على كلِّ واحدٍ مِنَ القولَيْنِ ، لِئَلَّا يَخْتَلِطَ القولُ في ذٰلكَ .

ويقالُ أيضًا للقدريّةِ القائِلِينَ بأنَّ معارضَةَ القرآنِ بِمِثْلِهِ وما هو أشرف[١] مِنْ لَفْظِهِ وأحسن معنًى ونَظْمًا كانتْ مسكنةً للعربِ ، وإنّما صُرِفُوا عن ذٰلكَ : ما أنكرتُم أن

١ أشرف : حشو فوق السطر ، الأصل .

يكونوا إنَّما لم يُعَارِضُوهُ ، لأنَّهم ٱنصرفوا عنه بصوارف مِنْ أفعالِهِم وٱختياراتِهِم ، لا لشيءٍ [١٢٥ب] فَعَلَهُ اللهُ ، عزَّ وجلَّ ، فيهم على ما بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ ؟ فلا يجدونَ مِنْ ذٰلكَ مَخرَجًا .

فإن قالوا : إنَّما صَرَفَهُمُ اللهُ بَعْدَ عن معارضَتِهِ بخلقِ الشهوةِ فيهم لِقَوْلِ الشعرِ والخطابةِ والنثرِ وللحربِ والصيدِ والمتاجرِ والصنائعِ والحِرَفِ ، وغَلَبَةُ الشهوةِ للشيءِ تدعو[1] إلى فِعْلِهِ وتَصْرِفُ عن فِعْلِ ضِدِّهِ وتركِهِ .

قيلَ لهم : إنَّ الشهوةَ للشيءِ ، وإن دَعَتْ إلى فِعْلِهِ ، فإنَّها غير موجبةٍ لإيقاعِهِ ولا لِفِعْلِهِ بدلًا مِنْ تركِهِ ، بل الدَّوَاعِي والإرادات مع الشهوةِ للشيءِ مطلقة فيه وفي تركِهِ . ولذٰلكَ يَنْصَرِفُ مُشْتَهِي الطعامَ والشرابَ عن الأكلِ والشربِ ، إذا لم يَكُنْ مُكْرَهًا وكانتْ دَوَاعِيهِ وإراداتُهِ مطلقةً ، وأن يَخْتَارَ تركَ ما تدعو[2] الدواعي إليه .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لم يَكُنْ فِعْلُ الشهوةِ لَتَرْكِ المعارضةِ موجبةً لجنسِها تَرْكَ المعارضةِ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، فما أنكرتُم أن لا يكونَ ما خُلِقَ فيهم مِنَ الشهواتِ لِضِدِّ المعارضةِ وتركِها موجبًا لانصِرَافِهِمْ عنها ؟ بل ما أنكرتُم أن يكونوا ، إنَّما ٱنْصَرَفُوا مِنْ تِلْقَاءِ نفوسِهِمْ لغيرِ صَارِفٍ ومُسَبِّبٍ مِنْ قِبَلِهِ ، تعالى ؟

ومتى لم يَكُنْ مع هٰذا القولِ أن يكونَ قد فَعَلَ فيهم معنى صَرَفَهُمْ وقَصَدَ بفعلِهِ إلى كونِ القرآنِ معجزًا ، بَطَلَ كونُهُ حجّةً للرسولِ ، ولم يَأْمَنْ قائلُ ذٰلكَ أن يكونوا إنَّما ٱنْصَرَفُوا عن المعارضةِ مع إمكانِها ، لا لشيءٍ مِنْ قِبَلِ اللهِ ، تعالى . ولا خَلَاصَ من ذٰلكَ .

---

١ تدعو : يدعوا ، الأصل .

٢ تدعو : يدعوا ، الأصل .

[١٢٦أ] يقالُ لهم أيضًا : كيفَ يجوزُ أن يُقالَ : إنَّ اللهَ ، تعالى ، صَرَفَهُمْ بشهواتٍ ودَوَاعٍ وإراداتٍ عن معارضةِ القرآنِ مع قولِ كافَّةِ الأُمَّةِ : إنَّ دَوَاعِيَهُم كانتْ متوفِّرةً على معارضَتِهِ وتكذيبِهِ وإبطالِ أَمْرِهِ مع طُولِ التَّحَدِّي والتَّقْرِيعِ ؟ وأنَّهم كانوا يَتَطَلَّبُونَ ويَتَوَصَّلُونَ بكلِّ مُمْكِنٍ إلى فَضِّ جَمْعِهِ وإخمادِ أَمْرِهِ ، وأنَّهم كانوا أَشَدَّ الناسِ حِرْصًا على معارضَتِهِ ، لو كانتْ مُمْكِنَةً ومُتَأَتِّيَةً لهم .

الكلُّ مِنَ الأُمَّةِ يَسْتَدِلُّ بهٰذِهِ النكتةِ على أنَّهم ، إنَّما ٱنْصَرَفُوا عن المعارضةِ وعَدَلُوا عنها إلى الحربِ وغَيْرِ ذٰلكَ لإيَاسِهِمْ مِنَ القدرةِ على ذٰلكَ والتَّمَكُّنِ منه ، وأنَّه مُمْتَنِعٌ ومُتَعَذِّرٌ عليهم . ولولا عِلْمُهُمْ بذٰلكَ مِنْ حالِ القرآنِ ، ما ٱنصَرَفُوا عن المعارضةِ ولا عَدَلُوا عنها إلى حربٍ أو غيرِهِ مع عِلْمِهِمْ بأنّها أوضح الأمورِ في كَسْرِ حُجَّتِهِ وإبطالِ أمرِهِ ؛ فكيفَ يكونُ الحريصُ على الشيءِ والمُتَوَفِّرِ الدَّوَاعِي على فِعْلِهِ لِيَتَخَلَّصَ به مِنَ الذُّلِّ والقَهْرِ والغَلَبَةِ والعارِ والتَّعَبُّدِ وتَحَمُّلِ فِعْلِ التكليفِ[1] والعباداتِ وكونه رَعِيَّةً تَبَعًا وهو رَاعٍ مَتْبُوعٍ منصرف الهِمَّةِ وحاله هٰذِهِ عن المعارضةِ مع التَّمَكُّنِ منها ؟

وإنَّما يقالُ : إنَّه مُنْصَرِفٌ عنها ، لا على مَعْنَى ٱنصِرَافِ الإنسانِ عن النُّطْقِ إلى السكوتِ وعنِ القيامِ إلى القعودِ وعنِ الحركةِ إلى السكونِ ، مع صِحَّةِ ذٰلكَ منه وعِلْمِهِ **[١٢٦ب]** بأنَّهُ مِمَّا في وُسْعِهِ ، إذا رَامَهُ وما قد جَرَتِ العادةُ بتمكينِه منه ، إذا حاوله ، لأنَّ العربَ لم يَكُنْ في وُسْعِهَا معارضةَ القرآنِ بِمِثْلِهِ أو بما يُقَارِبُهُ .

وإنَّما يقالُ : ٱنصرفَتْ عنه بِمَعْنَى أنَّها لم تَتَعَرَّضْ له ولم تُحاوِلْهُ وتَرُومهُ عِلْمًا منها بِتَعَذُّرِهِ عليها . كما يقالُ فيمَنْ لا يُمْكِنُهُ الإنفاقُ والاتِّسَاعُ والتَّمَتُّعُ باللَّذَاتِ : هو مُنْصَرِفٌ عن ذٰلكَ . يُرادُ أنَّه مِمَّن لا يَقدرُ على ذٰلكَ ولا يَرُومُهُ للعجزِ عنه ،

---

١ التكليف : الكلف ، الأصل .

وكما[١] يقالُ في المعضوبِ والزَّمِنِ ومَن لا يُطيقُ الصيامَ : إنَّه مُنْصَرِفٌ عن الحَجِّ والصيامِ . نَعْنِي بذٰلكَ أنَّه غَيْرُ قاصِدٍ إليه ولا محاولٍ له ، عِلمًا منه بٱمتناعِهِ عليه وتَعَذُّرِهِ منه .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لم يَجُزْ على التحقيقِ أن يقالَ : إنَّ قريشًا ٱنصَرَفَتْ عن معارضةِ القرآنِ ٱنصرافَ مَن لو حاولَهُ ، لَعَلِمَ أنَّه في إمْكَانِهِ ومِمَّا جَرَتْ عادتُهُ بالقدرةِ على مِثْلِهِ ، وإنّما يُرادُ أنَّهم لم يَرُومُوا ذٰلكَ ولم يَتَعَرَّضُوا له لِعَدَمِ القدرةِ عليه . وهٰذا مُبْطِلٌ لِمَا قالُوهُ .

---

١ وكما : وكمال ، الأصل .

فصل

ويقالُ لهم : إذا جازَ أن يَنْصَرِفَ المُنْصَرِفُ عن فِعْلِ الشيءِ لاختيارِهِ الانصرافَ عنه مع القدرةِ عليه لو رَامَهُ وجريان عادتِهِ بِفِعْلِ مِثْلِهِ والتَّمَكُّنِ منه وجازَ أن يَنْصَرِفَ عنه تارةً لكونِهِ عالِمًا بِتَعَذُّرِهِ عليهِ وٱمتناعِهِ منه ، وأنَّه مِمَّا لم تَجْرِ له عادةٌ بالتَّمَكُّنِ مِنْ مِثْلِهِ ؛ فمِنْ أين لكم أنَّهم ٱنصَرَفُوا عن المعارضَةِ ٱنصرافَ غير قادِرٍ عليها [١٢٧أ] ومُتَمَكِّنٍ منها دُونَ أن يكونَ ٱنصراف مَنْ يَعْلَمُ تَعَذُّرَ ذٰلكَ عليه وكونه ممتنعًا منه ؟

فإن قالوا : إنَّما قُلنا هٰذا لأجلِ أنَّ القدرةَ على طريقةٍ مِنَ النُّطْقِ والكلامِ قدرة على طريقةٍ وعلى ضروبِ النُّطْقِ ؛ فقد مَرَّ مِنْ بعضِ هٰذا القول وذِكْرِ الخلافِ فيه ما يُغْنِي عن رَدِّهِ .

ويقالُ لهم : فقد كان يجبُ على قولِكُمْ هٰذا أن يُسارِعُوا إلى ما يَقدرونَ عليه مِنَ المعارضاتِ له ، مع عِلْمِهِمْ بأنَّهم إن عارَضُوهُ ، أَبْطَلُوا معجزتَهُ وكَذَّبُوهُ في تلاوةِ قولِهِ : ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ [١٧ الإسراء ٨٨] ، لأنَّ العادةَ موضوعةٌ على أنَّ العالِمَ بكونِهِ قادرًا على معارضةِ مُتَحَدِّيهِ بِمِثْلِ ما يَتَحَدَّى به ويقرع بِتَعَذُّرِهِ والعجز عنه ، لا بُدَّ أن تَتَوَفَّرَ هِمَّتُهُ ودَوَاعِيهِ على فِعْلِ ما يقدرُ عليه مِنْ ذٰلكَ ويَنْصَرِف إلى المبادرةِ إليه لِيُزِيلَ عن نفسِهِ العارَ والتقريعَ بالعجزِ . هٰذا معلومٌ لضرورةِ العادةِ .

فإذا قُلتُم : إنَّهم عالِمُونَ بأنَّ معارضَتَهُ مُبْطِلَةٌ لِحُجَّتِهِ ، وأنَّهم مع ذٰلكَ مُنْصَرِفُونَ عن فعلِها ، صرتُم بذٰلكَ إلى القولِ بنقضِ هٰذِهِ العادةِ المستقرَّةِ ، لا لِيَدُلَّ ، سبحانَهُ ، بها على صِدْقِ نبيٍّ ولا على شيءٍ له بذٰلكَ تعلُّقٌ . ولا وجهَ لتصديقِكم على دعوى نقضِ هٰذِهِ العادة ولا دليلَ عليه . وإذا صِرْتُمْ في هٰذِهِ الدعوى إلى مخالَفَةِ المعلومِ بضروراتِ العقولِ والعاداتِ ، وَجَبَ إبطالُ قولِكم وَرَدِّ دعواكُم .

هٰذا على أنَّا قد بَيَّنَّا أنَّ الأمرَ بالضِّدِّ مِنْ هٰذا القولِ وأنَّ دَوَاعِيَ العربِ كانتْ مُتَوَفِّرةً على [١٢٧ب] معارَضةِ القرآنِ وهِمَمَهُم منصرفة إلى ذٰلكَ ، ولكنّهم عَدَلُوا عن رَوْمِ ذٰلكَ لِعِلْمِهِمْ بتعذُّرِه عليهم . وهٰذا القولُ هو الأَوْلَى ، لأنَّه مُوَافِقٌ للمعلومِ بضروراتِ العادةِ والعقولِ . وسَقَطَ بذٰلكَ ما قالُوهُ .

فصل

وآعلموا ، أَحْسَنَ اللهُ توفيقَكُمْ ، أنَّه لَمَّا ضاقَ الكلامُ عليهم في هٰذا البابِ وفي التعويلِ على الصِّرْفَةِ ، قالَ بعضُ مُتَأَخِّرِيهِم : إنَّ الأمرَ في ذٰلكَ على ما قُلناهُ مِنْ أنَّ العربَ إنَّما آنْصَرَفَتْ عن معارضةِ القرآنِ لِعِلْمِها بِتَعَذُّرِ ذٰلكَ عليها ، وأنَّه ليسَ في إمكانِها فِعْلُ مِثْلِهِ في قَدْرِ بلاغتِهِ . ولو قدروا على ذٰلكَ ، لَسَارَعُوا إليه على ما بَيَّنَّاهُ .

وهٰذا الإذعانُ منهم ، وإن كانَ موافقًا لِجُمْلَةِ قولِ المسلمينَ في إعجازِ القرآنِ وكونه خارقًا لعادةِ العربِ بِفَضْلِ بلاغتِهِ ، فإنَّهُ ناقضٌ لأصولِهِمْ والقول بأنَّ القادرَ على الكلامِ بالعربيّةِ يَقْدِرُ بنفسِ تلكَ القدرةِ على الكلامِ بالفارسيّةِ ، وإنّما يَتَعَذَّرُ ذٰلكَ عليه لِفَقْدِ عِلْمِهِ بترتيبِهِ وبطريقِ التكلُّمِ به ، وأنَّ القادرَ على النثرِ يَقْدِرُ أنْ يجعلَهُ بتلكَ القدرةِ شعرًا وخطابةً ونظمًا ، وإنَّما يَتَعَذَّرُ عليه جعلهُ كذٰلكَ لِفَقْدِ العلمِ به .

ولا بُدَّ عِندَهم مع مذهبِهِمْ في أحكامِ القدرةِ مِنْ أن يكونَ القادِرُ على اللَّفْظِ [١٢٨أ] السخيفِ الضعيفِ قادرًا على الجَزِلِ الشريفِ بدلًا منه بتلك القدرةِ . والقادرُ على التكلُّمِ بما يَدُلُّ على معنى حسنٍ ، قادِرٌ بها على ما لا يدلُّ على ذٰلكَ ، بل على القبيحِ مِنَ المَعْنَى ، وإنّما لا يأتي بالشريفِ المنتظمِ لحُسْنِ المَعْنَى ، لأجلِ فَقْدِ عِلْمِهِ بطريقةِ البلاغةِ وإيرادِ الكلامِ على وجهٍ ، إذا أَوْقَعَهُ عليهِ ، كان بليغًا مُسْتَحْسَنًا .

وإنَّما خالَفَتْ هٰذِهِ الفرقةُ الثانية أَسْلَافَهُم مِنْ شيوخِ القدريّةِ في هٰذا الإطلاق خوفًا مِنَ السيفِ وإظهار مخالفَةِ الأُمَّةِ وموافقة [مُخَالِفِي] الرسولِ ، عليه السلامُ ، في قولِهم : إنَّ العربَ [آمتنعوا] عن معارضةِ القرآنِ مع القدرةِ على ذٰلكَ والتمكُّنِ منه

[...][١]عَدَلُوا عنها لِشُبَهٍ وأسبابٍ دَعَتْهُمْ إلى تركِ المعارضةِ مع القدرةِ عليها .

وهٰذه هي النكتةُ التي بها فَارَقَ المسلمين مَنْ خالَفَهُمْ مِنْ سائِرِ الكفَّارِ في قولِهم أنَّ القرآنَ ليسَ بمعجزٍ ، وأنَّ العربَ لم تَنْصَرِفْ عن معارضَتِهِ عجزًا عن ذٰلكَ وعِلْمًا بتعذُّرِهِ عليها ، فالقائلُ بهٰذا مُخَالِفٌ للأُمَّةِ ، وهو حقيقةُ دينِ القدريَّةِ .

وكلُّ مَنْ خالَفَهُمْ مِنَ الأُمَّةِ قائِلٌ بأنَّهم إنَّما عَدَلُوا عن المعارضةِ لِعِلْمِهِمْ بِتَعَذُّرِهَا عليهم . وإلَّا ، فالمسلمونَ وكلُّ مُخَالِفٍ للمِلَّةِ مُتَّفِقُونَ على أنَّ قريشًا ٱنصرفتْ عن تعاطي معارضةِ القرآنِ ، غَيْرَ أنَّ مُخَالِفِي المِلَّة يزعمونَ أنَّهم ٱنصرفوا عن ذٰلكَ لأسبابٍ ودَوَاعٍ أَوْجَبَتْ ذٰلكَ مع قدرتِهم [١٢٨ب] على مِثْلِهِ وما يزيدُ على قَدْرِ بلاغتِه .

والمسلمونُ يقولونَ : لا بل إنَّما صَرَفَهُمْ عن ذٰلكَ عِلْمُهُم بِخَرْقِهِ لعادتِهم ، وأنَّه ليسَ مثله أو ما يُقَارِبُهُ في قدرتِهم ، فيجبُ ضَبْطُ هٰذا والعلمُ[٢] بأنَّ القائِلَ بالصِّرْفَةِ مع القدرةِ على مِثْلِهِ خارجٌ عن دينِ الأمَّةِ .

يتلوه :

فصل ومِمَّا يدلُّ أيضًا على فسادِ مذهبِ القائلِ بذٰلكَ مِنَ القدريَّةِ وغيرِهم مِنْ مُخَالِفِي المِلَّة .

والحمدُ للهِ حَقَّ حمدِهِ . وصلواتُهُ على رسولِهِ محمَّدٍ وعلى آلِهِ الطاهِرِينَ ؛ وهو حَسْبُنَا ونِعْمَ الوكيلُ .

---

١ انهدامة في الأصل .

٢ والعلم : إضافة في هامش الأصل .

[١٢٩أ]

الثاني عشر

من كتاب النبوّات

من هداية المسترشدين والمقنع في معرفة أصول الدين

تصنيف القاضي الجليل

أبي بكر محمّد بن الطيّب الأشعريّ

رضي الله عنه

[١٢٩ب]

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل

وممَّا يدلُّ أيضًا على فسادِ مذهبِ القائِلِ بذٰلك مِن القدريّةِ وغيرِهم من مخالِفِي المِلَّة أنَّه قولٌ يُوجِبُ أحدَ أمرَيْنِ باطِلَيْنِ باتِّفاقٍ ، لأنَّهم إذا قالوا : إنَّهم عَدَلُوا عن معارَضةِ القرآنِ مع العلمِ بالقدرةِ عليه وتحدِّي الرسولِ به وقولِه : إنّكم لا تقدرُونَ على الإتيانِ بمثلِهِ . إن أتيتم بذٰلك ، فَلَحُتُمْ وكنتُ محجوجًا ، لأنَّهم لو لم يعلموا أنَّهم ، إن عارضُوهُ ، كَذَّبُوهُ وأَبْطَلُوا معجزتَهُ ، أَخْرَجُوهُمْ بذٰلك عن كمالِ العقلِ ، لأنَّ هٰذا القولَ معلومٌ بكمالِهِ وممَّا تَعلمُهُ العامَّةُ والنساءُ والصبيانُ ، بل كنتم مِنَ المنتقصِينَ على [...][١] وإلَّا ، فمضيفُ الجهلِ بذٰلك إلى العربِ مُخْرِجٌ لهم [عن كمالِ][٢] العقلِ .

وقوله : إنَّ دواعِيَهُمْ انصرفتْ عن معارَضَتِهِ مع سَمَاعِ تَحَدِّيهِ والقدرةِ على ذٰلك مُضِيفٌ إليهم مِنَ النقصِ والجهلِ أمرًا عظيمًا ، وهم لا شَكَّ أعقلُ مِمَّن ينسبُ ذٰلك إليهم وهم أقربُ إلى ضعفِ التَّحِيزَةِ والعقلِ . وقد عُلِمَ أنَّهم قومٌ ، له خَصِمُونَ ، وأهلُ عقولٍ وافرةٍ وأحلامٍ صادقةٍ ؛ فبطل هٰذا القولُ .

على أنَّ مُدَّعِيَ انصرافِ هِمَمِهِمْ عن المعارَضةِ مع طُولِ التحدِّي والتمكُّنِ من ذٰلك مُدَّعٍ لأمرٍ ، يخرقُ العادةَ في العقلاءِ . وذٰلك باطِلٌ على ما بَيَّنَّاهُ أو أن يقولَ القائِلُ بأنَّهم انصرفوا [١٣٢أ] عن المعارَضةِ مع التمكُّنِ منها والقدرةِ عليها وأَعْرَضُوا عن ذٰلك مع توفُّرِ دواعِيهم على معارَضتِهِ وحرصِهم عليها .

---

١ انهدامة في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

وهٰذا أيضًا في غايةِ الإحالَةِ ، لأنَّه قولٌ يُوجِبُ ٱجتماعَ الدَّواعِي المتناقضةِ ووجودَ الدواعي إلى فِعْلِ الشيءِ والداعي إلى تركِهِ والحرص على فعلِهِ والإعراض عنه . وهٰذا غاية الإحالة .

فإذا لم يَجُزْ ذٰلك ، بطل قولُ كلِّ مَن قال : إنَّهم أعرضوا عن المعارَضةِ للقرآنِ مع القدرةِ على ذٰلك والتَّمَكُّنِ منه . وهٰذا واضحٌ ، لا إشكالَ فيه . وبالله التوفيق .

فصل

فإن قال قائلٌ مِنَ القدريّةِ : ما أنكرتُم أن تكونَ آيةُ التّحدّي وقولُهُ ، تعالى : ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [١٧ الإسراء ٨٨] دَالَّةً على أنَّهم يُعْرِضُونَ عن ذٰلك ويَنْصَرِفُونَ في المعارَضَةِ مع القدرةِ عليها ، لأنَّه لا يجوزُ في حكمِ اللِّسَانِ أن يُقَالَ في الجماعةِ الممنوعةِ مِن فِعْلِ الشيءِ والعجزةِ عنه : إنَّهم لا يأْتُونَ بما هُم ممنوعُونَ منه وعجزه عنه ولو كان بعضُهم لبعضٍ ظهيرًا ، لأنّ المظاهرةَ معاونةٌ على الفعلِ المقصودِ ، والعَجَزَةُ عن الفعلِ والممنوعونُ منه لا يصحُّ منهم معاونةٌ ومظاهرةٌ عليه ، وإنّما يُقالُ ذٰلك في القادِرِينَ على الفعلِ الذي [١٣٢ب] يتعذَّرُ منهم مع التعاونِ عليهِ لِفَقْدِ علمٍ به أو سببٍ ، يحتاجونَ إليهِ في فعلِهِ مع القدرةِ عليهِ ؛ فهٰذِهِ الآيةُ دَالَّةٌ على أنَّهم ٱنْصَرَفُوا عن المعارَضةِ مع القدرةِ عليها لِفَقْدِ العِلْمِ بطريقةِ بلاغةِ القرآنِ .

يُقالُ لهم : تعلُّقُكم بهٰذا باطلٌ مِن وجوهٍ . أوَّلُها أنَّه يُوجِبُ وَصْفَ القديمِ ، سبحانَهُ ، لهم بالبَلَهِ والنَّقْصِ المُخْرِجِ عن كمالِ العقلِ من حيث بَيَّنَّا أنَّ كمالَ العقلِ لا يقتضي الانصرافَ عن ذٰلك مع القدرةِ عليهِ ، بل يقتضي تَوَفُّرَ الهِمَّةِ على فِعْلِهِ والدَّوَاعِي إليه . وليس يجوزُ أن ينسبَهم اللهُ ، تعالى ، إلى الجنونِ مِن قولِنا وقولِكم ولا أنْ ينقضَ بهٰذِهِ الآيةِ قولَه : ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [٤٣ الزخرف ٥٨] ؛ فبطلَ ما تَوَهَّمْتُمْ .

والجوابُ الآخرُ أنَّه إنْ كان ظاهرُ الكلامِ يقتضي ما وصفتُم ، وأنَّ ذٰلك لا يطلقُ إلَّا في القادِرِ أو مَن هو في حكمِ القادِرِ وممَّن يصحُّ منه الفعلُ ، إذا رَامَهُ ، دون العاجِزِ والممنوعِ ، وَجَبَ الانصرافُ عن هٰذا الظاهرِ لجميعِ ما ذكرناهُ مِن الأدِلَّةِ

على أنّهم غيرُ قادِرينَ على ذلك . فكأنَّهُ قال ، تعالى : إنَّ الجنَّ والإنسَ لا تقدرُ على معارضَةِ القرآنِ وإن تَظَاهَرُوا على ذلك لكونِهم غيرَ قادِرينَ عليه . وأراد بقوله : ﴿وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [١٧ الإسراء ٨٨] في إعمالِ الرأيِ والتَّشَبُّثِ إلى ذلك والتَّحَمُّلِ فيه وظَنِّهِمْ أنّهم [١٣٣أ] سيقدرُونَ على ذلك ، وإن لم تكن هٰذِهِ حالُهم ؛ فأرادَ المظاهرةَ في المشورةِ والرأيِ .

ولسنا ننكرُ أن يظنَّ جماعةٌ مِن الإنسِ والجنِّ عند سماعِ القرآنِ مِمَّن لم يتقدَّمْ لهم علمٌ بالبلاغةِ ومراتبِها وتفاوتِها ودِرْبَةٌ بذلكَ وتَحَقَّقَ له أنّهم إنْ رَامُوا نظمَ مِثْلِ القرآنِ وفي قَدْرِ بلاغتِهِ ، تأتّى ذلك ، فيتشاوَرُونَ عند ذلك ويَرْتَؤُونَ ويقولُونَ : يجبُ أنْ نَتَعَمَّلَ لمثلِهِ ونرومَهُ . فإذا شَرَعُوا فيه ، عَلِمُوا تَعَذُّرَ ذلكَ منهم وٱمْتِنَاعَهُ عليهم ؛ فيكون هٰذا هو المقصودُ بِذِكْرِ المُظَاهَرَةِ والتعاوُنِ دون ما قالوه .

على أنّنا لا نسلّمُ أنّه لا يجوزُ أن يُقَالَ في العَجَزَةِ عن الشيءِ والممنوعُونَ منه أنّهم لا يأتُونَ به وإنْ تظاهَرُوا ، بل ذلك مستعملٌ فِيمَن يَتَأَتّى منه الشيءُ ومَن لا يَتَأَتّى منه . وإذا لم نسلّمْ ما قالوه ، فقد بطلَ أيضًا التعلُّقُ بالآيةِ . ولا حُجَّةَ معهم في ذلك عن أهلِ اللغةِ[1]؛ فزال ما قالوه .

---

١ اللغة : إضافة في الهامش ، مشارٌ إليها في هذا الوضع من الأصل .

فصل

وممَّا يدلُّ على بطلانِ هٰذا القولِ ما ذكرناهُ مِن ٱعترافِ مَنِ ٱعترفَ منهم بفضلِ بلاغةِ القرآنِ وقولِهِ : قد سمعتُ الشعرَ والخطابةَ وليس [١٣٣ب] هو منه في شيءٍ ، وإسلامِ مَن أَسْلَمَ لعلمِهِ بتعذُّرِهِ عليه وعلى أمثالِهِ مِن أهلِ اللُّغَةِ وعُدُولِ البعضِ منهم إلى الحربِ ؛ فكلُّ هٰذا يدلُّ على ما قلناه .

ولو كان في قدرةُ المتكلِّمِ بضربٍ مِن ضروبِ الكلامِ التكلُّمُ به على جميعِ طرائِقِهِ ، لبَطَلَتْ فضيلةُ الخطيبِ والشاعرِ والبليغِ على الأَلْكَنِ والعامّيّ .

وفي العلمِ ببطلانِ ذٰلك دليلٌ على صِحَّةِ تَأَتِّي البلاغةِ مِن بعضِهِم وهو البليغُ الفصيحُ منهم وتعذُّرِها على مَن دونه . ولو كانوا جميعًا قادرِينَ على ذٰلك ، لا يَبْنُونَ منازِلَ الناسِ في القدرةِ على التكلُّمِ بكلِّ نوعٍ وضربٍ وطريقةٍ مِنَ الكلامِ . وهٰذا مِمَّا قد بَيَّنَّا بطلانَهُ بغيرِ وجهٍ وما يُعْلَمُ خلافُهُ ؛ فسقط ما قالوه .

سؤال

فإن قال قائلٌ منهم : إنّنا وإن قُلْنا : إنَّهم عَدَلُوا عن المعارَضةِ للقرآنِ مع القدرةِ عليها وعِلْمِهِمْ بأنَّهم لو عارضُوهُ ، لأَبْطَلُوا حُجَّتَهُ ، لأنَّ الله ، تعالى ، صَرَفَ هِمَمَهُمْ وهٰذِهِ حالُهم عن المعارَضةِ وخَرَقَ بذٰلك العادةَ في الصِّرْفَةِ لهم عنها ، ليدلَّ بذٰلك على صدقِ الرسولِ ، لأنَّ هٰذِهِ الصِّرْفَةَ قد دَخَلَتْ في بابِ ما يَخرقُ العادةَ .

يقالُ : إذا قيلَ : إنَّ كمالَ العقلِ يُوجِبُ توفُّرَ الدَّوَاعِي على فِعْلِ ذٰلك ، وَجَبَ أن تكونَ الصرفَةُ لهم عنه مخرجةً لهم عن كمالِ العقلِ . وذٰلك باطلٌ .

على أنَّه قد قيل : إنَّه لو ثَبَتَ [١٣٤أ] أنَّهم ٱنصرفوا عن معارضةِ القرآنِ مع القدرةِ عليه ، لكانَتِ الصرفةُ لهم عن ذٰلك دليلًا على النبوَّةِ مِن حيث صَرَفَهُمْ وشَغَلَهُمْ عن

فِعْلِ ما جَرَتِ العادةُ بفعلِهم به ، فيكون ذٰلك آيةً له . وفي هٰذا نظرٌ ، لأنَّه لا سبيلَ إلى العلمِ بأنَّ الصرفةَ عن ذٰلك مِن جِهَتِهِ ، بل لعلَّها مِن قِبَلِهِمْ لِشُبَهٍ وعَوَارِضَ وأسبابٍ ؛ فلا سبيلَ لتحقيقِ ذٰلك على ما بَيَّنَّاهُ مِن قَبلُ .

وفي الجملةِ فقد عُلِمَ أنَّ قريشًا لم يكونوا مُنْصَرِفِي الهممِ عن معارَضَةِ القرآنِ لِمَا بَيَّنَّاهُ مِن قَبلُ بغيرِ وَجْهٍ ، بل كانَتْ دواعِيهم إلى فعلِ ذٰلك قائمةً ومتوفِّرَةً ؛ فوجَبَ أنَّهم إنَّما عَدَلُوا عنها للعلمِ بأنَّها ليس في قُدَرِهِمْ وإياسِهم وانقطاعِ آمالِهم مِنَ التمكُّنِ منها ؛ فبطل ما قالوه . وباللهِ التوفيقُ .

فصل

وٱعْلَمُوا ، أَحْسَنَ اللهُ توفيقَكم ، أنَّه قد كَثُرَ ٱضطرابُ القدريّةِ عند هٰذِهِ المطالبةِ .

يقالُ لهم في معنى الصِّرْفَةِ وإعلامهم[1] وإقرارهم بأنَّ القولَ بها ، مُخْرِجٌ للقرآنِ عن كونِهِ معجزًا ؛ فقال فريقٌ منهم : إنَّ الصِّرْفَةَ عن معارضةِ ما قَدَّمْنا ذِكْرَهُ [١٣٤ب] مِن الشغلِ لهم عن ذٰلك بِصَرْفِ دواعِيهم إلى المعارضةِ وخَلْقِ الدَّوَاعِي والشهواتِ لِفِعْلِ تركِها والاهتمامِ بالقَوَاطِعِ عنها مِن ضروبِ الكلامِ والمتاجرِ والحروبِ والقَنْصِ وحبِّ الصيدِ وأمثالِ ذٰلك . وقد بَيَّنَّا فسادَ القولِ بهٰذا فيما سَلَفَ بغيرِ وجهٍ .

وإنَّ أَوَّلَ[2] ما فيه أنَّه قولٌ مخالِفٌ لقولِ جميعِ الأُمَّةِ في قولِها : إنَّ دَوَاعِي العربِ كانت متوفِّرةً على معارضَتِهِ وإنَّه ، متى لم يثبتْ كونُهم كذٰلك ، لم يصحَّ كونُ القرآنِ معجزًا ، لأنَّه إنَّما يبِينُ تعذُّرُهُ عليهم ، متى توفَّرَتْ دواعِيهم على معارضَتِهِ ورَامُوا ذٰلك وحرصوا عليه ، فٱمْتَنَعَ وتَعَذَّرَ عليهم . فأمَّا إنْ لم يَتَبَيَّنْ ذٰلك مِن حالِهم ، لم يكن القرآنُ معجزًا على ما بَيَّنَّاهُ مِن قَبلُ . وقد تَقَصَّيْنا ذٰلك أيضًا بغيرِ وَجْهٍ سَلَفَ يُغنِي عن إعادَتِهِ .

وقال فريقٌ منهم ، لَمَّا عَلِمُوا فسادَ القولِ بذٰلكَ وٱنتقاضَهُ : لسنا نقولُ : إنَّ الصِّرْفَةَ لهم عن معارضَتِهِ صرفةٌ لِدَوَاعِيهِمْ إليها عن ذٰلك وحرصهم عليه ، بل الأمرُ في ذٰلك على ما قالَتْهُ الأُمَّةُ مِن حرصِهِمْ على المعارضَةِ وتوفُّرِ دواعِيهم إليها وظهورِ ذٰلك منهم وثبوتِ العلمِ به مِن أحوالِهِمْ ؛ فلا يجوزُ القولُ بخلافِهِ ، وإنَّما نعني بالصِّرْفَةِ عن معارضَتِهِ الصرفةَ عن العلمِ بنظمِ مثلِهِ في بلاغتِهِ . قالوا : ولا نعني بذٰلك أنَّه شَغَلَهُمْ وصَرَفَهُمْ عن فِعْلِ العلمِ بذٰلكَ وٱقتطعهم عنه ، لأنَّ القولَ بهٰذا فاسِدٌ على ما

---

١ وإعلامهم : إضافة في الهامش ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

٢ أول : اول ، الأصل .

وصفتُم ، وإنّما نعني [١٣٥أ] بذٰلك أنّه صَرَفَهُمْ عن العِلْمِ بنظمِ القرآنِ وبلاغتِهِ بأن لم يضطرَّهم إلى العلمِ بذٰلكَ لأجلِ أنَّ عِلْمَ كلِّ بليغٍ مِن العربِ بالبلاغةِ التي يُنْتَهى إليها في قولِ الشعرِ أو الخطابةِ والسَّجْعِ أو التَّرَسُّلِ إنَّما تحصلُ للبليغِ ضرورةً ، لا كسبًا ؛ فيجوزُ أن يقالَ : إنَّه صُرِفَ عن العِلْمِ باكتسابِ ذٰلك بضروبِ الشَّوَاغِلِ والصوارفِ .

فإذا كان العِلْمُ بكلِّ ضربٍ مِن ضروبِ البلاغةِ ضَرُوريًّا ، وكانَتْ بلاغةُ القرآنِ مِنْ أحسنِ البلاغاتِ ومِن أَعْلَى رُتَبِهَا وخارقةً لعادتِهم ، مَنَعَهُم الله ، سبحانَهُ ، عِندَ التحدِّي بمثلِهِ العلمَ بذٰلكَ ولم يضطرَّهم إليه ولم يَكُنْ قد أَجرَى العادةَ بمنعِ العلمِ بضربٍ مِن ضروبِ البلاغاتِ عِندَ تحدِّي بعضِهم لبعضٍ فيها ، كان مَنْعُهُمْ مِنَ العِلْمِ بذٰلكَ مع طُولِ التَّحَدِّي به ورَفْعُهُ مِن قلوبِهم خرقًا للعادةِ ؛ فهٰذا هو الصرفةُ والأمرُ الخارقُ للعادةِ . فأمَّا قُدَرُهُمْ على فعلِ ذٰلك ، فَمُتَأَتِّيَةٌ ، وإن أُفْقِدُوا العلمَ به .

فيقالُ لهم : هٰذا أيضًا باطلٌ مِن قولِكم ، لأنَّه ليس العلمُ بالبلاغةِ والنظمِ مِمَّا يقعُ ضرورةً لأهلِ اللغةِ والبُلَغاءِ والفصحاءِ ، وإنّما يعلمونَ ذٰلك ويَنْتَهُونَ إلى كلِّ طبقةٍ ورتبةٍ منه بطريقةِ التدريجِ فيه والتعلُّمِ والتَّرَقِّي مِن منزلةٍ إلى منزلةٍ بالفكرِ والتَّأَمُّلِ لطريقةِ الكلامِ والتدرُّبِ به وأَخْذِ المَرْءِ منهم نفسَهُ بالكشفِ [١٣٥ب] عن تلك الطُّرُقِ والتوصُّلِ بِلُطْفِ فكرِهِ وصِحَّةِ فهمِهِ ونَحِيزَتِهِ إلى معرفةِ الطريقةِ في الكلامِ . ولهٰذا نجدُ مَن ليس بشاعرٍ منهم ولا خطيبٍ في ٱبتداءِ أمرِهِ والتكلُّمِ بِنَثْرِ الكلامِ لا عِلْمَ له بالشعرِ والخطابةِ ؛ فإذا تَأَمَّلَ وتَصَفَّحَ وقَرَأَ وتَدَرَّبَ وتَدَرَّجَ وأَخَذَ نفسَهُ بطريقةِ الشعرِ ، عَرَفَ ذٰلك ، فصارَ بعد الكَدِّ والتعبِ شاعرًا . وربَّما تَنَاهَى في ذٰلك وربّما بَلَغَ منزلَةَ التوسُّطِ دون النهايةِ وربّما لم يتأتَّ له ذٰلك .

وكلُّ هٰذا يَدُلُّ على أنَّ العِلْمَ بالنَّظْمِ والبلاغةِ ممَّا يقعُ ٱكتسابًا وعن تَطَلُّبٍ له وفكرٍ

في طرائقِهِ وتوصّل إليه . وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، بطلت دَعْوَاهُمْ أنَّ العِلْمَ بالبلاغةِ والنظومِ إنَّما يقعُ لأهلِها ضرورةً وأنَّ اللهَ ، سبحانَهُ ، سَلَبَ أهلَ عصرِ النبيّ ، عليه السلامُ ، العلمَ الضروريَّ وجَعَلَ سلبَهم إيَّاهُ نقضًا للعادَةِ .

وليس هٰذا القولُ بنقضٍ لقولِنا : إنَّ العِلْمَ بِقَدْرِ تفاوُتِ ما بين البلاغاتِ لأهلِ العلمِ بهٰذا الشأنِ يقعُ ضرورةً ، لأنَّ بلوغَ درجةِ البلغاءِ في البلاغةِ غيرُ العلمِ بالفرقِ بين البلاغتَيْنِ ، لأنَّ العلمَ بتلك البلاغةِ التي يَنْتَهُونَ إليها تقعُ لأهلِ اللسانِ آكتسابًا وعن تأمُّلٍ وتَدَرُّبٍ وتفكُّرٍ وتَدَرُّجٍ إليها على ما قلناهُ وعِلْمَ هٰذِهِ الطبقةِ مِنَ البُلَغاءِ بالفرقِ بين البلاغتَيْنِ يقعُ آضطرارًا ؛ فهما عِلْمَانِ غَيْرَانِ .

فإن قالوا : الذي يدلُّ على أنَّ العلمَ بِضُرُوبِ البلاغاتِ **[١٣٦أ]** يقعُ ضرورةً لأهلِها عِلْمُنا بتفاوُتِ علومِهم بذٰلكَ وتفاوُتِ منازِلِهم فيه ، وأنَّ منهم مَن يبلغُ عند تعاطِي ذٰلك النهايةَ فيه ومنهم المتوسّطُ ومنهم البَلِيدُ المقصّرُ ومنهم المُسْتَدْرِكُ لذٰلكَ في الوقتِ اليسيرِ ومنهم العالِمُ به في الدَّهْرِ الطويلِ ؛ فَدَلَّ ذٰلك على أنَّهم مُلْهَمُونَ ومضطرُّونَ إلى العلمِ بذٰلك ، لأنَّهم لو كانوا يعلمونَ ذٰلك نظرًا ، لكانوا إذا نَظَرُوا كلُّهم وطَلَبُوا العلمَ به ، وَقَعَ لهم على طريقةٍ واحدةٍ غيرِ مختلفةٍ ولا متفاوتةٍ ، ولأنَّ طريقَ العلمِ بالشيءِ تُوجِبُ ، إذا سُلِكَ ، وقوعَهُ على وجهٍ واحدٍ .

قيل لهم : لم قُلتُم : إنَّ هٰذا الذي ذكرتُموهُ دليلٌ على أنَّهم مُضْطَرُّونَ ؟ وما أنكرتُم أن يكونوا[١] مُسْتَدِلِّينَ على معرفةِ طرقِ البلاغاتِ ومُكْتَسِبُونَ للعلمِ بها ؟ فلا يجدونَ في ذٰلك فصلًا .

ويقالُ لهم : إنَّ هٰذا الاعتلالَ يُوجِبُ أن يكونَ جميعُ العلومِ الكَسْبِيَّةِ النظريَّةِ ضروريّةً لأَجْلِ أنّها لو كانت مكتسبةً ، لم يقعِ التفاوُتُ فيها حتّى يعلمَ البعضُ ، إذا

---

١ يكونوا : نكوبون ، الأصل .

نَظَرَ ، ولا يعلم البعضُ ويكون بعضُ الناظرينَ أقربَ إلى فِعْلِ العلمِ بالمَنْظُورِ فيه وأسرعَ . ولم يَجُزْ أن يَعلمَ البعضُ ، إذا نَظَرَ ، ولا يَعلم البعضُ ؛ فجميعُ الذي ذكرتُموهُ في تفاوُتِ العلومِ وأوقاتِها بالبلاغاتِ وحصولِها لبعضِ الطالِبِينَ لها دون بعضٍ موجودٌ حاصلٌ في جميعِ علومِ النظرِ والاستدلالِ ؛ فيجبُ [١٣٦ب] أن تكونَ كلُّها ضروريّةً . وإذا بطل هٰذا بٱتِّفاقٍ ، بطل ما قُلتُموهُ .

فأمّا قولكم : لو كان العلمُ بذٰلك يقعُ عن نظرٍ ، لاسْتَوَتْ أحوالُ الطالِبِينَ لِعِلْمِ البلاغاتِ ، إذا نظروا ، فهو كذٰلك . وإنّما يجبُ ٱستواءُ أحوالِهم في العِلْمِ ، إذا ٱستوت أحوالُهم في النَّظَرِ وترتيب ذٰلك على حَقِّهِ وواجبِهِ وٱستيفائِهِ وٱنتفاءِ الفتورِ عنهم والتقصيرِ والاستبعادِ والقطعِ دون البلوغِ غايته وترتيبه على غيرِ حَقِّهِ .

فأمّا إذا ٱختلفت أحوالُهم في النظرِ ، ٱختلفت في ٱستدراكِ العُلُومِ ، كما أنّه إذا ٱختلفت أحوالُ الناظرِينَ في الأدِلَّةِ العقليَّةِ والتحقُّقِ لمعرفَتِها وطرقِها وترتيبِ النَّظَرِ فيها على واجِبِهِ ، ٱختلفت أحوالُهم في العلومِ ، فعلم البعضُ ولم يعلمِ البعضُ ، وعَلِمَ النَّفَرُ منهم ذٰلك في اليومِ والآخَرُ في الشهرِ والحَوْلِ .

وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، لم يجبِ ٱستواءُ أحوالِ البُلَغَاءِ في بلوغِ النهاياتِ في البلاغةِ مع ٱختلافِ أحوالِهم في كَدِّ أنفسِهم في النظرِ وفي الاستقبالِ وفي الشواغِلِ والعوارضِ وغيرِ ذٰلك من الأسبابِ ؛ فبطل ما قالوه .

وإن قالوا : ما ننكرُ أن لا يحصلَ العلمُ بالبلاغةِ والتَّرَقِّي إليها وإلى النهايةِ فيها إلّا عن تَدَرُّجٍ وتَأَمُّلٍ بطريقةِ الكلامِ وفِكْرٍ فيه وأَخْذِ النفسِ بِتَطَلُّبِ طرقِ ذٰلك ، غيرَ أنَّ هٰذِهِ أسبابٌ ، يفعلُ اللهُ ، سبحانَهُ ، العلمَ عندها ضرورةً بجَرْيِ العادةِ ، لا أنّه واقعٌ عن ذٰلك الفكرِ والتأمُّلِ [١٣٧أ] والتَّدَرُّجِ والتَّدَرُّبِ والكَدِّ ، كما يُفعلُ العلمُ بمُوجِبِ الخبرِ المتواترِ عند طَلَبِ الخبرِ وسماعِهِ والإصغاءِ إليه ، وكما يُفعلُ العلمُ

بالمُدْرِكِ عند الإدراكِ .

يقالُ لهم : إن سَاغَتْ لكم هٰذِهِ الدعوى بغيرِ حُجَّةٍ ، فما أنكرتُم ممَّن قال أنَّ العلمَ بالتوحيدِ والنبوَّةِ وجميعِ القضايا العقليَّةِ إنَّما تقعُ عند التأمُّلِ والنظرِ وطولِ الرَّوِيَّةِ والفكرِ ضرورةً مِن فِعْلِ اللهِ ، تعالى ، بِجَرْيِ العادةِ مِن غيرِ أن يكونَ واقعًا عن النظرِ بِتَضَمُّنِ النَّظَرِ له ولا بأنْ يكون مُتَوَلِّدًا له على ما تَدَّعُونَ ؟ وأن يكونَ سبيلُهُ سبيل العلمِ الحاصلِ بمُخْبِرِ الخبرِ المتواترِ وللعلمِ بالمدركاتِ عند الإدراكِ ؛ فإن مَرُّوا على ذٰلك ، تركوا قولَهم . وإن أبوهُ ، لم يجدوا فصلًا . ولا محيصَ من ذٰلك .

وهٰذا يكشفُ عن فسادِ دعواهم كونَ العلمِ بطُرُقِ البلاغاتِ ضرورةً ، وما بنوهُ عليهِ من الانفصالِ مِن المطالبةِ لهم بخروجِ القرآنِ عن كونِهِ معجزًا .

ويقال لهم أيضًا : إذا كان العلمُ بطُرُقِ البلاغاتِ يقعُ للمُتَكَلِّمِينَ باللِّسَانِ ضرورةً مِن غير سماعِ خبرٍ ولا إدراكٍ لتلك الطرق ببعضِ الحواسِّ ، وَجَبَ أن يكونَ ذٰلك مِن كمالِ العقلِ وبمنزلَةِ العلمِ بأنَّ العشرةَ أكثر مِن الواحدِ ، وأنَّ الضِّدَّيْنِ لا يجتمعانِ ، وأنَّ الموجودَ لا ينفكُّ مِن قِدَمٍ أو حَدَثٍ ، ويجب **[١٣٧ب]** أن يكونَ مَن ليس بعالِمٍ بالبلاغَةِ ، فليس بكامِلِ العقلِ . ولمَّا لم يكن ذٰلك كذٰلك ، عُلِمَ أنَّ العلمَ بذٰلك واقعٌ عن نظرٍ واكتسابٍ .

ويقال لهم : إذا جازَ أنْ يكونَ ما يقعُ مِن العلومِ عند التعلُّمِ والتدرُّجِ وإطالَةِ الفكرِ وأسبابٍ مِن اكتسابِ العبادِ يقعُ ضرورةً مِن فِعْلِ اللهِ ، تعالى ، بِجَرْيِ العادةِ ، فما أنكرتُم أن تكونَ هٰذِهِ سبيلُ كلّ علمٍ يقعُ عند النظرِ وكلّ سببٍ يكونُ مِن العبدِ حتّى تكون العلومُ كلّها ضروريّةً إلهاميّةً ؟ وهٰذا ما لا مخرجَ لهم منه ؛ فبطلَ ما قالوه . وثَبَتَ ببطلانِ ذٰلك أنَّه لا وجهَ على قولِهم لكونِ القرآنِ معجزًا لقولِهم : إنَّه مقدورٌ للعبادِ ، ثُمَّ مثله في بلاغَتِهِ ومقدورٌ لهم فِعْلُ العلمِ بذٰلكَ ، وأنَّه على قولِ هٰذا

الفريق منهم لم يَصْرِفِ العربَ عن معارضتِهِ بشواغل وصَرَفَ هِمَمَهُمْ ودَوَاعِيهِمْ إلى تَرْكِ المعارضةِ . وهٰذا واضحٌ في وجوبِ خروجِ القرآنِ عن كونِهِ معجزًا على أوضاعِهم الباطلةِ .

ويقال لهم جميعًا ، مع ٱختلافِهم الذي ذكرناهُ في معنى الصِّرْفَةِ وإيقافهم على أنَّهم يَقدرونَ على معارضةِ القرآنِ بمثلِهِ وما هو أوجز وأفصح وأحسن منه : إذا كان المعجزُ هو الأمرُ الخارقُ للعادةِ [١٣٨أ] وكان ما خَرَقَ اللهُ ، تعالى ، به العادةَ إنَّما هو صرفهم وشغلهم بضروبِ الشواغِلِ والصَّوَارِفِ عن معارضَتِهِ أو بمنعِهِم مِن الاضطرارِ إلى العلمِ بطريقةِ نظمِهِ وبلاغتِهِ وخلق لا يكون نفسُ القرآنِ هو المعجزُ للرسولِ ، عليه السلامُ ، وإنّما المعجزُ شيءٌ غيره ومنفصلٌ عنه أو في حكمِ المنفصلِ منه . فالمنفصلُ عنه هو الشواغلُ والصَّوَارِفُ وصرفُ الدَّوَاعِي إلى معارضَتِهِ ، لأنَّه بذٰلك خَرَقَ عادَتَهم على قولِ مَن قال ذٰلك منكم . والذي هو في حكمِ المنفصلِ منه أنَّه لم يضطرّهم إلى العلمِ ببلاغَتِهِ ونظمِهِ على قولِ مَن قال منكم : إنَّ العلمَ بالبلاغاتِ ضرورةٌ لا ٱستدلالًا .

وهٰذا يوجِبُ على القولينِ أن يكونَ نفسُ القرآنِ ليس بمعجزٍ ، كما أنَّ حركةَ يدِ النبيِّ ، عليه السلامُ ، ونطقَهُ إذا قال : آيتي أنَّني أتكلَّمُ وأحرِّكُ يدي ، وليس فيكم مَن يَقْدِرُ على ذٰلك أو مَن يتأتَّى منه ، إمَّا لِقِدَمِ القدرةِ أو لتشاغُلٍ منه عنه وصارفٍ وغير ذٰلك ، إنَّما هو رَفْعُ قدرِهم على النطقِ والحركةِ أو صرفهم على ذٰلك بصرفِ الدواعي والهممِ وضروبِ الشواغِلِ والقواطِعِ ، لا نفس نُطْقِ النبيِّ وحركة يدِهِ ، لأنَّ رَفْعَ قدرهم على ذٰلك وصرفهم هو الخارِقُ للعادةِ ، دون نطقِ النبيِّ وتحريكِ يده [١٣٨ب] المعتاد منه .

وإذا أجمعَ المسلمونَ على كونِ القرآنِ معجزًا ، وإنِ ٱختلفوا في جهةِ إعجازِهِ ،

وكان القولُ بالصِّرْفَةِ يُخرجهُ عن كونِهِ معجزًا ، بطلَ ما قلتُمُوهُ بطلانًا ظاهرًا .

فإن قالوا : فمثل هٰذا لازمٌ لكم ، لأنّكم تزعمونَ أنَّ جهةَ إعجازِ القرآنِ رَفْعُ قدرِهم على مثلِه ورَفْعُ قدرِهم في حكمِ المنفصلِ عن القرآنِ .

يقالُ لهم : لا يجب ما قلتُم ، لأنّنا نقولُ : إنَّ رَفْعَ إقدارِهِمْ على مثلِهِ معجزٌ ، وأنَّه في نفسِهِ معجزٌ مِن حيث كان في النظمِ والفصاحةِ والبلاغةِ بحيث لم نجد لهم عادةً بالتكلُّمِ بمثلِهِ . ويجب أن يكونَ هٰذا الإلزام لهم الذي ذكرناهُ مُتَوَجِّهًا على مَن قال : إنَّ العربَ قد كانت تتكلَّم بمثلِ بلاغةِ القرآنِ ، ولا ندري هل تكلَّمَتْ مثله أم لا ؟ غير أنَّ ذٰلك جائزٌ بينهم ، لأنَّه إذا كان ذٰلك معتادًا منهم أو يجوزُ كونُه معتادًا ، لم يكن ورودُهُ مِن جهةِ النبيِّ خرقًا لعادتِهم .

وفيما قدَّمناهُ مِن نقضِ قولِهم قبل هٰذا الفصل بلاغٌ وإقناعٌ . وهٰذِهِ جملةٌ كافيةٌ مِن القولِ في نقضِ قولِهم بالصرفةِ . وبالله التوفيق .

ثمَّ رَجَعَ بنا الكلامُ إلى ذكرِ ما نقوله في جهةِ إعجازِ القرآنِ ببديعِ نظمِهِ وقَدْرِ بلاغتِهِ .

باب ذكر خلاف الناس في هٰذا الباب

[١٣٩أ] قد ٱتَّفقَتِ الأُمَّةُ بغيرِ ٱختلافٍ بينها في كونِ القرآنِ معجزًا ، وٱخْتَلَفُوا في جهةِ كونِهِ كذٰلكَ ، ومِن أيِّ ناحيةٍ صار معجزًا ؟

فقلنا نحن والجمهورُ مِن الناسِ : إنَّ جهةَ كونِهِ معجزًا ما هو عليه مِن بديعِ النظمِ وعجيبِ التأليفِ والرَّصْفِ المُشْتَمِلِ على المعاني الصحيحةِ المعلومةِ الخارج عن جميعِ أوزانِ كلامِهم ونظومِهم التي كثرت عادتهم بالتكلُّمِ بها ، وما هو عليه مع ذٰلك من البلاغةِ وشرفِ اللفظِ على ما نُبَيِّنه مِن بعد في بابِ معنى البلاغةِ ، فهو لذٰلك معجزٌ مِن جهةِ نظمِهِ وجهةِ بلاغتِهِ .

وقد قال بعضُ القدريَّةِ : إنَّ جهةَ إعجازِهِ ما هو عليه مِن النظمِ المشتملِ على هٰذِهِ المعاني الصحيحة ، ولم يعتبر بذكرِ البلاغةِ وشرفِ اللَّفظِ .

وقال بعضهم : بل الإعجازُ فيه ما هو عليه مِن البلاغةِ والجزالَةِ ، وإن قَصَّرُوا في تفسيرِ معنى البلاغةِ ولم يحدّوها بشيءٍ يتميَّزُ به .

فالذي نقوله : إنَّه معجزٌ مِن جهةِ نظمِهِ وجهةِ بلاغتِهِ . ونحن نتكلَّمُ على كلِّ واحدٍ مِن الفريقينِ .

وقال النَّظَّامُ ومَن قال بقولِهِ مِن القدريَّةِ : إنَّ جهةَ إعجازِهِ إنَّما هو المَنْعُ مِن معارضتِهِ والصِّرفةُ عنها عند التحدّي بمثلِهِ ، فالمنعُ والصرفةُ هما المعجزُ ، دون ذات القرآنِ ، لأنَّه معتادٌ عندهم التكلُّمُ بمثلِهِ . ولعلَّهم أن يكونوا قد تكلَّموا بما **[١٣٩ب]** هو أفصح وأبلغ منه .

وقال بعضهم : إنَّه إنَّما صارَ معجزًا لِعُرُوِّهِ مع طولِهِ مِن التناقضِ والاختلافِ وبهٰذِهِ الجهةِ خَرَقَ العادةَ ، لأنَّ المعلومَ مِن عادةِ الخَلْقِ متى طَالَ كلامُ الواحِدِ إلى مثلِ

حدِّ القرآنِ دخولِ التناقضِ والاختلافِ فيه ، وما يدلّ على السَّهْوِ عن بعضِه والجهل بنقضِ بعضه لبعضٍ ، فَخُلُوُّ القرآنِ من ذٰلكَ مع طولِهِ وكثرةِ آدابِهِ وقصصِهِ وأحكامِهِ ونواهيهِ وأوامرِهِ وضربِ الأمثالِ فيه والمواعظِ وغير ذٰلك خَرْقٌ للعادةِ .

وقال بعضهم : إنَّما صارَ معجزًا مِن جهةِ مطابقَةِ أخبارِهِ في القضايا العقليَّةِ والأمورِ المعلومةِ لِمَا هي عليه في أنفسِها وقضايا العقولِ .

وحكى قومٌ مِن القدريَّةِ عن بعضِ أهلِ الحقِّ أنَّه إنَّما صارَ معجزًا مِن حيثُ كان قديمًا ، والعربُ لا تَقْدِرُ على الإتيانِ بمثلِ كلامٍ قديمٍ .

وأنَّ بعضَ أهلِ الحقِّ قال : إنَّما صار معجزًا لكونِهِ حكايةً عن كلامِ اللهِ القديم . وهذان القولانِ غير ثابِتَيْنِ عن أحدٍ مِن أهلِ الحقِّ النَّافِينَ لخلقِ القرآنِ . ثُمَّ لو ثَبَتَ ، لم يجب القولُ به لِمَا نذكرُهُ من بعد .

وقال بعضهم : إنَّما جهةُ كونِ القرآنِ معجزًا تضمّنه الاخبارَ عن الغيوبِ ممَّا كان ويكون .

وقد نقول : إنَّه معجزٌ مِن هٰذا الوجهِ على تفسيرِ ما نثبته ونذكره مِن بعد وما يرجع إليه معنى هٰذا القول . هٰذا جملةُ ما قاله الناسُ في هٰذا البابِ .

[١٤٠أ] ونحن نُفْسِدُ جميعَ ما خالَفَ قولنا ، ثُمَّ نرجعُ ، فَنُبَيِّن نحن معنى البلاغةِ ، وأنَّ نظمَ القرآنِ مخالفٌ لجميعِ نُظُومِ كلامِ العربِ والأوزانِ .

فأمَّا قولُ مَن قال : إنَّ جهةَ إعجازِهِ ما هو عليه مِن رتبةِ البلاغةِ المتجاوزةِ لبلاغاتِ العربِ ، دونَ ما هو عليه مِن النَّظْمِ ، فإنَّه قولٌ باطلٌ ، لأنَّه جامعٌ لعظيمِ البلاغةِ وعجيبِ النظمِ المفارقِ لسائرِ النظومِ ، فهو لذٰلك خارقٌ للعادةِ مِن الوَجْهَيْنِ .

فإذ قال قائلٌ : بلاغتُهُ هي الخارقةُ للعادةِ دون نظمِهِ ، أَحَالَ وكان بمثابَةِ مَن قال :

بل نظمُهُ هو الخارِقُ للعادَةِ دون بلاغتِهِ . هٰذا على أنَّ الناسَ تقول لسببِ البلاغة التي فيه خارقة للعادَةِ ، لأنَّها راجعةٌ إلى شرفِ اللَّفْظِ وجزالتِهِ وحُسْنِهِ . وكلُّ لفظةٍ بليغةٍ قد سبقت إلى التكلُّمِ بها والتواضعِ على معناها وهم المبتدئون بالنظرِ بها ، دون الآخِذ لها عنهم . فكيف يقال : إنَّ بلاغةَ اللَّفْظِ خارقٌ للعادةِ ؟ فيجب على هٰذا أن يكونَ النظمُ البديعُ الخارجُ عن أوزانِ كلامِ العربِ هو الخارقُ للعادةِ ، دون البلاغةِ . وظاهرُ هٰذا القول أَوْلَى ، ولكن ليست جزالَةُ اللفظَةِ وشرفُها فقط ، ولكن ضمّها إلى أخرى وإفرادها على وجهٍ يكونُ ، إنْ وَقَعَ في النفسِ لو أُورِدَتْ على غيرِهِ وضُمَّتْ سوى ما قرنت به على ما نبيِّنه من بعد .

[١٤٠ب] وإذا تكافأ القولانِ ، وَجَبَ أن تكون جهةُ إعجازِهِ فضل بلاغتِهِ على سائرِ البلاغاتِ ونظمه على وجهٍ وطريقةٍ تُخالِفُ سائرَ النظومِ والأوزانِ ، ومثل الذي قد جاء به في قولِ مَن قال : إنَّ الإعجازَ في بلاغتِهِ دون نظمِهِ قادحٌ في قولِ مَن قال : بل هو في نظمِهِ دون بلاغتِهِ ؛ فلا وَجْهَ للقولينِ جميعًا .

وقد بَيَّنَّا مِن قبل أنَّه لا يجوزُ أن تكونَ جهةُ الإعجازِ فيه مفرداتُ ألفاظِهِ الدائرة في سائرِ ضروبِ الكلامِ وعلى لسانِ العيِّ المُعْجِمِ والفصيحِ المُفَوَّهِ ، ولأنَّهم معتادونَ للنطقِ بكلِّ كلمةٍ منه على وجهِ الإيرادِ لها في النظمِ والنثرِ ؛ فبطل هٰذا الوجهُ .

ولا يجوزُ أن يكونَ الإعجازُ فيه معانيه الصحيحة التي اشْتَمَلَ القرآنُ عليها ، لأنَّ المعاني يشتركُ في إيرادِها والتعبيرِ عنها العَجمُ والفصيحُ والألْكَنُ وكلّ ذي عقلٍ سليمٍ .

ولا يجوزُ أن تكونَ جهةُ الإعجازِ فيه كونه منظومًا مُؤَلَّفًا فقط ، لأنَّ النظمَ والتأليفَ جارٍ على الألسنةِ قبل البعثةِ ، وذٰلك عادةٌ لهم ، فيجب لأجلِ ذٰلك أن تكونَ جهةُ الإعجازِ فيه تظهرُ على وجهٍ يُفارِقُ جميعَ الأوزانِ والنظومِ ، وقدر ما فيه من البلاغةِ

الرائقَةِ الرائعةِ المؤثِّرة في النفوسِ والأسماعِ على ما نشرحه فيما بعد مِن ضروبِ البلاغاتِ في فصولِهِ ومقاطع كلماتِهِ وتشبيهاتِهِ وضربِهِ الأمثالَ إلى غيرِ ذٰلك من ضروبِ البلاغاتِ .

[١٤١أ] فصل

وممَّا يدلُّ على أنَّ التَّحدِّي إنَّما وَقَعَ بطلبِ النظمِ المشتملِ على البلاغةِ دون نفسِ الألفاظِ الفصيحةِ البليغةِ علمُنا بأنَّ الشاعرَ والخطيبَ إذا تحدَّثا بمثلِ الشعرِ والخطابةِ ، فليس يتحدَّثانِ بنفسِ الألفاظِ الفصيحةِ ، حتَّى لو أتَى بها المُتحدِّي مفردات وغير منظومةٍ نَظْمَ الشعرِ والخطابةِ ، لم يَعدُّوهُ معارضًا للشاعرِ مِن حيث لم يأتِ بالألفاظِ الشريفةِ البليغةِ بوزنِ الشعرِ وطريقةِ الخطابةِ ، وإنَّما يكون معارضًا إذا أتى بالبلاغةِ شعرًا أو خطابةً .

وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، عُلِمَ أيضًا أنَّ النبيَّ ، عليه السلامُ ، لم يَتَحدَّ بالبلاغَةِ عارية مِن النظمِ البليغِ البديعِ الذي هو نظمُ القرآنِ . فلو أنَّهم أتوا بالألفاظِ البليغةِ الفصيحةِ على غيرِ وزنِ القرآنِ ، لم يكونوا معارضينَ له ، كما لا يُعَارِضُ الشاعرُ في شعرِهِ بأن يُؤْتَى بالألفاظِ البليغةِ عارية مِن الوزنِ وصِحَّةِ الرَّوِيِّ والقافِيةِ . فهٰذا يدلُّ على أنَّه مُتَحَدِّيًا [١٤١ب] بالبلاغةِ على نظامٍ مخصوصٍ هو نظمُ القرآنِ . وذٰلك هو الذي تَعذَّرَ وٱمْتَنَعَ عليهم . وهٰذا القدحُ داخِلٌ على مَن قال : إنَّ البلاغَةَ هي جَزَالَةُ اللَّفْظِ وحُسْنه فقط .

فأمَّا إذا قيل : إنَّه ٱستعمالُ لفظٍ لمعنى مكانَ لفظٍ عنه يسدُّ في الكشفِ عن المعنى مسدّه ، إلَّا أنَّه لا يحلُّ في الشرفِ في النفوسِ والأسماعِ محلَّ البليغِ أو أنَّه ضَمُّ لفظةٍ إلى لفظةٍ أخرى يكونانِ بالضَّمِّ بلاغةً رائعةً على ما سنبيّنه من بعد ؛ فإنَّه لا يدخلُ عليه هٰذا الكلامُ .

ويجبُ على هٰذا القولِ أن يكونَ القومُ[١] أتَوْا بمثلِ نظمِهِ مشتملًا على مثلِ معانِيهِ بغيرِ بلاغةٍ مثل بلاغةِ القرآنِ أن يكونوا قد عارضُوهُ من هٰذا الوجهِ لمساواتِهم له في

---

١ القوم : + او : مشطوب في الأصل .

النظمِ . ولو أنّهم أتوا بالبلاغةِ عارية مِن النظمِ وسَاوُوهُ فيها ، لن يكونوا قد عارضُوهُ إذا كان مُتَحَدِّيًا بكلٍّ واحدٍ مِن الأمرينِ .

وهٰذا القول ليس ببعيدٍ ، إذا قيل : نظمُه وبلاغتُه معجزٌ ، وقد تحدَّى بكلٍّ واحدٍ مِن الأمرينِ . وإن قيل : إنّما تحدَّى بهما جميعًا ، وأنْ يوردَ على طريقةٍ مِن البلاغةِ في رتبةِ بلاغتِهِ ومنظومًا مع ذٰلك مثل نظمِهِ ، لم يجز أن يكونَ مَن أتى بأحَدِ الأمرينِ معارضًا له ، كما أنَّه إذا تحدّى الشاعرُ بمثلِ شعرِهِ في بلاغةِ ألفاظِهِ وعلى وزنِهِ ورَوِيِّهِ وجَمَعَ في تحدِّيهِ [١٤٢أ] بين الأمرينِ ، لم يكن مَن أتى بمثلِ أحدهما معارضًا . وهٰذا واضحٌ ؛ فيجبُ ترتيبُ القولِ في ذٰلك على ما نزَّلْنَاهُ .

وليس لأحدٍ أن يقولَ : إن كان إنّما تحدَّاهم بنظمٍ خارجٍ عن جميعِ أوزانِهم ، فيجبُ لو أَتَى بعضُهم بكلامٍ وألفاظٍ عربيَّةٍ منظومةٍ نظمًا يُخَالِفُ جميعَ نظومِ كلامِ العربِ وأوزانِهِ أن يكون ذٰلك معارضًا للنبيِّ ، صلَّى الله عليه ، وإن كان ما أَتَى به المعارضُ رَكيكًا وخفيفًا سخيفًا ، لأنَّ النبيَّ ، عليه السلامُ ، لم يَتَحَدَّ بنظمٍ خارجٍ عن جميعِ نظومِهم غير مخصوص معنى ، وإنّما تحدَّاهم أن يأتوا بمثلِ نظمٍ يكونُ كنظمِ القرآنِ مشتملًا على المعاني والبلاغاتِ التي يشتملُ عليها القرآنُ . فإذا أتى في معارضَتِهِ بنظمٍ مخالفٍ لنظمِ القرآنِ وكان مع ذٰلك ركيكًا خفيفًا ضعيفًا ، لم تكن معارضةٌ للقرآنِ ، لأنَّه ليس على نظمِهِ ولا على بلاغتِهِ ، بل لو أنَّ سابقًا سَبَقَ إلى نظمِ كلامٍ بليغٍ مشتملٍ على معانٍ صحيحةٍ ، غير أنَّه مخالفٌ لنظمِ القرآنِ ، لم يكن معارضًا له ، لأنَّه إنَّما تحدَّى بمثلِ نظمِهِ ، لا بنظمٍ يخالفه ، وإن كان خارجًا عن جميعِ النظومِ والأوزانِ .

فإذا كان ذٰلك كذٰلك ، فالآتي بنظمٍ سخيفٍ ركيكٍ خفيفٍ يُخَالِفُ نظمَ القرآنِ وجميعَ الأوزانِ أبعد عن أن [١٤٢ب] يكون معارضًا للقرآنِ .

وهٰذا بيّنٌ في إبطالِ قولِ مَن قَدَحَ بهٰذا في أنَّ نظمَ القرآنِ معجزٌ .

فصل

وقد بَيَّنَّا قبل هٰذا بطلانَ قولِ مَن قال : إنَّ جهةَ الإعجازِ فيه الصِّرفَةُ عن معارضتِهِ ، إن جُعِلَتِ الصِّرفةُ صرفُ الدَّواعِي والقطع بالتشاغُلِ عنها أعني المعارضة ، وإن جُعِلَتِ الصِّرفةُ رفعُ العلمِ الضروريِّ بنظمِهِ ، وأشبعنا القولَ في نقضِ مذاهبِهم فيها بما يغني عن الإطالَةِ بِرَدِّهِ .

فصل

فأمَّا ما يدلُّ على فسادِ قولِ مَن قال : إنَّ جهةَ الإعجازِ في القرآنِ عُرُوُّهُ مِن التناقضِ والاختلافِ ، واَستدلاله على ذٰلك بقولِه ، تعالى : ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [٤ النساء ٨٢] ، وقوله : إنَّ العادةَ لم تَجْرِ بسلامةِ المُطِيلِ في كلامِهِ وضروبِ خطابِهِ ، وفي المُضِيفِ للكتابِ الطويلِ البالغ في الطُّولِ إلى حَدِّ طولِ القرآنِ مِن التناقضِ والاختلافِ ، حتّى لا يوجد فيه **[١٤٣أ]** ما قَلَّ مِن ذٰلك ولا ما كَثُرَ ، وإنِ اَسْتَعْمَلَ نهايَةَ التحدّي والتجوُّزِ وأَطَالَ التهذيبَ والتَّتَبُّعَ .

فصار مجيءُ القرآنِ مع طولِهِ وكثرَةِ أحكامِهِ وقصصِهِ وأمثالِهِ وتشبيهاتِهِ وفواصلِهِ ومقاطع الكلامِ فيه مع سلامتِهِ مِن التناقضِ والاختلافِ دليلًا على أنَّه كلامُ للهِ ، عزَّ وجلَّ .

ولذٰلك قال ، سبحانه : ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [٤ النساء ٨٢] ، فأحلَّ ، سبحانه ، هٰذِهِ الآية في التحدّي بإيرادِ مثله في طولِهِ عاريًا سليمًا مِن التناقضِ والاختلافِ محلَّ التَّحَدِّي بقوله : ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [١٧ الإسراء ٨٨] ، فهو أنَّنا لا يمكنُنا مِن جهةِ العقلِ أن نَدَّعِيَ أنَّنا قد

تَتَبَّعْنا كلامَ كلِّ مبطلٍ مُتَبَحِّطٍ في الكلامِ ، نثرًا كان أو نظمًا ، فلم نجده خاليًا مِن التناقضِ والاختلافِ مِن كلامِ العربِ والعجمِ وأهلِ النثرِ والنظمِ . فإذا لم يمكن معرفةُ ٱستقرار هٰذِهِ العادة في كلامِ المبطلِ في كلامِهِ وتصنيفِهِ ، لم يمكن أن يَعلمَ مِن جهةِ العقلِ أنَّ عُرُوَّ القرآنِ مِن التناقضِ والاختلافِ دليلٌ على أنَّه ليس مِن كلامِ الخلقِ ، بل مِن كلامِ مَن هو عالِمٌ بكلِّ معلومٍ ، ومَن لا **[١٤٣ب]** يجوزُ عليه الغَلَطُ والسهوُ والتناقضُ والإغفالُ ، لما لا يأمنُ مِن جهةِ العقلِ أن يكونَ في الخلقِ مبطلٌ قد سَلِمَ كلامُهُ مِن الإطالَةِ من قليلِ التناقضِ والاختلافِ وكثيرِه .

فلم يَجُزْ أن يُعلمَ بالعقلِ أنَّ خُلُوَّ الكلامِ مع طولِهِ مِن التناقضِ والاختلافِ دليلٌ على أنَّه كلامٌ لخالِقٍ غير مخلوقٍ . ومع أنَّنا لا نعلم ذٰلك عقلًا ، فإنَّنا قد عَلِمْنَا مِن جهةِ السمعِ الذي هو قوله ، عزَّ وجلَّ : ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ [٤ النساء ٨٢] .

فيعلم بعد العلمِ بأنَّ هٰذا القرآن خبرٌ مِن عندِ اللهِ أنَّ الأمرَ على ما أخبر ، سبحانه ، لامتناعِ الحلفِ والكذبِ في صِفَتِهِ .

وكذٰلك صنعنا أيضًا في آيةِ التَّحدِّي وقوله : ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [١٧ الإسراء ٨٨] ، لأنَّنا لم نَعلَمَ تَعذُّرَ الإتيانِ بمثلِهِ على الإنسِ والجنِّ بهٰذا القولِ ، وإنَّما عَلِمْنَا ذٰلك بدليلِ العقلِ وإعراضِ القومِ عن تعاطِي المعارضةِ مع طولِ التَّحدِّي والتقريعِ ؛ فَعَلِمْنَا بذٰلكَ **[١٤٤أ]** أنَّه مِنْ عِندِ اللهِ ، تعالى ، وأنَّ قولَه : ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ حقٌّ وصِدْقٌ مطابقٌ لِمَا عَلِمْنَاهُ بدليلِ العقلِ والتَّأَمُّلِ مِن تَعَذُّرِ مِثْلِهِ على العربِ .

ولو أنَّ مُقْتَصِرًا ٱقْتَصَرَ على أنَّ الإنسَ لا تأتي بمثلِهِ ، ولا يمكنها ذٰلك على هٰذِهِ

الآيةِ ، لقيلَ له : بل الإنسُ والجنُّ يَقدرونَ على ذٰلك ؛ فما الدليلُ على صدقِ هٰذا القول ؟

فَعُلِمَ بذٰلك أنَّ هٰذا الخبر مِن اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، مؤكِّدٌ لِمَا عَلِمْنَاهُ مِن جهةِ العقلِ ، وأنَّه تَحَدَّى بنفسِ القرآنِ . وليس نفسُ التَّحَدِّي حجَّةً ، وإنّما الحجَّةُ العلمُ بِتَعَذُّرِ مثل المتحدِّي .

وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، بطل التعلُّقُ في إعجازِ القرآنِ بهٰذا .

فإن قيل : أفتعلمون بقوله : ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [٤ النساء ٨٢] أنَّ عادةَ المُطِيلِينَ في التصنيفِ والكلامِ ٱمتناع خُلُوِّ كلامهم من التناقضِ والاختلافِ .

قيل : أَجَلْ نَعلم أنَّ هٰذا هو العادةُ في كلامِ الخَلْقِ بهٰذا الخبرِ ، لا باختيارِ أحوالِ جميع المُطِيلِينَ ، وعلمُنا بذٰلك عقلًا ، غير أنَّه لا يعلم بهٰذا الخبرِ أنَّ هٰذِهِ عادة الخلْقِ في الإطالةِ إلَّا بعد العلمِ بأنَّ القرآنَ معجزٌ ، وأنَّه واردٌ مِن قِبَلِ اللهِ ، تعالى ؛ فَصَحَّ بذٰلك ما قلناهُ .

وإنَّما نعرفُ مِن جهةِ العقلِ قِلَّةَ الاختلافِ والتناقضِ في كلامِ بعضِ **[١٤٤ب]** المُطِيلِينَ وكثرتهُ وتتابعهُ في كلامِ بعضِهم على قَدْرِ أفهامِهم وٱجتماعِ علومِهم وشِدَّةِ تحرِّيهم وتحذّرهم وٱعتمادِ التهذيبِ والتثقيفِ لما يُوردونهُ ، فأمَّا أن يُعلمَ مِن جهةِ العقلِ أنَّه لا مطيل إلَّا وكلامه منسوبٌ بما قَلَّ أو كَثُرَ مِن الاختلافِ والتناقضِ ، فإنَّه بعيدٌ ، بل في الناسِ مَن يَدَّعِي في كثيرٍ مِن العلماءِ أنَّ جميعَ كلامِهِ وكتبِهِ ، وإن طَالَتْ سليمة مِن كلِّ تناقضٍ وٱختلافٍ ؛ فَعُلِمَ أنَّه لا يمكنُ الرجوعُ في معرفةِ هٰذِهِ العادة في كلامِ الخلقِ وٱستقرارها مِن جهةِ العقلِ .

وأيضًا ، فإنَّه يجوزُ أن يقولَ قائِلٌ : إنَّه إنَّما أرادَ ، تعالى ، بقوله : ﴿لَوَجَدُواْ فِيهِ

ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾ [٤ النساء ٨٢] ٱختلافَ النظمِ والبلاغةِ التي قيل : إنَّه كان يجبُ مع طولِهِ أنْ يوجَدَ فيه الجزلُ الرَّصِينُ والخفيفُ السخيفُ والحسنُ المُسْتَحْلَى والغَثُّ الضعيفُ ، كما يوجَدُ من ذٰلك في كلامِ المُطِيلِ في شعرِهِ وخُطَبِهِ المكثر في كلامِهِ ، فيكونُ إنَّما نَفَى عنه ٱختلافَ النَّظْمِ وتفاوت البلاغَةِ . وذٰلك يوجِبُ الرجوعَ إلى أنَّ الإعجازَ فيه نظمُهُ وبلاغتُهُ .

فإذا ٱحتملَ أن يُحْمَلَ على هٰذا التأويلِ ، بطلَ التعلُّقُ بالآيةِ . والواجبُ عندنا أنَّه قد يعني ، سبحانه ، الاختلافَ في الأَمْرَيْنِ جميعًا ، في النظمِ والبلاغةِ والجزالةِ وفي التناقضِ والتنافي .

[١٤٥أ] ويقال للقائِلِ بهٰذا القولِ في إعجازِهِ : أفتقولونَ مع ذٰلك أنَّه خارقٌ لعادةِ العربِ في نظمِهِ وفصاحتِهِ وبلاغتِهِ ، كما أنَّه خارقٌ لعادةِ اليسيرِ في عُرُوِّهِ وسلامتِهِ مِن التناقضِ والاختلافِ ؟

فإن قالوا : أجل ، فقد أثبتوهُ معجزًا مِن حيث قلنا وزادوا وجهًا ثالثًا فيه وهو عُرُوُّهُ مِنَ التناقضِ والفسادِ عند النظرِ والتَّتَبُّعِ على ما وصفناهُ . وإنْ قالوا : لا ، بَيَّنَّا لهم بجميعِ ما سَلَفَ أنَّه خارقٌ لعادةِ العربِ في نظمِهِ وبلاغتِهِ . فإذا أسرتهم الحجَّة في ذٰلك ، وَجَبَ القولُ بأنَّه معجزٌ مِن جهةِ نظمِهِ ومِن جهةِ بلاغتِهِ ومِن جهةِ نَفْيِ التناقضِ والاختلافِ عنه . ولا جوابَ عن ذٰلك .

فإنْ ثَبَتَ أنَّه معجزٌ مِن حيث قالوهُ ، لم يمنعْ ذٰلك كونه أيضًا معجزًا مِن حيث قلنا ، بل فيه تسليمٌ لِمَا قلناهُ وزيادة وجهٍ آخر في إعجازِهِ ، فما نصرنا سلامة هٰذا الوجه إذا صَحَّ .

وقد ذكرنا في كتابِ الانتصارِ لصحَّةِ نقلِ القرآنِ جميعَ مَطَاعِنِ المُلْحِدَةِ وكلِّ مَن خالَفَ المِلَّةَ على القرآنِ ، وكَشَفْنَا عن فسادِ توهُّمِهم وتمويهِهم ودعواهم لتناقضِ

آياتٍ منه وٱختلافها ، وما طَعَنُوا به مِن كثرةِ التكرارِ ، وما قالُوهُ من أنَّه قد ذُكِرَ فيه أشياءُ لا يعرفها أهلُ اللغةِ ، مِن نحو قوله : ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ [٨٠ عبس ٣١] . وقولهم : إنَّ فيه ما ليس مِن لغةِ العربِ . وقولهم : إنَّ فيه كلماتٌ ملحونةٌ ، لا تجوزُ في الإعرابِ ، [١٤٥ب] وأبطلنا أيضًا قَدْحَهُمْ فيه بكونِهِ مثبتًا على غيرِ تاريخِ نزولِهِ ، وأنَّه قد قُدِّمَ منه ما يجب تأخيرُهُ ، وأُخِّرَ ما يجب تقديمُهُ .

وأفسدنا أيضًا قدحَهُمْ فيه بإنزالِ بعضِهِ متشابهًا ، مع الإخبارِ بإلحادِ قومِهِ فيه وٱتّباعِ المتشابهِ منه ، وأَبْطَلْنَا أيضًا قولَ مَن قال : إنَّ فيه تحريفًا وتغييرًا وتبديلًا وزيادةً ونقصانًا ، وأنَّه إنَّما أَثْبَتَهُ السلفُ بأخبارِ الآحادِ وشهادَةِ الاثنينِ ومَن جرى مجراهما ، وأنَّ الدَّاجِنَ والغنمَ أَكَلَ كثيرًا منه ، فضاعَ ودَثَرَ .

وأبطلنا أيضًا قولَ مَن قال : إنَّه ليس فيه ما يدلُّ على شيء بظاهرِهِ ، وأنَّ علمَ ذٰلك يجبُ أخذُهُ عن الرسولِ والإمامِ ، ولا يسوغُ أن يفسّرَه سواهما ، وما تقوله الباطنيَّةُ وتهذي به وتُمَوِّهُ في هٰذا الباب .

وٱعترضنا أيضًا على قولِ مَن زَعَمَ أنَّ القرآنَ يجبُ الإيمانُ به والتسليمُ لِصِحَّتِهِ دون معرفةِ معناه وتأويله ، وأَبْطَلْنَا أيضًا طعنَهم على القرآنِ بٱختلافِ خطوطِ المصاحفِ وٱختلافِ القراءاتِ وذِكْرِ الشَّواذِّ ، وبَيَّنَّا ما يثبتُ مِن ذٰلك وما يجبُ إبطاله ، وذَكَرْنَا قدحَهم فيه بما رُوِيَ مِن قولِهِ ، عليه السلامُ : تلك الغرانيقُ العُلَا وإنَّ شفاعتهنَّ لتُرْتَجَى إلى غيرِ ذٰلك مِن وجوهِ ٱعتراضاتِهم على صِحَّةِ القرآنِ ، وأوردناهُ في ذٰلك الكتاب وطرفًا منه في أصولِ الفقهِ بما يُغْنِي يسيرهُ الناظر فيه . إن شاء الله .

وإنَّما لم يذكر ذٰلك هاهنا ، لأنَّه ليس مِن غَرَضِنَا في وضعِ الكتابِ . فليس لأحدٍ ، إذا كان ذٰلك [١٤٦أ] كذٰلك أن يَدَّعِي وجودَ إحالةٍ وتناقضٍ وٱختلافٍ في

القرآنِ .

باب الكلام على من قال : إنّ جهة إعجاز القرآن ما تضمّنه ودلّ عليه من صحّة المعلومات والأحكام التي إذا أُعمل النظر فيها صحّت وسلمت كلّها على السبر والامتحان

ٱعْلَمُوا ، رحمكم الله ، أنَّ هٰذا الذي قالوه مِن أوضحِ الأدِلَّةِ على عظيمِ مزيةِ القرآنِ ، وأنَّه مِن كلامِ عليمٍ حكيمٍ لا يجوزُ عليه الشَّكُّ والجهلُ بشيءٍ مِن المعلوماتِ ولا الغلط في ذكرِ أَدِلَّتِهَا وطرقِها ، وأنَّه عريٌّ سليمٌ مِن كلِّ خطأ وتخليطٍ ، فأمَّا أن يكونَ لذٰلك معجزًا خارقًا للعادةِ ، فبعيدٌ .

وأحد **[١٤٦ب]** ما يدلُّ على ذٰلك أنَّ هٰذِهِ سبيلُ كلامِ النبيّ ، عليه السلامُ ، وجميع رُسُلِ اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، في الإخبارِ عن حقائِقِ الأمورِ والتنبيهِ على طُرُقِهَا والحثّ على النظرِ فيها والإخبار عن الأحكامِ الشرعيَّةِ ، ثُمَّ لم يجب متى سَبَرْنَا كلامَ النبيِّ وأخبارَهُ وتنبيهاته وذكره طرقَ الأدِلَّةِ على القضايا العقليَّةِ والشرعيَّةِ ، فوجدناهُ كلّه صحيحًا سليمًا مستمرًّا على طريقةِ النظرِ وموافقًا للأدلَّةِ أن يكونَ ذٰلك معجزًا له ، وإنَّما يدلُّ ذٰلك [على بلاغتِ]هِ[1] وحكمتِهِ .

ولذٰلك ما لو كان القرآنُ مِن كلامِ رسولِ [اللهِ ، صَلَّى][2] اللهُ عليه ، وٱدَّعى ذٰلك قولًا له على التقديرِ ، وكان قدرُ بلاغتِهِ ونظمِهِ وفصاحتِهِ ممَّا قد جَرَتْ عادةُ قومِهِ بالتكلُّمِ بمثلِهِ ، لم يَكُن معجزًا ، فدلَّ ذٰلك على أنَّ الإعجازَ منه ما خُرِقَ به العادةُ ، وإنَّما خُرِقَتْ بِقَدْرِ فصاحتِهِ وبلاغتِهِ وما هو عليه مِن النظمِ . فأمَّا تَضَمُّنُهُ الإخبارَ عن الغيوبِ ، فإنَّما معجزُ الرسولِ منه عِلْمُهُ بالغيبِ على التفصيلِ الذي لم تَجْرِ عادةُ العبادِ بِعِلْمِهِ والإصابة في مثلِهِ على ما نذكرُه مِن بَعدُ ؛ فَثَبَتَ أنَّ الإعجازَ فيه مِن

---

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

حيث قلناهُ دون جميع ما ذكرُوهُ .

فإن قالوا : إنَّ سلامَةَ القرآنِ فيما تضمَّنَهُ ذكر الأدِلَّةِ والأمثالِ والتشبيهاتِ على السَّبْرِ والامتحانِ خرقٌ للعادةِ ، [١٤٧أ] لأنَّه لا يجوزُ فيها سلامةُ مثلِهِ مع طولِهِ وكثرةِ ما تضمَّنَهُ ذٰلك مِن الخطأِ والغلطِ ، فصارت سلامتُهُ من ذٰلك خرقٌ للعادَةِ .

قيل له : ما نعرفُ أنَّ هٰذِهِ العادةَ غيرُ ثابتةٍ في كلامِ أحدٍ مِن الحكماءِ ، فبطلَ ما قُلتُم ، ولأنَّها دعوى ، تَبْطُلُ بكلامِ الأنبياءِ ، عليهم السلامُ ، وإنّما يدلُّ ذٰلك على علمِ المتكلِّمِ به وزوالِ الجهلِ والنقصِ عنه ؛ فزال ما قُلتُم .

وإذا تَدَبَّرَ العقلاءُ قولَه ، تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [٢١ الأنبياء ٢٢] وقولَه : ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [٢٣ المؤمنون ٩١] وقولَه : ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [٣٠ الروم ٢٧] وقولَه : ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [٣٦ يس ٧٩] وقولَه : ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [٣٦ يس ٨١] وقولَه : ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [٣ آل عمران ١٩٠] وقولَه : ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ﴾ إلى قولِهِ : ﴿يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ﴾ [١٣ الرعد ٤] وقوله : ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى﴾ الآية [٦ الأنعام ٧٦] وأمثال هٰذا مِمَّا نَبَّهَ فيه ، تعالى ، على الأدِلَّةِ على صِحَّةِ ما تضمَّنَهُ القرآنُ مِن ذٰلك ونَبَّهَ ودَلَّ عليه ، [١٤٧ب] وأنَّهُ مِن كلامِ عليمٍ حكيمٍ ، لا يجوزُ عليه الجهلُ بشيءٍ مِن حقائقِ الأمورِ . وهٰذا أحد ما يدلُّ على فَضْلِ القرآنِ على كلامِ الخلقِ ، وإن لم يَكُن معجزًا مِن هٰذِهِ الجهةِ ، وإنّما كان كذٰلك من حيثُ ذكرناهُ .

باب إبطال قول من حكى أنّ جهة كون القرآن معجزًا كونه قديمًا

ٱعْلَمُوا ، وفَّقَكُم الله ، أنَّ القدريّةَ لَمَّا ٱسْتَدَلَّتْ على خلقِ كلامِ اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، بأنَّ الرسولَ ، عليه السلامُ ، تَحَدَّى العربَ بأَن تَأْتِيَ بمثلِهِ ، دَلَّ ذٰلك على أنّه مقدورٌ للهِ ومخلوقٌ وأنَّ له مثلًا يقدرُ ، سبحانَهُ ، عليه .

قالوا : لأنّهم ، لو قالوا له : ليس هٰذا من كلامِ اللهِ ولا مِمَّا أنزلَهُ عليك ، وإنَّما هو مِن كلامِ بعضِ البُلَغَاءِ الذين قد ٱنتهوا في حدِّ البلاغَةِ إلى الغايةِ القُصْوَى ، وإلَّا فإنْ كان مِن كلامِ رَبِّكَ ، فَٱسألهُ[1] أن يُنْزِلَ عليكَ مِثْلَهُ وأمثالَهُ ، فكان لا يَخلُو[2] عِندَ ذٰلك مِن أن يكونَ ، تعالى ، قادرًا على مثلِهِ أو غَيْرَ قادرٍ ؛ فإن كان على ذٰلك قادرًا ، وجَبَ أنَّ للقرآنِ مثلًا مقدورًا وأن يكونَ لذٰلك مُحْدَثًا مَخلُوقًا ، لأنَّ ما له مِثْلٌ [١٤٨أ] مخلوقٌ لا يكونُ إلَّا مخلوقًا . وإن كان القديمُ ، تعالى ، لا يقدرُ على مثلِهِ ، لو طالبُوهُ بهٰذِهِ المطالبة ، وجَبَ أن يصيرَ محجوجًا وأنْ يقعَ الشَّكُّ واللَّبْسُ فيما ٱدَّعَاهُ مِنْ أنّه مِنْ عِندِ اللهِ .

فقال لهم شيخُنا أبو الحسنِ ، نَضَّرَ الله وَجْهَهُ ، وغيرُه : إنَّ رسولَ اللهِ ، صلَّى اللهُ عليه ، لَمَّا تَلَى عليهم كلامَ اللهِ ، سمعُوهُ مَتْلُوًّا وسمِعُوا التلاوةَ له وأخبرَهم أنَّ المَتْلُوَّ[3] مِن كلامِهِ لا مِثْلَ له ؛ فقالوا : بل له مِثْلٌ ، وهو مِن قولِ البَشَرِ وأساطِيرِ الأوَّلِينَ وإفْكٌ أَتَى به إلى أمثالِ ذٰلك ؛ فلَمَّا ٱدَّعوا هٰذا الباطلَ ، قال لهم : فأتوا بمثلِهِ ، إن كان له مِثْلٌ ، كما تَدَّعُونَ وكان مِن قِبَلِ البَشَرِ وسِحْرًا يُؤْثَرُ ؛ فتحدَّاهم بمثلِهِ لاعتقادِهم أنَّ له مثلًا .

---

١ فاسأله : فسئله ، الأصل .

٢ يخلو : يخلوا ، الأصل .

٣ المتلو : المتلوا ، الأصل .

فأمّا هو ، فقد قال ، عليه السلامُ : إنّه لا مِثْلَ لكلامِ اللهِ ، تعالى ، المقروءِ المَتْلُوّ .

قال : وهٰذا جارٍ مَجرَى تحدِّيهِ الكفّارَ بإقامَةِ البرهانِ على كفرِهِمْ لَمّا ٱدَّعوا أنَّه حقٌّ وصدقٌ ، فقال : ﴿هَاتُواْ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [٢ البقرة ١١١] ؛ فلو قالوا له : ما نقدرُ نحن على إقامةِ برهانٍ على الكفرِ ، فأَقِمْ أنتَ عليه برهانًا ، إن كنتَ على ذٰلك قادرًا ، وإلّا فقدِ ٱسْتَوَتْ حالُنا وحالُكَ في أنّه لا قدرةَ لنا على إقامةِ برهانٍ على الكفرِ ، لم يَكُن ، تعالى ، ورسولُهُ ، عليه السلامُ ، [١٤٨ب] بذٰلك مُحْجُوجِينَ ، لأنّهما أخبرا بأنَّ الكفرَ باطِلٌ . ومُحالٌ قيامُ برهانٍ عليه ، وإنّما تحدّاهُم لِدَعْوَاهُمْ أنّه حقٌّ وصِدْقٌ .

وعلى هٰذا وَرَدَ قولُهُ : ﴿فَإِن كَانَ لَكُمْ كَيْدٌ فَكِيدُونِ﴾ [٧٧ المرسلات ٣٩] وقولُه : ﴿أَيْنَ شُرَكَاءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [٢٨ القصص ٧٤/٦٢] ؛ فلو قالوا : ما نقدرُ على إكادَتِكَ والإتيانِ بشريكٍ لَكَ ، فَكَذِّبْ نَفْسَكَ وَأْتِ لها بشريكٍ[١] ، إن كُنتَ على ذٰلك قادرًا ، لم يَكُن بذٰلك محجوجًا ، لأنّه قد أخبَرَ بٱستحالَةِ الكيدِ والشريكِ عليه .

وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، بطل التعلُّقُ في خلقِهِ بوقوعِ التَّحَدِّي بمثلِهِ .

---

١ بشريك : سريک ، الأصل .

فصل

وَٱعْلَمُوا أنّه لا يجوزُ أن يقولَ قائلٌ : إنَّ اللهَ ، سبحانه ، تَحَدَّاهُمْ بمثلِ كلامِهِ القديم ، دون أن يقولَ أنّهم قد سمعوا ذٰلك الكلام القديم عند التلاوةِ له ، وأنّهم أدركوا التلاوةَ والمَتْلُوَّ جميعًا وتحدُّوا بمثلِهِمَا . فأمَّا إذا لم يَقُلْ أنّهم سمعوا المعبَّرَ عنه ، وأنّهم سمعوا العبارةَ ، ٱستحالَ القولُ بأنّهم تحدُّوا بمثلِ شيءٍ لم يسمعوهُ . والأَوْلَى عندنا أنّهم إنّما سمعوا العبارةَ دون المعبَّرِ .

وأحد ما يدلُّ على ذٰلك قيامُ الدليلِ على مخالَفَةِ كلامه القديم لسائرِ أجناسِ الأصواتِ ، وأنّه مع ذٰلك مدركٌ بحاسَّةِ السمعِ . فلو سمع كلام الله القديمِ مع العبارةِ عنه ، لوجَبَ أن يَعْلَمَ السَّامِعُونَ لهما أنّهم قد أدركوا شيئينِ مختلفينِ ، كما يفرّقُ السامعُ بين العربيَّةِ والأعجميَّةِ [١٤٩أ] وصوتِ العودِ ونَقْرِ الطابةِ[1] وكلّ مسموعينِ مختلفينِ ومدركينِ على صِفَتَيْنِ مختلفتينِ .

وإنّما يَلْتَبِسُ على المدركِ الصوتانِ ، فيظنُّ أنَّهما صوتٌ واحِدٌ إذا كانا مِثْلَيْنِ مشتبهي الصورة . فأمّا إذا كانا مختلفينِ ، فلا شبهةَ على المدرِكِ لهما في أنّه مدرِكٌ لشيئينِ مختلفينِ . وكذٰلك القولُ في كلِّ مدركينِ مختلفينِ بحاسَّةٍ مِن الحواسِّ .

وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، ثَبَتَ أنَّ العربَ ، إنّما أَدْرَكَت العبارةَ عن كلامِ اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، وبمثلِها وفي بلاغَتِها وفصاحَتِهَا ونظمِها تُحُدُّوا دون ما حكي عبارة عنه ، وإنّما جَعَلَ اللهُ ، سبحانه ، العبارةَ عنه بهٰذِهِ الصفةِ مِن البلاغةِ والنَّظْمِ ليكونَ آيةً للرسولِ ، عليه السلامُ . ولو جَعَلَهُ أبلغ وأفصح من ذٰلك ، لجازَ وصَحَّ على ما نُبَيِّنهُ من بعد . هٰذا هو الذي يجبُ الاعتمادُ عليه .

---

١ الطابة : الطابت ، الأصل .

ولا يجوزُ على التَّحْقِيقِ أن يُقالَ : إنَّ العبارةَ عن كلامِهِ ، تعالى ، حكايةٌ له . وإن قيلَ ذلك ، فعلى طريقِ المجازِ ونعني به أنَّه عبارةٌ عنه وتلاوةٌ له ، وإنّما آمتنَعَ كونُ العبارةِ عنه حكايةً له ، لأجلِ أنَّ الحكايةَ في وضعِ اللُّغَةِ يجبُ أن تكونَ مثل المحكيِّ أو مقاربًا له . فلذلك يقالُ : حكيتُ خطَّ فلانٍ ومشيتَهُ وركبتَهُ ، إذا فعلتُ مثل ذلك أو ما يقاربهُ .

فإذا ثَبَتَ أنَّه لا مثلَ لكلامِهِ ، تعالى ، من المخلوقاتِ **[١٤٩ب]** على ما بَيَّنَّاهُ في بابِ نَفْيِ خلقِ القرآن ، بطل كونُ العبارةِ حكايةً له ؛ فيجبُ تنزيلُ ذلك على ما قلناه .

باب الكلام على من يحكى عنه من أهل الحقّ أو غيرهم أنّ جهة إعجاز القرآن كونه عبارة عن كلام الله ، تعالى

فأمَّا القولُ بأنَّه إنَّما يكونُ معجزًا من حيثُ كان عبارةً عن الكلامِ القديمِ ، فإنَّه قولٌ باطِلٌ مِن وجوهٍ . أحدها أنَّه كان يجبُ أن تكونَ العبارةُ عنه على وجهِ الاحتذاءِ والحفظِ معجزًا . لأنَّها وإن كانت كذٰلك ، فهي عبارة عنه ، كما أنَّ العبارةَ المُبتَدَأَة عنه عبارةٌ عنه ؛ فلمَّا اتُّفِقَ على أنَّ العبارةَ على وجهِ الاحتذاءِ والحكايةِ ليس بمعجزٍ ، بطلَ أن تكونَ العبارةُ عنه على سبيلِ الابتداءِ معجزًا من حيث كانت عبارة عنه ، وإنّما يكونُ معجزًا لِمَا تَضَمَّنَهُ مِن قَدْرِ الفصاحةِ والنظمِ .

فإن قالوا : إنَّما تكونُ العبارةُ عنه معجزًا إذا كانت بِقَدْرِ سورةٍ في براعَتِها وبلاغَتِها ونَظْمِها على وجهٍ [١٣١ب] الابتداءِ بذٰلك دون الحفظِ والحكايةِ ، نَقَضُوا قولَهم وعادوا إلى أنَّ جهةَ الإعجازِ ما هو عليه مِن النظمِ والبلاغةِ ، لا لكونِهِ عبارةً عن كلامِ اللهِ ، عزَّ وجلَّ .

فصل

ومِمَّا يدلُّ أيضًا على فسادِ هٰذا القول علمُنا بأنَّه ، تعالى ، لو جَعَلَ العبارَةَ عنه تبدأ وتقدّرُ من البلاغةِ قد جرت عادةُ العربِ بالتكلُّمِ بمثلِهِ ، لم يكن معجزًا ، وإن كان عبارةً عن كلامِهِ .

وكذٰلك لو جَعَلَ العبارةَ عن كلامِهِ بِنَظْمِ الشعرِ الذي في قُدَرِهِمْ مثله ، لم يكن معجزًا ، وإن كان عبارةً عن كلامهِ حتّى إذا جَعَلَهُ بصفةِ ما ذكرناهُ ، صار لذٰلك معجزًا .

ويدلُّ على ذٰلك أيضًا أنَّ التوراةَ والإنجيلَ وكلَّ كتابٍ أَنْزَلَهُ اللهُ ، تعالى ، عبارة عن كلامِهِ ، كما أنَّ العربيَّ عبارة عن كلامِهِ ، وإن لم تكن العبرانيَّةُ والسريانيَّةُ والنبطيَّةُ معجزًا لكونِهِ عبارة عن كلامِهِ ، فَوَجَبَ أن يكونَ المعجزُ ممَّا هو عبارة عن كلامِهِ ما آختصَّ بما ذكرناهُ من البلاغةِ والنظمِ لاختصاصِهِ بذٰلك ، لا لكونِهِ عبارةً عن الكلامِ القديمِ .

يتلوه : ويدلُّ على بطلانِ هٰذا القول . وصلَّى الله على محمَّد النبيّ وعلى آله وسلَّم .

[١٣٠ب] ...[1]

١ ظهر هذه الورقة كلّه بياضٌ في الأصل على أنّه فاصل بين الجزء المنتهي وبين الذي يليه .

[١٣١أ]

الثالث عشر

من كتاب النبوّات

من هداية المسترشدين والمقنع في معرفة أصول الدين

تصنيف القاضي الجليل

أبي بكر محمّد بن الطيّب الأشعريّ

رضوان الله عليه

[١٣١ب]

بسم الله الرحمن الرحيم

ويدلُّ على بطلانِ هٰذا القول أيضًا أنَّه يجبُ أن يكونَ الحرفُ والحرفانِ والكلمةُ والكلمتانِ وما قصرَ عن قَدْرِ سورةٍ مِن القرآنِ معجزًا لكونِه عبارةً عن كلامِ اللهِ ، فلمَّا [...][١]ما يقدرون عليه ممَّا قصرَ عن قَدْرِ سورةٍ [...][٢]وعن كلامِ اللهِ ، سبحانه ، كما أنَّ السورةَ [...][٣]قصرَ عنها ، وهو مع ذٰلك ليس بمعجزٍ [...][٤]معجزًا من حيثُ كان عبارةً عن الكلامِ [...][٥]إنَّما يكونُ معجزًا لاختصاصِهِ بال[...][٦]البلاغة والفصاحة ، وإلَّا وَجَبَ أن [...][٧]بقليلِ النَّزْرِ من العبارةِ عنه والطويلِ [الكثيرِ .

كلُّ] هٰذا يوضحُ أنَّه لا يجوزُ أن تكونَ العبارةُ كلام اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، معجزًا مِن حيثُ كانت عبارةً عنه ، وإنَّما يكونُ معجزًا من حيثُ وصفناهُ وبَيَّنَّاهُ .

---

١ انهدامة في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ انهدامة في الأصل .

٤ انهدامة في الأصل .

٥ انهدامة في الأصل .

٦ انهدامة في الأصل .

٧ انهدامة في الأصل .

باب الكلام في أنّ القرآن معجز من حيث آشتمل على الأخبار عن الغيوب

[١٥٠أ] آعْلَمُوا ، وفّقكم اللهُ ، أنّه لا خِلَافَ بين الأُمَّةِ في أنَّ إخبارَ البشرِ عن الغيبِ الذي لا يجوزُ آتِّفَاقُ الإصابَةِ في مثلِهِ مِن جهةِ الظَّنِّ والتخمينِ أنّه معجزةٌ لمَن خَبَّرَ بذٰلك . وسواء كان الإخبارُ عنه مِن كلامِهِ أو مِن كلامِ اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، وسواء كان فيه مِنَ البلاغةِ والنظمِ البديعِ ما في القرآنِ أو لم يكن كذٰلك ، بل بكلامٍ قد جَرَتِ العادةُ بالتكلُّمِ بمثلِهِ ، لأنَّ الإعجازَ مِن ذٰلك إنَّما هو عِلْمُ النبيّ ، صَلَّى اللهُ عليه ، بما يُخبِرُ به دون نفسِ الخبرِ ، إن كان مِن قولِهِ أو قولِ اللهِ ، عزَّ وجلَّ .

والدليلُ على وجوبِ كونِ العلمِ بذٰلك معجزًا هو أنَّ ما يُخبِرُ عنه المخلوقُ على ضربَيْنِ . ضربٌ منه خبرٌ عن علمٍ ويقينٍ وضربٌ آخرُ يقعُ الخبرُ عنه عن ظَنٍّ [وتخمينٍ][1] وعلمٍ بمستقرِّ العادةِ أنّه لا يجوزُ آتِّفَاقُ الصُّدَفِ [فيه][2]، فيَمْنَع ما يُخبِرُ عنه الظانُّ والمُخَمِّنُ ، وأنّه لا يجوزُ أيضًا أن يقعَ [عِلْ]مُ[3] الخبرِ عن الأمورِ الغائبةِ على وَجْهِ التفصيلِ ، فَيَتَّفِق لهم الإصابةُ فيه ، وإنّما يُصِيبُ المُخَمِّنُ والحادِسُ في القليلِ مِن أخبارِهِ ويُخطِئ في الكثيرِ منها . وما يَتَّفِقُ له الإصابةُ فيه لا يتناوَلُ المخبر على جهةِ التفصيلِ وقدر ما يَعْلَمُهُ الناسُ مِنَ الأمورِ المستقبليّةِ التي تكونُ إنَّما هو ما جَرَتْ به العادةُ وعُلِمَ آستمرارُهُ على وتيرةٍ واحدةٍ ، نحو العلمِ بخروجِ الزَّرْعِ عِندَ البَذْرِ وتعاقُبِ الليلِ والنهارِ ومجيءِ الحَرِّ والبردِ في زمانِهما وخُرُوجِ الثمارِ في أَوَانِهَا **[١٥٠ب]** وطلوعِ الشمسِ مِن مشرقِها وغروبِها في مغربِها وأمثالِ ذٰلك ممَّا قد جَرَتِ العادةُ به وآستمرَّتْ .

---

١ انهدامة في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

فأمّا أن يَعْلَمُوا حدوثَ الأمورِ المستقبلةِ التي لم تَجْرِ عادةٌ بحدوثِها ، فإنَّهُ مُحالٌ ، وإنّما يَعْلَمُ الناسُ حدوثَ ما يَحْدُثُ مِن أكثرِ ما ذكرناهُ على جهةِ الجُمْلَةِ دون التفصيلِ . فأمّا أن يَعْلَمُوا قَدْرَ ما تُرِيعُهُ الأرضُ وعددَ ما يَحْمِلُهُ الشجرُ والنخلُ وتفصيلَ مقادِيرِ ما يَحْدُثُ مِنَ الحَرِّ والبردِ وأيَّ يومٍ يَنْقُصُ وأيَّ يومٍ يَزِيدُ إلى أمثالِ هٰذا من التفصيلِ ، فإنَّه مُحالٌ آتِّفَاقُ الإصابةِ فيه على جهةِ التَّخْمِينِ في مستقرِّ العادةِ . وهٰذِهِ حالُ إصابةِ الأطبّاءِ والمُنَجِّمِينَ والكهنةِ .

فأمّا المُنَجِّمُونَ ، فخَطَاؤُهُمْ أكثرُ [وقوعًا مِ]نهُم[1]، وإنّما يُصِيبُونَ الكثيرَ من الكُسُوفَاتِ وتسييرِ النجومِ وَتَنَقُّلِ الكواكبِ في المَسَارِ . وذٰلك أمرٌ معتادٌ ، يَجرِي مَجرَى عِلْمِ مَن ليس بمنجِّمٍ بطلوعِ الشمسِ وغروبِها .

فأمّا أحكامُهم بالموتِ والحياةِ والصِّحَّةِ والسُّقْمِ والرُّخْصِ والغلاءِ والهيجِ والسكونِ وإراقةِ الدماءِ وسكونِ الدهماءِ والفقر والغنى وأمثالِ ذٰلك ، فالخطأُ فيه أبدًا أكثرُ وصوابُهم فيه أَقَلُّ .

وإن حَكَمُوا عند مقابلةِ بَيْنَ كوكبَيْنِ أو تربيعِ كوكبٍ وتسديدِهِ[2]ونظرِهِ وكونِ الوتدِ تَحتَ الأرضِ وفَوْقَها[3]وأمثال هٰذا ، فإنَّما يحكمُونَ بحدوثِ أمرٍ على جهةِ الجُمْلَةِ دون التفصيلِ ، وربَّما كانَتِ الجملةُ وكثيرٌ ما لا يكونُ ، وربَّما حكموا بشروطٍ [١٥١أ] يشرطُونَها ، لا يعلمُونَ أنَّها تحصلُ أم لا ؟

وقد بَيَّنَّا جميعَ هٰذا وتَقَصَّيْنَا الكلامَ فيه عليهم في جميعِ الأبوابِ المتعلِّقةِ بصنعتِهم في كتابِ دقائقِ الكلامِ والردِّ على مَن خَالَفَ الحقَّ مِنَ الأوائِلِ ومُنْتَحِلِي الإسلامِ

---

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ وتسديسه : وتسدبده ، الأصل .

٣ وفوقها : وفوقه ، الأصل .

بما يُغْنِي يسيرُهُ النَّظَرَ فيه ، إن شاء الله .

فأمّا الأطباءُ ، فكُلُّهم مُجْمِعُونَ على أنّهم يُعَالِجُونَ ويَصِفُونَ على وجهِ التَّخْمِينِ والعملِ على العاداتِ في كثيرٍ مِن ذٰلك . وكلُّهم يقولُونَ : إنَّ الطِّبَّ إنّما هو مقابلةُ الضِّدِّ بِضِدِّهِ . وهٰذا قدرٌ ، يَعْلَمُهُ كلُّ أَحَدٍ بمجَرْيِ العادةِ .

فإذا قيل لهم : تعلمُونَ كَمِّيَّةَ ما عَرَضَ مِنَ الحُمَّى والبرودةِ حِينَ تُقَابِلُونَهُ بمثلِهِ وما يَرْفَعُهُ ويُزِيلُهُ .

قالوا : إنّما نُقَدِّرُ ذٰلك ظنًّا وتخمينًا .

فأمّا خبرُ الكاهِنِ ، فإنَّه أيضًا إنّما يُخبِرُ عن الجُمْلَةِ ويُخَمِّنُ في أكثرِ ما يُخْبِرُ به وما يُصِيبُ فيه بِذِكْرِهِ على وجهِ الجملةِ دون التفصيلِ . ولا بُدَّ أن يَجعلَ اللهُ ، سبحانَهُ ، آيةَ تُبَيِّنُهُ مِن جهةِ الخبرِ إخبار له عن غيوبٍ على جهةِ التَّفْصِيلِ الذي لا يجوزُ إصابةُ طبيبٍ ولا كاهِنٍ ولا مخمِّنٍ ومُنَجِّمٍ في مثلِهِ ، نحو أن يقولَ : يدركُ الزرع وَقْتَ كذا ويريعُ كذا وكذا قفيزًا وحبّةً ، وهٰذِهِ النخلةُ تَحمِلُ في العامِ المقبلِ كذا وكذا بُسْرَةً ، ويُحْدِثُ اللهُ ، تعالى ، في يومِ كذا وكذا بَرْدًا شديدًا زائدًا مفرطًا ، يموتُ منه كذا وكذا نفسًا ، ويَحْدُثُ يَوْمَ كذا في وَقْتِ **[١٥١ب]** كذا حَرٌّ مُتْلِفٌ ، يموتُ منه كذا وكذا آمرأةً وكذا وكذا رجلًا ، ويخبرُ بما يُضمِرُهُ الإنسانُ وما أَكَلَهُ وآدَّخَرَهُ وما ينطوي عليه ضميرُهُ على وجهِ التفصيلِ ، ويخبرهُ بما يُخَبِّئُهُ[١] ويكتمُهُ بتفصيلِ أجناسِهِ وعددِهِ وموضعِهِ ووقتِ خَبْئِهِ وحين إخراجِهِ له ورَدِّهِ إلى أمثالِ هٰذا من التفصيلِ الذي لا يجوزُ في مستقرِّ العادةِ إصابةُ حادِسٍ فيه .

وإنّما صارَ إخبارُ الرسلِ ، عليهم السلامُ ، عن هٰذِهِ الغيوبِ آيةً معجزةً لهم لأجلِ عِلْمِنا بآستحالَةِ إدراكِ الخَلْقِ لعِلْمِ ذٰلك ، لأنَّه ليس مِمَّا يُعْلَمُ ضرورةً ، فيشتركُ

---

١ يخبّئه : يخباه ، الأصل .

النّاسُ في عِلْمِهِ ، ولا هو مِمَّا عليه دليلٌ ، تُنَالَ معرفتُهُ بالنظرِ في دليلِهِ ، ولم تَجْرِ العادةُ بالإصابةِ في مثلِهِ على وجهِ التَّخْمِينِ ، فيعلم بذٰلك أنَّ النبيَّ المُخْبِرَ عن هٰذِهِ الأمورِ إنَّما يُخبِرُ بها عن اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، وأنَّه قد أَعْلَمَهُ ذٰلك وأَطْلَعَهُ عليه بالوَحْيِ ، وأنَّه لا يجوزُ أن يعلمَهُ إلَّا علَّامُ الغيوبِ ومَنْ أَطْلَعَهُ عليه . ولذٰلك قال ، تعالى : ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [٧٢ الجنّ ٢٦-٢٧] وقال : ﴿وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [٣١ لقمان ٣٤] وقال : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ﴾ [٣١ لقمان ٣٤] في أمثالِ هٰذِهِ الآياتِ والأخبارِ .

فإذا أخبرَ الرسولُ عن نَبَإٍ في بُطُونِ الحوامِلِ وعن ما يَكْتَسِبُهُ النّاسُ وما يكونُ مِنَ الجماعاتِ والآحادِ وما يحدثُ من تفصيلِ البِدَعِ والاختلافِ [١٥٢أ] والاتِّفاقِ ، عُلِمَ بذٰلك أنَّه إنَّما يُخبِرُ عن اللهِ ، تعالى ، عَلَّامِ الغيوبِ ، وأنَّه لم يُطْلِعْهُ على ذٰلك ويَأْمُرْهُ بالإخبارِ عنه إلَّا لِيَجْعَلَ ذٰلك آيةً وأَمْرًا مِن جهتِهِ خارِقًا للعادةِ . وهٰذا واضِحٌ في دلالَةِ الإخبارِ عن الغيوبِ على صِدْقِ الرسولِ ، عليه السلامُ ، وثبوتِ نبوَّتِهِ .

وقد عُلِمَ أنَّه ، عليه السلامُ ، لم يُعْرَفْ بِصُحْبَةِ المُنَجِّمِينَ والكهنةِ ومداخلةِ الأطبّاءِ ودرسِ الكُتُبِ ولقاءِ الأَحْبَارِ والرهبانِ ، فيكون بتلبيسِهِ بذٰلك وٱستكثارِهِ منه ملقيًا للشبهةِ في أمرِهِ . ولذٰلك قال ، سبحانَهُ : ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [٢٩ العنكبوت ٤٨] وقال : ﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا﴾ [١١ هود ٤٩] وقال : ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا﴾ [٢٨ القصص ٤٦] في أمثالِ هٰذِهِ الآياتِ ؛ فإخبارُهُ عن الغيوبِ على هٰذا الوجْهِ مِن التفصيلِ والإصابةِ فيها خرقٌ للعادةِ وأوضحُ دلالةً على أنَّه مُخبِرٌ عن الوَحْيِ النازِلِ عليه ؛ فثَبَتَ بذٰلك ما قلناه .

فصل

فإن قال قائلٌ : فلِمَ لا يجوزُ أن يكونَ قد ٱتَّفقَتِ الإصابةُ في جميعِ ما أَخبَرَ عنه مِن الماضي والمستقبلِ ؟ وإن أخبرَ عن ظنٍّ وتخمينٍ ، فمِنْ أينَ أنَّه لا بُدَّ أن يكونَ ذٰلك عن وحيٍ ؟

قيل له : قد بَيَّنَّاهُ مِن قَبلُ ، وأنَّ ذٰلك ممَّا يمتنعُ في العادةِ ، وإن كانَ في المُمْكِنِ مِن جهةِ العقلِ ٱتِّفاقُ الإصابةِ في ذٰلكَ ، غيرَ أنَّه مِمَّا لم تَجْرِ عادةٌ به ، فيجبُ مَنْعُهُ ، كما يجبُ مَنْعُ كلِّ ما لم تَجْرِ به العادةُ .

على أنَّه لو ٱتَّفقَ له الإصابةُ [١٥٢ب] في كلِّ ما يُخبِرُ عنه عن ظنٍّ وتخمينٍ ، وإن كانت أخبارًا كثيرةً مُتَّصِلَةً عن الأمورِ على جهةِ التفصيلِ ، لَوَجَبَ أن تكونَ إصابَتُهُ فيها مِن جهةِ الظنِّ خرقًا للعادةِ أيضًا وأمرًا عجيبًا ، قد خُصَّ وأُفْرِدَ به ، لأنَّ العادةَ لم تَجْرِ بالإصابةِ في ذٰلكَ عن تخمينٍ ، ولكن قد أَخبَرَ ، صَلَّى الله عليه ، أنَّه إنَّما يُخبِرُ بذٰلكَ عن الوحيِ والتوقيفِ ؛ فوَجَبَ القولُ بذٰلكَ .

فإن قيل : ومن أين يُعْلَمُ أنَّ الإصابةَ في مثلِ ذٰلكَ لم تَجْرِ به عادةٌ ؟ وما أنكرتُم مِن ٱتِّفاقِ ذٰلك لكثيرٍ مِن الناسِ ، وإن لم يَظْهَرْ ذٰلك ويُعْلَمْ ؟ لأنَّكم لم تَسْتَقْرِئُوا[١] أحوالَ الناسِ المُخْبِرِينَ مِمَّن مضى ومِنَ الموجودينَ ؛ فلعلَّ كثيرًا مِن الناسِ قد ٱتَّفقَ لهم مِثْلُ هٰذا .

قيل له : هٰذا باطِلٌ مِن وجهَيْنِ . أحدُهما أنَّ ذٰلك لو كان كذٰلك ، لَوَجَبَ أن يعلنَ ويظهرَ وتحصلَ الأخبارُ عنه والحديثُ به ، لأنَّه مِمَّا يكثرُ التعجُّبُ منه وتَدْعُو الدَّوَاعِي إليه وتَتَوَفَّرُ على ذكرِهِ واللَّهْجِ بالإخبارِ عنه ، لأنَّه قد عُلِمَ بالعادةِ تَوَفُّرُ الدَّوَاعِي على إصابةِ مُنَجِّمٍ في حكمِهِ وطبيبٍ في صفتِهِ وكاهنٍ يُخبِرُ بخبرٍ أو ٱثنينِ

---

١ تستقرئوا : تسعروا ، الأصل .

على جهةِ الجملةِ ، وأنَّ ذٰلك ممَّا لا ينكتمُ ، فيجبُ أن يكونَ توفُّرُ الدَّوَاعِي على الحديثِ بالأخبارِ الكثيرةِ عن الغيوبِ على جهةِ التَّفْصِيلِ أَشَدَّ تَوَفُّرًا وأقربَ إلى الظهورِ والانتشارِ والحديثِ به . وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، بَطَلَ ما قالوه .

ويَدُلُّ على ٱمتناعِ ٱتِّفَاقِ ذٰلك أنَّه قد عُلِمَ أنَّ العلمَ بذٰلكَ لا يحصلُ ضرورةً لاشتراكِ الناسِ في الضروراتِ ، ولا عليه دليلٌ يُوصِلُ النظرُ فيه إلى العلمِ به ، فلَمْ **[١٥٣أ]** يَجُزْ إدراكُ الخَلْقِ لِعِلْمِ ذٰلك ؛ فما قلناهُ مِن الجوابِ أَوْلَى ، لأنَّ السائِلَ ليس يُطالِبُ بأن يكونَ المُصِيبُ في ذٰلك عالِمًا بما أَخبَرَ عنه ، وإنَّما يلزمُ ٱتِّفاق الإصابةِ له فيه مِن جهةِ الظَّنِّ والتَّخْمِينِ . وذٰلك أمرٌ لَا يَمْتَنِعُ وقوعُهُ مِن جهةِ العقلِ ، وإنَّما يَمْتَنِعُ بالعادةِ مِن وقوعِهِ ؛ فلو كان ممَّا قد وَقَعَ وٱتَّفَقَ ، لَوَجَبَ ظهورُه والحديثُ به وإضافتُهُ إلى المُصِيبِ فيه ، ولم يَجُزْ في مُسْتَقَرِّ العادةِ تركُ نَقْلِ ذٰلك وٱنصرافُ الهِمَمِ عنه ؛ فصار ما قلناهُ وقَدَّمناهُ أَوْلَى .

فصل من الكلام في هٰذا الباب يجب الوقوف عليه

فإن قال قائلٌ : فَخَبِّرُونَا ما المعجزُ في الإخبارِ عن الغيوبِ ! أهو عندكم نفسُ الخبرِ عن الأمورِ على وجهِ التفصيلِ أو كونُ الخبرِ صِدْقًا أو وقوعُ المُخبَرِ عنه ؟

ولا يمكنكم أن تقولوا : إنَّ نفسَ الخبرِ عن ذٰلكَ المعجزِ هو نفسُ الخبرِ ممَّا يَدْخُلُ تحتَ قُدَرِ العبادِ مِثْلُهُ ويَقْدِرُ كلُّ ناطِقٍ أن يُخبِرَ بمثلِهِ .

ولا يمكنكم أن تقولوا : إنَّ كونَهُ صدقًا هو المعجزُ ، لأنَّ كونه صدقًا رجوعٌ إلى نفسِ الخبرِ أو إلى أمرٍ ، لا ينفصلُ عنه . وكيف يكونُ ذٰلك كذٰلكَ وسامِعُهُ لا يعلمُهُ صِدْقًا حينَ سماعِهِ ، ولا يمكنُهُ أن يَسْتَدِلَّ به على النبوَّةِ دون تأمُّلِ حالِ المُخبَرِ عنه في وقوعِهِ وتمامِهِ ؟ **[١٥٣ب]** فلو كان كونُه صدقًا هو المعجزُ ، لم يمكن مَنْ سَمِعَهُ أن يَسْتَدِلَّ به ، لأنَّه لا يعلمُ بنفسِهِ ولا بكونِهِ صدقًا أنَّه صدقٌ ؛ فبطلَ هٰذا الوجه .

ولا يسوغُ لكم أن تقولوا : إنَّ المعجزَ هو وقوعُ المُخبَرِ عنه ، لأنَّ ذٰلك المُخبَرَ عنه قد يكونُ أكثرُه مِن أفعالِ العبادِ ومقدوراتِهم وممَّا قد جَرَتْ عادتُهم بوقوعِ مثلِهِ وما هو من مقدوراتِ العبادِ وما هو معتادٌ ، لا يصحُّ كونُهُ معجزًا ، ولأنَّ المُخبَرَ عنه قد يكـ[ـونُ مُتَقَـ]ـدِّمًا[1] وقوعُهُ على دَعوَى النبوَّةِ بالدَّهْرِ الطويلِ ويكونُ [مُتَأَخِّرًا عَنْـ]ـهَا[2] أيضًا بالدَّهْرِ الطويلِ . وما هٰذِهِ حالُهُ لا يُعلَمُ [تَعَلُّقُهُ بدَعْـ]ـوَى[3] النبوَّة . وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، بطلَ كونُ الإخبارِ عن [الغيوبِ خارقًا للعا]دَةِ[4].

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٤ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

يقال لهم : ليس المعجزُ في الإخبارِ عن الغيوبِ شيئًا ممّا ذكرتمُوهُ ، وإنّما المعجزُ مِن ذٰلك هو خرقُ العادةِ بعلمِ النبيّ بالغيبِ واْطِّلَاعِهِ عليه على وجهٍ ، يخرقُ بكونِهِ عليه وعالِمًا به العادةَ . وعِلْمُهُ بذٰلك غيرُ جميعِ ما قُلتُم وتوهّمتُم .

وقد بَيَّنَّا مِن قَبلُ أنَّ العادةَ لم تَجْرِ بحصولِ العلمِ بذٰلك لأَحَدٍ مِن الخلقِ ، لا عن ضرورةٍ ولا عن دليلٍ ، لأنّه لا دليلَ على ذٰلك . وبَيَّنَّا أنّه لا يجوزُ في مستقرِّ العادةِ أن تحصلَ الإصابةُ فيه من جهةِ التَّخمِينِ ؛ فلو اْتَّفَقَتْ له في ذٰلك الإصابةُ ، لكانَ ذٰلك خرقًا للعادةِ .

فأمّا قولُ مَن قال : إنَّ الإعجازَ في ذٰلك قدرةُ النبيّ ، صَلَّى الله عليه ، على الصدقِ في الإخبارِ عن الغيوبِ ، فإنّه بعيدٌ ، لأنَّ مِثْلَ ذٰلك الخبرِ مقدورٌ للعبادِ ، وكون الخبرِ صِدْقًا ليس برجوعٍ إلى شيءٍ ينفصلُ عنه ، بل كونه صدقًا مِن جهةِ أنّه خبرٌ عن العلمِ بوقوعِ ما هو خبرٌ عنه ، [١٥٤أ] إنّما يرجعُ عند التحصيلِ إلى علمِهِ بوقوعِ ذٰلك واْطِّلاعِهِ عليه . وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، ثَبَتَ ما قلناه وبَطَلَ ما توهّمُوهُ .

وإذا جَعَلْنا عِلْمَهُ ، عليه السلامُ ، بوقوعِ ما أَخبَرَ عنه من الغيوبِ هو المعجزُ ، فليس ذٰلك العلمُ مُتَقَدِّمًا على دعوى النبوّةِ ولا متأخِّرًا عنها ، بل هو مقارِبٌ لها ومتعلِّقٌ بها ؛ فَبَطَلَ أيضًا تعلُّقُهم بذكرِ التقدُّمِ والتأخُّرِ .

فصل

وٱعلموا ، أَحْسَنَ اللهُ توفيقَكُمْ ، أنَّ إخبارَ النبيّ ، عليه السلامُ ، عن الغيوبِ على ضربَيْنِ . خبرٌ عن غيبٍ واقعٍ حاصلٍ ، نحو الإخبارِ عن ما حَدَّثَ المرءُ به نفسَهُ وعن ما أَكَلَهُ وٱدَّخَرَهُ وأَضْمَرَهُ ، ونحو هٰذا ممّا كانت هٰذِهِ حالهُ ، كان دلالةً في حالِ وقوعِهِ على النبوَّةِ من حيث دَلَّ على عِلْمِ النبيّ بالواقعِ الحاصِلِ .

وكذٰلك سبيلُ الخبرِ عن ما تقدَّمَ وقوعُهُ وحَصَلَ على التفصيلِ مع العلمِ بأنّه لا يَعْلَمُ ذٰلك إلّا بدراسَتِهِ الكتبَ ومداخَلَةِ أهلِ السِّيَرِ والكهنةِ وأصحابِ الأخبارِ ؛ فإذا عَلِمَ ذٰلك مَن ليس مِنْ أهلِ هٰذا الشأنِ ولا مِمَّنْ داخَلَهُمْ وعُرِفَ بعشرتِهم والأخذِ عنهم ، كان عِلْمُهُ بذٰلك خارِقًا للعادةِ .

والضربُ الآخرُ خبرٌ عن غيبٍ مستقبلٍ ، يَحْدُثُ فيما بَعدُ ؛ فهٰذا الخبرُ إنَّما يصيرُ معجزًا ودالًّا على علمِ النبيّ بما أخبرَ عنه عِندَ حدوثِ المُخبَرِ عنه وحصولِهِ ؛ فيجبُ ترتيبُ ذٰلك على ما نَزَّلناهُ .

باب ذكر ما ورد من الأخبار عن الغيوب في نصِّ القرآن المنزّل عليه ، صَلَّى الله عليه ، وما أخبر عنه بكلامه ، عليه السلام

[١٥٤ب] فمِمَّا وَرَدَ مِن ذٰلك في القرآنِ قولُهُ ، عزَّ وجلَّ : ﴿فَتَمَنَّوُاْ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ○ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [٢ البقرة ٩٤-٩٥] ، فلَمْ يقعْ منهم التَّمَنِّي لذٰلك على ما أَخبرَ عِلْمًا مِنهُ بأنَّهم إنْ تمنّوهُ ، ماتوا .

ومنه قولُهُ ، تعالى : ﴿الم ○ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ○ فِى أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ○ فِى بِضْعِ سِنِينَ﴾ [٣٠ الروم ١-٤] . وكان على ما أَخبرَ وٱنْهزَمَ الرُّومُ ، ثُمَّ ما كان من غَلَبَةِ الرُّومِ لفارِسَ بَعدَ ذٰلك أمرٌ معلومٌ عِندَ أَهْلِ السيرةِ .

ومنه قولُهُ : ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [٢ البقرة ٢٤] وقولُهُ : ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ [١٧ الإسراء ٨٨] ، فكان مِن عجزِهم على ذٰلك ما أَخبرَ عنه .

ومن ذٰلك قولُهُ ، تعالى : ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّؤْيَا بِٱلْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [٤٨ الفتح ٢٧] ، فَدَخلُوهُ على ما أَخبرَ بَعدَ أن رُوِيَ أنَّ قومًا ٱرتابوا وقالوا : أليس[١] وَعَدَنا اللهُ دخولَهُ ؟ فقال أبو بكرٍ : ما قال في عامِنا هٰذا سيكونُ بَعدَ ذٰلك ؛ فكان ما أَخبرَ وزالَ الشكُّ والريبُ فيه .

ومن قوله ، تعالى : ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ [٩ التوبة ٣٣] ، فَأَظْهَرَهُ ، تعالى ، على سائرِ الأديانِ وأَذَلَّ به الملوكَ والجَبَابِرَةَ ومُلِكَتْ ديارُهُمْ وأُزِيلَتْ مَمَالِكُهُمْ وَخَنَعَ كثيرٌ منهم للحقِّ وٱسْتَجَابَ .

---

١ أليس : الليس ، الأصل .

ومنه قولهُ ، تعالى : ﴿سَيَقُولُ ٱلْمُخَلَّفُونَ ... ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ [١٥٥أ] قُل لَّن تَتَّبِعُونَا﴾ إلى قوله : ﴿سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُوْلِى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَـٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ فَإِن تُطِيعُواْ يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَإِن تَتَوَلَّوْاْ كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [٤٨ الفتح ١٥-١٦] ، فدعاهم أبو بكرٍ إلى قتالِ أهلِ الرِّدَّة . وقيل : دعاهم عمرُ إلى قتالِ فارِسَ . وأراد بقولهِ : ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [٤٨:١٥] وهو قولهُ ، سبحانهُ : ﴿قُل لَّن تَخْرُجُواْ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَـٰتِلُواْ مَعِىَ عَدُوًّا إِنَّكُمْ رَضِيتُم بِٱلْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَٱقْعُدُواْ مَعَ ٱلْخَـٰلِفِينَ﴾ [٩ التوبة ٨٣] ؛ وهـٰذا إخبارٌ عن التفصيلِ عجيبٌ .

ومن ذلك قولهُ ، تعالى : ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾ [٨ الأنفال ٧] ، فكان[١] ذلك على ما خبَّرَ عنه ، تعالى . ولمَّا أرسلَ رسولُ اللهِ في طَلَبِ العِيرِ ، قال [له العبّاسُ][٢] ، رضي الله عنه : إنَّ اللهَ وَعَدَكُمْ إحْدَى الطائفتَيْنِ وقَ[دْ أَعْطَاك ما وَعَدَكَ ؛ فَ]لا[٣] تَبْعَثْ في طلبِ العيرِ ![٤]

ومن ذلك قوله ، تعالى : ﴿وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لَكُمْ هَـٰذِهِۦ وَكَفَّ أَيْدِىَ ٱلنَّاسِ عَنكُمْ وَلِتَكُونَ ءَايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [٤٨ الفتح ٢٠] ، فكان الأمرُ في ذلك[٥] على ما أَخبرَ عنه ، و[حصل][٦] لهم من الغنيمةِ وهزيمةِ المشركينَ ما ذَكَرَهُ ، ثُمَّ

---

١ ذلك : + هذا ، مشطوب في الأصل .

٢ شبه منهدم في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٤ يُقابَل الجامع الصحيح للترمذيّ) ٢٥١/٥ (٣٠٨٠) [٤٨-كتاب التفسير ، ٨-باب «ومن سورة الأنفال»] . كذلك تفسير ابن أبي حاتم ١٦٦٠/٥ (٨٨١٣) ، الدرّ المنثور في التفسير المأثور (للسيوطيّ) ٣٠٨/٣ .

٥ في ذلك : إضافة في الهامش ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

٦ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

قال : ﴿وَأُخْرَىٰ لَمْ تَقْدِرُواْ عَلَيْهَا قَدْ أَحَاطَ ٱللَّهُ بِهَا﴾ [٤٨ الفتح ٢١] ، وحصول ذٰلك على ما قاله .

ومن ذٰلك أيضًا قولُهُ ، عزَّ وجلَّ : ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾ [٥٤ القمر ٤٥] . وكان من هزيمَتِهم وظهورِ الرسولِ والمسلمِينَ عليهم ما أَخبَرَ عنه ، تعالى ، في أمثالِ هٰذا ، مِمَّا لعلَّهُ لو تُتُبِّعَ ، لَكَثُرَ .

فأمَّا إخبارُهُ عن قصَّةِ نوحٍ وإبراهيمَ ولوطٍ وموسى وهارونَ وداودَ **[١٥٥ب]** وسليمانَ وعيسى وإلياسَ وما كان مِن آياتِهم وتشاجُرِ قومِهِمْ وما نَزَلَ بهم مِنَ الخَسْفِ والرَّجْفِ والمسخِ على وجهِ التفصيلِ الذي لا يعرفُهُ إلَّا أهلُ السيرةِ والأخبارِ مع قولِهِ : ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ﴾ [٢٩ العنكبوت ٤٨] وقوله : ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا﴾ [٢٨ القصص ٤٦] و﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا﴾ [١١ هود ٤٩] إلى أمثالِ هٰذا ، ممَّا كَثُرَ فيه القولُ بأنَّه قد أُوحِيَ إليه ما لم يَكُن يَعْلَمُهُ ولا قَوْمُهُ ، وذٰلك يَجري مَجرَى الإخبارِ عن الضمائِرِ وما يقعُ في المستقبلِ ومجيئُهُ مِن قِبَلِهِ آيةٌ عظيمةٌ وأَمْرٌ يخرقُ العادةَ .

فصل

[...][1]التي [أخبر عن]ها[2]الرسول ، عليه السلامُ ، فكثيرة ، منها إخبارُهُ عن خروجِ الخوارجِ ومروقِهِمْ عن الدِّينِ وعن صفاتِهم وقراءتِهم القرآنَ لا يَبْلُغُ تراقيهم ، وأنَّهم يَمْرُقُونَ مِن الدِّينِ ، كما يَمْرُقُ[3]السَّهمُ مِن الرميَّةِ ، وأنَّ مِن علاماتِهم أنَّ فيهم رجلًا مجذع[4]اليدِ وهو ذو الثُدَيَّةِ . فَوُجِدَ ذٰلك على ما قال ، عليه السلامُ ، وظَهَرَ الحديثُ عنه .[5]

ومنه قوله : (بَدَأَ ٱلْإِسْلَامُ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ)[6]. يُرِيدُ به الضعفَ **[١٥٦أ]** وقِلَّةَ الأماناتِ وجَوْرَ السلطانِ وسُوءَ الإِمْرَةِ . وذٰلك موجودٌ ظاهرٌ .

ومنه إخبارُهُ عن فتنٍ كَقِطَعِ الليلِ وقولُهُ : (ٱلْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ ٱلْقَائِمِ . وَٱلْمَاشِي خَيْرٌ مِنَ ٱلسَّاعِي)[7]. وكانت الفتنُ في الجملِ وصِفِّينَ وحَرُوراء والنهروان على ما ذُكِرَ وخُبِّرَ .

ومنه إخبارُهُ عن الفتنةِ بقتلِ عثمانَ وقولُهُ : (هَٰذَا يَوْمَئِذٍ وَأَصْحَابهُ عَلَى ٱلْحَقِّ) ودخول عثمانَ عليه وعليه قناعٌ وقولُهُ : (سَيَدْعُونَكَ إِلَى ٱلْخَلْعِ ؛ فَلَا تَخلَعْ قَمِيصًا ،

---

١ انهدامة في الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٣ الدين كما يمرق : إضافة في الهامش ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

٤ مجذع : + عد ، مشطوب في الأصل .

٥ يُنظَر نفائس الدرر ١١٩٤/٤ .

٦ تتمّته : (غريبًا ؛ فطوبى للغرباء !) ، كما في صحيح مسلم ٧٤-٧٥ [٢٣٢-(١٤٥)] [١-كتاب الإيمان ، ٦٥-باب بيان أنّ الإسلام بدأ غريبًا وسيعودُ غريبًا وأنّه يأرِزُ بين المسجدين] .

٧ صحيح مسلم ١٢٤٨-١٢٤٩ [١٠/١٢/١٣-(٢٨٨٦-٢٨٨٧)] [٥٢-كتاب الفتن ، ٣-باب نزول الفتن كمواقع القَطْر] .

كَسَاكَ ٱللَّهُ إِيَّاهُ !) ونحو هٰذا اللفظِ .[١]

وما رُوي من نَبْحِ كلابِ الحَوْأَبِ[٢] لعائشةَ ، رضوانُ اللهِ عليها ،[٣] وذٰلك لا[...][٤] والمعصية في مسيرِها ، لو صَحَّ الخبرُ[٥][...]هم[٦].

ومنه إخبارُهُ عن قتلِ عَمّارٍ ، رحمةُ اللهِ عليه ، وقولُ[هُ له][٧]: (تَقْتُلُكَ ٱلْفِئَةُ ٱلْبَاغِيَةُ)[٨]. وكان ذٰلك على ما [أَخبَرَ][٩]. وإنّما أراد بالباغيةِ النَّفَرَ الذين ولو[ا قَ]تْلَهُ[١٠] وتَنَازَعُوا سَلْبَهُ ، حتّى قال بعضُهم : إنَّما يَتَنَازَعُونَ في النارِ . ولقد سمعتُ رسولَ اللهِ ، صَلَّى الله عليه ، يقول : (تَقْتُلُكَ ٱلْفِئَةُ ٱلْبَاغِيَةُ) . وليس جميعُ أهلِ الشامِ قَتَلُوهُ .

ومنه إخبارُهُ ، عليه السلامُ ، عن أصابةِ قَوْمِهِ وأُمَّتِهِ كنوزَ كِسْرَى ؛[١١] فأصابوها وأنفقوها في سبيلِ الله ، تعالى ، كما أخبرهم .

---

١ يُنظَر نفائس الدرر ١١٩١/٤ .

٢ الحوأب : الحور ، الأصل . هو موضع قريب من البصرة ، يقع على طريق القادم من مكّة إلى البصرة . يُراجَع معجم البلدان (لياقوت الحمويّ) ٣١٤/٢ .

٣ يُنظَر معجم البلدان (لياقوت الحمويّ) ٣١٤/٢ نفائس الدرر ١١٨٨/٤ .

٤ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٥ المقصودة بهذا الخبر في قول سيف بن عمر التميميّ (ت٢٠٠هـ) هي أمّ زِمْل سَلْمَى بنت مالك بن حذيفة بن بدر الفزاريّة . للمزيد عن ذلك يُراجَع معجم البلدان ٣١٤/٢ .

٦ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٧ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٨ صحيح مسلم ١٢٦٢ [٧٢-(٢٩١٦)] [٥٢-كتاب الفتن ، ١٨-باب لا تقوم الساعةُ حتّى يمرّ الرجلُ بقبرِ الرجلِ ، فيتمنّى أن يكونَ مكانَ الميّتِ من البلاءِ] . كذلك نفائس الدرر ١١٨٩/٤ .

٩ انهدامة في الأصل .

١٠ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

١١ يُنظَر نفائس الدرر ١١٣/٤-١١٨٤ .

ومنه إخباره بأنّه **[١٥٦ب]**[1]سيكونُ بَعدَهُ أَثَرَةٌ وأمراءُ السوءِ و(يَفْشُو[2]ٱلْكَذِبُ حَتَّى إِنَّ ٱلرَّجُلَ يَشْهَدُ وَمَا ٱسْتُشْهِدَ وَيَحْلِفُ وَمَا ٱسْتُحْلِفَ ؛ فَمَنْ سَرَّهُ بُحْبُوحَةُ ٱلْجَنَّةِ ، فَلْيَلْزَمِ ٱلْجَمَاعَةَ ! فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ تُحِيطُ مِن وَرَائِهِمْ)[3]. وهٰذا ظاهرٌ موجودٌ .

ولو تُتُبِّعَ هٰذا أيضًا في أخبارِهِ ، لوُجِدَ الكثيرُ منه . وقد تَقَصَّيْنَا الكلامَ في الأَسْوِلَةِ[4] على هٰذِهِ الآياتِ والأخبارِ وما يتّصلُ بها في كتابِ الانتصارِ لنقلِ القرآنِ بما يُغنِي متأمِّلَهُ . وفيما ذكرناهُ بلاغٌ وإقناعٌ .

---

١ إخباره بأنّه : اخبارهم بانه [١٥٦ب] اخبارهم بانه ، مكرر مع ضمير الجمع (هم) في الأصل . لقد جاء ذلك في موقع التعقيبة ، لكنّ الناسخ لم يستعمل البتّة تعقيبات في نسخه هذه النسخة .

٢ ويفشو : ويفشوا ، الأصل .

٣ يُقابَل النهاية في غريب الحديث والأثر (لابن الأثير) ٩٩/١ [بحبح] .

٤ جمع السُّوَال بضمّ السين وكسرها ، لغة في (السُّؤَال) الذي جمعه (الأَسْئِلَة) بالهمز . يُراجَع تاج العروس (للزبيديّ) ٢٤١/٢٩ [سول] .

باب ٱعتراض المحتجّين على إعجاز القرآن بٱختلاف المسلمين في جهة إعجازه والجواب عن ذٰلك

[١٥٧أ] فإن قال قائلٌ : كيف يصحُّ لكم القولُ بأنَّ القرآنَ معجزٌ مع ما وَصَفْتُمُوهُ مِن ٱختلافِ الأُمَّةِ في جهةِ كونهِ معجزًا وردِّ بعضِهم على بعضٍ ومناقضةِ بعضِهم بعضًا ؟ وما أنكرتُم ، إذا كان ذٰلك كذٰلك ، أن يكونَ هٰذا الخلافُ مُخْرِجًا للقرآنِ عن كونِهِ معجزًا ؟

يقالُ له : لا يجبُ ما قُلتَهُ ، لأنّ المسلمِينَ مع ٱختلافِ مذاهِبِهِمْ في ذٰلك مُتَّفِقُونَ على أنَّ القرآنَ معجزٌ . والكلُّ منهم قد ٱسْتَدَلَّ به على صدقِ الرسولِ ، عليه السلامُ ، وثبوتِ نبوَّتِهِ . وإنّما صار معجزًا له مِن حيث بَيَّنَّا ووَصَفْنَا مِن فضلِ بلاغتِهِ وبديعِ نَظْمِهِ وتَعَذُّرِ المعارضةِ له [بمثلِهِ][1] أو ما يقاربُهُ مع طُولِ التَّحَدِّي والتقريعِ وما وصفناهُ مِن أحوالِ مُخالِفِيهِ .

وليس يجبُ ، وإن وَقَعَ الخلافُ في ذٰلك ، أن يخرجَ عن كونِهِ دليلًا لأجلِ أنَّ فيهم مَن لم يَعلَمْ كونَهُ دالًّا مِن هٰذِهِ الجهةِ ، بل أُشْكِلَ ذٰلك عليه وٱلْتَبَسَ ، وإنّما يجبُ أن يُوصِلَ صحيحُ النظرِ في الدليلِ إلى العلمِ بمدلولِهِ ، وإن لم يسبقْ علمُ الناظرِ فيه بأنّه دليلٌ ومِن أيِّ وجهٍ يدلُّ ولم يعلم أنَّ الوجهَ الذي بينه تعلّق بمدلولِهِ هو جهةُ [١٥٧ب] كونِهِ دليلًا . ولذٰلك صَحَّ أن يَنْظُرَ ويَسْتَدِلَّ ويَقِيسَ مَن يَظُنُّ ويَتَوَهَّمُ أنّه غيرُ قايِسٍ ولا مُسْتَدِلٍّ ويَصِلُ مع ذٰلك بنظرِهِ إلى العلمِ بالمنظورِ فيه ، وإن ٱعتقدَ أنّه لم يَقِسْ ولم يَنْظُرْ لشبهةٍ تدخلُ عليه في ذٰلك ، غَيْرَ أنَّ هٰذا لا يمنعُهُ مِن أن يكونَ ناظِرًا ومُسْتَدِلًّا وواصِلًا إلى العلمِ بالمدلولِ عليه .

---

[1] انهدامة في الأصل .

ولأجلِ هٰذا ٱختلفَ الناسُ في الدليلِ ما هو ؛ فقال قائِلُونَ : الدليلُ هو عِلْمُكَ بالدليلِ ، وليس العلمُ بالدليلِ هو الدليلُ ، لأنَّه يثبتُ مع عدمِ العلمِ به جملةً وعدمِ العلمِ بأنَّه دليلٌ .

وقال بعضُهم : الدليلُ هو نظرُنا في الشيءِ ، يُوصِلُ النظرُ فيه إلى العلمِ . وهٰذا أيضًا خطأٌ ، لأنَّ الدليلَ هو المتعلّقُ بمدلولِهِ مِنَ الوجهِ الذي حَصَلَ عليه ، نَظَرَ في ذٰلك ناظِرٌ وعَلِمَهُ أو لَمْ يَنْظُرْ فيه ولم يَعْلَمْهُ .

وقال بعضُهم : إنَّ الدليلَ هو الدَّالُّ نفسه الذاكرُ للطريقِ المُوصِلِ إلى العِلْمِ ، لأنَّه هو المُرْشِدُ ومِن قِبَلِهِ يُعلمُ المدلولُ عليه .

وهٰذا ظاهرُ البُطْلَانِ ، لأنَّ الرجلَ ، لو ذكر ما ليس بدليلٍ في نفسِهِ وما لا يمكنُ أن يوصلَ بالنظرِ فيه إلى علمِ ما هو دليلٌ عليه ، لم يمكن تذكُّره شيئًا .

وقال المُحَصِّلُونَ لعلمِ هٰذا البابِ : إنَّ الدليلَ هو الأمرُ الذي يتعلَّقُ بمدلولِهِ ويتمُّ عليه ويُوصَلُ بالنظرِ فيه إلى علمِ ما هو متعلِّقٌ به . ولم يكن هٰذا الاختلافُ الواقعُ بينهم فيما الدليلُ بمانِعٍ لهم جميعًا من العلمِ بالمدلولِ عليه ، إذا نَظَرُوا في الدليلِ ، وإن ٱلْتَبَسَتِ **[١٥٨أ]** الحالُ على بعضِهم في الدليلِ ما هو . وإنّما كان ذٰلك كذٰلك لأجلِ أنَّ الدَّلِيلَ إنَّما يدلُّ بطريقِ الصِّحَّةِ والإيجابِ ، كما أنَّ العلمَ إنَّما يتعلَّقُ بالمعلومِ على ما هو به ؛ فإذا نَظَرَ الناظرُ في الدليلِ النظرَ الصحيحَ ، أدَّاهُ إلى العلمِ بمدلولِهِ ، وإن شَكَّ في الوجهِ الذي منه صار دليلًا . ولو كان الشَّكُّ في جهةِ كونِهِ دليلًا يمنعُ عند النظرِ مِن العلمِ بمدلولِهِ ، لَوَجَبَ أن يكونَ الشَّكُّ في ذٰلك يمنعُ مِنَ الاستدلالِ بالدليلِ وبا[نظرِ][1] فيه . ولمَّا لم يَكُنْ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما قالوه .

---

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

وما ٱختلافهم في ذٰلكَ إلّا بمثابةِ ٱختلافِ الناسِ في العلمِ بأنَّ القادِ[رَ قـ]ـادِرٌ[1] والعالِمَ عالِمٌ ، وهل متعلّقُ هٰذا العلمِ نفسُ العالِمِ [التي][2] حَصَلَ عليها أو معنى منفصل عنها ؟ وٱختلا[فهم في][3] متعلّقِ العلمِ لا يخرجُهم عن كونِهم عُلَمَاءَ بأنَّ العالِمَ عالِمٌ ومَن ظَهَرَتْ مِنهُ الأفعالُ المحكمةُ بأنَّه عالِمٌ قادِرٌ وإن ٱخْتَلَفُوا في معلومِ العِلْمِ ومتعلّقِهِ ما هو . وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، بَطَلَ ما ظَنُّوا القدحَ به في إعجازِ القرآنِ .

ثمَّ لو قال قائِلٌ : إنَّ العالِمَ مِنَ المسلمِينَ بِكَوْنِ القرآنِ معجزًا[4] هو مَنْ عَلِمَ قَدْرَ فصاحتِهِ وبلاغتِهِ وخُرُوجَ نَظْمِهِ عن جميعِ أوزانِ كلامِهم ووقوع التَّحَدِّي به والتقريع بالعجزِ عنه **[١٥٨ب]** وتعذُّر معارَضتِهِ وخِلَاف مَن خَالَفَ في ذٰلكَ إنَّما يُؤَدِّي إلى الجهلِ بكونِهِ معجزًا ولا يُخْرِجُ القرآنَ عن كونِه معجزًا وحاصِلًا على وجهٍ ، يَخرقُ العادةَ . وليس جَهْلُ بعضِ المسلمِينَ وغيرِهم بجهَةِ كونِهِ معجزًا بمانِعٍ مِن كونِهِ كذٰلكَ . وإذا كان هٰذا هٰكذا ، بطلَ ما ظَنُّوهُ وثَبَتَ كونُ القرآنِ معجزًا ، ٱتُّفِقَ على جهةِ كونِه كذٰلكَ أو ٱخْتُلِفَ فيها .

---

١ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٢ انهدامة في الأصل .

٣ ما بين الحاصرتين منهدم في الأصل .

٤ معجزًا : + مں المسلمں ، الأصل .

فصل

وممّا يدلُّ على أنَّ جهةَ الإعجازِ في القرآنِ ما هو عليه مِن بديعِ نَظْمِهِ وتَجَاوُزِ بلاغتِهِ بقدرِ بلاغةِ أهلِ اللِّسَانِ الذينَ تحدُّوا بمثلِهِ وأنَّ التَّحَدِّي لهم بذٰلكَ وَقَعَ وتَعَذَّرَ الإتيانُ بمِثْلِهِ ٱتّفاق المسلمين وأهل كلِّ مِلَّةٍ تُخَالِفُ مِلَّةَ الإسلامِ على أنَّ الرسولَ لم يدَّعِ الرسالَةَ بغيرِ شيءٍ يدَّعِيهِ ويَدَّعِي التَّمَيُّزَ به منهم ، وأنّه لا يجوزُ مِثْلُ هٰذا عليه مع كَمَالِهِ ولا على قريشٍ تسويغه ذٰلكَ ، وهم بأَمْرِهِمْ بٱعتقادِ نُبُوَّتِهِ وطهارةِ سريرتِهِ وصدقِهِ على اللهِ ، [١٥٩أ] تعالى ، وبِتَعَبُّدِهِ لهم بِفِعْلِ التكليفِ[1] والعباداتِ الشَّاقَّةِ والوعد لهم عليها بالجنَّةِ وعلى تُرُوكِهَا بالخلُودِ في النارِ وأَلِيمِ العذابِ وتعاجل قتالهم وقتلهم والجلاء عن ديارِهِمْ وٱسترقاقهم والأخذ لهم بالهجرةِ ومُفَارَقَةِ الأوطانِ والعاداتِ والشهواتِ ومُفَارَقَةِ الأزواجِ والأحبابِ وقتل الأهلِ والعشيرةِ على مخالَفَةِ ما يَدْعُوهُمْ إليه ويَأْمُرُهُمْ به ويَأْخُذُهُمْ به بغيرِ حُجَّةٍ يدَّعِيها ، ولا تسوغُ دعوى مثله قوم عقلاء في دونِ أحلامِ قريشٍ وَوَفَارَةِ عقولِها .

وأهلُ المِلَلِ يُنكِرونَ أن يكونَ له مُعْجِزٌ سوى القرآنِ من نحوِ كلامِ الذئبِ وحَنِينِ الجِذْعِ وتسبيحِ الحَصَى وجَعْلِ قليل الطعامِ كثيرًا وٱنشقاقِ القمرِ وأمثال ذٰلكَ .

ومِنْ مُنْتَحِلِي الإسلام القائلينَ بالقرآنِ معجزًا للرسولِ ، عليه السلامُ ، مَنْ يُنْكِرُ أن يكونَ له مُعْجِزٌ غير القرآنِ ، وإن كانَ مخطئًا[2] في ذٰلكَ ، لِمَا نُبَيِّنهُ مِنْ بَعْدُ .

وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، فأظهرُ شيءٍ مِنْ آياتِهِ ومعجزاتِهِ على قولِ الكلِّ القرآنُ . وقد بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ ظهورَ تحدِّيه بمثلِهِ وبمثلِ عشرِ سُوَرٍ مثله مفتريات وبمثلِ سورةٍ مِن مِثْلِهِ ، وأنَّه ، عليه السلامُ ، ٱدَّعَى القرآنَ معجزًا لكونِهِ على صفةٍ تَرْجِعُ إليه وأمرٍ

---

١ التكليف : الكلف ، الأصل .

٢ مخطئًا : مخطى ، الأصل .

هو في نفسِهِ عليه ، لا يشتركُ فيه كلامه وكلام غيرِهِ ممَّا ليس بمُعْجِزٍ ، لأنّه لو كان [١٥٩ب] ذٰلكَ كذٰلكَ ، لم يَكُن القرآنُ معجزًا ، ولكانَ المعجِزُ هو المعنى المذكور فيه الذي يُمْكِنُ ذِكْرُهُ في كلامِ الرسولِ ، عليه السلامُ ، وكلامِ غيرِهِ من النَّظْمِ والنَّثْرِ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ وكُنَّا قد بَيَّنَّا فيما سَلَفَ أنَّه لا يَجُوزُ أن يكونَ التَّحَدِّي وَقَعَ بمِثْلِ مفرداتِ ألفاظِهِ العربيّة ولا بمِثْلِ صحّةِ معانيهِ التي يُعَبَّرُ عنها بكلِّ لِسَانٍ وتَهِيجُ في نفسِ كلِّ عاقلٍ مِنَ الناسِ ويُعَبَّرُ عنها بالنَّظْمِ تارةً وبالنَّثْرِ أخرى ، لأنّه لا أعجوبةَ ولا إعجازَ في ذٰلكَ ، ولا بكلامٍ في مِثْلِ طُولِهِ سليمًا مِنَ المُنَاقَضَةِ والإحالَةِ ودُخُولِ السَّهْوِ والغَلَطِ فيه ، لأنَّ ذٰلكَ مُمْكِنٌ لِمَنْ أطَالَ في كلامِهِ وتَحَرَّزَ مِنْ هٰذِهِ الأمورِ على ما بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ ، ولا أنْ يكونَ التَّحَدِّي وَقَعَ بكونِه خبرًا عن الغيبِ ، لأنَّ دعوى الإخبارِ عن الغيبِ تَصِحُّ وتَتَأتَّى في كلامِ الرسولِ ، ولا يختصُّ بذٰلك القرآنُ . ولو أخبرتُم بكلامِهِ عن كلِّ غَيْبٍ ، وَرَدَ القرآنُ بالإخبارِ عنه ، صَحَّ خبرُهُ عن ذٰلكَ وكان معجزًا ، وإن لم يَكُن على نَظْمِ القرآنِ ؛ فبَطَلَ هٰذا الوجهُ بما قلناهُ مِن ذٰلكَ وما قَدَّمْناهُ مِنْ قَبْلُ في هٰذا البابِ على مَن قال : إنَّ جهةَ إعجازِهِ كونه خبرًا عن غَيْبٍ عن ربِّهِ[1] .

وكيف يكونُ ذٰلكَ جهةَ الإعجازِ فيه وهو ، سبحانَهُ ، يقولُ لهم في نصِّ تِلَاوَتِهِ : ﴿فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [١١ هود ١٣] ؛ فكيف يَتَحَدَّى بالخبرِ عن الغيبِ على وجهٍ ، يَصِحُّ ويكونُ صدقًا ، مَن يقولُ لهم : ٱئْتُوا بمِثْلِهِ كَذِبًا ومفترًى ؛ [١٦٠أ] فإن قُلتُم ذٰلكَ ، فَلَحْتُمْ ؛ فهٰذا ظاهرُ السقوطِ .

---

١ ربه : رده ، الأصل .

وقد بَيّنّا أيضًا أنّه لا يجوزُ أن تكونَ جهةُ إعجازِه كون القرآنِ قديمًا ، ولا أنّه عبارة عن كلامٍ قديمٍ .

فإذا بطلت كلُّ هٰذِهِ الوجوه ، ثَبَتَ بذٰلك أنَّ جهةَ كونِهِ معجزًا ما هو عليه مِن بديعِ نظمِهِ وتجاوُزِ بلاغتِهِ لِقَدْرِ جميعِ بلاغاتِ العربِ . وهٰذِهِ دلالةٌ قاطِعَةٌ على صِحَّةِ ما قلناهُ ، وإن عانَدَ في ذٰلك معانِدٌ أو ٱلْتَبَسَتِ الحالُ في جهةِ كونِه معجزًا على جاهلٍ بذٰلكَ لتقصيرِه في ذٰلكَ وترتيبِهِ على واجبِهِ .

فصل

وممَّا يدلُّ على صِحَّةِ ما قلناهُ أنَّه لا يجوزُ بٱتِّفَاقٍ أنْ يَدَّعِي ، عليه السلامُ ، كونَ القرآنِ معجزًا له ودالًّا على صِدْقِهِ مِن وجهٍ لا يُبَيّنهُ ولا يَكشفهُ ، وأنَّه لا يجوزُ على العربِ وقريشٍ ومُجَاوِرِيهَا مع طولِ تحدِّيهِ لهم بمِثْلِهِ أن لا يقولوا أو الجمهور منهم : بأيِّ شيءٍ تطالبنا أن نأتي به ؟ وما مرادُكَ بقولِكَ : ٱئتوا بمثلِهِ ؟ أتريدُ مثله في مفرداتِ ألفاظِهِ أو في أنَّه أصوات مسموعةٌ أو بمثلِ معانيهِ الدائرة في سائرِ كلامِ الناسِ [١٦٠ب] أو بمثلِهِ في سلامتِهِ مِنَ المُنَاقَضَةِ والغَلَطِ ، وكونِهِ خبرًا عن بعضِ الأمورِ على خِلَافِ ما هو به ؟ أم تُطالِب بمِثْلِهِ في كونِهِ منظومًا أو مثل نَظْمِهِ المخصوص الذي هو عليه وبلاغته ؟ هٰذا ما لا يَجُوزُ إيهامهم له ولا إغفالهم للمطالبةِ له بذكرِ ما يَتَحَدَّاهُمْ به منهُ . وإذا كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، وَجَبَ أن لا بُدَّ أن يكونَ قد بَيَّنَ الوجهَ الذي منه صارَ معجزًا له ، وأنَّه هو المُتَعَذِّرُ عليهم دون غيرِهِ وأن يكونَ ذٰلكَ ظاهرًا معلومًا قد قامَتْ به الحجَّةُ بينَهم وعَرَفُوهُ مِن دعواهُ ، لأنَّه لا يجوزُ أن يَدَّعِي كونَ القرآنِ معجزًا بكلِّ وجهٍ هو عليه ، ولا أن لا يُبيِّنَ الوجْهَ الذي يَدَّعِي كونه معجزًا مِنْ جهتِهِ ، كما أنَّه لا يجوزُ أن يَدَّعِي في الجملةِ معجزًا ثُمَّ لا يُبَيِّنهُ ؛ فكذٰلكَ لا يجوزُ أن يَدَّعِي الإعجازَ في شيءٍ مِنْ وَجْهٍ مُجْمَلٍ لا يُبَيِّنهُ . وهٰذا معلومٌ مِن حالِهِ وحالِهم وحالِ كلِّ العقلاءِ بأوَّلِ في العقلِ . وإذا كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، وَجَبَ أن يكونَ الوجهُ الذي ٱدَّعَى كونه معجزًا مِنْ جِهَتِهِ ظاهرًا فيهم وبينهم ، وإن ٱختلفَ الناسُ فيه مِن بعد عصرِهِم لأمرٍ يَعْرِضُ في النقلِ أو لشبهةٍ عارِضَةٍ عنهُ ، مِن نحو ما قدَّمناهُ عن المُخْتَلِفِينَ في جهةِ كونِهِ معجزًا ووَجَبَ أن يكونَ ذٰلكَ الوجهُ الذي ظَهَرَ فيهم وعلمَ أنَّه كان يَدَّعِيهِ معجزًا مِنْ جهتِهِ هو بديعُ نَظْمِهِ المفارق لجميعِ أوْزَانِ كلامِهم ، وما هو عليه مِنَ البلاغةِ المُتَجَاوِزَة [١٦١أ] لسائرِ بلاغاتِهم بدلالَةِ فسادِ كلِّ ما عدا ذٰلكَ مِنَ الوُجُوهِ ، لأنَّه لا يجوزُ أن ينسبَ

إليه وإليهم ثبوت كونه معجزًا مِنْ جهةٍ هو مُتَأَتٍّ لهم مثلهُ وتشاركهُ فيه سائر ضروبِ الكلامِ ؛ فثَبَتَ بذٰلكَ ما قُلناهُ .

وإن كان الواجِبُ أن يكونَ الوجهُ الذي ٱدَّعى كونَه معجزًا منه ظاهرٌ منقولٌ نَقْلًا مُتَوَاتِرًا في جميعِ الأعصارِ ، فلا وجهَ يُمْكِنُ أن يَدَّعِي ذٰلكَ فيه إلّا ما عليه القرآنُ مِنْ بديعِ النظمِ وعظيمِ البلاغةِ . وهٰذا هو الظاهرُ الموجودُ مِن حالِهِ ، والذي فَارَقَ به لسائرِ الكلامِ ؛ فَثَبَتَ بذٰلكَ أنَّه هو جهةُ الإعجازِ ، وإن تَوَهَّمَ قومٌ مع وُجُودِ هٰذا النقلِ في الـجُمْلَةِ أو جِهَةِ الإعجازِ فيه غير ذٰلكَ .

وقد بَيَّنَّا أنَّ الاختلافَ[1] في الدليلِ وفي جهةِ كونِهِ دليلًا لا يُخْرِجُهُ عن كونِهِ دليلًا ولا يُخْرِجُ الوَجْهَ الذي مِن ناحِيَتِهِ دَلَّ على أنَّه هو الوجهُ الذي منه صارَ دليلًا . وهٰذا يُبْطِلُ قدحَهم في كَوْنِ القرآنِ معجزًا بٱختلافِ الناسِ في جهةِ كونِهِ كذٰلكَ .

فإن قيلَ : أفليس قد رُوِيَ أنَّ الوليدَ بنَ المغيرةَ أو النضرَ بنَ الحارثِ رَحَلَ إلى فارِسَ لِيَطْلُبَ الكتبَ ويسألَ عن أخبارِ الرُّسُلِ والسِّيَرِ ، لِيَتَمَكَّنَ بذٰلكَ مِنْ معارَضَةِ القرآنِ ؟ وهٰذا يدلُّ على أنَّه لم يَتَحَدَّهُمْ بالنظمِ ، وإنّما تحدَّاهُمْ أن يأتُوا بالأخبارِ عن الغيوبِ وعن سِيَرِ الرُّسُلِ وما سَلَفَ مِن القصصِ [١٦١ب] والأخبارِ السالِفَةِ التي لا يعلمُها إلّا أهلُ الكتبِ والأخبارِ ونَقَلَةُ الآثارِ والسِّيَرِ ؛ فزالَ ما قُلتُم .

قيل : هٰذا ساقطٌ مِنْ وُجُوهٍ . أحدُها أنَّنا لا نَعْلَمُ رَحِيلَ أحدٍ مِنْ قريشٍ إلى فارِسَ لِيَطْلُبَ هٰذِهِ الأخبار ، وإنّما هٰذا الخبرُ مِنْ أخبارِ الآحَادِ التي لا سبيلَ إلى العلمِ بِصِحَّتِهِ ؛ فزالَ ما قُلتُم .

ثُمَّ لو عُلِمَ رحيلُ رَجُلٍ منهم إلى فارِسَ بخبرٍ تقومُ به الحُجَّةُ علينا ، لم يُعلمْ أنَّه رَحَلَ لِطَلَبِ عِلْمِ هٰذا البابِ . وقد يَرحلُ لغيرِ ذٰلكَ مِنَ الأمورِ والأعراضِ ؛ فبَطَلَ ما قُلتُم .

---

١ الاختلاف : اختلاف في الأصل وال التعريف إضافة من الهامش ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

وقد يجوزُ أيضًا لو عُلِمَ رحيلُه إلى فارِسَ أن يكونَ إنَّما رَحَلَ إليها ظنًّا منه أنَّ بها غريبًا ، قد عَرَفَ هٰذِهِ الأخبارَ ونَظَمَهَا وسَبَقَ إلى التكلُّمِ بما أَتَى به النبيُّ ، عليه السلامُ ، فخرجَ للبحثِ عن ذٰلكَ وظَنَّ أنَّه لا يكونُ هٰذا إلَّا مِن كلامِ عربيٍّ ، قد عَرَفَ السِّيَرَةَ وحَصَلَتْ له هٰذِهِ البلاغةُ ، وأنَّها وَقَعَتْ إلى محمّدٍ ، عليه السلامُ ، فخَرَجَ للقَدْحِ في القرآنِ مِن هٰذا الطريقِ دُونَ أن يَطْلُبَ عِلْمَ السيرة . وإذا كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ وفَسَدَ ما ٱدَّعُوهُ .

فصل

ويُوضِحُ فسادُ هٰذا وبطلانَهُ أنَّا قد بَيَّنَّا فيما سَلَفَ أنَّه ، عليه السلامُ ، إنَّما ٱدَّعى كونَ القرآنِ معجزًا [١٦٢أ] لشيءٍ ، يرجعُ إلى صفةِ القرآنِ ويَتَمَيَّزُ به عن سائرِ الكلامِ مِن كلامِ العربِ وكلامِ غيره ، فلو قَصَرَ التحدِّي على الإخبارِ عن سِيَرِ الأوَّلِينَ ، لاقْتَصَرَ على إخبارِهم عن ذٰلكَ بكلامِهِ نثرًا ، ولكانَ بذٰلكَ مطالبًا لهم بالإخبارِ عن السِّيَرِ ولم يكن لقولِه : ﴿فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ﴾ [١١ هود ١٣] مَعْنًى وهو يريدُ الإخبار عن السِّيَرِ أنَّهم لو أَخْبَرُوهُ عنها بكلامِهِمْ نثرًا ونظمًا ، لكانوا قد أتوا بِمِثْلِ خَبَرِهِ ؛ فَبَانَ بذٰلكَ فسادُ ما قالوهُ .

ولأنَّه لو طالبَهُمْ بالإخبارِ عن ما سَلَفَ مِنَ الأمورِ ، لجازَ أن يقولوا له : ما سَلَفَ منها هو الذي سَبَقْتَ بالإخبارِ عنه ، فإنْ أخبرناك عنها ، قلتَ : هٰذا عَنِّي أَخَذْتُمُوهُ وأنا السابقُ إليه ، وإن أردتَ الإخبارَ عن غيرِها ، فلا غَيْرَ لها نُخْبِرُكَ عنه ؛ فيكون ذٰلكَ قدحًا في حُجَّتِهِ . ومثل هٰذا لا يَذْهَبُ على مَن هو دونَهم .

وكان يجوزُ لهم أيضًا أن يقولوا له : ما نعلمُ أنَّ ما أَخْبَرْتَ عنهُ على ما ذَكَرْتَهُ ، ولا أنَّ مَنْ يُصَدِّقُكَ على ذٰلكَ مِنْ أهلِ السِّيَرِ والنَّقْلِ صادِقُونَ في تصديقِهم لكَ ؛ فيكون هٰذا أيضًا قدحًا في حُجَّتِهِ .

ويجبُ أيضًا على هٰذا الجوابِ أن يقالُ : إنَّ قولَهُ : ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا﴾ [٢٨ القصص ٤٦] و﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ﴾ [٢٨ القصص ٤٤] وقولَهُ : ﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ [١٦٢ب] مِن قَبْلِ هَٰذَا﴾ [١١ هود ٤٩] لم يَرِدْ على وَجْهِ التَّحَدِّي لهم بالإخبارِ عن الأمورِ السالِفَةِ والسِّيَرِ ، وإنَّما وَرَدَ إذكارًا[١] له وَحدَهُ ، عليه

---

١ إذكارًا : اذكار ، الأصل .

السلامُ ، وإعلامًا بأنَّه يُوحَى إليكَ عِلْمُ ذٰلك ، وإن كنتَ عالِمًا بأنَّكَ لم تَكُنْ عالِمًا به ولا طَلَبْتَهُ ولا عَرَفْتَهُ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الخَلْقِ تقويةً لنفسِهِ وعلمه بِتَلَقِّي الوحي عن رُسُلِ اللهِ إليه . وهٰذا بَيِّنٌ في بطلانِ ما تَوَهَّمُوهُ .

فإن قيل : فقد كانت قريشٌ تقولُ : فلان اليهوديّ ، وفلان الفارسيّ يُعَلِّمُكُ وعنه تَأْخُذُ ؛ فقد نَسَبُوهُ إلى تَعَلُّمِ ذٰلكَ .

قيل : لو ثبت هٰذا ، لم يَقْدَحْ في كونِ القرآنِ معجزًا لصِفَةٍ ترجعُ إليهِ يُفارِقُ بها سائرَ الكلامِ على ما بَيَّنَّاهُ مِن قَبْلُ . وقد أَجَابَ اللهُ ، عزَّ وجلَّ ، عن نسبتِهم له إلى العلمِ مِن سلمان بقولِه : ﴿لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾ [١٦ النحل ١٠٣] ؛ فأمّا نسبتُهم له إلى التعلُّمِ مِن يهوديٍّ ، فباطلٌ مِن أخبارِ الآحَادِ . ويدلُّ على ذٰلكَ حِرْصُ اليهودِ على محاربتِهِ مع قريشٍ ؛ فكان يجبُ ، لو كانَ الأمرُ على ما قالوهُ ، أنْ يَقصِدَ اليهودُ وقريشٌ ذٰلكَ الرجلَ ، فَتَتَعَرَّفَ منه ما يتعرَّفُهُ وتَبذِل له وتأخذ ذٰلكَ عنهُ بالرغبةِ أو التَّحدِّي والرهبةِ أو يأتي عنى نفسِهِ ، إذا كانَ هو السببُ في سوقِهِ وتورك الشبهة له على مخالِفِيهِ . ولم يَكُن يَتَعَذَّرُ عليهِم سَدُّ هٰذا البابِ عليه مِن **[١٦٣أ]** جهةِ ذٰلكَ اليهوديّ .

وبعد ، فما وجهُ تعصُّبِ اليهوديّ له وقصد ظهوره بما يُلْقِيهِ إليه على سائرِ اليهودِ وغيرِهِم مِن أهلِ المِمَلِ حتَّى يَقْتُلَ مُوَافِقِيهِ على دينِهِ ويخرِّبَ حصونَهم ويَسْبِيَ ذراريَهم ويَسْتَبِيحَ حُرَمَهُمْ . كلُّ هٰذا بعيدٌ ومِنْ أماني النفوسِ والأباطيلِ التي يُلْجِئُ إلى التعلُّقِ بها ضِيقُ الطَّعْنِ والمخرج مِن لُزُومِ الحجَّةِ ؛ فَبَانَ بهٰذِهِ الجملةِ أنَّ آختلافَ الناسِ في جهةِ إعجازِ القرآنِ وجميع ما ذكرُوهُ في هٰذا البابِ لا يقدحُ في كونِهِ معجزًا دالًّا على صدقِهِ . وباللهِ التوفيقُ وعليه نَتَوَكَّلُ .

باب الكلام في الإخبار عن رتبة القرآن وقدر بلاغته وهل يجب أن تكون محدودةً ومعلومةً على جهة التفصيل أم لا ؟

[١٦٣ب] فإن قال قائلٌ مِن المخالِفِينَ لِلْمِلَّةِ : قدِ ٱدَّعَيْتُمْ تَجاوُزَ بلاغةِ القرآنِ وقدر فصاحتِهِ لسائرِ ما جَرَتْ به العادةُ مِن بلاغاتِ العربِ ، فما الدليلُ على ذٰلك ؟ وهل تعرِفُونَ قَدْرَ ما ٱنْفَصَلَ به وزادَ مِن البلاغةِ ، حتّى تعلموا بذٰلك أنّه خارقٌ للعادةِ ؟ وأنَّ قَدْرَ ما ٱنتهى إليهِ في البلاغةِ قَدْرٌ خَرَقَ به عادةَ العربِ ؟ ومتى تَعَذَّرَ ذٰلك عليهم ، بطلَ كونُ القرآنِ معجزًا . وكذٰلك يجب أن يثبتوا مفارقَةَ نظمِهِ لسائرِ نظومِ كلامِهم ، وأنَّه لا شيءَ فيه بوزنِ الشعرِ ، لِيَتَبَيَّنَ بذٰلكَ كونه معجزًا .

يقال له : أمّا ما يدلُّ على تجاوُزِ قَدْرِ بلاغتهِ لسائرِ بلاغاتِ العربِ ، فهو ما قدَّمناهُ مِن طولِ تحدِّيهم بمثلِ سورةٍ منه وتقريعهم بالعجزِ عن ذٰلك مع تقدُّمِهم في الفصاحةِ وما هم عليه مِن عِزَّةِ النفوسِ والفرارِ مِن العارِ وما دعاهم إليه مِن الطاعةِ والاتِّباعِ وما ثبتَ مِن ٱستقرارِ العادةِ بتوفُّرِ الدَّوَاعِي على المسارعَةِ إلى المعارضةِ عند القدرةِ عليها .

فإذا عَلِمْنَا هٰذه الجملة وعَلِمْنَا عدولَ العربِ عن المعارضةِ إلى الحربِ والهَجْوِ ونسبته إلى التَّكَذُّبِ وتَطَلُّبِ العِلَلِ التي لا تقدحُ في حجَّتهِ ، عَلِمْنَا بذٰلك تجاوُزَ قَدْرَ بلاغتِهِ لسائرِ بلاغاتِهم وخروجَ نظمِهِ عن جميعِ أوزانِ كلامِهم ، وأنَّهم لو قدروا على ذٰلك ، لعارضُوهُ .

ولو كان مِن بعضِ أوزانِ كلامِهم ، لوافَقُوهُ ولقالوا ذٰلك له . ولو تَوَهَّمَ[١]تَعَذُّرَ ذٰلك **[١٦٤أ]** عليهم لقُصُورِهم في البلاغةِ عن رُتْبَةِ مَن كان قَبلَهم ، لاحْتَجُّوا عليه بكلامِ مَن سَلَفَ مِن بُلَغَائِهِمْ ولقالوا له : مثل هٰذا قد سبقكَ إليهِ مَن كان مثلُكَ في

---

١ توهّم : إضافة في الهامش ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

الفصاحةِ والبلاغةِ . ولَوَجَبَ ظهورُ ذٰلك ، لو كان ، وٱنتشارُه .

وفي إعراضِهم عن هٰذا أوضحُ دليلٍ على تجاوُزِ بلاغةِ القرآنِ لِمَا جَرَتْ به عادتُهم وعادةُ مَن كانَ قَبْلَهُم . وهٰذِهِ دلالةٌ مقنعةٌ في هٰذا البابِ إلى أن نَبْلُغَ إلى ذِكْرِ وجوهِ بلاغتِهِ ، إنْ شاءَ اللهُ .

فصل

فإن قيلَ : فيجبُ أن تعرفوا قَدْرَ ما فَارَقَ وتجاوَزَ به مِنَ البلاغةِ ، لِتَعْلَمُوا بعلمِكم بذلكَ القدرِ أنَّه مُتَجَاوِزٌ لِبَلَاغَاتِ العربِ .

يقالُ له : لا يجبُ هذا باتِّفاقٍ ، وإنَّما يجبُ أن يعلمَ أنَّه متجاوزٌ لِقَدْرِ بلاغتِهم وخارقٌ للعادَةِ ، وإن لم يجبْ معرفةُ ذلكَ القَدْرِ مِنَ التجاوُزِ على التفصيلِ ، كما يجبُ ، لو يعلمُ أنَّ عَدَدَ أهلِ التواتُرِ عددٌ يتجاوزُونَ عِدَّةَ مَن لا يَقَعُ العِلْمُ بِخَبَرِه ضرورةً ، وإن لم يُعرَفْ ذلكَ القَدْرُ على التفصيلِ ، وكما يعلمُ أنَّ إحكامَ الفعلِ يَدُلُّ على أنَّ فاعِلَهُ عالِمٌ وأنَّه مُفَارِقٌ للمثبجِ وما لا يَدُلُّ على ذلكَ مِن حالِ فاعِلِهِ ، وإن لم يُعْلَمْ قَدْرُ تِلكَ[1] المفارَقةِ على التفصيلِ والتحديدِ ، وكما يعلمُ أنَّ أبلغَ البَلِيغَيْنِ وأشعرَ الشاعِرَيْنِ عِندَ سماعِ كلامِهما أَبْلَغُ مِنَ الآخرِ ، وإن لم يجبْ معرفةُ قَدْرِ ما افترقا فيه على التعيينِ والتحديدِ الذي يمكنُ نَعْتُهُ [١٦٤ب] ووَصْفُهُ .

وممَّا يُبينُ هذا ويُوضحُهُ حصولُ عِلْمِ كلِّ عاقِلٍ ، تَكَلَّمَ باللِّسَانِ وكانَ مِن أهلِ العلمِ بطريقةِ التكلُّمِ باللُّغَةِ ، بأنَّ بعضَ أهلِ اللُّغَةِ أَبْلَغُ وأَفْصَحُ مِن بعضٍ وأنَّهم لا بُدَّ مع كونِهم كذلكَ مِن أن يَفْتَرِقُوا فيما به صارَ بَعْضُهُم أَفْصَحَ وأَبْلَغَ مِن بعضٍ وفي القدرةِ على ذلكَ والعلمِ به وأنَّهم لا يجوزُ أن يَفْتَرِقُوا في هذا البابِ لأجلِ ما هُمْ مُشْتَرِكُونَ ومُتَسَاوُونَ فيه ، وإن لم يُمكِنِ العلمُ بِقَدْرِ علومِهم باللسانِ وطريقةِ الكلامِ وتحديدِ كلِّ شيءٍ منها ومعرفةِ القدرِ الذي يُجاوِزُ به عِلْمَ غيرِه ولا معرفة القَدْرِ الزائِدِ على التحديدِ وكَمْ جزءٍ هِيَ ، وإن عُلِمَ تجاوُزُ بعضِهم لبعضٍ في البلاغةِ ؛ فصارَ العلمُ بهذِهِ الجملةِ لا يَفْتَقِرُ إلى العلمِ بالتحديدِ والتفصيلِ .

---

١ تلك : + البلاغة ، مشطوب في الأصل .

وكذٰلكَ فقد عُلِمَ أنَّ كلَّ حاذِقٍ في شِعْرِهِ وصَنْعَتِهِ وخِطَابَتِهِ وسائرِ أفعالِهِ المُحْكَمَةِ قد تَجَاوَزَ قَدْرُ علمِهِ وقدرتِهِ على ذٰلكَ الحذق عِلْمَ مَن قصرَ عن مَنْزِلَتِهِ ورُتْبَتِهِ ، وإن لم يُمْكِنْ أن يعلمَ قَدْرَ ذٰلكَ العلم والقدرة الزائِدَيْنِ على جهةِ التفصيلِ في أمثالِ هٰذا ممَّا يَطُولُ تَتَبُّعُهُ ويُعْلَمُ على الجملةِ دُونَ التفصيلِ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَتْ مُطَالَبَتُهُمْ بوجوبِ معرفَتِنَا لقَدْرِ بلاغةِ القرآنِ الزائدة الخارقة للعادَةِ ، كما بَطَلَتْ مُطَالَبَةُ مَن طَالَبَنَا وإيَّاهُم بوجوبِ معرفةِ قَدْرِ العلومِ والقُدَرِ الزائدة على **[١٦٥أ]** فِعْلِ ذٰلكَ القدر مِن البلاغةِ . وهٰذا واضحٌ لا إشكالَ فيه .

فصل من القول في ذٰلك

فإن قال قائلٌ : فهَلْ تقولونَ بَيْنَ أن تكونَ بلاغةُ القرآنِ وفصاحتُهُ مُتجَاوِزَةً لِقَدْرِ ما جَرَتْ عادةُ العربِ بالكثيرِ العظيمِ مِن البلاغةِ أو بالقَدْرِ اليَسيرِ الذي لا يَتَأَتّى منهم مثله وإنْ قَلَّ .

قيلَ له : الذي يجبُ أن يقالَ في هٰذا : إنَّه يجبُ أن يكونَ قَدْرُ التَّجَاوُزِ ما جَرَتْ به عادتُهم ، وأن يكونَ بَيِّنًا ولا يكونُ قدرًا يَلْتَبِسُ مثلُهُ بما جَرَتْ عادتُهم بالتكلُّمِ بمِثْلِهِ ، فإنَّه إذا لم يَتَجَاوَزْ إلَّا بهٰذا القدرِ ، ٱلْتَبَسَتْ حالُهُ ووَقَعَ الشَّكُّ فيه على ما بَيَّنَّاهُ مِن قَبْلُ . وهٰذا هو الذي أَرَدْنَاهُ بقولِنا فيما سَلَفَ : إنَّه لو كانَ مُتَجَاوِزًا لِقَدْرِ بلاغتِهِمْ بما يُقَارِبُ ويَشْتَبِهُ ، لجَرَى مَجْرَى ما جَرَتْ به عادتُهم وأُزِيلَتِ[1] الحجَّةُ به ؛ فوجَبَ بذٰلكَ أن يَتَجَاوَزَ قَدْرَ بلاغتِهم بأمرٍ بَيِّنٍ يَظْهَرُ فيه تَجَاوُزُهُ لِمَا جَرَتْ به عادتُهم ويزولُ معه الإشكالُ والالْتِبَاسُ .

ثُمَّ لا فَرْقَ بعدَ ذٰلكَ بَيْنَ أن تكونَ تلكَ الزيادة قليلةً أو كثيرةً ، لأجلِ أنَّ الكثيرَ مِن الزيادةِ إنَّما يكونُ بها معجزًا لكونِهِ بحصولِهِ عليها خارقًا للعادةِ . فإذا كانَ القليلُ منها أيضًا خارقًا للعادةِ ، ٱسْتَوَى في ذٰلكَ حُكْمُ قليلِ ما يخرقُ العادةَ وكثيره .

يَدُلُّ عليه **[١٦٥ب]** أنَّه لا فَرْقَ بَينَ أن يكونَ مُعْجِزُ النبيّ ، عليه السلامُ ، طَفْرَ جدولٍ ودجلة الذي لم تَجْرِ عادَتُهم بالتَّمَكُّنِ من ذٰلكَ وبَينَ أن يكونَ معجزُهُ طَفْرَ البحرِ وبَينَ أن يكونَ مُعْجِزُهُ الصعودَ في جهةِ السماءِ مِائَةَ ذِرَاعٍ ، لم تَجْرِ عادتُهم بالقُدْرَةِ على مِثْلِهِ وبَينَ صُعُودِهِ الفَرْسَخَ والاثنَيْنِ وبُلُوغِهِ إلى السماءِ وأَغْيَابِها ، لأَنَّ ذٰلكَ أَجْمَعَ خارِقٌ للعادةِ .

---

١ وأزيلت : وأزالت ، الأصل .

ولهٰذا أيضًا ما وَجَبَ أن يكونَ لا فَرْقَ بَيْنَ إِحْيَاءِ فيلٍ وإنسانٍ عِندَ دعوةِ النبيّ وبَيْنَ إحياءِ نملةٍ وبعوضةٍ ، لأنَّ كِلَيْهِمَا خارقٌ للعادةِ .

ولأجلِ هٰذا صَحَّ أن يُقَالَ : إنَّ الكلامَ يحتملُ مِن البلاغةِ قدرًا ، يَتَجَاوَزُ بلاغةَ القرآنِ ، لو جَعَلَهُ ، سبحانَهُ ، كذٰلكَ ، غَيْرَ أنَّه وإن لم يَبْلُغْ تلك الغاية ، فإنَّهُ معجزٌ لكونِه خارقًا للعادةِ .

وكذٰلكَ فلو جَعَلَهُ ، سبحانَهُ ، في أَقْصَى نهايةِ البلاغةِ التي لا مَزِيدَ عليها ولا بلاغة تُجَاوِزُها ، لكانَ معجزًا ، إذا كان الكلامُ يَبْلُغُ إلى حَدٍّ في البلاغةِ لا يُمْكِنُ أن يكونَ ما هو أَبْلَغُ منه على خِلَافٍ في ذٰلكَ ؛ فإذا ٱقتصَرَ فيه على دُونَ الغايةِ القُصْوَى في البلاغةِ ، لم يُخرِجْهُ عن كونِهِ معجزًا .

وكذٰلكَ يجبُ أن يكونَ قَلِيلُ ما يخرقُ العادةَ وكثيرُهُ مِنَ البلاغةِ آيةً معجزةً عِندَ التَّحَدِّي والتقريعِ وتعذُّرِ الإتيانِ بِمِثْلِ ذٰلكَ القليلِ .

فإن قيلَ : فهل تَزْعُمُونَ أنَّ الكلامَ ينتهي في البلاغةِ إلى حَدٍّ ، لا يُمْكِنُ وُجُودُ ما هو أَبْلَغُ منه ؟

قيلَ له : لا يمتنعُ ذٰلكَ ، **[١٦٦أ]** لأنَّه إذا وَرَدَ اللَّفْظُ الشريفُ الرَّائِقُ الذي قد عُلِمَ أنَّه لا لُطْفَ يُعَبِّرُ به عن ذٰلكَ المَعنَى أشرف وأحسن منه وأوقع في النفوسِ والأسماعِ مُطَابِقًا للمَعنَى ، غير زائدٍ عليه بفضلٍ ، لا بعيد ولا ناقص عنه نقصانًا يضرُّ بالمعنى أو يجعله مُشْكِلًا مُلْتَبِسًا ، يحتاجُ إلى نظرٍ وتفسيرٍ ، وَجَبَ أن يُقَالَ : إنَّه قد بَلَغَ في البلاغةِ والفصاحةِ إلى حَدِّ النهايةِ التي لا يُتَوَهَّمُ ثبوتُ زائدٍ عليها .

فإن جُعِلَ معجزُ النبيّ هٰذا الحدّ منها ، وقد بَلَغَ به أَقْصَى غايةٍ ، تُخرَقُ بها عادةُ البلغاءِ ، وإن ٱقْتُصِرَ على دُونِ ذٰلكَ ممَّا يخرقُ به عادتَهم ، كانَ ذٰلكَ أيضًا معجزًا وعِلْمًا قاهِرًا .

فإن قال قائلٌ : فيجبُ على هٰذا ، لو تَحَدَّى النبيُّ بِحَمْلِ ثقيلٍ مِنَ الأجسامِ أثقل ممَّا يَقْدِرُ القومُ على حَمْلِهِ بالشيءِ اليَسِيرِ ، أن يكونَ ذٰلكَ معجزًا له وأن يكونَ بمنزلَةِ تَحَدِّيه بِحَمْلِ الجبالِ الرَّواسِي .

قيلَ له : أجل ، كذٰلكَ نقولُ . لو عُرِفَتْ عادةُ أهلِ القُوَى في حَمْلِ الثَّقِيلِ وأنَّها تنتهي إلى قَدْرٍ معلومٍ لا يجاوزُه ، لَوَجَبَ أن يكونَ رفعُ اللهِ ، سبحانَهُ ، للجسمِ الزائِدِ في الثِّقَلِ باليَسِيرِ خارقًا لعادتِهِمْ وأنْ يستوِيَ في ذٰلكَ القليلُ والكثيرُ . ولكن المعلومُ أنَّ هٰذا لا يَتَمَيَّزُ ولا يَنْضَبِطُ لاخْتِلَافِ أَحْوَالِ الناسِ وقَدْرِ قُوَاهُمْ ، وأنَّ الدَّوَاعِي لا تَدْعُوا جميعَ مَن كَثُرَتْ قُوَاهُ وٱستطاعَ أن يَحْمِلَ الثقيلَ إلى إظهارِ ذٰلكَ والحديثِ به ، كما يعلمُ [١٦٦ب] تَوفُّرها على إظهارِ القدرةِ على البلاغةِ والفصاحةِ والتَّبَجُّحِ بها والافتخارِ والمنافسةِ فيها ، بل معلومٌ أنَّ في كثيرٍ مِن أهلِ العلمِ والمُرُوَّاتِ وذَوِي الأخطارِ والآدابِ مِنَ القُدَرِ أَكْثَرَ ممَّا في أصحابِ العلاجِ ورفعِ الأعمدةِ وشَيْلِ الثقيلِ ، غَيْرَ أنَّهم لا يُظْهِرُونَ ذٰلكَ ولا دَاعِيَ لهم إلى التَّمَدُّحِ والافتخارِ به ، بل يَرَوْنَ ذٰلكَ عارًا ومُسْتَقْبَحًا .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لم تَكُنِ العادةُ في تَفَاضُلِ قُوَى الناسِ في هٰذا البابِ معلومةً ولا ظاهرةً . وليستْ هٰذِهِ حالُ التفاضلِ في البلاغاتِ ؛ فٱفترقتِ الحالُ في ذٰلك لِمَا قُلناهُ .

سؤال والجواب عنه

فإن قال قائلٌ : ما أنكرتُم أن يكونَ الرسولُ ، عليه السلامُ ، إنَّما تحدَّى العربَ أن تأتيَ ببلاغَةٍ ونَظْمٍ خارجٍ عن جميعِ نُظُومِ كلامِهم المعروفةِ ومُشْتَمِلًا على مثلِ معاني القرآنِ ، وإن لم يَكُنْ على نَظْمِ القرآنِ ونِجَارِه ، وأرادَ بقولِهِ : فأتوا بمثلِهِ ، أي بنظمٍ خارجٍ عن جميعِ أَوْزَانِ كلامِهم ، وإن كان مخالِفًا [١٦٧أ] لِنَظْمِ القرآنِ .

يقالُ لهم : عن هٰذا ثلاثةُ أجوبةٍ . أحدُها أنَّ مَن يقولُ : إنَّ الكلامَ وأعاريضَه لا يحتملُ مِنَ البلاغةِ والنَّظْمِ والتأليفِ أكثرَ مِن بلاغتِهم ونظومِهم . ونظم القرآنِ ، فإنَّه قد بَلَغَ في البلاغةِ والنَّظْمِ الرُّتْبَةَ التي لا مَزِيدَ عليها ، فإنَّه يَحتملُ تحدِّيهم بنظمٍ ، ليسَ في إمْكَانِهِم ولا إمْكَانِهِ ولا يَصِحُّ دخولُهُ تَحتَ قدرةِ قادرٍ ؛ فلا مُطَالَبَةَ على قائلِ هٰذا ، وإن كنَّا لا نَرَى هٰذا الجوابَ ، لأنَّنا ، وإن قُلْنَا : إنَّ البلاغةَ تنتهي إلى حَدٍّ ، لا مَزِيدَ عليه ، فإنَّه لا يُمْكِنُنَا ذٰلكَ في النَّظْمِ والتأليفِ ، بل لا دليلَ على أنَّه لا تحتملُ كلماتُ القرآنِ مِنَ النَّظْمِ إلَّا بِقَدْرِ نظمِ القرآنِ وما سَبَقَ إليهِ أهلُ اللُّغَةِ مِن النُّظُومِ والأوزانِ ؛ فلا وَجْهَ للقولِ بذٰلكَ .

والجوابُ الآخرُ أنّ ظاهرَ قولِهِ : ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [٢ البقرة ٢٣] وقولِهِ : ﴿لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ [١٧ الإسراء ٨٨] يَقْتَضِي المُمَاثَلَةَ في نَظْمِهِ ، لأنَّه إذا لم يَرِدْ مِثْلُ مفرداتِ الكلامِ الدَّائِرِ في سائِرِ كلامِهم ، ولا مِثْلُ المعاني التي ٱشتملَ عليها ، لأنَّها في وُسْعِ كُلِّ أَحَدٍ مِنْ أهلِ اللِّسَانِ وغيرِهم التعبير[1] عنها . ولا يجوزُ أن يَتَحَدَّاهُمْ بمِثْلِ ما لم يَسْمَعُوهُ ولم[2] يحصلِ القرآنُ عليه مِن النَّظْمِ . وكانَتِ المطالبةُ [١٦٧ب] لهم بمِثْلِ ما لم يَسْمَعُوهُ ولم يعرفُوهُ محالًا ؛ فثَبَتَ مِن جهةِ الظَّاهِرِ

---

١ التعبير : والتعبر ، الأصل .

٢ ولم : ولم ولم ، مكرر في الأصل .

وبهٰذا الاعتبارِ أنَّه تَحَدَّاهُمْ بمِثْلِهِ في نظمِهِ ونِجَارِه وطريقتِهِ دُونَ ما خالَفَهُ .

والجوابُ الثالثُ أنّه لو كان الأمرُ على ما ٱدَّعُوهُ ، لم يخرجِ القرآنُ عن كونِهِ معجزًا ، لأنّهم لم يأتوا بمثلِهِ ولا أتوا أيضًا بنظمٍ آخرَ ، يَجْرِي مجراهُ في مخالفَتِهِ لسائرِ النُّظُومِ والأوزانِ المُعْتَادِ في لغتِهم وتكلُّمِهِمْ ؛ فعلى كلِّ حالٍ ما أَتَوْا بما تحدَّاهم به ، فيجبُ لذٰلكَ كونُ القرآنِ معجزًا لكونِهِ خارقًا للعادةِ وتعذُّرِ مِثْلِهِ عليهم في كونِه خارقًا للعادةِ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ القَدْحُ في إعجازِ القرآنِ بهٰذا السؤالِ .

وأيضًا فإنّنا نَعْلَمُ بالنقلِ المُتَواتِرِ أنَّ الرسولَ ، عليه السلامُ ، ما تَحَدَّاهُمْ بمِثْلِهِ في نَظْمِهِ وبلاغتِهِ دُونَ نظمٍ يُخالِفُهُ . وهٰذا منقولٌ معلومٌ مِن قَصْدِ الرسولِ ، عليه السلامُ ، بالتَّحَدِّي ؛ فبَطَلَ ما قالُوهُ .

على أنَّنا قد بَيَّنَّا أنَّ الكلامَيْنِ ، متى ٱخْتَلَفَ وَزْنُهُمَا وطَرِيقُهُمَا ، وإنِ ٱتَّفَقَ مَعْنَاهُمَا ، لم يَجُزْ أن يُقَالَ على التَّحْقِيقِ : إنّهما مِثْلَانِ . وكذٰلكَ لم يَجُزْ أن يُقَالَ : إنَّ الشعرَ كالخُطَبِ والمَقْصُورِ والمُزْدَوِجِ مثل الطويلِ التامّ ، وإن ٱتَّفَقَ مَعنَى ذٰلكَ ، إذا ٱختلفتْ نظومُهُ وتبايَنَتْ أَوْزَانُهُ . وكذٰلكَ لا يجوزُ أن يُقَالَ : إنَّ ما يُخالِفُ نظمُهُ نظمَ القرآنِ [١٦٨أ] مَثَلٌ له . وإن قِيلَ ذٰلكَ ، فعلى وجهِ المَجَازِ والاتِّسَاعِ . وهٰذا واضحٌ في سقوطِ ما قالُوهُ .

سؤال آخر والجواب عنه

فإن قيل : ما أنكرتُم أن لا يوصَفَ الكلامُ بأنَّه عربيٌّ دُونَ أن يكونَ على وزنٍ وطريقةٍ مِن طرائقِ كلامِهم ؛ فإذا قُلتُم : إنَّ القرآنَ مفارِقٌ بنظمِهِ لسائِرِ ما يعرفُهُ العربُ مِنَ النظومِ والأوزانِ ، خَرَجَ بذٰلكَ عن كونِهِ عربيًّا ، فكأنَّه إذًا إنَّما تَحَدَّاهُمْ بما ليسَ بعربيٍّ مِنَ الكلامِ . وذٰلكَ باطِلٌ ، غَيْرُ لازمٍ لهم .

يُقَالُ له : إنَّ اللهَ ، عزَّ وجلَّ ، ورسولَهُ ، عليه السلامُ ، أَعْلَمُ بما تَوَاضَعَ عليه أهلُ اللغةِ ؛ فإذا ثَبَتَ صِدْقُ النبيِّ ، عليه السلامُ ، على اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، وثبوتُ نبوَّتِهِ ، وأخبرَ ، سبحانَهُ ، ورسولُهُ ، عليه السلامُ ، أنَّ القرآنَ عربيٌّ ويُسمَّى بهٰذِهِ التسمِيَةِ ، وَجَبَ القطعُ على أنَّ وَصْفَ الكلامِ بأنَّه عربيٌّ إنَّما يُفِيدُ أنَّ مفرداتِ ألفاظِهِ وكلماتِهِ عربيَّةٌ ، وإنِ ٱختلفَتْ نُظُومُهُ وأَوْزَانُهُ . ولذٰلكَ كانَ كلُّ نظمٍ منه عربيًّا ، وإنْ خالَفَ غَيْرَهُ ؛ فَعُلِمَ بذٰلكَ أنَّهم لم يَضَعُوا قولَهم عربيٌّ لنظمٍ مِن النُّظُومِ مخصوصٌ ، وإنَّما أَفَادُوا بذٰلكَ أنَّ مفرداتِ ألفاظِهِ عربيَّةٌ . على أنَّه لو سُلِّمَ للمطالبِ بهٰذا ما رَامَهُ ، لكانَ أكثر ما فيه أن يكونَ تسميتُهُ ، تعالى ، وتسمِيَةُ رسولِهِ له عربيٌّ مَجَازًا وٱتِّسَاعًا وعلى مَعنَى أنَّ مفرداتِ ألفاظِهِ عربيَّةٌ ، ولم يَخْرُجْ بذٰلكَ عن كونِهِ **[١٦٨ب]** معجزًا خارقًا للعادَةِ ، ومِنْ أن يكونوا غير قادِرِينَ على معارضتهِ والإتيانِ بمثلِهِ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما قالُوهُ .

يتلوه :

سؤالٌ لهم آخرُ والجوابُ عنه .

وصلواتُهُ على محمَّدٍ النبيّ وعلى آلِهِ وسَلَّمَ .

[١٦٩أ]

الرابع عشر

من كتاب النبوّات

من هداية المسترشدين

تصنيف القاضي الجليل

أبي بكر محمّد بن الطيّب الأشعريّ

رضوان الله عليه

[١٦٩ب]

بسم الله الرحمن الرحيم

سؤال لهم[١] آخر والجواب عنه

فإن قال قائِلٌ : إذا كان اللهُ ، تعالى ، ورسولُه ، عليه السلامُ ، إنَّما تَحَدَّيَا العربَ بأَنْ تأتِيَ بمثلِهِ مُجْتَمِعِينَ ومُتَفَرِّقِينَ ، ولم يُلْزِمَا كلَّ واحِدٍ منهم أَن يأتِيَ وَحدَهُ بمِثْلِ جميعِهِ . ولذٰلكَ قالَ : ﴿وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [١٧ الإسراء ٨٨] ، يعني مُمَالِيًا مُعِينًا ، وَجَبَ لذٰلكَ خروجُ القرآنِ عن كونهِ معجزًا لأجلِ أنَّ كلَّ واحِدٍ منهم يَقْدِرُ على مِثْلِ الكلمةِ والكلمتَيْنِ والآيةِ والآيتَيْنِ ؛ فلَوْ أَتَى الواحدُ منهم بمِثْلِ ذٰلكَ وأَتَى آخرُ بمِثْلِ ما يقدرُ عليه مِن ذٰلكَ ثُمَّ ضَمَّ بَعْضَهُ إلى بعضٍ ، وَجَبَ كونُهُ معجزًا أو مُسَاوَاتُهُ للقرآنِ .

يُقَالُ لهم : لا يجبُ ما قُلتُمُوهُ مِن وجوهٍ ، لأنَّنا نحنُ لم نُنكِرْ جوازَ إقدارِ اللهِ ، سبحانَهُ ، لجميعِهِم وآحادِهِم على نظمٍ ، يَجْرِي مَجْرَى نظمِ القرآنِ ، لأنَّ ذٰلكَ ممَّا يصحُّ دخولُهُ تحتَ قُدَرِ العِبَادِ ، وإنّما أنكَرْنَا كونَهم قادِرِينَ على ذٰلكَ .

وقد قامَ واضِحُ الدليلِ الذي قَدَّمْنَاهُ في بابِ الاستطاعةِ مِنْ هٰذا الكتابِ على أنَّ القدرةَ مَعَ الفعلِ وأنَّه مُحَالٌ كونُ المُحْدِثِ قادرًا على ما ليسَ بفاعِلٍ له لِمَنْعٍ منه أو غيرِ ذٰلكَ .

إذا ثبتَ هٰذا ، عَلِمْنَا أنَّهم غَيْرُ قادِرِينَ مجتمعِينَ ولا مُتَفَرِّقِينَ على نظمِ مثلِ القرآنِ ، وإن حرصوا على ذٰلكَ وتَظَاهَرُوا وأَطَالُوا الفكرَ والرَّوِيَّةَ ، لأنَّ اللهَ ، تعالى ، قد رَفَعَ قُدَرَهُمْ مُجْتَمِعِينَ [١٧٠أ] ومُتَفَرِّقِينَ على تأليفِ مِثْلِهِ وإيرَادِهِ على ذٰلكَ الحَدِّ مِنَ

---

١ لهم : - ، الأصل . التصحيح ممّا تقدّم ذكره في آخر السؤال السابق .

البلاغةِ ، وأنّهم لِفَقْدِ قُدَرِهِمْ على ذٰلكَ عَدَلُوا عَنِ المعارضةِ إلى الحربِ والمُهَاجَاةِ والسَّبِّ وبَطَلَتِ الحِيلُ والختلُ ونسبته إلى الشعرِ والجنونِ وغيرِ ذٰلكَ مِمَّا لا يَقْدَحُ في آيَتِهِ ، عليه السلامُ ، ولأنّهم قد عَلِمُوا أنَّ ذٰلكَ لا يُنَالُ بالطَّلَبِ واكتسابِ العلمِ به ، وإنّما التكلُّمُ بالبلاغةِ خِلْقَةٌ وأَمْرٌ ، يَبْتَدِئُ اللهُ ، سبحانَهُ ، القدرةَ على فِعْلِهِ مِن غيرِ اكتسابٍ للعلمِ وتَطَلُّبِهِ .

فإن قيلَ : فهٰذا مِثْلُ قولِ القدريَّةِ بالصَّرْفَةِ عن فعلِ مِثْلِهِ .

قيلَ : مَعَاذَ اللهِ ، لأنَّ القدريَّةَ تَدَّعِي الصرفَةَ للعربِ عن ما هم قادِرونَ عليه ومُتَمَكِّنُونَ منه ؛ فمِنهُم مَن يقولُ : قد كانوا يَتَكَلَّمُونَ بمثلِهِ ، وإنَّما صُرِفُوا عنه وَقْتَ التَّحَدِّي . ومِنهُم مَن يقولُ : قد كانَ في قُدَرِهِمْ الإتيانُ بمثلِهِ ، ولكنّهم صُرِفُوا عن تَكَلُّفِ ذٰلكَ بِصَرْفِ الدَّوَاعِي والشواغِلِ عنه . ومِنهُم مَن يقولُ : صُرِفُوا عنه بِرَفْعِ العلمِ الضَّرُورِيِّ عن قُلُوبِهِمْ بِقَدْرِ بَلَاغَتِهِ ونَظْمِهِ لاعتقادِهم أنَّ العلمَ بذٰلك يَقَعُ للبُلَغَاءِ وأهلِ الفصاحَةِ ضرورةً ، لا اكْتِسَابًا .

وقد بَيَّنَّا فسادَ جميعِ هٰذِهِ الأقاويلِ مِن قَبْلُ بما يُغْنِي الناظِرَ فيه . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، افْتَرَقَ قولُنا وقولُهم .

ولو قالوا بالصَّرْفَةِ وأرادوا بها رَفْعَ قُدَرِهِمْ على التكلُّمِ بمثلِهِ ، وإن صَحَّ إقدارُهم على ذٰلك ، لكانوا مُصِيبِينَ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما قالُوهُ وثَبَتَ الفرقُ بَيْنَ القولَيْنِ .

فإن قيلَ : فما مَعنَى قولِهِ : ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ [١٧ الإسراء ٨٨] وكلُّ واحِدٍ منهم كانَ يَقْدِرُ أَنْ يأتِيَ بمِثْلِ كلمةٍ منه وكلِّ حرفٍ .

قيلَ : [**١٧٠ب**] أرادَ بذٰلكَ أنَّهم لا يَأْتُونَ بمِثْلِ قَدْرِ بلاغتِهِ ونظمِهِ الخارجِ عن جميعِ أوزانِ كلامِهم ، ولم يُرِدْ بمِثْلِ مفرداتِ الألفاظِ الدائرةِ في جميعِ ضُرُوبِ

الكلامِ . وهٰذا كما يَتَحَدَّى الشاعرُ المُفَلَّقُ والخطيبُ المِصْقَعُ جماعاتِ الناسِ بمِثْلِ شِعْرِهِ وخِطَابَتِهِ ويقولُ : إنّكم لن تَقْدِرُوا على مِثْلِهِمَا مُجْتَمِعِينَ ولا مُتَفَرِّقِينَ ، وإن تمالَيْتُم وتَظَاهَرْتُم . وهو يَعنِي بذٰلكَ أنّكم لا تَقْدِرُونَ على مِثْلِهِمَا في الفصاحةِ والنَّظْمِ . ولا يَعنِي مفرداتِ الكلامِ ونفس الحروفِ . وهٰذا ظاهرٌ ، لا إشكالَ فيه .

ويُقَالُ للسائِلِ عَنِ السؤالِ الأَوَّلِ : لو لم يحصلْ للقرآنِ فضيلةٌ ومزيةٌ في النظمِ والبلاغةِ ، ولم يكُنْ بما هو عليه منهُما خارقًا للعادةِ لقدرَةِ كلِّ واحِدٍ مِن العربِ على مِثْلِ الكلمةِ والحرفِ منه والكلمَتَيْنِ ، لم يكُنْ للشاعرِ المُتَقَدِّمِ فضيلةٌ على مَن ليسَ بشاعِرٍ ، ولم يَحْسُنْ منه أن يقولَ لأُمَّةٍ مِنَ الناسِ لَيْسُوا شعراء : إنَّكُم لا تَقْدِرُونَ على مِثْلِ هٰذا الشعرِ ولا تُحْسِنُونَهُ ولا تستطيعونَ مُعَارَضَتَهُ لأجلِ أنَّ كلَّ واحِدٍ منهُم يَقْدِرُ على مِثْلِ كلِّ لفظةٍ وحرفٍ وكلمةٍ منه .

ولمَّا لَمْ يَقُلْ هٰذا أحدٌ ولم تَكُنْ قدرتُهم على ذٰلكَ بمُوجِبَةٍ لكونِهم شُعَرَاءَ وخُطَبَاءَ ومخرجٌ للشعرِ عن فضيلتِهِ ، بَطَلَ ما قالُوهُ بُطْلَانًا ظاهِرًا .

سؤال آخر والجواب عنه

[١٧١أ] فإن قيلَ : ما أنكرتُم أن لا يكونَ إعْرَاضُ العربِ عن مُعَارَضَةِ الرسولِ ، عليه السلامُ ، للعجزِ عن ذٰلكَ وتعذُّره ، وإنّما هو لإيثارِ تَرْكِهِ والإعراض عنه ، كما أنّهم قد أَعْرَضُوا عن النظرِ في التوحيدِ وصِحَّةِ الدِّينِ ووجوبِ تركِ عبادَةِ الأصنامِ وتحصيل العلمِ بما يجبُ عليهم ممَّا لهم فيه أعظم الحَظِّ ، لأجلِ آختيارِهِمْ تَرْكَ النظرِ والعلم بذٰلكَ ، لا لأنَّهم غيرُ قادِرِينَ عليه ؛ فما المانعُ من هٰذا ؟

يقالُ لهم : عن هٰذا جوابانِ . أحدُهما أنَّ جميعَ العربِ وكلّ تاركٍ للعلمِ بالشيءِ والنظرِ فيه غيرُ قادرٍ عليه ، وإن كانَ ممَّا لو رَامَهُ لَتَأَتَّى له بِجَرْيِ العادةِ . والعربُ كانَتْ تَرُومُ المُعَارَضَةَ ، فيَتَعَذَّرُ ذٰلكَ عليها مع شِدَّةِ الحِرْصِ وتَوَفُّرِ الدَّوَاعِي وطُولِ التَّحَدِّي والتقريع لهم بالعجزِ عن ذٰلكَ ، فَهُمْ لذٰلكَ مَمْنُوعُونَ عن مِثْلِهِ . وحالُهم في تركِ العلمِ والنظرِ ، كحالِهم في تَرْكِ المعارضةِ في أنّهم غيرُ قادِرِينَ على الأَمْرَيْنِ ، غيرُ أنّهم لو رَامُوا فِعْلَ النظرِ والعلمِ ، لتَأَتَّى لهم بِجَرْيِ العادةِ . ولم تكُنْ هٰذِهِ حالُهم في تَأَتِّي مثل القرآنِ لهم وقدرتهم عليه لو رامُوهُ .

والجوابُ الآخرُ أنَّ العادةَ جاريةٌ بَينَ الناسِ بِتَرْكِ التَّعَبِ وإيثارِ الراحةِ وآستقثالِ النظرِ وغيرِ ذٰلكَ . ولو كانوا قادِرِينَ على فِعْلِ العِلْمِ والنَّظَرِ عِندَ بعضِ الناسِ أو مِمَّن لو رَامُوا ذٰلكَ ، لأُقْدِرُوا عليه . وليستْ هٰذِهِ هي العادةُ في تركِهِمْ مُعَارَضَةَ ما يُتَحَدَّوْنَ بمثلِهِ مع وجودِ قُدْرَتِهِمْ عليه وعلمِهم [١٧١ب] بالتَّمَكُّنِ منه ، لو رَامُوهُ ، بل في طِبَاعِ كلّ أَحَدٍ مِن الملوكِ والسُّوقَةِ والعامَّةِ والخاصَّةِ والنساءِ والرجالِ وطبقاتِ الناسِ المُسَارَعَةُ إلى الإتيانِ بما يُقْرَعُ بالعجزِ ويُتَحَدَّى بمثلِهِ وزوال الشبهةِ عنهم في الفَلَجِ بذٰلكَ ، إذا فعلُوهُ .

فأمَّا أَنْ يَقَعَ الإعْرَاضُ منهم مَعَ القدرةِ عليهِ أو العلمِ بأنَّهم ، إنْ رامُوهُ ، قدروا عليه ،

فإنَّه باطِلٌ محالٌ . ولذٰلكَ جَوَّزْنَا ٱجتماعَ جماعةٍ على الكِتْمَانِ والافْتِعَالِ لِرَغْبَةٍ ورَهْبَةٍ تَظْهَرُ عليهِم . ولم يَجُزْ في مُسْتَقَرِّ العادةِ تركُهُمْ لِمُعَارَضَةِ ما يَقْدِرُونَ على معارضَتِهِ ، لأنَّ العادةَ في هٰذا مُفْتَرِقَةٌ .

وليسَ يجوزُ أن يُقَالَ : تَرَكُوا معارضَتَهُ تَقِيَّةً ورَهْبَةً ، لأنَّه قد كانَ حالُهُ دَهْرًا طويلًا مقهورًا مغلوبًا . ولَمَّا أُمِرَ بالجهادِ ، كانوا أيضًا في غيرِ تَقِيَّةٍ معه ، بل في مُسَاجَلَةٍ ومحارَبَةٍ ؛ فأيُّ شيءٍ مَنَعَهُمْ مِنَ المعارضَةِ ، لو قدروا عليها ؟ وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما قالُوهُ .

فإن قيلَ : ما أنكرتُم مِن أنَّه إذا ظَهَرَ القرآنُ مِن جهةِ الرسولِ ، عليه السلامُ ، جَوَّزَتِ العربُ أن يكونَ مِن قِبَلِهِ ومِمَّا قدرَ عليه ، وجَوَّزَتْ أيضًا أن يكونَ مِن كلامِ غيرِهِ مِنَ البُلَغَاءِ . ومتى جُوِّزَتْ قُدْرَةُ غَيْرِهِ على مثلِهِ ولَم يُؤْمَنْ أن يكونَ مِنَ البُلَغَاءِ مَنْ قد أَتَى أو يأتي بمِثْلِهِ ، وذٰلكَ يُخرِجُهُ عن كونِهِ معجزًا .

يقالُ لهم : بل ذٰلكَ يُوجِبُ كونَهُ مُعْجِزًا . وسواء ٱدَّعَاهُ الرسولُ كلامًا له خُصَّ بالعلمِ به والقدرةِ عليه دونَهم أو عبارةً عن كلامِ اللهِ أنزلَهُ عليه ، فإنَّهم [١٧٢أ] إذا رُفِعَتْ قُدَرُهُمْ على مثلِهِ مع طولِ التَّحَدِّي والتقريعِ ، عُلِمَ أنَّه ليسَ في قُدَرِهِمْ ذٰلكَ وعُلِمَ أنَّه لَم يَأْتِ أَحَدٌ بمثلِهِ .

وأيضًا ، فإنَّهُ لو كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لَوَجَبَ ظهورُه ونَقْلُهُ في مُسْتَقَرِّ العادةِ وتوفُّرِ الدَّوَاعِي والهِمَمِ[1] على ذٰلكَ على ما قدَّمْنَا القولَ فيه . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما قالُوهُ .

وقد بَيَّنَّا فيما سَلَفَ أنَّ دخولَ مثل المعجزِ في الجنسِ تحتَ قُدَرِ بعض العبادِ لا يُخْرِجُهُ عن كونِهِ معجزًا . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما قالُوهُ .

---

١ والهمم : إضافة في الهامش .

سؤال من معتمداتهم والجواب عنه

فإن قالوا : إذا زَعَمْتُمْ أنَّ القرآنَ لا يثبتُ ويصحُّ كونُه معجزًا إلَّا بمخالفةِ مَن خالَفَ الرسولَ وحَرْبِ مَنْ حارَبَهُ وكُفْرِ مَن كَفَرَ وَعَدَلَ إلى عِصْيَانِهِ وحَرْبِهِ . وهٰذا يُوجِبُ خروجَ القرآنِ عن كونِه معجزًا وحُجَّةً وآيةً للرسولِ ، عليه السلامُ ، لأنَّه عِندَهم مبعوثٌ إلى الناسِ كافَّةً . ويجبُ أن يكونَ دليلُ ثبوتِهِ صحيحًا دالًّا بطريقِ الوُجُوبِ والصحَّةِ وأن يكونَ دليلًا ، كيفَ تصرَّفَتْ به الحالُ ، إنْ وافقَهُ الكلُّ أو خالفَهُ الكلُّ أو ٱتَّبَعَهُ البعضُ وخالَفَهُ البعضُ .

وهٰذا الذي قلتُمُوهُ يُوجِبُ أنَّه لو ٱتَّبَعَهُ الكلُّ ، فلم يَكُنْ له مخالِفٌ ومحارِبٌ ، أن لا يكونَ دليلُهُ ثابتًا ولا يكون القرآنُ معجزًا .

وبعد ، فكيفَ [١٧٢ب] تكونُ جهةُ كونِ القرآنِ مُعْجِزًا كُفْرَ مَن كَفَرَ بالرسولِ وخالَفَهُ ؟ وليسَ ذٰلكَ بِرَاجِعٍ إلى نَفْسِ القرآنِ ولا صفة هو عليها مِن نظمِهِ وبلاغتِهِ ولا كونه صِدقًا ولا كونه خبرًا عن غَيْبٍ ولا كونه عبارةً عن كلامِ اللهِ ، تعالى ، ولا غير ذٰلكَ ممَّا قِيلَ : إنَّه معجزٌ لحصُولِهِ عليه ، وكُفْرُ مَنْ خالَفَ الرسولَ فِعْلٌ لهم ومعتادٌ منهم ومُتَكَرِّرٌ وقوعُهُ . وما هٰذِهِ حالُهُ ، لا يجوزُ أن يكونَ معجزًا .

يقالُ لهم : قد أَبْعَدْتُمْ فيما تَوَهَّمْتُمُوهُ مَن ذٰلكَ . وذاكَ أنَّنا لا نقولُ : إنَّ القرآنَ لا يَتِمُّ كونُهُ معجزًا إلَّا بخِلَافِ مَنْ خَالَفَ الرسولَ وحربهم وعصيانِهم ، لأنَّ ذٰلكَ فِعْلُهُمْ ومِن مقدوراتِهم ، وإنَّما جهةُ إِعْجَازِهِ كونُهُ خارِقًا للعادَةِ في نظمِهِ وقدرِ بلاغتِهِ .

ونحنُ نَسْتَدِلُّ على ذٰلكَ مِن حالِهِ بإجابَةِ مَنْ أجابَ الرسولَ مِن فُصَحَائِهِمْ ، وأنَّهم لو كانوا قادِرِينَ على مثلِهِ ، لَمَا ٱنْقَادُوا وصاروا رَعِيَّةً وَتَبَعًا وتَحَمَّلُوا ثِقَلَ العباداتِ والجهاد بأموالِهم وأنفسِهم لأجلِ الاحتجاجِ عليهِم بِعَجْزِهِمْ عن أَمْرٍ ، يَجِدُونَ أَنْفُسَهُمْ قادِرَةً عليه عالِمَةً مع العلمِ بما ذكرناهُ مِن أحوالِهم .

ونستدلُّ أيضًا على خَرْقِهِ للعادَةِ وتَعَذُّرِ مثلِهِ على العربِ قاطِبَةً بتعذُّرِ ذٰلكَ على مُخَالِفِيهِ ونَصْبِهم الحربَ معه وركوبِ الأَهْوَالِ والأَخْطَارِ في فَضِّ جَمْعِهِ وإبطالِ أَمْرِهِ ، وأنَّهم لو قدروا على معارضَتِهِ ، لسَارَعُوا إليها وكانَ أَسْهَلَ وأَيْسَرَ عليهم ؛ فليسَ حربُهم وعِصْيَانُهُمْ هو الخارِقُ للعادَةِ ، لكِن ذٰلكَ [١٧٣أ] يَدُلُّ على تعذُّرِ مثلِ القرآنِ عليهم وكونِهِ خارِقًا لعادتِهم . وقد نَسْتَدِلُّ على ذٰلكَ بإخبارِ الكافرِينَ والمؤمنِينَ بتعذُّرِ ذٰلكَ عليهم مع حِرْصِهِمْ على المعارضةِ وبتركِهم لها .

فهٰذِهِ الأمورُ أَدِلَّةٌ على كونِهِ خارِقًا للعادَةِ . وكونُهُ على هٰذِهِ الصفةِ هو الذي له صارَ مُعْجِزًا دُونَ حَرْبِ الرسولِ وعِصْيَانِهِ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما قالُوهُ وعُلِمَ أنَّه لو ٱسْتَجَابَ جميعُهم ، لكانَ ذٰلكَ آكَدَ وأَظْهَرَ في الاعترافِ بقُصُورِهِمْ عن مُعَارَضَتِهِ وتَعَذُّرِ مِثْلِهِ عليهم ؛ فكيفَ يُظَنُّ خروجُهُ عن كونِهِ معجزًا ، لو ٱسْتَجَابَ الكُلُّ ، لَوْلَا النقصُ والغَفْلَةُ ، لٰكِنَّ ٱستجابَةُ الكلِّ له تَكْشِفُ عن خَرْقِهِ لِعَادَتِهِمْ وتَعَذُّرِهِ على سائِرِهِمْ ؛ فصارَ لذٰلكَ آكَدَ في الدلالةِ على حالِ القرآنِ .

وما هٰذِهِ المُطَالَبَةُ إلَّا بمثابةِ مَن قالَ : إذا كانَ وُقُوعُ الفعلِ المُحْكَمِ يَدُلُّ على قُدْرَةِ مَنْ وَقَعَ منه وعِلْمِهِ لِعِلْمِنَا بِتَعَذُّرِ وُقُوعِهِ مِن غَيْرِهِ مِنَ الأحياءِ المُرِيدِينَ لإيقاعِهِ ، فليسَ الدليلُ إذن على عِلْمِ الفاعِلِ وقُدْرَتِهِ وقوعَ الفعلِ منه ، وإنَّما هو تَعَذُّرُه على الجاهِلِ العاجِزِ . وهٰذا مُحَالٌ بٱتِّفَاقٍ .

وإنَّما يَتَبَيَّنُ عِلْمُ العاجزِ الجاهِلِ بأنَّ مَن تأتَّى مِنهُ قد فارَقَ مَن تَعَذَّرَ عليه بكونِهِ عالِمًا قادرًا ، وبٱختصَاصِهِ بِصِفَتَيْنِ ، تخالِفَانِ صِفَةَ العاجِزِ والجاهِلِ . وليسَ الدليلُ على عِلْمِهِ وقُدْرَتِهِ [١٧٣ب] تَعَذُّرَ الفعلِ مِن غَيْرِهِ ولا جَهْلَهُ به وعَجْزَهُ عنه ، وإن تبيَّنَ بذٰلكَ مُفَارَقَتُهُ لحالِ مَن تأتَّى مِنهُ الفعلُ . وهٰذا واضحٌ في إبطالِ ما قالُوهُ .

ثمَّ يُقالُ لهم : لو سُلِّمَ لكُم أنَّه لوِ ٱتَّفَقَ الكلُّ على موافقةِ الرسولِ ، عليه السلامُ ، وٱتِّبَاعِهِ وتَرْكِ حَرْبِهِ ومُخالَفَتِهِ ، لخَرَجَ بذٰلكَ القرآنُ عن كونِهِ معجزًا ، إذا قدّرَ أنَّه لا يصيرُ معجزًا إلَّا بالمُخالَفَةِ ، وأنَّه مِن هٰذِهِ الناحيةِ يَتِمُّ كونُهُ معجزًا ، لَوَجَبَ أن يَدُلَّ اللهُ ، سبحانَهُ ، على نُبُوَّتِهِ بدليلٍ آخرَ غيرِ القرآنِ ، فإنَّه يقدرُ مِنَ الآياتِ على ما لا نهايةَ له ، ولم يَسُدَّ بذٰلكَ طَرِيقَةَ معرفةِ نبوَّتِهِ ؛ فكيفَ وقد أَوْضَحْنا أنَّه ليسَ يكونُ معجزًا لوقوعِ الحربِ والمُخالَفَةِ ، وإنّما يكونُ كذٰلكَ لصفاتٍ ، تَرْجِعُ إليه ، هو حاصِلٌ عليها وإلى العِلْمِ بها سَبِيلٌ وطريقٌ ، وافَقَ الكلُّ أو خَالَفُوا أو وَافَقَ البعضُ وخَالَفَ البعضُ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، سَقَطَ ما ظَنُّوهُ .

وقد بَيَّنَّا أيضًا مِن قَبْلُ الخِلَافَ بمِثْلِ هٰذا ونحوِهِ عن قولِهم ، لو عَارَضُوهُ .

وٱختلفتِ العربُ ؛ فقالَ بَعْضُهم : هو عُرُوضٌ له . وقال آخرُونَ : ليسَ بعَرُوضٍ له إلى مَن كان يجبُ الرجوعُ منهم في تعرُّفِ ذٰلكَ ، لأنَّه ليسَ المُعْتَبَرُ في هٰذا بالدَّعَاوِي ، وإنّما المُعْتَبَرُ بأَنْ نَعْلَمَ بالدليلِ الذي وَصَفْنَاهُ تعذُّره عليهم وكونه خارقًا لِعَادَتِهِمْ والطريقُ إليه معلومٌ ، ٱخْتَلَفُوا أو ٱتَّفَقُوا ؛ فزالَ ما يَهْذُونَ به مِن ذٰلكَ .

[١٧٤أ] فصل في ذكر مطاعنهم في إعجاز القرآن والجواب عنها

فإن قال قائلٌ : ما أنكرتُم مِن أنّه لا سبيلَ لكُم إلى كونِ القرآنِ معجزًا ، لأنَّ اللهَ ، سبحانَهُ ، إنَّما تَحَدَّى الإنسَ والجنَّ بالإتْيانِ بمِثْلِهِ في قولِه : ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [١٧ الإسراء ٨٨] ، فيجبُ أن لا يُعْلَمَ كونه مُعْجزًا حتَّى يُعْلَمَ تعذُّرُ مثلِهِ على الجنِّ والإنسِ . وإذا لم يَكُنْ لكُم سبيلٌ إلى أن تَعْلَمُوا تَعَذُّرَهُ على الجنِّ مِن جهةِ العقلِ ، وإنّما تعلمونَ تَعَذُّرُهُ عليهِم بخبرِ الرسولِ والقرآنِ . وأنتُم لا تعلمونَ كونَ الرسولِ رسولًا وكونَ القرآنِ الذي فيه الجَمْعُ بينَ التَّحَدِّي بمِثْلِ القرآنِ بَينَ الجنِّ والإنسِ إلَّا بَعدَ معرفةِ صِدْقِ الرسولِ وثُبُوتِ نبوَّتهِ ، ولا تعذّر ذٰلكَ على الجنِّ ووجَبَ أن لا تَعْلَمُوا كونَه معجزًا ؛ فهٰذا يُوجِبُ بُطْلَانَ كونِ القرآنِ معجزًا .

يقالُ لهم : هٰذا باطلٌ ، لأنّه إنّما يجبُ أن نعلمَ كونَهُ معجزًا بِتَعَذُّرِهِ على الإنسِ وكونَهُ خارِقًا لعادتِهِم ، لأنَّه مِن حيثُ كانَ خارِقًا للعادةِ [١٧٤ب] يثبتُ كونُهُ معجزًا ، وإنّما يجبُ ٱعتبارُ عادةِ مَن تُعرفُ ذواتُهم ووجودُهم ، ثُمَّ تُعرفُ بَعدَ ذٰلكَ عادتُهم وما يَتَعَذَّرُ عليهِم ممَّا هو مُتَأَتٍّ لهم ومعتادٌ منهم .

وقد عُلِمَ أنَّ العلمَ بعادةِ أهلِ العاداتِ فرعٌ للعِلْمِ بوجودِهم ، لأنّه علمٌ بطرائِقِهِمْ وصفاتِهِم وما يتأتَّى منهم ويكونُ معتادًا مِن أفعالِهم وما يَتَعَذَّرُ عليهم في العادةِ . وذٰلكَ لا يُمْكِنَ العلمُ به إلا بعدَ معرفَتِهِمْ والعلمِ بهم .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ وَكُنَّا لا نعرفُ بضرورةِ العقلِ ولا بدليلِ وُجُودَ الجنِّ ، وإنّما نعرفُ ذٰلكَ بخَبَرِ اللهِ ، تعالى ، وخَبَرِ رسولِهِ ، وَجَبَ أن لا يَضُرَّ بكَوْنِ القرآنِ معجزًا أن لا يُعلَمَ وجودُ الجنِّ وتَعَذُّرُ مِثْلِ القرآنِ عليهِم ، لأنَّ اللهَ ، سبحانَهُ ، لَوْ لَم يُخبِرْنا عن وُجُودِ الجنِّ والملائكةِ في كتابِهِ وعلى لِسانِ رسولِهِ ، لَما عَلِمْنا وجودَهم .

وإذا ثَبَتَ ذٰلكَ ، وَجَبَ ، إذا تَحَدَّى الإنسَ بمِثْلِهِ وَعَلِمَ تَعَذُّرَ ذٰلكَ عليهم مَعَمَا وَصَفْنَاهُ مِن أحوالِهم ، أن يَثْبُتَ بذٰلكَ كونُهُ معجزًا خارقًا لِعَادَتِهم ويثبتَ به صِدْقُ الرسولِ ؛ فإذا أخبرَ بعدَ ذٰلكَ عن وُجُودِ الجنِّ وعن تَعَذُّرِ ذٰلكَ عليهم ، عَلِمْنَا أنَّه صادِقٌ في ذٰلكَ بخَبَرِهِ .

وإنَّما أرادَ اللهُ ، تعالى ، أن يُعْلِمَنَا أنَّه قد جَعَلَ العبارةَ عن كلامِهِ على وَجْهٍ مِن البلاغةِ والنَّظْمِ ، لا يُقْدِرُ على مثلِهِ الإنسُ والجنُّ ، وإن كانَ هو عالِمًا بهم وبِقَدْرِ قواهُمْ ونحنُ لا نَعْلَمُهُم ، لا لأنَّهُ [١٧٥أ] لو لم يَذْكُرْهُمْ ويُخْبِرْ عنهُم وعن تَعَذُّرِ ذٰلكَ عليهم ، لم يُعْلَمْ بِتَعَذُّرِ ذٰلكَ على الإنسِ كونُهُ معجزًا . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، سَقَطَ ما قالُوهُ مِن أنَّ العلمَ بأنَّه مُعْجِزٌ ، محتاجٌ إلى العلمِ بوجودِ الجنِّ وبِتَعَذُّرِهِ عليهم .

ولهٰذا ما وجَبَ أن يقالَ : إنَّه لو جَعَلَ آيةَ النبيِّ ، عليه السلامُ ، قَفْزَ البحارِ والصعودَ إلى السماءِ وحَمْلَ الجبالِ الرَّواسِي ، لكانَ ذٰلكَ حُجَّةً له وخارقًا للعادةِ ، وإن جوَّزنا أن يكونَ ذٰلكَ في قُدَرِ خَلْقٍ آخرَ مِنَ الجنِّ والملائكةِ ، وإن لم نَعْرِفْهُم .

فإذا قالوا لَنَا بعدَ قَفْزِ النبيِّ البحرَ وصُعُودِه إلى السماءِ : قل لئن ٱجتمعتِ الجنُّ والملائكةُ والإنسُ على فِعْلِ ذٰلكَ ، لم يقدروا عليه ، لم يَكُنْ بِقَادِحٍ في كونِهِ معجزًا ، لأنَّنا إنَّما نعرفُ الملائكةَ والجنَّ بخَبَرِه عنهُم به والعلم بِصِدْقِهِ وتَعَذُّرِ معارضةِ الإنسِ له . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما قالُوهُ .

على أنَّه لا يجوزُ أن يُظَنَّ أنَّ القرآنَ مِن بلاغةِ الجنِّ ونَظْمِهِمْ ، لأنَّه لو كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، لَوَجَبَ أن يُوَفِّرَ اللهُ ، سبحانَهُ ، دواعِيَهُم على إلْقَاءِ أمْثَالِهِ على ألْسِنَةِ الإنسِ وحديثهم به حتَّى يَظْهَرَ ذٰلكَ على يَدِ جماعةٍ مِنَ الإنسِ ، إذا ٱدَّعَاهُ معجزًا له مَنْ هو كاذِبٌ عليه ، أو لوجَبَ أنْ يَمْنَعَ الجِنِّيَّ مِن إلقائِهِ إلى الإنْسِيِّ أو أنْ

يُنسِيَهُ الإنسيَّ ، كلَّما أَلقَاهُ إليه الجنيُّ ، ويُذْهِبَ بحفظِ ذٰلكَ عَن قلبِهِ ، أو لَوَجَبَ أن يقدرَ كثيرٌ [١٧٥ب] مِنَ الإنسِ على مِثْلِهِ وتوفُّر دَوَاعِيهم على معارضَتِهِ ، لِيُبْطِلَ بذٰلكَ دَعوَى الكاذبِ في أنَّه مُنْزَلٌ عليه أو مُقْدَرٌ بالقدرةِ عليه والعلمِ به حتَّى تُبطَلَ بذٰلكَ الشبهةُ ، وإلَّا صارَ تركُهُ إفسادَ ذٰلكَ بمثابةِ ٱبتدائِهِ إظهارَ المعجزاتِ على يَدِ الكَذَّابِينَ . وذٰلكَ مُحَالٌ لِمَا قدَّمنا القولَ فيه .

وقد نَقَضْنَا الكلامَ في هٰذا الفصلِ في كتابِ الانتصارِ لِنَقْلِ القرآنِ بما يُغنِي عَنِ الإطالةِ ؛ فلذٰلكَ ٱقْتَصَرْنَا هاهنا على هٰذِهِ الجُمْلَةِ . وباللهِ نستعينُ .

فصل

وقد بَيَّنَّا مِن قبلُ كيفَ طريقُ عِلْمِ العَجَمِ بكونِ القرآنِ معجزًا وخارقًا لعادةِ العربِ ، وأنّهم يَعْلَمُونَ ذٰلكَ تارةً بإخبارِ العربِ لهُم بذٰلكَ أو خبر مَن هو مِن أهلِ التواترِ منهم ، وإن لم يكونوا سائرهم ، وتارةً بالاستدلالِ على ذٰلكَ بعِلْمِهِمْ مِن جهةِ الخبَرِ لِتحَدِّي الرسولِ لهم وتَقْرِيعِهِ إيَّاهُم بالعجزِ عن ذٰلكَ وما هُمْ عليه مِن العِلْمِ باللِّسانِ والتقدُّمِ في البَيَانِ وعِزَّةِ الأَنْفُسِ والأَنَفَةِ مِن العارِ وعدولهم مع ذٰلكَ إلى الحربِ وركوبِ الهَوْلِ الذي أَدَّاهُمْ إلى القتلِ والجَلَاءِ والاسْتِرْقَاقِ ، وبما يُخْبَرُونَ به من الجلَّةِ العظماء الفصحاء مِن الصحابةِ للرسولِ وشِدَّة الانْقِيَادِ والاتِّباعِ له والخُنُوعِ لطاعَتِهِ وتحمُّلِ ثِقَلِ العباداتِ ومُفَارَقَةِ الأَحِبَّاء[1] والرضا بكونِهم رَعِيَّةً بعدَ أن كانوا رُعَاةً مُتَّبَعِينَ وسَادَةً مُطَاعِينَ إلى غيرِ ذٰلكَ ممَّا ذكرناهُ . [١٧٦أ] فإذا عَلِمَ[2] ذٰلكَ ، عَلِمُوا كونَ القرآنِ معجزًا خارقًا لعادةِ العربِ ، وأنَّه آيةٌ للرسولِ ، عليه السلامُ .

سؤال آخر

فإن قال قائِلٌ : فَلِمَ جَعَلَ اللهُ ، سبحانَهُ ، آياتَ موسى وعيسى وصالحٍ ولوط مِنَ الخَسْفِ والرَّجْفِ والمَسْخِ وفَلْقِ البحرِ وقَلْبِ العصا حيَّةً وإحياءِ الميِّتِ وإبْرَاءِ الأَكْمَهِ والأَبْرَصِ أَخْرَقَ للعادةِ وأعظم شأنًا في كونِ ذٰلكَ معجزًا مِن نظمِ القرآنِ وبلاغَتِهِ التي إنَّما يَقِفُ على قَدْرِ فضلِهِ ومُبَايَنَتِهِ لسائِرِ ضروبِ الكلامِ خاصَّةُ الناسِ وأهلُ العلمِ بهٰذا الشأنِ مع كونِ النبيّ ، صلَّى الله عليه ، أفضل الأنبياء ؟

قيلَ له : ليسَ هٰذا ممَّا يَقْدَحُ في كونِ النبيّ ، عليه السلامُ ، أفضل الأنبياء ولا في

---

١ الأحباء : العبادات ، الأصل .

٢ علم : علموا ، الأصل .

كونِ القرآنِ معجزًا . ولا يجبُ الافتياتُ على اللهِ ، سبحانَهُ ، فيما يدلُّ به على صدقِ الرسولِ ، وأن يَتَخَيَّرَ عليه نهاية ما يخرقُ العادة وأعظم الأمورِ التي يشتركُ في عِلْمِهَا والاستعظامِ لها الخاصَّةُ والعامَّةُ .

ولعلَّهُ أن يكونَ جَعَلَ ذٰلكَ آيةَ رسولِهِ تغليظًا للمِحْنَةِ لِعَظِيمِ المَثُوبَةِ إذا بالَغَ الإنسانُ ودَقَّقَ في النظرِ ، فَعَلِمَ كونَ القرآنِ معجزًا خارقًا للعادَةِ . وإن كانَ الطريقُ إليه أغمضَ وأَلطفَ مِنَ الطريقِ إلى العلمِ بخروجِ الناقةِ مِن الصخرةِ وقَلْبِ العَصَا حيَّةً وفلقِ البحرِ وإبراءِ الأَكْمَهِ والأَبْرَصِ .

على أنَّه لا يَبْعُدُ أن يقالَ : إنَّما ٱقتصرَ بالعربِ على ذٰلكَ **[١٧٦ب]** لوُفُورِ عقولِهم وصحَّةِ أَحْلَامِهِمْ وَجَوْدَةِ قَرَائِحِهِمْ وأَذْهَانِهِمْ ، وأنَّ مِثْلَهُمْ لا يحتاجُ إلى الأمرِ العظيمِ الذي مثله يكفي منه اليَسِيرُ .

وإنَّما صارتْ آياتُ مَن تقدَّمَ مِن الرُّسُلِ ما ذَكَرْنَا لضعفِ آرائهم ونَقْصِهِمْ وتَرْكِهِم ٱستعمالَ عقولِهم فيما وَجَبَ عليهم . وقومُ موسى عَبَدُوا فِرْعَوْنَ سِنِينَ ، وكانَ يقولُ : أنا ربُّكُمْ الأعلى . وقَوْمُ عيسى ٱعْتَقَدُوا أنَّ ربَّهم حَالٌّ في جَسَدِهِ ، وأنَّه يُصَافِحُهم ويَخْتَلِطُ بهم ، وأنَّ اللاهُوتَ ٱنْقَلَبَتْ طَبِيعَتُهُ إلى طَبِيعَةِ النَّاسُوتِ ، فصارَ إنسانًا .

وهٰذِهِ العقولُ الضعيفةُ لا يَعْمَلُ فيها قدر ما يَعملُ في عقولِ قريشٍ مع ما هم عليه مِن صِحَّةِ النَّحَائِزِ والأَفْهَامِ والحجاجِ يومَ الخِصَامِ ، وما وَصَفَهُم اللهُ ، سبحانه ، به مِن كونِهم لدًّا خَصِمِينَ . ولو ٱدَّعى مُدَّعٍ منهُم الرُّبُوبِيَّةَ أو ٱعْتَقَدَ أنَّ الإلَهَ حَلَّ جسَدَهُ ودبَّرَ على يدِهِ ، لَلَحِقَهُ منهم أمرٌ عظيمٌ ، ولكانَ مِن مثلتِهم به وهزلِهم بقولِه ما يَرْدَعُ أمثالهُ عن ذٰلكَ .

فهٰذِهِ أيضًا أحد العِلَلِ في ٱختلافِ الآياتِ ، وإن كانتْ كلّها مجتمعة في أنَّها

خارقةٌ للعادَةِ ، وإن كانَ بعضُها أعظمَ في النفوسِ وأَوْقَعَ[١] من بعضٍ .

على أنَّه قد قيلَ : إنَّ تحدِّي الأُمَمَ بما يَدخلُ مثله تحتَ قُدَرِ البشرِ أعظمُ في الإعجازِ ممَّا لا يَدخلُ جنسُهُ تحتَ قُدَرِهم ، لأنَّهم حينئذٍ يعلمونَ أنَّهم ممنوعونَ [١٧٧أ] مِن فِعْلِ مثله مع آعتبارِهِ أو أنَّ المتحدِّي به مخصوصٌ مِن بينِهم بما قد أُفْرِدَ به ليكونَ ذٰلك آيةً له .

وقد شرحنا هٰذا الفصلَ مِن قَبلُ بما يُغنِي عن إعادتِهِ . وباللهِ التوفيقُ .

---

١ وأوقع : إضافة فوق السطر .

باب الكلام في الإخبار عن وجوه بلاغة القرآن ومفارقة نظمه لجميع النظوم والأوزان

فإن قال قائلٌ : خبّرونا أوّلًا عن مَعنَى البلاغةِ في الكلامِ ! وما هي ؟ ثُمَّ بَيِّنوا مزيةَ القرآنِ وتَجاوُزَ بلاغتِهِ لسائرِ بَلَاغَاتِ العربِ ! لِيَتِمَّ لكم ما تعتقدونهُ في بلاغتِهِ وخرقِهِ عادةَ العربِ بما هو عليه من ذٰلكَ .

يقالُ لهم : قد بَيَّنَّا فيما سَلَفَ أنَّه لا يحتاجُ في العلمِ بكونِ القرآنِ معجزًا خارقًا للعادةِ إلى العلمِ بقدرِ بلاغتِهِ على التفصيلِ والتحديدِ وأَوْضَحْنَا ذٰلكَ بغيرِ وجهٍ ، وأنَّه يكفي في عِلْمِنَا بِتَجاوُزِ بلاغتِهِ لسائرِ البلاغاتِ إِعْرَاضُ العربِ مَعَ ما وَصَفْنَاهُ مِن أَحْوَالِهِم عن[1] [١٧٧ب] تَعَاطِي مُعَارَضَتِهِ ، فَأَغْنَى عن رَدِّهِ ، وإنّما نذكرُ ما نذكرُهُ الآنَ على سَبِيلِ التأكيدِ والكَشْفِ عن وُجُوهِ بَلَاغَتِهِ مِن غيرِ حاجةٍ إلى العلمِ بتفصيلِ ذٰلكَ .

فإن قيلَ : ما مَعنَى البلاغة في الكلامِ ؟

قيل لهم : قد ٱخْتَلَفَتْ عِبَاراتُ الناسِ عن ذٰلكَ ومعانيهم أيضًا فيه . والذي نَخْتَارُهُ منه القولُ بأنَّ البلاغةَ هي التعبيرُ عن المَعنَى الصحيحِ بما هو أفقه وطبقة من اللَّفْظِ الشريفِ الرائعِ الرَّائِقِ الذي له عظيم المَوْقِعِ مِنَ النُّفُوسِ والأَسْمَاعِ ، فإنَّ للتعبيرِ عن المَعنَى بشريفِ اللَّفْظِ مِن حُسْنِ المَوْقِعِ في القلوبِ والأَسْمَاعِ ما ليسَ له بالتعبيرِ عنه بلفظٍ ليسَ له مِنَ الشَّرَفِ والحُسْنِ مثل حُسْنِهِ وشرفِهِ . فإذا جُمِعَ في اللفظِ مِن حُسْنِ المَعنَى وشَرَفِ اللفظِ ، كانَ بليغًا . فإن عُبِّرَ عنه بما هو أشرف مِن ذٰلكَ ، كانَ أحسن وأبلغ . وليس كلُّ كلمةٍ ضُمَّتْ إلى كلمةٍ تكونانِ بالضَّمِّ عبارةً عن المَعنَى ، تَحلُّ في البلاغةِ مَحَلَّ ضَمِّها إلى أُخرَى هي أشرف منها ؛ فإذا ضُمَّتْ

---

[1] عن : مكرر في الأصل .

إلى ما هو أشرف لفظٍ ، يُعَبِّرُ به عن ذٰلكَ المَعنَى ، كانَ الكلامُ في نهايةِ البلاغةِ . وإنِ ٱقْتُصِرَ في التعبيرِ على ما هو دُونَ ذٰلكَ اللفظ والشرفِ والحُسْنِ ، كانَ دونَ النهايةِ في البلاغةِ . وهٰذا معلومٌ مِن حالِ الكلامِ وتَفَاضُلِ الناسِ فيه .

[١٧٨أ] وقد يُعَبِّرُ عن هٰذا المَعنَى بأن يقولَ : إنَّ البلاغةَ في الكلامِ هو التعبيرُ عن المَعنَى بما هو لفقُهُ وطبقُهُ مِن غيرِ أن يكونَ فاضلًا عنه ولا مُقَصِّرًا ولا مشتركًا بينَهُما ولا خَفِيًّا مُضْمَرًا ، بل عَرِيًّا مِن فُضُولِ الكلامِ ومشتركاتِ الألفاظِ مع تصحيحِ أقسامِ الخِطَابِ وٱختيارِ شَرِيفِ الألفاظِ ، وأن يكونَ ، إذا ٱمْتَدَّ وطَالَ مع المضِيِّ فيه ، جاريًا على سَنَنِهِ ، غَيْرَ مُجَانِبٍ لِمَا عَقَدَ المتكلِّمُ عليهِ أوَّلَ كلامه ولا مُنْبَتِرٍ منه .

وزاد بعضُهم في ذٰلكَ أن يكونَ إِفْهَامًا لكلِّ قومٍ بِقَدْرِ طَاقَتِهِمْ وحمل عليهم في البيانِ بِقَدْرِ مَنَازِلِهِمْ ، طَالَ الكلامُ أَمْ قصرَ ، بعد أن تكونَ صِفَتُهُ ما ذَكَرْنَاهُ .

وهٰذا كُلُّه يَؤُولُ إلى ما بَدَأْنَا بذكرِهِ في مَعنَى البلاغةِ ولا يَجِبُ أن يُضافَ إلى ذٰلكَ أن يكونَ إفهامًا لكلِّ قومٍ بِقَدْرِ طَاقَتِهِمْ ، فإنَّه قد لا يُمْكِنُ إفهامُ السُّوقَةِ والرَّعَاعِ والجُفَاةِ والأَجْلَافِ المَعنَى باللفظِ الشريفِ ، بل لا يَفهمُونَهُ أصلًا ولا يَعرفونَ المَعنَى إلَّا باللَّفْظِ الخفيفِ وكلامِ السُّوقَةِ والعامَّةِ ؛ فإذا أَفْهَمَهُمُ المتكلِّمُ ذٰلكَ بما يَجرِي هٰذا المَجْرَى مِنَ اللَّفْظِ ، لم يكُنْ [١٧٨ب] به بليغًا ولا بأنَّ ما قالَهُ بلاغة ، بل يجبُ أن يكونَ ذٰلكَ دليلًا على حكمتِهِ وعِلْمِهِ بما يحتاجُ إليه طَبَقَاتُ الناسِ مِن الكلامِ في إِفْهَامِهِمْ وٱتِّسَاعِ علمِهِ بالعباراتِ عن المَعنَى ، شريفها وضعيفها وبليغها ، وما دونَ البلاغةِ منها وعلى تمكُّنِهِ مِن التصرُّفِ في ضروبِ البليغِ منه وغيرِ البليغِ . هٰذا ما لا بُدَّ منه ؛ فلم يكُنْ لِضَمِّ ما قالَهُ إلى مَعنَى البلاغة وَجْهٌ ، وإنَّما يجبُ أيضًا أن يُشْتَرَطَ فيها جَرْيُ الكلامِ على سَنَنِهِ ، غير مجانبةٍ لِمَا عَقَدَ عليهِ أوَّلَ الكلامِ وفي الكلمةِ والاثنتَيْنِ ؛ فلا يحتاجُ في ذكرِ حَدِّ البلاغةِ إلى ذكرِ الآلَةِ ،

لأنَّها قد تكونُ إطالةً وتكونُ إيجازًا وٱختصارًا وعبارةً عن مَعْنًى ، لا يحتملُ الإطالةَ ، بل تُعَدُّ الإطالةُ فيه عِيٌّ وفخرٌ ؛ فلم يجبْ أيضًا ذكرُ ذٰلكَ .

والمرادُ بذكرِ تصحيحِ أقسامِ الكلامِ أن لا يُخْلَطَ كلُّ شيءٍ منه بغيرِهِ ويُعَبَّرَ عن المَعنَى الواحدِ بكلامٍ مُتَفَاوِتٍ ، مختلفِ النظمِ والأوزانِ حتّى يَخْفَى لذٰلكَ سَمَاعُهُ ويَلْتَبِسَ مَعْنَاهُ ويكونَ غيرَ مُتَشَاكِلٍ ولا مُتَنَاسِبٍ ولا مُعْتَدِلِ الوَزْنِ وقدرِ العبارةِ عن كلِّ شيءٍ منه ، إن كانَ كلامًا طويلًا ، لأنّ الكلامَ ، إذا وَرَدَ كذٰلكَ ، بطلتْ بَهْجَتُهُ وجَفَا [١٧٩أ] سماعُهُ وٱختلفتْ أقْسَامُهُ ، وربَّما ٱلْتَبَسَ معناهُ وعَسُرَ الوصولُ إليه إلَّا بفكرةٍ ورَوِيَّةٍ .

ومَعنَى قولِنا : مع تخيُّرِ الألفاظِ أن لَّا يُعَبَّرَ عن المَعنَى باللفظِ الجَافِي الخفيفِ وله لفظٌ نَبِيهٌ شريفٌ .

ومَعنَى قولنا : وأن يكونَ لفقَ المَعنَى وطِبْقَهُ ، فهو أن يكونَ عاريًا عن فضولِ الكلامِ والألفاظِ التي لا يحتاجُ إليها ولا ناقص عمَّا يحتاجُ إليهِ ولا يُزادُ فيه أو يُنقصُ منه ما يجعلُ المَعنَى مُلْتَبِسًا . ولو عُبِّرَ عنه بِغَيْرِه ، لكانَ جَلِيًّا وَاضِحًا .

وقد عبَّرَ قومٌ عن مَعنَى البلاغةِ بأنّها الإيجازُ في غير عَجْزٍ والإطنابُ في غيرِ خطلٍ[١]. وقالوا : مَعنَى الإيجازِ حذفُ فضولِ الألفاظِ وتقريبُ الوصولِ إلى المُرَادِ .

وقال بعضُهم : البلاغةُ إفهامُ الحاجةِ مِن غَيْرِ إعادةٍ ولا حُبْسَةٍ ولا ٱسْتِعَانَةٍ . فأمَّا الحُبْسَةُ والإعادةُ ، فمعروفانِ ، إذا قلتَ : ٱسمع ، ٱسمعْ ! ٱفهم ، ٱفهمْ ! وتجعل التوقُّفَ وما يَجرِي مَجرَى التَّتَبُّعِ مِن الكلامِ . والاسْتِعَانَةُ في الكلامِ هي الإعادةُ . وقولك : حَصِّلْ ، حَصِّلْ ! وٱنظر ، ٱنظرْ ! وما يَجرِي مَجرَى ذٰلكَ .

---

١ خطل : خطا ، الأصل .

وقال آخرونَ : لا يكونُ الكلامُ بليغًا حتّى يُسابِقَ معناهُ لفظَهُ ولا يَسْبِقَ إلى سَمْعِكَ منه ما لا [١٧٩ب] يَسْبِقُ إلى قلبِكَ .

وقال آخرونَ : مَعنَى البلاغةِ في الكلامِ أن يكونَ اللَّفظُ مُحِيطًا بمَعْنَاكَ ومُخْبِرًا عن مَغْزَاكَ ، ولا تستعينُ عليه بالتَّذَكُّرِ والفكرةِ .

وقال آخرونَ : البلاغةُ في الكلامِ هي أن يكونَ القولُ سليمًا مِن التَّكَلُّفِ ، بعيدًا[1] مِن الصنعةِ ، بَرِيئًا مِن التعقُّدِ ، غنيًّا عن التأويلِ . قال القائلُ بهٰذا : وهٰذا هو تأويلُ قولِ الأَصْمَعِيّ : البليغُ مَن كَشَفَ عن المَعنَى وأَغْنَاكَ عن التفسيرِ . وفي هٰذا نظرٌ ، لأنَّه قد يكشفُ عن المَعنَى ويُغنِي عن التفسيرِ مَن يَسْتَعْمِلُ خفيفَ اللفظِ وعامِيَّهُ ويَعْدِلُ عن شريفِهِ ، فلا يكونُ ما أَتَى به بلاغةً ، وإنْ أَفْهَمَ المَعنَى وأَغْنَى عن التفسيرِ بأن يكونَ لفظًا مُتَخَيَّرًا شريفًا . والعربُ تقولُ في إصابةِ المَعنَى بالكلامِ الشريفِ المُوجَزِ : فُلَانٌ يَفُلُّ الحَزَّ ويُصِيبُ المِفْصَلَ . وقيلَ : إنَّهم أَخذُوا ذٰلكَ مِن صِفَةِ الجَزَّارِ الحاذِقِ الذي يَفْصِلُ بالضربةِ السهلَةِ والحَزِّ اليَسِيرِ بَيْنَ العَظْمَيْنِ ، وٱستشهدوا على ذٰلكَ بِقَوْلِ لَبِيدِ بنِ رَبِيعَةَ :[2]

يَا هَرِمَ يَا ٱبْنَ ٱلْأَكْرَمِينَ مَنصِبَا ○○ إِنَّكَ قَدْ أُتِيتَ حُكْمًا مُعْجِبَا

فَطَبِّقِ ٱلْمَفْصِلَ وَٱغْنَمْ طَيِّبَا

إذا حَكَمَ بَيْنَ الخصومِ بكلمةٍ فَصْلٍ ، تفرقُ بَيْنَ الحقِّ والباطلِ ، كما يفصلُ الجَزَّارُ الحاذِقُ بَيْنَ العَظْمَيْنِ .

وقد ذكر أنَّه [١٨٠أ] قيلَ لليونانيّ : ما البلاغةُ ؟ قال : تصحيحُ الأقسامِ وٱختيارُ الكلامِ .

---

١ بعيدا : بعيد ، الأصل .

٢ يُنظَر البيان والتبيين ١/١٠٩ .

وقيلَ للفارسيّ : ما البلاغةُ ؟ قال : معرفةُ الفَصْلِ من الوصلِ .

وقيلَ للروميّ : ما البلاغةُ ؟ قال : حُسْنُ الاقتصارِ عِندَ البَدِيهَةِ والغَزَارَةُ يومَ الإطَالَةِ .

وقيلَ للهنديّ : ما البلاغةُ ؟ قال : وُضُوحُ الدَّلَالَةِ وانْتِهَازُ الفرصةِ .[1]

وجميعُ الذي حَكَيْنَاهُ عن الناسِ في مَعنَى البلاغةِ إنَّما هو عبارةٌ عمَّا ذكرناهُ ، وإن كان في ألفاظِ بعضِهم ما هو زيادةٌ على الحاجةِ في الحدِّ وما لا يصحُّ أن يكونَ من حَدِّ البلاغةِ . وكثيرٌ مِنَ الناسِ لا ينظرُ في حَدِّ الحدِّ للمُتَكَلِّمِينَ ولا يُحَرِّرُهُ تحريرَ المقرِّرِ لأحكامِ الدِّينِ وما يحتاجُ إليه ، فربَّما يَسْمَحُ بالزيادةِ والنقصانِ في الحَدِّ . وما قدَّمناهُ أَوْلَى ما قِيلَ في مَعنَى البلاغةِ .

وقال بعضُ مَن تكلَّمَ في هٰذا البابِ[2]: يجبُ أن يكونَ البليغُ مِنَ المتكلِّمِينَ في ثَلاثِ مَنَازِلَ ؛ فأوَّلُها أن يكونَ لَفْظُكَ رَشِيقًا عَذْبًا ومحلًّا[3] سَهْلًا ومَعْنَاكَ ظاهرًا مكشوفًا وقريبًا معروفًا ، إمَّا عندَ الخاصَّةِ ، إن كُنتَ للخاصَّةِ قَصَدْتَ ، وإمَّا للعامَّةِ ، إن كُنتَ للعامَّة أَرَدْتَ .[4]

قال[5]: والمَعنَى ليسَ يَشْرُفُ بأن يكونَ مِن معاني الخاصَّةِ وكذٰلكَ ليسَ يَتَّضِعُ بأن يكونَ مِن معاني العامَّةِ ، وإنَّما [١٨٠ب] مَدَارُ الشرفِ على الصوابِ وإحْرَازِ المنفعةِ مَعَ مُوَافَقَةِ[6] الحالِ وما يجبُ لكلِّ مَقَامٍ مِن المقالِ واللفظ العامِّيّ والخاصِّيّ ؛

---

١ يُنظَر البيان والتبيين ١/٨٨ .

٢ هو بشر بن المعتمر (ت٢١٠هـ) ، صاحب البشريّة ، من معتزلة بغداد .

٣ محلًا : فخماً ، كما في مطبوع البيان والتبيين ١/١٣٦ .

٤ يُنظَر البيان والتبيين ١/١٣٦ .

٥ هو بشر بن المعتمر .

٦ مع موافقة : ومع ووافقه ، الأصل . المثبت أعلاه من البيان والتبيين ١/١٣٦ .

فإن أمْكَنَكَ أن تَبْلُغَ[1] بيانَ لِسانِكَ وبلاغةَ قلبكِ[2] ولُطْفَ مُداخَلَتِكَ[3] وٱقتدارَكَ في[4] نفسِكِ على[5] أن تُفْهِمَ العامّةَ معانِيَ الخاصّةِ وتَكْسُوَها الألفاظَ المتوسِّطةَ[6] التي لا تَلْطُفُ على[7] الدَّهْمَاءِ ولا تَجْفُو على[8] الأَكْفَاءِ ؛ فأنتَ البليغُ التامُّ .[9]

وهٰذا الكلامُ كلُّه حَسَنٌ وصَوَابٌ ، ولكِن ليسَ هو مِن حَدِّ البلاغةِ في شيءٍ ، وإنّما هو إخبارٌ عن حُكْمِ المتكلِّمِ وإجْرَاءِه الخطَّ والنفعَ بالكلامِ ومعرفته لكلّ مقامٍ وما يَصْلُحُ له مِنَ الألفاظِ . وقد لا يصلحُ لكثيرٍ مِن المَقَامَاتِ ٱستعمالُ البلاغةِ والتَّبْسِيطُ في الفصاحةِ ، بل ربَّما كانَ ذٰلكَ مُضِرًّا وعن الخطأ قاطِعًا . وكانَ ما يضادُّ البلاغةَ فيه أَجْدَى وأَنفعَ للمتكلِّمِ وأَوْصَلَ له بمرادِهِ . وذٰلكَ أمرٌ معلومٌ ، يُغنِي عن الدلالةِ عليه .

وقال بعضُهم[10] في مَعْنَى البلاغةِ مِثلَ الذي قدَّمناهُ ؛ فقالَ : وينبغي للمتكلِّمِ أن يَعْرِفَ أَقْدَارَ المعاني ويُوَازِن بينَها وبينَ أَقْدَارِ المُسْتَمِعِينَ وبينَ أَقْدَارِ الحالاتِ ، فيجعل لكلِّ طبقةٍ مِن ذٰلكَ كلامًا ولكلِّ حالةٍ من ذٰلكَ مَقَامًا ، حتَّى يَقْسِمَ أَقْدَارَ الألفاظِ[11] على أَقْدَارِ المعاني ويَقْسِم أقدارَ المعاني على أقدارِ المقاماتِ وأقدارَ

---

١ تبلغ : + من ، كما في مطبوع البيان والتبيين ١/١٣٦ .

٢ قلبك : قلمك ، كما في مطبوع البيان والتبيين ١/١٣٦ .

٣ مداخلتك : مَدَاخلك ، كما في مطبوع البيان والتبيين ١/١٣٦ .

٤ في : على ، كما في مطبوع البيان والتبيين ١/١٣٦ .

٥ على : إلى ، كما في مطبوع البيان والتبيين ١/١٣٦ .

٦ المتوسّطة : الواسطة ، كما في مطبوع البيان والتبيين ١/١٣٦ .

٧ على : عن ، كما في مطبوع البيان والتبيين ١/١٣٦ .

٨ على : عن ، كما في مطبوع البيان والتبيين ١/١٣٦ .

٩ البيان والتبيين ١/١٣٦ .

١٠ هو بشر بن المعتمر .

١١ الألفاظ : الكلام ، كما في مطبوع البيان والتبيين ١/١٣٩ .

المُسْتَمِعِينَ على[1] تلك الحالات .[2]

وهٰذا يطولُ في حَدِّ البلاغةِ ولكثيرٍ من صفاتِ المتكلِّمِ الدَّرِيّ الحكيمِ المُتَحَرِّزِ مِن الضَّرِرِ . وقد يكونُ ذٰلكَ منه [١٨١أ] لغيرِ البليغِ الشريفِ من الكلامِ ، إذا لم يكُنْ ذٰلكَ المقامُ مِمَّا يَصْلُحُ له .

ولا خلافَ في أنَّ البليغَ يكونُ مُطِيلًا مرَّةً ومُقَصِّرًا أُخرَى وعلى قَدْرِ ما يحتاجُ إليه مِنَ الكلامِ في القَصْدِ والإخبارِ عن المَعنَى . وربَّما كان المدُّ في الكلامِ والتفخيمُ له وتَشْقِيقُ العبارةِ أَبْلَغَ في الوصولِ إلى القَصْدِ وأَحْسَنَ مَوْقِعًا في القلبِ والنفسِ وكانَتِ الحاجةُ إليه أَمَسَّ ؛ فلا تُعَدُّ هٰذِهِ الإطالةُ عَيًّا ولا لَكنًا ؛ فيجبُ ، إذا كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، أن يُوَفِّيَ كُلَّ مقامٍ حقَّهُ ، فيُطِيل ، إذا كانتِ الإطالةُ أَبلَغَ فيما يَقْصِدُ له ، ويَقْتَصِرُ في موضعِ الاقتصارِ .

ولذٰلكَ ما قالَ الكلُّ بفضلِ البلاغةِ وحُسْنِهَا في الإطالةِ وبَسْطِ القولِ في صلاحِ ذاتِ البَيْنِ وإطفاءِ الثائرةِ والدعاءِ إلى العَفْوِ والمُوَادَعَةِ والصَّفْحِ والمُوَاهَبَةِ وفي الحَمَالَةِ وعلى منبرِ الجماعةِ والخطابةِ في تَحَمُّلِ جَرِيرَةٍ وإصلاحِ بَينَ العشيرةِ وفي الدعاءِ إلى اللهِ ، تعالى ، وإطالةِ الموعظةِ وٱقْتِصَاصِ سِيَرِ الأَوَّلِينَ والانتقامِ مِن المُذْنِبِينَ والعَفْوِ عن التَّوَّابِينَ والمستغفرِينَ ووصفِ الجنَّةِ والنارِ والثوابِ والعقابِ ووصفِ حُجَجِ اللهِ والبراهين ووُجُوهِ القَدْحِ في شُبَهِ المُلْحِدِينَ .

[١٨١ب] وإنَّما تُكْرَهُ الإطالةُ ، متى أَحْوَجَتْ إلى تكلُّفِ الإسْهَابِ وخطلِ التزيُّدِ وفُضُولِ القولِ المُضِرِّ بالقائلِ والمُسْتَمِعِ . ولا تُؤْثَرُ لِمَنْ يُخَافُ عليه السَّقَطَاتُ والعُجْبُ بكلامِهِ وَلَيُّ أَشْدَاقِهِ والتورُّطُ في التقصيرِ والجهل بفرطِ ٱستحسانِهِ لألفاظِهِ

---

١ على : + أقدار ، كما في مطبوع البيان والتبيين ١/١٣٩ .

٢ يُنظَر البيان والتبيين ١/١٣٨-١٣٩ .

ممَّن قَلَّ عِلْمُهُ بمواقِعِ الكلامِ وٱختيارِ شريفِ الألفاظِ . فأمَّا مَن خِيفَتْ عليه هٰذِهِ الأسبابُ عِندَ الإطالةِ ، فيجبُ أن يتجنَّبَ الإطالَةَ .

وهي غَيْرُ مخوفةٍ على أربابِ الكلامِ والمعرفةِ بهٰذا الشأنِ وأهلِ التوقّي والمحاسبةِ لأنفسِهم على يَسِيرِ الغَلَطِ والزَّلَلِ . ومَنْ قد تَدَرَّبَ بالبَيَانِ والاتِّسَاعِ في المَقَالِ والتَّشَادُقِ والإطالَةِ مع سُكُونِ الجَاشِ وضَبْطِ النفسِ وَوُفُورِ الفَهْمِ والاستقامَةِ مع الدِّيَانَةِ وحُسْنِ الفَهْمِ والمُسْكَةِ ، فإنَّه بعيدٌ عن العِيِّ وخوفِ السقطاتِ وفضولِ الكلامِ .

وقد قِيلَ لبعضِ مَن يمدحُ الإطالةَ في غيرِ خطلٍ ولا تَزَيُّدٍ ولا تكلُّفٍ : فإنْ مَلَّ المُسْتَمِعُ الإطالَةَ التي ذَكَرْتَ أنّها صوابٌ وحقُّ ذٰلِكَ الموقفِ وموجبُ الحالِ ؟ فقال مُجِيبًا : إذا أَعْطَيْتَ كُلَّ مقامٍ حَقَّهُ وقُمْتَ بالذي يجبُ مِن سِيَاسَةِ الكلامِ وأَرْضَيْتَ مَن يَعرِفُ حُدُودَ المنطقِ ، فلا تَهْتَمَّ بما فَاتَكَ مِن رِضَا الحاسِدِ والعدوّ ، فإنَّهما لا يُرضِيهما شيءٌ . فأمَّا الجاهلُ ، فَلَسْتَ مِنهُ وليسَ مِنْكَ . [١٨٢أ] ورِضَا جميعِ الناسِ لا يُنَالُ .[1]

وهٰذا لَعَمْري على ما قال ، لأنّ الكُلَّ مُتَّفِقُونَ على حُسْنِ الإطالةِ في مَوْضِعِها ، وإن مَلَّهَا مَن لا عِلْمَ له ، كما يُسْتَحْسَنُ الإيجازُ ، وإنِ ٱتَّضَعَ عِندَ مَن لا فَهْمَ له ولا عِلْمَ بمواقِعِ الكلامِ .

وقد قال داودُ بنُ حَرِيزٍ[2] يَمْدَحُ الإطالةَ والإيجازَ جميعًا :

يَرْمُــونَ بِٱلْــخُطَبِ ٱلطِّــوَالِ وَتَارَةً   وَحْــيَ ٱلْــمَلَاحِظِ خِيفَــةَ ٱلرُّقَبَــاءِ

---

١ يُقابَل البيان والتبيين ١/١١٦ .

٢ داود بن حريز : داود س حرىر ، الأصل .

فَمَدَحَ الإطالَةَ والإيجازَ ، إذا وُضِعَا في حقِّهما وأُصِيبَ مَوْضِعُهُمَا .[١]

وأَفْضَلُ ما ٱسْتُعْمِلَتْ فيه البلاغةُ تقريرُ حُجَّةِ اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، وتخفيفُ المَؤُونَةِ على المستمعِينَ وتزيينُ المعاني في قلوبِ المُرِيدِينَ رغبةً في سرعةِ ٱستجابَتِهم ونَفْيِ الشُّبَهِ والشَّوَاغِلِ عن قلوبِهم بالموعظةِ الحسنةِ على الكتابِ والسُّنَّةِ .[٢]

فإن قال قائلٌ : كيف يَسُوغُ ٱسْتِحْسَانُ الإطالَةِ والقولُ بأنَّها بلاغةٌ ممدوحةٌ مع ما ظَهَرَ عن الرسولِ ، صلَّى اللهُ عليه ، والصحابةِ ، رضوانُ اللهِ عليهم ، وكافَّةِ العربِ من كراهِيَةِ الهَذَرِ والسَّلَاطَةِ باللسانِ والإكثارِ والإسْهَابِ ؟ لِمَا في ذٰلكَ مِنَ التكلُّفِ والمُبَاهَاةِ والمحاذيةِ[٣] والمُلَاحَاةِ وٱتِّباعِ الهَوَى وطَلَبِ المنافسةِ والمِرَاءِ والتَّشَادُقِ والتَّفْهِيقِ ، وكلُّ ذٰلكَ مذمومٌ ، والإطَالَةُ مَبْدَأُهُ [١٨٢ب] وأوّلُ أسبابِهِ والدَّواعِي إليه والمُوَرِّطُ فيه .

وقد قالوا : مَقْتَلُ المَرْءِ بَيْنَ لَحْيَيْهِ . وقالوا : إنَّما يُهْلِكُ فضولُ الكلامِ وفضولُ المالِ . وقالوا : ليسَ شيءٌ أَحَقُّ بسَجْنٍ من لِسَانٍ . وقالوا : إنَّما أَهْلَكَ الناسَ حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ . وقالوا : اللسانُ سَبُعٌ عَقُورٌ .

ورُوِيَ أنَّ أبا بكرٍ الصدّيقَ ، صلواتُ اللهِ عليه ، أَخَذَ طَرَفَ لسانِهِ وقال : هٰذا أَوْرَدَنِي المَوارِدَ .

---

١ يُقابَل البيان والتبيين ١٥٥/١ [هناك «قول أبي دؤاد بن حَريز الإياديّ» ، بينما كنيته مضبوطة بشكل مغاير في موضعَيْنِ متقدّمَيْنِ في البيان والتبيين ٤٢/١ «لأبي دُؤاد بنِ حَريز الإياديّ» ، ٤٣/١ «أبي دُؤاد بن حَريز الإياديّ»] . البيت مذكور في الكشّاف (للزمخشريّ) ٢٠٧/١ [بالتعويل مباشرةً على الجاحظ] والإتقان في علوم القرآن (للسيوطيّ) ١٥٨٤/٥ [النوع السادس والخمسون في الإيجاز والإطناب] [بالتعويل على الكشّاف] .

٢ يُقابَل البيان والتبيين ١١٤/١ .

٣ المحاذية : الحادبه ، الأصل .

ورُوي عن النبيّ ، صلّى الله عليه ، أنّه قال : (وَهَلْ يَكُبُّ ٱلنَّاسَ عَلَى مَنَاخِرِهِمْ[١] إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ)[٢]، وأنَّ رَجُلًا تَكَلَّمَ عِندَ النبيّ ، عليه السلامُ ، فَخَطِلَ في كلامِهِ ، فقال ، صلواتُ اللهِ عليه : (مَا أُعْطِيَ ٱلْعَبْدُ شَرًّا[٣] مِن طَلَاقَةِ لِسَانِهِ)[٤]. ورُوِيَ عَنهُ ، عليه السلامُ ، أنّه قال : (شُعْبَتَانِ مِن شُعَبِ ٱلنِّفَاقِ : ٱلْبَذَاءُ وَٱلْبَيَانُ . وشُعْبَتَانِ مِن شُعَبِ ٱلْإِيمَانِ : ٱلْحَيَاءُ وَٱلْعِيُّ) .[٥]

ورُوِيَ أنَّ عمرَ بنَ الخطّابِ ، رضوانُ اللهِ عليه ، كان يُجْلِسُ الأحنفَ بنَ قيسٍ على بابِهِ ، إذا شخص إليه ، فيقالُ له : بالبصرة حاجةٌ إليه ؛ فيقولُ : إنّي سمعتُ رسولَ اللهِ ، صلواتُ اللهِ عليه ، يقولُ : (أَتَّقُوا كُلَّ مُنَافِقٍ ، عَلِيمِ ٱللِّسَانِ !) ، وإنّي أَرَاهُ عَلِيمَ اللسانِ ؛[٦] فكيفَ يجوزُ مع ذٰلكَ مَدْحُ الإطالَةِ والطَّلَاقَةِ ؟

فالجوابُ عن هٰذا وباللهِ التوفيقُ أنَّ النبيَّ ، صلّى اللهُ عليه ، وكلَّ مَن ذُكِرَ عنه ذَمُّ الإكثارِ والطلاقةِ إنّما ذَمُّوا ذٰلكَ ، إذا وَقَعَ فيه تَكَلُّفُ الإسْهَابِ والتَّزَايُدُ الفاضِلُ وتَجَاوُزُ المِقْدَارِ [١٨٣أ] حتّى يخرجَ إلى الخَطَلِ وفُضُولِ المُضِرِّ . وللبلاغةِ حَدٌّ ومِقْدَارٌ ، وللإِكْثَارِ والتَّجَاوُزِ حَدٌّ ومِقْدَارٌ ؛ فالعِيُّ مذمومٌ والخَطَلُ مذمومٌ . والإِطَالَةُ في حَقِّهَا ممدوحةٌ ، كما أنّها في غيرِ موضِعِها مذمومةٌ .

---

١ مناخرهم : + في نار جهنّم ، كما في مطبوع البيان والتبيين ١/١٩٤ ، ٢٥٦ .

٢ البيان والتبيين ١/١٩٤ ، ٢٥٦ .

٣ شرًّا : شر ، الأصل .

٤ البيان والتبيين ١/١٩٤ [هناك «طلاقة اللسان»] .

٥ البيان والتبيين ١/٢٠٢ .

٦ يُقابَل البيان والتبيين ١/٢٥٤–٢٥٥ «إنّ عمرَ بنَ الخطاب ، رحمه الله ، لم يَقُلْ للأحنفِ بنِ قيسٍ بَعدَ أنِ احتبسه حَوْلًا مُجَرَّمًا ، ليستكثرَ منه وليبالغَ في تصفُّحِ حالِهِ والتنقيرِ عن شأنه : إنّ رسولَ الله ، ﷺ ، قد كان خوّفَنا كلَّ منافقٍ عليم ، وقد خِفْتُ أن تكون منهم إلّا لما كان [٢٥٥] راعَهُ مِن حُسنِ منطقِهِ ومَالَ إليه لما رأى من رِفقِهِ وقلّةِ تكلُّفِهِ» .

ولم يُرِدْ ، عليه السلامُ ، بهٰذا الذمّ والنَّهْيِ أربابَ الكلامِ المَطْبُوعِينَ على صوابِ المَقَالِ والوَاضِعِينَ له في حَقِّهِ ، ولم يُرِدْ أيضًا أهلَ التحصيلِ والمطالبةِ لأنفسِهم بالواجبِ والمحاسبةِ لها الذينَ يَتَكَلَّمُونَ للهِ ومِنْ أَجْلِهِ ويُرِيدونَ وَجْهَهُ ويَنْصُرُونَ دِينَهُ ويَدْعُونَ إلى سبيلِهِ .

والعِيُّ الذي عَنَاهُ الرسولُ ، عليه السلامُ ، بالمدحِ والثناءِ إنَّما هو تَرْكُ فُضُولِ القولِ والخَوْضِ فيما يُؤَدِّي إلى قَدْحِ الشبهاتِ وإبطالِ الحقوقِ ، ولم يُرِدْ به تركَ التَّقَصِّي والإِطْنَابِ فيما يجبُ بيانُهُ والدعاءُ إليه وترتيبُهُ بكُلِّ مُمْكِنٍ مِنَ القولِ .

وكيفَ يريدُ ذٰلكَ وهو ، عليه السلامُ ، يقولُ : (أَنَا أَفْصَحُ ٱلْعَرَبِ وَأُوتِيتُ جَوَامِعَ ٱلكَلِمِ وَٱخْتُصِرَ لِيَ ٱلْأَمْرُ ٱخْتِصَارًا) وخُطَبُهُ ، عليه السلامُ ، وإِطْنَابُه فيها مشهورةٌ ؟ وكذٰلك الصحابةُ مِن بَعْدِهِ وما سَبَقَ وسبقُوا إليهِ مِنَ الألفاظِ العربيَّةِ الفصيحةِ المُتَخَيَّرَةِ .

ولو ذمَّ النبيُّ ، عليه السلامُ ، هٰذهِ الفرقةَ مِن أهلِ الفصاحةِ ، لَوَجَبَ **[١٨٣ب]** أن يكونَ هو والأئمَّةُ مِن بَعدِهِ والفصحاءُ مِن نسابة وزيادٍ والحجّاجِ وعمرِو بن سعيدٍ وكلُّ شاعرٍ مُجيدٍ وخطيبٍ فصيحٍ مذمومِينَ باللسنِ والفصاحةِ ، لأنّه ، عليه السلامُ ،[1] ومَن ذكرناهُ بَعدَهُ أفصحُ العربِ وأبلغُهم وأطولُهم في الكلامِ عَنانًا وأكثرُهم بَيَانًا وعربيًّا وتَصرُّفًا . ولمَّا بَطَلَ هٰذا ، عُلِمَ أنَّ التأويلَ في ذٰلكَ ما قُلناهُ .

وكيفَ يَذُمُّ اللهُ ، سبحانَهُ ، ورسولُهُ ، عليه السلامُ ، البلاغةَ وهو يقولُ في مُحْكَمِ كتابِهِ في قصَّةِ داودَ ، عليه السلامُ : ﴿وَآتَيْنَاهُ ٱلْحِكْمَةَ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ﴾ [٣٨ ص ٢٠] ويقولُ : ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾ [٥٥ الرحمن ٣-٤] ويقولُ : ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [١٦ النحل ٤٤] وقالَ : ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾ [٣ آل

---

١ السلام : حشو فوق السطر ، الأصل .

عمران ١٣٨] .

وقال ، عليه السلامُ ، وقد ذُكِرَ شُعَيْبٌ النبيُّ ، فقالَ : (ذَاكَ خَطِيبُ ٱلْأَنبِيَاءِ) .[١]

وقالَ ، صلّى اللهُ عليه : (إِنَّ مِنَ ٱلشِّعْرِ لَحِكْمةً . وَإِنَّ مِنَ ٱلْبَيَانِ لَسِحْرًا) .[٢]

وقالَ أهلُ اللغةِ : البَيَانُ بَصَرٌ والعِيُّ عَمًى[٣]، كما أنَّ الجَهْلَ بَصَرٌ والعِيَّ عَمًى[٤]. والبيانُ مِن نتاجِ العلمِ . وقالوا : اللسانُ تُرْجُمانُ العلمِ . وقالوا : ليس لعَيِيّ مُرُوّةٌ ولا لمَنْقُوصِ البَيَانِ بَهَاءٌ . وقالوا : البَيَانُ عِمَادُ العلمِ . وقالوا : حياةُ العلمِ البَيَانُ .[٥]

وقال ، سبحانَهُ : ﴿ن وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [٦٨ القلم ١] ، فأَقْسَمَ بالبَيَانِ مِن الخطِّ والخِطَابِ . وقال لنبيِّهِ ، عليه السلامُ : ﴿ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ○ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ○ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [٩٦ العلق ٣-٥] .

وكذلكَ قالوا : القَلَمُ[٦] أَحَدُ اللِّسَانَيْنِ .[٧] وقالوا : اللسانُ مقصورٌ على القريبِ والحاضرِ والقَلَمُ[٨] مُطْلَقٌ في الشاهدِ والغائبِ .[٩] [١٨٤أ] ولو تُتُبِّعَ مَدْحُ اللهِ ورسولِهِ والصَّالِحِينَ

---

١ تفسير الطبريّ ٦/٦ (١٤٨٧٧) [٧ سورة الأعراف ٩١] ، تفسير ابن أبي حاتم ١٥٢٢/٥ (٨٧٢٦) [٧ سورة الأعراف ٨٦] .

٢ أخرجه الإمام البخاريّ (ت٢٥٦هـ) في صحيحه من حديث عبد الله بن عمر ، رضي الله عنهما ، ١٦٧/٦/٣ (٥١٤٦) [٦٧- كتاب النكاح ، ٤٨- باب الخُطْبَةِ] ، ٣٩/٧/٤ (٥٧٦٧) [٧٦- كتاب الخطب ، ٥١- باب (إِنَّ مِنَ ٱلْبَيَانِ سِحْرًا)] .

٣ عمى : عما ، الأصل .

٤ عمى : عما ، الأصل .

٥ يُقابَل البيان والتبيين ٧٧/١ . كذلك يُقابَل العقد الفريد (لابن عبد ربّه) ٣/٢ .

٦ القلم : العلم ، الأصل .

٧ البيان والتبيين ٧٩/١ .

٨ والقلم : والعلم ، الأصل .

٩ البيان والتبيين ٨٠/١ .

من عِبَادِه وقَادَةِ دِينِه للبلاغةِ والبَيَانِ ، لطَالَ ولخَرَجْنَا به عن غرضِ الكتابِ . وفي هٰذِهِ الجُمْلَةِ إقناعٌ في مَعْنَى البلاغةِ وفضلِ الفصاحةِ .

وقد ذَكَرْنَا في كتبِ أصولِ الفقهِ الكلامَ في أقسامِ البيانِ وما هو وجميعَ أنحائِهِ ومراتبِهِ وما به يقعُ وأنواعَ الكلامِ ومراتِبَ الخطابِ والمُفِيدَ منه والمُبْهَمَ[1] الذي لا يُفِيدُ ولا يُسْتَعْمَلُ وما يُفِيدُ بِنَصِّهِ وصَرِيحِهِ وما يُفِيدُ منه بلَحْنِهِ ومَفْهُومِهِ وما يُقَالُ : «إنَّه دليلُ الخطابِ» وخِلَافَ الناسِ فيه وما هو مُستَقِلٌّ منه بنفسِه مِن كُلِّ وجهٍ وما يستقلُّ مِن وجهٍ ولا يستقلُّ مِن وجهٍ والمجازَ الذي لا يستقلُّ بنفسِهِ في الكَشْفِ عن المرادِ ، بل يَحْتَاجُ إلى دليلٍ ، يَكْشِفُ عَنِ القصدِ به ، وما يصحُّ دخولُ المَجَازِ فيه مِنَ الأسماءِ وما لا يَصِحُّ ذٰلكَ فيه وضُرُوبَ المَجَازِ ومَعنَى الحقيقةِ في الكلامِ وحَدَّ المَجَازِ وما هو مَجَازٌ[2] بالحذفِ والزيادةِ والنقصانِ إلى غيرِ ذٰلكَ مِن أحكامِهِ وذكر العُمُومِ والخُصُوصِ والمُجْمَلِ والمُفَسَّرِ والمُقَيَّدِ والمُطْلَقِ والمُحْكَمِ والمُتَشَابِهِ والظاهر والمَكْنِيّ والمشترك مَن الأسماءِ وما بُنِيَ لأمرٍ واحِدٍ وما هو أعمُّ العامّ مِن الأسماءِ وأَخَصُّ الخاصّ وما بينَهما وأحكام القَرَائِنِ والاسْتِثْنَاءَات[3] والشروطِ وألفاظِ ذٰلكَ والحروف [١٨٤ب] المفيدة للمعاني وطريق إفادةِ الكلامِ والعلم بمُرَادِ المُخَاطَبِينَ وأهل التكلُّمِ باللغةِ وهل يجوزُ أن يحصلَ عن توقيفٍ ومُوَاضَعَةٍ وهَلْ للقياسِ مَدْخَلٌ في اللغةِ أمْ لا وطريق معرفةِ مرادِ اللهِ ومرادِ رسولِهِ ، عليه السلامُ ، بالكلامِ إلى غيرِ ذٰلكَ مِن أحكامِ الخطابِ وأقسامِ البَيَانِ وجواز تأخيرِه إلى وقتِ الحاجةِ وغيرِ ذٰلكَ .

---

١ والمبهم : والمنهم ، الأصل .

٢ مجاز : إضافة فوق السطر ، الأصل .

٣ والاستثناءات : والاستنيات ، الأصل .

وبَيَّنَّا القولَ في هٰذِهِ الأبوابِ بيانًا ، يُغنِي بِيَسِيرِه المُتَأَمِّلَ ؛ فأَغْنَى ذٰلكَ عَنِ الإطالَةِ به هاهنا . وكلُّ الذي ذكرناهُ في فضلِ بلاغةِ ألفاظِ القرآنِ المُتَجَاوِزَة لجميعِ بلاغاتِ فصحاءِ العربِ إنَّما ذكرناهُ تَطَوُّعًا مِن غيرِ حاجةٍ إليه ، متى قُلْنَا : إنَّ الإعجازَ في القرآنِ الذي طُولِبَتِ العربُ بمِثْلِهِ إنَّما هو نَظْمُهُ الخارجُ عَن جميعِ نُظُومِ كلامِهم وأجزائِه مُشْتَمِلًا على مثلِ تِلْكَ المعانِي .

وقد بَيَّنَّا مِن قَبْلُ أنَّ نَظْمَهُ مُفَارِقٌ لِنَظْمِ الخُطَبِ والرسائلِ والأَسْجَاعِ ومُبَايِنٌ لجميعِ أوزانِ الشعرِ وبَحْرِهِ ومزدوجِهِ وطويلِهِ وأنَّه ليسَ بمُقَفًّى ولا مَوْزُونٍ وَزْنَ الشعرِ ولا وَارِدٍ على رَوِيٍّ واحِدٍ . وذٰلكَ محسوسٌ ومعلومٌ ، لا مِرَاءَ فيه ؛ فهو لذٰلكَ مُفَارِقٌ لجميعِ نُظُومِ كلامِهم وأوزانِهِ .

فإذا قُلْنَا : إنَّ التَّحَدِّيَ بمثلِ نظمِهِ وَقَعَ دُونَ بلاغةِ ألفاظِهِ ، لم يُحْتَجْ إلى ذكرِ فضلِ بلاغتِهِ على بلاغتِهِمْ . [١٨٥أ] وجازَ أن يقولَ قائلٌ : إنَّ الألفاظَ ومفرداتِ الكلامِ دائرٌ في سائرِ كلامِ العربِ وأنَّهم هُمُ السَّابِقُونَ إلى التكلُّمِ بها والناسُ بَعدَهم تَبَعٌ لهم فيها ؛ فإنَّ الكلمةَ البليغةَ حالُها في البلاغةِ ، إذا وَقَعَتْ في القرآنِ وكانَتْ فيه كحالِها ، إذا وَقَعَتْ في الشعرِ والخطابةِ والتَّرَسُّلِ والسَّجعِ والنثرِ ، غير مختلفةِ البلاغةِ لاختلافِ ما وقعتْ فيه .

فإذا أُجِيبَ بهٰذا ، جاز أن يُقَالَ : إنَّ بلاغةَ ألفاظِ القرآنِ كبلاغةِ ألفاظِ غيرِه مِن أقسامِ الكلامِ . وإنَّما الإعجازُ فيه عجيبُ نظمِهِ ورَصْفِهِ الخارج عن جميعِ أوزانِ كلامِ العربِ ونظومِهِ ؛ فعلى هٰذا يكونُ الكلامُ على ذِكْرِ فَضْلِ بلاغتِهِ تكلُّفٌ وتَطَوُّعٌ .

ويجبُ أن يكونَ هٰذا الذي قُلْنَاهُ مُفْسِدًا لقولِ مَن قال مِنَ القدريّةِ وغيرِهم : إنَّ الإعجازَ إنَّما هو في بلاغتِهِ دُونَ نَظْمِهِ ، إذا كانَتِ البلاغةُ دائرةً مُسْتَعْمَلَةً في سائرِ أقسامِ كلامِهم . وذٰلكَ دليلٌ على أنَّ الإعجازَ فيه هو النَّظْمُ دُونَ البلاغةِ .

وقد قُلْنَا مِن قَبْلُ : إنَّه لا يمتنعُ أن يُقَالُ : إنَّ الإعجازَ فيه نظمُهُ وبلاغتُهُ جميعًا . ويجبُ على هٰذا الجوابِ أن تُجْعَلَ بلاغةُ ألفاظِهِ أمرًا زائدًا على نفسِ اللَّفْظَةِ التي يستعملُها أهلُ اللغةِ في سائرِ أقسامِ كلامِهم ، بل نقولُ : إنَّها ضَمُّ لفظةٍ **[١٨٥ب]** إلى قَرِينَةٍ لها ومُنَاسِبَةٍ لمَخرَجِها ، لا تَنْبُوَانِ في النَّفَسِ والسَّمْعِ ؛ فإنَّ اللفظةَ ، إذا قُرِنَتْ إلى مثلِها في الشرفِ والجَزَالَةِ وكانت مُنَاسِبَةً وقريبةَ المخرجِ من مَخْرَجِهَا ، كان لهما بالضَّمِّ والاجتماعِ ما لا يكونُ لكلِّ واحدةٍ منها ، إذا أُفرِدَتْ عن نَظِيرٍ لها وقُرِنَتْ بغيرِ شَكْلِهَا ومِمَّا يَجْفُو ويَنْبُو[١] ضَمُّهَا إليه . وهٰذا أيضًا معلومٌ ومحسوسٌ مِن حالِ الألفاظِ الشريفةِ ، إذا ضُمَّ بعضُها إلى بعضٍ .

---

١ ويجفو وينبو : ويجفوا وينبوا ، الأصل .

فصل

فإن قال قائلٌ : أفليسَ قد يوجَدُ في كثيرٍ مِن كلامِ العربِ بلاغةٌ ، هٰذِهِ حالُها ؟ بل قد قال خلقٌ مِن أهلِ عَصْرِنا : إنَّ في بلاغاتِهم وبلاغةِ مَنْ تقدَّمَهُم مِنَ العربِ ما هو أبلغُ مِن ألفاظِ القرآنِ ؛ فكَيفَ تكونُ البلاغةُ معجزًا والحالُ هٰذِهِ ؟

قيلَ : إنَّنا لا نُنكِرُ أن يُوجَدَ في بعضِ كلامِهِم بلاغةٌ ، تُشْبِهُ بَعْضَ بلاغةِ القرآنِ ، غيرَ أنَّ ذٰلكَ إنَّما يَقَعُ قليلًا يَسِيرًا ، كما أنَّه لا يَمْتَنِعُ أن يُوجَدَ في بعضِ شِعْرِ المُخَضْرَمِينَ والمُحْدَثِينَ بيتٌ وبَيْتَانِ يُسَاوِي شِعْرَ مَنْ تقدَّمَ مِنَ الشعراءِ ، كَٱمْرِئِ القَيْسِ والنَّابِغَةِ وطَرَفَةَ وتلكَ الطبقة ، وإن كنَّا نَعْلَمُ أنَّ المُحْدَثِينَ مَعَ بَذْلِ نهايةِ ما عِندَهم مِنَ الاجتهادِ لا يُمْكِنُ والعادةُ على ما هِيَ عليه أَن يأتوا بمِثْلِ «قِفَا نَبْكِ» و«أَلَا هُبِّي» وأمثالِهما .

وكذٰلكَ [١٨٦أ] قد يُمْكِنُ العربيَّ الفصيحَ مِن أهلِ هٰذا العصرِ ومَن قَبْلَهُ أَن يأتِيَ بكلماتٍ بليغةٍ مُسْتَحْسَنَةٍ وإن كانَتْ نزرةً يسيرةً . ولا يَقْدِرُ أَحَدٌ مِن أفصحِ الفصحاءِ أن يأتِيَ ببلاغةٍ في كلامٍ بطولِ سورةِ البقرةِ وآلِ عمرانَ ، بل لا يقدرُ أن يأتِيَ ببلاغةٍ في قدرِ سورةٍ مِن قِصَارِ سورِ القرآنِ أو آيةٍ ، تَبْلُغُ قَدْرَ ما هو قَدْرُ سورةٍ منه . والنبيُّ ، عليه السلامُ ، لَمْ يَقُلْ لهم : إنَّكم تَعْجَزُونَ عن بلاغةِ ما قَدْرُهُ أقلُّ مِن قَدْرِ سورةٍ ونَظْمِ ما قَدْرُهُ أَقَلُّ مِن قَدْرِ سورةٍ ، وإنَّما قالَ : إنَّكُم لا تَقْدِرُونَ على قَدْرِ سورةٍ في بلاغتِها مَعَ طولِها ونَظْمِهَا ؛ فكانَ الأمرُ على ما قالَ ، عليه السلامُ .

وكذٰلكَ فإنَّنا لا ندَّعي أنَّ العربَ والفصحاءَ مِن أهلِ اللغةِ أَقَرُّوا له بأنَّهم لا يَقْدِرُونَ على الإتيانِ بفصاحةٍ ونظمٍ فيما هو أقلُّ مِن قَدْرِ سورةٍ ، وإنَّما ٱعْتَرَفُوا بالعجزِ عن فصاحةٍ ، يأتُونَ بها في قَدْرِ سورةٍ وقَدْرِ القرآنِ بطولِهِ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما ٱعْتَرَضُوا به .

فصل

فإن قال قائِلٌ : قد كرَّرتُم في غيرِ فَصْلٍ القولَ بأنَّ بلاغةَ الألفاظِ الواقعةِ في القرآنِ وغيرِه من الكلامِ مَعنًى غير نظمِ الكلامِ ورَصْفِهِ ووَزْنِهِ وإيرادِهِ على قافيةٍ وَرَوِيٍّ واحدٍ ، إن كانَ شعرًا ؛ فما الدليلُ على ما تَدَّعُونَه من ذٰلكَ ؟

قيلَ له : مِن أبْيَنِ ما يدلُّ عليه أنَّنا نعلمُ أنَّ العلمَ بالبلاغةِ والفصاحةِ **[١٨٦ب]** في الكلامِ غَيْرُ العلمِ بِنَظْمِ الكلامِ ورَصْفِهِ وتعديلِ أقْسَامِهِ حتَّى يَصِيرَ شِعْرًا مُقَفًّى[1] موزونًا هو أنَّنا نَجِدُ مِنَ البُلَغاءِ الفصحاءِ مَن يَعْلَمُ الألفاظَ الفصيحةَ البليغةَ وكَيفَ تكونُ بلاغةً ، إذا أوْرَدَهَا ، وإنْ كانَ مع ذٰلكَ ممَّا لا يُحْسِنُ نَظْمَ تلكَ الكلماتِ وجَعْلَهَا شعرًا مَوْزُونًا ، وأنَّ مِنَ البلغاءِ مَنْ يَقْرِظُ الشعرَ ويقولُهُ ، غَيْرَ أنَّنا نَعْلَمُ أنَّ فيهم مَن يتعذَّرُ عليه النَّظمُ ولا يَتَأَتَّى لَهُمْ .

وكذٰلك فإنَّنا قد نجدُ في الشعراءِ مَنْ يُقَفِّي الشعرَ ويَزِنُهُ وينظمُهُ على رَوِيٍّ مستقيمٍ ، وإن لم يكُنْ له عِلْمٌ بِبَلِيغِ الكلامِ وجَزَالَةِ الألفاظِ ، وإن لَمْ يَمْتَنِعْ أن يكونَ مِنَ الشعراءِ مَنْ قد جَمَعَ العلمَ بالنظمِ والبلاغةِ جميعًا . ولا شُبْهَةَ على كلِّ ذي علمٍ بهٰذا الشأنِ ، وأنَّه قد يكونُ في الشعراءِ وأهلِ النَّظْمِ مَنْ ليسَ بِبَلِيغٍ ولا متخيِّرٍ ومستحسنٍ الألفاظَ الواقعةَ في شِعْرِهِ ، ومَن لا يَعرِفُ فَضْلَ البليغِ مِنَ الكلامِ على غيرِهِ ، وأنَّ في البُلَغَاءِ الفُصَحَاءِ مَنْ يَنْثُرُ البلاغةَ نَثْرًا ويأتي بالفصاحةِ العجيبةِ في كلامِهِ ومُسَاجَلَتِهِ ومُنَاظَرَتِهِ على وجهٍ ، يَرُوقُ في الأسْمَاعِ وتشهدُ له النفوسُ بِفَضْلِ بلاغتِهِ وفصاحَتِهِ ، وإنْ كانَ مِمَّن لا يُحسِنُ قولَ الشعرِ[2] ولا يُمْكِنُهُ نَظْمُ بَيْتٍ ولو ٱجتهدَ في ذٰلكَ .

---

١ مقفى : مقفا ، الأصل .

٢ الشعر : إضافة في الهامش الأيمن ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

ولهٰذا كانَ النبيُّ ، عليه السلامُ ، مِنْ أَفْصَحِ العربِ وأَبْلَغِها كَلَامًا ، وإن كانَ الشعرُ مِمَّا يَتَعَذَّرُ عليه ، بل تَتَعَذَّرُ حكايتُهُ وروايتُهُ على كثيرٍ مِنَ الناسِ ، وأنَّه كان ، عليه السلامُ ، [١٨٧أ] إذا حاوَلَ إِنْشَادَ الشعرِ ، قَدَّمَ وأَخَّرَ وأَوْرَدَهُ بغيرِ النظمِ ، نحو ما رُوِيَ عنه مِنْ أنَّه قالَ : وَيَأْتِيكَ مَن لَمْ تُزَوِّدِ بالأَخْبَارِ ، مَكَانَ قولِ الشاعرِ : وَيَأْتِيكَ بِالأَخْبَارِ مَن لَمْ تُزَوِّدِ ، في أمثالٍ مِمَّا رُوِيَ عنه ، عليه السلامُ .

وقال قال اللهُ ، سبحانَهُ : ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾ [٣٦ يس ٦٩] . وهو يقولُ : (أَنَا أَفْصَحُ ٱلْعَرَبِ وَأُوتِيتُ جَوَامِعَ ٱلْكَلِمِ وَٱخْتُصِرَ لِيَ ٱلْأَمْرُ ٱخْتِصَارًا) .

وإنَّما ذَكَرْنَا النبيَّ ، عليه السلامُ ، في هٰذا الكلامِ وما وَرَدَ مِنَ القرآنِ في أنَّه غَيْرُ عالِمٍ بالشعرِ مُتَآنِسِينَ بذٰلكَ ، فإنَّه دِينُ جميعِ المسلمينَ ، وإلَّا فَفِيمَا قد بَيَّنَّاهُ كفايةٌ مِن ثبوتِ العلمِ بأنَّ في الشعرِ البليغَ وغيرَ البليغِ وفي البُلَغاءِ الفصحاءِ الشاعرَ ومَن ليسَ بشاعرٍ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، ثَبَتَ أنَّ البلاغةَ في الكلامِ سُرْعَةُ النظمِ والرَّصْفِ له ووَزْنُهُ وتعديلُ أقسامِهِ وتَصْرِيفُهُ وتَقْفِيَتُهُ .

وكذٰلكَ فقد نَجِدُ في الخُطَبَاءِ البليغَ والخطيبَ المِصْقَعَ المَشْهُودَ له بِفَضْلِ البلاغةِ والفصاحةِ في الخطابةِ ، وإن كانَ نَظْمُ الشعرِ مُتَعَذِّرًا عليه ، كما أنَّ في الخطباءِ مَن يَتَأَتَّى له نَظْمُ الشعرِ . وكلُّ هٰذا يَدُلُّ على أنَّ البلاغةَ أمرٌ زائدٌ على النَّظْمِ ؛ فثَبَتَ ما قُلْنَاهُ .

وقد نجدُ البُلَغَاءَ يتفاوَتُونَ في قَدْرِ البلاغةِ ، فيكونُ مَن هو أَبْلَغُ البُلَغَاءِ وأَفْصَحُ الفُصَحَاءِ [١٨٧ب] وفيهم المُتَوَسِّطُ في الطبقةِ وفيهم مَن هو دُونَهُمَا .

فيجوزُ على هٰذا أن يقولَ قائِلٌ : ما أنكرتُم أَنْ تكونَ بلاغةُ القرآنِ لاحِقَةً ببلاغةِ أَبْلَغِ بُلَغَاء العربِ وأَفْصَحِهِمْ وغَيْرَ مُتَجَاوِزَةٍ لذٰلكَ ؟

وهٰذا باطِلٌ بما بَيَّنَّاهُ مِن تجاوُزِ قَدْرِ بلاغةِ القرآنِ لبلاغَةِ أفصحِ العربِ وأبلغِهم بِقَدْرٍ يُجَاوِزُ بلاغةَ أبلغِهم لبلاغةِ أَدْوَنِهم طبقةً في البلاغةِ .

فهٰذا التفاوُتُ الذي بَينَ بلاغةِ القرآنِ وبَينَ بلاغةِ أَبْلَغِ الفصحاءِ ، صارَتْ بلاغةُ القرآنِ آيةً للنبيّ ، عليه السلامُ ، حتَّى قالَتِ الأُمَّةُ : إنَّ الإعجازَ فيه بلاغتُهُ دُونَ نظمِهِ ، وإن كنَّا قد أَبْطَلْنا هٰذا القولَ . وذاك أنَّ أَبْلَغَ بُلَغاءِ العربِ لا يَقْدِرُ أن يأتِيَ ببلاغةٍ في كلامٍ بِقَدْرِ سورةِ البقرةِ وأمثالِها ولا يَقْدِرُ البلاغةَ التي في جميعِ القرآنِ بطولِهِ ولا يَقْدِرُ بلاغةَ سورةٍ منه ؛ فلذٰلكَ كانَتْ بلاغتُهُ مُتجَاوِزَةً لبلاغةِ أَبْلَغِهِمْ وأَفْصَحِهِمْ .

ومتى حُقِّقَ هٰذا الكلامُ ، لم يَمْتَنِعْ أن يقولَ قائِلٌ : إنَّ بلاغتَه آيةٌ للرسولِ ، عليه السلامُ ، وأنَّ نظمَهُ أيضًا المُفَارِقَ لجميعِ نُظُومِهِمْ آيةٌ له ، وأنَّه مُتحَدٍّ بالأَمْرَيْنِ .

فإن قالَ مع هٰذا : إنَّه جَمَعَ في التَّحدِّي بينَ النَّظْمِ والبلاغةِ ، لم يجبْ ، لو عَارَضُوهُ في البلاغةِ دُونَ النَّظْمِ أو في النَّظْمِ دُونَ البلاغةِ ، أن يكونوا مُعَارِضِينَ له ، لأنَّه تَحدَّى بالجَمْعِ بَينَهما ؛ فالآتِي بأَحَدِهِما مُقَصِّرٌ عن الجَمْعِ بينَ ما تُحُدِّيَ به .

وإن قيلَ : إنَّ كلَّ واحدٍ منهما آيةٌ بنفسِهِ ، وَجَبَ أن يُقَالَ : إنَّه ليسَ في قُدْرَةِ أَبْلَغِهِمْ أن [١٨٨أ] يأتيَ بمثلِ بلاغةِ القرآنِ مفردةً عن النظومِ ولا أن يأتيَ بمِثْلِ نَظْمِ القرآنِ مُفْرَدًا عَنِ البلاغةِ .

ولا مُعْتَبَرَ بقولِ مَن قالَ : إنَّ العربَ كانَتْ تَقْدِرُ على النظمِ ، وإنَّما عجزتْ عن البلاغةِ ، لأنَّ ذٰلكَ باطِلٌ ، لأنَّها لم تقدرْ قَطُّ على نظمٍ مِثْلِ نَظْمِ القرآنِ الخارجِ عن جميعِ النُّظُومِ والأَوْزَانِ ، وربَّما كانَتْ تَنْظُمُ الخُطَبَ والأشعارَ والأَسْجَاعَ ؛ فأمَّا نَظْمُ القرآنِ ، فلم تَقْدِرْ عليه قطّ ولا عَرَفَتْهُ .

وكذٰلكَ فلا وَجْهَ لِقَوْلِ مَن قالَ : إنَّ البلاغةَ كانَتْ موجودةً ظاهرةً عِندَهم وفي كلامِهم ، وإنّما عجزوا عن النظمِ دُونَ البلاغةِ ، لأنَّهم لم يقدروا قَطُّ على بلاغةٍ يُؤَدُّونها في مِثْلِ كلامٍ بِطُولِ القرآنِ وطُولِ سورةٍ منه ، وإن قدروا على البلاغةِ في الألفاظِ النَّزِرَةِ اليَسِيرَةِ القاصِرَةِ عن قَدْرِ بلاغةِ ألفاظِ سورةٍ مِنَ القرآنِ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ القَوْلَانِ جميعًا ووَجَبَ القولُ بأنَّ القرآنَ مُشتمِلٌ على آيتَيْنِ ثِنْتَيْنِ : البلاغةُ والنظمُ ، وأنَّه إذا لم يجمعْ في التَّحَدِّي بالإتيانِ بهما ، كانَ المُعَارِضُ لإِحْدَاهُمَا مُعَارِضًا للقرآنِ ، ولكن أَنَّى لأَحَدٍ بذٰلكَ وقد جعَلَهُ اللهُ ، سبحانَهُ ، على حَدٍّ مِنَ البلاغةِ والنظمِ ، لا يَقْدِرُ أحدٌ مِنَ الفُصَحَاءِ على الإتيانِ بمثلِهِمَا ولا بمثلِ إِحْدَاهُمَا ؛ فيجبُ تنزيلُ ذٰلكَ على ما بَيَّنَّاهُ .

يتلوه :

فصل

فإن قال قائلٌ : قد ٱدَّعيتُم تَفَاوُتَ الناسِ في قَدْرِ البلاغةِ .

وصَلَّى اللهُ على محمّدٍ النبيِّ وعلى آلِهِ الطاهِرِينَ وسَلَّمَ .

[١٨٨ب] ...[1]

١ ظهر هذه الورقة كلّه بياضٌ في الأصل على أنّه فاصل بين الجزء المنتهي وبين الذي يليه .

[١٨٩أ]

الخامس عشر

من النبوّات

من هداية المسترشدين

تصنيف القاضي الجليل

أبي بكر محمّد بن الطيّب الأشعريّ

رحمة[1] الله عليه

١ رحمة : رحمت ، الأصل .

[١٨٩ب]

بسم الله الرحمن الرحيم

فإن قال قائلٌ : قد ٱدَّعيتُم تَفَاوُتَ الناسِ في قَدْرِ البلاغةِ وقُلتُم : إنَّ قَدْرَ ما بَينَ بلاغَةِ القرآنِ وما بَينَ بلاغةِ أبلغ البُلَغاءِ أمرٌ ظاهِرٌ معلومٌ ، وإنَّه كَقَدْرِ ما بَينَ بلاغةِ أبلغِ العربِ وبَينَ بلاغةِ أَدْوَنِهم وأَقَلِّهم بلاغةً وفصاحةً ؛ فخبِّرونا عن تحديدِ تَفَاوُتِ قَدْرِ البلاغاتِ وقَدْرِ تجاوُزِ بلاغةِ القرآنِ لسائِرِها ! لِكَيْ يَصِحَّ ما قُلتُم .

قيلَ له : قد بَيَّنَّا في جوابِ هٰذا ما يُغْنِي عن رَدِّهِ وبَيَّنَّا أنَّه لا يجِبُ أن لا يَعْلَمَ فَضْلَ بلاغَةِ كلامِ بعضِ المتكلِّمِ على بلاغةِ مَن هو دُونَه إلَّا مَن عَرَفَ قَدْرَ فضلِ البلاغةِ على التحديدِ والتفصيلِ ووجهٍ ، يُمكنُهُ التعبيرُ عنه بعَيْنِهِ والتمييزُ له باللَّفْظِ والصِّفَةِ بَينَه وبَينَ غيرِه .

وكذٰلكَ القولُ بِتَفَاضُلِ نَظْمِ الشعرِ والعلم بطَبْعِ كلِّ شاعرٍ وسَجِيَّتِهِ والفرق بَينَ شعرِه وشعرِ مَنْ هو دُونَ طَبَقَتِهِ أو متقارب له أمرٌ معلومٌ عِندَ الشعراءِ وأهلِ البلاغةِ واللُّسُنِ ، وإن لم يَنْحَصِرْ ذٰلكَ لهم بِحَدٍّ ، يَتَمَيَّزُ ، وقَدْرٍ معلومٍ على التحديدِ والتفصيلِ ، يمكنُ نَعْتُهُ وإيرادُ نعتٍ ولفظٍ له . ولذٰلكَ يُفَرِّقُ العلماءُ بالشعرِ بَينَ شعرِ الشاعِرِ وبَينَ شعرِ غَيْرِهِ الذي يُخْلَطُ به ويَعرِفُونَ مُبَايَنَتَهُ له ، وأنَّه ليسَ مِن شعرِ مَنْ نَحَلَهُ إليه ، وإن لَمْ يَعْرِفْ ذٰلكَ مَن ليسَ بعالِمٍ بالشعرِ ولا عارفٍ بِطَبْعِ ذٰلكَ الشاعرِ والنظر فيه والقراءة له والتدبُّر والتَّأَمُّل له .

[١٩٠أ] كذٰلكَ العلمُ[١] بِتَفَاوُتِ ما بَينَ بلاغةِ البُلَغاء والخطباءِ وأهلِ السَّجْعِ والترسُّلِ غير مَنْ هو مِنْ أهلِ العلمِ بالصَّنْعَةِ . وكذٰلكَ العلومُ بِتَفَاضُلِ خطوطِ الكَتَبَةِ

---

١ العلم : كالعلم ، الأصل .

وتفاوتها معلومٌ ، وربَّما لَطُفَ ذٰلكَ وأَشْكَلَ حتّى يحتاجَ إلى تأمُّلٍ وجمعٍ بَينَ الخطَّينِ . وكذٰلكَ القولُ في سائرِ الصَّنائعِ وفي العلمِ بِتَفَاضُلِهَا ، وإن لم يَكُنْ في ذٰلكَ حدودٌ محدودةٌ وأمورٌ ، لها عبارات مخصوصة ، تَخُصُّها وتُنْبِئُ عليها .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، سَقَطَ ما قالُوهُ وكانَتِ الحُجَّةُ في تجاوُزِ بلاغةِ القرآنِ لسائرِ بَلَاغَاتِ أهلِ اللسانِ بِتَسْلِيمِ أهلِ الرسولِ ، عليه السلامُ ، لذٰلكَ مع طُولِ التَّحَدِّي بمثلِهِ ومثلِ سورةٍ منه ؛ وهُمُ القُدْوَةُ والحُجَّةُ في هٰذا البابِ .

وقد ذَكَرْنَا مِن خَوْضِهِمْ في ذٰلكَ ودَهْشَتِهِمْ في نظمِهِ وبلاغتِهِ ما يَدُلُّ اليَسِيرُ منه على تسليمِهم لِفَضْلِ نَظْمِهِ وبَلَاغَتِهِ ، وأنَّه لا مُعْتَبَرَ بدَعوَى مَن يَدَّعِي مِمَّنْ بَعدَهُم أنَّ في كلامِ البُلَغَاءِ ما هو بِنَظْمِ القرآنِ وبَلَاغَتِهِ . والخَلَفُ مِن مُدَّعِي ذٰلكَ مَحْجُوجٌ بتسليمِ السَّلَفِ .

فصل

فإن قال قائلٌ : فإذا كان أهلُ البلاغةِ مِن أهلِ عصرِهِ ، عليه السلامُ ، عددًا يسيرًا ، كالوليدِ بنِ المُغيرةِ والنَّضرِ بنِ الحارثِ ولَبِيدٍ وكَعْبِ بنِ زُهَيرٍ وحَسَّان بنِ ثابِتٍ ومَن جَرَى مَجْرَاهم في قِلَّةِ العددِ وجَوَازِ التَّوَاطُئِ على الباطِلِ وكِتْمَانِ ما هُمْ به عالِمُونَ ، فما أنكرتُم مِنْ أنَّهم تَوَاطَؤُوا على التسليمِ له مع العلمِ بأنَّ في كلامِهم مِثْلَهُ وأنّهم يَقْدِرُونَ على ذٰلكَ ، لو تَعَاطوهُ وراموهُ ؟

قيلَ لهم : إنَّ هؤلاءِ النَّفَرَ ، إن [١٩٠ب] كانوا مَشْهُورِينَ فيهم بالبلاغَةِ ، فما نقولُ : إنَّ بَينَهُم وبَينَ غَيرِهِم مِن بُلَغَاءِ العربِ وأهلِ عَصْرِهِم من أبي بَكْرٍ وعُمَرَ وعثمانَ وعليٍّ والعشرةِ وفُصَحَاءِ المهاجِرِينَ والأنصارِ وفُصَحَاءِ الكُفَّارِ ، مثل عُتْبَةَ ورَبيعةَ وشَيْبَةَ وأبي لَهَبٍ وأبي جهلِ بنِ هشامٍ والعَاصِ بنِ وائِلٍ السَّهْمِيِّ وأمثالِهم ، مِن اللغاتِ في قَدْرِ البلاغةِ ما كانوا لا يَعرِفونَ مَعَهُ الفرقَ بَينَ بلاغةِ القرآنِ ونَظْمِهِ وبَينَ غَيْرِهِ مِنَ البَلَاغَاتِ والنُّظُومِ ، حتَّى يَحْتَاجُوا في العلمِ بذٰلكَ إلى إعلامِ هؤلاءِ النَّفَرِ لهم ذٰلكَ ، بل قد كانَ في كثيرٍ مِن كلامِ هؤلاءِ ما هو أبلغُ وأَجْزَلُ مِن كلامِ الوليدِ والنَّضْرِ وأمثالِهما ؛ فبَطَلَ ما قُلتُم .

ولأنَّ مِنْ هؤلاءِ البُلَغَاءِ مَنْ أَسْلَمَ بَعدَ القتالِ وشِدَّةِ العِنَادِ وأَذْعَنَ ، وفيهم مَنْ أَقَامَ على كُفْرِهِ ونَصَبَ العِنَادَ والحربَ معهُ وهَجَاهُ ، وعُلِمَ مِن حالِه ضرورةً شِدَّةُ تَأْلِيبِه عليه وحِرْصُهُ على إبطالِ أَمْرِهِ وتَفْرِيقِ جَمْعِهِ وما غَضَّ منه ، وقد قَتَلَ ، عليه السلامُ ، لهم الآباءَ والأبناءَ والإخوانَ والعشيرةَ . ومُحَالٌ في مستقرِّ العادةِ إِذْعَانُ مَنْ هٰذِهِ حالُهُ بحُجَّتِهِ وإظهارُ العَجْزِ عن مُعَارَضَتِهِ مَعَ إمكانِ ذٰلكَ ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .

والحُجَّةُ على مَن دُونَ هٰذِهِ الطبقةِ مِنَ البُلَغَاءِ تسليمُ هٰذِهِ الطبقة لبلاغتِهِ والقصورُ عن معارضتِهِ ، لأنّهم إذا عجزوا عن ذٰلكَ ، فمَن دُونَهم في البلاغةِ عنه أضعفُ

وأَعْجَزُ .

وهٰذا الذي قُلناهُ هو الجوابُ عن مَّن قالَ لنا : إذا كانَتِ الفصاحةُ في أهلِ عصرِ النبيّ ، عليه السلامُ ، قَدِ ٱنْتَهَتْ إلى هؤلاءِ النَّفَرِ [١٩١أ] الأربعةِ أو الخمسةِ وبتسليمِ لِفَضْلِ بلاغةِ القرآنِ ونَظْمِهِ وشهادتِهم بذٰلكَ ، قامَتِ الحُجَّةُ على باقي الناسِ مِمَّنْ قصرَ عن طبقتِهم في البلاغةِ والعِلْمِ بأقسامِ الكلامِ ومواقعِ البلاغَةِ والنَّظْمِ ؛ فما تقولونَ ، لو شَهِدَ هؤلاءِ النَّفَرُ أنَّ كلامَ بعضِ البُلَغاءِ مِثْلُ القرآنِ وعَرُوضٌ له وعلى وَزْنِهِ ؟ أو قالوا : بل هو مِثْلُ كلامِ سائرِ البُلَغاءِ وأهلِ النَّظْمِ ، لا تَفَاوُتَ بَيْنَه وبَيْنَه . كيفَ كانَتْ تقومُ الحُجَّةُ ببلاغَةِ القرآنِ مَعَ ٱلْتباسِ الحالِ ووُقُوعِ هٰذِهِ الشهادةِ ؟ لأنَّنا لا نقولُ : إنَّ بَيْنَ هٰذِهِ الطبقة وبَيْنَ مؤمِني قريشٍ وكفَّارِهم ومؤمِني الأنصارِ وكفَّارِهِمْ مِنَ التفاوُتِ مِقْدَارَ ما يقصرُ كلُّ مَن دُونَهم عن معرفةِ فضلِ بلاغةِ القرآنِ وما هو دُونَ بلاغتِهِ على غيرِهِ مِنَ البلاغاتِ ، بل الكلُّ كانوا أهلَ براعةٍ ولُسُنٍ وخطابةٍ ورَجَزٍ ونَثْرٍ ونَظْمٍ وٱرْتِجَازٍ وضربِ الأمثالِ وتَصَرُّفٍ في ضروبِ البلاغاتِ . ولَعَلَّهُ لم يَكُن بَينَهم وبَينَ هٰذِهِ الطبقة في البلاغةِ إلَّا قَدْرٌ خَفِيٌّ يَسِيرٌ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، فلو شَهِدَ هؤلاءِ النَّفَرُ لشِعْرِ ٱمْرِئِ القَيْسِ وغيرِه وبلاغةِ الوليدِ بنِ المُغيرَةِ أو غيرِه أنَّها مِثْلُ القرآنِ ، لَمْ يلبثْ أن[1] يَعْلَمَ مؤمنُوا العربِ وكُفَّارُهم وقريشٌ ومُجَاوِرُوهُمْ مِنْ هُذَيْلٍ وغَيْرِهَا كَذِبَ مُدَّعِي ذٰلكَ والشاهد به ، لأنَّ اللسانَ لِسَانُهُم والطَّبْعَ والنُّشُوءَ [١٩١ب] واحِدٌ والدارَ دارُهم ؛ فَتَفَاوُتُ البلاغاتِ لذٰلكَ غَيْرُ خافِيةٍ عليهم ؛ فبطلَ بذٰلك ظَنُّ مَن توهَّمَ أنَّ العلمَ بِتَفَاضُلِ البلاغاتِ والنُّظُومِ مقصورٌ على هٰذِهِ الفرقةِ اليسيرةِ . وسَقَطَ الاعتراضُ بما قالُوهُ .

---

١ يلبث أن : يلبثوا او ، الأصل .

على أنَّه لو سُلِّمَ أنَّ عِلْمَ ذٰلك مقصورٌ على هٰذِهِ الفرقةِ وأنَّ جميعَ ما عَدَاهُم لا يعرفُ الفَرْقَ بَيْنَ مَقَادِيرِ البلاغاتِ والنُّظُومِ ، لم يَجُزْ مِنَ اللهِ ، سبحانَهُ ، إذا أَرَادَ جَعْلَ القرآنِ آيةً لنبيِّهِ ، عليه السلامُ ، أن يُقْدِرَ هٰذِهِ الفرقةَ على النُّطْقِ بهٰذِهِ الشهادةِ الباطلةِ ولا أن يُوَفِّرَ لهم داعِيًا إلى ذٰلك . ولهٰذا لم يَقَعْ منهم ما سألوا عنه ، لأنَّه لو وَقَعَتْ منهم هٰذِهِ الشهادةُ ، لالْتَبَسَتِ الحالُ في إعجازِ القرآنِ وزالَتِ الحُجَّةُ بإِعْجَازِهِ ولم يَعْلَمِ الباقونَ مُفَارَقَةَ بلاغةِ القرآنِ ونظمِهِ لِغَيْرِهِ مِنَ البلاغاتِ .

فإذا أرادَ حِرَاسَةَ هٰذِهِ الآيةَ مِنْ هٰذِهِ الشبهةِ ، لتقومَ بها الحُجَّةُ ، مَنَعَ هؤلاءِ النَّفَرَ القدرةَ على النطقِ بهٰذِهِ الشهادةِ ، لِتَتِمَّ الحُجَّةُ وينقطعَ العُذْرُ . ويكفي على أصولِ أهلِ الحَقِّ في أن لا يقعَ النطقُ منهم بذٰلك رَفْعُ القدرةِ عليه ، وإنْ أَقْدَرَهُمْ على النطقِ بغيرِه .

ولَسْنَا نقولُ : إنَّ القدرةَ على ضربٍ مِنَ النُّطْقِ قدرةٌ على غيرِه ، حتَّى إذا رُفِعَتْ قدرتُهم على الشهادةِ بالباطِلِ والزُّورِ ، رُفِعَتْ على الشهادةِ بالحَقِّ . ولو قُلْنَا بقولِ القدريَّةِ في ذٰلكَ ، لَجَازَ أن يُقَالَ : إنّهم إن كانوا قادِرِينَ على الشهادةِ بأنَّ القرآنَ كغيرِهِ مِن ضروبِ [١٩٢أ] البلاغاتِ والنُّظُومِ ، فإنَّ اللهَ ، تعالى ، يَصْرِفُهم عن ذٰلكَ ويَمنعُهم منه بضروبِ الشَّوَاغِلِ والصَّوَارِفِ ، وإن عَلِمَ أنَّ ذٰلكَ لا بُدَّ أن يَقَعَ منهم بأن يَعْلَمَ أنَّه ليسَ في مَقْدُورِهِ عِندَهُم ما يَصْرِفُهم به عن هٰذِهِ الشهادةِ ، لَوَجَبَ أن يَجْعَلَ حُجَّةَ النبيِّ ، عليه السلامُ ، غَيْرَ بلاغةِ القرآنِ ، إذا وَقَعَ فيها عِندَه هٰذِهِ الشكوكُ والالتباسُ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، سَقَطَتْ هٰذِهِ المعارضةُ من كلِّ وجهٍ وطريقٍ . وباللهِ التوفيقُ .

سؤال آخر والجواب عنه

فإن قال قائلٌ : ما أنكرتُم أن يكونَ في فُصَحَاءِ العربِ وبُلَغَائِهِمْ مِنْ أهلِ عصرِ الرسولِ ، عليه السلامُ ، مَنْ كانَ يَقْدِرُ على مِثْلِ نَظْمِ القرآنِ وبلاغتِهِ ومَنْ لو رَامَ ذٰلكَ ، لَتَأَتَّى له مثله وما هو أبلغ منه ، وأنَّهُم مع تمكينِهم مِن ذٰلكَ ، أعْرَضُوا عنه ولم يَتَعاطوا ذٰلكَ لغرضٍ مِن الأغراضِ وشَاغِلٍ وصَارِفٍ مِن الصَّوَارِفِ ، فمِن أين أنَّه لا أحَدَ منهُم يَقْدِرُ على ذٰلكَ ؟

يُقَالُ للسائلِ عن هٰذا : إن كانَ مِلِّيًّا أو مُلْحِدًا غير مِلِّيٍّ ، لو سَاغَتْ هٰذه الدَّعْوَى وجَوَّزْنَا ما قُلْتَهُ ، لم يَأْمَنْ أن يكونَ في عصرِ موسى وعيسى وصالحٍ وهود مَن كان يَقْدِرُ **[١٩٢ب]** على فَلْقِ البحرِ وقَلْبِ العصا ثعبانًا وإخراجِ يدِهِ بيضاء وعلى إحياءِ الموتى وإقامةِ الزَّمِنِ وإبْرَاءِ الأَكْمَهِ والأَبْرَصِ ، ومَن لو رَامَ ذٰلكَ لم يَتَعَذَّرْ عليه ، غيرَ أنَّهم كانوا يُعْرِضُونَ عن ذٰلكَ ويَعْدِلُونَ عن تَعَاطِيهِ لإيثارِهِمْ كِتْمَانَ أمرِهِمْ وخُمُول ذِكْرِهِمْ أو لِدَاعٍ وغَرَضٍ بَعَثَهُمْ على ذٰلكَ لا نَقِفُ عليه ؛ فإن مَرُّوا على ذٰلكَ ، أَبْطَلُوا جميعَ آياتِ الرُّسُلِ ولم يكُنْ ما قالوه قَدْحًا في نبوَّةِ نَبِيِّنَا ، عليه السلامُ ، وَحْدَه . وإن رَامُوا مِن ذٰلكَ فصلًا ، لم يَجِدُوهُ .

وإن قالَ مُلْحِدٌ أو بَرْهَمِيٌّ : يُبْطِلُ النبوّاتِ جُمْلَةً ما أنكرتُم مِن جوازِ ذٰلكَ في جميعِ آياتِ الرُّسُلِ وكُلّما قَرَعُوا أُمَمَهُمْ بالعجزِ عنه .

قيلَ لهم : إن أَجَزْنَا ذٰلكَ ، وَجَبَ أن نقولَ : إنَّه لا أَمْرَ مِنَ الأمورِ العظيمةِ الخارقةِ للعادةِ إلَّا وفي العِبَادِ مَن يَجُوزُ كونُهُ قادرًا عليه وعلى ما هو أَبْلَغُ منه ، ولم يُمْكِنْ مع تجويزِ ذٰلكَ أن نقولَ : إنَّ مِنَ الحوادثِ والأفعالِ شيئًا ، لا يَقْدِرُ العبادُ عليه ولا على مثلٍ له . ولم يَأْمَنْ لذٰلكَ أن يكونَ مِنَ الخَلْقِ مَن يَقْدِرُ على قَلْبِ المُدُنِ وفَلْقِ البحارِ وشُرْبِ جميعِ ماءِ دِجْلَةَ والفُرَاتِ وسائرِ الأنهارِ وعلى زَلْزَلَةِ الأرضِ وقَلْعِ

الجبالِ وٱلْتِقَاطِ النجومِ وتَسْيِيرِ الشمسِ والقمرِ والكواكبِ وحَبْسِهَا عن ذٰلكَ ، إذا شاء ، بل لا يَأْمَن أن يكونَ منهم مَن يَقْدِرُ على إحياءِ الموتى وخَلْقِ مِثْلِ العالَمِ ، وإن لم يظهرْ ذٰلكَ [١٩٣أ] عليهم لغَرَضٍ مِنَ الأَغْرَاضِ ودَاعٍ مِنَ الدَّواعِي لا نعرفهُ ؛ فإن رَامُوا فَضْلًا من ذٰلكَ ، لم يجدوهُ بحَالٍ . وإن مَرُّوا عليه ، خَفَّتْ مؤُونَتُهُمْ وقَبُحَتْ مناظرتُهُمْ . ولا أَحَدَ يقولُ : إنَّه لا شيءَ من ذٰلكَ إلَّا وفي العبادِ مَنْ هو قادِرٌ عليهِ وعلى مِثْلِهِ . وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، بَطَلَ ما قالُوهُ .

سؤال آخر والجواب عنه

وإن قالَ قائلٌ : ما أنكرتُم السببَ الداعِيَ لمخالفتِهِ ، عليه السلامُ ، إلى تَرْكِ معارضَتِهِ مع قدرتِهم على ذٰلكَ وتَمَكُّنِهِمْ منه أنّهم رَأَوْا أنَّ ٱسْتِئْصَالَهُ بالحربِ والغَلَبَةِ أَقْرَبُ في كَشْفِ أَمْرِهِ وتكذيبِهِ وإبطالِ دَعْواهُ وقولِهِ مِن تكلُّفِ معارضةٍ ، ربّما أَشْكَلَ أَمْرُهَا وَوَقَعَ الخلافُ فيها ؛ فعَدَلُوا لذٰلكَ إلى مُنَاجَزَتِهِ والتكذيبِ له بما لا شُبْهَةَ فيه ، وذٰلكَ أنّه كان كثيرًا ما يُخْبِرُهم بأنّه سيغلبُهم ويُنصَرُ عليهم ويَظهرُ ويَقوى دينُهُ وَيَمْلِكُ أرضَهم وديارَهم ويَدْخُلُ وأصحابه مَكّةَ والمسجدَ الحرامَ آمِنِينَ ، وأنّه سَيَهْزِمُ [١٩٣ب] جَمْعَهُمْ يَوْمَ اللقاءِ ويُوَلُّونَ الدُّبُرَ ، وأنّه إن يكُنْ مِنْ أصحابِهِ مائةٌ ، يَغْلِبُوا مائتَيْنِ ، وإنْ يكونوا ألفًا ، يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ ،[١] ويَتْلُو عليهم قولَهُ ، تعالى : ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَاءَ ٱللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾ [٤٨ الفتح ٢٧] وقولَه : ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾ [٥٤ القمر ٤٥] وقولَه : ﴿وَيَنصُرَكَ ٱللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا﴾ [٤٨ الفتح ٣] وقولَه : ﴿هُوَ ٱلَّذِى أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ [٩ التوبة ٣٣] في أمثالِ هٰذِهِ الآياتِ التي أَخْبَرَهُمْ فيها بالظَّفَرِ والاستظهارِ عليهم ، فَقَصَدُوا قِتَالَهُ ، لِيَعْلَمَ بِغَلَبَتِهِمْ له بُطْلَانَ قَوْلِهِ وزَوَالَ حُجَّتِهِ . وذٰلكَ أَقْرَبُ مِن تَكَلُّفِ مُعَارَضَتِهِ بمِثْلِ القرآنِ ؛ فَوَجَبَ أنّه لا حُجّةَ في تركِهِمْ لمُعَارَضَتِهِ مَعَ طُولِ التَّحَدِّي والتقريعِ بالعجزِ عن مِثْلِهِ .

يقالُ له : ما قُلتَهُ باطِلٌ ، ظاهِرُ السُّقُوطِ مِن قِبَلِ أنّنا نعلمُ جميعًا أنَّ القومَ لُدٌّ ، خَصِمُونَ وذَوِي نَحَائِزَ سليمةٍ وأَفْهَامٍ صحيحةٍ وعقولٍ رَاجِحَةٍ وأحلامٍ وَافِرَةٍ ، وأنَّ مِثْلَهم ومَن دُونَهم في هٰذِهِ الصفاتِ لا يجوزُ أن يَعْدِلَ عن إبطالِ قولِ خَصْمِهِ

---

١ إشارة إلى قوله ، تعالى : ﴿فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا۟ مِاْئَتَيْنِ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفَيْنِ﴾ [٨ الأنفال ٦٦] .

باليَسِيرِ الخفيفِ المُتَيَقَّنِ زوالُ الحجَّةِ به إلى محاولَةِ إبطالِهِ بالصعبِ الشديدِ الشاقِّ الذي ليسَ بمعلومٍ ولا مُتَيَقَّنٍ الظَّفَرُ به وإبطالُ الحُجَّةِ بحُصُولِهِ[1]. هٰذا معلومٌ مِن حالِ كلِّ ذي عقلٍ ورأيٍ سليمٍ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، وكانَ مَنْ خالَفَهُ ونَصَبَ الحَرْبَ معه غَيْرَ مُتَيَقِّنٍ للظَّفَرِ ولا عالِمٍ بذٰلكَ ، [١٩٤أ] بل مُجَوِّزٍ أن يكونَ الظَّفَرُ لهم وليسَ في محاربَتِهِمْ له زوالُ حُجَّتِهِ ، لأنَّه لم يَقُلْ لهم : إنَّني أَظْفَرُ بكم وأستظهرُ عليكم بغيرِ حربٍ ، وإنّكم لا تَقْدِرُونَ على حَرْبي وقتالِي ، فلا شَكَّ أنَّ حربَهم له ليسَ بتكذيبٍ له ولا مُبْطِلٍ لِحُجَّتِهِ ، وإنّما المُبْطِلُ لها غَلَبَتُهُمْ له وظفرُهم به . وذٰلكَ ما لا سَبِيلَ لهم إلى عِلْمِهِ ، وإن ظَنُّوهُ وَجَوَّزُوهُ .

وقد عَلِمُوا مع ظَنِّهِمْ لذٰلكَ والطمعِ فيه أنَّه[2] في حربهم له مَعَ عَدَمِ العلمِ بِغَلَبَتِهِم ركوبُ خَطَرٍ عظيمٍ وتَغْرِيرٌ بالأنفسِ ، وربَّما كانَ ما ظَنُّوهُ مِنَ الظَّفَرِ به ، وربَّما كانَتِ الغَلَبَةُ له . وقد عَلِمُوا يَقِينًا أنّهم لو عارضُوهُ في سورةٍ مِن القرآنِ مَعَ قولِهِ : ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [٢ البقرة ٢٤] ، لكانوا قد فَلَجُوا عليه وكَشَفُوا أَمْرَهُ وأَزَالُوا تَعَلُّقَهُ ؛ فلا يجوزُ مع ما وَصَفْنَاهُ مِن كَمَالِ عقولِهم وأَحْلَامِهِمْ أن يَعْدِلُوا عن إبطالِ أَمْرِهِ بمُعَارَضَةِ سورةٍ منه مَعَ وُجُودِهِمْ أَنْفُسَهُمْ قادِرَةً على ذٰلكَ ومُتَمَكِّنَةً مِنهُ ومَعَ طلاقَةِ أَلسِنَتِهِمْ وسهولةِ الكلامِ عليهم وكونِهِ طَبْعًا لهم وتَيَقُّنِهِمْ لزوالِ حُجَّتِهِ ، لو فعلوا ذٰلكَ ، وأن يَعْدِلُوا إلى تكلُّفِ الحربِ والتغْرِيرِ بالأَنْفُسِ ومُقَارَعَةِ الحُتُوفِ والأَحْزَانِ والصبرِ على أَلَمِ الجِرَاحِ وما يَؤُولُ إلى هَلَاكِ الأَنْفُسِ والأموالِ والجَلَاءِ عن الديارِ والتَّمَلُّكِ والاسْتِرْقَاقِ . هٰذا ما لا يَخْتَارُهُ ويُقْدِمُ عليه جُهَّالُ الناسِ . ولا يَجوزُ [١٩٤ب] الغَفْلَةُ فيه على العددِ القليلِ مِنْ أهلِ التَّحْصِيلِ ؛ فكَيفَ بعَدَدِ كُفَّارِ

---

١ بحصوله : مكرّر في الأصل .

٢ أنّه : ان ، الأصل .

قريشٍ وأهلِ العقولِ والأَحْلَامِ وكلِّ عاقلٍ عَلِمَ أنَّه يصلُ إلى حاجتِهِ وينَالُ بُغْيَتَهُ ويُدْرِكُ غَرَضَهُ بأمرَيْنِ معلومَيْنِ على حَدٍّ سواءٍ ويعلمُ أنَّ أحدَهما أَخَفُّ عليه مِنَ الآخرِ بالشيءِ الظاهرِ الكثيرِ ، فإنَّه لا يَعْدِلُ في تحصيلِ غَرَضِهِ إلى الأَصْعَبِ الشَّاقِّ ويترُكُ التَّوَصُّلَ عليه بالسَّهْلِ الخفيفِ .

هٰذا ، إذا ٱسْتَوَيَا في العلمِ بحصولِ الغَرَضِ بكلِّ واحدٍ منهما على الوجهِ الواحِدِ ؛ فأمَّا إذا كانَ التفاوُتُ بَينَهم في الكُلْفَةِ والمشقَّةِ بَيِّنًا ظاهرًا وقَدْرُ التفاوُتِ بينَهما غَيْرَ ملتبسٍ ولا مُشْكِلٍ مُتَقَارِبٍ ، كان التوصُّلُ إلى الغَرَضِ بالأمرِ الأسهلِ مُتَيَقَّنًا معلومًا . والتوصُّلُ إليه بالأصعبِ الأشَقِّ مُظْنُونٌ مُتَوَهَّمٌ ومُجَوَّزٌ في تَكَلُّفِهِ عَطَبُ النُّفُوسِ والتَّغْرِيرُ بالأهلِ والمالِ والجَلَاءُ عن الديارِ ومُفَارَقَةُ الأَوْطَانِ ؛ فلا يجوزُ على عاقلٍ ركوبُهُ للتَّوَصُّلِ به إلى غرضِهِ مع أنَّه على غررٍ من الوصولِ إليه والعُدولِ عن الأَسْهَلِ الذي لا كُلْفَةَ فيه الذي يَعلمُ قطعًا وتَيَقُّنًا حصولَ غرضِهِ به والظَّفَرَ بِخَصْمِهِ وإبطالَ أمرِهِ وزوالَ حجَّتِهِ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، ظَهَرَ بُطْلَانُ ما قالُوهُ وفَسَادُ ما تَوَهَّمُوهُ . والذي يَجِبُ أن نَذْكُرَ جُمْلَةً مِنهُ وُجوهُ بلاغةِ القرآنِ وضُرُوبُ فَصَاحَتِهِ . وباللهِ نستعينُ ؛ وعليه التّكْلَانُ .

[١٩٥أ] باب ذكر جملة من ذٰلك

قد ذَكَرْنَا مِن قَبلُ مَعْنَى البلاغةِ . وذٰلكَ يكشفُ عن مَعنَى البلاغةِ في الإيجازِ وفي الإطالةِ جميعًا . فأمَّا البلاغةُ في الإيجازِ ، فهي العبارةُ المُسَاوِيَةُ لغيرِها في قِلَّةِ الألفاظِ والاختصارِ وإفادةِ المَعنَى الواحدِ مع جَزَالَةِ اللَّفْظِ وحُسْنِ التأليفِ والنَّظْمِ الرائِق الرائعِ . فإذا ٱستَوَتِ العباراتُ عن المَعنَى في القَدْرِ وكانَ لإحْدَاهُمَا مِنَ الحَلَاوَةِ والطَّلَاوَةِ وحُسْنِ الموقِعِ في القلوبِ والأَسْمَاعِ ما ليسَ للأُخرَى ، كانَتْ هي البلاغةُ واللُّسنُ والقدرةُ على التصرُّفِ في الكلامِ . وقد شُبِّهَتِ الإطَالَةُ بِسُلُوكِ الطريقِ الشَّاقِّ والبعيدِ الطويلِ ، والاختصارُ بِسُلُوكِ الطريقِ السَّهْلِ القريبِ المُوصِلِ إلى نفسِ ما يُوصِلُ إليه البعيدُ . وهٰذا لَعَمْرِي مَثَلٌ صحيحٌ .

وقد قال بعضُهم : إنَّ الإيجازَ تهذيبُ الألفاظِ . وقال بعضُهم : تصفيةُ الألفاظِ . وذٰلكَ راجعٌ إلى حَذْفِ الإطالةِ والإكثارِ في غيرِ مَوْضِعِهِ أو ٱستعمالِ جَيِّدِ الكلامِ ورَصِينِهِ بِحُسْنِ تأليفٍ ونظامٍ مَكَانَ ٱستعمالِ خَفِيفِهِ ومُشْتَرَكِهِ . والأَوَّلُ أَوْلَى ، لأنَّه يجبُ أن يَرجِعَ إلى حَذْفِ [١٩٥ب] زوائدِ الألفاظِ . وقد يكونُ الكلامُ الخفيفُ الرَّكيكُ أَخصَرَ خُرُوجًا من البليغِ الجَزْلِ ، وإن لم يكُنْ بليغًا على ما بَيَّنَّاهُ مِن قَبلُ .

فأمَّا الطويلُ ، فعلى ضربَيْنِ ؛ فضربٌ منه مُسْتَغَثٌّ ، مُتَعَسَّفٌ ، مُتَنَافِرٌ ، مُسْتَقْبَحُ التأليفِ . وهٰذا هو العِيُّ واللُّكْنَةُ ، وصاحبُهُ به مَعِيبٌ . ومِن أهلِ اللُّغَةِ مَن لا يُسَمِّي الكلامَ طويلًا ، إذا كانت هٰذِهِ حالُهُ .

والضربُ الثاني منه كلامٌ مُلْتَئِمٌ ، جَزْلٌ ، رَصِينٌ ، حسنُ التأليفِ والموقعِ في النفوسِ والأسماعِ ، مُتَفَاوِتُ المخارجِ ، عظيمُ الخَطَرِ في يومِ الخطابةِ والمجتمعِ ووصفِ الوقائعِ والحروبِ والنصرِ والخِذْلَانِ والدماءِ والحَمَالَاتِ والمَحْتِدِ والأنسابِ والدعاءِ إلى نصرِ الجارِ وحمايةِ البيعةِ والذِّمَارِ والمُوَاهَبَةِ وسكونِ الدَّهْمَاءِ ، وكلّ كلامٍ حَسُنَ

وطَالَ في وصفِ معنًى من هٰذِهِ المعاني وأَفَادَ بإِطَالَتِهِ تفصيلَ المَعنَى وتفخيمَهُ على وجهٍ ، لا يَحصلُ له أبدًا بقليلِ الكلامِ ونَزْرِ الألفاظِ ، وإن كانَتْ بليغةً ، فإنَّه بلاغةٌ وفصاحةٌ . ويُسَمَّى إِسْهَابًا وإِطْنَابًا مِنْ حيثُ عَادَ بتفصيلِ المَعنَى وتعظيمِهِ .

ومَن تَأَمَّلَ حالَ القرآنِ وألفاظَهُ ومواضِعَ الفصولِ منه وما ٱنطَوَى عليه مِن ضروبِ الكلامِ الدائرِ بَينَ أهلِ اللغةِ مِنَ الفَوَاصِلِ في الكلامِ وقُرْبِ مخارجِ الألفاظِ وحُسْنِ الترتيبِ والتأليفِ وما فيه مِنَ الحذفِ والاختصارِ والتَّحَرُّزِ والاسْتِعَارَةِ والتَّجَانُسِ والتَّضْمِينِ والتصريفِ [١٩٦أ] والتمْثِيلاتِ والتشبيهاتِ وغيرِ ذٰلكَ مِنَ التَّجَوُّزِ بالحذفِ ، نحو قولِهِ ، عزَّ وجلَّ : ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [١٢ يوسف ٨٢] يعني أَهْلَ القريَةِ وأصحابَ العِيرِ ، فحَذَفَ «أَهْلَ» و«أصحابَ» في حُسْنِ تأليفٍ ونظامٍ ، وهو أبلغُ مَعْنًى وأَحْسَنُ أَلفَاظًا مِن قولِهم : سَلِ الدِّيَارَ وسَائِلِ الأطلالَ والرَّبْعَ وما جَرَى مَجرَى ذٰلكَ مِن ألفاظِهم المقصودِ بها هٰذا المَعنَى ، ونحو قولِهِ ، تعالى ، في حَذْفِ الجوابِ بَينَهُ والقصد إليه : ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [١٣ الرعد ٣١] ، يريدُ لكانَ هٰذا القرآن .[١]

وأمثالُ هٰذا وكلُّ ما وَرَدَ مِن الكلامِ العربيّ في هٰذا المَعنَى دُونَ بلاغةِ القرآنِ ، لأنَّه قد عُلِمَ أنَّ حَذْفَ الجوابِ رُبَّما كان أبلغَ مِن ذكرِهِ بكلامٍ مُحْتَمِلٍ ، تَتَصَرَّفُ فيه الظُّنُونُ . ولذٰلكَ صارَ قولُ القائِلِ : لو رأيتَ الخليفةَ جالسًا في دبيبتِهِ ، ولو رأيتَ زيدًا في مُسَاجَلَتِهِ ومُنَاظَرَتِهِ ، ولو رأيتَ عَلِيًّا بَينَ الصَّفَّيْنِ ، فحَذْفُ الجوابِ أبلغُ من قولِهم : لو رأيتَ عليًّا ، لرأيتَ شُجَاعًا وفارِسًا[٢] بَطَلًا ،[٣] إِلَّا أنَّ هٰذا الكلامَ المحذوفَ

---

١ يُقابَل النكت في إعجاز القرآن (للرمّانيّ) ٧٦ .

٢ فارسًا : إضافة في الهامش ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

٣ يُقابَل النكت في إعجاز القرآن (للرمّانيّ) ٧٧ .

جوابُهُ في ألفاظِهِ لا يَحِلُّ في النفوسِ مَحَلَّ قولِهِ : ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [١٣ الرعد ٣١] لِمَا قد جُمِعَ فيهِ مِن عظيمِ هٰذِهِ الأمورِ مِن تَسْيِيرِ الجبالِ به وتَقْطِيعِ الأرضِ وٱستجابةِ الموتى له .

[١٩٦ب] وكلُّ عاقِلٍ يَعْرِفُ فَضْلَ نَظْمِ هٰذا الكلامِ وشَرَفَ هٰذِهِ الألفاظِ والمعاني وفخامَةَ الأمرِ فيه . وكذٰلك حالُ الاستعاراتِ التي في القرآنِ في أنَّها أحسنُ وأبلغُ مِن جميعِ ٱستعاراتِ العربِ ، لأنَّ الأَصْلَ في الاستعارةِ نَقْلُ الكلامِ عمَّا وُضِعَ له إلى غيرِه ؛ فإذا نُقِلَ نَقْلًا مفيدًا ، مُسْتَحْسَنًا باللَّفْظِ الشريفِ الجَزْلِ ، فتلك البلاغةُ .

ومن قولِهِ : ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَاءُ حَمَلْنَٰكُمْ فِى ٱلْجَارِيَةِ﴾ [٦٩ الحاقّة ١١] يريدُ بقولِهِ : ﴿طَغَا﴾ عَلَا ، وهو أبلغُ مِن قولِهم : عَلَا الماءُ ، لأنَّ طغيانَهُ يُفِيدُ عُلُوًّا مُضِرًّا ، قاهرًا ، يَعُوزُ إيقافُهُ وتَلَافِي الأَمْرِ فيه . وقد لا يكونُ عُلُوُّهُ طغيانًا ، إذا لم يَكُنْ كذٰلكَ .

ومن قولِهِ ، تعالى : ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [١٥ الحجر ٩٤] يعني بَلِّغْ تبليغًا ، يكونُ له مِنَ التأثيرِ والموقعِ مِنَ البيانِ في النفسِ تأثيرٌ[١] ، يَصْدَعُ الزجاجةَ وكُلَّ مُتَكَسِّرٍ أو فيه الكسرُ ونقضُ شكلِهِ وبِنْيَتِهِ . ومثلُ هٰذا قولُهُ ، تعالى : ﴿سَمِعُواْ لَهَا شَهِيقًا﴾ [٦٧ الملك ٧] و﴿سَمِعُواْ لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا﴾ [٢٥ الفرقان ١٢] وقولُه : ﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَاءً مَّنثُورًا﴾ [٢٥ الفرقان ٢٣] وقولُه : ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ﴾ [٧ الأعراف ١٥٤] ونحوه مِنَ الاستعاراتِ ونَقْلِ اللَّفظِ عمَّا وُضِعَ له إلى غيرِه المتخيَّرِ الشريفِ .

ومِن ذٰلكَ التشبيهاتُ التي في القرآنِ وشَرَفُ ألفاظِها والبلاغةُ التي فيها ، لأنَّها متجاوِزةٌ لسائرِ تشبيهاتِهم ، أعني ألفاظَها وبلاغتَها . والتشبيهُ إمَّا أن يكونَ تشبيهًا

---

١ تأثير : ناسرا ، الأصل .

[١٩٧أ] لذاتِ الشيءِ بذاتِ غيرِه الذي هو مِن جنسِهِ ، وإمّا أن يكونَ تشبيهًا بَينَ مختلفَيْنِ في مَعْنًى ، يجمعُهما ، وحقيقةٍ ، يشتركانِ فيها ؛ فالأوَّلُ نحو تشبيهِ البياضِ وكلِّ متجانِسَيِ الذاتَيْنِ ، والثاني نحو تشبيهِ الجهلِ بِعَمَى الأبصارِ وأعمالِ الكافِرينَ بالرَّمادِ والسَّرابِ ، وتشبيهِ الشِّدَّةِ بالموتِ وما جَرَى مَجرَى هٰذا .

وكلُّ ما في القرآنِ مِن ذٰلك أحْسَنُ وأجْزَلُ مِن سائرِ ما تَمَّ في تشبيهاتِ العربِ ؛ فمِنهُ قولُهُ ، تعالى : ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ أَعْمَـٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ لَّا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُواْ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾ [١٤ إبراهيم ١٨] وقولُهُ : ﴿أَعْمَـٰلُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْآنُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ﴾ [٢٤ النور ٣٩] . ومنه قولُهُ : ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ إِلَّا كَبَـٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَـٰلِغِهِۦ﴾ [١٣ الرعد ١٤] . ومنه قولُهُ : ﴿كَمَآءٍ أَنزَلْنَـٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ ٱلرِّيَـٰحُ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقْتَدِرًا﴾ [١٨ الكهف ٤٥] . ومنه قولُهُ : ﴿كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [٤٨ الفتح ٢٩] وقولُهُ : ﴿كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ﴾ [٣ آل عمران ١١٧] إلى أمثالِ **[١٩٧ب]** هٰذا ممّا يطولُ تَتَبُّعُهُ وٱقتصاصُهُ ؛ فمُتَأَمِّلُ هٰذِهِ التشبيهاتِ عالِمٌ بحُسْنِهَا وتَجَاوُزِ بلاغةِ ألفاظِها[1] لجميعِ تشبيهاتِهم وبلاغاتِهم . وكذٰلكَ حالُ التجانُسِ الذي في القرآنِ أبلغُ وأحسنُ مِن جميعِ ما يَجري في كلامِهم .

وجميعُ التجانُسِ الجاري في لغتِهم على ضربَيْنِ : مُنَاسَبَةٌ ومُزَاوَجَةٌ ؛ فالمناسبةُ تُستعمَلُ في جميعِ المعاني ؛ فكلُّ مَن جَانَسَ بَينَ لفظَيْنِ وكلمتَيْنِ ، ترجعانِ إلى

---

١ ألفاظها : إضافة في الهامش .

معنًى واحدٍ ، فقد أَتَى مِنَ الكلامِ ما يُسَمَّى مجانسة وهو مناسبةٌ في المَعنَى .[١]

ومِن ذٰلكَ قولُهُ ، تعالى : ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ [٢ البقرة ٢٧٦] . والربا في الجاهليّةِ والتفاضُلُ المحرَّمُ في الجنسِ في الشرعِ أصلٌ ، معناهُ واحدٌ وهو الزيادةُ ، غَيْرَ أنَّ زيادةَ الرِّبَا المحرَّمِ مذمومةٌ وزيادةَ الصدقةِ حسنةٌ ممدوحةٌ .[١]

ومنه قولُهُ ، تعالى : ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ ثُمَّ ٱنصَرَفُواْ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم﴾ [٩ التوبة ١٢٧] ، فَجَانَسَ ، عزَّ وجلَّ ، بَينَ ٱنصرافِ قلوبِهم عَنِ الذكرِ وبَينَ ٱنصرافِهِمْ عَنِ الحقِّ والاتِّباعِ . والأصلُ واحدٌ ؛ وهو الذَّهَابُ عن الشيءِ .[١]

ومن ذٰلكَ قولُهُ ، تعالى : ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [٢٤ النور ٣٧] ، فَجَانَسَ بَينَ تَقَلُّبِ القلوبِ بالخَوَاطِرِ والأفكارِ والهمومِ والأحزانِ وبَينَ تَقَلُّبِ الأبصارِ في المُدْرَكَاتِ . والأصلُ في ذٰلكَ واحدٌ ؛ وهو التصرُّفُ [١٩٨أ] وتغيُّرُ الحالاتِ .[١]

---

١ يُقابَل النكت في إعجاز القرآن (للرمّانيّ) ١٠٠ .

فصل

فأمّا المجانسةُ التي تُسَمَّى عِندَهم مُزَاوَجَةً ، فإنَّما تقعُ في الجزاءِ . وأهلُ اللغةِ يقولونَ : الجزاءُ بالجزاءِ ، والأَوَّلُ ليسَ بجَزَاءٍ ، ويقولونَ : كما تُدِينُ تُدَانُ ، والأَوَّلُ ليسَ بِدَيْنٍ والثاني دَيْنٌ ، لأنّه جَزَاءٌ .[1] ومنه قولُه : ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [١ الفاتحة ٤] ، يريدُ يومَ الجَزَاءِ والحِسَابِ . وهٰذا التجانُسُ يَدْخُلُ في بابِ الاستعارةِ ، وهو مختلفُ المَعنَى مع ٱشْتِبَاهِ لَفْظِهِ . وهو في الثاني حقيقةٌ وفي الأوَّلِ مجازٌ وٱتِّسَاعٌ .

ومنه قولُهُ ، تعالى : ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾ [٤٢ الشورى ٤٠] والأوَّلُ سَبَبُهُ والثاني جَزَاءٌ ، ليسَ بسببِهِ ، وقولُهُ : ﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾ [٢ البقرة ١٥] يريد أنَّه يُجازيهم على ٱستِهْزَائِهِمْ ، وقولُهُ : ﴿وَيَمۡكُرُونَ وَيَمۡكُرُ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ﴾ [٨ الأنفال ٣٠] وقولُهُ : ﴿إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ﴾ [٤ النساء ١٤٢] يَعني بذٰلكَ أَجْمَعَ الجَزَاءَ[2] على خداعِهم ومكرِهِمْ وٱستهزائِهِمْ .[3] وحقيقةُ المكرِ إنَّما هو الحِيَلُ والاحتيالُ . وذٰلكَ محالٌ في صِفَتِهِ . وكذٰلكَ الهَزْلُ والاستهزاءُ مُمْتَنِعٌ عليه ، تعالى .

ومن ذٰلك قوله ، تعالى : ﴿فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ **[١٩٨ب]** عَلَيۡكُمۡ﴾ [٢ البقرة ١٩٤] يريدُ فَجَازُوهُ بٱعتدائِهِ وعلى قدرِهِ . وذٰلكَ عَدْلٌ منهم . وموضعُ الأمرِ مِن هٰذا بالعدلِ قوله : ﴿بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ﴾ ، لأنَّه أَمَرَنَا بالمساواةِ والمعادلةِ . ولو قَالَ : ٱعتدى مِن غيرِ ذكرِ المُمَاثَلَةِ ، لم يَكُنْ فيه بَيَانُ الأمرِ بالعدلِ في الجزاءِ .[4]

---

١ يُقابَل النكت في إعجاز القرآن (للرمّانيّ) ٩٩ .

٢ الجزاء : + والاخـار : مشطوب في الأصل .

٣ يُقابَل النكت في إعجاز القرآن (للرمّانيّ) ٩٩ ، إعجاز القرآن (للباقلّانيّ) ٢٧١ .

٤ يُقابَل النكت في إعجاز القرآن (للرمّانيّ) ٩٩ ، إعجاز القرآن (للباقلّانيّ) ٢٧١ .

وليسَ هٰذا في البلاغةِ جاريًا مَجرَى قولِ عَمْرِو بنِ كُلْثُومٍ[1]، حيثُ يقولُ :

أَلَا لَا يَجْهَلَنْ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَنَجْهَلَ فَوْقَ جَهْلِ ٱلْجَاهِلِينَا

لأنَّه ليسَ مِن نَمَطِ بلاغةِ القرآنِ ونَظْمِهِ في شيءٍ ، ولا فيه إخبارٌ عن العدلِ في الجَزاءِ ، وإنَّما هو إخبارٌ عن إيقاعِ الجزاءِ على الجهلِ بالتجاهلِ مِن غَيْرِ ذِكْرِ العدلِ .

ومِن بلاغاتِ القرآنِ أيضًا التضْمِينُ الذي في كتابِ اللهِ ، تعالى ، ومواضعه التي فيها ٱستعملَ ومَعنَى التضمينِ في الكلامِ . وهو في الأصلِ على ضَرْبَيْنِ . تضمينٌ[2] تُوجِبُهُ وتقتضيهِ بِنْيَةُ اللفظِ ، وتضمينٌ يقتضيهِ ويُوجِبُهُ مَعْنَى الكلامِ دُونَ صورتِهِ وصِيغَتِهِ ؛[3] فالأوَّلُ مثل محدثٌ ومحسوسٌ ومعلومٌ ومقدورٌ ومضروبٌ وما جَرَى مَجْرَى ذٰلكَ . وهٰذا مِمَّا يقتضي تعلّقه بِغَيْرِهِ ، لأنَّه لا بُدَّ للمعلومِ والمقدورِ مِن تعلُّقِهِ بعالِمٍ وقادِرٍ ومِن تعلُّقِ المضروبِ والمذكورِ بضارِبٍ وذاكِرٍ ، فهٰذا متعلِّقٌ مِن لفظِهِ وصيغتِهِ .

وأمَّا التضمينُ بمَعنَى الكلامِ دُونَ صِيغَتِهِ ، فنحو الأسماءِ المشتقَّةِ المتعلِّقةِ بالمَعنَى الذي لا بُدَّ للمذكورِ منه والمشتقّ ، نحو عالِمٍ وضارِبٍ [١٩٩أ] وقاتِلٍ . ولا بُدَّ للقاتِلِ من مقتولٍ وللضارِبِ مِن مَضْرُوبٍ . وضاربٌ وقاتلٌ مُشْتَقَّانِ من القتلِ والضربِ المتعلِّقَيْنِ بالمقتولِ والمضروبِ . والمتعلِّقُ بما يتضمَّنهُ ، فنحو قبلُ وبعدُ

---

١ التغلبيّ ، شاعر جاهليّ . عنه طبقات فحول الشعراء (للجمحيّ) ١٥١/١ (١٨٨) ، الشعر والشعراء (لابن قتيبة) ١٣٧-١٣٩ ، الأعلام ٨٤/٥ . أمّا بيته المذكور في المتن أعلاه ، فوارد في العقد الفريد ٣١٣/٥ ، النكت في إعجاز القرآن (للرمّانيّ) ١٠٠ ، إعجاز القرآن (للباقلّانيّ) ٢٧١ . كذلك هو وارد في شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلّقات (للنحّاس) ١٢٥/٢/١ (٩٣) ، الدرّ المصون (للسمين الحلبيّ) ١٥٠/١ (٢٠١) ، ٤٩٨/٨ (٣٤٩٥) .

٢ تضمين : - ، الأصل .

٣ يُقابَل النكت في إعجاز القرآن (للرمّانيّ) ١٠٤ ، إعجاز القرآن (للباقلّانيّ) ٢٧٢-٢٧٣ .

وأوّلٌ وآخرٌ وظاهرٌ وباطنٌ وفوق وتحت وغيرٌ وخِلَافٌ وما جَرَى مَجْرَى ذٰلكَ .

وقد ذَكَرْنَا في غيرِ هٰذا الكتابِ حالَ كلّما يتضَمَّنُ ويتعلَّقُ مِن الألفاظِ والأسماءِ وأقسامَ تلكَ الأمور وما هو منها صفةٌ وما يَجْرِي مَجْرَى الصفةِ إلى غيرِ ذٰلكَ بما يُغْنِي عن الإطالةِ .

ومنَ التضمينِ الذي في الكتابِ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [١ الفاتحة ١] ، لأنّه أَرَادَ : بسمِ اللهِ ٱبْتَدِئُ وأَسْتَعِيذُ وأَسْتَفْتِحُ ، فَحَذَفَهُ وضَمَّنَهُ الكلام إيجازًا وٱختصارًا .[1] وكذٰلكَ قوله : ﴿وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُ﴾ [٦ الأنعام ٩٣] يريدُ يقولونَ : أَخْرِجُوا أنفسَكُمْ . وقوله : ﴿ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَـٰذَا بَـٰطِلًا﴾ [٣ آل عمران ١٩١] يريدُ يقولونَ : ربَّنا . وقد يُوصَفُ هٰذا بأنَّه مضمّنٌ مِن القولِ ومحذوفٌ . والتضمينُ في كتابِ اللهِ ، تعالى ، كثيرٌ أَنْ يُتَتَبَّعَ .

ومِن بلاغاتِ القرآنِ ٱستعمالُ التصريفِ فيهِ ، وذٰلكَ نحو مَعَنى تصريفِ العرضِ في طرفٍ مِن اللَّفظِ . والعرضُ هو المَعنَى الذي يَظهرُ ويَعرضُ ويَقربُ زوالُهُ وبطلانُهُ ، لأنَّه قد صرفَ في الإعْراضِ [١٩٩ب] والاعتراضِ والمعرضِ والتعريضِ والاستعراضِ والمعارضةِ والعروضِ .

وكلُّ ذٰلكَ يرجعُ إلى مَعنَى الظهورِ مِن قولِهم : ٱعْتَرَضَتِ الجاريةُ ، إذا ظَهَرَتْ . وعَرَضَ الشخصُ ، إذا ظَهَرَ . ومنه التعريضُ للنَّفْعِ . ومنه ٱعتراضُ الجاريةِ الذي هو ظُهُورُهَا . ومنه المعارضةُ ، لأنَّها مقابَلَةٌ تَظْهَرُ معها المُسَاوَاةُ . ومنه الإعراضُ عن الأمرِ ، وهو وُجُودُ ما يَصُدُّ ويَقْطَعُ عنهُ .

وقد ذَكَرَ اللهُ ، سبحانه ، منه غير شيءٍ . فمِنْ ذٰلكَ قولُه : ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا

[1] يُقابَل النكت في إعجاز القرآن (للرمّانيّ) ١٠٣ ، إعجاز القرآن (للباقلّانيّ) ٢٧٣ .

﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَ﴾ [٨ الأنفال ٦٧] ، فسمَّى الأموالَ أعراضًا لـمَّا كان آخرها إلى الزوالِ والبطلانِ . ومنه قولُه ، تعالى ، حكايةً عن الكفَّارِ : ﴿قَالُواْ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمۡطِرُنَا﴾ [٤٦ الأحقاف ٢٤] يعنونَ سحابٌ قريب الزَّوَالِ لا ضررَ فيه ، ولَمَّا لم يعلموا أنَّه عذابٌ مُقِيمٌ . وقوله : ﴿فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ﴾ [٤ النساء ٦٣ وغيرها] . وقوله : ﴿إِذۡ عُرِضَ عَلَيۡهِ بِٱلۡعَشِيِّ ٱلصَّٰفِنَٰتُ ٱلۡجِيَادُ﴾ [٣٨ ص ٣١] في أمثالِ هٰذا مِمَّا لعلَّهُ يَكْثُرُ ، إذا تُتُبِّعَ . ولفظُهُ أَشْرَفُ وأَحْسَنُ مَوْقِعًا من جميعِ تصريفاتِهم وأبلغ .

ومِن بلاغاتِ القرآنِ ما فيه مِن ضروبِ البلاغاتِ باللَّفْظِ الجَزلِ الشريفِ . وأصلُ المبالغةِ أنَّه كلامٌ دالٌّ على كثرةِ المعنى وقُوَّتِهِ وفضلِهِ ومزيتِهِ على غيرِه ،[1] ولها في اللغةِ أبْنِيَةٌ مختلفةٌ ، نحو فَعَّالٍ ومِفْعَلٍ[2] [٢٠٠أ] ومُتَفَعِّلٍ وفَعْلَان[3] وفَعَلَان[4] . ومِن ذٰلك قولُهُ : ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٞ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ﴾ [٢٠ طه ٨٢] وقولُهُ : ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [٢ البقرة ٥٤/٣٧] وقولُهُ : ﴿عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾ [٥ المائدة ١٠٩] وعَدَلَ بذٰلكَ عن غافرٍ وتائبٍ وعالِمٍ لِمَا في ذٰلكَ مِن المبالغةِ والتكثيرِ التي ليستْ في القولِ : عالمٌ وتائبٌ وغافرٌ . وكذٰلكَ قولُه : غَفُورٌ وشَكُورٌ ووَدُودٌ . وممَّا وَرَدَ على تقديرِ فَعِيلٍ : رحيمٌ وعليمٌ وقديرٌ وسميعٌ ونحو ذٰلكَ .[5] وهٰذا كثيرٌ في القرآنِ بأجزلِ لفظٍ وأشرفِهِ .

والثاني من المبالغةِ مبالغةٌ بالصفةِ والاسمِ العامَّيْنِ في موضعِ الخاصِّ ، إذا أُرِيدَ به تكثيرُ ذٰلك الخاصّ وتعظيمُ عددِهِ ، نحو قولِهِ ، تعالى : ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [٦

---

١ يُقابَل إعجاز القرآن (للباقلّانيّ) ٢٧٣ «أمّا المبالغة ، فهي الدلالةُ على كثرة المعنى» .

٢ نحو مِدْعَسٍ بمعنى الطريق الذي يكثر عليه المرورُ أو مِطْعَنٍ بمعنى كثير الطعن للعدوّ .

٣ وفعلان : وفعِلات ، الأصل . مثال عليه قوله : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ [١ الفاتحة ١] .

٤ كقوله : ﴿لَهِيَ ٱلۡحَيَوَانُ﴾ [٢٩ العنكبوت ٦٤] .

٥ يُقابَل النكت في إعجاز القرآن (للرمّانيّ) ١٠٤ .

الأنعام ١٠٢][1] و﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [٤٦ الأحقاف ٢٥] و﴿يُجْبَىٰٓ إِلَيْهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [٢٨ القصص ٥٧] و﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [٣ آل عمران ٢٩] .

وكلُّ ذٰلكَ مخصوصٌ ، وإنّما أَتَى فيه بلفظِ العُمُومِ عِندَ مَن قالَ به وأَثْبَتَهُ أو بما يستعملُ في العامِّ كثيرًا غالبًا لِتَكْثِيرِ تلكَ الأشياءِ المذكورةِ المخصوصةِ . ومِن ذٰلكَ قولُ العربِ : «لقيتُ كلَّ شِدَّةٍ» و«رأيتُ كلَّ الناسِ» و«جاءني كلُّ مَن أَحْبَبْتُ» و«لقيتُ كلَّ من عَرَفْتُ» . وذٰلك كُلُّهُ واردٌ على جهةِ المبالغةِ والتكثيرِ دُونَ العمومِ والاسْتِغْرَاقِ .

ومِنَ المبالغةِ حَذْفُ الأَجْوِبَةِ . [٢٠٠ب] ومنه قولُهُ : ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ﴾ الآية [١٣ الرعد ٣١] وقولُهُ : ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ﴾ [٢ البقرة ١٦٥] و﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾ [٣٨ ص ١] وقولُهُ : ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [٦ الأنعام ٢٧] يريدُ صاد والقرآن لقد جاءَ الحقُّ أو ٱقتربَ أو صَحَّ ونحو ذٰلكَ . وكذٰلكَ أرادَ بقولِهِ : ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ لرأيتَ أمرًا هائلًا عظيمًا . ومِن ذٰلكَ عليمٌ وحليمٌ وأَعْلَمُ وأَحْلَمُ وهي أَلِفُ مبالغةٍ . ومنه قولُهُ : ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حديثًا﴾ [٤ النساء ٨٧] و﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [٤ النساء ١٢٢] وقولُهُ : ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [٢٣ المؤمنون ١٤] .[2]وأمثالُ هٰذا في القرآنِ كثيرٌ .

ومِن ضُرُوبِ المبالغةِ أيضًا إِلْحَاقُ الجائزِ بالمُحَالِ الممتنعِ على سبيلِ المبالغةِ في تبعيدِ كونِهِ مع كونِهِ مقدورًا ، وذٰلكَ كقولِهِ ، تعالى : ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ

---

١ يُقابَل النكت في إعجاز القرآن (للرمّانيّ) ١٠٤ «المبالغةُ بالصيغة العامّة في موضع الخاصّة ، كقوله ، تعالى : ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾» ، إعجاز القرآن (للباقلّانيّ) ٢٧٤ «من ذلك أن يبالغَ باللفظةِ التي هي صفةٌ عامّةٌ ، كقوله : ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾» .

٢ يُقابَل النكت في إعجاز القرآن (للرمّانيّ) ١٠٥-١٠٦ .

﴿ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾ [٧ الأعراف ٤٠] على التبعيدِ لذٰلكَ.[1] ودخولُ الجَنَّةِ مُمْكِنٌ، وَوُلُوجُ الجَمَلِ في سمّ الخِيَاطِ مُحَالٌ. وعلى هٰذا وَرَدَ قولُ الخَنْساءِ[2]:

وَلَـنْ أُصَالِـحَ قَوْمًـا كُنْـتَ حَرْبَـهُمُ ... حَتَّـى تَعُـودَ بَيَاضًـا حُلْكَـةُ ٱلْقَـارِ

على وجهِ المبالغةِ في تبعيدِ صُلْحِ مَن كان لأخيها حربًا. ومنه قولُ الآخرِ[3]:

إِذَا شَـابَ ٱلْغُـرَابُ أَتَيْـتُ أَهْلِـي ... وَصَـارَ ٱلْقَـارُ كَـٱللَّبَنِ ٱلْـحَلِيبِ

على وجهِ تَبْعِيدِ عَوْدِهِ إلى أَهْلِهِ. وشَيْبُ الغُرَابِ وٱبْيِضَاضُ القَارِ مُحَالٌ في العادةِ، لا في المَقْدُورِ. ووُلُوجُ الجَمَلِ في سَمِّ الخِيَاطِ على وجهِ مُحَال.

ومن ضُرُوبِ المبالغةِ أيضًا [٢٠١أ] إخراجُ الكلامِ مَخْرَجَ الشَّكِّ للتَّظَاهُرِ والاقترانِ في الحجَّةِ. ومنه قولُه: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [٣٤ سبأ ٢٤]؛ وهو جارٍ مَجرى قولِهم: إمّا أن أكونَ أنا الناقِصُ العاجزُ أو أنتَ. ومنه قولُهُ: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ [٤٣ الزخرف ٨١]. وهٰذا خارجٌ مَخرَجَ التَّشَكُّكِ، وإنَّما القصدُ به المبالغةُ في تكذيبِ قائلِ ذٰلكَ. ومنه قولُهُ، تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [٣٠ الروم ٢٧]، يعني وهو هَيِّنٌ عليه، ولكِن صَدَرَ على مثلِ التسليمِ لِمَا سَبَقَ في عقولِ الخَلْقِ وٱعتقاداتِهم مِن أن يَبْدَأَ خَلْقَ الشيءِ لا مِن شيءٍ ولا على مِثَالٍ أشقّ وأصعب عليهم من إعادتِهِ على مِثَالٍ، قد رُئِيَ وشُوهِدَ وعُرِفَ؛ وهو يَتَعَالَى عن ذٰلكَ. ثُمَّ

---

١ يُقابَل النكت في إعجاز القرآن (للرمّانيّ) ١٠٥.

٢ هي تُماضر بنت عمرو السُّلَميّة (ت٢٤هـ)، من أشهر شواعر العرب. عنها طبقات فحول الشعراء (للجمحيّ) ٢٠٣/١ (٢٦٩)، ٢١٠ (٢٨٢)، الشعر والشعراء (لابن قتيبة) ٢١٣-٢١٥، الأعلام ٨٦/٢. أمّا بيتها المذكور أعلاه، فوارد في كتاب الأضداد (لأبي حاتم السجستانيّ) ٩١-٩٢.

٣ بيته المذكور أعلاه وارد في النكت والعيون (للماورديّ) ٢٢٣/٢ [٧ الأعراف ٤٠]، الدرّ المصون (للسمين الحلبيّ) ٣٢٠/٥ [٧ الأعراف ٤٠].

عقّبه بقولهِ ، تعالى : ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [٣٠ الروم ٢٧] أي أجلّ عن أن يكونَ شيءٌ عليه أهون مِن شيءٍ .[1]

وقد قيلَ : إنّه واردٌ على وجهِ المبالغَةِ حقيقةً ، وإنّما أرادَ أنّ إعادةَ المخلوقِ أَهْوَنُ عليه من ٱبتدائِهِ نُطْفَةً ثُمَّ عَلَقَةً ثُمَّ مُضْغَةً ثُمَّ طفلًا ونقلهُ مِن الأَصْلابِ إلى ظُلْمَةِ الأرحامِ ونقلهُ خلقًا بعدَ ذٰلكَ ، لأنّه يقالُ له يومَ القيامةِ : كُنْ إنسانًا كاملًا ! فيعودُ كذٰلكَ مِن غيرِ ٱنتقالٍ مِن حالٍ إلى حالٍ .

ومِن المُبَالَغَاتِ [٢٠١ب] أيضًا إخراجُ الكلامِ مَخرَجَ الأعظمِ الأكثرِ ؛ وهو[2] قولُهُ ، تعالى : ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [٢ البقرة ٢١٠] وقولُهُ : ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [٨٩ الفجر ٢٢] وقولُهُ : ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ [١٦ النحل ٢٦][3] يريدُ أنّه جاءَهُم ، تعالى ، بعظيمِ بَأْسِهِ وسُلْطَانِهِ وأَلِيمِ عَذَابِهِ . ومثلُهُ مِن كلامِهِم : جاءَهُم المَلِكُ بنفسِهِ وجاءَهُم بجندِهِ وخَيْلِهِ ورَجْلِهِ ، أي جاءَهُم في عظيمٍ مِنَ الأمرِ .[4] وألفاظُ القرآنِ في كلِّ ذٰلكَ أَفْخَمُ وأَعْظَمُ وأَشْرَفُ وأَبْلَغُ .

ومِنَ المبالغةِ التي في القرآنِ التلاؤُمُ الذي فيه ، لأنّه أبلغُ وأحسنُ وأشدُّ تناسُبًا من جميعِ المتناسبِ مِن كلامِ العربِ مَنْظُومِهِ ومَنْثُورِهِ . وذاكَ أنّ التلاؤمَ في الكلامِ إنّما هو تعديلُ الحروفِ في التأليفِ[5] وجَعْلُها مُتَنَاسِبَةً مُتَشَاكِلَةً أو مُتَقَارِبَةَ المخارجِ غير

١ يُقابَل النكت في إعجاز القرآن (للرمّانيّ) ١٠٥ .

٢ هو : إضافة فوق السطر .

٣ يُقابَل إعجاز القرآن (للباقلّانيّ) ٢٧٤ .

٤ يُقابَل النكت في إعجاز القرآن (للرمّانيّ) ١٠٤-١٠٥ .

٥ يُقابَل النكت في إعجاز القرآن (للرمّانيّ) ٩٤ «التلاؤم نقيضُ التنافر ؛ والتلاؤمُ تعديل الحروف في التأليف» ، إعجاز القرآن (للباقلّانيّ) ٢٦٩ «أمّا التلاؤم ، فهو تعديل الحروف في التأليف ؛ وهو نقيضُ التنافر» .

مُتَبَايِنَةٍ تَبَايُنًا ، يُوجِبُ الاسْتِثْقَالَ وتَنَافُرَ الألفاظِ . وَكذٰلكَ الفواصِلُ التي في القرآنِ يَعْرِفُ كلُّ مَتَأَمِّلٍ لها موقعَ البلاغةِ فيها المتجاوِزة لجميعِ ما تَكَلَّمَتْ به العربُ مِن ذٰلكَ ، لأنَّ الفواصِلَ حروفٌ متشاكِلَةٌ ، واقعةٌ في مَقَاطِعِ الكلامِ في حُسْنِ صورةٍ وشَرَفِ لفظٍ وتأليفٍ للحروفِ المُتَنَاسِبَةِ التي تَحْسُنُ دِيبَاجَةُ الكلامِ معها . ولو ضُمَّتْ إلى غيرِها ، لم يَكُنْ ذٰلكَ حَالُهَا .

وفائدةُ ٱستعمالِ الفواصِلِ في الكلامِ دلالَتُها على مواضعِ المقاطِعِ فيه وترتيبُها [٢٠٢أ] وتحسينُها له بالتَّشَاكُلِ والتَّنَاسُبِ في السَّجْعِ والخُطَبِ والرسائلِ ، ولا تَخْتَصُّ بالدخولِ في نوعٍ مِن الكلامِ دُونَ غَيْرِهِ ، ولا تُعَدُّ تكرارًا ، إذا أَفَادَ كلُّ فصلٍ منها غَيْرَ الذي يُفِيدُهُ الآخرُ .

فأمَّا فواصلُ السَّجْعِ من الكلامِ ، فإنّها عَيْبٌ فيه . ولذٰلكَ ضَعُفَ حالُ السَّجعِ وٱسْتُثْقِلَ أكثرُهُ وقصرتْ حالُهُ عن حالِ غيرِهِ مِن الكلامِ ذوات الفواصلِ المختلفةِ المعاني ، وذٰلكَ لأنَّ الفواصِلَ بلاغةٌ ، لأنّها تابعةٌ للمعاني . ويجيءُ كلُّ فصلٍ منها لإفَادَةِ المَعنَى الذي يقتضيهِ الكلامُ . وجعلتْ تبعًا لفوائِدِ الكلامِ ، لا لشيءٍ سوى ذٰلكَ ، فهي لأجلِ هٰذا في نقيضِ فواصِلِ الأَسْجَاعِ ، لأنّ فواصِلَهُ ومعانِيَهُ تابعةٌ له . وليسَ يُستَعْمَلُ ويُورَدُ إلَّا لتكرارِ المَعنَى تابعًا له . وهٰذا خلافُ الواجبِ ، لأنّ مِنْ حَقِّ الصوابِ جَعْلَ الألفاظِ تابعةً للمعاني ، لأنّها إنّما وُضِعَتْ ، لِتُفِيدَ المعانِيَ ، لا لتكونَ المعاني تابعةً لها .

وقد قيلَ : إنَّ وَصْفَ السَّجْعِ بأنَّه سَجْعٌ أُخِذَ مِن سَجْعِ الحمامةِ ، لأنَّه ليسَ فيه إلَّا الحروفُ المُتَشَاكِلَةُ ، كما أنَّه ليسَ في سَجْعِ الحمامَةِ أكثرُ مِنَ الأصواتِ المُتَشَاكِلَة .[1] وليسَ هٰذا حالُ فواصِلِ القرآنِ ، إذا تَأَمَّلْتَ .

---

١ يُقابَل النكت في إعجاز القرآن (للرمّانيّ) ٩٨ .

والفواصِلُ على ضربَيْنِ . أحدُهما فواصِلُ بالحروفِ المتناسبةِ والمتشاكلةِ والآخرُ بالحروفِ المتقاربةِ والمتجانسِ منها ،[١] نحو قولِهِ ، تعالى : ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ○ وَٱلْقَمَرِ إِذَا [٢٠٢ب] تَلَىٰهَا ○ وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا ○ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰهَا ○ وَٱلسَّمَاءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ [٩١ الشمس ١-٥] إلى آخرِها . ومنه قولُهُ : ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ○ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتْ ○ وَإِذَا ٱلْجِبَالُ سُيِّرَتْ﴾ [٨١ التكوير ١-٣] وقولُهُ : ﴿وَٱلطُّورِ ○ وَكِتَـٰبٍ مَّسْطُورٍ ○ فِى رَقٍّ مَّنشُورٍ ○ وَٱلْبَيْتِ ٱلْمَعْمُورِ﴾ [٥٢ الطور ١-٤] . وأمثالُهُ في القرآنِ كثيرٌ .

والفواصلُ بالحروفِ المتقاربةِ المخارجِ ، نحو قولِهِ : ﴿ق وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ ○ بَلْ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ ٱلْكَـٰفِرُونَ هَـٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ﴾ [٥٠ ق ١-٢] . وإنّما قيلَ : إنَّ هٰذا متقاربُ الحروفِ لقُرْبِ مخرجِ الدالِ مِن الذالِ ومخرجِ التاءِ مِن مخرجِ الثاءِ ، وإن لم يَكُن تقارُبًا شديدًا . وتناسبُ الحرفينِ في السماعِ ، كالفَصْلِ بالميمِ والنونِ ، نحو قولِهِ : ﴿ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ ○ مَـٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [١ الفاتحة ٣-٤] . وأمثالُ هٰذا أيضًا في القرآنِ كثيرٌ ، واردٌ باللفظِ الجزلِ الشريفِ المؤلَّفِ مع ما يَجري في الجزالَةِ والحُسْنِ مَجْرَاهُ . وذٰلك بَيِّنٌ عِندَ التَّأَمُّلِ .

---

١ يُقابَل النكت في إعجاز القرآن (للرمّانيّ) ٩٨ .

فصل

فإن قال قائلٌ : فيجبُ لأجلِ هٰذا أن يقولوا : إنَّ كلامَ مُسَيْلِمَةَ آيةٌ معجزةٌ ، لِتَشَاكُلِ مقاطعِهِ وفواصِلِهِ ، نحو قولِهِ : «أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِٱلْحُبْلَى ، أَخرَجَ مِنهَا ولدًا يَسْعَى – وقيل : أَخرَجَ مِن بَطْنِها نَسَمَةً تَسْعَى – مِن بَيْنِ صِفَاقٍ[1] وحَشا ، وشَرَاسِيفَ[2] وأَحْشَا[3]»[4]، وما رُوِيَ مِن قولِهِ أو قولِ غيرِهِ : «ٱلفيلُ ، وما أدراكَ ما ٱلفيلُ ، له [٢٠٣أ] ذَنَبٌ وتيلٌ ومِشْفَرٌ طَوِيلٌ ، وإنَّ ذٰلك مِن خَلْقِ رَبِّنَا لَقَلِيلٌ»[5]، وقوله : «يا ضِفْدَع[6] بنت ضِفْدَعَيْنِ ! نِقِّي[7] كَمْ تَنِقِّينَ ، لَا ٱلْمَاءَ تُكَدِّرِينَ ، وَلَا ٱلشَّارِبَ تَمْنَعِينَ»[8].

---

١ صفاق : سفاق ، الأصل ؛ وهي جلدة رقيقة تحت الجلد الأعلى وفوق اللحم .

٢ واحدها شُرْسُوف ؛ وهي أطراف الأضلاع المشرفة على البطن . وقيل : هي غضاريفُ معلّقةٌ بالبطن .

٣ هو أحْشاءٌ ، جمع حَشًا . اهملت الهمزة لأجل السجع .

٤ يُقابَل بيان إعجاز القرآن (للخطّابيّ) ٥٥ «كما حُكي عن بعضِهم من قولِهِ : ألم تَرَ إلى ربّك كيف فعل بالحبلى ، أخرج منها نسمةً تسعى ، بَينَ شَرَاسِيفَ وحَشّى» [اللفظ الأخير يُكتَب هكذا ، أي بالألف المقصورة ، كما يُكتَبُ أيضًا بالألف (حَشًا)] ، ٥٧ «قولُ صاحبِ ألم تَرَ إلى ربّك كيف فعل بالحبلى» ، ٦٩ «قال : ألم تَرَ إلى ربّك كيف فعل بالحبلى» .

٥ يُقابَل بيان إعجاز القرآن (للخطّابيّ) ٥٥ «وكما قال آخرُ منهم : الفيلُ وما الفيلُ وما أدراكَ ما الفيل ، له مشفرٌ طويلٌ ، وذنبٌ أثيلٌ ، وما ذاكَ مِن خَلْقِ ربّنا بقليلٍ» ، ٥٧ «قول الآخرِ : الفيلُ وما الفيلُ وما أدراكَ ما الفيلُ» ، ٦٦ «الفيلُ ، ما الفيلُ ، وما أدراكَ ما الفيلُ» .

٦ على وزن دِرْهَمٍ أو ضَفْدَع أو ضُفْدَع أو ضِفْدِع ، كما في تاج العروس ٢١/٤١٥-٤١٦ [ضفدع] .

٧ هو من النَّقِيق ، صوت الضفدع .

٨ يُقابَل تاريخ الرسل والملوك (للطبريّ) ٣/٢٨٤ [سنة ١١هـ] «كان يقول : يَا ضِفْدَعُ ابنة ضِفْدَعٍ ، نِقِّي مَا تَنِقِّينَ ، أَعْلَاكِ فِي ٱلمَاءِ وَأَسْفَلُكِ فِي ٱلطِّينِ ، لَا ٱلشَّارِبَ تَمْنَعِينَ ، وَلَا ٱلْمَاءَ تُكَدِّرِينَ» ، النكت في إعجاز القرآن (للرمّانيّ) ٩٨ «منه ما يُحكَى عن مسيلمة الكذّاب : يَا ضِفْدَعُ ! نِقِّي مَا تَنِقِّينَ ! لَا ٱلْمَاءَ تُكَدِّرِينَ ، وَلَا ٱلنَّهْرَ تُفَارِقِينَ» ، بيان إعجاز القرآن (للخطّابيّ) ٥٥ «نحو ما حُكي عن مسيلمة من قولِهِ : يَا ضِفْدَعُ ! نِقِّي كَمْ تَنِقِّينَ ، لَا ٱلْمَاءَ تُكَدِّرِينَ ، ولَا ٱلْوَارِدَ تنفرينَ» و ٥٦ «قال : يَا ضِفْدَعُ ! نِقِّي ! فإنّكِ نعم ما تَنِقِّينَ ، لَا وارِدًا تنفرينَ ، ولا ماءً تُكَدِّرِينَ» ، بصائر ذوي التمييز (للفيروزاباديّ) ١/٧٥-٧٦ «يَا ضِفْدَعُ ! نِقِّي ، نِقِّي ! إِلَى كَمْ تَنِقِّينَ ! لَا ٱلْمَاءَ تُكَدِّرِينَ ، [٧٦] وَلَا ٱلطِّينَ تُفَارِقِينَ ، وَلَا ٱلْعُذُوبَةَ تَمْنَعِينَ» .

يقالُ له : هٰذا جهلٌ وحُمْقٌ مِن قائلِهِ ومُتَوَهِّمِ كونِهِ معارضةً للقرآنِ . وأوّلُ ما في ذٰلك أنَّ كُلَّ سامِعٍ لكلامِ مُسَيْلِمَةَ يُفَرِّقُ بَينَه وبَينَ رَوْنَقِ القرآنِ وحُسْنِ ديباجتِهِ وعجيبِ معانيهِ وشريفِ ألفاظِه وعظيمِ موقعِهِ مِن الأسماعِ والقلوبِ . ولمَّا لم يَقْدِرْ أَحَدٌ مِن البُلَغَاءِ والفُصَحَاءِ للتَّعَرُّضِ للسُّوَرِ الطُّوَالِ ، كالبقرةِ وآلِ عمرانَ وأمثالِهما ، تَعَرَّضُوا لقِصَارِ السُّوَرِ ، ليُوهِمُوا الجُهَّالَ ومَن لا عِلْمَ له بهٰذا الشأنِ وما يُورِدُونَهُ مِن سَخِيفِ السَّجْعِ ورَكِيكِهِ عروضًا للقرآنِ . وقد ظهرتِ الروايةُ أنَّه لَمَّا ذُكِرَ لأبي بكرٍ الصدّيقِ ، رضوانُ اللهِ عليه ، كلامُ مُسَيْلِمَةَ : «يا ضِفْدَعِ بنت ضِفْدَعَيْنِ ! نِقّي كَمْ تَنِقّينَ» ، قال : هٰذا لم يَخرُجْ مِنْ إلٍّ[1] . يعني من ذي عقلٍ .[2]

ومن أَدَلِّ وأوضحِ ما يدلُّ على ذٰلك العلمُ بأنَّ أهلَ عصرِ النبيِّ ، عليه السلامُ ، من أهلِ مَكَّةَ من قريشٍ وخُزَاعَةَ وهُذَيْلٍ وفصحائهم وأئمَّةِ البلاغةِ وأهلِ القُدْرَةِ على النثرِ والنَّظْمِ والخُطَبِ كان أقلُّ مَن فيهم أبلغَ وأفصحَ من مُسيلمةَ وأعرفَ بمواقِعِ الكلامِ وصوابِ [٢٠٣ب] القولِ وضروبِ الأوزانِ وإيرادِ الأَسْجَاعِ وآستعمالِ الفواصِلِ في الكلامِ مِن مسيلمةَ وأقدرَ على مثلِ ما أَوْرَدَهُ وما هو أشبه منه مع المعلومِ بجودةِ طباعِها وصِحَّةِ قرائحِها وأفهامِها ودرايةِ أَلْسُنِهَا ولُصُوقِ الكلامِ بها ؛ فلو كانت عالمةً بأنَّ مِثْلَ كلامِ مُسيلمةَ هٰذا عروضٌ للقرآنِ ، كانت أَلْسِنَتُهُمْ بأمثالِهِ وما هو

---

١ هناك تفسيرات عديدة لمعنى الإلّ ، ذكرها آبن الأثير الجزريّ (ت٦٠٦هـ) حين ذكر هذه الرواية في النهاية في غريب الحديث والأثر ٦٣/١ «في حديث الصدّيق ، لَمَّا عُرض عليه كلامُ مسيلمةَ ، قال : إنّ هٰذا لم يَخرُجْ من إلٍّ ، أي من رُبُوبيّةٍ . والإلُّ بالكسر هو اللهُ ، تعالى ؛ وقيل : الإلُّ هو الأصلُ الجيّد ، أي لم يجئْ من الأصلِ الذي جاء منه القرآنُ ؛ وقيل : الإلُّ النَّسَبُ والقرابةُ ؛ فيكون المعنى : إنّ هٰذا كلامٌ ، غيرُ صادرٍ عن مُناسَبَةِ الحقِّ والإدْلاءِ» إلخ .

٢ بصائر ذوي التمييز (للفيروزابادي) ٧٥/١-٧٦ «يُحكَى أنّ جماعةً من أهلِ اليمامةِ قدِموا على الصدّيقِ ، رضي اللهُ عنه ، فسألهم عن مُسيلمةَ وعمّا يدّعيه أنّه من الوحي النازلِ عليه ، فقرؤوا عليه منه هذِهِ السورةَ : "يَا ضِفْدَعُ ! نِقِّي ، نِقِّي ! إِلَى كَمْ تَنِقِّينَ ! لَا ٱلْمَاءَ تُكَدِّرِينَ ، [٧٦] وَلَا ٱلطِّينَ تُفَارِقِينَ ، وَلَا ٱلْعُذُوبَةَ تَمْنَعِينَ" ؛ فقال الصدّيقُ ، رضي اللهُ عنه : واللهِ ، إنّ هٰذا الكلامَ لم يَخرُجْ مِن إلٍّ» .

أشبه منه أَجْرَى وعليه أَقْدَرَ . وفي تركِهِم التعرُّضَ لمثلِ هٰذا دليلٌ على عِلْمِهِمْ بسقوطِ كلامِ مُسيلمةَ وركَّتِهِ وأنَّه بمثابَةِ ما يهزلُ بصاحِبِهِ .

هٰذا على أنَّ مُسيلمةَ لم يَدَّعِ قَطُّ هٰذا الكلامَ معجزًا ، وإنّما كان يَدَّعِي أنَّه مِن بلاغتِهِ وقِبَلِهِ . ولو ادَّعَاهُ معجزًا ، لَظَهَرَ بذٰلك الخبرُ ولم يَلْبَثْ أن يُعارِضَهُ العامَّةُ والأوغادُ وأقلُّ الناسِ تَصَرُّفًا في الكلامِ .

ولَم نقلْ نحنُ : إنَّ البلاغةَ مقصورةٌ على تجانُسِ المقاطِعِ وتشاكُلِ الفواصِلِ ، بل قلنا : إنَّ هٰذا من البلاغةِ ، إذا تلاءَمَتِ[1] الألفاظُ ذواتُ الفواصِلِ وشَرُفَتِ المعاني وحَسُنَتْ ، وسَلِمَتْ مِن التكرارِ والاختلافِ وخَرَجَتْ عن التلاؤمِ[2] ، وكانَتْ مَعَ ذٰلك واردةً على حُسْنِ نَظْمٍ وتأليفٍ .

وأسجاعُ مُسيلمةَ عاريةٌ مِن ذٰلك كُلِّهِ والعيوبُ فيها ظاهرةٌ والركاكةُ في ألفاظِها مدركةٌ ؛ فمِنَ العُيُوبِ التي[3] فيها قوله : «أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ [٢٠٤أ] رَبُّكَ بِالحُبْلَى» . وهٰذا كلامٌ ، فيه تعظيمٌ شديدٌ ، يجبُ أن يأتِيَ بَعدَهُ أمرٌ عجيبٌ ، فضَادَّ[4] ذٰلك ، وهو قوله : «أَخرَجَ مِنهَا ولدًا يَسْعَى» . وقد عُلِمَ أنَّه لا عَجَبَ في خروجِ الولدِ من الحُبْلَى ، بل ذٰلك أمرٌ معتادٌ . وهٰذا أيضًا من مقدوراتِ العبادِ ، ممَّا يعتقدُ الأكثرونَ مِن الناسِ أنَّهم يُخرِجُونَ النسمةَ مِن الحُبْلَى ، كما يُخرِجُها اللهُ ، عزَّ وجلَّ ؛ فلا عَجَبَ في ذٰلك . ولو قال : أَلَم نَجْعَلْها مَوْضِعًا ومَعْدِنًا للولدِ ، لَكَانَ أَوْلَى ، لأنّ ذٰلك مِمَّا يَنْفَرِدُ اللهُ ، سبحانَهُ ، بالقدرة عليه دُونَ خلقِهِ .

---

١ تلاءمت : تلامت ، الأصل .

٢ التلاؤم : التلام ، الأصل .

٣ التي : إضافة فوق السطر .

٤ فضادّ : فضد ، الأصل .

وكذٰلك قولُه : «أَخرَجَ مِنهَا نَسَمَةً تَسْعَى» كلامٌ ، لا معنى له إلّا طلبُ السَّجْعِ ، لأنّ الحُبْلَى إنّما تحبلُ بما يَسْعَى . وكذٰلك النسمةُ لا بُدَّ أن تكونَ ممّا يَسْعَى ؛ فأيُّ فائدةٍ في ذٰلك ؟

فإن قيل : قد تكون النسمةُ حيّةً وميّتةً وساعيةً وزَمِنَةً .

قيل : فكأنَّه أراد أن يعلمَ بذٰلك ما هو معلومٌ ؛ فأيُّ فائدةٍ في قولِهِ : إنَّ الحُبْلَى تَلِدُ مرَّةً ميّتًا ومرَّةً حيًّا ومرَّةً صحيحًا ومرَّة زَمِنًا ؟ هٰذا في نهايةِ الغَثَاثَةِ .

فإن قيل : أراد بقولِه : «تَسْعَى» التصرُّفَ والاحترافَ وٱختلافَ المنافِعِ .

قيل : هٰذا خطأٌ ، لأنَّه قد لا يكونُ كذٰلك ، ولأنَّه قد يكونُ تركُ التصرُّفِ هو النفعُ ، والشروعُ فيه هو العَطَبُ . وما عدا هٰذا مِن كلامِهِ أسخف وأَرَكّ من هٰذا .

وقد حُفِظَ مِن أسجاعِ طبقاتِ الناسِ المُسْتَحْسَنَةِ ومِن كلامِهِمْ ذوات الفواصِلِ ما هو أحسنُ وأشبهُ بالبلاغةِ مِن كلامِ مُسَيْلِمَةَ . [٢٠٤ب] وقد كان المختارُ بنُ أبي عُبيدٍ الثقفيُّ[١]، الداعِي إلى محمّدِ بنِ الحَنَفِيَّةِ ، الكذّابُ عليه في دَعوَى النبوَّةِ ، تارةً يسجعُ أسجاعًا ، هي أمثلُ مِن كلامِ مُسَيْلِمَةَ ، وما ٱدَّعاهُ قطّ ولا ٱدّعت له معجزًا . وكان ، إذا تكلَّمَ بشيءٍ مِن ذٰلك ، قال الناسُ : قد أَقْبَلَ أبو إسحاق ؛ فَيَسْجَعُ .[٢]

---

١ صاحب المختاريّة (ت٦٧هـ) . عنه الكامل في اللغة والأدب (للمبرّد) ٣/١٩٣-١٩٧ ، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب (للثعالبيّ) ٩٠-٩٢ (١٣٣) ، الملل والنحل (للشهرستانيّ) ١/١/١٥٦-١٥٨ ، تاريخ الإسلام ط٧/٢٢٦-٢٢٧ (٩٦) ، الأعلام ٧/١٩٢ .

٢ يُقابَل الكامل في اللغة والأدب ٣/١٩٣ «إنّ المختارَ كان يَدَّعي أن يُلْهَمُ ضربًا من السجاعةِ لأمورٍ تكونُ ، ثمّ يحتالُ ، فيُوقعها ؛ فيقول الناسُ : هذا من عند الله ، عزّ وجلّ ؛ فمن ذلك قولُه ذات يوم : لَتَنْزِلَنَّ من السماء ، نارٌ دَهْمَاءُ ، فَلَتُحْرِقَنَّ دارَ أسماءَ ؛ فذُكِرَ ذلك لأسماءَ بنِ خارجةَ ؛ فقال : أَقَدْ سَجَعَ بي أبو إسحاقَ ؟ هو واللهِ مُحْرِقٌ دارٍ ؛ فتركه والدار وهَرَبَ من الكوفة» . كذلك ثمار القلوب ١٩١ . يُراجَع أيضًا أنساب الأشراف ٤/٢/١٨٣-١٨٤ .

ومن أسْجَاعِهِ المشهورة قولُهُ : أمَا ومُنشِئِ[١] السحابِ ، شديدِ العقابِ ، سريعِ المآبِ ، منزلِ الكتابِ ، العزيزِ الوهّاب ، القديرِ الغلّاب ، لأنبُشَنَّ قَبْرَ كَثِيرِ بنِ شِهَاب[٢]، المُفْتَرِي الكذّاب ، المَعِيب المعتاب ، المَخْزِيّ[٣] المُرْتَاب ، ثُمَّ لأَبْعَثَنَّ الأحزاب ، إلى دورِ الأعراب ، ولأُورِثَنَّ دورَهم وقصورَهم ، وحجالَهم وأموالَهم ، المؤمنينَ المُصَدِّقِينَ الصادقينَ ، السامعِينَ الوادِعِينَ المُطِيعِينَ ، الذين رَضُوا وارْتَضوا وأَجَابُوا ، إذْ دُعُوا .[٤]

ومِن قِيلِهِ أيضًا قولُه : أمَا والذي جَعَلَني بَصِيرًا ، وبَعَثَني نَذِيرًا ، ونَوَّرَ قَلْبِي تَنْوِيرًا ، لَأَحْرِقَنَّ بالمِصْرِ دُورًا ، ولَأَنْبُشَنَّ بها قُبُورًا ، ولَأَقْتُلَنَّ بها جَبَّارًا كَفُورًا .[٥]

وقال أيضًا : أمَا وربِّ العالَمِينَ ، وحُرْمَةِ طُورِ سِنِينَ ، لَأَقْتُلَنَّ الشاعِرَ الهَجِينَ[٦]، أَعْشَى بني الناعطين[٧]، وشُوَيْعِر الحَنْظَلِين ، ابن الأَمَةِ مِن جَلُولَاءَ وخَانِقِين[٨]، الذي مَنَنْتُ عليه فكَفَر ، وتابَعَنِي وغَدَر ، وغَدًا يُلْقَى وَيُنْحَر[٩]، ثُمَّ لا يُكَفَّنُ ولا يُقْبَر ، ثُمَّ

---

١ ومنشئ : وممشى ، كما في مطبوع الفرق بين الفرق (للبغداديّ) ٤٧ .

٢ الحارثيّ المذحجيّ ، من أشياع بني أميّة بالكوفة . ذهب بكتاب زياد بن أبيه إلى معاوية بن أبي سفيان بشأن حُجْر بن عديّ ، شخص معه سبعون رجلًا للشهادة على حُجر وأصحابه . يُراجَع نسب معدّ واليمن الكبير (لابن الكلبيّ) ٢/٥٣٠ ، تاريخ الطبريّ ٥/٢٧٠-٢٧١ .

٣ المخزيّ : المجرم ، كما في مطبوع الفرق بين الفرق ٤٨ .

٤ يُقابَل كتاب جمل من أنساب الأشراف (للبلاذريّ) ٦/٤٠٣ ، الفتوح (لابن أعثم) ٣/٢٦٥ ، الفرق بين الفرق ٤٧-٤٨ .

٥ يُقابَل كتاب جمل من أنساب الأشراف ٦/٤٠٣ ، الفتوح (لابن أعثم) ٣/٢٦٦ ، الفرق بين الفرق ٤٨ .

٦ الهجين : المَهين ، كما في مطبوع الفرق بين الفرق ٤٨ .

٧ أعشى بني الناعطين : كذا في الأصل ؛ أعشى الناعطيين ، كما في كتاب جمل من أنساب الأشراف ٦/٤٠٣ ؛ أعسى الباغضين ، كم في الفتوح (لابن أعثم) ٣/٢٦٥ .

٨ وخانقين : خانقين ، كما في كتاب جمل من أنساب الأشراف ٦/٤٠٣ .

٩ وينحر : ينحر ، كما في كتاب جمل من أنساب الأشراف ٦/٤٠٣ .

يَصِيرُ إلى سَقَر ، لا تُبْقِي ولا تَذَر ، فيها العذابُ الأكْبَر ، ثُمَّ لا يَمُوتُ فيها ولا يُنْشَر .[١]

ومن قِيلِهِ أيضًا قولُهُ : وَيْلٌ لابنِ هَمَّامٍ[٢] اللَّعِينِ ، أخو[٣] الأسدِيِّينِ[٤] ، وسُوَيْدُ التغلبيِّينَ ، أولياءِ الكافِرِينَ ، وإخْوَانِ [٢٠٥أ] الشياطِينِ ، الذين قَرَّفُوا عَلَيَّ[٥] الأباطِيلَ ، وتَقَوَّلُوا عَلَيَّ الأقاوِيلَ ، فَسَمَّوْني كذَّابًا وأنا الصادِقُ الأمِينُ ، وسَمَّوْني كاهنًا وأنا المُجيبُ[٦] المُبِينُ .[٧]

وقال إذ ذاك أيضًا : أَمَا ورَبِّ القَلَمِ ، لَتَدِينَنَّ لِيَ الأُمَمُ ، مِنَ العربِ والعَجَمِ ، ثُمَّ لأَتَّخِذَنَّ مِن بَنِي تَمِيمٍ خَدَم .[٨]

وقال : أمَا والسميعِ العليمِ ، الرحمٰنِ الرحيمِ ، العزيزِ الحكيمِ ، ربِّ العرشِ العظيمِ ، لأعركَنَّ عُمَان[٩] عَرْكَ الأديمِ ، ولأتَّخِذَنَّ خَدَمًا مِن بَنِي تميمٍ .[١٠]

---

١ يُقابَل كتاب جمل من أنساب الأشراف ٤٠٣/٦ ، الفتوح (لابن أعثم) ٢٦٥/٣ ، الفرق بين الفرق ٤٨ .

٢ هو الشاعر عبد الله بن همّام السلوليّ . عنه أنساب الأشراف ١٦٦/٢/٤-١٦٧ ، تاريخ الطبريّ ٣٥/٦-٣٨ [سنة ٦٦هـ] .

٣ أخو : كذا في الأصل ؛ وأخي ، كما في مطبوع أنساب الأشراف ١٧٦/٢/٤ / كتاب جمل من أنساب الاشراف ٤٠٣/٦ .

٤ الأسديّين : الاسدّيس ، الأصل .

٥ قرّفوا عليّ : اجتمعوا على ، كما في الفتوح (لابن أعثم) ٢٦٥/٣ .

٦ المجيب : المحسب ، الأصل / كتاب جمل من أنساب الاشراف ٤٠٣/٦ ؛ النجيب ، كما في مطبوع أنساب الأشراف ١٧٦/٢/٤ .

٧ يُقابَل كتاب جمل من أنساب الأشراف ٤٠٣/٦ ، الفتوح (لابن أعثم) ٢٦٥/٣ .

٨ يُقابَل أنساب الأشراف ١٧٦/٢/٤ [هناك «لنتّخذنّ من تميم خدَم»] ، كتاب جمل من أنساب الأشراف ٤٠٤/٦ .

٩ عمان : عثمن ، الأصل .

١٠ يُقابَل أنساب الأشراف ١٧٧/٢/٤ ، كتاب جمل من أنساب الأشراف ٤٠٤/٦ ، الفرق بين الفرق (للبغداديّ) ٤٧ .

وقال أيضًا : أمَا وربِّ الجبالِ الصُّمّ ، الشَّوامِخِ الشُّمّ ، الذي نَزَّلَ الفرقانَ وشَرَعَ الأَدْيَانَ ، وحَبَّبَ إلينا الإيمَانَ ، وكَرَّهَ إلينا العِصْيَانَ ، لأَقْتُلَنَّ أَزْدَ[١] عُمَانَ ، ولأَسْبِيَنَّ الجُودَ الحِسَانَ ، بكلِّ زائلٍ وباترٍ يَمَان ، مِن مَذْحِجٍ وهَمْدَانَ ، وكُلَيْبٍ وسَهْوَانَ ، ومن نَهْدٍ[٢] وخَوْلَانَ ، ولأُبِيرَنَّ عَبْسًا وذُبْيَانَ ، وقَيْسَ عَيْلَانَ ، وعامرًا وزَهْوَانَ[٣] ، وتَغْلِبًا ونَبْهَانَ ، وتَمِيمًا[٤] أولياءَ الشيطانِ ، حاشا النجيب ظَبْيَان[٥] .[٦]

وكان أيضًا كَتَبَ إلى مالكِ بنِ مِسْمَعٍ وزيادِ بنِ عمرٍو العتكيّ : سلامٌ عليكما ! أمَّا بَعْدُ ، فاَسْمَعَا وأَطِيعَا ! وآتِيكُمَا مِنَ الدنيا ما شِئْتُمَا ، وأَضْمَنُ لكما الجَنَّةَ ، إذا تُوُفِّيتُمَا . والسلامُ عليكما ؛ فلمَّا قَرَأَا[٧] كتابَهُ ، ضَحِكَ مالكٌ . وقال زيادٌ : لقد أكثَرَ أخو ثَقِيفٍ وأكبرَ ، أَعْطَاكَ دُنْيَا وآخِرَةً ! فقال مالكٌ وضَحِكَ : إنَّا لا نُقَاتِلُ بِنَسِيئَةٍ . مَنْ عَجَّلَ الدراهمَ ، كُنَّا مَعَهُ .[٨]

وكتب [٢٠٥ب] أيضًا إلى بعضِ عُمَّالِ نواحِيهِ التي تَغَلَّبَ عليها : إنَّ العالِمَ ليس كالجاهِلِ والحقَّ ليس كالباطِلِ . وإنّي أُخْبِرُكَ خَبَرَ مَن لم يَكْذِبْ ، ولم يُخَالِفْ ولم يَرْتَبْ . وإنَّا المؤمنون المُثَابُونَ الغالِبُونَ . وإنَّكَ لَصَاحِبُ الخيلِ التي تجرُّ

---

١ أزد : اسد ، الأصل .

٢ نهد : نتد ، الأصل .

٣ وزهوان : كذا في الأصل ؛ وهَزَّان ، كما في مطبوع الفرق بين الفرق ٤٧ .

٤ وتميمًا : وتميم ، الأصل .

٥ هو ظبيان بن عمارة التميميّ . جاء في الكامل في اللغة والأدب (للمبرّد) ١٩٣/٣ «فكان ظبيانُ النجيبُ يقولُ : لم أَزَلْ في عُمْرِ المختارِ أتقلّبُ آمِنًا» . مثله ثمار القلوب ٩١ «فكان ظبيان يقولُ : لم أَزَلْ في عصرِ المختارِ أتقلّبُ آمِنًا» .

٦ يُقابَل أنساب الأشراف ١٧٦/٢/٤ ، كتاب جمل من أنساب الأشراف ٤٠٤/٦ ، ثمار القلوب ٤٦-٤٧ ، الفرق بين الفرق ٤٦-٤٧ .

٧ قرأا : قراا ، الأصل . هو إملاء صحيح ، كما هو صحيح تقييدُه (قرآ) بالألف الممدودة .

٨ يُقابَل أنساب الأشراف ١٩٠/٢/٤ ، كتاب جمل من أنساب الأشراف ٤١٧/٦-٤١٨ .

جعابها ، وتضفرُ أذنابُها ، حتّى تُورِدَها مَنابِتَ الزيتون ، غائرةً عُيُونُها ، لاحِقةً[1] بُطُونُها .[2]

ومِن قِيلِهِ أيضًا : أمَا ورَبِّ البحارِ ، والنخلِ والأشجارِ ، والمَهَامِهِ القِفَارِ ، والملائكةِ الأبرارِ ، والمُصْطَفَيْنَ الأخيارِ ، لأَقْتُلَنَّ كلَّ جبَّارٍ ، بكلِّ لَدْنٍ خطَّارٍ ، ومُهَنَّدٍ بتَّارٍ ، في جُمُوعٍ من الأنصارِ ، ليسوا بِمِيلٍ ولا أَغْمَارٍ ، ولا بِعُزْلٍ أَشْرَارٍ ، حتَّى إذا قمتُ بعمودِ الدِّين ، وَرَأَبْتُ صَدْعَ المسلمِينَ ، وأَشْفَيْتُ غَلِيلَ صُدُورِ المؤمنِينَ ، وأَدْرَكْتُ ثَأْرَ أولادِ النَّبِيِّينَ ، لم يَعْظُمْ عَلَيَّ زوالُ الدنيا ، ولا أَحفلُ بالموتِ ، إذا أَتَى .[3]

ولَمَّا عَمِلَ على قتلِ عُمَرَ بنِ سَعْدِ بن أبي وقَّاصٍ ، قال لجُلَسَائِهِ : لأقتلنَّ غدًا رجلًا عظيمَ القَدَمَيْنِ ، غائِرَ العَيْنَيْنِ ، مُشْرِفَ الحاجِبَيْنِ . يُسَرُّ بقَتْلِهِ المؤمنونَ والملائكةُ المُقَرَّبُونَ . فَبَلَغَ عمرَ ، قال : قد سَجَعَ أبو إسحاقَ . وأَخَذَ في أُهْبَةِ الهربِ منه .[4]

وبَلَغَهُ أنَّه ٱرْتَابَ به قَوْمٌ وأكذبُوهُ في أنَّه صاحِبُ محمّدِ بنِ الحَنَفِيَّةِ ، رضوانُ الله عليه ، فقامَ بالكوفةِ ، فقالَ : إنَّ نَفَرًا منكم ٱرتابوا وتَحَيَّرُوا وخَابُوا ؛ فإن هم أصابوا ، أَقْبَلُوا وتابوا . وإن هم رهبوا وهابوا ، ٱعترضوا . [٢٠٦أ] وإن خافوا ، فقد خسروا وخابوا .

فكلُّ هٰذِهِ الأسجاعِ أشبهُ وأَجْزَلُ لفظًا مِن ألفاظِ مسيلمةَ . وكلُّ مَن تَعَمَّلَ لامتثالها وَجَدَ تَأَتِّيَ ذٰلك له . وما ٱستجازَ المختارُ دَعوَى كونِ ذٰلك معجزًا ولا حُفِظَ عليه

---

١ لاحقة : + بظهورها ، مشطوب في الأصل .

٢ يُقابِل الطبريّ ٣٩/٦ [سنة ٦٦هـ] .

٣ يُقابِل أنساب الأشراف ١٥١/٢/٤ ، كتاب جمل من أنساب الأشراف ٤٠٤/٦ ، تاريخ الطبريّ ٥٨١/٥–٥٨٢ ، الفتوح (لابن أعثم) ٢٤١/٦–٢٤٢ ، البداية والنهاية ٢٥٠/٨/٤ .

٤ يُقابِل أنساب الأشراف ١٧٨/٢/٤ ، كتاب جمل من أنساب الأشراف ٤٠٦/٦ ، تاريخ الطبريّ ٦٠/٦ [سنة ٦٦هـ] ، البداية والنهاية ٢٧٣/٨/٤ .

ولا على أحدٍ مِن شِيعَتِهِ أنّه قال : إنَّ ذٰلك معارَضةٌ للقرآنِ ، عِلْمًا مِنهُ بِتَأَتِّي ذٰلك لكلِّ مَن رَامَهُ ، وأنَّ أَهْلَ عصرِ الرسولِ ، عليه السلامُ ، كانوا أقدرَ على ذٰلك وأسرعَ إليه ، لو كانوا يعتقدونَ فيه وفي أمثالِه أنَّه عروضٌ للقرآنِ ، وإنّما بَسَطْنَا ذِكْرَ ما رُوِيَ عن المختارِ مِن هٰذِهِ الأسجاعِ ، لِيُعْلَمَ به سُخْفُ كلامِ مسيلمةَ وأشباهِهِ ؛ فَبَانَ سقوطُ الاعتراضِ بكلامِهِ . ولولا قَصْدُ مسيلمةَ والمختارِ وأمثالِهما إلى إدخالِ شبهةٍ على مَن ليس مِن أهلِ العلمِ باللُّغَةِ وطريقِ التكلُّمِ بها وقدرِ البلاغةِ فيها ، لم يتعرَّضُوا لتشبيهِ كلامِهم بقِصَارِ السُّوَرِ ، بل كان يَجِبُ أن يتعرَّضُوا لمعارضَةِ مثلِ النساءِ والمائدةِ والأنعامِ وأمثالِهما مِن السُّوَرِ الطِّوَالِ ، ليظهرَ منهم ما يكونُ أوضحَ وأَدَلَّ للعامَّةِ على جهلِهم وبُعْدِهِم عن القدرةِ على مثلِ ذٰلك ؛ فإنَّ الأسجاعَ واسعةٌ ، مُتَبَايِنَةٌ ، كثيرةٌ ، ولكن ليست مِن نظمِ القرآنِ في شيءٍ .

ومِن الأسجاعِ المُسْتَحْسَنَةِ [٢٠٦ب] المَرْوِيُّ عَنِ الرسولِ ، عليه السلامُ ، وهو قولُه : (يَقُولُ العَبْدُ : مَالِي ، مَالِي . وَمَا لَهُ مِن مَالِهِ إِلَّا مَا أَكَلَ فَأَفْنَى أَوْ لَبِسَ فَأَبْلَى أَوْ أَعْطَى[١] فَأَمْضَى) .[٢]

ومنها المَرْوِيُّ عن أبي بكرٍ الصدِّيقِ في وَصِيَّتِهِ لعائشةَ ، رضي اللهُ عنهما ، عِندَ وفاتِهِ وقولِه : إذا أنا متُّ ، فكَفِّنِينِي في مُلَاءَتَيَّ هاتَيْنِ ! فإنَّ الحَيَّ أَحْوَجُ إلى الجديدِ . وإنّما هُمَا لِلْمُهْلَةِ والصَّدِيدِ .[٣]

---

١ أو أعطى : واعطى ، الأصل .

٢ أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ١٢٨٢ (٧٤٢٢) [٥٣-كتاب الزهد] .

٣ يُقابَل الطبقات الكبرى ٢٠١/٣ ، ٢٠٦ ، ٢٠٤-٢٠٦ ، تاريخ الطبريّ ٤٢١/٣ .

ورُوِيَ أنّه لَمّا مَدَحَ عتبةُ بنُ مِرْدَاسٍ عبدَ اللهِ بنَ عبَّاسٍ ، قال : لا أُعْطِي مَن يَعْصِي الرحمٰنَ ويُطِيعُ الشيطانَ ويَقُولُ البُهتانَ .[1]

ورُوِيَ عن بعضِ العُبَّادِ أنَّه نَظَرَ إلى بعضِ أبوابِ الملوكِ ، فقالَ : بابٌ حَدِيدٌ ومَوْتٌ عَتِيدٌ وسَفَرٌ بَعِيدٌ .[2]

ومن حُسْنِ الأَسْجَاعِ وشريفِهِ ما جَرَى بَيْنَ عبدِ المُطَّلِبِ وسَيْفِ بنِ ذِي يَزَنَ ، لَمَّا دَخَلَ عليه مَعَ وفدِ قريشٍ وآستأذَنَهُ في الكلامِ ؛ فقالَ عبدُ المُطَّلِبِ : أيُّها المَلِكُ ! إنَّ اللهَ قد أحلَّكَ مَحَلًّا رفيعًا ، صَعْبًا مَنِيعًا ، شامِخًا بَاذِخًا ، وأَنْبَتَكَ مَنْبَتًا ، طابَتْ أَرُومَتُهُ ، وعَزَّتْ جُرْثُومَتُهُ ، وثَبَتَ أَصْلُهُ ، وَبَسَقَ فَرْعُهُ ، في أَكْرَمِ مَعْدِنٍ ، وأَطْيَبِ مَوْطِنٍ ؛ فأَنتَ بَيْتُ العِزِّ ورأسُ العربِ الذي له تَنْقَادُ ، وذِرْوَتُها الذي به تُسَادُ وعمودُها الذي عليه العِمَادُ ، ومعقلُها الذي يَلْجَأُ[3] إليهِ العبادُ . سَلَفُكَ لنا خيرُ سَلَفٍ ، فأَنتَ لنا مِنهُ خيرُ خَلَفٍ ؛ فلَن يَخْمَلَ ذِكْرُ مَنْ أَنتَ سَلَفُهُ ، ولَن يَهْلِكَ ذِكْرُ مَنْ أَنتَ خَلَفُهُ . نحنُ ، أيُّها المَلِكُ ، أهلُ حرمِ اللهِ وسَدَنَةُ [٢٠٧أ] بَيْتِهِ . أَشْخَصَنَا إليك الذي أَبْهَجَنَا ، لِيَكْشِفَ بكَ الذي فَدَحَنَا ؛ فنحنُ وفدُ التهنئةِ ، لَا وفدُ المَرْزِئَةِ .

قال سيفُ بنُ ذِي يَزَنَ : وأَيُّهُمْ أنتَ ؟ أيُّها المُتَكَلِّمُ ! قال : أنا عبدُ المُطَّلِبِ بنُ هاشِمِ بنِ عبدِ منافٍ . قال : آبنُ أُخْتِنَا ؟ قال : نعم ؛ فقال : مَرْحَبًا وأهلًا ، وناقَةً ورحلًا ، ومستناخًا سهلًا ، ومَلِكًا رِبَحْلًا[4] ، يُعطِي عطاءً جَزْلًا . قد سَمِعَ المَلِكُ مَقَالَتَكُمْ ، وعَرَفَ قَرَابَتَكُمْ ، وقَبِلَ وَسِيلَتَكُمْ ؛ فأَنتُم أهلُ الليلِ والنهارِ ، ولكم الكرامةُ ، ما أَقَمْتُمْ ، والحِباءُ ، إذا ظَعَنْتُمْ .

---

١ البيان والتبيين ١/٢٨٤ .

٢ البيان والتبيين ١/٢٨٦ .

٣ يلجأ : يلجئ ، الأصل .

٤ ربحلًا : وبحلا ، الأصل .

ثمَّ أَرْسَلَ إلى عبدِ المُطَّلِبِ بَعدَ ٱنصرافِ القومِ ، فأدناهُ وأَخْلَى مَجْلِسَهُ ، ثُمَّ قال : يا عَبْدَ المُطَّلِبِ ! إنّي مُفَوِّضٌ إليكَ مِن سِرِّ عِلْمِي أمرًا . لو أنَّ غَيْرَكَ يكونُ ، لَمْ أَبُحْ به ، ولكن وَجَدْتُكَ مَعْدِنَهُ ، فَأَطْلَعْتُكَ طَلِيعَهُ ؛ فَلْيَكُن عِندَكَ مَصُونًا حتّى يَأْذَنَ اللهُ فيهِ ؛ فإنَّ اللهَ بالغٌ أَمْرَهُ . إنّي أَجِدُ في الكتابِ المَكْنُونِ ، والعلمِ المخزونِ الذي ٱخترناهُ لأنفسِنا ، وٱحْتَجَبْنَاهُ دونَ غيرِنا ، خبرًا عظيمًا ، وخطرًا جسيمًا . شرفُ الحياةِ ، وفضيلةُ الوفاةِ ، للناسِ عامَّةً ، ولَكَ خاصَّةً ، ولِرَهْطِكَ[1] كافَّةً ؛ فقال عبدُ المُطَّلِبِ : أيُّها المَلِكُ ! مِثْلُكَ سَرَّ وبَرَّ ؛ فَمَا ذاكَ ؟ فَدَاكَ أهلُ الوَبَرِ ، زُمَرًا بعد زُمَرٍ . قال : إذا وُلِدَ بِتِهامَةَ ، غلامٌ بَينَ كَتِفَيْهِ شَامَةٌ ، ولكم به الزعامةُ ، إلى يَوْمِ القيامَةِ . قال عبدُ المُطَّلِبِ : عَزَّ جَدُّكَ ، وطالَ عُمْرُكَ ، ودامَ مُلْكُكَ ! فَهَلِ المَلِكُ مُخبِرِي بإفْصَاحٍ ؟ فَقَدْ أَوْضَحَ لي بَعْضَ الإيضاحِ . [٢٠٧ب] قال : هٰذا حِينُهُ الذي يُولَدُ فِيهِ أو قد وُلِدَ . ٱسمُهُ محمَّدٌ . يَمُوتُ أَبُوهُ وأُمُّهُ ، ويَكْفُلُهُ جَدُّهُ وعَمُّهُ . وقد ولدناهُ[2] مِرَارًا . واللهُ باعِثُهُ جِهَارًا ، وجاعِلٌ له أَنصَارًا . يُعَزُّ بهم أولياؤُهُ ، ويُذَلُّ بهم أعداؤُهُ ، ويَضرِبُ به النّاسَ عن عُرُضٍ ، ويستبيحُ به كَرَائِمَ الأرضِ . يَعبُدُ الرحمٰنَ ، ويَدْحَرُ الشيطانَ ، ويُخْمِدُ النيرانَ ، ويَكْسِرُ الأوثانَ . قولُهُ فَصْلٌ ، وحُكْمُهُ عَدْلٌ . يأمُرُ بالمعروفِ ويَفْعَلُهُ ، ويَنْهَى عَنِ المنكرِ ويُبْطِلُهُ ؛ فخَرَّ عبدُ المُطَّلبِ ساجدًا .

فقال له سيفٌ : ٱرْفَعْ رَأْسَكَ ! ثَلِجَ صَدْرُكَ ، وعَلَا كَعْبُكَ ؛ فَهَلْ أَحْسَسْتَ مِن أَمْرِهِ شيئًا ؟ قال : نعم ، أَصْلَحَ اللهُ المَلِكَ . كان لي ٱبنٌ ، وكُنتُ به مُعْجَبًا ، وعليه رفيقًا ؛ فَزَوَّجْتُهُ كريمةً مِن كَرَائِمِ قَوْمِي ، آمنة بنت وَهْبِ بنِ عبدِ منافٍ ، فجاءَتْ بغلامٍ ، سمَّيْتُهُ محمَّدًا . مات أبوهُ وأُمُّهُ ، وكفلتُهُ أنا وعَمُّهُ .

---

١ ولرهطك : ولرهك ، الأصل .

٢ ولدناه : وجدناه ، مطبوع العقد الفريد ١/٢٤٤ .

قال سيفٌ : والبيتِ ذِي الحُجُبِ[١]، والعلاماتِ على النُّصُبِ[٢]، يا عَبْدَ المُطَّلِبِ ، لأَنتَ جَدُّه غير الكَذِبِ ؛ فَٱحْتَفِظْ بِٱبْنِكَ ! وَٱحْذَرْ عليه اليهودَ ! فإنَّهم له أعداءٌ . ولن يَجْعَلَ اللهُ لهم إليه سبيلًا . وَٱطْوِ ما ذَكَرْتُ لَكَ دُونَ هؤلاءِ الرَّهْطِ ! فإنّي لستُ آمَنُ أَنْ تَدْخُلَهُم النفاسةُ ، بأن تكونَ لَكَ الرئاسةُ ؛ فيَبْغُونَ لَكَ الغَوائِلَ ، ويَنْصِبُونَ لكَ الحَبَائِلَ ، وهم فاعِلُونَ وأبناؤهم . ولولا أنَّ الموتَ مُجْتَاحِي قَبلَ مبعثِهِ ، لَسِرْتُ إليه بخيلٍ ورَجْلٍ ، حتّى أُصَيِّرَ بدارِ يَثْرِبَ مَمْلَكَتِي ؛ فإنّي أجدُ في الكتابِ الناطِقِ [٢٠٨أ] والعلمِ السَّابِقِ أنَّ بِيَثْرِبَ ٱستحكامَ أمرِه ، وأهلَ نصرتهِ ، وموضعَ قبرِه . ولولا أنْ أَقِيه الآفاتِ ، وأَحْذَر عليه العاهاتِ ، لأوطأتُ أسنانَ العربِ كَعْبَهُ[٣]، ولأَعْلَنتُ على حداثةِ سِنِّهِ ذِكْرَهُ ، ولكنّي سَأَصْرِفُ إِلَيْكَ ذٰلك عن غيرِ تقصيرٍ مِمَّنْ مَعَكَ .[٤]

وكلُّ هٰذا السَّجْعِ فيهما داخِلٌ في نهايةِ البلاغةِ وغايةِ البراعةِ والفصاحةِ . وسَجْعُ مُسَيْلَمَةَ بَعِيدٌ مِنهُ جدًّا ، وإنّما ٱقْتَصَصْنَا الخبرَ ، لأنَّ معظمَهُ سجعٌ بلفظٍ مُسْتَحْسَنٍ شريفٍ .

وقيل لصَعْصَعَةَ بنِ صوحان العَبْدِيّ : مِنْ أينَ أَقْبَلْتَ ؟ قال : مِنَ الفَجّ العَمِيقِ . قالوا : وأينَ تريدُ ؟ قال : البَيْتَ العَتِيقَ . قالوا : فهَلْ كان مِن مَطَرٍ ؟ قال : نعم ، حتّى عَفَّى الأَثَرَ وأَنْضَرَ الشَّجَرَ ودَهْدَهَ[٥] الحَجَرَ .[٦]

---

١ الحجب : الطُّنُب ، مطبوع العقد الفريد ٢٤٤/١ .

٢ على النصب : على النُّقُب ، مطبوع هواتف الجنان ٦٨ ؛ والنُّصب ، مطبوع العقد الفريد ٢٤٣/١ .

٣ لأوطأتُ أسنانَ العربِ كعبَه : وأوطأتُ أقدامَ العربِ عَقِبَه ، مطبوع العقد الفريد ٢٤٤/١ .

٤ هواتف الجنان (للخرائطيّ) ٦٦-٦٩ . كذلك العقد الفريد ٢٤٢/١-٢٤٤ ، البداية والنهاية ٣٢٨/٢/١-٣٣٠ [نقلًا من هواتف الجنان] .

٥ دهده بمعنى دحرج .

٦ البيان والتبيين ٢٨٥/١ .

وسُئِلَ عونُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عُتْبَةَ بنِ مسعودٍ عن نَصِيبِين ، فقال : كثيرةُ العقاربِ ، قليلةُ الأقاربِ .[1] يعني أنَّه لا قَرِيبَ بها .

وسُئِلَ أعرابيٌّ عن رجلٍ ، فقال : صَغِيرُ القَدْرِ ، قَصِيرُ الشِّبْرِ ، ضَيِّقُ الصَّدْرِ ، لَئِيمُ النَّجْرِ ، عَظِيمُ الكِبْرِ .[2]

وصلَّى اللهُ على سيِّدِ المُرْسَلِينَ وإمامِ المُتَّقِينَ ورسولِ ربِّ العالَمِينَ ، محمَّدٍ الأمينِ ، وعلى آلِهِ الطاهِرِينَ .

يتلوه :

وسَأَلَ بعضُ الأُمَرَاءِ رجلًا قَدِمَ عليه .

---

١ البيان والتبيين ١/٢٨٥ .

٢ البيان والتبيين ١/٢٨٥ .

[٢٠٨ب] ...[١]

١ ظهر هذه الورقة كلّه بياضٌ في الأصل على أنّه فاصل بين الجزء المنتهي وبين الذي يليه .

[٢٠٩أ]

السادس عشر

من كتاب النبوّات

من هداية المسترشدين

تصنيف القاضي الجليل

أبي بكر محمّد بن الطيّب الأشعريّ

رحمة[1] الله عليه ورضوانه

---

١ رحمة : رحمت ، الأصل .

[٢٠٩ب]

بسم الله الرحمن الرحيم

وسَأَلَ بعضُ الأُمَرَاءِ رجلًا ، قَدِمَ عليه مِن ناحيةِ السِّنْدِ ، عَنِ البلادِ ؛ فقال : ماؤُها وَشَلٌ وَلِصُّها بَطَلٌ وتَمْرُها دَقَلٌ . إنْ كَثُرَ بها الجندُ ، جاعُوا ، وإن قَلُّوا ، ضاعُوا .[١]

وقيلَ لآخَرَ وقد صَلَّى ركعتَيْنَ وأَطَالَ فيهما الجَزَعَ مِنَ الموتِ وقد كان أُمِرَ بقَتْلِهِ ، فقال : إن أَجْزَعْ ، فقد أَرَى كَفَنًا منشورًا وسيفًا مشهورًا وقبرًا محفورًا .[٢]

ومِنَ الأسجاعِ البليغةِ المُسْتَجَادَةِ قَوْلُ أَيُّوبَ بنِ القِرِيَّةِ[٣] وكلامِ الحَجَّاجِ وَمَا جَرَى بَيْنَهما عِندَ تصديرِ أَيُّوبَ لبعضِ عُمَّالِ الحَجَّاجِ كِتَابًا ، وَرَدَ عليه مِنَ الحجَّاجِ ، لم يَقِفْ عليه العاملُ ولا أَهْلُ مجلسِهِ . وحَضَرَ أَيُّوبُ ، فَعَرَفَهُ وبَذَلَ للعامِلِ الجوابَ عنهُ ؛ فلمَّا وَصَلَ الكتابُ إلى الحجَّاجِ ، أَمَرَ عَامِلَهُ بتصريحِ مَصْدَرِهِ إليه ؛ فلمَّا دخل أَيُّوبُ عليه ، قال له الحَجَّاجُ : ما ٱسمُكَ ؟ قال : ٱسمِي أَيُّوبُ . قال : ٱسمُ نبيٍّ كريمٍ . وأَظُنُّكَ أُمِّيًا ، تُحَاوِلُ البلاغةَ ويستصعبُ عَلَيْكَ المقالةُ . أصاحبُ الرسالةِ أنتَ التي صَدَّرْتَهَا على ظَنٍّ مدرجِها ؟ قال : لِيَأْذَنِ الأميرُ ، أَصْلَحَهُ اللهُ ، في الكلامِ ! قال : تَكَلَّمْ ! قال : أَصْلَحَكَ اللهُ ! خَرَجْتُ على عَرَضٍ مِن جهدٍ ومَخْمَصَةٍ موبسةٍ ، حتَّى حَلَلْتُ بحَضْرَةِ مَن كَتَبْتَ إليه ؛ فَمَاجُوا عِندَ قُدُومِ الكتابِ ، في تراجعٍ في الارتيابِ . وتِلْكَ مِنهُم هَمْهَمَةٌ يَتَنَازَعُونَهَا . دَوِيٌّ على حضر وَكَآبَةٍ

---

١ البيان والتبيين ٢٨٥/١ .

٢ البيان والتبيين ٢٨٦/١ .

٣ هو أيّوب بن يزيد بن قيس النّمَريّ (ت٨٤هـ) . كان أعرابيًا أمّيًا . صحب الحجاج ووفد على عبد الملك بن مروان . كان يُضرَب به المثلُ في الفصاحة والبيان . عنه تاريخ مدينة دمشق (لابن عساكر) ١٤٠/١٠-١٤١ (٨٧١) ، وفيات الأعيان (لابن خلّكان) ٢٥١/١-٢٥٥ (١٠٦) ، تاريخ الإسلام ط٩ ٤٣/-٤٤ (٧) ، سير أعلام النبلاء ١٩٧/٤ (٨٠) و ٣٤٦/٤ (١١٩) ، البداية والنهاية ٥٢/٩/٥ و ٥٤.

مَنَ نَظَر . يَتَرَدَّدُونَ في أَوَّلِها وَيَتَحَيَّرُونَ في آخِرِها . لا يَعْرِفُونَ لها علمًا ولَا يُبْرِزُونَ لها قلمًا . اسْتَيْأَسُوا بخَوْفِكَ ، ووثقتْ بِرَوْقِكَ . حاوَلْتُ مِنْ رَدِّهِ رَجَاءَ لِقَاءِ الأميرِ ، أَصْلَحَهُ اللهُ . [٢١٠أ] قال : فما حاجَتُكَ ، إذ لَقِيتَ ؟ قال : نَفَائِحُكَ مِن فَضْلِ عَوَائِدِكَ وَارْتِيَاحِ شَمَائِلِكَ . قال الحَجَّاجُ : أَصَبْتَ وأَخْصَبْتَ ؛ فَارْبَعْ لِوَعْدِكَ وتَمَكَّثْ في غَضَارَةِ مِنْ عَيْشِكَ ! فَأَنْتَ إليهِ ذواجدة ، وهي عليكَ مُتَهَدِّلَة . وإيَّاكَ والبغي لقولِكَ والتصدير لِغَيْرِكَ ! وإنْ يَسْتَنْطِقكَ مُنَافِقٌ أو جاحِدٌ فاسِقٌ ، فَيُسْقِطكَ باطِلًا ويجتريكَ حائِلًا ، فتكون جائزتُكَ التي يُحِيطُ بها دَمُكَ ؛ فالتقدُّمُ قَبلَ التندُّمِ ! وَوَصَلَهُ وَأَجَازَهُ .

ثُمَّ إنَّه وَفَدَ على عَبْدِ المَلِكِ بنِ مَرْوَانَ ؛ فسأَلَهُ عَبْدُ المَلِكِ عَنِ الحَجَّاجِ أَوَّلَ قُدْمَةٍ قَدِمَهَا عليه ؛ فقال : أَصْلَحَ اللهُ ، أميرَ المؤمنينِ ! ذلك سهم المتجبّر ، ونصر المتجبِّر ؛ وسَمَا بالإنذارِ ، ورَامَ بأهلِ الطاعةِ المقالَ . طَرَقَ الأمورَ على طَرَائِقَ ، وصفها على حقائقَ ، وأَثْبَتَهَا في وَثَائِقَ ؛ فمَن زاغ من طاع أو زاغ من باغ أو عتا في جحودٍ وتطلّع للجنودِ ، عَرَّفَهُ سبيلَهُ وحَرَمَهُ نَيْلَهُ ، فَأَوْرَدَهُ البَلَا وأَفْقَدَهُ المَلا ؛ فَاسْتَقَرَّتِ الأمورُ على مَرَاتِبِهَا ، والأبطالُ على أَمَاكِنِهَا ؛ فالدِّينُ منصورٌ ، والحقُّ مظهورٌ . لم يَبْقَ إلَّا الشكرُ للهِ على صَنَائِعِهِ ، والعَدْلُ على شُكْرِ نِعَمِهِ .

فقال عبدُ الملكِ : هل سَمِعْتُمْ بمثلِهِ خطيبًا أو قائِلًا مُصِيبًا ؟

ثُمَّ قالَ له : أَينَ تكونُ ؟ فقالَ : إنَّما أنا نصبُ بريدٍ ، وتهديدٌ للجنودِ ، وقائمٌ على عُودٍ . أبثُّ نُعْمَاكَ ، [٢١٠ب] وأَصِفُ هُدَاكَ ، وأَشْتُمُ أَعْدَاءَكَ ، وأُحِبُّ أَوْلِيَاءَكَ ، في الفَضْلِ مِن بلاغَتِي ، والحقّ مِن مَقَالَتِي .

ثُمَّ سأَلَهُ عن الأرضِ ، كيف تَرَكَهَا[1] وَرَاءَهُ ؟ فقالَ : قد عَفَا الأثرُ ، وَابْتَلَّ المدَرُ ،

---

١ تركها : ترها ، الأصل .

وَأَرْقَطَ الشجرُ ، وأُمْطِرَتِ الأرضُ عامًا شامًا طبقًا دقعًا متدافقًا . أَسْقَى من أروى ، وأَحْلَا مِن كلا تساطر ، ورباب وجِهَام وغمام ، تَمُرُّ بها رياحُها وتستهلُّ سحابها في قاصِفِ الرعدِ وانْهِمَارٍ مِن بَعدِ سَاطِعِ السماءِ ، متدافع الماءِ ، فتِلْكَ أمطارُنا بمَحَلَّةِ قرارِنا . لَمْ يَبْقَ إِلَّا الشُّكْرُ للهِ فيها والحمدُ لَهُ عليها .

وبعضُ هٰذِهِ البلاغة والأسجاعِ لم يَكُن في قُدْرَةِ مسيلمةَ . وليس في هؤلاءِ مُدَّعٍ للنبوَّةِ وكونُ ما يُورِدُهُ آيةً معجزةً .

وخَطَبَ يزيدُ بنُ المُهَلَّبِ ، فقال : إِنِّي أسمعُ قَوْلَ الرَّعَاعِ[1]: قد جاء مَسْلَمَةُ[2]، قد جاء العبَّاسُ[3]، وجاءَ أهلُ الشامِ . وما أهلُ الشامِ ! وإنَّما مَسْلَمَةُ جَرَادَةٌ صَفْرَاءُ ، وإنَّما العبّاسُ نسطوسُ بنُ نسطوس . أَتَاكُمْ في برابرة وصَقَالِبَة وجرامقةٍ ، أقباطٍ أنباطٍ وأخلاطٍ . أَقْبَلَ إليكُم الفلّاحُونَ[4]والأَوْبَاشُ . واللهِ ما لَقُوا قَطُّ كحدِّكُمْ وحديدِكُم وعَدِيدِكُم . أَعِيرُونِي سَوَاعِدَكُمْ ساعةً ، تَصْفِقُونَ بها خَرَاطِيمَهُمْ ! فإنَّما هي غَدْوَةٌ أو رَوْحَةٌ ، حتّى يَحْكُمَ اللهُ بَيْنَنَا ؛ وهو خيرُ الحاكِمِينَ .[5]

وقد كان ذِكْرُ اليسيرِ مِنْ هٰذِهِ الأسجاعِ يُجْزِئُ في ذِكْرِ معرفةِ بلاغةِ أهلِها وكونِ سائرِهم أمثل فيها من مُسَيْلِمَةَ وأَضْرَابِهِ ، وإنّما بَسَطْنَا ذٰلكَ ، لِئَلَّا يُظَنَّ أَنَّ القادِرَ على هٰذا الضربِ مِنَ البلاغةِ في السَّجْعِ قليلٌ ، وأَنَّ ما أَوْرَدَهُ مسيلمةُ نادِرٌ عجيبٌ

---

١ يعني رَعَاع الناس ، أي سِفْلَتهم وسُقّاطهم .

٢ هو مسلمة بن عبد الملك . عنه المعارف ٣٥٩ [هناك «أمّا مسلمة ، فكان يُكنَى أبا سعيد ويُلَقَّبُ الجَرادةَ الصفراءَ لصفرةٍ ، كانت تَعْلُوهُ . وكان شجاعًا . وافتتح فتوحًا كثيرة بالروم ، منها طُوانة . وولي العراق أشهرًا . وله عقب كثير»] .

٣ هو العبّاس بن الوليد بن عبد الملك . عنه المعارف ٣٥٩ [هناك «العبّاس بن الوليد ، فارس بني مروان . وكانت أمُّهُ نصرانيّةً»] .

٤ الفلّاحون : الملاحون ، الأصل .

٥ البيان والتبيين ١/٢٩٢-٢٩٣ .

ومُسَيْطِرٌ وغريبٌ ، وليُعْلَمَ أنَّه ليس مِنَ البلاغةِ في شيءٍ [٢١١أ] ولَا مِن مُسْتَحْسَنِ الأَسْجَاعِ ولا فصول كلامِهِ من فَوَاصِلِ الكلامِ التي تكونُ بلاغةً ومستحسنةً شريفةً ، بل هي بِضِدِّ ذٰلكَ ونقيضه ؛ فهٰذا هو العُذْرُ في الإكثارِ مِن ذِكْرِ ذٰلكَ .

ومَن تَأَمَّلَ ، رَحِمَكُم اللهُ ، ما آنْطَوَى عليه القرآنُ مِن ضروبِ البلاغاتِ بالألفاظِ الشريفةِ والمعاني المُسْتَحْسَنَةِ الصحيحةِ ، عَرَفَ عِندَ سَمَاعِهِ قَبْلَ تَأَمُّلِهِ فضيلةَ القرآنِ وشَرَفَ ألفاظِهِ ومعانِيهِ ؛ فمِن ذٰلكَ قولُهُ ، تعالى : ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ﴾ [١١ هود ٤٤] وقولُهُ : ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَٰكُمْ فِى ٱلْجَارِيَةِ﴾ [٦٩ الحاقّة ١١] ؛ فأَيْنَ هٰذا[١] مِن كلامِ مسيلمةَ ؟ وأينَ كلامُهُ مِن قولِهِ ، تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [٥ المائدة ١] ؟

وقد رُوِيَ أنَّ الوليدَ بنَ المُغيرَةِ ، لَمَّا سَمِعَ ذٰلكَ ، حَرَّكَ رَأْسَهُ تَعَجُّبًا وقال : بيتٌ واحِدٌ ، جَمَعَ فيه الأمرَ والنَّهْيَ والخبرَ والاستخبارَ والحَظْرَ والإباحَةَ والترغيبَ والترهيبَ والنداءَ والجوابَ ! أَشْهَدُ أنَّ هٰذا ما خَرَجَ مِن فَلْكِ بَشَرٍ . ثُمَّ آسْتَرْجَعَ ، ﴿فَقَالَ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ۝ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ [٧٤ المدّثّر ٢٤-٢٥] .[٢]

وهٰذا الاستعظامُ مِنهُ ومِنْ أمثالِهِ مِن فُصَحَائِهِم الذينَ قدَّمْنَا ذِكْرَهُمْ عظيمٌ ؛ وهُمُ الأئِمَّةُ القدوةُ في [٢١١ب] هٰذا البابِ دُونَ مسيلمةَ والمختارِ بنِ أبي عُبَيْدٍ ومَن جَرَى مَجْرَاهُمَا .

---

١ فأين هذا : إضافة في الهامش ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

٢ يُقابَل السيرة النبويّة (لابن هشام) ١/١/٢١٦-٢١٧ ، تفسير الطبريّ ١٢/٣٠٨-٣١٠ .

وأينَ الكلامُ مِنْ هٰذِهِ الطبقةِ مِن قولهِ ، تعالى : ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَمِّ وَلَا تَخَافِى وَلَا تَحْزَنِىٓ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [٢٨ القصص ٧] ؟ فَجَمَعَ هٰذا القدرُ مِنَ الكلامِ أمرًا وخبرًا بالوَحْيِ إليها وخبرًا عن إرسالِهِ وحثًّ لها على إلقائِهِ ونَفْيِ الخوفِ عنها في ذٰلكَ ووَعْدٍ لها بِرَدِّهِ إليها .

وأينَ كلامُهم مِن قولِهِ ، تعالى : ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ خَلَصُوا۟ نَجِيًّا﴾ [١٢ يوسف ٨٠] وما تَحتَ هٰذا القولِ مِنَ المعاني الكثيرةِ في شَرَفِ اللَّفْظِ وقولِهِ ، عزَّ وجلَّ : ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [٧ الأعراف ١٩٩] وما جمع في هٰذا الكلامِ مِنَ الأمرِ والنَّهْيِ والأدبِ ؟

ومِن أينَ يُتَوَهَّمُ قدرةُ العربِ على مثلِ قولِهِ : ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُوا۟ عَن رَّسُولِ ٱللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا۟ بِأَنفُسِهِمْ عَن نَّفْسِهِۦ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَطَـُٔونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ ٱلْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِۦ عَمَلٌ صَٰلِحٌ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝ وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [٩ التوبة ١٢٠-١٢١] ؟ والمُتَأَمِّلُ لِشَرَفِ هٰذِهِ الألفاظِ والمعاني يَعْلَمُ أنَّه ليس مِن نَمَطِ بلاغتِهم في شيءٍ .

وكذٰلكَ حالُ قولِهِ : ﴿وَأَصْحَٰبُ [٢١٢أ] ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ ۝ فِى سِدْرٍ مَّخْضُودٍ ۝ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ۝ وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ ۝ وَمَآءٍ مَّسْكُوبٍ ۝ وَفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ ۝ لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾ [٥٦ الواقعة ٢٧-٣٣] ؛ فخبَّرَ عن دوامِهَا وزوالِ الموانِعِ منها بالمرضِ والهلاكِ لها أو غير ذٰلكَ مِن الفَنَاءِ ومَا يَجْري مَجْرَى المَنْعِ .

وكذلكَ وَصْفُهُ للخَمْرِ التي وَعَدَ[1] بها في قولِهِ : ﴿لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ﴾ [٥٦ الواقعة ١٩] ، وأنَّها وإنْ جَمَعَتْ تِلْكَ اللذّاتِ ، فإنَّها لا تُسْكِرُ ولا تَضُرُّ ولا تُزِيلُ العقلَ .

وكلُّ القرآنِ ، إذا تَأَمَّلَ[2]، يُوجَدُ على هٰذِهِ القصَّةِ مِن جزالَةِ اللفظِ وشرفِهِ وحُسْنِ التأليفِ وبديعِهِ مَعَ الِاشْتِمَالِ على صحيحِ المعاني المُسْتَحْسَنَةِ ؛ فالمُنْصِفُ لنفسِهِ يَعْلَمُ فضيلةَ القرآنِ بِقَدْرِ بلاغتِهِ وعجيبِ نَظْمِهِ وطَلَاوَةِ القَصَصِ الذي فيه في الكهفِ والقَصَصِ ويوسفَ وهودٍ وأمثالِ هٰذِهِ السُّوَرِ التي قد ذُكِرَ فيها قَصَصُ الرُّسَلِ وسِيَرُ قومِهِم وغيرِ ذٰلكَ بالألفاظِ المختلفةِ ؛ فأمَّا مَن يستعملُ البُهْتَ والتجاهُلَ في دعواهُ مساواةَ بلاغةِ القرآنِ ونظمِهِ لسائرِ الكلامِ ، فلا يُنْتَفَعُ بكلامِهِ ، وهو كَمَنِ ٱدَّعى تساوِيَ جميعِ المتكلِّمِينَ بالألفاظِ العربيَّةِ في رُتْبَةِ البلاغةِ وتساوِيَ النَّظْمِ . وهٰذا حَدٌّ مِنَ الجهلِ عظيمٌ ، لا وَجْهَ لمُكَالَمَةِ راكبِهِ . وباللهِ نَسْتَعِينُ .

---

١ وعد : إضافة من الهامش ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

٢ إذا تأمّل : ادا تامل ، كذا في الأصل . هذا على تقدير : إذا تأمّل المتأمّلُ في القرآن .

[٢١٢ب] باب الكلام في الدلالة على مفارقة نظم القرآن لنظم الشعر وسائر النظوم المعتادة والأوزان

قد قلنا في بيانِ بلاغةِ كلماتِ القرآنِ وتَجاوُزِه لسائرِ البلاغاتِ قولًا بيّنًا .

فإنْ قالَ قائلٌ مِن مخالِفِي المِلَّةِ : ما أنكرتُم أن يكونَ القرآنُ شِعْرًا وبوزنِ الشِّعْرِ ، وأنَ تكونَ آياتُهُ بمثابَةِ أبْيَاتِ القصيدةِ الطِّوَالِ مِنَ الأبياتِ والقِصَارِ ، وأَنْ تكونَ سُوَرُهُ بمنزلَةِ القصائدِ مِن الشعرِ ، طِوَالها وقِصَارها ، وأنَ تكونَ الشبهةُ إنَّما دَخَلَتْ على مَن لَمْ يتأمَّلْ ذٰلكَ ، لِمَا وَجَدُوهُ عليهِ مِن شريفِ النَّظْمِ والألفاظِ ، فيتوهَّمُوا لذٰلكَ أنَّه شيءٌ يُخالِفُ الشعرَ وسائِرَ النُّظُومِ ، وأنْ يكونَ أحدُ الأدِلَّةِ القويَّةِ على ذٰلكَ وجودَنا في القرآنِ ما هو شِعْرٌ مُتَّزِنٌ مِن حيثُ لا يُمْكِنُ دفعُ ذٰلكَ ، وإنّما خُولِفَ بَينَ أسماءِ أبياتِهِ وقصائدِهِ ، فسُمِيَ البيتُ منهُ آيةً والقصيدةُ سورةً .

وقد تُتُبّعَ ، فَوُجِدَ كَثِيرٌ مِنهُ بوزنِ الشعرِ ؛ فمِن ذٰلكَ - زَعَمُوا - قولُهُ ، سبحانَهُ : ﴿وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَـٰتٍ﴾ [٣٤ سبأ ١٣] .

قالوا : وهو بوزنِ قولِ الشاعرِ[١]:

[٢١٣أ] رَهِينٌ ○○ مُولَعٌ بِٱلْفَتَيَاتِ

وبمثابةِ قولِ الآخرِ :

سَاكِنُ ٱلرِّيحِ نَطُوفُ ٱلْـ ○○ ـمُزْنِ مُنْحَلُّ ٱلْعَزَالِي[٢]

---

١ من قول أمرئ القيس . تمام صدره : أمْرُؤُ القَيْسِ رَهِينٌ . يُنظَر الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان (لابن قيّم الجَوْزيّة) ٢١٩ .

٢ العزالي : العزال ، الأصل ؛ وهو جمعُ عَزْلاء ، مصبّ الماء من الراوية والقربة . يقال للسحابة ، إذا أنهمر المطر منها : حلّت عزاليها . هذا البيت وارد في إعجاز القرآن (للباقلّانيّ) ٥١-٥٢ .

قالوا : ومنهُ أيضًا قولُهُ ، تعالى : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓاْ﴾ [٢ البقرة ١١] ، وهو على وزنِ قولِ الشاعرِ[١]:

مُقْفِرَاتٌ دَارِسَاتٌ ○○ مِثْلُ آيَاتِ ٱلزَّبُورِ

قالوا : ومِن هٰذا قولُهُ ، تعالى : ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَـٰلُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا﴾ [٧٦ الإنسان ١٤] ؛ وهو بوزنِ قولِ الشاعرِ[٢]:

ٱلْقَلْبُ مِنْهَا مُسْتَرِيحٌ سَالِمٌ ○○ وَٱلْقَلْبُ مِنِّي جَاهِدٌ مَجْهُودُ

قالوا : وقد ضَمَّنَهُ أبو نُوَاس ، فقالَ[٣]:

وَفِتْيَةٍ فِي مَجْلِسٍ وُجُوهُهُمْ ○○ رَيْحَانُهُمْ قَدْ عَدِمُوا ٱلتَّثْقِيلَا
دَانِيَةٌ عَلَيْهِم ظِلَالُهَا ○○ وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلَا

قالوا : ومن ذٰلك أيضًا قولُهُ ، تعالى : ﴿وَمَن تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِۦ﴾ [٣٥ فاطر ١٨] .

قالوا : وهو مُقَفًّى ، مُتَّزِنٌ على وزنِ قولِ الشاعرِ[٤]:

اسْلَمِي أُمَّ خَالِدِ ○○ رُبَّ سَاعٍ لِقَاعِدِ

---

١ من بحر الرَّمَل . هو وارد في العقد الفريد ٢٧٣/٦ .

٢ من بحر الرجز . هو وارد في العقد الفريد ٢٧٠/٦ .

٣ من بحر الرجز . كلاهما وارد في إعجاز القرآن (للباقلّانيّ) ٥٢ .

٤ مجزوء الخفيف . هو قول يزيد بن معاوية لزوجته من أبياتٍ ، كما في تمثال الأمثال (للشيبيّ) ٤٤٠/٢ . كذلك المستقصى في أمثال العرب (للزمخشريّ) ٩٥/٢ . عجزه مضربٌ للمَثَل ، كما في المستقصى ٩٥/٢ (٣٣٤) ، تمثال الأمثال ٤٣٩/٢-٤٤٠ (٢٥٧) .

وقد ضَمَّنَهُ أيضًا بعضُ الشعراءِ شِعْرًا ، فقالَ[١]:

كُلّ يَوْمٍ بِشَمْسِهِ ○○ وَغَدٌ مِثْلُ أَمْسِهِ

مَن تَزَكَّى فَإِنَّمَا يَتَزَكَّى لِنَفْسِهِ

قالوا : ومِن ذٰلكَ قولُهُ ، تعالى : ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ﴾ [٤٣ الزخرف ١٣] ؛ وهو على وزنِ قولِ الشاعرِ :

قَـدْ قُلْـتُ إِذْ صِـرْتُ عَلَـى ظَهْـرِهِ ○○ كَقَـوْلِ قَـوْمٍ رَحَلُـوا ظَـاعِنِين

وَتَضَمَّنَهُ هٰذا الشاعرُ مُتَمَثِّلًا بالبيتِ الأَوَّلِ ، فقالَ[٢]:

سُـبْحَانَ ٱلَّـذِي سَخَّـرَ هَـٰذَا لَـنَا ○○ حَقًّـا وَمَـا كُنَّـا لَـهُ مُقْرِنِينَـا

قالوا : ومِن هٰذا أيضًا قولُهُ : ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ○ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [٦٥ الطلاق ٢-٣] ؛ وهو مُتَّزِنٌ ، غيرُ مُشْكِلٍ .

قالوا : ومنهُ قولُهُ ، تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَنذَرَهُم بَطْشَتَنَا فَتَمَارَوْاْ بِٱلنُّذُرِ﴾ [٥٤ القمر ٣٦] ؛ وهو مُتَّزِنٌ باتِّفاقٍ .

ومنه قولُهُ أيضًا ، عَزَّ وجَلَّ : **[٢١٣ب]** ﴿وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾ [٩ التوبة ١٤] .

قالوا : وهو مَوْزُونٌ حسبَ تَسْمِيَةِ أَهْلِ العَرُوضِ الوافر ، نحو قولِ الشاعرِ[٣]:

---

١ من بحر الخفيف . هو وارد دون المقطع الأخير في إعجاز القرآن (للباقلّانيّ) ٥٢ .

٢ قوله وارد في إعجاز القرآن (للباقلّانيّ) ٥٣ [هناك «مَن» بدل «الذي» ، «مُقْرِنِينْ» مكان «مقرنينا»] .

٣ من قول آمرئ القيس . البيت وارد في العقد الفريد ٢٩٠/٦ ، إعجاز القرآن (للباقلّانيّ) ٥٢ [هناك «عِصِيّ» غير معرَّفٍ] ، لسان العرب ١٦٦/١٠ [سوق] . أمّا في ديوان آمرئ القيس ١٣٦ (٢٢) ، فالعجز واحد ، كما هو أعلاه في المتن ، بينما صدرُه مغايرٌ تمامًا ، كالتالي : أَلَا إن لا تَكُنْ إِبِلٌ فَمِعْزَى .

لَـــنَا غَـــنَمٌ نُسَـــوِّقُهَا غِـــزَارٌ ... كَـــأَنَّ قُـــرُونَ جِلَّتِهَـــا ٱلْعِصِـــيُّ

قالوا : ومن ذٰلكَ قولُهُ ، تعالى : ﴿وَٱلذَّٰرِيَاتِ ذَرْوًا ○ فَٱلْحَٰمِلَٰتِ وِقْرًا ○ فَٱلْجَٰرِيَٰتِ يُسْرًا﴾ [٥١ الذاريات ١-٣] .

ومِثْلُهُ - زَعَمُوا - قولُهُ ، تعالى : ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا ○ وَٱلنَّٰشِطَٰتِ نَشْطًا ○ وَٱلسَّٰبِحَٰتِ سَبْحًا ○ فَٱلسَّٰبِقَٰتِ سَبْقًا ○ فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا﴾ [٧٩ النازعات ١-٥] .

قالوا : وكذٰلكَ قولُهُ : ﴿أَرَأَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ○ فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ﴾ [١٠٧ الماعون ١-٢] .

قالوا : وهو في قَدْرِ بيتٍ ، يُسَمِّيهِ أصحابُ العَرُوضِ الخفيفَ ، مثل قولِ الشاعرِ[١] :

وَفُـــؤَادِي كَعَهْـــدِهِ بِسُـــلَيْمَى ... بِـــهَوًى لَـــمْ يَـــحُلْ وَلَـــمْ يَتَغَـــيَّرْ

قالوا : وقد ضَمَّنَهُ أبو نُوَاس ، فقالَ :

وَقَـــرًا مُعْلِنًـــا لِـــيَصْدَعَ قَلْبِـــي ... وَٱلْـــهَوَى يَصْـــدَعُ ٱلْفُـــؤَادَ ٱلسَّـــقِيمَا

أَرَأَيْـــتَ ٱلَّـــذِي يُكَـــذِّبُ بِٱلـــدِّي ... نِ فَـــذَاكَ ٱلَّـــذِي يَـــدُعُّ ٱلْيَـــتِيمَا[٢]

قالوا : ولو تُتُبِّعَ ذٰلك في كتابِ اللهِ ، لَطَالَ وَكَثُرَ . ولو لم يُوجَدْ فيهِ إلّا ما هو بوزنِ بيتٍ واحِدٍ ، لبطلَ قولُهُ ، عليه السلامُ : إنَّه ليس بشعرٍ وما تَلَاهُ مِن قولِهِ : ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنبَغِى لَهُۥٓ﴾ [٣٦ يس ٦٩] .

---

١ هو في إعجاز القرآن (للباقلّانيّ) ٥٣ . كذلك هو وارد في العقد الفريد ٦/٣٠٠ ومفتاح العلوم (للسكّاكيّ) ٥٥٦ [فيهما «لم يزل» مكان «لم يحل»] . كلاهما من بحر الخفيف .

٢ ذكرهما دون نسبةٍ في كتاب تمهيد الأوائل (للباقلّانيّ) ١٨٢ ومع نسبتهما إليه في إعجاز القرآن له ٥٢ .

قالوا : إنَّه قَدِ ٱشْتُهِرَ قولُه ، عليه السلامُ : (مَا أَنتِ إِلَّا إِصْبَعٌ دَمِيتِ ، وَفِي سَبِيلِ ٱللهِ مَا لَقِيتِ)[١]. وهٰذا شعرٌ مُتَّزِنٌ .

وكذٰلك قولُهُ : (أَنَا ٱلنَّبِيُّ لَا كَذِب ، أَنَا ٱبْنُ عَبْدِ ٱلْمُطَّلِب)[٢].

وقد قالوا لهُ ، لَمَّا سَمِعُوا هٰذا ونَحْوَهُ ، ومَا ذكرَ بِهِ جُنْدَب ، ضارِب الساحِرِ : يا رسولَ اللهِ ! ما سَمِعْنَا مُرْتَجِزًا أَحْسَنَ مِنكَ الليلةَ ؛ [٢١٤أ] فمَن جُنْدَب والخير الخير .[٣]

وقد رُوِيَ عَنهُ أنَّه قال مُتَمَثِّلًا[٤]:

سَتُبْدِي لَكَ ٱلْأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا ... وَيَأْتِيكَ بِٱلْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ

وهٰذا نقيضُ قولِهِ : ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ﴾ [٣٦ يس ٦٩] .

فيُقَالُ لهم : إنَّ جميعَ ما قلتُمُوهُ باطِلٌ ، غيرُ لازِمٍ مِن وجوهٍ . وأوَّلُ ما يَجِبُ أَنْ يُقَالَ في ذٰلكَ : إنَّه قد عُلِمَ أنَّه ، صلَّى اللهُ عليه ، أَطَالَ تحدِّيَ العربِ مُجْتَمِعِينَ

---

١ أخرجه الإمام البخاريّ (ت٢٥٦هـ) في صحيحه ٢٦٩/٣/٢ (٢٨٠٢) [٥٦–كتاب الجهاد والسير ، ٩–باب مَن يُنكبُ أو يُطعنُ في سبيلِ الله] . كذلك يُنظَر البيان والتبيين ٢٨٨/١ ، لسان العرب ٣٥١/٥ [رجز] «المشطورُ كقولهِ في روايةِ جُندب : إنّه ، ﷺ ، دَمِيَتْ إصبَعُهُ ، فقال : (هل أنتِ إلّا إصْبَعٌ دَمِيتِ ؟ وَفِي سَبِيلِ ٱللهِ مَا لَقِيتِ)» .

٢ أخرجه الإمام البخاريّ (ت٢٥٦هـ) في صحيحه ٣٠٧/٣/٢ (٢٩٣٠) [٥٦–كتاب الجهاد والسير ، ٩٧–باب من صفّ أصحابَه عند الهزيمة ونَزَلَ عن دابَّتِهِ وٱستنصرَ] . يُنظَر الطبقات الكبرى ١٥١/٢ [غزوة حنين] ، لسان العرب ٣٥٠/٥ و ٣٥١ [رجز] .

٣ هو جُندَب الخير بن عبد الله الأزديّ ؛ وهو قاتلُ الساحرِ عند الأكثر . والحديث الذي رواه (حَدُّ السَّاحِرِ ضَرْبَةٌ بالسَّيْفِ) مختلفٌ فيه ؛ فمنهم من رفعه ومنهم من وقفه عليه . يُنظَر الجامع الصحيح (للترمذيّ) ٤٩/٤–٥٠ (١٤٦٠) [١٥–كتاب الحدود ، ٢٧–باب ما جاء في حدِّ الساحرِ] ، أسد الغابة ٥٦٨/١–٥٦٩ (٨٠٦) .

٤ البيت لطَرَفَة بن العَبْدِ البكريّ من أصحاب المعلّقات ، وارد في شرح القصائد المشهورات (للنحّاس) ٩٤/١/١ (١٠١) .

ومُفْتَرِقِينَ وفيهم الشعراءُ والبُلَغَاءُ وأهلُ اللُّسَنِ والفصاحةِ وقرعهُم بالعجزِ عنه وقال لهم في نَفْسِ القرآنِ : إنَّهُ ليس بشعرٍ ، ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنبَغِى لَهُۥٓ﴾ [٣٦ يس ٦٩] ؛ فلو كان القرآنُ كلُّهُ شعرًا ومِنهُ ما هو شِعْرٌ ، لقالوا له : إنَّه شِعْرٌ ، وفيه ما هو شِعْرٌ ، وإنَّه مِن بحرِ كذا أو وزنِ كذا ، ومثل قولِ فلانٍ ، ومِن نِجَارِ قولِ فلانٍ على الرَّوِيِّ الفُلَانِيِّ ، ولكانوا أَسْرَعَ الناسِ إلى ذٰلكَ وأَعْلَمَ بهٰذا الذي قالُوهُ مِن مُورِدِهِ والمتعلّقِ بهِ ولَتَنَبَّهَ بذٰلكَ العاقلُ وعرفَ الجاهِلُ وزالَتِ الشبهةُ وحَصَلَ التكذيبُ والمعارضةُ . وكانَتْ هٰذِهِ المدافعةُ له بهٰذا الذي ذكرتُم أسهلَ عليهم وأيسرَ مِمَّا خَرَجُوا إليه من المُهَاجَاةِ والمسابَّةِ ونصبِ الحربِ وما ذكرناهُ مِنَ الأخطارِ التي رَكِبُوهَا . وفي إعراضِ أربابِ اللُّسُنِ والبلاغةِ عن تَتَبُّعِهِ ومدافعتِهِ بما قُلتُم أَوْضَحُ دليلٍ على سُقُوطِ ما تَوَهَّمْتُمْ .

وهٰذا الذي وصفناهُ مِن أحوالِهم يَدُلُّ على أنَّ أهلَ اللغةِ لَا يَعْتَقِدُونَ أنَّ ما هو بوزنِ بيتٍ واحدٍ مِن الكلامِ ، لا ثانِيَ له ، ليس بشِعْرٍ ولَا مِن الشعرِ في شيءٍ ، وسيَّما إذا وَقَعَ في [٢١٤ب] كلامِ مَن لا[1] يَقْصِدُ به قولَ الشعرِ وطلبَ القافيةِ والوزنِ على أيِّ وزنٍ قدرَ ومِنْ أيِّ بحرٍ كان . وفيهم مَن يقولُ : إنَّ الرَّجَزَ ليس بشِعْرٍ جُمْلَةً .[2] ولولا أنَّ قريشًا وجوارَها وفصحاءَ العربِ قد ٱعتقدتْ ذٰلكَ ، لَمَا أَغْفَلَتِ التعلُّقَ بما قالُوهُ .

وليس يجوزُ لعاقِلٍ أن يقولَ : إنَّ مَن بَعدَهم ٱستدرَكَ عِلْمَ ما أوردُوهُ وذَهَبَ عليهم علمُهُ وهم أربابُ اللِّسَانِ وكلُّ مَن بَعدَهم عيالٌ عليهم فيه وأَخَذَ عنهم ، ولا أن يُقَالَ : إنَّها عَرَفَتْ ذٰلك وأَضْرَبَتْ عن الاحْتِجَاجِ به ، وحالُها مَعَهُ ، عليه السلامُ ، الحالُ

---

١ لا : + قصد ، مشطوب في الأصل .

٢ يُقابَل إعجاز القرآن (للباقلّانيّ) ٥٤ «منهم من قال : إنّ الرجز ليس بشعرٍ أصلًا ، لا سيّما غذا كان مشطورًا أو منهوكًا . وكذلك ما يقاربه في قلّة الأجزاء» .

التي وَصَفْنَاهَا .

ولا يجوزُ أيضًا أَن يَدَّعِيَ مُدَّعٍ أنَّ قريشًا قد قالوا له[١] ذلك ونكتوهُ وأَعْلَمُوهُ أنَّ ما أَتَى به شِعْرٌ ، غَيْرَ أنَّ ذٰلكَ لم يُنْقَلْ ويَظْهَرْ ظُهُورَ مِثْلِهِ لِمَا قدَّمناهُ في إبطالِ قَوْلِ مَن زَعَمَ أنَّهم قد عارضُوهُ ، غَيْرَ أنَّه وَهَى الخبرُ عَنهُ ودَثَرَ ودَرَسَ ، حتّى صارَ لا يُعْلَمُ . كُلُّ هٰذا باطِلٌ بِمَا أَوْضَحْنَاهُ مِن قَبْلُ .

فإن قالوا : أفليسَ قد رويتُم مِن قَبْلُ أنَّ الوليدَ بنَ المُغِيرةَ قال عِندَ سَمَاعِ قولهِ : ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوٓاْ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ﴾ [٥ المائدة ١] وحَرَّكَ رَأْسَهُ تَعَجُّبًا : بيتٌ واحِدٌ ، فيه الأمرُ والنَّهْيُ والخبرُ والاستخبارُ والحَظْرُ والإِبَاحَةُ والترغيبُ والترهيبُ والنداءُ . أَشْهَدُ أنَّ هٰذا ما خَرَجَ مِن فَلْكِ بَشَرٍ ؛ فهٰذا تصريحٌ منه بأنَّ هٰذِهِ الآيةَ بَيْتُ شِعْرٍ .

يُقَالُ لهم : لو عُلِمَ ضرورةً أو بدليلٍ أنَّ هٰذِهِ اللفظةَ في الخبرِ ، وهي قولُهُ : بَيْتٌ واحدٌ ، جَمَعَ فيه كذا وكذا ، لَوَجَبَ تَأَوُّلُهُ على ما يَصِحُّ .

---

١ له : إضافة فوق السطر ، الأصل .

وفي الجملةِ ، فإنَّ أحَدًا لَمْ يَقُلْ : إنَّ هٰذِهِ الآيةَ مُتَّزِنَةٌ وَزْنَ شيءٍ مِنَ الشعرِ ؛ فإنْ صَحَّتْ هٰذِهِ اللفظةُ ، فلا يَبْعُدُ أن يكونَ قال ذٰلكَ [٢١٥أ] قَبْلَ تأمُّلِ الكلامِ ، ثُمَّ عَلِمَتْ قريشٌ جميعًا أنَّه ليس بشِعْرٍ . وقد يُقَدِّرُ الإنسانُ على البديهةِ وفي أوَّلِ وَهْلَةٍ أنَّ ما سَمِعَهُ شِعْرٌ مُتَّزِنٌ ، ثُمَّ يَعْلَمُ أنَّه ليسَ كذٰلكَ . ولهٰذا لم يُقِرَّ الوليدُ بنُ المغيرةِ ويُصَمِّمَ على أنَّ هٰذِهِ الآيةَ شِعْرٌ ، وَلَا قالَهُ مَعَهُ أحدٌ مِنَ العربِ في عصرِهِ ولا بعده .

ومُمْكِنٌ أنْ يكونَ قالَ : بيتٌ واحدٌ ، جَمَعَ فيه كذا وكذا ، قصدًا للتَّمْويهِ على الضعفاءِ وتوهيمِهم أنَّه شِعْرٌ . وهٰذا قَصْدُهُ[1] ، إن صَحَّتِ اللَّفْظَةُ . يَدُلُّ على ذٰلكَ قولُه : «ما خَرَجَ مِن فَلْكِ بشرٍ» . والشعرُ خارجٌ وأمثالُهُ مِن فَلْكِ بَشَرٍ ؛ فإن ثَبَتَتِ اللفظةُ[2] ، فإنَّما نَسَبَ الآيةَ إلى أنَّها بَيْتٌ عِنادًا وتمويهًا وتَحامُلًا على الرسولِ ، السلامُ ؛ فبَطَلَ ما قالُوهُ .

وإن هم قالوا : فقد حَكَى اللهُ ، سبحانَهُ[3] ، عنهم أنَّهم قالوا : شاعِرٌ مجنونٌ .

قيل : هٰذا إنَّما هو حكايةٌ عن الوليدِ وواحدٍ وآثنَيْنِ ، قصدوا التمويهَ بقولِهِمْ للناسِ : إنَّه شِعْرٌ ، وإن لم يَحْكِ اللهُ ، تعالى ، ذٰلكَ عن الدهماءِ والسوادِ الأعظمِ ومَن لا يجوزُ عليه الكَذِبُ ولا الجهلُ وما بين الشعر وما ليس مِنهُ في شيءٍ مِنَ القرآنِ ؛ فزالَ التعلُّقُ بالآيةِ .

وقوله ، تعالى : ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ﴾ [٣٦ يس ٦٩] إنَّما أرادَ أنَّه لم يُعَلِّمْهُ ٱبتداءَ قولَ الشعرِ ، ولم يَنْفِ عَنهُ حِفْظَ المَقُولِ مِنهُ على جهةِ الحكايةِ ، إن ثَبَتَ عنه

---

١ قصده : قصد ، الأصل .

٢ اللفظة : إضافة في الهامش ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

٣ الله سبحانه : إضافة في الهامش ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

بطريقٍ ، يُوجِبُ العلمَ أنّه ٱرْتَجَزَ بما رُوِيَ عَنهُ ؛ فأمَّا مَن قالَ : إنَّ الرَّجَزَ كُلَّهُ ليس بشِعْرٍ ، فَقَدْ أَسْقَطَ عن نفسِهِ الكلامَ .

وقد قيل : إنَّ الرسولَ ، عليه السلامُ ، لَمَّا تَمَثَّلَ ، قال :

سَتُبدِي لَكَ ٱلْأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا ... وَيَأْتِيكَ مَن لَمْ تُزَوِّدِ[1] بِٱلْأَخْبَارِ[2]

فرَوَاهُ الراوِي على [٢١٥ب] أصْلِ ما رُوِيَ . وكان القَصْدُ روايةَ تَمَثُّلِهِ بالبيتِ ، لا ذِكْرَ الصفةِ التي تَكَلَّمَ بها ، عليه السلامُ .

وإن قال منهم قائِلٌ : فقد رُوِيَ أنَّ زوجةَ عبدِ اللهِ بنِ رَوَاحَةَ[3]، لَمَّا ٱتَّهَمَتْهُ بالجنابةِ ، ٱسْتَقْرَأَتْهُ لاعتقادِها تحريمَ القراءةِ على الجُنُبِ ، وأنَّه لذٰلكَ لم يَمْتَنِعْ مِنَ القراءةِ ، فقال :

شَهِدتُ بِأَنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ ... وَأَنَّ النَّارَ مَثْوَى الْكَافِرِينَا

وَأَنَّ الْعَرْشَ فَوْقَ الْمَاءِ طَافٍ ... وَفَوْقَ الْعَرْشِ رَبُّ الْعَالَمِينَا

وَتَحْمِلُهُ ثَمَانِيَةٌ شِدَادٌ ... مَلَائِكَةُ الْإِلَٰهِ مُسَوَّمِينَا

فصَدَّقَتْهُ في أنَّه ليس بِجُنُبٍ وَٱعْتَقَدَتْ أنَّ ذٰلكَ قُرْآنٌ مُنزلٌ .[4]

وهٰذا يَدُلُّ على ٱختلاطِ القرآنِ بوَزْنِ الشعرِ وَٱلْتِبَاسِهِ به ، لأنَّ زَوْجَةَ عبدِ اللهِ ٱمرأةٌ عربيّةٌ مطبوعةٌ ، ولَعَلَّها كانَتْ شاعِرَةً ؛ وهي زوجةُ شاعرٍ مُفَلَّقٍ ، لأنَّ عبدَ اللهِ أحدُ

١ من لم تزود : إضافة في الهامش .

٢ لسان العرب ٣٥٠/٥ [رجز] .

٣ الأنصاريّ الخزرجيّ ، أحد النقباء والشعراء . عنه الاستيعاب ٨٩٨/٣-٩٠١ (١٥٣٠) ، سير أعلام النبلاء ٢٣٠/١-٢٤٠ (٣٧) .

٤ يُنظر كتاب العيال (لابن أبي الدنيا) ٣٢٧ (٥٧٢) ، الاستيعاب ٩٠٠/٣-٩٠١ [هناك (غِلَاظ) مكان (شداد)] ، سير أعلام النبلاء ٢٣٨/١ .

الشعراءِ . وقد دَرَجَتْ ونَشَأَتْ[1] في بيتِ أدبٍ وبراعَةٍ . وفي نساءِ العربِ مَنْ هي أشعرُ وأَنْفَذُ للشعرِ مِن كثيرٍ مِن بُلَغَاءِ الرجالِ ، كالخنساءِ بنتِ عمرٍو وعاتكةَ بنتِ زيدِ بنِ عمرِو بن نُفَيْلٍ وغيرِهما مِن شعراءِ النساءِ المذكوراتِ ؛ فإذا جاز ٱلتباسُ الشعرِ بالقرآنِ على مِثْلِها ، جازَ على الرجالِ ، وثَبَتَ ٱختلاطُ القرآنِ بوَزْنِ الشعرِ .

فيُقَالُ لهم : عن هٰذا أجوبةٌ عِدَّةٌ ؛ فمنها أنَّه لا يجوزُ الاعتراضُ على القرآنِ بمثلِ هٰذا ؛ وهو مِن أخبارِ الآحادِ . ومَا يُذْكَرُ ويُؤْثَرُ في السِّيَرِ وُرُودُ ما لا يُقْطَعُ عليهِ مِن الأخبارِ ، وإنّما يَجِبُ أَنْ يُعْتَرَضَ على القرآنِ بشيءٍ ، قد حَلَّ العلمُ بهِ والاعْتِرَاضُ بوزنِهِ مَحَلَّ العلمِ [٢١٦أ] بظهورِ القرآنِ . وهٰذا خبرٌ ، لا يُعْلَمُ صِحَّتُهُ بضرورةٍ ولا دليلٍ ؛ فسقطَ التعلُّقُ به .

والجوابُ الآخرُ أنَّ هٰذِهِ المرأةَ ، إذا كانت مِنَ الفصاحةِ ومعرفةِ الشعرِ بحيثُ ذَكَرَهُ المطالبونَ بما ذَكَرْنَاهُ لكونِها عربيَّةً مطبوعةً وناشئةً في بيتِ أدبٍ وشعرٍ ، وَجَبَ أن لا يَخْفَى عليها أنَّ ما قالَهُ عبدُ اللهِ بنُ رَوَاحَةَ شِعْرٌ مُقَفًّى مَوْزُونٌ ؛ فإذا لم تَعْلَمْهُ شعرًا ، بَانَ أنَّه ليس حالُها في معرفةِ الشعرِ مِن غيرِهِ حالَ مَنْ عَظَّمَ السائِلَ وَفَخَّمَ شَأْنَهُ . ولعلَّها كانَتْ مِنَ الحياءِ والخَفَرِ والحَصْرِ وقلَّةِ الكلامِ والانبساطِ والعلمِ بمواقِعِ الكلامِ وٱختلافِ الأوزانِ والسلامةِ في هٰذا البابِ ، بحيث لا يجوزُ أَنْ يُحْتَجَّ بٱلتباسِ الأمرِ في ذٰلكَ عليها ؛ فإن كانَتْ هٰذِهِ حالَهُ مِن الرجالِ في الحَصْرِ وقلَّةِ الكلامِ والعلمِ بمواقِعِ الخطابِ ، لم يَجُزْ أن يُحتجَّ به في مثلِ ذٰلكَ ؛ فكيفَ بالنساءِ الضِّعَافِ الآلَةِ والعقولِ ؟

وبعد ، فلعلَّها قد عَرَفَتْ أنَّ ما أَوْرَدَهُ الرجلُ شِعْرٌ ، غَيْرَ أنّها لم تُرِدْ مُنَاوَأَتَهُ وإِثَارَتَهُ ومُجَاهَرَتَهُ بالتكذيبِ لضَرْبٍ مِنَ الرأيِ والتدبيرِ ؛ فبَانَ أنَّه لا حُجَّةَ في قولِ مُلْحِدٍ ،

---

١ ونشأت : ونشت ، الأصل .

عَظَّمَ شَأْنَها ورَأَى الاحتجاجَ بإعْذَارِها لزوجِها . وكفى بالمرءِ ضعفًا ، إذا ٱحتاجَ في القَدْحِ في القرآنِ إلى مِثْلِ هٰذِهِ التُّرَّهَاتِ .

وهٰذا هو أيضًا الجوابُ عمَّا يَجْرِي مَجْرَى ذٰلكَ ممَّا يُرْوَى مِن ٱختلاطِ الشعرِ عِندَ قومٍ مِنَ الأعرابِ بالقرآنِ ؛ فإنَّه قد رُوِيَ مِن ذاكَ أشياءُ ، منها أنَّ بَدَوِيًّا صَلَّى خَلْفَ حضريٍّ ، فَقَرَأَ بالحَمْدِ و﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ [٢١٦ب] فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾ [١٠٥ الفيل ١] ؛ فلمّا رَجَعَ البدويُّ إلى مُهَيِّئِهِ[1]، أَصَفَّ الباديةَ خَلْقَهُ وتَقَدَّمَ ، فقالَ :

أَلَا مَـــن مهلـــك ٱلْفِيـــل	وَمَـــن سَـــارَ مَـــعَ ٱلْفِيـــلِ
بِطَـــــيْرٍ صَـــــبَّهُ ٱللهُ	عَلَـــيْهِم مِـــن أَبَابِيـــل
تَـــــرْمِيهِم بِـــــجَنَادِيل	تـــرى مِـــن طِـــينِ سِـــجِّيلِ
فَأَضْـحَى ٱلْقَـوْمُ فِـي ٱلْقَـاعِ	كَعَفْـــصٍ ثُـــمَّ مَـــأْكُولِ

فٱعتقدَ[2] القومُ أنَّه قرآنٌ .[3]

وهٰذِهِ باديةٌ عمياءُ وبعيدةٌ عن علمِ البلاغةِ . وكثيرٌ ما يخلطونَ بالعامَّةِ والحاضِرَةِ ، فيصيرونَ كالأنباطِ ، ويفسد كلامهم وطباعهم ، ويَخْرُجُونَ عن حَدِّ أهلِ البلاغةِ .

وفي الجملةِ فإنَّنا لا نعلمُ صِحَّةَ شيءٍ مِن هٰذِهِ النوادِرِ والأخبارِ التي تُوضَعُ للتمرينِ والنُّزْهَةِ ، وأكثرُها كَذِبٌ مَوْضُوعٌ وقولٌ مَدْخُولٌ ؛ فبَطَلَ ما قالُوهُ .

فإن قيل : فعلى كلِّ حالٍ ما الجوابُ عمَّا ذكرناهُ مِن كونِ كثيرٍ مِنْ آيِ القرآنِ موزونًا بوزنِ الشعرِ ، فيَجِبُ لذٰلكَ أن يكونَ شِعْرًا أو مِنهُ ما هو شعرٌ ؟

---

١ مهيئه : مهاه ، الأصل .

٢ فاعتقد : فاعمدوا ، الأصل .

٣ يُقابَل أعلام النبوّة (للماورديّ) ٥٦ .

قيل لهم : الجوابُ أنَّ قريشًا وجميعَ فصحاءِ العربِ وأهلَ العلمِ بهٰذا الشأنِ ما آعتقدوا قَطُّ أنَّ البيتَ الواحِدَ وما هو بوزنِهِ شِعْرٌ ، وإنْ كانَ بعضُ شِعْرٍ وفيه بعضُ حدودِ الشعرِ ، بل كانوا كُلُّهم يَعْلَمُونَ أنَّ الشعرَ الكاملَ الذي يُوصَفُ قائِلُهُ بأنَّه شاعرٌ لا يكونُ أَقَلَّ مِن بَيْتَيْنِ فصاعدًا . وهٰذا قولُ أكثرِ أهلِ عصرِنا مِنَ الإسلامِيّينَ وأهلِ العلمِ بهٰذا البابِ .

وإذا كانَ ذٰلكَ كذٰلكَ ، كانَ هٰذا هو الأمرُ المانِع لقريشٍ مِن أن تقولَ للرسولِ : هٰذا شعرٌ ، وفيما أَوْرَدْتَهُ[١] شعرٌ كثيرٌ ، لا الجهل بكونهِ شعرًا ، وأنَّه مُتَّزِنٌ وَزْنَ الشعرِ . وكثيرٌ ممَّا ذكرُوهُ ليس على وَزْنِ الشعرِ لِمَا نذكرهُ [٢١٧أ] مِن بَعْدُ .

فإنْ قيلَ : ما أَنْكَرْتُمْ أنْ يكونَ البيتُ الواحِدُ وما هو بوزنِهِ شعرًا ومَوْصُوفًا بذٰلكَ ؟

يقالُ لهم : أمَّا المُسْلِمُ ، فيجبُ أنْ يَعْلَمَ فسادَ ذٰلكَ بِقَوْلِ اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، وقَوْلِ الرسولِ ، عليه السلامُ ، وقَوْلِ الأُمَّةِ : إنَّ القرآنَ ليس بِشِعْرٍ ولا منه ما هُوَ شِعْرٌ . وأمَّا غيرُ المُسْلِمِ ، فالذي يَدُلُّ على فسادِ قولِهِ ما ذكرناهُ مِنَ أنَّ الشعرَ هو الكلامُ المَوْزُونُ على صِفَةٍ والمُقَفَّى على رَوِيٍّ وقَافِيَةٍ غيرِ مختلفةٍ والمَقْصُورِ على عَدَدٍ وقَدْرٍ لا يَقَعُ ويَتَّفِقُ مثلُه إلَّا مِن شاعرٍ قاصِدٍ إلى تأليفِهِ ونظمِهِ وتكلّفِهِ . ولا يَجُوزُ حُصُولُ مثلِهِ مِنَ الشاعرِ المُفَلَّقِ والعامّيِّ الأَلْكَنِ .

والذي يدلُّ على ذٰلكَ ويُبَيِّنُهُ آتِّفاقُ جميعِ أهلِ اللُّغَةِ قاطِبَةً على أنَّ قائلَ الشعرِ شاعرٌ ، كما أنَّ المتكلِّمَ بالخطبةِ خطيبٌ ، وإجْمَاعُهم بَعدَ ذٰلكَ على أنَّ العامَّةَ والغتمَ الطغامَ ليسوا شعراءَ ، وإنِ آتَّفَقَ كلامُهم ومُحَاوَرَاتُهم ورقاعُهم ما هو مُتَّزِنٌ وَزْنَ بيتٍ مِنَ الشعرِ ، لأنّ العامَّةَ وأهلَ العيّ واللُّكْنَة يقولونَ : «أَضْرِمِ النَّارَ وجِئْنِي بالحِسَابِ !» ، وهٰذا مُتَّزِنٌ . ويقولونَ : «آسقني في الكُوزِ ماءً ، يا غُلامُ !» ،

---

[١] أوردته : اودته ، الأصل .

وهٰذا مُتَّزِنٌ وَزْنَ الشعرِ . ويقولُ : «أَغْلِقِ البابَ وأَحْضِرِ الطَّعَامَ[1]!» في أمثالِ هٰذا مِمَّا ، لو تُتُبِّعَ ، لَكَثُرَ . وهم مُتَّفِقُونَ على أنَّ هٰذا لا يُعَدُّ عندَهم شعرًا ، ولا يُوصَفُ المتكلِّمُ بأنَّه شاعرٌ .

فهٰذا يدلُّ على أنَّ ما هو بوزنِ بيتٍ واحدٍ ليس بشعرٍ ، وما هو بوزنِ بيتينِ مِن الرَّجَزِ أيضًا فليس بشعرٍ ، لأنّ مِثْلَ ذٰلكَ يكثرُ في كلامِ جميعِ [٢١٧ب] الناسِ ؛ فلو كان ذٰلكَ شعرًا ، لكانَ الناسُ كلُّهم شعراءَ وكان قولُهم شعرًا . وهٰذا باطلٌ باتِّفاقٍ ؛ فبطلَ ما قالوهُ .

وليس في جميعِ ما ذكرُوهُ مِن قولِ اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، ما هو مُتَّزِنٌ وَزْنَ بَيْتَيْنِ ، ليسا بِرَجَزٍ ؛ فزالَ ما قالوهُ وتوهَّمُوهُ .

وممَّا يدلُّ على ذٰلكَ أيضًا وجودنا باتِّفاقِ أهلِ اللُّغَةِ ومعرفةِ الأوزانِ كثيرًا مِنَ الأنسابِ بوزنِ الشعرِ ، إذا نُطِقَ بها ، وإن لم تَكُنْ شعرًا ولم يكن المتكلِّمُ بها شاعرًا ؛ فمنها هٰذا النسبُ ، وهو عليّ بن إسحاق بن يحيى بن خالد بن موسى بن كثير بن العلاء بن صاعد ، وهو مُتَّزِنٌ كما تَرَوْنَ . ومنه أيضًا هٰذا النسبُ الآخرُ ، وهو عياذ بن عمرو بن الحليس بن جابر بن زيد بن منظور بن زيد بن وارث ؛[2] فلو نَطَقَ ناطِقٌ بهٰذِهِ الأنسابِ ، لم يكن قائلًا للشعرِ ولم يُوصَفْ بأنَّه شاعرٌ .

فإن قالوا : إنَّما لا يُوصَفُ بأنّه شعرٌ ، إذا وَقَعَ مِن غيرِ عالِمٍ بوزنِ الشعرِ ؛ فأمَّا إذا وَقَعَ من عالِمٍ به ، كان شعرًا وكان قائلُهُ شاعرًا .

---

١ وأحضر الطعام : واحصرى الطعام ، الأصل ؛ وائتنى بالطعام ، مطبوع إعجاز القرآن (للباقلّانيّ) ٥٤ .

٢ هو بيت لابن دُريد (ت٣٢١هـ) ، جمع فيه ثمانية أسماء . يُقابَل ربيع الأبرار ونصوص الأخبار (للزمخشريّ) ٤٨١/٢ (١٣٥) «عياذ بن عمرو بن الحليس بن عامر ○○ بن زيد بن مذكور بن سعد بن حارث» . كذلك يُقابَل ذيل مرآة الزمان (لليونينيّ) ٢١٢/١ «عياذ بن عمرو بن الحليس بن صالح بن ○○ زيد بن منظور بن زيد بن وارث» .

قيل : هٰذا باطِلٌ بٱتّفاقٍ ، لأنَّه قد يتكلَّمُ بهٰذِهِ الأنسابِ ويقولُ القائلُ : «ٱسْقِنِي في الكُوزِ مَاءً ، يا غُلَام !» العالِمُ بوزنِ الشعرِ ، وإن لم يكن هٰذا القولُ منه شعرًا ، كما لا يكونُ شعرًا مِمَّنْ لا يَعْلَمُ . وإذا كان ذٰلكَ كذٰلكَ ، بطلَ ما قالوهُ .

فإن قيل : فيجبُ لو أَجْرَى اللهُ ، سبحانَه ، العادةَ بٱتّفاقِ قَدْرِ بَيْتَيْنِ وثلاثةٍ ليست بِرَجَزٍ مِنَ العامَّةِ والجُهّالِ وأهلِ العَجْزِ واللُّكْنَةِ ، حتّى يَشْتَرِكَ في إيرادِ ذٰلكَ الشعراءُ البُلَغاءُ ومَن ليس بشاعرٍ ، لكان يجبُ القضاءُ على أنَّ[1] ذٰلكَ شعرٌ .

قيلَ : لا ، لأنَّهم مُتَّفِقُونَ على أنَّ الشعرَ [٢١٨أ] ما يَختَصُّ بالقدرة على نَظْمِهِ وٱبتدائِهِ الشعراءُ وأهلُ العِلْمِ بهٰذا الشأنِ .

وإنَّما قالوا : إنَّ ما زَادَ على قدرِ البيتِ شعرٌ ، للعِلْمِ بأنَّه لا يَقَعُ اليوم والعادة على ما هي عليه إلَّا مِن شاعرٍ صانِعٍ مُتَكَلِّفٍ .

فإن قيل : فيجبُ على كلِّ حالٍ أن يَجْعَلُوا قولَه : ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا ○ فَٱلۡحَٰمِلَٰتِ وِقۡرٗا ○ فَٱلۡجَٰرِيَٰتِ يُسۡرٗا﴾ [٥١ الذاريات ١-٣] وقوله : ﴿وِقۡرٗا﴾ و﴿يُسۡرٗا﴾ موزونٌ على قافيةٍ واحدةٍ ، وإن كان قولُه : ﴿يُسۡرٗا﴾ و﴿ذَرۡوٗا﴾ ليس على هٰذِهِ القافيةِ ، لأنَّ حرفَ الرَّوِيِّ في ﴿ذَرۡوٗا﴾ الواوُ ؛ فكذٰلكَ قولُه ، تعالى : ﴿وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ ضَبۡحٗا ○ فَٱلۡمُورِيَٰتِ قَدۡحٗا﴾ [١٠٠ العاديات ١-٢] يجبُ أن يكونَ شعرًا ، لأنَّه مُتَّزِنٌ على قافيةٍ واحدةٍ .

يُقالُ لهم : لا يجبُ ما قُلتُم لأجلِ ما قدَّمْنَا القولَ فيه ، لأنَّه على وَزْنِ بَيْتَيْنِ مِنَ الرَّجَزِ الذي أربعةُ أبياتٍ منه تقومُ مقامَ بَيْتَيْنِ مِنَ الشعرِ الوافِي التامّ ، فلَمْ يَكُنْ شعرًا يدلُّ على ذٰلكَ ، إذْ مثلُهُ قد يَقَعُ ويتَّفِقُ كثيرًا في كلامِ العامَّةِ والجُهّالِ ومَن ليس بشاعِرٍ ولا مقارِبٍ لِمَنْزِلَةِ أَقَلِّ الشعراءِ رُتْبَةً ، لأنَّه قد يقولُ القائلُ منهم في نَسَقٍ

---

[1] أن : إضافة في الهامش ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

واحِدٍ : «آسْقِنِي في الكُوزِ ماءً ، يا غُلَام ! وأَسْرِجِ البَغْلَ وجِئْنِي بالطَّعَامِ !» ويقولُ القائلُ منهم : «وخالقِ الأَنَامِ ، وبَيْتِهِ الحَرَامِ ، والركنِ والمَقَام ، لَأَفْعَلَنَّ كذا وكذا» .

وكذٰلكَ فلو قال قائِلٌ منهم : آنْزِلِ الأطرافَ ! وخَالِطِ الأَشْرَافَ ! وآتَّقِ الأَجْلَافَ ! لم يَكُن أحدٌ منهم بذٰلكَ شاعرًا ولا قولُهُ شِعْرًا .

وكذٰلكَ لو قال قائِلٌ : وَحَقِّ ذا الشريفِ ، ووَجْهِهِ الظَّرِيف ، وجسمِهِ النحيف ، [٢١٨ب] ودينه الخفيف أو السخيف[1] ، لم يُعَدَّ بذٰلكَ شاعرًا .

وهٰذا سبيلُ قولِهِ : ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا ۝ فَٱلۡحَٰمِلَٰتِ وِقۡرٗا﴾ [٥١ الذاريات ١-٢] وأمثاله ؛ فزالَ ما قالُوهُ .

فإن قالوا : فما أنكرتُم مِن أنْ يكونَ قولُه ، تعالى : ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرۡقٗا ۝ وَٱلنَّٰشِطَٰتِ نَشۡطٗا ۝ وَٱلسَّٰبِحَٰتِ سَبۡحٗا ۝ فَٱلسَّٰبِقَٰتِ سَبۡقٗا ۝ فَٱلۡمُدَبِّرَٰتِ أَمۡرٗا﴾ [٧٩ النازعات ١-٥] شعرًا ؟ لأنَّه مُتَّزِنٌ وزنَ الشعرِ ، وهو طويلٌ ، يزيدُ على قَدْرِ بَيْتَيْنِ وثلاثةٍ .

يقالُ لهم : لا يجبُ ما قُلتُم ، لأنَّه قد يَتَّفِقُ مثلُ هٰذا في كلامِ العامَّةِ ومَن ليسَ بشاعِرٍ . لا أَعْنِي في بلاغةِ أَلْفَاظِ القرآنِ وجَزَالَتِهَا ، ولٰكن في هٰذا القَدْرِ مِن النَّظْمِ والوزنِ على ما بَيَّنَّاهُ مِن قَبْلُ ؛ فبطلَ ما قالُوهُ .

وأيضًا ، فإنَّ جميعَ أهلِ العلمِ بهٰذا الشَّأْنِ يقولونَ : إنَّ الشعرَ ما وَرَدَ على قافيةٍ واحدةٍ مُتَّفِقَةٍ ، غيرِ مختلفةٍ . وهٰذِهِ الآياتُ مختلفةُ المقاطِعِ والفواصِلِ ومواضعِ حُرُوفِ الرَّوِيِّ ، لو قُدِّرَتْ شِعْرًا . وآختلافُ الرَّوِيِّ ، إذا وَقَعَ في بيتٍ مِن قصيدةٍ ، يُخَالِفُ وَزْنُهُ وَزْنَهَا وتَخْتَلِفُ القافيةُ فيه ، يُسَمَّى به الإِكْفاء[2] . وهُمْ مَعَ ذٰلكَ

---

١ أو السخيف : إضافة وفق السطر في الهامش الأعلى ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

٢ الإكْفَاء هو أن يخالف الشاعر بين القوافي .

مُجْمِعُونَ على أنّه لا يَجُوزُ للشاعِرِ وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يُقَفِّيَ[1] جميعَ أبياتِ القصيدةِ أو أربعةً أو خمسةً منها ، فيُورِدِ ذٰلكَ برويٍّ وقَوَافٍ مختلفةٍ .

وهٰذِهِ حالُ قولِهِ : ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا﴾ [٧٩ النازعات ١] إلى آخِرِ ما ذكَر ، تعالى .

وليس تَوَهُّمُ مَن ظَنَّ أنَّ قافِيَةَ الرَّوِيِّ في هٰذِهِ الآيَاتِ هو الأَلِفُ بِصَحِيحٍ ، وَلَا على ما ظَنَّهُ ، لأنَّ الألفَ التي في قولِه : ﴿غَرْقًا﴾ و﴿نَشْطًا﴾ و﴿سَبْحًا﴾ و﴿سَبْقًا﴾ و﴿أَمْرًا﴾ هو ألفُ وَصْلٍ ، وليس بحرفِ أَصْلٍ ، لأنَّهم قالوا : إنَّه حَدَثَ عن حركةِ الإعرابِ . والحَادِثُ عن حركةِ الإعرابِ **[٢١٩أ]** ليس بِأَصْلِيٍّ ، وَلَا يَجُوزُ أن يكونَ رَوِيًّا في الشعرِ ؛ فبطلَ بذٰلكَ ما قالوهُ وبأنَّ الرَّوِيَّ في ﴿غَرْقًا﴾ القافُ وفي ﴿نَشْطًا﴾ الطاءُ وفي ﴿سَبْحًا﴾ الحاءُ وفي ﴿سَبْقًا﴾ القافُ . وهٰذا مختلفٌ ، غيرُ متّفقٍ ؛ فكَيفَ يكونُ مع ذٰلكَ شعرًا ؟

فإن قيلَ : ما أَنْكَرْتُمْ مِن صِحَّةِ كونِ مثلِ ذٰلكَ مع ٱختلافِ حرفِ الرَّوِيِّ شِعْرًا ؟ لأنَّه قد جاء في شِعْرِ العربِ ما هو مُتَّزِنٌ ، وإنِ ٱخْتَلَفَتْ قَوَافِيهِ وحروفُ الرَّوِيِّ فيه ، نحو ما رُوِيَ مِن شعرِ القائِلِ[2]:

رَأَى مِـن رَفِيقَيْـهِ جَفَـاءً بِنَفْسِـهِ إِذَا قَـامَ يَبْتَـاعُ ٱلْقِـلَاصَ دَمِـيمُ

فَقَالَ لِخِلَّيْهِ[3] فَٱرْحَلَا ٱلْعَيْشَ إِنَّنِي بِـمَهْلَكَةٍ وَٱلْعَاقِبَـاتُ تَـدُورُ

فَبَيْنَـاهُ يَشْـرِي رَحْلَـهُ قَـالَ قَائِـلٌ لِـمَنْ جَـمَلٌ رِخْوُ ٱلْـمِلَاطِ نَـجِيبُ

فهٰذا شعرٌ ، قَدِ ٱخْتَلَفَتْ مَواضِعُ الرَّوِيِّ منه ؛ فزال بذٰلكَ ما قُلتُم .

---

١ يقفي : نكفى ، الأصل .

٢ يُنظَر لسان العرب ٤٣٥/٣ [هدبد] ، خزانة الأدب (لعبد القادر البغداديّ) ٢٥٧/٥-٢٦٠ (٣٨٠) [منسوب إلى العُجَير السَّلوليّ] .

٣ لخلّيه : احلا ، الأصل .

يقالُ لهم : ما أَحَد يَعْرِفُ هٰذا الشعرَ وَلَا قَابَلَهُ ، وَلَا يُسْتَحْسَنُ وَصْفُهُ بأنّه شِعْرٌ . وَلَعَلَّ قائِلَهُ كان مِنَ الأَغْتَامِ المحتضرة[1]وَمِمَّنْ يَتَعَاطَى ما يَظُنُّهُ شِعْرًا ، وليس مِنهُ في شيءٍ إلّا البيت الأخير ، فقد ذَكَرهُ سِيبَوَيْهِ في كتابِهِ وَحْدَهُ دُونَ البَيْتَيْنِ الأَوَّلَيْنِ .[2] ولعلَّ للبيتِ تمامًا قافيةً مثل قافيتِهِ . ولَسْنَا نَدْفَعُ ذٰلكَ ، وإنّما نَدْفَعُ أن يكونَ البيتُ الذي ذَكَرَهُ سِيبَوَيْهِ مَعَ مَا تَقَدَّمَهُ مِن البَيْتَيْنِ بصفةٍ واحدةٍ مِنَ الشعرِ .

ولو كان هٰذا الذي ذكرتُمُوهُ حُجَّةً في أَنَّ ﴿ٱلنَّـٰزِعَـٰتِ[3]غَرۡقٗا﴾ [٧٩ النازعات ١] شِعْرًا ، لَجَازَ لأَجْلِهِ بِعَيْنِهِ أن يقولَ كلُّ شاعرٍ شِعْرًا بقوافٍ مختلفةٍ ، وإنْ بَلَغَتْ قصيدتُهُ أَلْفَ بيتٍ . كُلُّ بَيْتٍ منها **[٢١٩ب]** على قافيةٍ وَرَوِيٍّ مُخْتَلِفٍ . وأهلُ العلمِ بهٰذا الشَّأْنِ لا يَخْتَلِفُونَ في أنَّ ما هٰذِهِ سبيلُهُ مِنَ الكلامِ ليس بشِعْرٍ ولا مِنهُ في شيءٍ ؛ فبَطَلَ ما قالُوهُ .

وهٰذِهِ جملةٌ ، تُوضِحُ عن مُفَارَقَةِ نَظْمِ القرآنِ لسائِرِ النُّظُومِ والأوزانِ والأَسْجَاعِ التي تُجْعَلُ مَعَانِيهَا تابعةً لألفاظِها ، وأنَّه مِمَّا لم تَنْطِقِ العربُ قَطُّ بمِثْلِهِ ، وأنَّه خارِقٌ للعادَةِ ببلاغتِهِ ونَظْمِهِ ، وَوُجُوبُ كَوْنِهِ آيَةً معجزةً للرسولِ ، عليه السلامُ ، دلالةً على نُبُوَّتِهِ .

---

١ المتحضرة : المحتصره ، الأصل .

٢ يُنظَر كتاب سيبويه ٣٢/١ ، الحاشية الثالثة هناك .

٣ حذف الواو ، واو القسم ، هنا من باب الجواز حين الاقتباس ؛ وهذا شاهد لذلك .

باب الكلام في إثبات ما عدا القرآن من معجزات الرسول ، عليه السّلام

فإنْ قيلَ : فهل له ، عليه السلامُ ، مُعْجزٌ ثابتٌ غير القرآنِ ؟

قيلَ لهم : أجل ، ولَوْ لم يَثْبُتْ لهُ آيةٌ سوى القرآنِ ، لكانَ ذٰلكَ كافيًا في الدلالةِ على ثُبوتِ نبوَّتِهِ ، لأنَّه لا يجبُ تَكَرُّرُ المعجزاتِ وكثرتُها ، وإن جازَ فِعْلُهُ ، تعالى ، لذٰلكَ على وَجْهِ التأكيدِ أو الاسْتِصْلَاحِ به لبعضِ خَلْقِهِ ؛ فأمَّا وجوبُ ذٰلكَ ، فَبَاطِلٌ ، لأنَّ الكثيرَ منه بِمَعْنَى الواحدِ في كونِهِ دلالةً وقاطعًا [٢٢٠أ] للعُذْرِ على ما بَيَّنَّاهُ مِن قَبْلُ .

فَثَبَتَ بهٰذا أنَّ إقامَةَ الحُجَّةِ على ثبوتِ معجزٍ له غير القرآنِ مِمَّا لا يحتاجُ إليه في ثُبوتِ نُبُوَّتِهِ ، غيرَ أنَّ اللهَ ، تعالى ، قد أَكَّدَ أَمْرَهُ وَعَظَّمَ شَأْنَهُ بإظهارِ آياتٍ لهُ غير القرآنِ .

فمِن ذٰلكَ ما قَدَّمْنَاهُ مِنْ إخبَارِهِ عنِ الغُيُوبِ التي ذَكَرْنَا نُطْقَ القرآنِ بها . وَمَا وَرَدَ مِن ذٰلكَ شَبِيهٌ مِنْ نَحْوِ قولِهِ ، تعالى : ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ﴾ [٤٨ الفتح ٢٧] وقولِهِ : ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾ [٥٤ القمر ٤٥] وقولِهِ : ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [٨ الأنفال ٧] وقولِهِ : ﴿لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ [٩ التوبة ٣٣ ، ٦١ الصفّ ٩] وقولِهِ : ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [٢٤ النور ٥٥] وقولِهِ : ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [١٧ الإسراء ٨٨] وقولِهِ : ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [٢ البقرة ٢٤] وقولِهِ : ﴿فَتَمَنَّوُاْ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [٢ البقرة ٩٤] وقولِهِ : ﴿الٓمٓ ○ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ○ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ﴾ [٣٠ الروم ١-٣] وغيرِ ذٰلكَ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الإخبَارِ عَنِ الغُيُوبِ التي

تَضَمَّنَهَا القرآنُ ، وَمَا حُفِظَ عَلَيْهِ مِنَ الإخبارِ عَنِ الغيوبِ بقولِهِ في إخبارِهِ عَن فِتَنٍ كَقِطَعِ اللَّيْلِ تكونُ بَعدَهُ وعَن زَمَنِ السوءِ وعَن فَشْوِ الكَذِبِ وَقِلَّةِ الأماناتِ[1] وعَن قَتْلِ عثمانَ وبلاءٍ يُصِيبُهُ[2] والمُطالَبَةِ بِخَلْعِهِ وأَمْرِهِ بالامْتِناعِ من ذٰلكَ وإخبارِهِ عَنْ خُرُوجِ الخَوارِجِ وصِفَتِهِمْ وكَوْنِ ذِي الثُّدَيَّةِ[3] المُخْدَجِ[4] فِيهِم وعَن صِفاتِهِم وتَهَجُّدِهِمْ وأنَّهم قُرّاءُ القرآنِ ،[5] وقولِهِ لِعَلِيّ ، رِضْوانُ اللهِ عليه : [٢٢٠ب] إنَّهُ سَيُدْعَى إلى مِثْلِهَا ، يعني قِصَّةَ سَهْلِ بنِ عَمْرٍو[6] ، وقولِهِ عِندَ أَمْرِهِ بِكَتْبِ العَهْدِ وقد قالَ ٱكْتُبْ : (هَٰذَا مَا عَاهَدَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ ٱللهِ أَهْلَ مَكَّةَ) ، فقالوا : لو نَعْلَمُ أنَّكَ رسولُ اللهِ ، ما قَاتَلْنَاكَ[7] ، وقال معاويةُ لعليّ عِندَ التحكيمِ وقَدْ قالَ لِكَاتِبِهِ ٱكْتُبْ : هٰذا ما صَالَحَ عَلَيْهِ عليٌّ ، أميرُ المؤمنينَ ، معاويةَ وأهلَ الشامِ : لو نَعْلَمُ أَنَّكَ أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ ، ما قَاتَلْنَاكَ ،[8] وإخبارِهِ عن قَتْلِ مَن قُتِلَ بجَيْشِ مُؤْتَةَ وهو خطيبٌ على المنبرِ ، فقالَ : (قُتِلَ جَعْفَرٌ وَقُتِلَ فُلَانٌ ، وَأَخَذَ ٱلرَّايَةَ فُلَانٌ)[9] – وهٰذِهِ قِصَّةٌ مشهورةٌ ، وإخبارِهِ لهم عن إزالَةِ مُلْكِ

---

١ يُنظَر نفائس الدرر ١١٨٢/٤ .

٢ يُنظَر نفائس الدرر ١١٩١/٤ «وإخباره ، ﷺ ، بقتلِ عثمانَ مظلومًا وبشّره بالجنّة على بلوى تُصيبُهُ» .

٣ ذي الثديّة : ذى الثديه ، الأصل ؛ وهو بالثاء صحيح التقييد على ما تتابعت عليه الأحاديث ، كما أنّه يُعرَف بذي اليُدَيَّة ، لأنّ يَدَهُ كانت قَصِيرَةً مِقْدَارَ الثَّدْيِ ؛ وهو حُرْقُوصُ بنُ زُهَيْرٍ ، كبير الخوارج المقتول بالنَّهْرَوَانِ . يُنظَر تاج العروس ٥٠٧/٥ [خدج] ، ٢٦٧/٣٧ [ثدي] .

٤ المخدج : المجدع ، الأصل ؛ وهو مُخْدَجُ اليد ، أي ناقِصُها . يُنظَر تاج العروس ٥٠٧/٥ [خدج] .

٥ يُنظَر صحيح البخاريّ ٢١٦/٤/٢ (٣٦١٠) [٥٦-كتاب المناقب ، ٢٥-باب علامات النبوّة في الإسلام] ، صحيح مسلم ٤٢٩-٤٣٥ (١٠٦٣-١٠٦٧) [١٢-كتاب الزكاة ، ٤٧-باب ذكر الخوارج وصفاتهم / ٤٨-باب التحريض على قتل الخوارج / ٤٩-باب الخوارج شرّ الخلق والخليقة] ، نفائس الدرر ١١٩٤/٤ .

٦ هو الذي مثّل قريشًا في أمر الهدنة ، هدنة الحديبية . أمّا عليّ بن أبي طالب ، رضي الله عنه ، فكان كاتب صحيفة الصلح وممّن أشهدهم رسولُ الله ، ﷺ ، عليه . يُنظَر السيرة النبويّة ٢٤٧/٣/٢-٢٤٩ .

٧ يُقابَل السيرة النبويّة ٢٤٧/٣/٢-٢٤٨ .

٨ يُنظَر نفائس الدرر ١١٩١/٤ «وإخباره ، ﷺ ، بأنّ معاوية يلي أمرَ أمّته بعده ، ﷺ ، وبأنّه لا يغلب» .

٩ يُنظَر نفائس الدرر ١١٨٥/٤ .

الفُرْسِ[١] ولِبْسِ مَن يَلْبَسُ[٢] مِنهُم سِوَارَيْ كِسْرَى وأَخْذِهِمْ للكُنُوزِ إلى غيرِ ذٰلكَ ، مِمَّا لو تُتُبِّعَ ، لَكَثُرَ .

وقد بَيَّنَّا مِن قَبْلُ أنَّ الإصَابَةَ في مثلِ هٰذا أَجْمَعَ وما هُوَ أقلُّ وأكثرُ مِنهُ لا يَجُوزُ أَنْ يَتَّفِقَ في العادَةِ لمُنَجِّمٍ ولا كاهِنٍ ولا مُخَمِّنٍ ، وأَوْضَحْنَا ذٰلكَ بغيرِ وجهٍ ، وأنَّه لا يجوزُ أن يَعْلَمَ ذٰلكَ على التفصيلِ إلَّا عَلَّامُ الغُيُوبِ ، تعالى ، ومَنْ أَطْلَعَهُ على ذٰلكَ وجَعَلَهُ آيةً لِنُبُوَّتِهِ .

وقد أَشْبَعْنَا هٰذا الفصلَ مِنْ قَبْلُ بما يُغْنِي عن رَدِّهِ ؛ فَثَبَتَتْ بذٰلكَ نُبُوَّتُهُ وخرقُهُ للعادَةِ في عِلْمِهِ بما أَخبَرَ عنه دُونَهم ؛ فإنِ اعترضَ على قولِهِ : ﴿فَتَمَنَّوُاْ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[٣] [٢ البقرة ٩٤] وأنّهم لو تمنَّوْهُ بألسِنَتِهِمْ ، لقالَ لهم : إنّما أردتُ تَمَنِّيَ القَلْبِ ، كان هٰذا باطِلًا ، لأنّهُ يَتَحَدَّاهُمْ بإيقاعِ[٤] ما لا سَبِيلَ [٢٢١أ] إلى العلمِ بِوُقُوعِهِ ، وإنّما تَحَدَّاهُمْ بأن يقولوا : (اللّٰهُمَّ أَمِتْنَا) الذي يُسْمَعُ ويُعْلَمُ حُصُولُهُ دُونَ تَمَنِّي القلبِ الذي لا سَبِيلَ إلى عِلْمِهِ .

وكذٰلكَ حكمُ دلالةِ قولِهِ[٥] في دعاءِ نَصَارَى نَجْرَانَ إلى المُبَاهَلَةِ في قولِهِ : ﴿فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [٣ آل عمران ٦١] وامْتِنَاعهم مِن ذٰلكَ عِلْمًا منهم بنزولِ العذابِ بهِمْ ، إنْ بَاهَلُوا ، ونَهْيِ رُهْبَانِهِمْ عن ذٰلكَ .

---

١ يُنظَر صحيح البخاريّ ٣٠/٤/٢ (٣٠٢٧) [٥٦-كتاب الجهاد والسير ، ١٥٧-باب الحرب خدعة] . كذلك نفائس الدرر ١١٨٣/٤ و ١١٩٥ .

٢ هو الصحابيّ سُرَاقة بن مالك بن جُعْشُم الكنانيّ (ت٢٤هـ) . يُنظَر الاستيعاب ٥٨١/٢ ، نفائس الدرر ١١٨٤/٤ .

٣ صٰدقين : + الموت : مشطوب في الأصل .

٤ بإيقاع : بماع ، الأصل .

٥ قوله : + اللهم : مشطوب في الأصل .

فإن قالوا : إنّما ٱمْتَنَعَتِ اليهودُ والنصارَى مِنَ المُبَاهَلَةِ وَتَمَنّي الموتِ ، لأنّهم قد وَجَدُوا في كِتَابَيْهِمَا المَنْعَ مِن ذٰلكَ ، وأنّهم ، إنْ فَعَلُوهُ ، مَاتُوا ونَزَلَ بهمُ العذابُ .

قيل لهم : فهٰذا أكثرُ في ثُبُوتِ نُبُوَّتِهِ ، لأنَّ خبرَهُ حِينَئِذٍ يكونُ مُوَافِقًا لِخَبَرِ اللهِ ، تعالى ، في التوراةِ والإنجيلِ . وذٰلكَ أَظْهَرُ في ثبوتِ نبوّتِهِ .

وإن قالوا : إنّما لم يتمنّوا الموتَ ويُوقِعُوا المُبَاهَلَةَ ، لأنّهما عَبَثٌ وسُخْفٌ مُخَالِفٌ للحِكْمَةِ .

قيل : هٰذا باطِلٌ ، لأنّه إذا كانَ في فِعْلِهِمَا إبطالُ دَعْوَى كاذبٍ في النبوّةِ بإزَالَةِ الشُّبْهَةِ ويُخْلَصُ بذٰلكَ مِنهَا ومِنْ حربِهِ وركوبِ الغررِ والأهوالِ في إبطالِ أَمْرِهِ ، كان فِعْلُ ذٰلكَ وتَكَلُّفُهُ حكمةً وصوابًا وواجبًا ، إمَّا عَقْلًا على ما يقولُهُ بَعْضُهم أو سَمْعًا ؛ فكيفَ يكونُ ذٰلكَ سُخْفًا وعَبَثًا ؟ وهٰذا باطِلٌ .

فإن قالوا : إنّما ٱمْتَنَعُوا من ذٰلكَ خوفَ [٢٢١ب] ٱتِّفَاقِ مَوْتِ جميعِهِم عِندَ التحدِّي والتَّمَنِّي ونُزُولِ العذابِ بهم ؛ فكانَ ذٰلكَ تغريرٌ ، يُوجِبُ الِامْتِنَاعَ مِنهُ .

قيل : هٰذا باطِلٌ ، لأنَّ العادةَ لم تَجْرِ بمَوْتِ جميعِ عدد مثل اليهودِ في وقتٍ واحدٍ وعِندَ كلمةٍ واحدةٍ ، بل ذٰلكَ مُحَالٌ مُمْتَنِعٌ في العادةِ ؛ فالخوفُ من ذٰلكَ باطِلٌ والامْتِنَاعُ مِنهُ لهٰذا الخَوْفِ محالٌ ، وإنّما ٱمْتَنَعُوا مِنهُ لِعِلْمِهِمْ بأنّه نبيٌّ صادِقٌ وأنَّ العادةَ ستُخْرَقُ عِندَ قولِهِ أو شَكِّهِم في ذٰلكَ للتَّقْصِيرِ في النَّظَرِ .

على أنّه لا يجوزُ في مُسْتَقَرِّ العادةِ أَنْ يَعْدِلُوا عن إيقَاعِ تَمَنِّي الموتِ والمُبَاهَلَةِ خَوْفَ ٱتِّفَاقِ ذٰلكَ مَعَ نَفْيِهِمْ أنّهم إنْ أَوْقَعُوا ذٰلكَ ، فلم يَنْزِلِ العذابُ ولم يَمُوتُوا ، أَبْطَلُوا حُجَّتَهُ وأَزَالُوا شُبْهَتَهُ ، فَيَعْدِلُونَ عَنْ إبطالِ أمرٍ ، يَعْلَمُونَ زوالَهُ قطعًا ، خَوْفَ أَمْرٍ ، يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ ويَجُوزُ أَن لَا يَقَعَ ، بل العادةُ توجبُ تَوَفُّرَ الدَّوَاعِي على تَمَنِّي الموتِ وإيقاعِ المُبَاهَلَةِ لإبطالِ أَمْرِهِ ، وإنْ جَوَّزَ مُجَوِّزٌ مِنهُمْ ٱتِّفَاقَ مَوْتِهِ عِندَ

التَّحدِّي والتَّمنِّي ؛ فأمّا تَجوُّزُ اتِّفاقِ موتِ جميعِهم عَقِيبَ التَّحدِّي ، فإنَّما هو تجويزٌ لِصِدْقِهِ وخَرْقِ العادةِ على يدِهِ . وليس هٰذا رأيُ مَن يَعْتَقِدُ أنَّه كاذِبٌ قطعًا ؛ فبَطَلَ ما قالُوهُ .

ومثلُ هٰذا أيضًا قولُهُ ، تعالى : ﴿أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ﴾ [٣ آل عمران ١٢٤] وأَخْبَرَ أنَّ الملائكةَ قاتَلَتْ مَعَهُ يَوْمَ بدرٍ[١].[٢] [٢٢٢أ] وتَظَاهَرَتِ الأَخْبارُ بأنَّهم رَأَوْا قومًا ، لا يَعْرِفُونَهُمْ ، يُقاتِلُونَ يَوْمَ بدرٍ في زِيٍّ وسِيمَا ، لا تُعْرَفُ .

وقال كثيرٌ منهم : نزلوا في زِيِّ الزُّبَيْرِ بنِ العَوَّامِ ، عليهم عَمَائِمُ[٣] صُفرٌ ، وإنَّهم كانوا يَرَوْنَ الرُّؤُوسَ تَنْدُرُ عن كَوَاهِلِهَا ، ولا يَرَوْنَ ضَرْبًا لها ، ومَوْتَى ، مِنهُم أَبُو جَهْلٍ ، أَدَّى به ضربٌ كضَرْبِ السِّيَاطِ ، لا يَعْرِفُونَ البَتَّةَ ضارِبَهُ[٤]. وتظاهَرَتْ بذٰلكَ الأخبارُ بحضرة الجماعاتِ ، واستمرَّ النقلُ فيه إلى وَقْتِنا هٰذا .

ولا وجهَ لقولِ الوَرَّاقِ وابنِ الرَّاوَنْدِيِّ المُلْحِدَيْنِ بأنَّه إن كانَتِ الملائكةُ قاتَلَتْ معه يَوْمَ بدرٍ ، فأينَ كانوا يَوْمَ أُحُدٍ وحُنَيْنٍ ؟ وهُمَا يَوْمَا هزيمةٍ وفشلٍ ، لأنَّ هٰذا[٥] مطالبةٌ بمتابعةِ المعجزاتِ . وقد بَيَّنَّا أنَّ ذٰلك لا يجبُ .

وأيضًا ، فإنَّه لا يجبُ ، إذا قاتَلَتْ معهم يَوْمَ بدرٍ وهم قِلَّةٌ ، أَن يُقاتِلُوا معهم يَوْمَ أُحُدٍ وحُنَيْنٍ وهُمْ كَثْرَةٌ ، ولا يجبُ أن تنصرَهم في كُلِّ موطِنٍ ، وأن لا يُمْتَحَنَ صَبْرُهُمْ وتَغْلُظَ مِحْنَتُهُمْ ، لِيَعْلَمَ أهلُ النظرِ أنَّه لا يجبُ في حكمةِ اللهِ ، تعالى ، أن

---

١ بدر : بدر و ، حيث واو زائدة في الأصل .

٢ يُنظَر السيرة النبويّة ١/٢/٢٠٧-٢٠٨ .

٣ عمائم : عمام ، الأصل .

٤ ضاربه : وضاربه ، الأصل .

٥ هٰذا : + كلمة مشطوبة في الأصل .

ينصرَهم بالملائكةِ في كلِّ موطِنٍ ، كما لا يجبُ أن يُغنِيَهُمْ ويُصِحَّهم ويُدِيمَ النِّعَمَ عليهم أبدًا ، ولا يُخالِفَ بَينَهم فيها في الأوقاتِ والأحوالِ[1] على ما سَنُبَيِّنُ كلَّ ما يَظُنُّ المُلْحِدُونَ أنَّ ما تَضَمَّنَهُ القرآنُ بإمدادِهم بالملائكةِ وقتالهم معهم **[٢٢٢ب]** مُحَالٌ وجَعْلَهم ذٰلك مِن المَطَاعِنِ في القرآنِ جَهْلٌ وبُعْدٌ عن التحصيلِ ؛ فهٰذِهِ الأخبارُ عن الغيوبِ وما يَتَّصِلُ بها أَحَدُ الأدلّةِ على نبوَّتِهِ ، عليه السلامُ .

ومن معجزاتِهِ ، عليه السلامُ ، ما تظاهرتِ الأخبارُ بظهورِهِ عليه مِنَ الأمورِ الخارِقةِ للعادَةِ التي لا يجوزُ أن تتمَّ بحيلَةٍ ولا يمكنُ أن تكونَ إلّا مِن فِعْلِ اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، لِقَصْدِ تصديقهِ وكشفِ قناعهِ ؛ فمِن ذٰلك حَنِينُ الجِذْعِ وكلامُ الذئبِ ومَجِيءُ الشجرةِ وتسبيحُ الحَصَى في كَفِّهِ وكلامُ الذراعِ المشويَّةِ وإطعامُهُ في غيرِ موطِنٍ مِن قليلِ الطَّعَامِ الكثيرَ ونبعُ الماءِ مِن بَينِ أصابعِهِ ، حتّى يَسْقِيَ الجمعَ العظيمَ وتزوَّدُوا ورووا ، وآنشقاقُ القمرِ وكثرةُ آنقضاضِ الكواكبِ وأمثالُ هٰذا ممَّا قد جُمِعَ وصُنِّفَ ونَقَلَهُ الخَلَفُ عن السَّلَفِ فِعْلًا ظاهرًا شائعًا ، يعرفُهُ أهلُ السيرةِ ونَقَلَةُ الأخبارِ ، وإنْ ذَهَبَ عِلْمُ ذٰلك على العامَّةِ[2]، كما يَعْرِفُ أهلُ السيرةِ وحَمَلَةُ الآثارِ حَرْبَ البَسُوسِ ودَاحِسٍ والغَبْرَاءِ وأُحُدٍ والخَنْدَقِ والجَمَلِ وصِفِّينَ ووَقَائعَ الفُرْسِ والعربِ وما ظَهَرَ مِنَ المَمَالِكِ والدولِ ، وإن لم يَعْرِفْ ذٰلك مَن ليس مِنْ أهلِ الأخبارِ .

وإنَّما ذَكَرْنَا هٰذا الفصلَ ، لِنُبْطِلَ به قولَ مَن يَعترضُ على صِحَّةِ ظهورِ هٰذِهِ الآياتِ بجهلِ مَن يَجْهَلُ ذٰلك مِمَّن ليس مِن أهلِ النَّقْلِ . ونحنُ نذكرُ مِن بَعْدُ كُلَّ قِصَّةٍ مِن قِصَصِ هٰذِهِ **[٢٢٣أ]** المعجزاتِ على التفصيلِ وأَينَ كانَتْ وكَيفَ نُقِلَتْ .

---

١ والأحوال : والاحواب ، الأصل .

٢ العامّة : + ومن اهل السيره ، الأصل . كما يبدو أنّه سهو في النقل .

وقد زَعَمَ بعضُ المتكلِّمِينَ مِن المُنْتَسِبِينَ إلى الأُمَّةِ أنَّه لا شيءَ يُمْكِنُ التعلُّقُ به في إثباتِ نبوَّةِ نَبِيِّنَا ، عليه السلامُ ، سوى القرآنِ المعلومِ ظهورُهُ ٱضطرارًا ؛ فأمَّا ما عدا ذٰلك ، فإنَّه لا يَصِحُّ ، لأنَّه غيرُ ثابتٍ ولا معلومٍ ، وإن كان منقولًا نقلًا ، لم تَقُمْ به الحُجَّةُ .

وهٰذا القدحُ منهم في معجزاتِهِ ، عليه السلامُ ، بل هٰذِهِ المعجزاتُ عِندَ أهلِ الحَقِّ وجميعِ سَلَفِ الأُمَّةِ ثابتةٌ معلومةٌ ومعلومٌ صِحَّتُها على ما نُبَيِّنُهُ فيما بَعدُ ، إن شاءَ اللهُ .

فإن قال قائِلٌ : وما الدليلُ على صِحَّةِ ما نُقِلَ مِن هٰذِهِ المعجزاتِ وصِدْقِ رُوَاتِها ؟

قيلَ له : في هٰذا طريقانِ . أحدُهما أن يقالَ : إنَّنا نعلمُ في الجملةِ بنقلِ أهلِ السيرةِ نقلًا مُتَّصِلًا مستمرًّا لهٰذِهِ الأعاجيبِ عِلْمَ ٱضطرارٍ أنَّه قد ظَهَرَ على النبيِّ ، عليه السلامُ ، أمورٌ خارقةٌ للعادةِ ، وإن لم نَعْلَمْ ضرورةً عَيْنَ كلِّ منها ، بل يحصلُ لنا مِن مجموعِ النَّقْلِ لذٰلك على تغايُرِهِ وٱختلافِهِ أنَّه قد ظَهَرَ منه ، عليه السلامُ ، أمورٌ عجيبةٌ خارقةٌ للعادةِ ، وأنَّه كان يجعلُها دلالةً على نبوَّتِهِ ؛ فأمَّا دعواهُ لكلِّ عجيبةٍ ، تظهرُ عليه أنَّها آيةٌ لنبوَّتِهِ ، فأمْرٌ لا إشكالَ فيه .

[٢٢٣ب] وكذٰلك فلا إشكالَ علينا مِن مجموعِ ما نقلوهُ أنَّه قد ظَهَرَتْ عليه أمورٌ ، خَرَقَتِ العادةَ . وهٰذا كما نعلمُ في الجملةِ سَخاءَ حاتمٍ وفَصَاحَةَ سَحْبَان وائلٍ وعِيَّ بَاقِلٍ وشجاعةَ عَلِيٍّ وعنترةَ وخطابةَ زيادٍ والحجَّاجِ وفِقْهَ الفقهاءِ وأدبَ الأدباءِ بالأخبارِ الواردةِ عنهم بذٰلك مِنَ الجهاتِ المختلفةِ بالأفعالِ والأقوالِ المختلفةِ المتعلِّقةِ بذٰلك البابِ ، وإن لم يُعْلَمْ عَيْنُ كلِّ قولٍ وفعلٍ[١] وحرفٍ ، ذُكِرَ عنهم ، ولكن يَحصلُ لنا مِن مجموعِ ذٰلك العلمُ بِسَخاءِ الأَجْوَادِ وبُخْلِ البخلاءِ وعلمِ

١ وفعل : + ~~بذلك من الجهات~~ ، مشطوب في الأصل .

العلماءِ . وكذٰلك سبيلُ علمِنا بظهورِ أمورٍ عجيبةٍ على النبيّ ، عليه السلامُ ، من جملةِ هٰذِهِ الأخبارِ ، وإن لم نَضْطَرَّ إلى العلمِ بصحَّةِ عَيْنِ كلّ خبرٍ منها .

وهٰذِهِ الجملةُ تَكْفِي في العلمِ بظهورِ ما يَدُلُّ على نُبُوَّتِهِ في الجملةِ ، وإن لم نَعْرِفْ عَيْنَ كلّ منها ضَرُورَةً .

فصل

ومن هٰذِهِ الآياتِ ما يُعْلَمُ ضرورةً عليه بتواترِ النَّقْلِ ، وإن كان فيها ما يُعْلَمُ بدليلٍ ؛ فمِن هٰذِهِ الآياتِ ما ظَهَرَ وآنْتَشَرَ الحديثُ [٢٢٤أ] به عن النبيّ ، عليه السلامُ ، أنَّه سَقَى مِن الماءِ القليلِ الخَلْقَ الكثيرَ ، وأنَّه لَمَّا عُدِمُوا الماءَ في بعضِ مغازِيهِ وَضَعَ يدَهُ في الميضاءِ والماءُ يَنْبُعُ ويَفُورُ مِن بينِ أصابعِهِ ، حتّى شَرِبَ أهلُ الغزاةِ ورووا وتَزَوَّدُوا وأَسْبَغُوا الوضوءَ منه على ما ذُكِرَ في بعضِ الأخبارِ . وهٰذا يحلُّ مَحَلَّ التواتُرِ ، لأنَّه نُقِلَ وآدُّعِيَ في جمعٍ عظيمٍ ، لا يجوزُ إمساكُ مثلِهم عن رَدِّ الكذبِ ، بل قد قيلَ : إنَّ نقلَ هٰذا تواترٌ ظاهرٌ وممَّا يُعلمُ ضرورةً كونُهُ ، لأنَّه وَقَعَ في غزاةٍ ومَجْمَعٍ عظيمٍ . ومثل ذٰلك لا يدخلُ إلَّا تحتَ قدرةِ القديمِ ، تعالى ، لأنَّ ذٰلك الماء الكثير لو كان مِن فِعْلِ النبيّ أو غيرِه ، لوجَبَ أن يتمَّ خلقُ الأجسامِ ببعضِ الحِيَلِ والأسبابِ . وذٰلك محالٌ لِمَا ذكرناهُ مِن قبلُ .

وإن لم يكن خلقُ جوهرِ الماءِ مِن فِعْلِهِ ، فيجبُ أن تكونَ رطوبتُهُ ونَدَاوَتُهُ وما به يصيرُ ماءً مائعًا مِن فعلِهِ أو فعلِ بعضِ البَشَرِ . وذٰلك محالٌ ، لأنَّه من جنسِ ما ينفردُ اللهُ ، سبحانَهُ ، بالقدرة عليه . وكذٰلك إن كان ظهورُ ذٰلك الماءِ إنَّما تمَّ بآجتماعِهِ وآنتقالِهِ مِن مواضعِ الميضأةِ ، وجَبَ أن يكونَ آيةً عظيمةً ، لأنَّ نَقْلَهُ على ذٰلك الوجهِ ممَّا لم تَجْرِ به عادةٌ . ومِن المُحَالِ أن يُقالَ : إنَّما نَبَعَ مِن عينٍ كانت هناك ، لمشاهدةِ الناسِ الماءَ في الميضأةِ ومِن بينِ أصابعِهِ ، عليه السلامُ . [٢٢٤ب] ولا يمكنُ أيضًا أن يُقالَ : إنَّه إنَّما تمَّ ذٰلك له بحيلَةٍ ولطيفةٍ وخاصيَّةِ جسمٍ ، إذا كان في يَدِهِ أو معهُ آجتمعَ الماءُ إلى حيث يده ، لأنَّه لو أَمْكَنَ دَعوَى ذٰلك ، لأَمْكَنَ دَعوَى مِثْلِهِ في إحياءِ الميِّتِ وإبراءِ الأَكْمَهِ والأَبْرَصِ وتعليقِ الجِبَالِ في الجوِّ وفي آختراعِ الأجسامِ وفي آستدعاءِ النُّجُومِ إليه بلطيفةٍ وخاصيَّةٍ . وهٰذا باطلٌ بما بيَّنَّاهُ مِن قبلُ في أحكامِ المعجزاتِ .

على أنَّه لو تمَّ له إيجادُ خرمِ الماءِ أو فعلُ رطوبةٍ في الأجسامِ تصيرُ بها ماءً مائعًا أو نقلُ المياهِ مِن حيثُ لا يُرى ٱنتقالُها إلى الإناءِ ، وكان اللهُ ، سبحانَهُ ، قد مَكَّنَهُ مِن هٰذِهِ اللطيفةِ والخاصيَّةِ ومَنَعَهَا جميعَ الخلقِ ، لكانَ ذٰلك مِن فِعْلِهِ خرقًا للعادةِ ودليلًا على صدقِهِ وتخصيصِهِ بأمرٍ دَالٍّ على نبوَّتِهِ ومتعذِّرٍ على أبناءِ جنسِهِ ؛ فيجبُ كونُ ذٰلك معجزًا على كلِّ حالٍ .

ومن آياتِه ، عليه السلامُ ، أنَّه شُهِرَ عنه وظَهَرَ وٱتَّصَلَ النقلُ به أنَّه أَطْعَمَ مِن قليلِ الطعامِ الجموعَ الكثيرةَ في غيرِ مجتمعٍ وفي دارِ غيرِ واحدٍ مِنَ الأنصارِ ، فكان الناسُ يأكلونَ ، والطعامُ إمَّا أن يَبْقَى بحالِهِ أو يزيدَ . وهٰذِهِ أيضًا معجزةٌ عظيمةٌ ، لأنَّ ٱجتماعَ [٢٢٥أ] الطعامِ محالٌ في قُدَرِ العبادِ وفِعْلُ ما به تصيرُ الأجسامُ طعامًا وغذاءً مأكولًا ليس في قُدَرِ العبادِ . ونَقْلُ طعامٍ إلى الإناءِ الذي نأكلُ منه آيةٌ عجيبةٌ . ولو كان أيضًا مختصًّا بطبيعةٍ ولطيفةٍ تجذبُ الطعامَ إلى الإناءِ الذي يُدْخِلُ يَدَهُ فيه ويصيرُ إليه ، لكانَ ذٰلك ممَّا قد خُصَّ به وخُرِقَتِ العادةُ بإظهارِهِ عليه وإفراده بما به يَتَأَتَّى له ذٰلك ؛ فوجَبَ أيضًا مِن كلِّ وجهٍ كونُ ذٰلك معجزًا .

ومِن معجزاتِهِ أيضًا مجيءُ الشجرة إليه وعَوْدُهَا إلى مكانِها ، لمَّا قال لها : أَقْبِلِي ! فَأَقْبَلَتْ تَخُدُّ[١] الأرضَ خَدًّا[٢]، ثمَّ عادَتْ إلى مكانِها .[٣] وهٰذِهِ أيضًا معجزةٌ عظيمةٌ ، لأنَّه ، عليه السلامُ ، وغيرَه مِنَ البشرِ لا يصحُّ أن يفعلَ عِندَنا في غيرِهِ مبتدئًا بفعلِهِ ولا مُتَوَلِّدًا .

على أنَّه لو صَحَّ القولُ بالتَّوَلُّدِ ، لم يَجُزْ أن يكونَ ، عليه السلامُ ، هو الجاذِبُ المحرِّكُ لها بسببٍ وَلَّدَ ذٰلك ، لأنَّ المحرِّكَ لغيرِهِ لا يصحُّ أن يفعلَ فيه الحركةَ

---

١ تخد : تخذ ، الأصل .

٢ خدا : خذا ، الأصل .

٣ كتاب كتاب دلائل النبوّة (لأبي نُعيم الأصبهانيّ) ١٣٨-١٣٩ ، نفائس الدرر ١١٣٨/٤ .

والاعتمادَ إلَّا بأنْ يماسَّهُ أو يماسَّ ما يماسُّهُ . وقد عَلِمَ كلُّ مَنْ حَضَرَ[1] ذٰلك المشهدَ أنَّه لم يماسَّ الشجرةَ ولا مَاسَّ ما ماسَّها ؛ فٱستحالَ أن يكونَ مجيئُها مِن فعلِهِ .

فإن قيل : ما أنكرتُم مِن صِحَّةِ فعلِهِ لذٰلك فيها من غيرِ مُمَاسَّةٍ لِمَا مَاسَّهَا بزيادةِ قُدَرٍ فُعِلَتْ فيه ليست في غيرِهِ ؟

قيل لهم : إنْ صَحَّ ذٰلك ، فقد خُرِقَتِ العادةُ بِخَلْقِ زيادةِ القُدَرِ له ومنعِ غيرِه منها على وجهٍ يَخرِقُ العادةَ ، فهو بمثابةِ مَن أقدرَهُ على طفرِ البحرِ [٢٢٥ب] والصعودِ إلى فلكِ الشمسِ والقمرِ ومنعهم ذٰلك .

على أنَّ هٰذا محالٌ مِن مُدَّعِيهِ ، لأنَّه إن أَمْكَنَ تحريكُ ما قَرُبَ منه مِنَ الأجسامِ الثابتةِ الضاربةِ في الأرضِ مِن غيرِ مماسَّةٍ ما يماسُّها بزيادةِ قدرٍ تُخْلَقُ ، لأمكنَ أيضًا مَن في الأرضِ تحريكُ الشمسِ والقمرِ والكواكبِ الثابتةِ وتسييرُ الأفلاكِ بزيادةِ القُدَرِ . وإن أَمْكَنَ دعوى ذٰلك ، أَمْكَنَ ٱختراعُ الأجسامِ وإحياءُ الميِّتِ وخلقُ الحواسِّ والإدراكاتِ وجميعِ أجناسِ الأعراضِ بزيادةِ القُدَرِ . وذٰلك محالٌ بما بَيَّنَّاهُ من قبلُ ؛ فبطلت هٰذِهِ الدعوى مِن كلِّ وجهٍ .

وإن قالوا : ما أنكرتُم مِنْ أَنْ يكونَ إنَّما حَرَّكَ الشجرةَ بآلَةٍ وجاذِبٍ جَذَبَهَا به نَحْوَهُ .

قيل : هٰذا باطلٌ ، لأنَّ الآلَةَ التي تُجْذَبُ بها الأشجارُ ينبغي أن تكونَ ظاهرةً للحواسِّ في مستقرِّ العادةِ . وقد عُلِمَ أنَّه لم يكن هناك آلَةٌ مرئيَّةٌ ؛ فإن كانت ممَّا يجب أن يُرَى في العادةِ وما هو ألطفُ منها وَمَنَعَ اللهُ ، سبحانَهُ ، الحاضِرِينَ مِن رؤيتِها ، فذٰلك أيضًا أمرٌ خُصَّ به وخُرِقَتِ العادةُ برفعِ الإدراكاتِ له مِنَ الأبصارِ وخَلْقِ ما يضادُّها ؛ فقد عاد الأمرُ إلى أنَّه معجزٌ وعلى أنَّها جاءت إليه تَخُدُّ الأرضَ

---

[1] حضر : حضرر ، الأصل .

خَدًّا وعادت إلى مكانِها . وذٰلك ممَّا لا يتمُّ بآلَةٍ واحدةٍ والجسمُ في مكانٍ واحِدٍ دون أن يتغيَّرَ حالُهُ ؛ فزال ما قالوه .

فإن قيل : ما أنكرتُم من أن يكونَ ، عليه السلامُ ، إنَّما جَذَبَهَا بآلَةٍ لطيفةٍ دقيقةٍ تَخفَى عن الأبصارِ ، كالبلفكِ ورقيقِ القَزِّ .

قيل له : وهٰذا أيضًا باطلٌ ، [٢٢٦أ] لأنَّ القزَّ لا يصحُّ في مستقرِّ العادةِ أن تُجْذَبَ به الأشجارُ الثابتةُ الضاربةُ[١] في الأرضِ ، بل لا بُدَّ مِن أن ينقطعَ القزُّ ، وما هو أغلظُ مِنهُ بالشيءِ الكثيرِ ، إذا جُذِبَ به الأجسامُ العِظَامُ ؛ فبطلَ ما قالُوهُ .

على أنَّه إنْ كان اللهُ ، سبحانَهُ ، قد مَنَعَ مِن انقطاعِ القزِّ ، وما هو في دِقَّةِ الشعرِ ، وما هو أدَقُّ منه عِندَ جَذْبِ الرسولِ به الأشجارَ ، فذٰلكَ أيضًا آيةٌ عظيمةٌ وخرقٌ للعادةِ مِن فِعْلِ اللهِ ، تعالى ، يوجبُ كونَ ذٰلك معجزًا .

على أنَّ هٰذا باطلٌ مِن وجهٍ آخرَ ، وهو أنَّه قد عُلِمَ أنَّ الإنسانَ لا يمكنُهُ أن يمدَّ ويجذِبَ بالآلَةِ ، دقيقةً كانت أو غليظةً ظاهرةً ، إلَّا ما يمكنُهُ تحريكُهُ بيدِهِ ، لو رَامَ ذٰلك . فأمَّا أن يَجْذِبَ به ما لا يمكنُهُ في العادةِ حملُ مثلِهِ أو تحريكُهُ ، فإنَّه محالٌ . ولذٰلك ما لو رَامَ الإنسانُ تحريكَ حجرِ البزرِ بخشبةٍ وعمودٍ أو حبلٍ وبما دَقَّ وجَلَّ ، لم يمكنهُ ، لأنَّه لا يقدرُ على حَمْلِ مثلِهِ أو تحريكه بيدِهِ بغيرِ آلَةٍ ، وإن كان قد يحتاجُ في رفعِ الثقيلِ مِن القُدَرِ إلى أكبرَ ممّا[٢] يحتاجُ إليه في تحريكِهِ ، إنْ صَحَّ وثَبَتَ القولُ بالتولُّدِ .

وإذا كان ذٰلك كذٰلك ، ثَبَتَ أنَّ مجيءَ الشجرةِ إليه وعَوْدَهَا إلى مكانِها ليس ممَّا يتمُّ لبشرٍ بحيلَةٍ .

---

١ الضاربة : وبصاربه ، الأصل .

٢ ممّا : ما ، الأصل .

وعلى أنَّنا قد قلنا : إنَّ ذٰلك ، لو كان ممّا يتمُّ بحيلةٍ وخاصيَّةٍ ولطيفةٍ ، قد أُظْهِرَ الرسولُ عليه [٢٢٦ب] بها ومُكِّنَ منها ، فَأُفْرِدَ بها ومُنِعَ مَن يَتَحَدَّاهُ منها ، لكانَ ذٰلك خرقًا للعادةِ وتخصيصًا بآيةٍ عظيمةٍ ؛ فَثَبَتَ كونُ ذٰلك معجزًا مِن كلِّ وجهٍ .

على أنَّنا قد قلنا : إنَّه إنْ أَمْكَنَ أن يُدَّعى أنَّ ذٰلك ممّا يتمُّ بالظفرِ بحيلَةٍ وخاصيَّةٍ وأَمْكَنَ أن يُدَّعَى إحياءُ الميّتِ وٱختراعُ الأجسامِ وجَذْبُ النجومِ ورَدُّها إلى أماكنِها بطبيعةٍ ولطيفةٍ وأَمْكَنَ أن يُدَّعَى ذٰلك في إحياءِ الموتى وإبراءِ الأَكْمَهِ والأَبْرَصِ وإمساكِ طبيعةٍ ، إذا أمسكت ، ظَفَرَ المرءُ بها البحارَ وصَعِدَ على مُتُونِ السَّحَابِ . والراكبُ لذٰلك ليس يجوزُ أن يُكَلَّمَ في النبوّاتِ وأحكامِ المعجزاتِ ، وإنّما يجبُ أن يُكَلَّمَ فيما ينفردُ به الصانعُ ، تعالى ، وما تصحُّ قُدَرُ الخلقِ عليه وما يتَّصِلُ بذٰلك .

فإن قالوا : لا بُدَّ مِن فرقٍ بَينَ ما يتمُّ بحيلةٍ وبَينَ ما لا يتمُّ ذٰلك فيه . وكلُّ ما عارضتُم به ممّا لا يتمُّ بحيلةٍ وطبيعةٍ ولطيفةٍ .

قيل لهم : ومن أين عَلِمْتُمْ ذٰلك ؟

قالوا : لأنَّنا قد بحثنا وفَتَّشْنَا عن وجوهِ الحِيَلِ ، فلم نَعْرِفْ وجهًا يتمُّ به ما سألتَ عنه .

قيل لهم : فقد عرفتُم وجهَ الحيلةِ في مجيءِ الشجرةِ وعودِها وإطعامِ الكثيرِ وإسقائِهم من الطعامِ والماءِ القليلِ وأمثالِ ذٰلك من كلامِ الذئبِ وحنينِ الجذعِ وما نذكرُهُ من بَعدُ .

فإن قالوا : أجل .

قيل لهم : ٱذكُرُوهُ ! لِنُرِيَكُمْ مثلَهُ في إحياءِ الموتى وفَلْقِ البحرِ وقَلْبِ الجمادِ حيوانًا

وجَذْبِ الشمسِ والقمرِ وإطْفَاءِ نُورَيْهِمَا ورَفْعِهِمَا وحَطِّهِمَا ؛ فإن راموا شيئًا ، لم يقدروا عليه .

[٢٢٧أ] وهٰذا يدلُّ على أنَّ الفرقَ بَينَ ما يتمُّ بالأسبابِ والحِيَلِ يجبُ أن يكونَ ما يتمُّ بذٰلك معروفًا ومعرضًا وجه الحيلةِ فيه . وما لم يعرفْ ذٰلك مِن حالِهِ هو ممّا ينفردُ اللهُ ، سبحانَهُ ، بفعلِهِ والقدرة عليه . ولا جوابَ عن ذٰلك .

على أنَّه لو كان هٰذا ممّا يتمُّ بالحِيَلِ ومُنِعَ القومُ مِن معرفتِهِ ، كان منعُهُمْ فيه معجزًا ، وإن كانوا قبلَ التَّحَدِّي به يعرفونَ الوجهَ في تمامِهِ ، ثُمَّ مُنِعُوا من العلمِ بذٰلك وأُنسُوهُ ، كان ذٰلك خرقًا للعادةِ وآيةً عظيمةً . وإن كانوا قد عرفوا الوجهَ في تمامِ ذٰلك وتَأتِّيهِ ، ثُمَّ جُمِعَتْ هِمَمُهُمْ على تركِ معارضتِهِ ، فذٰلك أيضًا أمرٌ عجيبٌ وخارقٌ للعادةِ ، لأنَّها خارقةٌ بجَمْعِ الهِمَمِ والدَّوَاعي على فِعْلِ ما يقدرونَ عليه من المعارضَةِ ، فالصِّرْفَةُ لهم عن ذٰلك خرقٌ للعادةِ مع العلمِ به والقدرةِ عليه ، وإن كانوا أيضًا صُرِفُوا عن تَكَلُّفِ ما يقدرونَ عليه من ذٰلك مع القدرة عليه ، وخُلِقَ فيهم الزهدُ في معارضتِهِ والرغبةُ عنها ، فذٰلك أيضًا خرقٌ للعادةِ ؛ فيجبُ كونُ كلِّ ما ظَهَرَ عليه من ذٰلك معجزًا ، كيف تصرَّفت الحالُ .

ومن معجزاتِهِ ، عليه السلامُ ، ما ظَهَرَ وشهرَ [٢٢٧ب] من أنَّه كان يخطبُ على جذعٍ ؛ فلمَّا عَمِلَ المنبرَ وأنتقلَ إليه ، حَنَّ إليه الجذعُ حنينَ الناقةِ ، فألتزمَهُ ، عليه السلامُ ، فَسَكَنَ حنينُهُ ، وكان جذعًا مُلْقًا يابِسًا .[1] وقد عُلِمَ أنَّ ذٰلك ممّا لا يتمُّ بحيلَةٍ ، فيجبُ أن يكونَ مِن قِبَلِهِ ، تعالى ، للدلالةِ على صدقِهِ .

---

١ الطبقات الكبرى ١/٢٥١-٢٥٣ ، كتاب دلائل النبوّة ١٤٢-١٤٣ [ذكر حنين الجذع] ، نفائس الدرر ٤/١١٣١-١١٣٣ .

ومن آياتِهِ ، عليه السلامُ ، ما رُوِيَ وظَهَرَ من ٱنشقاقِ القمرِ عِندَ مناظرة قريشٍ له .[١]

ولا وَجْهَ لقولِ مَن قال : لو كان ذٰلك صحيحًا ، لرَوَاهُ البادِي والحاضِرُ والبَرُّ والفاجِرُ والمؤمنُ والكافرُ لأجلِ أنَّه آيةٌ سماويَّةٌ ، يراها الناسُ أجمعونَ . وكان يجبُ إطْبَاقُهُمْ على حصولِهِ ، وإنِ ٱختلفَ في أنَّه معجزٌ أو لا أو أنَّه معجزٌ لِمَن ٱدَّعاهُ آيةً له . وإن كانت آيةً سماويَّةً ، فإنَّما تحدثُ بالليلِ والناسُ نيامٌ ، واليقظانُ منهم قليلٌ ، والمستيقظُ قد لا يتأمَّلُ القمرَ وقتَ ٱنشقاقِهِ ولا يخطرُ له ذٰلك ببالٍ ، وإنَّما يَتَأَمَّلُهُ مَن قالَ لهُ الرسولُ : آيَتِي [٢٢٨أ] أنَّكم تَرَوْنَ القمرَ مُنْشَقًّا في هٰذِهِ الساعةِ ؛ فيتأمَّلُونَهُ ويَصْرِفُونَ أبصارَهم نَحْوَهُ ويعتمدونَ ذٰلك . وليست هٰذِهِ حالُ مَن يُخبرُ بهٰذا ويُومِئُ بِتَأَمُّلِهِ ؛ فبطلَ ما قالوه .

وقد يكون ٱنشقاقُهُ في قَدْرِ طَرْفِ العينِ ثُمَّ يعودُ ، فلا يتأمَّلُ ذٰلك الناسُ . وقد يُرَى ٱنشقاقُهُ ، إذا بَانَتْ شَظِيَّةٌ منه ، يُقَدَّرُ أنَّ ذٰلك كوكبٌ ٱنْفَصَلَ مِن تَحْتِ القمرِ ، وأنَّه ليس من جُمْلَتِهِ .

وقد يظنُّ أيضًا ظانُّونَ أنَّ ذٰلك القدرَ المنشقَّ منه سحابٌ سترَهُ ، ثُمَّ ٱنكشَفَ عنه . ومثلُ هٰذا يقعُ فيه الشبهةُ والظنونُ . ويجوزُ أيضًا أن يكونَ إنَّما رأى ٱنشقاقَهُ مَن قال له الرسولُ أنَّ ذٰلك آيةٌ له . وحَجْبُ أبصارِ باقي الناسِ ومنعهم له مِن رؤيتِهِ خرقٌ للعادةِ ، فيحصلُ ٱنشقاقُهُ آيةً مِن وجهَيْنِ . أحدهما كونُه منشقًّا ، ولم تجرِ بذٰلك عادةٌ . والوجهُ الآخرُ مَنْعُ أكثرِ أبصارِ الناسِ مِن رؤيتِهِ ، ولم تَجْرِ بذٰلك عادةٌ ، فيصيرُ لذٰلك معجزًا مِن وجهَيْنِ . وهٰذا غيرُ ممتنعٍ ؛ فزال ما قالوه .

ومَن أنْكَرَ ذٰلك مِن شيوخِ القدريّةِ ، كالجاحِظِ والنَّظَّامِ ومَن قال بقولِهِمَا ، وأَقْدَمَ على تكذيبِ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ وغيرِهِ مِن رِوَايَتِهِم ٱنشقاقَ القمرِ ، كان ظهورُ النقلِ

---

١ كتاب دلائل النبوّة ٩٥-٩٦ ، نفائس الدرر ١١٢٩/٤ .

بذلك يُكَذِّبُهُ ، وكان القرآنُ أيضًا حُجَّةً عليه ، لأنَّ الله [٢٢٨ب] ، سبحانَهُ ، يقولُ : ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ○ وَإِن يَرَوْاْ آيَةً يُعْرِضُواْ وَيَقُولُواْ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ [٥٤ القمر ١–٢] ، يعني بذلك قَوْلَ مَن قال مِن قريشٍ : إنَّ محمّدًا سَحَرَ أبصارَنا ، فَخُيِّلَ إلينا أنَّ القمرَ قَدِ ٱنْشَقَّ ، فقال : ﴿وَإِن يَرَوْاْ آيَةً﴾ ، يعني ٱنشقاقَهُ ﴿يُعْرِضُواْ وَيَقُولُواْ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ ، فَنَصُّ القرآنِ يُكَذِّبُ الرادَّ لانشقاقِهِ .

ولا وجهَ لتأويلِ مَن تأوَّلَ ذلك منهم على أنَّه أرادَ بقولِهِ : ﴿وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾ التقريبَ لانشقاقِهِ وأنَّه سينشقُّ ، لأنَّه لو كان ذلك كذلك ، لم يستعملْ فيه لفظَ الخبرِ عن وقوعِ الانشقاقِ ، بل كان يجبُ أن يقالَ : ٱقتربتِ الساعةُ وٱنشقاقُ القمرِ ، حتَّى يكونَ خبرًا عن ٱقترابِ ٱنشقاقِهِ . هذا هو موجبُ اللسانِ ، لأنَّه لا يجوزُ أن يقولَ القائِلُ : ٱقتربت عافيةُ زيدٍ ونَهَضَ وقامَ ، وهو يريدُ نهوضَهُ وقيامَهُ ، وإنَّما يجبُ أن يقالَ : ٱقتربت عافيتُهُ ونهوضُهُ وقيامُهُ ؛ فلمَّا قال اللهُ ، سبحانَهُ : ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾ ، كان ذلك خبرًا عن وقوعِ الانشقاقِ وبطلَ تأويلُهم .

وممَّا يدلُّ على بُطلانِ هذا التأويلِ أنَّه لو كان المرادُ بقولِهِ : ﴿وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾ الخبرَ عن ٱقترابِ ٱنشقاقِهِ ، لوجَبَ أن يكونَ مِن آياتِ الساعةِ ٱنشقاقُ القمرِ ، ولوجَبَ أن يُوقِّفَ ، عليه السلامُ ، عليه ، وأن يُنْقَلَ ذلك ويُعْلَمَ مِن أخبارِهِ ، كما عُلِمَ أنَّ خروجَ الدَّابَّةِ والدُّخانَ [٢٢٩أ] وطلوعَ الشمسِ مِن مغربها مِن آياتِ الساعةِ . ولمَّا لم يَقُلْ ذلك مسلمٌ ولا رَوَاهُ أحدٌ عنه ولا عُدَّ مِن أماراتِ القيامةِ ، عُلِمَ بُطلانُ تأويلِهم ، وأنَّه قد ٱنشقَّ على عهدِ رسولِ اللهِ ، صلّى الله عليه . وكيف يجوزُ أن يريدَ بقولِهِ : ﴿وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ﴾ أنَّه سينشقُّ ، ويقولُ مع ذلكَ : ﴿وَإِن يَرَوْاْ آيَةً يُعْرِضُواْ وَيَقُولُواْ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ وهم لم يروا ذلك ولا كان ؟ ومِن حَقِّ المرئيِّ أن لا يكونَ إلَّا موجودًا . وكلُّ هذا يُبْطِلُ ما قالوه .

فإن قيل : فَلِمَ لم يُنْقَل ٱنشقاقُهُ نقلًا ظاهرًا ، يجتمعُ عليه أهلُ المِلَلِ المختلفةِ ؟

قيل : لِمَا ذكرناهُ مِنْ أنَّه لم يَرَهُ إلَّا قليلٌ في لَحْظِ البصرِ ، ثُمَّ عاد إلى حالِهِ ، ولكونِ أكثرِ العالَمِ نيامًا ولإعراضِ مَن أَعْرَضَ عن تأمُّلِهِ وظَنِّ مَن توهَّمَ أنَّ ما بانَ منه كوكبٌ ٱنْفَصَلَ مِن تحتِهِ أو سحابةٌ سَتَرَتْ شيئًا منه ، ثُمَّ ٱنكَشَفَ .

ويمكنُ أيضًا أن يكونَ إنَّما لم يتشاغَلْ أكثرُ المسلمينَ بنقلِهِ لِنُطْقِ القرآنِ بحصولِهِ وذكرِهِ . وليس كذٰلك ما عَدَاهُ مِنَ الآياتِ المنقولةِ ، لأنَّها غيرُ مذكورةٍ في القرآنِ ، فٱعتمدَ على إخبارِ اللهِ ، سبحانَهُ ، على ٱنشقاقِهِ وٱنْصَرَفَتْ لأجلِ ذٰلك أكثرُ دَوَاعِي الناسِ عن نقلِهِ . وقد تقصَّيْنَا القولَ في ذٰلك في كتابَيِ الإمامةِ[1] بما يُغْنِي متأمِّلَهُ .

وباللهِ نستعينُ وعليه نتوكَّلُ .

---

[1] هما كتاب الإمامة الكبير وكتاب الإمامة الصغير .

[٢٢٩ب] ومن معجزاتِهِ ، صلّى الله عليه ، تسبيحُ الحَصَى في يَدِهِ ،[١] لأنَّ ذٰلك ممّا لا يَتَهَيّأُ ويَتِمُّ لمخلوقٍ بحيلةٍ ، لأنَّ الواحِدَ منّا لا يقدرُ أن يَفْعَلَ الكلامَ في الحَصَى[٢] مباشرًا مبتدأً بفعلِهِ ولا على وجهِ التولُّدِ لبطلانِ القولِ بالتولُّدِ ، ولأنَّ مَن يقولُ مِن القدريّةِ : إنَّ الكلامَ يحتاجُ إلى بِنْيَةٍ مخصوصةٍ كبِنْيَةِ القمرِ ، يزعمُ أنَّ الكلامَ لا يصحُّ أن يفعلَهُ المحدثُ إلّا في بِنْيَةٍ كبِنْيَةِ القمرِ . وقد عُلِمَ أنَّ الحَصَى والذراعَ لا بِنْيَةَ فيهما كهٰذِهِ البِنْيَةِ .

وقال بعضُهم : القديمُ وَحْدَهُ هو القادرُ على أن يَفعلَ الكلامَ في الميّتِ والجمادِ ، وإن لم يكن له بِنْيَةٌ كبِنْيَةِ القمرِ ، لكونِهِ قادرًا بنفسِه ولغيرِ ذٰلك . فأمّا المحدَثُ ، فلا يَتَأَتَّى ذٰلك منه ولا يَصِحُّ ، ولكن يجبُ على قولِهم ، إذا خُلِقَ التسبيحُ في الحَصَى أن يكونَ هو ، تعالى ، المسبّحَ به ، لا الحَصَى ، لأنَّ المتكلِّمَ بالكلامِ عِندَهم والمسبّحَ به ، إنْ كان تسبيحًا ، هو فاعلُ الكلامِ ، لا مَنْ فعلَ فيه ؛ فقد أَبْطَلُوا بقولِهم : «إنَّ الحَصَى سبّحَ» مذهبَهم ، وإنّما يجبُ أن يكونَ اللهُ ، سبحانَهُ ، هو المسبّحُ . وذٰلك خلافُ [٢٣٠أ] دينِ المسلِمينَ ، لأنّ الكلَّ يقولُ : الحَصَى هو الذي يُسَبِّحُ دُونَ اللهِ ، تعالى ، وإنْ كان الحَصَى ، لمّا وُجِدَ به التسبيحُ ، بُنِيَ بِنْيَةَ حيٍّ وخُلِقَ فيه الكلامُ على قولِ مَن قال منهم : إنَّ الكلامَ يحتاجُ إلى بِنْيَةٍ مِن فعلِ مُحْدَثٍ كان أو مِن فعلِ قديمٍ ؛ فيجِبُ أن يكونَ خرقُ العادةِ والإعجازُ إنّما هو في قَلْبِ بِنْيَةِ الحَصَى إلى بِنْيَةِ القمرِ ، ولم تَجْرِ بذٰلك عادةٌ .

وإن كان الحَصَى هو المسبِّحُ والذراعُ هو المتكلِّمُ بما وُجِدَ به مِنَ الكلامِ ، وَجَبَ أن يكونا حَيَّيْنِ قادِرَيْنِ ، وأن لا يكونَ وقوعُ الكلامِ مِنَ الحيِّ القادِرِ المبنيِّ بِنْيَةَ

---

١ نفائس الدرر ١١٣٩/٤ «منها تسبيحُ الحصى في كفّه ، ﷺ . أخرجه البزّارُ والطبرانيُّ في الأوسط وابنُ أبي عاصمٍ من حديثِ أبي ذَرٍّ» .

٢ الحصى : الحصا ، الأصل . كذلك هو في المواضع التالية ، ممّا يغني التنبيه عليه في محلّه .

القمرِ أعجوبةً ولا خارقًا للعادةِ ، وإنّما يجبُ أن يكونَ إحياؤُهما وقلبُ بِنْيَتِهِمَا هو الخارِقُ للعادةِ . فلا بُدَّ على كلِّ حالٍ مِن أن يَتَعَلَّقَ نُطْقُ الحَصَى والذراعِ بِخَرْقِ العادةِ وأمرٍ يوجبُ كونَهُ معجزةً . وقد تظاهرتِ الأخبارُ بكلامِ الذراعِ المسمومةِ وأنّه سَمِعَ منها : لا تَأْكُلْنِي ! فإنِّي مسمومةٌ .[1] ونُطْقُهَا خرقٌ للعادَةِ ، وإن كان كلامُها كَسْبًا لها ، فإنَّها أُحْيِيَتْ وأُقْدِرَتْ ، وإن كان ضرورةً فيها وغيرَ كسبٍ لها . والحيلَةُ لا تَتِمُّ في ذٰلك .

يتلوهُ :

ومِن معجزاتِهِ ، عليه السلامُ .

وصلواتُهُ على محمَّدٍ النبيّ وعلى آلِهِ وسَلَّمَ .

---

١ يُنظَر سنن أبي داود ٤/١٧١-١٧٤ (٤٥٠٨-٤٥١٤) [كتاب الدِّيَات ، باب فيمن سقى رجلًا أو أطعمه ، فمات ، أيقاد منه] . كذلك نفائس الدرر ٤/١١٣٩ «منها إعلامُ الشاةِ المسمومةِ له ، ﷺ ، بأنّها مسمومةٌ» .

[٢٣٠ب] ...[1]

---

١ ظهر هذه الورقة كلّه بياض في الأصل على أنّه فاصل بين الجزء المنتهي وبين الذي يليه .

[٢٣١أ]

السابع عشر

من النبوّات

من هداية المسترشدين والمقنع في معرفةِ أصولِ الدينِ

تصنيف القاضي الجليل

أبي بكر محمّد بن الطيّب الأشعريّ

رضوان الله عليه

وصلّى الله على محمّد وعلى آله وسلّم

[٢٣١ب]

بسم الله الرحمن الرحيم

ومِن معجزاتِهِ ، عليه السلامُ ، ٱنقضاضُ الكواكبِ في أيّامِهِ . وإذا رُوِيَ أنَّ ذٰلكَ كَثُرَ وزَادَ على قَدْرِ ما جَرَتْ به العادةُ ، صارت كثرتُهُ خرقًا للعادةِ ولَحِقَ بالآياتِ .

ومن معجزاتِهِ ، عليه السلامُ ، خبرُ ٱستسقائِهِ[1]، لَمَّا أَجْدَبَتِ المدينةُ ؛ فلمَّا ٱسْتَسْقَى ، ٱتَّصَلَ المطرُ ٱتّصالًا ، خِيفَ منه على المنازِلِ ، فَشُكِيَ ذٰلكَ إليه ؛ فقال : (حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا)[2]؛ فٱنْقَطَعَ المطرُ عنها ودامَ حوالَيْهَا ، بحيثُ ينتفعُ به الزَّرْعُ ، حتّى رُوِيَ أنّه صارَتِ الشمسُ عليها دُونَ ما حَوْلَها كالإكليلِ عِندَ ٱنقطاعِ المطرِ عنها . وهٰذا ممّا لا يطمعُ فيه بحيلةٍ وشعبذةٍ .

ومِن معجزاتِهِ ، عليه السلامُ ، خبرُ المعراجِ وصعودِهِ إلى السماءِ على البُرَاقِ .[3]وقولُ القدريّةِ ومَن وافقها : إنَّه لم يكن أُسْرِيَ إلى السماءِ ، ولكن إلى بيتِ المقدسِ لقوله : ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [١٧ الإسراء ١] وإنّه بيت المقدسِ ، ليس بمانعٍ مِن أنْ يكونَ أُسْرِيَ به إليه وأُسْرِيَ به مِن بيتِ المقدسِ إلى السماءِ ؛ فَكَلَّمَهُ اللهُ وأَدْخَلَهُ الجنَّةَ وأَرَاهُ النَّارَ . وقد تَظَاهَرَتْ بذٰلكَ الأخبارُ ، وعَمِلَ فيه أهلُ السِّيَرِ كُتُبًا معروفةً وما ذكره **[٢٣٢أ]** فيها ، وذٰلك خرقٌ للعادةِ وآيةٌ عظيمةٌ . وقد خبَّرَهُمْ عن بيتِ المقدسِ وأشياءَ كثيرةٍ هناك ، قد رَأَوْهَا وشاهَدُوها ؛ فسواء كان الإسراءُ إلى السماءِ وإلى بيتِ المقدسِ أو إلى بيتِ

---

١ استسقائه : استتقا ، الأصل .

٢ رواه الإمام البخاريّ (ت٢٥٦هـ) في صحيحه ١/١/٢٥٢-٢٥٣ (٩٢٣) [١١-كتاب الجمعة ، ٣٥-باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة] . كذلك الطبقات الكبرى ١/١٧٦-١٧٧ ، كتاب دلائل النبوّة ١٥٩-١٦٠ .

٣ السيرة النبويّة (لابن هشام) ١/٢/٢٩-٣٨ ، الطبقات الكبرى ١/٢١٣-٢١٦ .

المقدسِ فقط .

والصحيحُ مِن الرواياتِ الإسراءُ به إلى السماءِ . وعلى ذٰلكَ دلَّ قولُهُ : ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰ﴾ [٥٣ النجم ١٨] وقولُهُ : ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ○ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ○ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [٥٣ النجم ١٣-١٥] ، وليس هي عِندَ بيتِ المقدسِ ، وقولُهُ : ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ﴾ [٥٣ النجم ١١] وقولُهُ : ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ﴾ [٥٣ النجم ١٢] وما أخبرَ به ، عليه السلامُ ، مِنْ خطابِ اللهِ ، تعالى ، له وقوله : (فِيمَا يَخْتَصِمُ ٱلْمَلَأُ ٱلْأَعْلَىٰ ؟)[1] وما وَصَفَهُ مِن حالِ الجنَّةِ والنارِ . وموضعُ الاحتجاجِ بذٰلكَ على مَنْ خالَفَ المِلَّةَ وَرَدَّ القرآنَ إخبارُهُ عن صِفَةِ بيتِ المقدسِ وأشياءَ قد رَأَوْهَا وعرفوها ، ولم يكن عالِمًا بذٰلكَ ولا رائِيًا له .

ومن آياتِهِ ، عليه السلامُ ، كلامُ الذئبِ لرجُلٍ مِن أَسْلَمَ ، كان يَهُشُّ على غنمٍ له بذي الحُلَيْفَةِ ، وقولُ الذئبِ : «أنتَ تعجبُ مِن كلامِي وقد تَرَكْتَ ما هو أعجبُ من ذٰلك . هٰذا الذي بَينَ الحَرَّتَيْنِ والنخلاتِ يُحَدِّثُ عمَّا خَلَا وما هو آتٍ ، وأنتَ هاهنا تتبعُ غنمَكَ» ؛ فأَخْبَرَ الرجلُ بذٰلكَ رسولَ اللهِ ، صلَّى الله عليه ، في دارِ أبي أيُّوبَ الأنصاريِّ ؛ وأَمَرَهُ بأن يُخبِرَ به الناسَ **[٢٣٢ب]** جميعًا . وآمَنَ به وحَسُنَ إسلامُهُ .[2]

ومِن معجزاتِهِ ، عليه السلامُ ، ٱبتلاعُ الأرضِ لقوائِمِ فَرَسِ سُراقَةَ بنِ مالكٍ[3] وسؤالُهُ

---

١ مقطع من حديث ، رواه بكماله الإمام الترمذيّ بإسناده عن ٱبن عبّاس ، رضي الله عنهما ، مرفوعًا في الجامع الصحيح ٥/٣٤٢-٣٤٤ (٣٢٣٣-٣٢٣٥) [٤٨-كتاب التفسير ، ٣٩-باب «ومن سورة ص»] .

٢ رواه أبو نُعيم الأصبهانيّ في كتاب دلائل النبوّة ١٣٢-١٣٣ [كلام الذئب] .

٣ هو الصحابيّ أبو سفيان سراقة بن مالك بن جُعْشُم الكنانيّ المدلجيّ . عنه الاستيعاب ٢/٥٨١-٥٨٢ (٩١٦) ، أسد الغابة ٢/٤١٢-٤١٤ (١٩٥٥) ، الإصابة ٣/٣٥-٣٦ (٣١٢٢) .

النبيَّ ، عليه السلامُ ، إطلاقَها ، وقد ٱتَّبَعَهُ ، ليقتلَهُ ؛ فدعا اللهَ ، فأطلَقَ قوائِمَهُ .[1]

وتَتَبُّعُ ما رُوِيَ مِن آياتِهِ وأعاجيبِهِ وإخبارِهِ عن الغيوبِ للوفودِ وغيرِهم مِمَّنْ أَسْلَمَ على يدِهِ وهاجَرَ إليه يَكْثُرُ ويَطُولُ . ونحن نذكرُ ما ظَهَرَ وشهرَ مِنَ الرواياتِ بحضرة الجماعاتِ الكثيرةِ وٱتِّصالِ الرواياتِ بذٰلك في الأعصارِ وندلُّ على ثبوتِها بما يكشفُ الحقَّ ، إن شاءَ اللهُ .

وقد رَوَى يعقوبُ بنُ عبيدِ اللهِ[2] بنِ المغيرة بنِ الأَخْنَسِ بن شريقٍ ، قال : إنَّ أَوَّلَ العربِ فزع لِرَمْيِ النجومِ ثقيفٌ ؛ فأَتَوْا عمرَو بنَ أميَّةَ العلاجيَّ[3]، فقالوا له : أَلَم تَرَ لِمَا حَدَثَ ؟ قال : بلى ؛ فٱنظروا ! فإن كان معالِمُ النجومِ التي يُهْتَدَى بها ويُعْرَفُ بها أَنْوَاءُ الصيفِ والشتاءِ ٱنتثرت[4]، فهو طيُّ الدنيا وذهابُ هٰذا الخلقِ الذي فيها . وإن كانت نجومًا غيرها ، فأمرٌ أَرَادَ اللهُ بهٰذا الخلقِ ونبيٌّ يُبْعَثُ في العربِ ؛ فقد تُحُدِّثَ بذاكَ .[5]

ورُوِيَ عن عطاءِ بنِ السَّائِبِ عن سعيدِ بنِ جُبيرٍ ، قال : لَمَّا **[٢٣٣أ]** بُعِثَ محمَّدٌ ، صلّى اللهُ عليه ، أُدْحِرَ الجنُّ ورُمُوا بالشهبِ ، وكانوا قَبْلَ ذٰلك يستمعونَ لكلِّ قبيلٍ مِن الجنِّ لمقعدٍ يسمعونَ فيه ؛ فأَوَّلُ مَن فزعَ أهلُ الطائِفِ ، فجعلوا يَذْبَحُونَ لآلِهَتِهِمْ مَن كان له إبلٌ أو غنمٌ ، حتّى كادت أموالُهم تذهبُ ، ثُمَّ تناهوا وقال بعضُهم : أَلَا ترونَ معالِمَ السماءِ ، كما هي ، لم يَذْهَبْ منها شيءٌ ؟ وقال إبليسُ :

---

١ رواه الإمام البخاريّ (ت٢٥٦هـ) في صحيحه ٣١١-٣٠٩/٤/٢ (٣٩٠٦) و ٣١٢ (٣٩٠٨) [٦٣-كتاب مناقب الأنصار ، ٤٥-باب هجرة النبيّ ، ﷺ ، وأصحابه إلى المدينة] . كذلك أسد الغابة ٤١٣/٢ ، نفائس الدرر ١١٤٧/٤ .

٢ عبيد الله : كذا في الأصل ، بينما هو في الطبقات الكبرى (لابن سعد) «عتبة» .

٣ عنه يُنظَر تاريخ الطبريّ ٩٧/٣ .

٤ ٱنتثرت : - ، الأصل . والإضافة المثبتة من الطبقات الكبرى .

٥ الطبقات الكبرى ١٦٣/١ .

هٰذا أمرٌ حَدَثَ في الأرضِ . آئتوني مِن كلِّ أرضٍ بتربةٍ ! وكان يُؤْتَى بالتربةِ ، فيشمّها ، ثُمَّ يُلقيها ، حتّى أُتِيَ بتربةِ تُهَامَةَ ، فشمَّها وقال : هاهنا الحدثُ .[1]

ورَوَى الناسُ أنّه لَمَّا آتَّصَلَ آنقضاضُ النجومِ والكواكبِ والرميُ بها ونُحِرَ للسُّوَاعِ بقرةٌ ، فَسُمِعَ مِن جوفِها صَوْتٌ[2] : العجبُ ، كلُّ العجبِ ، خروجُ نبيٍّ بَينَ الأَخَاشِبِ ، يُحَرِّمُ الزنا والذبائحَ للأصنامِ ، وحُرِسَتِ السماءُ ورُمِينَا بالشُّهُبِ . قال رجلٌ مِنْ هذيلٍ قد رَوَى هٰذِهِ القصَّة : فتفرَّقنا ، وقَدِمْتُ مكَّةَ ، فلقيتُ أبا بكرٍ الصدِّيقَ ، رضوانُ اللهِ عليه ، فقلتُ : يا أبا بكرٍ ! أَخَرَجَ بمَكَّةَ مَن يَدْعُو[3] إلى اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، يُقالُ له أحمد ؟ قال : وما ذاك ؟ فأخبرتُهُ . قال : نعم . هٰذا رسولُ اللهِ ؛ فقلتُ : أنتظرُ ما يَصْنَعُ قومُنا ؛ فيا لَيْتَنَا أَسْلَمْنَا يومَئِذٍ ! ثُمَّ أَسْلَمْنَا بَعْدُ .[4]

فأمَّا خبرُ شاةِ أمِّ مَعْبَدٍ ، فرَوَى الشعبيُّ عن شيخٍ من بني جُمَحٍ ، قال : لَمَّا أَتَى النبيُّ ، عليه السلامُ ، أمَّ مَعْبَدٍ ، قال : (هل مِن قِرًى) ؟ قالت : لا ؛ فآنْتَبَذَ هو وأبو بكرٍ . ورَاحَ آبنُها بشويهاتٍ ، فقال لأمِّهِ : ما هٰذا [٢٣٣ب] السوادُ الذي أرى منتبذًا ؟ قالت : قومٌ طَلَبُوا القِرَى ؛ فقلتُ : ما عِندَنا قِرًى ؛ فأتاهم آبنُها ، فآعْتَذَرَ وقالَ : إنَّها آمرأةٌ ضعيفةٌ وعندَنا ما تحتاجُونَ إليه ؛ فقال رسولُ اللهِ : (آنطَلِقْ ، فَأْتِنِي بشاةٍ مِن غنمِكَ !) ؛ فَجَابَ بِعَنَاقٍ ؛ فقالت أُمُّهُ : أين تذهبُ ؟ قال : سألاني شاةً . قالت : يصنعانِ بها ماذا ؟ قال : ما أَحَبَّا ؛ فمَسَحَ النبيُّ ، صلّى الله عليه ، ضَرْعَهَا ، فجَعَلَتْ تحلبُ ، حتّى مَلَأَ أقعبًا وتركها أَحْفَلَ ما كانت .

---

١ الطبقات الكبرى ١/١٦٧ ، كتاب دلائل النبوّة ٧٣ [في المصدرين بالإسناد الموصول إلى عطاء بن السائب عن سعيد بن جُبير عن آبن عبّاس] .

٢ صوت : صَوَف ، الأصل .

٣ يدعو : يدعوا ، الأصل .

٤ الطبقات الكبرى ١/١٦٧-١٦٨ .

وقال : (أنطَلِقْ به[1] إِلَى أُمِّكَ وَأْتِنِي بِشَاةٍ أُخرَى مِنْ غَنَمِكَ) ! فأَتَى أُمَّهُ بالقَعْبِ . فقالت : أنّى لكَ هٰذا ؟ قال : هٰذا مِن لبنِ الفلانيَّةِ . قالت : وكيف ولم تَقْرِ[2] سَلًا قَطُّ ؟ أظنُّ هٰذا واللّاتِ والعُزّى الذي كان بمكّةَ ، وشَرِبَتْ منه . ثُمَّ جاء بِعَنَاقٍ أخرى ، فَحَلَبَهَا ، حتّى مَلأَ القَعْبَ وتَرَكَهَا أَحْفَلَ ما كانت ، فَشَرِبَ ، ثُمَّ قال : (جِئْنِي بأُخرَى) ! فأتاهُ بها . فَحَلَبَ وسَقَى أبا بكرٍ ، ثُمَّ قال : (جِئْنِي بأُخرَى) ! فأتاهُ بها . فحلبها ، ثُمَّ شَرِبَ وتَرَكَهَا أَحْفَلَ ما كانت .[3]

وأمّا قصّةُ سُرَاقَةَ بنِ مالكٍ ، فقد رواهُ غيرُ واحدٍ . منهم الزهريُّ عن عبدِ الرحمنِ ٱبن أخي سُرَاقَةَ عن عمِّهِ سُرَاقَةَ ، قال : خرجتُ أطلبُ النبيَّ ، صلّى اللهُ عليه ، فأخذتُ سلاحي وخرجتُ أَخُطُّ برُمْحِي مِن دبرِ حجرتي ومعي قِدَاحِي التي[4] أَسْتَقْسِمُ بها وركبتُ ، حتّى إذا رأيتهم ، نزلتُ فٱسْتَقْسَمْتُ بالقِداحِ ، فخرجَ ما أَكْرَهُ ، فركبتُ ورجوتُ أن أَرُدَّهُ على قريشٍ ، فآخُذ مِائَتَيْ بعيرٍ ، [٢٣٤أ] جعلوها لي فيه ، فَعَثَرَ بي فرسي ، فسقطتُ ، فقلتُ : ما هٰذا ؟ فٱسْتَقْسَمْتُ بالقداحِ ، فخَرَجَ ما أكرهُ ، فعصيتُ الأزلامَ وخرجتُ مُتَّبِعًا لهم ؛ فلمّا كنتُ قريبًا منه ، عَثَرَني فرسي ودخلتْ يداهُ في الأرضِ ، وثَارَ مِن قوائمِ فرسِي غبارٌ ساطِعٌ ، يعني الدخانَ ؛ فلمّا رأيتُ ذٰلك ، لم أشكَّ أنّكَ ظاهِرٌ ، وناديتُ بالأمانِ .

وفي رواياتٍ أُخَرَ أنَّ سُراقَةَ قال : ٱدْعُ ربَّكَ أنْ يُخرِجَ لي فَرَسِي ! فإنَّ لكَ عليَّ أن أَرْجِعَ ، فإنّي أعلمُ أنّكَ لستَ تفعلُ هٰذا .

---

١ به : – ، الأصل . المثبت المضاف من الطبقات الكبرى ١٨٦/١ .

٢ تقر : تقرا ، الأصل .

٣ الطبقات الكبرى ١٨٥/١-١٨٦ .

٤ التي : الذي ، الأصل .

ورَوَى أبو معشرٍ عن زيدِ بنِ أَسْلَمَ وغيرِهِ أنَّ سُرَاقَةَ بنَ مالكٍ ركبَ في طلبِ النبيِّ ، عليه السلامُ ، بعدما ٱسْتَقْسَمَ بالأزلامِ ، فكان يخرجُ : لا تَخْرُجْ ! ثلاث مرّاتٍ . فركبَ ، فَلَحِقَهُمْ . فدعا النبيُّ ، عليه السلامُ ، أن تَرْسَخَ قوائمُ فرسِهِ ؛ فقال : يا محمّد ! ٱدْعُ اللهَ أن يُطْلِقَ قوائِمَ فرسي ، فأردّ عنك ! فقال النبيُّ ، عليه السلامُ : (ٱللّٰهُمَّ ، إِنْ كَانَ صَادِقًا ، فَأَطْلِقْ لَهُ فَرَسَهُ !) ؛ فخرجتْ قوائِمُهُ .[1]

وأمّا قصةُ مجيءِ الشجرة إليه ،[2] فروايتُها ظاهرةٌ ؛ فمِمَّنْ رَوَى ذٰلك عطاءٌ ، قال : رُكَانَةُ بنُ عبدِ يزيدَ[3] حاصه لعبدِ اللهِ[4] بن المُطَّلِبِ ، فَقَدِمَ مِن غَيْبَةٍ له وقَدْ أَعْلَى النبيُّ ، عليه السلامُ ، بالدُّعَاءِ ؛ فقيلَ له : إنَّ ٱبنَ أخيكَ محمَّدًا يزعمُ أنَّه نبيٌّ ويعيبُ آلهتَكَ ويشتمُ آباءَكَ ؛ فأتاه مُسَلِّمًا ، ثُمَّ قال : يا ٱبنَ أخي ! بلغني أنَّكَ تزعُمُ أنَّكَ نبيٌّ ؟ قال : (أَجَل ، أنا نَبِيُّ اللهِ ، أنا أَدْعُوكَ إِلَى اللهِ ، تَعَالَى) . قال : إنَّكَ لأنتَ الصادِقُ عندي ، ولكن لا أستطيعُ تكذيبَ [٢٣٤ب] قومِكَ ؛ فكيف لي أن أَعْلَمَ أنَّ ما تقولُ الحقُّ ؟ قال : (أَلَسْتَ تَزْعُمُ أَنَّكَ أَحْسَنُ قُرَيْشٍ صِراعًا وَأَشَدُّهَا بَطْشًا) ؟ قال : بلى . قال : (أَرَأَيْتَ ، إِنْ صَارَعْتُكَ ، فَصَرَعْتُكَ ، أَتُؤْمِنُ بِمَا أَقُولُ ؟) . قال : نعم . فَصَرَعَهُ النبيُّ ، عليه السلامُ ، مرارًا . ثُمَّ قال له رسولُ اللهِ ، عليه السلامُ ، : (أَلَيْسَ قَدْ رَأَيْتَ ؟) . قال : بلى . قال : فَأَرِنَا آيةً أخرى ! قال : (هَلُمِّي ، يا شَجَرَةُ ! فَأَخْبِرِيهِ أَنِّي رَسُولُ ٱللهِ !) . قال : فأقبلتِ الشجرةُ ، حتّى صارتْ بَينَ يَدَيْهِ ، فَشَهِدَتْ بالرسالَةِ وسَجَدَتْ . فقال رُكَانَةُ : ٱرْدُدْهَا ، يا محمّد ! فواللهِ ما ٱزْدَدْتُ منكَ إِلَّا بُعْدًا . ثُمَّ ٱنصرفَ ، فَلَقِيَ قريشًا ؛ فقالوا : عُدْ إليه ! فقال : لستُ بعائِدٍ

---

١ يُنظر أيضًا هنا ٤/٤٢٥ .

٢ الطبقات الكبرى ١/١٨٨ .

٣ هو رُكانة بن عبد يزيد بن هاشم المطّلب القرشيّ المطّلبيّ . عنه جمهرة النسب (لابن الكلبيّ) ١/٦٤ ، أسد الغابة ٢/٢٩٣-٢٩٤ (١٧٠٨) ، الإصابة ٢/٤١٣-٤١٤ (٢٦٩٥) ، نفائس الدرر ٥/١٥٣٦-١٥٣٧ .

٤ حاصه لعبد الله : كذا في الأصل ؛ وهو قلق .

ولا عارِضٍ لكم ولا له .[١]

وأمَّا قصَّةُ حنينِ الجذعِ إليه ،[٢] فمشهورةٌ . ومِمَّنْ رَوَاهَا عبدُ الأعلى بنُ ميمون بنِ مهرانَ عن أبيهِ ، قال : قال عبدُ اللهِ بنُ عبّاسٍ : كان رسولُ اللهِ ، صلّى الله عليه ، يخطبُ إلى خشبةٍ ، كانت في المسجدِ ؛ فلمَّا صُنِعَ المنبرُ ، فصَعِدَهُ رسولُ اللهُ ، حَنَّتِ الخشبةُ إليه ؛ فَنَزَلَ رسولُ اللهِ ، صلَّى الله عليه ، فاَحْتَضَنَهَا ؛ فَسَكَنَتْ .[٣]

ورَوَى أيضًا الصَّلْتُ بنُ دِينَارٍ عن أبي نَضْرَةَ عن أبي سَعِيدٍ الخُدْرِيّ ، قال : كان رسولُ اللهِ ، صلَّى الله عليه ، يخطبُ إلى جذعٍ في المسجدِ ، يقومُ إلى جنبِهِ ؛ فقال تميمٌ[٤] الداريُّ : لو اَتَّخَذْنَا لك منبرًا ، فَعَلَوْتَهُ ؟ قال : اَفْعَلُوا ! فقالَتِ اَمرأةٌ مِنَ الأنصارِ لابنٍ لها نَجَّارٌ ؛ فَصَنَعَ ثلاثَ عَتَبَاتٍ ؛ فلمَّا رَقَاهُ ، حَنَّ الجذعُ وجاءَ لِيَهْوِيَ إلى المنبرِ ؛ فَنَزَلَ رسولُ اللهِ ، فاَحْتَضَنَهُ ، حتَّى سَكَنَ .

وأمَّا [٢٣٥أ] قِصَّةُ تسبيحِ الحَصَى في يدِهِ ،[٥] فإنَّ أبا مالكٍ رَوَى عَنِ اَبنِ عبّاسٍ أنَّ ملوكَ حَضْرَمَوْتَ قَدِمُوا وجَرَى بَينَهم وبَينَه خَطْبٌ ، عَدَلْنَا عن ذكرِهِ ، وقالوا له : إنَّا خَبَّأْنا لكَ خبيئًا ؛ فما هو ؟ قال : (إِنَّمَا يُقَالُ هَٰذَا لِلْكَاهِنِ) . قالوا : فكيف نعلمُ أنَّكَ رسولُ اللهِ ؟ فتناولَ قبضةً مِنْ حَصًى ، فقال : (هَٰذَا يَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ) . فقال الحَصَى : أشهدُ أنَّكَ رسولُ اللهِ ، وسَبَّحَ في يَدِهِ ؛ فأسلمَ القومُ .[٦] والخبرُ

---

١ يُقابَل السيرة النبويّة ٢٥/٢/١ [أمر رُكانة المطّلبيّ ومصارعته للنبيّ ، ﷺ] ، كتاب دلائل النبوّة ١٤٠-١٤١ [ذكر خبر رُكانة] ، أسد الغابة ٢٩٣/٢-٢٩٤ ، الإصابة ٤١٣/٢-٤١٤ ، نفائس الدرر ١٥٣٦/٥-١٥٣٧ .

٢ يُنظَر أيضًا هنا ٤٢٩/٤ .

٣ الطبقات الكبرى ١٨٨/١ .

٤ تميم : يمين ، الأصل .

٥ يُنظَر هنا ٤٣٣/٤ .

٦ الدرّ المنثور ٥٠٩/٥ [سورة الصافّات] [بالتعويل على أبي نُعيم الأصبهانيّ في كتاب دلائل النبوّة وعلى السِّلَفيّ في الطُّيُوريّات عن اَبن عبّاس ، رضي الله عنهما] .

طويلٌ . وهٰذا هو القَصْدُ منه .

فأمّا قصّةُ نَبْعِ الماءِ مِن بَيْنِ أصابعِهِ ، فقد رواهُ غيرُ واحِدٍ . منهم سليمانُ بنُ المغيرةِ[1] عن ثابتٍ البُنَانِيّ[2] عن عبدِ اللهِ بن رَبَاحٍ[3] عن أبي قَتَادَةَ[4] ، قال : كُنَّا مع رسولِ اللهِ ، صلَّى اللهُ عليه ، في سَفَرٍ . فقال : (إِنَّكُمْ سَتَسِيرُونَ اللَّيْلَةَ ، إِنْ شَاءَ اللهُ ، حَتَّى تُصْبِحُوا عَلَى المَاءِ) ؛ فجَدَدْنا في السَّيْرِ ؛ فنعسَ رسولُ اللهِ ، صلَّى اللهُ عليه ، على راحلَتِهِ . قال : فدعمته ثَلَاثَ مرَّاتٍ ؛ فٱسْتَيْقَظَ ، فقال : (يا أبا قَتَادَةَ ! ما زال هٰذا مكانك) ؟ قلت : نعم . قال : (حَفِظَكَ اللهُ ، يا أبا قَتَادَةَ ، كما حَفِظْتَنِي . ٱنظُرْ هل تَرَى أحدًا) ؟ قلتُ : نعم ، راعِيًا ، حتّى كنَّا سبعةً ؛ فقال : (ٱعْدِلْ ! ٱعْدِلْ ! يا أبا قَتَادَةَ) ! فَعَدَلْنا ، فأَنَخْنَا رَواحِلَنَا . وتَوَسَّدَ كلُّ واحدٍ منَّا ذِرَاعَ راحلتِهِ ؛ فنِمْنَا ، فما أَيْقَظَنَا إِلَّا حَرُّ الشمسِ ؛ فكَانَ أَوَّلُ مَنِ ٱستيقظَ رسولُ اللهِ ، صلَّى اللهُ عليه ، ثُمَّ صَاحَ ، فقال : (مَعَكَ وضوءٌ) ؟ قلتُ : معي في ميضأةٍ ، فأتيتُهُ بها ، فتوضَّأَ . وفضلتْ في الميضأةِ [٢٣٥ب] فُضْلةٌ ؛ فقال : (ٱحتفظْ بها ، يا أبا قَتَادَةَ ! فسيكون لها شَأْنٌ) ، فأذَّنَ رسولُ اللهِ ، ثُمَّ صَلَّيْنَا وركبنا رواحِلَنا حتّى حَمِيَ النهارُ ، فٱنتهينا إلى الناسِ وقد جهدوا عطشًا ، فٱبْتَدَرُوا إلى النبيّ يقولونَ : الماء ، الماء ! فدَعَا النبيُّ ، عليه السلامُ ، بِقَدَحٍ ، ثُمَّ قال لي : (هَلُمَّ الميضأةَ) ! فأَتَيْتُهُ بها ؛

---

١ أبو سعيد القَيْسيّ البصريّ (ت١٦٥هـ) . عنه تهذيب الكمال ١٢/٦٩-٧٣ (٢٥٦٧) .

روايتُه عن ثابت البنانيّ منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ١٢/٧٠ ، ٤/٣٤٥ .

٢ هو أبو محمّد ثابت بن أسلم البصريّ . عنه تهذيب الكمال ٤/٣٤٢-٣٤٩ (٨١١) .

روايتُه عن عبد الله بن رَبَاح الأنصاريّ منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ٤/٣٤٣ ، ١٤/٤٨٧ .

٣ أبو خالد الأنصاريّ المدنيّ . سكن البصرة . قُتل في ولاية ٱبن زياد . عنه تهذيب الكمال ١٤/٤٨٧-٤٨٨ (٣٢٥٧) .

روايتُه عن الصحابيّ أبي قتادة الأنصاريّ منصوص عليها ، كما في تهذيب الكمال ١٤/٤٨٧ .

٤ الأنصاريّ (ت٤٠هـ) ، فارس رسول الله ، ﷺ . كان يُعرَف بذلك . مختلف في ٱسمه وفي وقت وفاته . عنه الاستيعاب ٤/١٧٣١-١٧٣٢ (٣١٣٠) .

فدعا فيها وقال : (ٱسْكُبْ) ! فسَكَبْتُ . وٱبْتَدَرَ الناسُ الماءَ ؛ فقال رسولُ اللهِ ، عليه السلامُ : (كُلُّكُمْ سَيَشْرَبُ ، إن شاءَ اللهُ) ؛ فكُنتُ أَسْكُبُ ورسولُ اللهِ يَسْقِي ، حتَّى شَرِبَ الناسُ أجمعونَ . ثُمَّ قال لي : (ٱشْرَبْ ، يا أبا قَتَادَةَ) ! فقلتُ : لا ، بل أَنتَ ٱشْرَبْ . قال : (فَإِنَّ سَاقِيَ القومِ آخِرُهم شُرْبًا ؛ فَٱشْرَبْ) ! فشَرِبْتُ وشَرِبَ رسولُ اللهِ ، صلَّى اللهُ عليه . ثُمَّ ٱنتهينا إلى الماءِ ونَحْنُ رِوَاءٌ .[1]

ورَوَى مَسْلَمَةُ بنُ مُحَارِبٍ عن إسماعيلَ بنِ مسلمٍ عن زيادِ بنِ الحارثِ الصُّدَائِيِّ[2]، قال : كُنتُ مع رسولِ اللهِ ، صلَّى اللهُ عليه ، في سفرٍ ، فنزل منزلًا ثُمَّ سَارَ ، فسِرْتُ معه ، فقدمهُ الناسُ ؛ فلمَّا كان أَوَّلُ وَقْتِ الفجرِ ، أَمَرَنِي ؛ فأَذَّنْتُ . ثُمَّ نزلَ وقالَ : (يا أخا صُدَاءٍ[3]! أَمَعَكَ وضوءٌ ؟) . قلتُ : لا ، إلَّا قليلٌ لا يَكْفِيكَ . قال : (ٱجْعَلْهُ في إِنَاءٍ !) ؛ فجعلتُهُ في إناءٍ ؛ فَوَضَعَ النبيُّ ، صلَّى اللهُ عليه ، أصابعَهُ في الإناءِ ؛ فرأيتُ بَينَ أصابعِهِ عَيْنًا تَفُورُ ؛ فقال : (نَادِ مَنْ أَرَادَ مَاءً !) ؛ فجاءَ الناسُ ؛ فنادَيْتُ ؛ فَأَقْبَلَ مَنْ أَرَادَ ، فأَخَذَ حاجتَهُ . وجاءَ بلالٌ يُقِيمُ ، فقال رسولُ اللهِ : (إِنَّ أَخا صُدَاءٍ[4] أَذَّنَ . وَإِنَّمَا يُقِيمُ مَنْ أَذَّنَ .) ؛ فأقمنا ، وصلَّى بنا . وقال له رجلٌ : يا رسولَ اللهِ ! إنَّ لنا بئرًا ، إذا كان الشتاءُ ، أَجْمَعْنَا عليها ، فَوَسِعَتْنَا . وإذا كان القَيْظُ ، قَلَّ ماؤُها ، فتفرَّقْنَا على المياهِ [٢٣٦أ] حولنا ، وقد صار مَن حَوْلَنا عدوًّا لنا في بِئْرِنَا ؛ فَأَخَذَ رسولُ اللهِ سبعَ حَصَيَاتٍ ، ففركهنَّ بيدِهِ ودعا فيهنَّ ، ثُمَّ قال : (ٱنطَلِقْ بِهَٰؤُلَاءِ ٱلْحَصَيَاتِ ! فَأَلْقِ فِي ٱلْبِئْرِ وَاحِدَةً وَاحِدَةً وَٱذْكُرِ ٱسْمَ ٱللهِ !) ؛ ففعلتُ[5]؛ فما كان

---

١ يُقابَل كتاب دلائل النبوّة ١٤٤–١٤٥ .

٢ من صُدَاءٍ ، قبيلة من اليمن . نزل مصر . عنه معرفة الصحابة ٢/٣٦٩–٣٧١ (٣٠٥٦) ؛ أسد الغابة في معرفة الصحابة ٢/٣٣٢–٣٣٣ (١٧٩٣) .

٣ صداء : صُدًا ، الأصل .

٤ صداء : صدًا ، الأصل .

٥ ففعلت : ففعل ، الأصل .

أحدٌ بَعدَ ذلك يستطيعُ أن يَنْظُرَ إلى قَعْرِ تِلْكَ البئرِ مِن كثرة الماءِ .[١]

ورَوَى مُجَالِدٌ عن أبي إسحاقَ عن الزهريِّ عن عروةَ بنِ الزبيرِ ، قال : نَزَلَ رسولُ اللهِ ، صلَّى الله عليه ، على الحُديبيةِ ، فإذا بِئْرُها نازحٌ ؛ فَشَكَا الناسُ ذلك إلى رسولِ اللهِ ، عليه السلامُ ؛ فأخرجَ سَهْمًا من كِنانَتِهِ ، فَدَفَعَهُ إلى البراءِ بنِ عازبٍ ، فنَزَلَ البئرَ ، فَغَرَزَ السَّهمَ ؛ فأَقْبَلَ الماءُ مِن عُيُونِ البئرِ ؛ فآستقوا حتّى مَلَؤُوا ما كان مَعَهُم وسقوا رِكابَهم .[٢]

ورَوَى الحسنُ بنُ زيادٍ عن ثابتٍ البُنَانيِّ عن أنسِ بنِ مالكٍ ، قال : أَذَّنَ بلالٌ بصلاةِ العصرِ ؛ فقامَ مَن كان قريبًا مِن منزلِهِ ، فَتَوَضَّأَ ، وناسٌ لا وضوءَ لهم ؛ فدَعَا رسولُ اللهِ ، صلَّى اللهُ عليه ، بقدحٍ ، فيه ماءٌ ، فوضَعَ كَفَّهُ في الماءِ وفرجَ أصابعَهُ ، ثُمَّ دعا الناسَ ، فتوضَّؤُوا مِن بَينِ أصابعِهِ حتّى فَرَغُوا . قال : فقُلْتُ لأنسِ بنِ مالكٍ : كم كُنتُم ؟ فقال : ما بَيْنَ الثمانِينَ إلى المِائَةِ .[٣]

---

١ يُقابَل سنن أبي داود ١/١٣٩ (٥١٤) [كتاب الصلاة] ، معرفة الصحابة (لأبي نعيم) ٢/٣٦٩-٣٧٠ (٣٠٥٤) ، كتاب دلائل النبوّة (للبيهقيّ) ٤/١٢٦-١٢٧ .

٢ يُقابَل السيرة النبويّة ٢/٣/٢٤٢-٢٣٤ ، نفائس الدرر ٤/١١٣٥.

٣ يُقابَل الطبقات الكبرى (لابن سعد) ١/١٧٨-١٧٩ .

فأمّا إطعامُهُ مِنَ القليلِ الخَلْقَ الكثيرَ ، [٢٣٦ب] فالرواياتُ به متظاهرةٌ كثيرةٌ ؛ فرَوَى أبو صالحٍ عَنِ ٱبْنِ عبَّاسٍ ، قال : أقامَ رسولُ اللهِ ، عليه السلامُ ، بِتَبُوك ، فَنَفِدَتْ أَزْوَادُهم ، ثُمَّ أَمَرَنَا لأَنْطَاعٍ ، فبُسِطَتْ . وقال : مَن كان عِندَه فضلٌ مِن زادٍ ، فليأْتِنا به ! فكان الرجلُ يأتي بالمُدِّ مِن الدقيقِ والسَّوِيقِ والقِلْفَةِ من الخبزِ ، فيضع كلَّ صنفٍ على حِدَتِهِ ، وكان ذٰلك قليلًا . ثُمَّ تَوَضَّأَ رسولُ اللهِ ، صلَّى اللهُ عليه ، وصلَّى ، ودَعَا بالبركةِ فيه ، فكَثُرَ حتّى قام على الأَنْطَاعِ . ثُمَّ قِيلَ للناسِ : هَلُمَّ ! وأَقْبَلَ الناسُ ، فحَمَلُوا مِن كلِّ شيءٍ حتّى مَلَؤُوا كُلَّ جِرَابٍ ومِزْوَدٍ ووعاءٍ ؛ فقال النبيُّ ، عليه السلامُ : (أَشْهَدُ أَن لَّا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وأَنِّي رسولُ اللهِ ، وإِنَّهُ لَا يَقُولُهَا بحقيقةٍ مِن قَلْبِهِ إِلَّا وَقَاهُ اللهُ النَّارَ) .[١]

ورَوَى نافعٌ[٢] عن سالمٍ[٣] عن عليٍّ ، رضوانُ اللهِ عليه ، قال : أَمَرَ رسولُ اللهِ ، صلَّى اللهُ عليه ، خديجةَ وهو بمَكَّةَ ، فٱتَّخذَتْ له طعامًا . ثُمَّ قال : (ٱدْعُ لِي بَنِي عَبْدِ ٱلْمُطَّلِبِ) ! فدَعَوْتُ أربعينَ رجلًا ؛ فقال لعليٍّ : (هَلُمَّ طَعَامَكَ) ! قال عليٌّ : فأتيتُهم بثريدةٍ ، إن كان الرجلُ لَيَأْكُلُ منها ، فأكَلُوا منها جميعًا حتّى أَمْسَكُوا . ثُمَّ قال : (ٱسْقِهِمْ) ! فأتيتُهم بإناءٍ ، هو رِيُّ أحدِهم ، فشربوا جميعًا حتّى صَدَرُوا ؛ فقال أبو لهبٍ : لهٰذا ما[٤] سَحَرَكُمْ محمَّدٌ ؛ فتفرَّقوا ولم يَدْعُهُمْ ؛ فلَبِثُوا أيّامًا . ثُمَّ صَنَعَ لهم مِثْلَهُ . ثُمَّ أمرني ، فجمعتُهم ، فطعموا . ثُمَّ قال لهم : (مَن يُؤَازِرُنِي[٥] عَلَى مَا أَنَا عَلَيْهِ وَيُجِيبُنِي عَلَى أَنْ يَكُونَ أَخِي وَلَهُ ٱلْجَنَّةُ) ؟ فقلتُ : يا رسولَ اللهِ ! أنا ،

---

١ يُقابَل كتاب دلائل النبوّة ١٤٨-١٤٩ .

٢ أبو عبد الله المدنيّ ، مولى عبد الله بن عمر بن الخطّاب القرشيّ العَدَويّ . عنه تهذيب الكمال ٢٩/٢٩٨-٣٠٦ (٦٣٧٣) ، ٣٢/٢٢٢ .

٣ هو سالم بن أبي الجَعْد الغَطَفانيّ . عنه تهذيب الكمال ٢٠/٤٧٤ .

٤ لهذا ما : كذا في الأصل ؛ لقد ، كما في الطبقات الكبرى (لابن سعد) ١/١٨٧ .

٥ يؤازرني : يوازرلي ، الأصل .

وإنّي لَأَحْدَثُهُمْ سِنًّا وأَحْمَشُهُمْ ساقًا ، [٢٣٧أ] وسَكَتَ القومُ . ثُمَّ قالوا : يا أبا طالبٍ ! ألَا تَرَى ٱبْنَكَ ؟ قال : دَعُوهُ ! فلَن يَأْلُوَهُ ٱبْنُ عَمِّهِ إلّا خيرًا .[١]

ورَوَى الحسنُ عن أنسِ بنِ مالكٍ قال : قَدِمَ رسولُ اللهِ ، صلَّى اللهُ عليه ، ومَعَهُ صَفِيَّةُ ، فأراد أن يَصْنَعَ لأصحابِهِ طعامًا ولم يَكُن عِندَه أَدَمٌ ؛ فأرسلني إلى أبي بكرٍ وقال : ٱقرأ عليه السلام وقُلْ له : إن كان عِندَك أَدَمٌ ، فٱبْعَثْهُ إلينا ؛ فأتيتُ أبا بكرٍ ، فأعطاني رَكْوَةً ، فيها سمنٌ قد أُكِلَ بعضُهُ ؛ فلمَّا رآهُ رسولُ اللهِ ، قال : (ٱللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهَا !) ؛ فلولا أنِّي قَبَضْتُ على الركوةِ ، لوَقَعَتْ مِن ثقلِها وما كان بها قَبلَ ذٰلك مِن ثِقَلٍ ؛ فلمَّا وضعتُها ، قال : (ٱللَّهُمَّ بَارِكْ فِيمَنْ بَعَثَ بِهَا وَفِيمَنْ جَاءَ بِهَا !) . ثُمَّ أرسلني إلى عُمَرَ ، فوجدتُهُ يأكلُ تمرًا وسمنًا ، فدفعهُ إليَّ وقال : ما عِندَنا غيرُهُ وسعدٌ بَعَثَ به إلينا . يقولُ ذٰلك عمرُ . قال أنسٌ : فأتيتُ سَعْدًا ولم يأمُرْني النبيُّ ، عليه السلامُ ، فقلتُ : إن كان عِندَكَ أَدَمٌ ، فإنَّ رسولَ اللهِ يحتاجُ إليه ؟ فقال لي : كان عِندَنا شيءٌ ، فآثَرَنا بهِ عُمَرَ ؛ فجئتُ بالسَّمْنِ ، فوَضَعْتُهُ بَينَ يَدَيْهِ ؛ فدعا بالبركةِ فيه وفِيمَن بَعَثَ بهِ ، ثُمَّ فَتَّ النبيُّ ، عليه السلامُ ، خبزًا في ثلاثِ قِصَاعٍ ، ثُمَّ قال : (يا ٱبْنَ مَالِكٍ ! خُذِ ٱلركوةَ وَصُبَّ عَلَيْهَا طَعَامًا رُوَيْدًا رُوَيْدًا !) ؛ ففعلتُ حتَّى أوسعَهُ رسولُ اللهِ عليه سَمْنًا . وكان طعامُهُ ثلاثةَ أمدادٍ في كلِّ قصعةٍ ؛ فقال لي : (ٱنطَلِقْ ! فَٱدْعُ ٱلْبَدْرِيِّينَ !) ؛ فدعَوْتُهم . [٢٣٧ب] وقال : (لِيَقُمْ إِلَى كُلِّ قَصْعَةٍ عَشْرَة) ؛ فكانوا يأكلونَ عشرةً عشرةً ، وأنا أسقيهم اللبنَ . كُلَّما شَرِبَ منهم رجلٌ ، بَقِيَ في الإناءِ شيءٌ ، فأشربهُ ، فشربتُ فَضْلَ شرابِ قريبِ ثلاثِمائةٍ مِن أهلِ بدرٍ . ثُمَّ قال لي : (يا ٱبنَ مَالِكٍ ! ٱنطَلِقْ ! فَٱدْعُ سَائِرَ أَصْحَابِي ثَلَاثِينَ ثلاثينَ) !

---

١ الطبقات الكبرى (لابن سعد) ١٨٧/١ . يُقابَل كتاب دلائل النبوّة ١٥١-١٥٢ ، الدرّ المنثور ١٨١/٥-١٨٢ [تفسير الآية ٢١٤:٢٦] .

فدعوتُهم ، فأكلوا عن آخِرِهِمْ ، وإنَّهم لَبَشَرٌ كثيرٌ[١]. قال : (ٱسْقِنِي ، يا ٱبْنَ مَالِكٍ ، فَضَلَاتِ ٱلْقَدَحِ !) ؛ فسقيتُهُ ؛ فشربَ وفضلَ مِن شرابِهِ شيءٌ قليلٌ في أسفلِ القدحِ ؛ فأردتُ أن أشربَهُ وأنا قائمٌ ؛ فقال : (ٱجْلِسْ ! فَإِنَّكَ لَا تطيقُ أَنْ تَشْرَبَهُ كُلَّهُ !) ؛ فجلستُ ، فشربتُ حتّى رويتُ . وخَرَجَ الناسُ وقد بَقِيَتْ في الصَّحْفَةِ التي كانَتْ بَيْنَ يَدَيِ النبيِّ ، عليه السلامُ ، النصفُ وفي الأخرى مثلُها وفي الأخرى شَيْءٌ قليلٌ ؛ فكان النبيُّ ، عليه السلامُ ، يأخذُ اللُّقْمَةَ ، فيضعها في يَدِي ، ثُمَّ يقولُ : (كُلْ ، يا ٱبْنَ مَالِكٍ ! فَأَنتَ لَا تَأْكُلُ أَكلَةً في ٱلدُّنْيَا ٱلَذَّ مِنهَا .) ؛ فواللهِ ما أكلتُ بعدَها أَشْهَى منها . ثُمَّ قال : (ٱنطَلِقْ بِبَقِيَّةِ هَٰذَا ٱلطَّعَامِ ! فَٱقْسِمْهَا فِي أَهْلِي !) ؛ فقَسَمْتُهُ ؛ فأَكَلُوا وأَطْعَمُوا الفقراءَ .

ورَوَى أيُّوبُ السختيانيُّ عن أبي العالية عن أبي هُريرةَ ، قال : كنَّا مع رسولِ اللهِ ، صلّى اللهُ عليه ، في غزوةٍ ونحن ثلاثةُ آلافٍ ، فقال لي : (هَلْ تَعْلَمُ عِندَ أَهْلِكَ طَعَامًا ؟) . قلت : لا ، إلّا تمرات في أسفلِ مِزْوَدِي[٢]. قال : (جِئْنِي بهنَّ !) ؛ فأتيتُهُ بإحدَى عشرةَ تمرةً ؛ فَبَسَطَ [٢٣٨أ] رداءَهُ ثُمَّ صَفَّ عليه التمرَ . كلَّما وَضَعَ تمرةً ، قال : (بِسْمِ ٱللهِ وَبَرَكَةِ ٱللهِ) ، حتّى صَفَّهُنَّ ، ثُمَّ قال : (نَادِ بِٱلْغَدَاءِ !) ؛ ففعلتُ ؛ فأكلوا جميعًا ، وإنَّ التمرَ ليسقطُ مِنَ الرِّدَاءِ . ثُمَّ قال لي حِينَ أَكَلُوا جميعًا : (ٱقْبِضْ تَمْرَكَ إِلَى مِزْوَدِكَ !) ؛ فمَلأْتُ مِزْوَدِي ، فَجَهَّزْتُ واللهِ منه سِتِّينَ وِسْقًا في سبيلِ اللهِ ، ثُمَّ لم يَزَلْ عِندِي أَدَّخِرُهُ .

فإن قيل : ليس يجوزُ أن يثبتَ في مثلِ هٰذا تواترٌ وعلمُ جماعةٍ به ، تقومُ الحجَّةُ بمثلِهم ، لأجلِ أنَّ مُشَاهِدَهُ إمّا أن يكونَ قريبًا منه أو بعيدًا ؛ فإن كان بعيدًا منه ، جازَ أن تَدْخُلَ فيه الحِيلَةُ والشبهةُ والإِلْبَاسُ . وإن كان قريبًا ، لم يَجُزْ أن يُحدقَ

---

١ لبشر كثير : لبشرا كثيرا ، الأصل .

٢ مزودي : مرودي ، الأصل .

بفاعلِ ذٰلك إلّا عددٌ يسيرٌ ، لا يَثْبُتُ بمثلِهم التواترُ .

قيل له : إنَّ ما قُلتَهُ يوجبُ رَفْعَ الثقةِ بكلِّ أمرٍ وشهادةٍ مِن أحدٍ ، حتّى لا يصحّ أن يعلمَ الجمعُ والآحادُ أنَّ أحَدًا قَبَضَ مالًا مِن أحدٍ أو ضربَهُ وجَنَى عليه ، ولا أنَّه فَعَلَ فِعْلًا يظهرُ للحسِّ ، وإن لم يَقَعْ مُتَكَرِّرًا منه ، ولا أن تقومَ بذٰلك حُجَّةٌ ؛ فإنَّ الرائيَ أنَّه أكَلَ وشَرِبَ وقَبَضَ ودَفَعَ وقَاتَلَ وقَتَلَ أو قُتِلَ إمَّا أن يكونَ بعيدًا أو قريبًا ؛ فإن كان بعيدًا ، دخلتْ فيه الشبهةُ وتمَّتِ الحيلةُ . وإنْ كان قريبًا ، لم يكن مُشَاهِدُ ذٰلك والمحيطُ بفاعلِهِ مِمَّنْ يثبتُ به **[٢٣٨ب]** التواتُرُ ، فيجبُ الشَّكُّ في ذٰلك . وهٰذا جَهْلٌ مِمَّنْ بَلَغَهُ ؛ فبطلَ ما قالوه .

فأمَّا قِصَّةُ دعائِهِ على مُضَرَ وٱستسقائِهِ وقولِهِ : (حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا) المشهورةُ ، فرَوَى ٱبنُ أبي لَيْلَى وغيرُه يرفعُونَهُ ، قال : دعا رسولُ اللهِ ، صَلَّى اللهُ عليه ، على مُضَرَ ، فقال : (ٱللّٰهُمَّ ٱشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرَ ! وَٱجْعَلْهَا سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ !) ؛ فأصابَتْهُم سِنِينَ ؛ فأتاهُ رجلٌ ، فقال : يا رسولَ اللهِ ! ما جِئْتُكَ حتّى ما خَطَرَ لنا فَحْلٌ ، وما يَتَزَوَّدُ لنا رَاعٍ ؛ فَرَفَعَ رسولُ اللهِ ، صَلَّى اللهُ عليه ، يدَهُ ، فقال : (ٱللّٰهُمَّ إِنِّي سَأَلْتُكَ ، فَأَعْطَيْتَنِي وَدَعَوْتُكَ ، فَأَجَبْتَنِي ! ٱللّٰهُمَّ ٱسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا مُرْوِيًا مَرِيعًا طَبَقًا ، عَاجِلًا غَيْرَ رايثٍ ، نافعًا غَيْرَ ضَارٍّ !) ؛ فما قُمْنَا حتّى مُطِرْنَا وسالَتِ الأوديةُ ومَلُؤَ[١] كلُّ شيءٍ ، فدامَتْ علينا جمعةً ؛ فأتى رجلٌ ، فقال : يا رسولَ اللهِ ! غَرِقْنَا وٱنقطعَتْ سبلُنا وأسواقُنا ؛ فقال رسولُ اللهِ : (حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا) ! فٱنحازَ السحابُ عن المدينةِ ، فصار فيما حَوْلَها ؛ فَمُطِرُوا شهرًا .

---

١ وملؤ : وملا ، الأصل .

فصل

فأمّا إخبارُهُ ، عليه السلامُ ، عن مصارعِ أهلِ جيشِ مُؤْتَةَ ثمّ الفتح بعد ذلك ، فأمرٌ ظاهِرٌ مشهورٌ ورواهُ غيرُ واحدٍ . منهم [٢٣٩أ] أبو الزبيرِ ومحمّدُ بنُ كَعْبٍ[١] ويزيدُ بنُ رومانَ[٢] وغيرُهم . قالوا : بَعَثَ رسولُ اللهِ ، عليه السلامُ ، زيدَ بنَ حارثَةَ إلى مُؤْتَةَ ، فَبَيْنَا رسولُ اللهِ في المسجدِ ، إذ قال : (أَخَذَ ٱلرَّايَةَ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ ، فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ شَهِيدًا) ، ثمّ صَمَتَ ، وتغيّرتْ وجوهُ الأنصارِ وظَنُّوا أنّه كان في عبدِ اللهِ[٣] ما يكرهونَ . ثمّ قال : (فَأَخَذَهَا جَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ، فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ شَهِيدًا) ، ثمّ صَمَتَ ، ثمّ قال : (وَلَقَدْ رُفِعُوا عَلَى سُرُرٍ ؛ وَفِي سَرِيرِ عَبْدِ ٱللهِ إِزْوِرَارٌ عَنْ سَرِيرِ صَاحِبِهِ[٤]. ثُمَّ أَخَذَ ٱلرَّايَةَ سَيْفٌ مِن سُيُوفِ ٱللهِ ؛ فَفَتَحَ ٱللهُ عَلَى يَدَيْهِ) .[٥]

فأمّا الرواياتُ لرُؤْيَةِ الناسِ يَوْمَ بَدْرٍ الملائكةَ ، فظاهرٌ كثيرٌ ، مُتَّصِلُ النَّقْلِ ؛ فروَى مُجَالِدٌ عَنِ ٱبْنِ إسحاقَ[٦] عن عبدِ اللهِ[٧] وسعيدٍ[٨] عن[٩] عِكْرِمَةَ[١٠] عَنِ ٱبْنِ عبّاسٍ ، قال :

---

١ القُرَظيّ المدنيّ . عنه تهذيب الكمال ٢٦/٣٤٠-٣٤٨ (٥٥٧٣) .

٢ أبو رَوْح المدنيّ (ت١٣٠هـ) . عنه تهذيب الكمال ٣٢/١٢٢-١٢٣ (٦٩٨٦) .

٣ هو عبد الله بن رَوَاحة ؛ وهو الشهيدُ الثالث .

٤ عن سرير صاحبه : كذا في الأصل ؛ عن سريرَيْ صاحبَيْهِ ، كما في السيرة النبويّة ٢/٤/١٨ على التثنية وهو الأصوب .

٥ يُنظَر السيرة النبويّة ٢/٤/١٣ و ١٨ ، صحيح البخاريّ ٣/٥/١٠٢-١٠٣ (٤٢٦١-٤٢٦٢) [٦٤-كتاب المغازي ، ٤٥-باب غزوة مؤتة من أرض الشام] . كذلك نفائس الدرر ٤/١١٨٥ .

٦ هو محمّد بن إسحاق بن يسار المدنيّ ، صاحب السيرة . عنه تهذيب الكمال ٢٤/٤٠٥-٤٢٩ (٥٠٥٧) ، ١٠/٥٤٧ ، ١٤/٣٥١ «محمّد بن إسحاق بن يسار» .

٧ هو عبد الله بن أبي بكر بن محمّد بن عمرو بن حزم الأنصاريّ المدنيّ (ت١٣٠ أو ١٣٥هـ) . عنه السيرة النبويّة ١/٢/٢٠٧ ، تهذيب الكمال ١٤/٣٤٩-٣٥٢ (٣١٩٠) ، ٢٤/٤٠٧-٤٠٨ .

٨ هو سعيد بن عُبيد الله بن السبّاق ، أبو السبّاق الثقفيّ المدنيّ . عنه تهذيب الكمال ١٠/٥٤٦-٥٤٨ (٢٣٢٢) ، ٢٠/٢٦٦ ، ٢٤/٤٠٧ «سعيد بن عُبيد السبّاق» .

٩ عن : س ، الأصل .

١٠ مولى ٱبن عبّاس . عنه تهذيب الكمال ٢٠/٢٦٤-٢٩٢ (٤٠٠٩) .

جاء رجلٌ مِن بني غفارٍ إلى النبيّ ، عليه السلامُ ، بِبَدْرٍ ، فقال : خرجتُ أنا وآبنُ عَمّ لي إلى بدرٍ ، لنَنظُرَ على مَن تكونُ الدَّبْرَةُ ، فأقبلَتْ سحابةٌ ، فَسَمِعْتُ فيها حَمْحَمَةَ الخيلِ وقائِلًا[1] يقولُ : آقْدُمْ ، حَيْزُوم[2]! فقال النبيُّ : (ذاك جبريلُ ، صلّى الله عليه) .[3]

ورَوَى عَمْرُو بنُ راشِدٍ عن عِكْرِمَةَ عَنِ آبْنِ عبّاسٍ ، قال : قَدِمَ أبو سفيانَ آبنُ الحارثِ[4] مِن بدرٍ ، فَلَقِيَهُ أبو لهبٍ ، [٢٣٩ب] فقال : ما الخبرُ ؟ قال : لَقِينَا القومَ ، فمَنَحْنَاهُمْ أَعْنَاقَنَا . واللهِ لقد رأيتُ رِجَالًا بِيضًا على خَيْلٍ بُلْقٍ بَيْنَ السماءِ والأرضِ .[5]

ورَوَى عبدُ اللهِ بنُ أبي بكرٍ ، قال : قال أبو أُسَيْدٍ الأنصاريُّ[6]: لو كُنتُ بِبَدْرٍ ومعي بَصَرِي ، لَأَرَيْتُكُمْ الشِّعْبَ الذي خَرَجَتْ مِنهُ الملائكةُ يَوْمَ بَدْرٍ .[7]

ورَوَى يزيدُ بنُ رُومَانَ وغيرُه ، قالوا : قال أبو داودَ المازنيُّ : آتَّبَعْتُ رَجُلًا مِنَ المشركينَ يومَ بدرٍ ، فَسَقَطَ رأسُهُ ، وما رأيتُ أحدًا ضَرَبَهُ .[8]

ورَوَى سليمانُ بنُ أَرْقَم عن الزهريّ ، قال : كانت سِيمَا الملائكةِ يَوْمَ بَدْرٍ عمائِمَ

---

١ وقائلا : وقلائلا ، الأصل .

٢ هو فرس جبريل ، عليه السلام .

٣ السيرة النبويّة ٢٠٧/٢/١ . كذلك كتاب دلائل النبوّة ١٦٩-١٧٠ .

٤ الحارث : الحرب ، الأصل .

للتعريف : هو أبو سفيان المغيرة بن الحارث بن عبد المطّلب .

٥ يُقابَل السيرة النبويّة ٢١٨/٢/١ ، كتاب دلائل النبوّة ١٧٠ [فيهما (أكتافنا) بدل (أعناقنا)] .

٦ هو مالك بن ربيعة الأنصاريّ الساعديّ . شهد بدرًا وأُحدًا وما بعدها وكان معه رايةُ بني ساعدة يوم الفتح . يُنظَر السيرة النبويّة ٢٠٧/٢/١ ، الإصابة ٥٣٥/٥-٥٣٦ (٧٦٤٤) .

٧ السيرة النبويّة ٢٠٧/٢/١ . كذلك نفائس الدرر ٥٠١/٢ .

٨ كتاب دلائل النبوّة ١٧٠ .

بِيض ، قد أرسلوها في ظهورِهِمْ ، ويَوْمَ حُنَيْنٍ عمائمَ حُمر .[١]

ورَوَى الزهريُّ ، قال : قال بعضُ مَن أُسِرَ يَوْمَ حُنَيْنٍ : رأيتُ مِثْلَ الدّرِّ أَقْبَلَ مِنَ السماءِ[٢]، حتّى وَقَعَ بينَنا وبينَ المسلمينَ ، فولَّيْنَاهُمْ ظهورنا .

ورَوَى خَبَّابُ بنُ موسى عن جعفرِ بنِ محمَّدٍ عن أبيهِ ، رضي اللهُ عنهما ، قال : قال عليُّ بنُ أبي طالبٍ ، صلواتُ اللهِ عليه : إنّي لأَسْقِي يَوْمَ بدرٍ ، إذ جاءَتْ ريحٌ لم أَرَ مِثْلَها ، ثُمَّ جاءَتْ ريحٌ لم أَرَ مثلَها إلّا ما قَبلَها ، ثُمَّ جاءَتْ ريحٌ ثالثةٌ لم أَرَ مثلَها إلّا ما قَبلَها ؛ فكانَتِ الأُولَى جبريلَ في أَلْفٍ ، والثانيةُ ميكائيلَ في ألفٍ ، فنزلوا عن يمينِ النبيّ ، عليه السلامُ ، ومعه أبو بكرٍ ، والثالثةُ إسرافيلَ في أَلفٍ ، فنزلوا عن يسارِ النبيّ ، عليه السلامُ ، وأنا في المَيْسَرَة .[٣]

ولو تَتَبَّعْنَا المَرْوِيَّ مِن آياتِه ، لَكَثُرَ . وفيما ذكرناهُ مقنعٌ .

وقد تَرَكْنا شَكْوَى البعيرِ إليه[٤]وإخباره ، عليه السلامُ ، [٢٤٠أ] عمّا خَبّأَهُ العباسُ عِندَ أُمِّ الفَضْلِ زَوْجَتِهِ[٥]وعن إظلالِ السَّحَابِ له في سفرِه ، يدورُ حيث جَلَسَ ، فيظلّهُ . وكثيرٌ مِن أمثالِ ذٰلك مِن الرواياتِ له ظاهرةٌ .

---

١ السيرة النبويّة ٢٠٧/٢/١ [هناك (على) بدل (في)] . كذلك هو مرويّ عن ابن عبّاس ، كما في كتاب دلائل النبوّة ١٧٠ [هناك (إلى) بدل (في) ثم (خضر) مكان (حمر)] ، نفائس الدرر ٤٩٧/٢ [هناك (من) بدل (في) ثم (خضر) مكان (حمر)] .

٢ ويوم حنين ... أقبل من السماء : إضافة في هامش الأصل .

٣ المستدرك على الصحيحين (للحاكم) ٢٣٦/٢-٢٣٧ (٤٤٨٦) [٣٥-كتاب معرفة الصحابة] .

٤ يُنظَر نفائس الدرر ١١٨٤/٤ .

٥ يُنظَر كتاب دلائل النبوّة ١٧١-١٧٢ ، نفائس الدرر ١١٤١/٤-١١٤٢ .

فصل

فأمّا المَرْوِيُّ في البشارةِ وفي صفاتِهِ وما ذُكِرَ مِن كثرةِ الهتفِ وإخبارِ الكَهَنَةِ والرهبانِ وأهلِ الكتبِ عن صفتِهِ ، فكثيرٌ جدًّا . ونَذْكُرُ مِنْه طرفًا .

وقد رَوَى سلمةُ بنُ يزيدَ عن رجلٍ مِن خَثْعَم ، قال : كانَتْ خَثْعَم لا يُحَرِّمُونَ حرامًا ؛ فَبَيْنَا هُمْ عِندَ وَثَنٍ[1] لَهُمْ يَتَحَاكَمُونَ إليه ، إذا هاتفٌ يهتفُ ويقولُ :

يَـٰأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ذَوُو ٱلْأَجْسَامِ ... مَا أَنْتُمُ وَطَائِشُ ٱلْأَحْلَامِ
وَمُسْنِدُ ٱلْحُكْمِ إِلَى ٱلْأَصْنَامِ ... هَـٰذَا[2] نَبِيٌّ سَيِّدُ ٱلْأَنَامِ
أَعْدَلُ ذِي حُكْمٍ مِنَ ٱلْحُكَّامِ[3] ... يَصْدَعُ بِٱلنُّورِ وَبِٱلْإِسْلَامِ
مُسْتَخْفِيًا[4] بِٱلْبَلَدِ ٱلْحَرَامِ

قال الخَثْعَمِيُّ : فلمّا ظَهَرَتْ دعوةُ الرسولِ ، أَتَيْتُهُ ، فأسلمتُ على يدِه .[5]

ورُوِيَ عن يعقوبَ بنِ زيدِ بنِ طَلْحَةَ التَّيْمِيِّ[6] ، قال : قال [٢٤٠ب] رَجُلٌ لعُمَرَ بنِ الخطَّابِ : خَرَجْنَا إلى الشامِ ، فنَزَلْنَا قَفْرًا مِنَ الأرضِ ونحنُ أربعةٌ ، فأَصَبْنَا ظبيةً ، فأخذناها ؛ فلمّا مَضَى مِنَ اللَّيْلِ ما شاءُ اللهُ ، إذا هاتفٌ يهتفُ ويقولُ :

---

١ وثن : دبر ، الأصل ؛ وهو مصحّفٌ .

٢ الأصنام : الاحكام ، كتاب دلائل النبوّة ٣٣ ؛ والأخير مصحّفٌ .

٣ ذي حكم : في الحكم ، كتاب دلائل النبوّة ٣٣ | الحكّام : الاحكام ، البداية والنهاية ٣٤٣/٢/١ .

٤ مستخفيًا بالبلد : كذا في الأصل ؛ مستعلن في البلد ، كتاب دلائل النبوّة ٣٤ ؛ مُسْتَعْلِناً في البَلَدِ/مستعلنا في البلد ، هواتف الجنان (للخرائطيّ) ٤٢/البداية والنهاية ٣٤٣/٢/١ .

٥ يُقابَل هواتف الجنان (للخرائطيّ) ٤١-٤٢ ، كتاب دلائل النبوّة ٣٣-٣٤ ، البداية والنهاية ٣٤٣/٢/١ .

٦ أبو يوسف المدنيّ ، قاضي المدينة . مات في ولاية أبي جعفر . عنه تهذيب الكمال ٣٢/٣٢٣-٣٢٤ (٧٠٨٧) .

يَــاأَيُّهَا ٱلرَّكْــبُ ٱلسُّــرَاعُ ٱلْأَرْبَعَــه   خَلُّــوا سَــبِيلَ ٱلنَّــافِرِ ٱلْــمُرَوَّعَهْ
خَلُّوا عَنِ ٱلْعَضْبَا فَفِي ٱلْوَادِي سَعَه   فِيهَــا لِأَيْتَــامٍ صِــغَارٍ مَنْفَعَــهْ

قال : فَخَلَّيْنَاهَا ومَضَيْنَا ؛ فلمّا رَجَعْنَا ، نَزَلْنَا ذٰلك الوادِيَ ، إذا هاتِفٌ يقولُ :

أَلَا لَا تَعْجَلَــن وَخُــذْهَا عَــنْ ثِقَــه   فَــإِنَّ شَــرَّ ٱلسَّــيْرِ سَــيْرُ ٱلْــحَقْحَقَهْ
قَــدْ لَاحَ نَــجْمٌ بَــيِّنٌ فِــي مَشْــرِقِه   ذَاكَ رَسُــولٌ فَفَلَــحَ مَــنْ صَــدَّقَهْ

ٱللهُ أَعْلَى أَمْرَهُ وَحَقَّقَهْ

قال : فَقَدِمْنَا مَكَّةَ والنبيُّ ، عليه السلامُ ، يَدْعُو[1].[2]

ورَوَى الناسُ ، منهم عبدُ اللهِ بنُ المباركِ وغيرُه ، قالوا : لمّا كانَتِ الليلةُ التي وُلِدَ النبيُّ ، صلّى اللهُ عليه ، فيها ، تَنَكَّسَ إيوانُ كِسْرَى ، فسَقَطَتْ منه بضع عشر شُرْفَةً[3]، وأَتَتْهُ كُتُبُ وُلَاتِهِ : كتابُ صاحِبِ أصبهانَ بِغَيْضِ بُحَيْرَةِ سَاوَة وكتابُ[4] صاحِبِ العربِ بِغَيْضِ وادِي السَّمَاوَة وكتابُ صاحِبِ فارِسَ بخُمُودِ نارٍ ، لم تَخْمَدْ قَبلَ ذٰلك بألفِ عامٍ ، فَقَصَّ ذٰلك على المُوبذِ[5]؛ فقال الموبذُ : وأنا ، أيُّها المَلِكُ ، فقد رَأَيْتُ في هٰذِهِ الليلةِ التي حَدَثَتْ فيها هٰذِهِ الأحداثُ كأنَّ إبِلًا صِعَابًا ، تقودُ[6] خَيْلًا عِرَابًا ، قد

---

١ يدعو : يدعوا ، الأصل .
٢ يُقابَل أعلام النبوّة (للماورديّ) ١٣٧-١٣٨ ، تلقيح العقول في فضائل الرسول ﷺ (للتميميّ) ١/١٥٨-١٥٠ .
٣ نفائس الدرر ١/١٤٠ .
٤ وكتاب : وكاب ، الأصل .
٥ الموبذ : كذا هنا في الأصل وفي الموضع التالي له في المتن أعلاه ، بينما هو في الموضع الثالث والأخير (الموبذان) ، كما في متن الصفحة التالية ؛ الموبذان ، كما في ثلاثة مواضع في كتاب دلائل النبوّة ٤١ و ٤٢ وكذلك في ثلاثة مواضع في لسان العرب ٢/٤٨٣ ؛ موبذان ، كذا في موضعين آخرين في كتاب دلائل النبوّة ٤١ .
٦ تقود : +ها ، إضافة فوق دال (تقود) ، الأصل .

قَطَعَتِ الوادِيَ وانتشرَتْ في البلادِ . قال : وكيف ترى ؟ [٢٤١أ] قال : أَمْرٌ يَحْدُثُ ، يكونُ بناحيةِ العربِ . وكَتَبَ إلى النُّعْمَانِ بنِ المُنذِرِ أنْ وَجِّهْ إليَّ رجلًا عالِمًا ، لأسألَهُ عمَّا في نَفْسِي ! فوَجَّهَ إليه النعمانُ عَبْدَ المَسِيحِ بنَ حَيَّانَ[١] بنِ نُفَيْلَةَ الغَسَّانيَّ[٢]؛ فلمَّا أتاهُ ، قال : هل تَدْرِي لِمَ بَعَثْتُ إليكَ ؟ قال : لا عِلْمَ لي ؛ فَذَكَرَ له الحالَ ؛ فقال : عِلْمُ ذٰلك عِندَ خالٍ لي ، يَنْزِلُ الشَّامَ ، يُقالُ له سَطِيحٌ ؛ فقال له : سِرْ على راحِلَتِكَ حتّى تَأْتِيَهُ ، فَسَلْهُ عمَّا سألتُكَ عنه وتأتيني بتفسيرِه ! قال : فَرَحَلَ عَبْدُ المَسِيحِ إلى الشَّامِ ، فأَنَاخَ بسَطِيحٍ وهو لَمَائِتٌ[٣]، فقَعَدَ عِندَ رأسِهِ ؛ فَرَفَعَ سَطِيح رأسَهُ ، فقالَ : عبدُ المسيحِ على جَمَلٍ يَسِيحُ ، وَافَى إلى سَطِيحٍ ، وقد أَشْفَى على الضَّرِيحِ ! رسولُ مَلِكِ بني ساسانَ ، لِارْتِجَاسِ الإيوَانِ ، وخُمُودِ النيرانِ ، ورُؤْيَا المُوبِذَانِ . رَأَى كَأَنَّ إبِلًا صِعَابًا ، تقودُ[٤] خَيْلًا عِرَابًا ، قد قَطَعَتِ الوادِيَ وانْتَشَرَتْ في البلادِ . يا عَبْدَ المَسِيحِ ! إذا كَثُرَتِ التلاوةُ ، وغَاضَتْ بُحَيْرَةُ سَاوَة ، وغَاضَ[٥] وادِي السَّمَاوَة ، وظَهَرَ صاحبُ الهِرَاوةِ ؛ فليست الشامُ لسَطِيحٍ شامًا . يا عبدَ المسيحِ ! يَمْلِكُ منهم مُلُوكٌ ومَلِكَاتٌ ، على عَدَدِ الشرفاتِ ؛ فكان ما هو آتٍ آتٍ ؛ فَقَضَى سَطِيحٌ . ونَهَضَ عَبْدُ المَسِيحِ ، فَوَضَعَ رِجْلَهُ في غرزِ الرَّكَابِ وأَنشأَ يقولُ :

---

١ حيّان : حيان ، الأصل .

٢ الغساني : العادى ، الأصل .

للتعريف : جاء أسمه (عبد المسيح بن حيّان ين نفيلة) ، كما في كتاب دلائل النبوّة ٤٢ ، بينما هو (عبد المسيح بن عمرو ين نُفَيلَة الغسّانيّ) ، كما في لسان العرب ٤٨٣/٢ [سطح] ، بينما الصواب (عبد المسيح بن عمرو بن حيّان بن نفيلة الغسّانيّ) ، كما في البداية والنهاية ٢٦٨/٢/١ ، بل الأصوب (عبد المسيح بن عمرو بن قيس بن حيّان بن نفيلة الغسّانيّ) ، كما في ترجمته في البداية والنهاية ٢٧١/٢/١ .

٣ لمائت به : لمانه ، الأصل .

٤ تقود : تقودها ، الأصل .

٥ وغاض : وقاض ، الأصل .

شَـمِّرْ فَإِنَّـكَ مَاضِـي ٱلْأَمْـرِ شِـمِّيرُ ... لَا يُفْزِعَنَّـــكَ تَفْرِيـــقٌ وَتَـــحْذِيرُ[١]

إِنْ يُمْسِ مُلْكُ بَنِي سَاسَانَ أَفْرَطَهُمْ ... فَـإِنَّ ذَا ٱلـدَّهْرَ أَطْـوَارٌ دَهَـارِيرُ[٢]

فَرُبَّـــمَا أَضْـــحَوْا يَوْمًـــا بِـــمَنْزِلَةٍ ... يَـهَابُ صَوْلَـهُمُ ٱلْأُسْـدُ ٱلْـمَهَاصِيرُ[٣]

[٢٤١ب] مِنْهُم أَخُو ٱلْمُرجِ بَهْرَامُ وَإِخْوَتُه ... وَٱلْـــهُرْمزَانُ وَسَـــابُورٌ وَشَـــابُورُ[٤]

وَرُبَّ قَـوْمٍ لَـهُمْ صُـحْبَانُ ذِي أُذُنٍ ... بَـدَتْ تَلْهُـو ٱلْـهَوَى فِيـهِ ٱلْـمَزَاهِيرُ[٥]

أَمَا وَمَنْ أَوْخَدَتْ[٦] أَيْدِي ٱلْمَطِيِّ لَهُ ... وَمـدرج ٱلـذر أن ٱلْـمَال مَـحْظُورُ

وَٱلنَّـاسُ أَوْلَادُ عَـلَّاتٍ فَمَـنْ عَلِمُـوا ... أَنْ قَـدْ أَقَـلَّ فَمَحْقُـورٌ[٧] وَمَهْجُـورُ

وَهُـــمْ بَنُـــو ٱلْأُمِّ[٨] إِنْ رَأَوْا نَشَـــبًا[٩] ... فَـذَاكَ بِٱلْغَـيْبِ مَـحْفُوظٌ وَمَنْصُـورُ

---

١ ماضي الأمر : ماضى الهم ، كتاب دلائل النبوّة ٤٢ ؛ ما عُمِّرْتَ ، لسان العرب ٤٨٤/٢ ؛ ماضي العزم ، البداية والنهاية ٢٦٩/٢/١ | تفريق : تشريد ، كتاب دلائل النبوّة ٤٢ | وتحذير : وتغوير ، كتاب دلائل النبوّة ٤٢ ؛ وتغيير ، لسان العرب ٤٨٤/٢ ، البداية والنهاية ٢٦٩/٢/١ .

٢ دهارير : الدهارير ، الأصل . المثبت (دهارير) ، كما في لسان العرب ٤٨٤/٢ ، البداية والنهاية ٢٦٩/٢/١ .

٣ فربما أضحوا يومًا : فربما ربما أضحوا ، كتاب دلائل النبوّة ٤٢ ، لسان العرب ٤٨٤/٢ ، البداية والنهاية ٢٦٩/٢/١ | يهاب : يخاف ، البداية والنهاية ٢٦٩/٢/١ ؛ تخاف ، لسان العرب ٤٨٤/٢ | الأسد المهاصير : أُسْدٌ مَهَاصِيرُ ، لسان العرب ٤٨٤/٢ .

٤ المرج : الصرح ، كتاب دلائل النبوّة ٤٢ ، لسان العرب ٤٨٤/٢ ، البداية والنهاية ٢٦٩/٢/١ | وسابور وشابور : وشابور وشابور ، كتاب دلائل النبوّة ٤٢ ؛ وسابورٌ وسَابُورُ ، لسان العرب ٤٨٤/٢ ؛ وشابورٌ وسابور ، البداية والنهاية ٢٦٩/٢/١ .

٥ قوم : نوم ، الأصل | صحبان : صحان ، الأصل | أذن : ارب ، الأصل | بدت : سدت ، الأصل | المزاهير : المزامير ، البداية والنهاية ٢٦٩/٢/١ .

٦ أوخدت : اوخفت ، الأصل .

٧ فمحقور : فمحور ، الأصل .

٨ الأم : اللامر ، الأصل .

٩ إن رأوا نشبًا : ان راوسا ، الأصل | اما ان رأوا شعبا ، كتاب دلائل النبوّة ٤٢ ؛ لمَّا أَنْ رَأَوْا نَشَباً ، لسان العرب ٤٨٤/٢ ؛ إما إن رأوا نَشَباً ، البداية والنهاية ٢٦٩/٢/١ .

وَٱلْخَيْرُ وَٱلشَّرُّ مَقْرُونَانِ فِي قَرَنٍ فَٱلْخَيْرُ مُتَّبَعٌ وَٱلشَّرُّ مَحْذُورُ

ثمَّ أَتَى كسرى ، فَأَخْبَرَهُ بما قالَ سَطِيحٌ ؛[١] فزال مُلْكُهُمْ وعَبَرَتْ خَيْلُ عُمَرَ ، رضوانُ اللهِ عليه ، وآبتزُّوا أمرَهم ومَلَكُوا ديارَهم .

وليس لأحدٍ أن يَعْتَرِضَ لِمَا ذَكَرَهُ سطيحٌ وأَخْبَرَ به ويقولَ : هو بمثابَةِ خبرِ الأنبياءِ عن الغيوبِ ، لأنّه لا بُدَّ أن يكونَ قد أخبرَ بذٰلكَ على تفصيلِهِ نبيٌّ ، وذَكَرَ القصَّةَ وبَشَّرَ بمُلْكِ العربِ وزوالِ مُلْكِ الفرسِ ، وأنَّ السائلَ عنه رجلٌ يُعرفُ بعبدِ المسيحِ ، ويكون قد قرأ ذٰلك سطيح وعرفهُ أو كتب به إليه وأخبرهُ . ولا بُدَّ مِن هٰذا وأمثاله .

وقد قيل : إنَّ الجنَّ نَقَلَتْ إليه الرؤيةَ . ولو ٱدَّعى بذٰلك النبوَّةَ ، لَنَقَلَتْ ذٰلك إلى عددٍ كثيرٍ مِن أمثالِهِ أو لمَنَعَ اللهُ ، سبحانه ، الجنَّ مِن نقلِهِ ، ومَنَعَ سطيحًا مِن ذكرِهِ وأَبْطَلَ ذٰلك بضروبٍ مِن دعواهُ . والنبيُّ محروسٌ مِن ذٰلك .

وقد ذَكَرْنَا مِن قبلُ خبرَ سواد بنِ قاربٍ وشعرَهُ وإخبارَهُ لِمَا رأى . وتَتَبُّعُ هٰذِهِ القصص وأمثالها يَطولُ .

فإن قال قائلٌ : وما الدليلُ على صِحَّةِ هٰذِهِ المعجزات التي ذكرتُموها وصِحَّةِ النقلِ [٢٤٢أ] لها وصِدْقِ رواتها ؟

قيل له : قد بَيَّنَّا مِن قبلُ أنَّنا ، وإن لم نَدَّعِ العلمَ بعينِ كلِّ خبرٍ منها وكون المخبرِ عنه ضرورةً ، فإنَّنا نعلمُ بجملَةِ ما رُوِيَ منها مِن الجهاتِ والطُّرُقِ المختلفةِ أنَّ رسولَ الله ، صلَّى الله عليه ، أتى بأمورٍ عجيبةٍ خارقةٍ للعادَةِ . وأنَّنا بهٰذِهِ الطريقةِ نعلمُ وكلّ أحدٍ سَمِعَ الأخبارَ عِلْمَ العلماءِ وشجاعةَ الشجعانِ وجُودَ الأَجْوَادِ ، وإن لم

---

١ يُقابَل كتاب دلائل النبوّة ٤١-٤٢ . كذلك يُقابَل لسان العرب ٢/٤٨٣-٤٨٤ (سطح) ، البداية والنهاية ١/٢/٢٦٨-٢٦٩ .

يضطرّ إلى العلمِ بِعَيْنِ كلِّ شيءٍ يُرْوَى عنهم ، وإنّما يعلمُ بمجموعِ ذٰلك أنَّ فلانًا شجاعٌ وفلانًا عالِمٌ . فكذٰلك يجبُ أن يعلمَ مِن جهةِ هٰذِهِ الأخبارِ عن الأعاجيبِ المذكورةِ عنه ، عليه السلامُ ، أنَّه قد أتَى بأمورٍ عظيمةٍ خارقةٍ للعادةِ . وهٰذا واضحٌ ، لا إشكالَ فيه .

والوجهُ الآخرُ أنَّا نعلمُ عَيْنَ كلِّ خبرٍ منها بدلالَةٍ ظاهرةٍ . وهو روايةُ المَحْكِيِّ به عن ذٰلك الأمرِ وإسنادُه له إلى غزواتٍ معروفَةٍ ومَشَاهِدَ ومساجدَ وخطبٍ على منابرَ ، قد شَهِدَتْهَا الصحابةُ . والعادةُ موضوعةٌ على أنَّه لا يجوزُ على أمثالِهم الإمساكُ عن إنكارِ كَذِبِ مَن يدَّعى عليهم ويُضَافُ إلى حضورِهم مشاهدتُهم وسماعُهم ، كما أنَّه ممتنعٌ فيها وصفُهم لكذبٍ وٱفتعالُ باطلٍ ، لا أصلَ له ، وكتمانُ ما هم به عالمُونَ وإليه مضطرُّونَ .

وقد ذكرنا مِن قَبلُ كلَّ غَزَاةٍ ومشهدٍ ومسجدٍ ومنبرٍ ووليمةٍ أخبر بكونِ ذٰلك فيها وأهلها يَسمعونَ الروايةَ [٢٤٢ب] ويبلغهم ، فلا يُنكرُ ذٰلك منكرٌ ولا يردّهُ رَادٌّ . فوَجَبَ العلمُ بأن يُسْكِتَهُمْ عن الرَّدِّ مع فضلِ دينِهم وأماناتِهم ولطفِ[1] نفوسِهم وَوُفُورِ عقولِهم وحديثِهم بتحريمِ الكذبِ ، وسيماءُ الرسولِ وعلمُهُ أوضح الأدِلَّةِ على صِدْقِ رواةِ هٰذِهِ المعجزات ؛ فثبت بذٰلك صحَّتُها والعلم بظهورِها .

ونحن إنْ شاء اللهُ نذكرُ مِن بعدُ عندَ بلوغِنا إلى القولِ في الإمامةِ جملةً مِن الكلامِ في الأخبارِ وأقسامِها وطرقِها ، يَتَبَيَّنُ الواقِفُ عليها جملةَ ما يحتاجُ إلى علمِهِ مِن الكلامِ في الأخبارِ يَعلمُ بها صِحَّةَ أعلامِ الرسلِ ، عليهم السلامُ .

وفي الناسِ مَن يدَّعِي العلمَ بكثيرٍ منها ضرورةً ، كخبرِ الميضأةِ وإطعام الكثيرِ مِن القليلِ وحنينِ الجِذْعِ ومجيءِ الشجرةِ ، وإخباره عن قَتْلَى أهلِ جيشِ مُؤْتَة .

---

١ ولطف : وطلف ، الأصل .

ونقولُ : إنَّ هٰذِهِ الأنباء ظَهَرَتْ وشُهِرَتْ في الصحابةِ وأكثروا ذِكْرَهَا وٱتَّصَلَ نقلها ، ولم يكن بينَهم فيها تنازعٌ . قالوا : وما هٰذِهِ سبيلُ الخبرِ عنه ، فمعلومٌ ثبوتُهُ ضرورةً .

وفي بعضِ ما ذكرناهُ كفاية في الدليلِ على ثبوتِ هٰذِهِ الآياتِ .

فأمَّا إخبارُهُ عن الغيوبِ ، فقد بَيَّنَّاهُ بما يُغني عن إعادتِهِ . فوجَبَ أن تكونَ معجزاتُهُ ثلاثة أمورٍ : القرآنُ وهٰذِهِ الأعاجيب وإخباره عن الغيوبِ .

ولو لم يكن للنبيّ ، عليه السلامُ ، آيةٌ سوى ما ظَهَرَ مِن أخلاقِهِ وسيرتِهِ ، وما هيَّأَهُ اللهُ ، سبحانه ، له وأَتَاحَهُ ويَسَّرَهُ لهُ مِن بَسْطِ سلطانِهِ وعُلُوِّ كلمتِهِ وٱنتشارِ دعوتِهِ وكثرةِ الأممِ الداخلةِ [٢٤٣أ] في شريعتِهِ وقَتْلِ أهلِ الحِجَى[1] والأحلامِ الآباءِ والأولادِ في طاعتِهِ ولنصرتِه ومفارقتِهم الدنيا والعادات وإبطالهم المناكِحَ والعقودَ التي كانت بينَهم ، وقطعهم العصمةَ وإنفاق الأموال والصبر على الذّلّ وألَمِ الجراحِ في ٱتّباعِهِ ، وكونهم رعيّةً بعد أن كانوا قدوةً وأئمّةً ، وبزوالِ المَمَالِكِ في إقامتِهِ بدعوتِه وٱقتسام صحابتِه والأئمّة مِن بعدِه البلادَ وتموّلهم الأموالَ إلى غيرِ ذٰلك ممَّا بَشَّرَ به ، فإنَّ هٰذا أجمع قد ٱتَّفَقَ لهُ مِن غيرِ آيةٍ أَتَى بها ولا حُجَّةٍ أَظْهَرَهَا ولا أمرًا وَجَبَ الانقيادُ له ، فذٰلك أيضًا آيةٌ معجزةٌ عجيبةٌ وأمرٌ خارِقٌ للعادَةِ .

وهٰذِهِ جُمَلٌ كافيةٌ في الدلالةِ على جوازِ إرسالِ اللهِ ، تعالى ، الرُّسُلَ إلى خَلْقِهِ وحسن ذٰلك منه وصحّة معجزاتهم ، وكون نبيّنا ، عليه السلامُ ، نبيًّا مبعوثًا صادقًا .

وقد بَيَّنَّا في كتابِ الفرقِ بَينَ معجزاتِ النبيّينَ وكراماتِ الصالحينَ مَعنَى وَصْفِ النبيّ أنّه نبيٌّ ، وأنَّ مِن الناسِ مَن قالَ : إنَّه مشتقٌّ ومأخوذٌ مِن الإنباءِ عن الأشياءِ والإخبارِ عن اللهِ ، عزَّ وجلَّ .

---

١ الحجى : الحجا ، الأصل .

ومنهم من قال : بل ذٰلك يفيدُ عُلُوَّ مكانِهِ ومنزلتِهِ . ومنه قيلَ :

مكان ٱلنَّبِيِّ مِنَ ٱلْكَاثِبِ[١]

يُرَادُ الموضع المرتفع منه . ولو كان من الإنباءِ ، لوجَبَ أن يُقالَ : منبئٌ . وبيّنا هناك جميعَ الصفاتِ التي يجبُ ٱختصاصُ الرسلِ بها ومفارقتُهم لأُمَمِهِمْ فيها ، وأنَّ ما عداها هم والأُمَمُ مشتركونَ فيها .

وقلنا : إنَّه لا بُدَّ أن يختصَّ الرسلُ بما [٢٤٣ب] يبين به مِن الكَذَّابِينَ ، ومِمَّن دونهم مِن أُمَمِهِمْ المؤمنينَ ، فإنَّ مِن صفاتِهم كونهم معصومينَ مِن الكذبِ والخطأ والسَّهْوِ والاعتمادِ للباطِلِ فيما طريقُهُ البلاغُ عن اللهِ ، عزَّ وجلَّ . وذٰلك مُتَّفَقٌ عليه عند جميعِ مُثْبِتِي النبوَّاتِ .

ومِن صفاتِ النبيِّ أن يكونَ مؤمن الباطنِ والظاهرِ ومقطوعًا على ظاهرِه وطهارةِ سريرتِهِ وإيمانِهِ ، وأن تكون مُوَالَاتُهُ واجبةً على باطنِهِ وظاهرِهِ . ويجب أن يكون مع ذٰلك أفضل أهلَ عصرِهِ ممَّن ليس نبيّ من المؤمنينَ . وإن كان معه في العصرِ نبيٌّ غيره ، جاز أن يكونَ مثله في الفضلِ وجازَ كونُهُ أفضل منه وكونه دونه في الفضلِ . ولأجلِ هٰذا صَحَّ تفضيلُ بعضِ الأنبياء على بعضٍ .

ويجوزُ أيضًا في حكمةِ اللهِ ، سبحانه ، أن يَبْتَدِئَ ، فيبعثَ فاضلًا دونَ غيرِهِ في الفضلِ . فإذا بَعَثَهُ وتَحَمَّلَ الرسالَةَ ، لَقُطِعَ على أنَّه أفضل ممَّن كان إرسالُهُ أفضل منه لموضعِ عِظَمِ تَحَمُّلِ الرسالةِ . ولو حَصَلَ توقيفٌ أو إجماعٌ على أنَّه لا يجوزُ أن يَبْعَثَ اللهُ نبيًّا وفي العصرِ مَن هو أفضل منه ، لوجَبَ القولُ بذٰلك خبرًا وسمعًا ، وإن كان العقلُ يُجَوِّزُ خلافه . ولو كان القصدُ بالإرسالِ اللطفَ للمُكَلَّفِينَ والاستصلاحَ ، لم يَمْتَنِعْ أن يعلمَ اللهُ أنَّ أهلَ عصرٍ مِن الأعصارِ أطوع للمَفْضُولِ

---

١ لأوس بن حجر . صدره : لأَصْبَحَ رَتْمًا دُقَاقَ الحَصَى .

منهم للفاضلِ وأسرع إلى قبولِ قولِهِ ، فكان ذٰلك مقتضيًا لإرسالِ المَفْضُولِ .

وليس من صفاتِهِ أن يكونَ قبلَ بعثتِهِ مُتَمَسِّكًا بشريعةِ نبيٍّ قبله ، لأنَّ ذٰلك [٢٤٤أ] يوجِبُ إحالَةَ ٱبتداءِ إرسالِ نبيٍّ بشرْعٍ ، إذا لم يكن مُتَّبِعًا لشرعِ نبيٍّ قبله . وذٰلك باطلٌ .

وقد بَيَّنَّا أنَّ مِن حَقِّهِ أن يقارنَ دعواهُ النبوَّةَ المعجز المعلوم تعلّقه بدعواه أو خبر نبيٍّ يُخبِرُ عن صدقِهِ . ويجِبُ أن يكونَ عارفًا وعالِمًا بمَن يبعثُ إليهم ، ليقصدَهم إن كان منعوا إلى جيلٍ دون جيلٍ أو عالِمًا بأنَّه مبعوثٌ إلى الكافَّةِ ، إن بعثَ إليهم ، غير أنَّه يجِبُ أن يكونَ عارفًا بهم على الجملةِ دون التفصيلِ .

ويجب أن يكونَ مِن صفتِهِ أنَّ المعلومَ مِن حالِهِ أنَّه سيؤدِّي ما كُلِّفَ أداؤُهُ ونفي الأمر عليه به ، سواء لَحِقَهُ في ذٰلك أذًى وضَيْمٌ من القتلِ فما دونه أو لم يَلْحَقْهُ شيءٌ من ذٰلك .

وأنَّه يجوزُ أن يؤمرَ بالأداءِ بشريطةِ بقائِهِ وبقاءِ الأمرِ عليه بذٰلك ، وبشريطةِ الأمانِ من تكذيبِهِ ، فأمَّا بقاؤُهُ بعد دعوةِ النبوَّةِ إلى حينِ ظهورِ المعجزِ عليه ودلالته على صدقِهِ ، فَلَا بُدَّ منه ، لأنَّه إذا لم يَبْقَ إلى ذٰلك الوقتِ ، لم تثبت نبوَّتُهُ ، ولم يكن رسولًا بشيءٍ أصلًا . فأمَّا إذا ثَبَتَتْ نبوَّتُهُ بالآياتِ ، جازَ أن يُوحَى إليه : أن بَلِّغْ أُمَّتَكَ كذا وكذا إن بَقَّيْتُكَ وبَقِيَ[1] الأمرُ عليك ولم ٱقْتَطِعْكَ عن ذٰلك . ويجوزُ عندَنا ٱقتطاعُهُ ، سواء كان في بلاغِهِ صلاحُ جميعِ أُمَّتِهِ أو لبعضِها أو لا مصلحةَ لهم ، ولا أحد منهم فيه ، إذا علمَ [٢٤٤ب] مِن حالِهِم أنَّهم يُخَالِفُونَ ولا يَقْبَلُونَ .

ومِن صفتِهِ أن يكونَ مُنَزَّهًا عن الكفرِ باللهِ وإصابَةِ الفُجُورِ وكلّ مسقطٍ سخيفٍ مِن الذنوبِ بعد إرسالِهِ . فأمَّا لحوقُ ذٰلك له قبلَ الرسالةِ والنبوَّةِ ، فإنَّه غير واجِبٍ .

---

١ وبقي : وبقيت ، الأصل .

اللّٰهُمَّ إلّا أن يمنعَ مِن ذٰلك سمعٌ وتوقيفٌ ، فيصارُ إلى ذٰلك سَمْعًا لا عقلًا . ولا وَجْهَ لقولِ مَنِ اعتلَّ في نَفْيِ ذٰلك عنهم قبلَ النبوّةِ ، فإنّه مُنفِّرٌ عن طاعتِهم ، وإن بُعِثُوا بعدَه بآيتينِ مُبَيِّنَتَيْنِ ، لأنّه لا يمنعُ أن يُنْفَذَ الرسولُ على وجهٍ وصِفَةٍ ، يَنْفُرُ عنه لأجلِها بعضُ أُمَّتِهِ ، لأنَّ أصلَ الإرسالِ والاستصلاحِ به غير واجبٍ .

فأمّا ما عدا هٰذِهِ الصفاتِ ، فإنّه لا يجبُ مفارقتُهم للأممِ فيها . وليس مِن حَقِّهِمْ العصمةُ لهم فيما سوى البلاغ عنه وامتناع وقوعِ الذنوبِ منهم بعد الإرسالِ ولا منع السَّهْوِ والغلطِ فيما ليس طريقُهُ البلاغُ عن اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، ولا منع المزاحِ في صفتِهم الذي لا يُوجِبُ السخفَ والاحتقارَ وثَلْمَ الدينِ .

ويجوزُ أن يخاطبَهم بالمجملِ والمُحْتَمَلِ مِن الخطابِ ويوجِبُ بيانَ ذٰلك عنهم إلى وقتِ تكليفِهِ أداءَهُ إلى أُمَمِهِمْ . ويجوزُ أيضًا أن يُخاطِبُوا هم الأممَ بالمُجْمَلِ والمُحْتَمَلِ والعامّ الذي يُرادُ به الخاصّ ، ويؤخِّرُوا بيانَ ذٰلك إلى وقتِ الحاجةِ إلى التفصيلِ . ويَجُوزُ عليهم التوريةُ والمعاريضُ فيما ليس طريقُهُ الأداءُ والبلاغُ عن اللهِ ، عزَّ وجلَّ . ويجوزُ إرسالُ الرسولِ وإن لم يكن [٢٤٥أ] عالِمًا بكلِّ لغةٍ ، وإن أرسلَ إلى الكافَّةِ مِن أهلِ لغتِهِ وغيرِهم ، وأن يُتَرْجَمَ عنه لِمَنْ ليس مِن أهلِ لغتِهِ . ويجوزُ تعبُّدُ الأنبياءِ بالاجتهادِ في الأحكامِ ، كما يجوزُ تعبُّدُ أُمَمِهِمْ بذٰلك .

فالخطأُ في الاجتهادِ عليهم وعلى أُمَمِهِمْ محالٌ لِمَا ذكرناهُ في أصولِ الفقهِ مِن أنَّ كلَّ مجتهدٍ في الشرعيّاتِ مصيبٌ ، ومِمَّن يقولُ أنَّ الحقَّ في واحدٍ ، ويُجَوِّزُ تَعَبُّدَهُمْ بالاجتهادِ مَن يُجَوِّزُ الخطأَ عليهم فيه ، غير أنّه يزعمُ أنّه لا يقرُّ عليه ، ولا بُدَّ من نزولِ الوحيِ بتعبُّدِهِ .

ويجوزُ إرسالُ نبيّ بشريعةِ مَن قبلَهُ والدعاءُ إليها فقط مِن غيرِ زيادةٍ فيها ولا نسخِ شيءٍ منها من أَصْلِ عبادةٍ أو نقصانِ شرطٍ أو زيادتِهِ على ما بَيَّنَّاهُ مِن قَبْلُ . ويجوزُ

أن يُبْعَثَ بنسخِ سُنَّتِهِ بحكمِ الكتابِ والكتاب بحكمِ سُنَّتِهِ .

وليس مِن صفتِهِ أن يكونَ عالِمًا بالغيبِ ولا بالصنائعِ والحِرَفِ ومصالحِ الدنيا . وليس من صفتِهِ آمتناعُ سؤالِهِ ورغبتِهِ إلى اللهِ ، سبحانه ، فيما يأذنُ له في سؤالِهِ إيَّاهُ ، بل يجوزُ إرسالُهُ عن إذنٍ منه ، ويجوزُ أن يُجَابَ إلى ما سَأَلَ ، ويجوزُ مَنْعُهُ من ذٰلك . وليس في منعِهِ قدحٌ في معجزاتِهِ ولا حَطٌّ لِمَنْزِلَتِهِ .

ولا يجوزُ في صفةِ الرسولِ أن يَسْأَلَ اللهَ ، سبحانه ، المُحَالَ في صفتِهِ والأمرَ الدَّالَّ على نَقْصِهِ وقِدَمِهِ ، لا لنفسِهِ ولا لأُمَّتِهِ . ولذٰلك آسْتَدْلَلْنَا على جوازِ رؤيةِ اللهِ ، سبحانه ، بالأبصارِ بسؤالِ موسى ، عليه السلامُ ، ذٰلك .

وليس مِن حَقِّهِ أن لا بُدَّ [٢٤٥ب] أن يُخَالِفَ أُمَّتَهُ في العباداتِ التي يشرعها لهم ، وأن يكونَ مُتَعَبِّدًا بخلافِ عباداتِهم ، ولا مِن حَقِّهِ مساواتُهُ لهم فيها ، ولَا مِن حَقِّهِ أن يخالِفَهم في البعضِ ويساويهم في البعضِ ، بل يجوزُ مساواتُهُ لهم في جميعِها ، ويجوزُ مخالَفَتُهُ لهم في سائرِها ، ويجوزُ أن يُسَوِّي بينَه وبينَهم في بعضِها ويُخَالِفَ بينَه وبينَهم في البعضِ ، ما خَلَا العلم باللهِ ، وما يجوزُ عليه ويستحيلُ في صفتِهِ ، فإنَّ دينَه ودينَ الأُمَّةِ ودينَ كلِّ شيءٍ في ذٰلك سواء غير مختلفٍ .

ويجوز بعثةُ النبيِّ إلى قومٍ دونَ غيرِهِمْ ، ويجوزُ بعثتهُ إلى الناسِ كافَّة ، ويجوزُ أن يُبْعَثَ النبيّ ، ويوكَلَ إليه أن يُشَرِّعَ لأُمَّتِهِ سائر العباداتِ التي يغلبُ على ظَنِّهِ أنَّها مصلحةٌ لهم . ويجوزُ أيضًا أن يُوكَلَ ذٰلك إليه مِن غيرِ أن يشترطَ فيه عليه ظنّه لكونِهِ مصلحةً ، ويجوزُ أن يُؤْمَرَ النبيُّ بأن يَأْمُرَ الأُمَّةَ بأنْ تَرْجِعَ إلى رجلٍ منهم في جميعِ ما يَرْوِ به ويُخبر به عنه ، إذا علمَ مِن حالِهِ أنَّه لا يؤدِّي عنه إلَّا الحَقُّ والصدقُ . ويجوزُ أن يبعثَ بالأمرِ بالعملِ بأخبارِ الآحَادِ عنه ، مع جوازِ الكذبِ

عليهم في ذلك والسَّهْو والغلط فيه على ما قد بَيَّنَّاهُ في القولِ في أخبارِ الآحادِ .

وقد كَشَفْنَا عن جميعِ هٰذِهِ الفصولِ ودَلَلْنَا على الحقِّ منها وفَصَّلْنَا القولَ في ذلك في كتابِ الفرقِ بَينَ معجزاتِ النَّبِيِّينَ وكراماتِ الصالحينَ ، [٢٤٦أ] وذَكَرْنَا في كُتُبِنَا في أصولِ الفقهِ فصولًا مِن القولِ في ذلك . وبَيَّنَّا هناكَ أقسامَ أفعالِ الرسولِ وما يدخلُ منها تحتَ التكليفِ وما لا يدخلُ تحتَهُ ، وأقسامَ ما يتناولهُ التكليفُ منها وما يقعُ موقعَ البيانِ وما لا يقعُ موقعهُ . وهل هو على الوجوبِ أو الوقفِ أو الندبِ بما يُغْنِي اليسيرُ منه للمُسْتَبْصِرِ في دينِهِ والناصحِ لنفسِهِ . وكَرِهْنَا الإطالَة بذكرِهِ هاهنا ، لأنَّه ليس ممّا قَصَدْنَا له ، وإن كان مُتَّصِلًا بالكلامِ في النُّبُوَّاتِ .

وباللهِ التوفيقُ .

فصل

فأمّا القولُ في وُجوبِ بعثةِ كلِّ نبيّ إلى كافّةِ الناسِ ، فقد بَيّنّا مِن قَبلُ أنّه غيرُ واجبٍ بعثةُ الرسلِ جملةً ؛ فكيف يجبُ مع ذٰلك البعثةُ إلى الكافّةِ ؟ وكلُّ دليلٍ ذكرناهُ في هٰذا البابِ ، فهو دليلٌ على جوازِ إرسالِ الرسلِ إلى فريقٍ مِن الناسِ دون فريقٍ ؛ فلا يَجِبُ القولُ ببعثةِ نبيّ إلى كافّةِ البشرِ إلّا مِن جهةِ السمعِ والتوقيفِ . [٢٤٦ب] فأمّا أن يَجِبَ ذٰلك أو يَجِبَ لكونِ النبيّ نبيًّا مرسَلًا ، فذٰلك باطلٌ .

فإن قال قائلٌ : فما تقولونَ في نَبِيِّكُمْ ، صلّى اللهُ عليه ، أهو مبعوثٌ إلى كافّةِ الناسِ وكلِّ أُمّةٍ أو إلى قومٍ دون قومٍ ؟

قيلُ له : بل يَجِبُ القولُ والقطعُ على أنّه ، عليه السلامُ ، مُرْسَلٌ إلى جميعِ البَشَرِ وإلى الجنِّ أيضًا على ما وَرَدَتْ به الأخبارُ . والدليلُ على ذٰلك تواترُ النَّقْلِ[1] واتّصاله عنه ، عليه السلامُ ، بأنّه قد عُلِمَ مِن دينِهِ ضرورةً أنّه كان يُخْبِرُ أنّه مبعوثٌ إلى سائرِ الناسِ مِن العربِ والعَجَمِ وكلِّ أُمّةٍ ، وأنَّ ذٰلك دِينُهُ الذي دعا إليه ، كما يُعْلَمُ ضرورةً آدّعاؤُهُ للنبوّةِ وإيجابُه الحجَّ والصيامَ والصلاةَ وتحريمَ الميتةَ والدمَ والخمرَ ونكاحَ الأُمّهاتِ والبناتِ وتحريمَ الرِّبا والسرق وإيجابُه تصديقَ كلِّ نبيّ قَبلَهُ ، وأنَّ جميعَ سُوَرِ القرآنِ مِن عندِ اللهِ إلى غيرِ ذٰلك ممّا يُعْلَمُ تديُّنُهُ به ودعاؤُهُ إليه ضرورةً .

وممّ يبيّنُ أنَّ ذٰلك معلومٌ مِن دينِهِ ضرورةً آتّفاقُ جميعِ الأُمّةِ أنّه كان يَدْعُو[2] كلَّ أحدٍ إلى شريعتِهِ مِن يهوديّ ونصرانيّ ومجوسيّ وبرهميّ وزنديقٍ [٢٤٧أ] وعابدِ وَثَنٍ ونارٍ وغيرِهما[3] مِن ضروبِ الحيوانِ ويُكَفِّرُ كلَّ مُتَمَسِّكٍ بشريعةٍ ، كانَتْ قَبْلَهُ مِن

---

١ من القريب : مشطوب في الأصل .

٢ يدعو : يدعوا ، الأصل .

٣ وغيرهما : + كما يدعوا ، مشطوب في الأصل .

موسى وعيسى ، عليهما السلامُ ، وغيرِهما ، كما يَدْعُو إلى ذٰلك عَبَدَةُ الأوثانِ ؛ فلو كان مبعوثًا إلى فريقٍ دون فريقٍ ، لم يحكمْ بالكفرِ على كلِّ مخالِفٍ لشريعتِهِ ومقيمٍ على خِلَافِهِ ، وإنْ تَمَسَّكَ بشرعٍ قبله . ومعلومٌ مِن دينِهِ ضرورةً إكفارُهُ لكلِّ أُمَّةٍ على ٱختلافِ أديانِهم ، إذا لم يلتزموا دينَهُ وٱتِّبَاعَه . وذٰلك يوجِبُ أن يكونَ مبعوثًا إلى سائرِهِم . ولو سَاغَ لِمُدَّعٍ[1] أَنْ يَدَّعِيَ أنّه لم يُكَفِّرْ بعضَ مخالفيهِ ، لسَاغَ القولُ بذٰلك في كلِّ مخالِفٍ . وهٰذا ممَّا يُعْلَمُ بطلانُه ضرورةً ، ويَدِينُ الرسولُ وأُمَّتُهُ بخلافِهِ .

هٰذا على أنَّ القولَ ببعثتِهِ إلى جميعِ الخلقِ منصوصٌ عليه في نَصِّ الكتابِ . ولا يجوزُ إخبارُهم في الكتابِ المُنَزَّلِ عليهِ بشيءٍ وتَدَيُّنُهُ بتركِهِ والدعاءُ إلى خلافِهِ . مِن ذٰلك قولُ اللهِ ، عزَّ وجلَّ : ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [٧ الأعراف ١٥٨] وقولُهُ : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [٣٤ سبأ ٢٨] . وقال في كتابِهِ : ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ﴾ [٢ البقرة ١٨٥] . وقال : ﴿وَهُدًى لِّلنَّاسِ[2]﴾ [٦ الأنعام ٩١] و﴿رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [٢١ الأنبياء ١٠٧] . وأمثالُ هٰذِهِ الآياتِ في القرآنِ كثيرٌ . [١٠ يونس ٥٧]

فأمَّا المرويُّ عنه ، عليه السلامُ ، **[٢٤٧ب]** في ذٰلك ، فظاهرٌ كثيرٌ ، نحو قولِهِ ، عليه السلامُ : (بُعِثْتُ إِلَى ٱلنَّاسِ كَافَّةً حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَٰهَ إِلَّا ٱللهُ ؛ فَإِذَا قَالُوهَا ، عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا)[3]، وقال : (بُعِثْتُ إِلَى ٱلْأَحْمَرِ وَٱلْأَسْوَدِ)[4]،

---

١ لمدع : لمدعى ، الأصل .

٢ للناس : - ، الأصل .

٣ يُقابَل المسند (لابن حنبل) ٢١٦/١ (١١٧) ، ٢٦٩ (٢٣٩) ، ٣٠٧ (٣٣٥) ، صحيح مسلم ٣٢-٣٣ (٢٠-٢٢) [١-كتاب الإيمان ، ٨-باب الأمر ...] .

٤ جزء من حديث . يُنظَر مسند الدارميّ ١٦٠٣/٣ (٢٥١٠) [١٧-ومن كتاب السِّيَر ، ٢٩-باب الغنيمة لا تحِلُّ لأحدٍ قَبْلَنَا] . يُقابَل صحيح مسلم ٢١٢ (٥٢١) [٥-كتاب المساجد ومواضع الصلاة] .

وقال : (أَمَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا ، لَمَا وَسِعَهُ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَنِي)[1]. ورُوِيَ عَنهُ ، عليه السلامُ ، أنَّه قال : (شريعتي نافعةٌ رافعةٌ) ، يريدُ أنَّها رافعةٌ لشريعةِ كلِّ مَن تَقَدَّمَ . وبذٰلك كان يُبْعَثُ أمراؤُهُ وسُعَاتُهُ وحكّامُهُ إلى سائرِ البلادِ وإلى كلِّ أُمَّةٍ مِن غيرِ تخصيصٍ ، ويأمرهم بالدعوةِ لهم ثُمَّ إجْرَاءُ أحكامِ شريعتِهِ عليهم . وهٰذا ممَّا يُعلمُ أيضًا إجماعُ الأُمَّةِ عليه ضرورةً . وجميع ما ذكرناهُ مِن آيِ القرآنِ والأخبارِ يكشفُ عن صِحَّةِ ما قلناهُ مِن أنَّه مبعوثٌ إلى الكافَّةِ .

والمعتمدُ في ذٰلك ما ذكرناهُ مِن العلمِ بذٰلك مِن دينِهِ ضرورةً وإجماع الأُمَّةِ عليه . ولسنا نعني بإجماعِ الأُمَّةِ مَن يُبْدِي صفحتَهُ ويُظهرُ الخروجَ عن دينِ الرسولِ مِمَّن ينتسبُ إلى العلوِّ والتفويضِ والسمعلةِ ومَن يقولُ بثبوتِ أنبياءَ بعد نبيِّنا ، عليه السلامُ ، وأنَّ الوحيَ كان ينزلُ على أهلِ البيتِ ومَن يقولُ بالأوَّلِ والثاني والأساس والناطق ومتلاحد يَهْزَأُ بالإسلامِ ، وإن كانَ يُظْهِرُهُ ويَنْتَمِي إلى أهلِهِ ، وإنّما الأُمَّةُ هم المتمسِّكُونَ بدينِ الرسولِ ، عليه السلامُ . [٢٤٨أ] والقولُ بإتيانِ نبيّ بعد محمَّدٍ ونزولِ الملائكةِ بالوَحيِ عليه وجوازِ تغييرِ الشريعةِ ، إذا غيَّرها الإمامُ ، وأنَّ ذٰلك موكولٌ إليه ، أُخْرِجَ عن دينِ الرسولِ مِن القولِ بِتَحْلِيلِ الخمرِ وإسقاطِ العباداتِ وإباحةِ نكاحِ الأُمَّهَاتِ والأخواتِ ، فالقائلُ بكلِّ هٰذا خارجٌ عن الأُمَّةِ وغير مُعْتَدٌّ بموافقتِهِ أو مخالفتِهِ . وقد عُلم مِن دينِ الأُمَّةِ إطباقُها على أنَّه مبعوثٌ إلى جميعِ الخلقِ ؛ فثبتَ ما قلناهُ بالتوقيفِ الذي وصفناهُ والضرورةِ وظواهرِ القرآنِ والنبيِّينَ والآثارِ .

ولولا هٰذا التوقيفُ والإجماعُ ، لجوَّزنا كونَهُ مبعوثًا إلى بعضِ الأُمَمِ دُونَ بعضٍ ، وأَنْ يكونَ المرادُ بقولِهِ : ﴿إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [٧ الأعراف ١٥٨] و﴿هُدًى

---

١ جزء من حديث . يُنظَر المسند (لابن حنبل) ١٢/٨٥-٨٦ (١٥٠٩٤) .

لِلنَّاسِ﴾ [٢ البقرة ١٨٥] و﴿رَحْمَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ﴾ [٢١ الأنبياء ١٠٧] و﴿كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [٣٤ سبأ ٢٨] و(بُعِثْتُ إِلَى ٱلنَّاسِ كَافَّةً) ، وأمثال ذٰلك مقصودٌ بِهِ البعضُ دُونَ الكُلِّ ، لكَوْنِ الكلامِ مُحْتَمِلًا للعُمُومِ والخُصُوصِ ، ولٰكن مَنَعَ مِن ذٰلك الضرورةُ التي ذكرناها والتوقيفُ والإجماعُ .

وكذٰلك ، فلو أنَّنا لم نَعْلَمْ مِن دِينِه ضرورةً وقطعه على أنَّه خاتمُ النبيِّينَ ، وأنَّه لا نبيَّ بَعْدَهُ مِن كُلِّ جيلٍ وأُمَّةٍ إلى أن يَرِثَ اللهُ الأرضَ ومَنْ عليها وتدينَه بإكفارِ مثبتِ نبوَّةِ نَبِيٍّ لمُدَّعِي ذٰلك مِن بَعْدِهِ ، لجوَّزنا أنْ يكونَ قولُهُ ، تعالى : ﴿خَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [٣٣ الأحزاب ٤٠] ، وقوله[1] ، **[٢٤٨ب]** عليه السلامُ : (لَا نَبِيَّ بَعْدِي) مرادٌ به مِنَ العربِ دُونَ العجمِ ومِنْ قريشٍ دُونَ غيرِهم والى مدَّةٍ كذا دُونَ ما بَعْدَهَا ، ولٰكنِ العلمُ الضروريُّ ، فإنَّه أرادَ نَفْيَ ذٰلك على التأبيدِ في كُلِّ زمانٍ ومِن كُلِّ أُمَّةٍ وجيلٍ ، أَوْجَبَ القضاءَ على ما قلناهُ ؛ فيجبُ تنزيلُ القولِ بحسبِ ما رَتَّبْنَاهُ .

وقد بَيَّنَّا في صدرِ هٰذا الكتابِ حالَ دعوةِ الرسولِ وجوازَ ٱنقطاعِها ومَنِ الذي تلزمُهُ الدعوة ، وأنَّ طريقَ ذٰلك التَّلَقِّي عن الرسولِ والمشاهدةُ له وسماعُ توقيفِهِ ودعوتِهِ ومشاهدةُ آياتِهِ والخبرُ عن ذٰلك الذي يُحْتَجُّ بِمِثْلِهِ[2] . وَذَكَرْنَا خلافَ الناسِ في جوازِ وجودِ مَن لَمْ تبلغْهُ الدعوةُ . وقلنا : إنَّ ذٰلك غَيْرُ ممتنعٍ مِن جهةِ العقلِ ، إن وَرَدَ توقيفٌ وسمعٌ بأنَّه لا أَحَدَ بَعدَ النبيِّ ، عليه السلامُ ، وظهورِ دعوتِهِ وٱنتشارِها إِلَّا وقد بَلَغَهُ الخبرُ عنه وعن دعوتِهِ وآياتِهِ وشريعتِهِ ، وَجَبَ القطعُ على أنَّه لم يَبْقَ على الأرضِ مُكَلَّفٌ إِلَّا وهو مِن أُمَّتِهِ ، وأَوْجَبَ عَلَيْهِ ٱلْتِزَامَ شَرِيعَتِهِ .

---

١ وقوله : + تعالى : مشطوب في الأصل .

٢ يحتج بمثله : نحج مله ، الأصل .

وإن لم يَكُنْ في ذٰلك إجماعٌ ولا توقيفٌ ، لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يكونَ بعضُ مَن هُوَ في أطرافِ الأرضِ ومِن وراءِ السَّدِّ ويأجوج ومأجوج ومَن جَرَى مَجرَاهم لم تبلغْهُمُ النبوَّةُ ولم تلزمْهُمُ الحُجَّةُ ، ولا يجب أيضًا عليهم تكليفٌ مِن جهةِ العقلِ على ما تقولُهُ القدريَّةُ ومَنْ وافقها على ما بَيَّنَّاهُ مِن قَبْلُ . ولا بُدَّ أن يكونَ المرادُ بقولِهِ : [٢٤٩أ] ﴿إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [٧ الأعراف ١٥٨] و(بُعِثْتُ إِلَى كَافَّةِ ٱلنَّاسِ) و﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [٢ البقرة ١٨٥] و﴿رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [٢١ الأنبياء ١٠٧] ، وأمثال ذٰلك مُقَيَّدٌ[1] ومَشْرُوطٌ بالناسِ ، إذا بُلِّغَتِ الدعوةُ وقامَتْ عليهم بها الحُجَّةُ .

فأمَّا أَنْ يُرادَ بذٰلك ناسٌ وعالمونَ لم تَبْلُغْهُمْ الدعوةُ ، فباطلٌ ، كما أنَّه مشروطٌ بالناسِ ، إذا كانوا غَيْرَ بالغِينَ وعلى الصفاتِ التي يكونُ عليها المُكَلَّفُونَ ، وإن لم يكُنْ ذٰلك مذكورًا في الظاهرِ ، فإنَّه مشروطٌ ومقَيَّدٌ به ؛ فإذا لم يمتنعْ مِن جهةِ العقلِ وجودُ مَن لَمْ تَبْلُغْهُ الدعوةُ ، لم يمتنعْ أن لا تلزمَهُمُ الحُجَّةُ ، ووجَبَ أن لا يقطعَ على لزومِها لسائرِ العالَمِينَ إلَّا بسمعٍ وتوقيفٍ على وجهِ[2] ما ذكرناهُ .

وليس لأحَدٍ أَنْ يقولَ : إنَّ إظهارَهُ البعثةَ والدعوةَ للناسِ أجمعينَ ونطقَ القرآنِ بذٰلك يدلُّ على أنَّه لا أَحَدَ مِن البالِغِينَ إلَّا وقد ٱتَّصَلَتْ به الدعوةُ ، لأنَّ إظهارَه لذٰلك مشروطٌ ببلوغِ دعوتِهِ قيام الحُجَّةِ بخبرِهِ . هٰذا ما لا بُدَّ مِنهُ ، كما أنَّه مشروطٌ بكمالِ العقلِ وٱجتماعِ شرائطِ التكليفِ . ومِن أكبرِ شرائطِهِ بلوغُ الخبرِ المُكَلَّفَ ؛ فلا حُجَّةَ فيما قالُوهُ .

فإن قِيلَ : إنَّما وَجَبَ بلوغُ الدَّعوةِ إلى كُلِّ مُكَلَّفٍ مِن حيثُ كانَتِ الشريعةُ والعملُ بها لطفًا في فِعْلِ الواجباتِ العقليَّةِ ، واللطفُ واجبٌ .

---

١ مقيّد : مفيد ، الأصل .

٢ وجه : إضافة في الهامش الأيمن ، مشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

قيل له : اللُّطفُ عِندَنا [٢٤٩ب] غَيْرُ واجبٍ . وليس في العقلِ عِندَنا واجبٌ ولا تكليفٌ . ولو كان فيه تكليفٌ ، لم يَمْتَنِع انقطاعُ الدعوةِ عَمَّنِ المعلومُ مِن حالِهِ أن يفعلَ الواجباتِ العقليَّةَ ، وإن لم تَبْلُغْهُ الدعوةُ على ما بَيَّنَّاهُ في صَدْرِ هٰذا الكتابِ وسَقَطَ ما قالُوهُ .

فأمَّا ما رُوِيَ مِن نزولِ عيسى ، عليه السلامُ ، وصَلَاتِهِ خَلْفَ المَهْدِيِّ ودعائِهِ إلى شريعةِ النبيِّ ، عليه السلامُ ، والعمل بها ، فإنَّها إذا ثَبَتَتْ ، وَجَبَ القَطْعُ على ذٰلك وعلى أنَّه لا بُدَّ أن يظهرَ بآيةٍ ، يُعْلَمُ بها أنّه عيسى بنُ مريمَ . ولو وَقَفَ النبيُّ على صفاتٍ له محصورةٍ ، لا يُشْرِكُهُ فيها غيرُهُ وثَبَتَ ذٰلك عَنهُ ، لَمْ يَحْتَجْ في العِلْمِ بأنَّه عيسى إلى آيةٍ .

فأمَّا القطعُ على أنَّه إذا ظَهَرَ دعاؤُهُ إلى شريعةِ محمّدٍ ، عليه السلامُ ، وبَسَطَ العَدْلَ ومَنَعَ الظلمَ ، وَجَبَ القَطْعُ على أنَّهُ يَصِيرُ حِينَئِذٍ مِن أُمَّةِ محمّدٍ ، عليه السلامُ ، مَعْنًى بَيِّنٌ ، لأنَّهُ يَجُوزُ أنْ يَأْمُرَهُ اللهُ ، سبحانَهُ ، بالدعاءِ إلى ذٰلك ويكون ما يلزمُهُ مِنَ الواجباتِ يلزمُهُ بأمرٍ مِن اللهِ ، سبحانَهُ ، وهو مخصوصٌ به ، وأنْ يَأْمُرَ أُمَّةَ محمّدٍ بأفعالٍ لا يلزمهُ مثلها .

وليس يمتنعُ أيضًا أن يجعلَهُ اللهُ ، سبحانَهُ ، تبعًا للنبيِّ ، عليه السلامُ ، إذا أنزلَهُ ، وأن يَتَعَبَّدَهُ بشريعةِ محمّدٍ ، عليه السلامُ ، وتركِ ما كان عليه . كلُّ هٰذا جائزٌ .

وإنَّما يجبُ القطعُ على بعضِهِ بسمعٍ وتوقيفٍ ؛ [٢٥٠أ] فإذا لم يصحَّ فيه سمعٌ ، وُقِفَ على الجوازِ والإمكانِ . وكذٰلك القولُ في القطعِ على أنَّ يأجوجَ ومأجوجَ مِنْ أُمَّةِ محمّدٍ ، صَلَّى اللهُ عليه ، أَمْرٌ ، سَبِيلُهُ التوقيفُ ؛ فإن ثَبَتَ خبرٌ أو إجماعٌ على بلوغِ الدعوةِ إليهم قِيَامَ الحُجَّةِ بها عليهم ، قُطِعَ على أنَّهُم مِنَ الأُمَّةِ ولُزُوم الدينِ

والشرعِ لهم ؛ وَإِنْ لَمْ يَقُمْ على ذٰلك[١] دَلِيلٌ ، وُقِفَ على الجَوَازِ على حسبِ مَا نَزَّلْنَاهُ .

وهٰذِهِ جُمَلٌ كافِيَةٌ ، مُقْنِعَةٌ في فُصُولِ القولِ في النُّبُوَّةِ وصِفَاتِ الرُّسُلِ ، عليهم السلامُ ، ومَنْ يلزمُهُمْ دَعْوَتُهُمْ .

وباللهِ التوفيقُ وعليه نَتَوَكَّلُ .

وصلَّى اللهُ على سيِّدِنا محمَّدٍ النبيِّ وعلى آلِهِ الطاهِرِينَ وسَلَّمَ .

يَتْلُوهُ :

بابُ الكلامِ في الأَمْرِ بالمَعْرُوفِ والنَّهْيِ عَنِ المُنْكَرِ .

---

١ ذلك : إضافة في الهامش الأيمن ، مشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

[٢٥٠ب]

بسم الله الرحمن الرحيم

نَسَخَ[١] جَمِيعَهُ وقابَلَ عَلَيْهِ بخَمْ[دِهِ] ومَنِّهِ محمّدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ محمّدٍ العَدَوِيُّ بمدينةِ صُورَ [...][٢] في سنةِ سَبْعٍ وخمسينَ وسنةِ ثَمَانٍ وخمسينَ . وكانَتْ مقابلتُهُ في صَفَرٍ مِنْ سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وسِتِّينَ وأربعِمِائَةٍ .

نَفَعَ[٣] اللهُ بهِ وجَعَلَهُ لوَجْهِهِ[٤] خالِصًا وَأَعَانَهُ على حِفْظِ[هِ] بِحَوْلِهِ وقُوَّتِهِ وَكَرَمِهِ وَجُودِهِ وَإِحْسَانِهِ إِنْ شَاءَ اللهُ .

١ نسخ : + الله ، الأصل .

٢ ما بين الحاصرتين غير ظاهر ، مقدار كلمتين .

٣ نفع : بعه ، الأصل .

٤ لوجهه : لوحه ، الأصل .

وحَسْبِيَ اللهُ وَحْدَهُ .

عليه تَوَكَّلْتُ وبهِ ٱسْتَعَنْتُ .

وصلواتُهُ على سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وأَهْلِهِ وسَلَّمَ .

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث

فهرس الأشعار

فهرس الأعلام

فهرس الجماعات

فهرس الكتب

للباقلّانيّ :

لغيره :

فهرس الفصول والأبواب والكتب الداخليّة

في هداية المسترشدين :

في غير هداية المسترشين :

فهرس الأمكنة

فهرس الوقائع

ثبت المصادر والمراجع

○ القرآن الكريم : مصحف المدينة النبويّة [على قراءة أبي بكر عاصم بن أبي النجود بهدلة الكوفيّ (ت١٢٧هـ/٧٤٥م) برواية أبي عمر حفص بن سليمان بن المغيرة الأسديّ (٩٠-١٨٠/٧٠٩-٧٩٦)] . المدينة المنوّرة : مُجَمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، ١٤١١/[١٩٩٠] ، ٦٠٤ص/«ن»ص .

● الآجُرّيّ ، أبو بكر محمّد بن الحسين بن عبد الله (ت٣٦٠هـ/٩٧٠م) : كتاب الشريعة . دراسة وتحقيق : عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي . الرياض : دار الوطن ، ط١ ، ١٤١٨/١٩٩٧ ، ٦ج/٦مج .

● ابن أبي الدنيا ، أبو بكر عبد الله بن محمّد بن عُبيد البغداديّ (٢٠٨-٢٨١هـ/ ٨٢٣-٨٩٤م) : كتاب العيال . قدّم له وحقّقه وعلّق عليه : نجم عبد الرحمن خلف . المنصورة : دار الوفاء ، ط١ ، ١٤١٧/١٩٩٧ ، ٤٦١ص .

● ابن الأثير ، أبو الحسن عزّ الدين عليّ بن محمّد الجزريّ (٥٥٥-٦٣٠هـ/ ١١٦٠-١٢٣٣م) : أسد الغابة في معرفة الصحابة . تحقيق وتعليق : عليّ محمّد معوّض ، عادل أحمد عبد الموجود . بيروت : دار الكتب العلميّة ، ط١ ، ١٤١٥/١٩٩٤ ، ٧ج/٧مج .

● ابن أَعْثَم ، أبو محمّد أحمد بن محمّد بن عليّ بن أعثم الكوفيّ (ت نحو ٣١٤هـ/٩٢٦م) : الفتوح . بيروت : دار الكتب العلميّة ، ط١ ، ١٤٠٦/١٩٨٦ ، ٤مج .

● ابن تَغْري بِرْدِي ، أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهريّ الحنفيّ (٨١٣-٨٧٤هـ/١٤١٠-١٤٧٠م) : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة . بيروت : دار الكتب العلميّة ، ط١ ، ١٤١٣/١٩٩٢ ، ١٥ج/ ١٥مج .

• ابن الجوزيّ ، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن عليّ بن عبد الله الحنبليّ (٥٠٨-٥٩٧هـ/١١١٤-١٢٠١م) : زاد المسير في علم التفسير . حقّقه وكتب هوامشه : محمّد بن عبد الرحمن عبد الله . خرّج أحاديثه : أبو هاجر السعيد بن بسيوني زغلول . بيروت : دار الفكر ، ط١ ، ١٤٠٧/ ١ٹ٩٨٧ ، ٨ ج/٨مج .

• --: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم . دراسة وتحقيق : محمّد عبد القادر عطا ، مصطفى عبد القادر عطا . بيروت : دار الكتب العلميّة ، ط١ ، ١٤١٢/١٩٩٢ ، ١٨مج ؛ مجلّد الفهارس . إعداد : إبراهيم شمس الدين . بيروت : دار الكتب العلميّة ، ١٤١٣/١٩٩٣ ، ٥٠٧ص .

• ابن حجر العسقلانيّ ، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن عليّ بن حجر (٧٧٣-٨٥٢/ ١٣٧٢-١٤٤٩) : الإصابة في تمييز الصحابة . دراسة وتحقيق وتعليق : عادل أحمد عبد الموجود ، عليّ محمّد معوّض . بيروت : دار الكتب العلميّة ، ط٣ ، ١٤٢٦/٢٠٠٥ ، ٩ ج/٩مج .

• --: تهذيب التهذيب . حيدرآباد : مطبعة مجلس دائرة المعارف النظاميّة ، ١٣٢٦/[١٩٠٨] ، ١٢ج/١٢مج .

• --: لسان الميزان . بيروت : دار إحياء التراث العربيّ / مؤسّسة التاريخ العربيّ ، ط٢ ، ١٤٢٢/ ٢٠٠١ ، ١١ج/١١مج .

• ابن حنبل ، أبو عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل الشيبانيّ (١٦٤-٢٤١هـ/ ٧٨٠-٨٥٥م) : المسند . شرحه وصنع فهارسه : حمزة أحمد الزين ، أحمد محمّد شاكر . القاهرة : دار الحديث ، ط١ ، ١٤١٦/١٩٩٥ ، ٢٠ ج/٢٠مج .

• ابن خَلِّكان ، أبو العبّاس شمس الدين أحمد بن محمّد بن إبراهيم الإربليّ (٦٠٨-٦٨١هـ/١٢١١-١٢٨٢م) : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . حقّقه : إحسان عبّاس . بيروت : دار صادر ، ٧مج .

- ابن سعد ، أبو عبد الله محمّد بن سعد بن مَنِيع الزهريّ (١٦٨-٢٣٠هـ/٧٨٤-٨٤٥م) : الطبقات الكبرى . بيروت : دار صادر/دار بيروت ، ١٣٧٧-١٣٨٨/١٩٥٧-١٩٦٨ ، ٨مج ومجلّد فهارس .
- ابن عبد البرّ ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمّد النمريّ القرطبيّ (٣٦٨-٤٦٣هـ/٩٧٨-١٠٧١م) : الاستيعاب في معرفة الأصحاب . تحقيق : عليّ محمّد البجاوي . القاهرة : مكتبة نهضة مصر ومطبعتها ، [د. س.] ، ٤ق/٤مج .
- ابن عَبْدِ رَبِّهِ ، أبو عمر أحمد بن محمّد بن عبد ربّه الأديب (٢٤٦-٣٢٨هـ/٨٦٠-٩٤٠م) : العقد الفريد . بتحقيق : محمّد سعيد العريان . القاهرة : المكتبة التجاريّة الكبرى ، ط٢ ، ١٣٧٢/١٩٥٣ ، ٩ج .
- ابن عساكر ، أبو القاسم ثقة الدين عليّ بن الحسن بن هبة الله (٤٩٩-٥٧١هـ/١١٠٥-١١٧٦م) : تاريخ مدينة دمشق . دراسة وتحقيق : عمرو بن غرامة العَمْرويّ . بيروت : دار الفكر ، ١٤١٥-١٤٢١/١٩٩٥-٢٠٠٠ ، ٧٩ج/٧٩مج .
- --: تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام الحسن الأشعريّ . عني بنشره : حسام الدين القدسي . القاهرة : ١٣٩٩/١٩٧٩ ، ٤٥٦ص .
- ابن العماد الحنبليّ ، أبو الفلاح شهاب الدين عبد الحيّ بن أحمد بن محمّد العكريّ الدمشقيّ (١٠٣٢-١٠٨٩هـ/١٦٢٣-١٦٧٩م) : شذرات الذهب في أخبار من ذهب . أشرف على تحقيقه وخرّج أحاديث : عبد القادر الأرناؤوط . حقّقه وعلّق عليه : محمود الأرناؤوط . دمشق / بيروت : دار ابن كثير ، ط١ ، ١٤٠٦-١٤١٤/١٩٨٦-١٩٩٣ ، ١٠مج ومجلّد الفهارس ، ط١ ، ١٤١٦/١٩٩٥ ، ٨١٨ص .
- ابن فَرْحُون ، برهان الدين إبراهيم بن عليّ بن محمّد اليعمريّ (ت٧٩٩هـ/١٣٩٧م) : الدِّيبَاج المُذَهَّب في معرفة أعيان علماءِ المَذْهَب . تحقيق : عليّ عمر . القاهرة :

مكتبة الثقافة الدينيّة ، ط١ ، ١٤٢٣/٢٠٠٣ ، ٢مج .

- ابن قُتيبة ، أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوريّ (٢١٣-٢٧٦هـ/٨٢٨-٨٨٩م) : المعارف . حقّقه وقدّم له : ثروت عكاشة . القاهرة : دار المعارف ، ط٢ ، ١٣٨٨/١٩٦٩ ، ذ/٨١٧ص .
- ابن قيّم الجوزيّة ، أبو عبد الله شمس الدين محمّد بن أبي بكر بن أيّوب الزُّرْعيّ الدمشقيّ (٦٩١-٧٥١هـ/١٢٩٢-١٣٥٠م) : الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان . بيروت : دار الكتب العلميّة ، [د. س.] ، [٢٦٧]ص .
- ابن الكلبيّ ، أبو المنذر هشام بن محمّد بن السائب (ت٢٠٤هـ/٨١٩م) : جمهرة النسب . محمود فردوس العظم . دمشق : دار اليقظة العربيّة ، ١٤٠٦/١٩٨٦ ، ٣ج/٣مج .
- --: نسب معدّ واليمن الكبير . تحقيق : ناجي حسن . بيروت : عالم الكتب/مكتبة النهضة العربيّة ، ط١ ، ١٤٠٨/١٩٨٨ ، ٢ج/٢مج .
- ابن كثير الدمشقيّ ، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير (٧٠١-٧٧٤هـ/١٣٠٢-١٣٧٣م) : البداية والنهاية . بيروت / الرياض : مكتبة المعارف / مكتبة النصر ، ط١ ، [١٣٨٦-١٣٨٧]/١٩٦٦-١٩٦٧ ، ١٤ج/٧مج .
- ابن المرتضى ، المهدي لدين الدين أحمد بن يحيى بن المرتضى الحسنيّ (٧٧٥-٨٤٠هـ/١٣٧٣-١٤٣٧م) : طبقات المعتزلة . عُنيت بتحقيقه : سُوسَنّه ديڤلد-ڤِلْزَر . فيسبادن : فرانزشتاينر ، ١٣٨٠/١٩٦١ ، (يز)/[١٩٢]ص . [النشرات الإسلاميّة : ٢١] .
- ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرّم بن عليّ الرويفعيّ الأُفريقيّ (٦٣٠-٧١١هـ/١٢٣٢-١٣١١م) : لسان العرب . نسّقه وعلّق عليه ووضع فهارسه : علي شيري . بيروت : دار إحياء التراث العربيّ ، ط١٣ ، ١٤١٣/١٩٩٣ ، ١٨مج .

- ابن هشام ، أبو محمّد عبد الملك بن هشام بن أيّوب الحميريّ المَعَافِريّ (ت٢١٣هـ/٨٢٨م) : السيرة النبويّة . حقّقها وضبطها وشرحها : مصطفى السقّا ، إبراهيم الأبياري ، عبد الحفيظ شلبي . بيروت : دار الخير ، ط١ ، ١٤١٢/١٩٩٢ ، ٤ ج/٢مج .
- أبو داود ، سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستانيّ (٢٠٢-٢٧٥هـ/٨١٧-٨٨٩م) : سنن أبي داود . القاهرة : دار الحديث ، ١٤٠٨/١٩٨٨ ، ٤ ج/٤مج .
- أبو المظفَّر الإسفراييني ، طاهر بن محمّد الشافعيّ (ت٤٧١هـ/١٠٧٨م) : التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين . تحقيق : كمال يوسف الحوت . بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٣/١٩٨٣ ، ٢٢٧ص .
- أبو نُعيم الأصبهانيّ ، أحمد بن عبد الله بن أحمد الشافعيّ (٣٣٦-٤٣٠هـ/٩٤٨-١٠٣٨م) : كتاب دلائل النبوّة . حيدرآباد : مطبعة مجلس دائرة المعارف النظاميّة ، ١٣٢٠/[١٩٠٢] ، ٢٣٣/٤ص .
- --: معرفة الصحابة . تحقيق : محمّد حسن محمّد حسن إسماعيل ، مسعد عبد الحميد السعدني . بيروت : دار الكتب العلميّة ، ط١ ، ١٤٢٢/٢٠٠٢ ، ٥مج .
- إسماعيل باشا البغداديّ ، إسماعيل بن محمّد أمين بن مير سليم البابانيّ (١٢٥٥-١٣٣٩هـ/١٨٣٩-١٩٢٠م) : هديّة العارفين : أسماء المؤلّفين وآثار المصنِّفين . عُني بتصحيحه : Kilisli Rifat Bilge [مج١] ، Avni Aktuç ، İbnülemin Mahmud Kemal İnal [مج١-٢] . إستانبول : مطبعة وكالة المعارف ، مج١: ١٩٥١، مج٢: ١٩٥٥ .
- الألبانيّ ، محمّد ناصر الدين (١٣٣٣-١٤٢٠هـ/١٩١٤-١٩٩٩م) : صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) . بيروت : المكتب الإسلاميّ ، ط٣ ،

١٤٠٨/١٩٨٨ ، ٢مج .

- --: ضعيف الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) . بيروت : المكتب الإسلاميّ ، ١٤٠٨/١٩٨٨ ، [٩٤٤]ص .
- إمام الحرمين الجوينيّ ، أبو المعالي ركن الدين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الشافعيّ (٤١٩-٤٧٨هـ/١٠٢٨-١٠٨٥م) : الشامل في أصول الدين . وضع حواشيَه : عبد الله محمود عمر . بيروت : دار الكتب العلميّة ، ط١ ، ١٤٢٠/ ١٩٩٩ ، ٤٤٠ص .
- --: كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلّة في أصول الاعتقاد . تحقيق : أسعد تميم . بيروت : مؤسّسة الكتب الثقافيّة ، ط١ ، ١٤٠٥/١٩٨٥ ، ٣٨٩ص .
- امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث الكنديّ (ح١٣٠-٨٠ق هـ/ح٤٩٧-٥٤٥م) : ديوان امرئ القيس . تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة : دار المعارف ، ط٥ ، ١٣٧٧/١٩٥٨ ، ٥٤١ص .
- الباقلّانيّ ، القاضي أبو بكر محمّد بن الطيّب بن محمّد (ت٤٠٣هـ/١٠١٣م) : إعجاز القرآن . تحقيق : السيّد أحمد صقر . القاهرة : دار المعارف ، ط١ ، ١٣٧٤/ ١٩٥٤ ، ٩٥/٣٩٣ص .
- --: كتاب البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحيل والكهانة والسحر والنارنجات . عني بتصحيحه ونشره : رتشرد يوسف مكارثي اليسوعيّ . بيروت : الكتبة الشرقيّة ، [١٣٧٨]/١٩٥٨ ، ٣٦/١٨٠/٢٧ص . [منشورات جامعة الحكمة في بغداد . سلسلة علم الكلام : ٢]
- --: كتاب تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل . بيروت : مؤسّسة الكتب الثقافيّة ، ط٢ ، ١٤٣٧/٢٠١٦ ، ٥٦٨ص .
- البخاريّ ، أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفيّ (١٩٤-٢٥٦هـ/

٨١٠-٨٧٠م) : صحيح البخاريّ . بيروت : دار الفكر ، ١٤١٤/١٩٩٤ ، ٨ج/ ٤مج ومجلّد الفهارس .

- بدوي ، عبد الرحمن (١٣٣٥-١٤٢٣هـ/١٩١٧-٢٠٠٢م) : مذاهب الإسلاميّين . بيروت : دار العلم للملايين ، ط١ ، ١٩٩٦ ، ١٢٥٨ص .
- البغداديّ ، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمّد الأسفرايينيّ (ت٤٢٩هـ/ ١٠٣٧م) : الفَرْق بين الفِرَق . تحقيق : محمّد محيي الدين عبد الحميد . صيدا/بيروت : المكتبة العصريّة ، ١٤١٦/١٩٩٥ ، ٨/٣٦٦/[١٦]ص .
- البلاذريّ ، أحمد بن يحيى بن جابر (ت٢٧٩هـ/٨٩٢م) : أنساب الأشراف . تحقيق : عبد العزيز الدوري ، عصام عقلة . بيروت/برلين : المعهد الألمانيّ للأبحاث الشرقيّة/الكتاب العربيّ ، ط١ ، ١٤٢٢/٢٠٠١ ، القسم الرابع/الجزء الثاني ، ٧٠١ص .
- --: كتاب جمل في أنساب الأشراف . حقّقه وقدّم له : سُهيل زكّار ، رياض زركلي . بيروت : دار الفكر ، ط١ ، ١٤١٧/١٩٩٦ ، ١٣ج/١٣مج .
- البلخيّ ، أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبيّ (٢٧٣-٣١٩هـ/٨٨٦-٩٣١م) : فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة . أكتشفها وحقّقها : فؤاد سيّد . أعدّها للنشر : أيمن فؤاد سيّد . بيروت : المعهد الألمانيّ للأبحاث الشرقيّة ، ط١ ، ١٤٣٩/٢٠١٧ ، ص٣-٨١ (ذكر المعتزلة من كتاب المقالات) . [النشرات الإسلاميّة : ٥٥] .
- البيهقيّ ، أبو بكر أحمد بن الحسين بن عليّ (٣٨٤-٤٥٨هـ/٩٩٤-١٠٦٦م) : دلائل النبوّة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة . وثّق أصوله وخرّج حديثه وعلّق عليه : عبد المعطي قلعجي . بيروت/القاهرة : دار الكتب العلميّة/دار الريّان للتراث ، ط١ ، ١٤٠٨/١٩٨٨ ، ٧س/٧مج .

- الترمذيّ ، أبو عيسى محمّد بن عيسى بن سورة (٢٠٩-٢٧٩هـ/٨٢٤-٨٩٢م) . الجامع الصحيح . تحقيق : أحمد محمّد شاكر ، محمّد فؤاد عبد الباقي ، كمال يوسف الحوت . بيروت : دار الكتب العلميّة ، ط١ ، ١٤٠٨/١٩٨٧ ، ٥ج/٥مج .
- التميميّ ، أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن محمّد البصريّ (ق٦هـ/١٢م) : تلقيح العقول في فضائل الرسول ﷺ . تحقيق وتخريج : طارق طاطمي . الرباط : مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث – الرابطة المحمّديّة للعلماء ، ط١ ، ١٤٣٣/ ٢٠١٢ ، ٢مج .
- الثعالبيّ ، أبو منصور عبد الملك بن محمّد بن إسماعيل النيسابوريّ (٣٥٠-٤٢٩هـ/٩٦١-١٠٣٨م) : ثمار القلوب في المضاف والمنسوب . تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة : دار المعارف ، ١٣٨٤/١٩٦٥ ، [٨١٧]ص .
- الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر (١٦٣-٢٥٥هـ/٧٨٠-٨٦٩م) : البيان والتبيين . تحقيق وشرح : عبد السلام محمّد هارون . بيروت : دار الجيل ، ١٤١٠/١٩٩٠ ، ٤ج/٤مج .
- جَمُّوع ، أبو سرحان مسعود بن محمّد بن عليّ السجلماسيّ الفاسيّ (ت١١١٩هـ/ ١٧٠٧م) : نفائس الدرر من أخبار سيّد البشر . تحقيق : الحسن الخبية ، عبد اللطيف علوان ، عبد الحميد تدرارني . الرباط : مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث – الرابطة المحمّديّة للعلماء ، ط١ ، ١٤١٣/٢٠١٠ ، ٦مج .
- الحاكم ، أبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن حمدويه النيسابوريّ (٣٢١-٤٠٥هـ/ ٩٣٣-١٠١٤م) : المستدرك على الصحيحين . القاهرة : دار التأصيل ، ط١ ، ١٤٣٥/٢٠١٤ ، ٩مج .
- الخرائطيّ ، أبو بكر محمّد بن جعفر بن محمّد السامريّ (٢٤٠-٣٢٧هـ/٨٥٤- ٩٣٩م) : هواتف الجنان . عُني بتحقيقه : إبراهيم صالح . دمشق : دار البشائر ،

ط١ ، ١٤٢١/٢٠٠١ ، ١٠٧ص .

- الخطّابيّ ، أبو سليمان حمد بن محمّد بن إبراهيم البستيّ (٣١٩-٣٨٨هـ/٩٣١-٩٩٨م) : بيان إعجاز القرآن . القاهرة : دار المعارف ، ط١ ، ١٣٧٦/١٩٥٦ ، ص١٩-٧٢ . [منشور ضمن (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) . حقّقها وعلّق عليها : محمّد خلف الله أحمد ، محمّد زغلول سلام] .
- الخطيب البغداديّ ، أبو بكر أحمد بن عليّ بن ثابت (٣٩٢-٤٦٣هـ/١٠٠٢-١٠٧٢م) : تاريخ بغداد . بيروت : دار الكتب العلميّة ، [د. س.] ، ١٤مج ومجلّد الفهارس .
- الدارقطنيّ ، أبو الحسن عليّ بن عمر بن أحمد الشافعيّ (٣٠٦-٣٨٥هـ/٩١٩-٩٩٥م) : كتاب الرؤية . قدّم له وحقّقه وعلّق عليه وخرّج أحاديثه : إبراهيم محمّد العلي ، أحمد فخري الرفاعي . الزرقاء : مكتبة المنار ، ط١ ، ١٤١١/١٩٩٠ ، ٤١٣ص .
- الدارميّ ، أبو محمّد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل (١٨١-٢٥٥هـ/٧٩٧-٨٦٩م) : مسند الدارميّ المعروف بسنن الدارميّ . تحقيق : حسين سليم أسد الداراني . الرياض/بيروت : دار المغني/دار ابن حزم ، ط١ ، ١٤٢١/٢٠٠٠ ، ٤ج/٤مج .
- الذهبيّ ، أبو عبد الله شمس الدين محمّد بن أحمد بن عثمان (٦٧٣-٧٤٨هـ/١٢٧٤-١٣٤٨م) : تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام . تحقيق : عمر عبد السلام تدمري . بيروت : دار الكتاب العربيّ ، ط١ ، ١٤٠٧-١٤٢١/١٩٨٧-٢٠٠٠ (حتّى طبقة ٧٠) ، ٥٢مج .
- --: سِيَر أعلام النبلاء . حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه : شعيب الأرناؤوط [وآخرون] . بيروت : مؤسّسة الرسالة ، ط١ ، ١٤٠١-١٤٠٩/١٩٨١-١٩٨٨ ،

٢٥مج .

- --: العِبَر في خَبَر مَن غَبَر . حقّقه وضبطه على مخطوطتين : أبو هاجر محمّد السعيد بن بسيوني زغلول . بيروت : دار الكتب العلميّة ، [١٤٠٥/١٩٨٥] ، ٤ج/٤مج .
- الرمّانيّ ، أبو الحسن عليّ بن عيسى بن عليّ (٢٩٦-٣٨٦هـ/٩٠٨-٩٩٤م) : النكت في إعجاز القرآن . القاهرة : دار المعارف ، ط١ ، ١٣٧٦/١٩٥٦ ، ص٧٣-١١٣ . [منشور ضمن (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) . حقّقها وعلّق عليها : محمّد خلف الله أحمد ، محمّد زغلول سلام] .
- الزِّرِكليّ ، خير الدين بن محمود بن عليّ (١٣١٠-١٣٩٦هـ/١٨٩٣-١٩٧٦م) : الأعلام : قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين . بيروت : دار العلم للملايين ، ط٩ ، [١٤١١]/١٩٩٠ ، ٨مج .
- الزمخشريّ ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمّد الخوارزميّ (٤٦٧-٥٣٨هـ/١٠٧٥-١١٤٤م) : ربيع الأبرار ونصوص الأخبار . تحقيق : عبد الأمير مهنا . بيروت : مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات ، ط١ ، ١٤١٢/١٩٩٢ ، ٥ج .
- --: المُستقصى في أمثال العرب . بيروت : دار الكتب العلميّة ، ط٣ ، ١٤٠٧/١٩٨٧ ، ٢ج/٢مج .
- السكّاكيّ ، أبو يعقوب سراج الدين يوسف بن أبي بكر بن محمّد الخوارزميّ (٥٥٥-٦٢٦هـ/١١٦٠-١٢٢٩م) : مفتاح العلوم . ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه : نعيم زرزور . بيروت : دار الكتب العلميّة ، ط٢ ، ١٤٠٧/١٩٨٧ ، ٦٢١ص .
- السكونيّ ، أبو عليّ عمر بن محمّد بن حمد المغربيّ المالكيّ (ت٧١٧هـ/١٣١٧م) : التمييز لما أودعه الزمخشريّ من الاعتزال في تفسير الكتاب العزيز .

تحقيق : السيّد يوسف أحمد . بيروت : دار الكتب العلميّة ، ط١ ، ١٤٢٦/ ٢٠٠٥ ، ٣ج .

- --: عيون المناظرات . تحقيق : سَعْد غراب . تونس : كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة – الجامعة التونسيّة ، ١٩٧٦ .
- --: المختار من كتاب لحن العامّة والخاصّة في المعتقدات . بيروت : شركة دار المشاريع للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٤٢٦/٢٠٠٥ ، ٧٢ص .
- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر البصريّ (١٤٨-١٨٠هـ/٧٦٥-٧٩٦م) : كتاب سيبويه . تحقيق وشرح : عبد السلام محمّد هارون . بيروت : دار الجيل ، ط١ ، ١٤١١/١٩٩١ ، ٥ج/٥مج .
- السيوطيّ ، أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمّد الخضيريّ (٨٤٩-٩١١هـ/١٤٤٥-١٥٠٥م) : الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير . بيروت : دار الفكر ، ط١ ، ١٤٠١/١٩٨١ ، ٢مج .
- --: الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور . بيروت : دار الكتب العلميّة ، ط١ ، ١٤١١/١٩٩٠ ، ٦ج/٦مج .
- شبّوح ، إبراهيم : سجلّ قديم لمكتبة جامع القيروان . مجلّة معهد المخطوطات العربيّة ٢/٢ (١٣٧٥/١٩٥٦) ٣٣٩-٣٧٢ .
- الشريف المرتضى ، أبو القاسم عليّ بن الحسين بن موسى (٣٥٥-٤٣٦هـ/٩٦٦-١٠٤٤م) : رسائل الشريف المرتضى (المجموعة الأولى) . تحقيق : السيّد أحمد الحسيني . الكاظميّة – العراق : مكتبة الشريف المرتضى العامّة ، ط١ ، ١٣٨٦/[١٩٦٦] ، ١٥٠ص .
- الشَّهْرَسْتَانيّ ، أبو الفتح محمّد بن عبد الكريم بن أحمد (٤٧٩-٥٤٨هـ/١٠٨٦-١١٥٣م) : الملل والنحل . تحقيق : محمّد بن فريد . القاهرة : المكتبة التوفيقيّة ،

[د. س.] ، ٢ج/١مج .

- الشَّيْبيّ ، أبو المحاسن جمال الدين محمّد بن عليّ بن محمّد العبدريّ (٧٧٩-٨٣٨هـ/١٣٧٨-١٤٣٣م) : تمثال الأمثال . حقّقه وقدّم له : أسعد ذبيان . بيروت : دار المسيرة ، ط١ ، ١٤٠٢/١٩٨٢ ، ٢مج .
- الطبرانيّ ، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيّوب اللخميّ الشاميّ (٢٦٠-٣٦٠هـ/٨٧٣-٩٧١م) : المعجم الكبير . حقّقه وخرّج أحاديثه : حمدي عبد المجيد السلفي . القاهرة : مكتبة ابن تيميّة ، ط٢ ، ١٤٠٤/١٩٨٣ ، ٢٥ج .
- الطبريّ ، أبو جعفر محمّد بن جرير بن يزيد (٢٢٤-٣١٠هـ/٨٣٩-٩٢٣م) : تاريخ الطبريّ [= تاريخ الرسل والملوك] . تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة : دار المعارف ، ١٣٨٠-١٣٨٩/١٩٦٠-١٩٦٩ ، ١١ج .
- --: تفسير الطبريّ المسمّى جامع البيان في تأويل القرآن. بيروت : دار الكتب العلميّة ، ط١ ، ١٤١٢/١٩٩٢ ، ١٢مج .
- عبد الحميد ، بسّام : "محاولة بيبلوغرافيّة في آثار أبي بكر الباقلّانيّ (-١٠١٣/٤٠٣)" . المشرق ٦٧ (١٩٩٣) ٤٦١-٤٩٠ .
- --: "محاولة بيبليوغرافيّة في آثار أبي بكر الباقلّانيّ (- ١٠١٣/٤٠٣) (تتمّة مقال العدد السابق)" . المشرق ٦٨ (١٩٩٤) ١٥٣-١٧٤ .
- عبد القادر البغداديّ ، عبد القادر بن عمر بن بايزيد البغداديّ (١٠٣٠-١٠٩٣هـ/١٦٢٠-١٦٨٢م) : خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب . تحقيق وشرح : عبد السلام محمّد هارون . القاهرة/الرياض : مكتبة الخانجي/دار الرفاعي ، ط٢ ، ١٤٠٤/١٩٨٤ ، ١٣ج/١٣مج .
- عبد الله ، محمّد رمضان : الباقلّانيّ وآراؤه الكلاميّة . بغداد : مطبعة الأمّة ، [١٤٠٤]/١٩٨٦ ، ٦٣٩ص .

- فهرس دار الكتب المصريّة [= فهرس الكتب العربيّة الموجودة بالدار لغاية سنة ١٩٢١] . القاهرة : مطبعة دار الكتب المصريّة ، ج١: ١٣٤٢/١٩٢٤ ، ٥٧٣ص .
- فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهريّة . [القاهرة] : مطبعة الأزهر ، ١٣٦٦-١٣٩٨/١٩٤٧-١٩٧٨ ، ٨ج .
- القاضي عبد الجبار ، قاضي القضاة أبو الحسين عبد الجبّار بن أحمد بن عبد الجبّار الهَمَذانيّ الأسداباديّ (ت٤١٥هـ/١٠٢٥م) : فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة . اكتشفها وحقّقها : فؤاد سيّد . أعدّها للنشر : أيمن فؤاد سيّد . بيروت : المعهد الألمانيّ للأبحاث الشرقيّة ، ط١ ، ١٤٣٩/٢٠١٧ ، ص٨٥-٣٦٨ (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ومباينتهم لسائر المخالفين) . [النشرات الإسلاميّة : ٥٥] .
- القاضي عياض ، أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبيّ السبتيّ (٤٧٦-٥٤٤هـ/١٠٨٣-١١٤٩م) : ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك . تحقيق : محمّد تاويت الطنجي [وغيره] . الرباط : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة ، ط٢ ، ١٤٠٣/١٩٨٣ ، ٨ج .
- كحّالة ، عمر رضا (١٣٢٣-١٤٠٨هـ/١٩٠٥-١٩٨٧م) : معجم المؤلّفين : تراجم مصنّفي الكتب العربيّة . دمشق : مطبعة الترقّي ، ١٩٥٧ ، ١٥ج/١٥مج .
- اللالكائيّ ، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبريّ الرازيّ (ت٤١٨هـ/١٠٢٧م) : شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة من الكتاب والسنّة وإجماع الصحابة والتابعين ومَن بَعدَهم . خرّج أحاديثه وعلّق عليه : نشأت كمال المصري . الإسكندريّة/صنعاء : دار البصيرة/دار صنعاء ، [١٤٢٢/٢٠٠١] ، ٢مج .
- اللَّبْليّ ، أبو جعفر أحمد بن يوسف بن يعقوب الفِهْريّ (ت٦٩١هـ/١٢٩٢م) : فهرست اللبليّ . تحقيق : ياسين يوسف عيّاش وعواد عبد ربّه أبو زينة . بيروت :

دار الغرب الإسلاميّ ، ١٤٠٨/١٩٨٨ ، ١٦٢ص .

- الماورديّ ، أبو الحسن عليّ بن محمّد بن حبيب البصريّ (٣٦٤-٤٥٠هـ/٩٧٤-١٠٥٨م) : أعلام النبوّة . بيروت : دار الكتب العلميّة ، ط١ ، ١٤٠٦/١٩٨٦ ، ٢١٠ص .
- المبرّد ، أبو العبّاس محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزديّ (٢١٠-٢٨٦هـ/٨٢٦-٨٩٩م) : الكامل في اللغة والأدب . عارضه بأصوله وعلّق عليه : محمّد أبو الفضل إبراهيم . مدينة نصر - القاهرة : دار الفكر العربيّ ، ط٣ ، ١٤١٧/١٩٩٧ ، ٤ج/٤مج .
- مخلوف ، محمّد بن محمّد (١٢٨٠-١٣٦٠هـ/١٨٦٣-١٩٤١م) : شجرة النور الزكيّة في طبقات المالكيّة . المطبعة السلفيّة ومكتبتها ، ١٣٤٩/[١٩٣٠] ، ٥٥٩ص .
- مُرْتَضى الزَّبيديّ ، أبو الفيض محمّد بن محمّد بن محمّد الحسينيّ (١١٤٥-١٢٠٥هـ/١٧٣٢-١٧٩٠م) : تاج العروس من جواهر القاموس . تحقيق : عبد الستّار أحمد فراج [وغيره] . الكويت : وزارة الإرشاد والأنباء ، ١٣٨٥-١٤٢٢/١٩٦٥-٢٠٠١ ، ٤٠مج .
- المزّيّ ، أبو الحجّاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف (٦٥٤-٧٤٢/١٢٥٦-١٣٤١) : تهذيب الكمال في أسماء الرجال . حقّقه وضبط نصّه وعلّق عليه : بشّار عوّاد معروف . بيروت : مؤسّسة الرسالة ، ط١ ، ١٤١٣/١٩٩٢ ، ٣٥مج .
- مسلم ، أبو الحسين مسلم بن الحجّاج القشيريّ النيسابوريّ (٢٠٤-٢٦١هـ/٨٢٠-٨٧٥م) : صحيح مسلم . الرياض : دار السلام ، ط٢ ، ١٤٢١/٢٠٠٠ ، ١٤٨٨ص .

- الملطيّ ، أبو الحسين محمّد بن أحمد بن عبد الرحمن العسقلانيّ (ت٣٧٧هـ/٩٨٧م) : كتاب التنبيه والردّ على أهل الأهواء والبدع . عُني بتصحيحه : س. ديدرينغ . بيروت : المعهد الألمانيّ للأبحاث الشرقيّة ، ١٤٣٠/٢٠٠٩ ، ١٦٧ص .
- مقاتل بن سليمان بن بشر ، أبو الحسن الأزديّ البلخيّ (ت١٥٠هـ/٧٦٧م) : تفسير مقاتل بن سليمان . تحقيق : أحمد فريد . بيروت دار الكتب العلميّة ، ط١ ، ١٤٢٤/٢٠٠٣ ، ٣ج/٣مج .
- النحّاس ، أبو جعفر ، أحمد بن محمّد بن إسماعيل المراديّ (ت٣٣٨هـ/٩٥٠م) : شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلّقات . بيروت : دار الكتب العلميّة ، [د. س.] ، ٢ج/١مج .
- النديم ، أبو الفرج محمّد بن أبي يعقوب إسحاق بن محمّد (ت٣٨٠هـ/٩٩٠م) : الفهرست . قابله على أصوله : أيمن فؤاد سيّد . لندن : مؤسّسة الفرقان للتراث الإسلاميّ ، ١٤٣٠/٢٠٠٩ ، ٢مج .
- اليونينيّ ، أبو الفتح قطب الدين موسى بن محمّد بن أحمد البعلبكيّ (٦٤٠-٧٢٦هـ/١٢٤٢-١٣٢٦م) : ذيل مرآة الزمان . حيدرآباد : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيّة ، ط١ ، ١٣٧٤/١٩٥٤ ، ٣ج .

- Ansari, Hassan & Melvin-Koushki, Tr. Matthew: „al-Bāqillānī, Abū Bakr“, in *Encyclopaedia Islamica*, 2013.
- Bouman, Johan: *Le conflit autour du Coran et la solution d'al-Bāqillānī.* Amsterdam, 1959.
- Chaumont, E.: „Bāqillānī, theologien ash'arite et juriste malikite, contre les legistes a propos de l'ijtihad et de l'accord unanime de la communaute“, in *Studia Islamica* 79 (1994) 79-102.
- Gimaret, Daniel: „Un extrait de la Hidāya d'Abū Bakr al-Bāqillānī: Le *Kitāb at-tawallud*, réfutation de la thése muʿtazilite de la génération des actes“, in *Bulletin d'études orientales* 58 (2009) 259-313.

- Gölcük, Şerafeddin: „Bâkıllânî", in *TDV İslâm Ansiklopedisi* 4 (1991) 531-535.
- G. E. von Grunebaum: *A tenth-century document of Arab literary theory and criticism. The sections on poetry of al-Bâqillânî's I'jāz al-Qur'ân*. Chicago, 1950.
- Ibish, Y.: „Life and works of al-Bāqillānī", in *Islamic Studies* 4/3 (1965) 225–236.
- McCarthy, R. J.: „*al-Bāḳillānī*", in *EI₂* 1 (1960) 958–959.
- McDermott, M. J.: „A debate between al-Mufīd and al-Bāqillānī", in *Recherches d'islamologie: Recueil d'articles offert à Georges C. Anawati et Louis Gardet par leurs collègues et amis*. Peeters, Louvain, 1977, S. 237–246.
- Monnot, G.: „La réponse de Bāqillānī aux dualistes", in *Recherches d'islamologie: Recueil d'articles offert à Georges C. Anawati et Louis Gardet par leurs collègues et amis*. Peeters, Louvain, 1977, S. 247–260.
- Paret, Rudi: „Der Standpunkt al-Bāqillānī's in der Lehre vom Koran", in Rudi Paret (Hrsg.): *Der Koran*. Darmstadt, 1975, S. 417–425.
- Schmidtke, Sabine: „Early Aš'arite theology: Abū Bakr al-Bāqillānī (d. 403/1013) and his *Hidāyat al-mustaršidīn*", in *Bulletin d'Etudes Orientales* 60 (2011) 39-72.
- Sezgin, Fuat: *Geschichte des arabischen Schrifttums*. Leiden: Brill, 1967, Bd. 1.
- Thiele, Jan: „Abū Bakr al-Bāqillānī", in H. Lagerlund (Ed.): *Encyclopedia of Medieval Philosophy*. Dortrecht: Springer, 2019, p. 1-6.
- Watt, W. Montgomery & Marmura, Michael: *Der Islam II. Politische Entwicklungen und theologische Konzepte*. Stuttgart [u. a.], 1985, S. 395–399.

فهرس الموضوعات





1st Publishing
2022/1443

MAKTABAT ʿABAQ AL-MISK
FOR PUBLISHING & DISTRIBUTION
AMMAN
JORDAN

Tel.: 00962796054800

Hidāyat al-Mustaršidīn

Compiled by

Al-Imām al-Qāḍī Abū Bakr
Muḥammad b. aṭ-Ṭayyib al-Aš'arī
known as al-Baqillānī
(d. 403/1013)

Edited by
Prof. Dr.
Omar Hamdan
&
Taghrid Hamdan

4. Volume
(*Kitāb an-nubuwwāt*)

Maktabat 'Abaq al-Misk
for Publishing & Distribution
Amman